تييري دو مونبريال

عشرون عامًا قلبت موازين العالم

الجزء الأول

من برلين إلى بكين

ترجمة: داليا الطوخى

تقديم: أمل الصبان

2118

يقدم لنا تييري دي مونبريال، في هذا الكتاب، صورة للعالم عشية عام **1989** حيث كان النظام العالمي مزدوج القطبية ما بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي يتأرجح بينهما عالم ثالث محكوم بالمنافسة بين البلدان المتقدمة «تقليديا» والبلدان «الصاعدة». فقد تحققت النبوءة الخاصة بصعود القارة الآسيوية، ممثلة في الصين والهند.

يبدأ مونبريال تحليلاته بالتأكيد على بروز ملامح «ثورة جديدة» في أوروبا الشرقية الوسطى، ذلك بعد **4** سنوات من وصول ميخائيل جورباتشوف إلى السلطة في الاتحاد السوفييتي عام **1985**. وكان سقوط سور برلين في شهر نوفمبر من تلك السنة إعلانا بتغيير وجه أوروبا، والعالم. فعبر ذلك الحدث- المنعطف «قررت الشعوب أن تصنع تاريخها مباشرة» بعيدا عن جميع "الوسطاء"، الأمر الذي أدّى إلى «إعادة تركيب» المنطقة الممتدة من بحر البلطيق إلى البحر الأسود مما أدّى إلى «إعادة تركيب» أوروبا كلها. وكان الحدث الأهم في عام **1990** هو إعادة توحيد الأمة الألمانية بعد أن كانت مقسومة إلى شطرين طيلة فترة الحرب الباردة.

وكان عام **1992** هو عام الاضطرابات في روسيا مع محاولة الانقلاب التي استطاع بوريس يلتسين بنهايتها أن يفرض نفسه بوصفه أول رئيس لروسيا بعد انهيار الشيوعية. بالتزامن مع ذلك شهدت منطقة البلقان اضطرابات ذات طابع قومي وعرقي.

ويحدد مونبريال الحدث الأكبر خلال السنوات العشر الأخيرة بتفجيرات نيويورك وواشنطن يوم **11** سبتمبر **2001**. لقد أصبح هناك بكل بساطة «ما قبل» هذه التفجيرات و«ما بعدها». وبعد أن ردد الرئيس الأميركي جورج دبليو بوش خطابا ينتمي إلى قاموس «صدام الحضارات» و«حرب الخير ضد الشر» تبنّى مقولة «الحرب ضد الإرهاب». وكان الحدث الأكبر الآخر في العقد الأخير هو الحرب على العراق في ربيع عام **2003**. ولا يتردد المؤلف في وصف الحسابات الأميركية الخاصة بشن تلك الحرب بأنها كانت خاطئة، وأدّت إلى جعل سفينة العالم بلا قبطان.

إن تتيري دي مونبريال بما يمتلكه من خبرة متميزة وحنكة في مجال التحليلات السياسية والاقتصادية يقدم للقارئ عملا فريدا يساعده على فهم عشرين عاما كانت بمثابة فترة انتقالية فاصلة في مستقبل البشرية وركيزة لبناء العلاقات الدولية في مطلع القرن الحادي والعشرين.

تصميم الغلاف: نادية كشك

عشرون عامًا قلبت موازين العالم

الجـزء الأول

من برلين إلى بكين

المركز القومى للترجمة

تأسس فى أكتوبر ٢٠٠٦ تحت إشراف: جابر عصفور

مدير المركز: أنور مغيث

- العدد: 2118
- عشرون عاما قلبت موازين العالم: من برلين إلى بكين
- تييرى دو مونبريال
- داليا الطوخى
- أمل الصبان
- اللغة: الفرنسية
- الطبعة الأولى 2015

هذه ترجمة كتاب:

20 ans qui bouleversérent le monde:

De Berlin à Pékin

Par: Thierry de Montbrial

شارع الجبلاية بالأوبرا- الجزيرة- القاهرة. ت: ٢٧٣٥٤٥٢٤ فاكس: ٢٧٣٥٤٥٥٤

El Gabalaya St. Opera House, El Gezira, Cairo.

E-mail: nctegypt@nctegypt.org Tel: 27354524 Fax: 27354554

عشرون عاماً قلبت موازين العالم

الجزء الأول

من برلين إلى بكين

تــــــأليف: تــــيري دو مونبريـــــال

ترجمـــــــة: داليــا محمـــد الطـوخى

تقــــديم: أمــــل الــــصبان

2015

بطاقة الفهرسة
إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشئون الفنية

مونبريال، تييري دو
عشرون عامًا قلبت موازين العالم (ج١): من برلين إلى بكين، تأليف: تييري دو مونبريال، ترجمة: داليا محمد الطوخي، تقديم: أمل الصبان.
ط ١ - القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠١٥
٤٨٨ ص، ٢٤ سم
١ - العالم - تاريخ
٢- العالم - الأحوال السياسية
(أ) الطوخي، داليا محمد (مترجمة)
(ب) الصبان، أمل (مقدمة)
(ج) العنوان ٩٠٩

رقم الإيداع: ٢٠١٢/ ٤٣٤٤٠
الترقيم الدولى: I.S.B.N - 978 - 977 - 704 - 990 - 0
طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

المحتويات

تقديم

يعد هذا الكتاب "عشرون عامًا قلبت موازين العالم" بقلم تييرى دو مونبريـــال؛ من أهم الدراسات التى تحلل بعمق الأحداث العالمية فى الفتــرة مــن ١٩٨٩ حتــى ٢٠٠٨، وذلك فى محاولة لفهم سرعة وتيرة التغييرات التى شهدتها الساحة الدوليـــة بعد سقوط الشيوعية حتى بداية القرن الحادى والعشرين واستشراف المستقبل.

وبدايةً وقبل التعرض لمضمون هذا العمل؛ أرى من الأهمية بمكـــان تقـــديم المؤلف وما له من خبرة فى عالم الاقتصاد والسياسة سمحت له بتقديم هذا العمـــل المتميز، فالكاتب هو تييرى دو مونبريال الذى ولد عام ١٩٤٣ وتخرج فـــى كليـــة الهندسة وحصل على دكتوراه الاقتصاد من جامعة كاليفورنيا وعمل مهندسًا بهيئـــة المناجم، وفى عام ١٩٧٩ بدأ مونبريال مغامرة المعهد الفرنسى للعلاقـــات الدوليـــة "IFRI" بعد احتلاله خلال الأعوام الستة السابقة؛ منـــصب المـــدير الأول لمركـــز التحليل والتنبؤ بوزارة الخارجية، وتمثل طموحه فى تزويد فرنسا بمركـــز كبيـــر للبحث والحوار حول المسائل الكونية الكبرى فى المجالات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية وفرض المعهد نفسه باعتباره مستودعًا فكريـــا مـــن الطـــراز الأول. واعتبارًا من ١٩٨١؛ ينشر المعهد سنويا مجلدًا يحمل عنـــوان "التقريـــر الـــسنوى العالمى حول النظام الاقتصادى والاستراتيجيات" المعروف اختصارًا بـــــ "RAMSES"، ويتضمن مقدمة بعنوان "رؤى" يكتبها مونبريال فى شهر يوليو من كل عام، ينقـــل فيها الكاتب الإشكاليات التى يستنتجها من خلال المؤتمرات الدولية التى يشارك فيها والتى تتأسس على القراءات والدراسات والأسفار المرتبطة بنشاطه بوصفه مـــديرًا

للمعهد ويختار هذا الشهر من العام؛ حيث تكون الصورة عن الأحداث العالمية قد أخذت فى الاتضاح ويأخذ منها بعض المسافة ليتمكن من تحليلها.

وهذا الكتاب يقدم هذه الرؤى فى الفترة بين عامى ١٩٨٩ و٢٠٠٨، ولكن لا يتعين اعتباره سلسلة من المقالات المنفصلة بل وحدة تم تصميمها؛ بغية فهم مسار الأحداث العالمية وإيجاد نقاط استدلال واضحة فى رمال السياسة الدولية المتحركة، ويشكل من ثم كل فصل من فصوله جزءًا من لعبة بازل؛ إذ يعد - بالفعل - محاولة لتحليل وصفى لحالة العالم المتغيرة من عام إلى عام.

ففى بداية عام ١٩٨٩؛ كان النظام العالمى ثنائى القطب مكونًا بصورة أساسية من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى، وكنا نميز بين عالم أول وعالم ثان وبينهما عالم ثالث ضخم، وكانت الدول الغربية والاتحاد السوفيتى تنتمى إلى الفئة الأولى والصين إلى الثانية والهند بصورة أساسية إلى الثالثة.. شهدت هذه الحقبة بداية ثورة تكنولوجيا المعلومات التى لم تكن قد أثرت بصورة دامغة فى الأنشطة الاقتصادية والسياسية العالمية كما حدث فيما بعد، ويمكن مقارنة المعنى التاريخى لهذه - كما يقول الكاتب - بثورة الطباعة فى القرن الخامس عشر؛ فقد انقلبت موازين تنظيم المجتمعات وأسلوب إدارتها كما حدث بالنسبة إلى مجتمع العصور الوسطى، ونشعر بذلك فى العالم كله لا سيما فى شرق آسيا بالنسبة إلى الأزمة المالية العالمية وللشرق الأوسط بالنسبة إلى ثورات "الربيع العربى".

ومن وجهة نظر التاريخ العالمى، يعد سقوط الشيوعية فى الفترة بين عامى ١٩٨٩ و١٩٩١ تحوُّلاً ضخمًا؛ يعادل فى ضخامته التحول الذى أحدثته الثورة الفرنسية، فهناك "ما قبل" و"ما بعد" الشيوعية، فآثار الماضى تتمحى دائمًا ببطء ولكنها لا تختفى تمامًا، ويحاول الكتاب أن يقدم للقارئ التغييرات التى طرأت على

العالم منذ سقوط الشيوعية لمعرفة مشكلات عالم تطوَّر خلال فترة تحولات سريعة؛ فكيف انتقل العالم، على سبيل المثال، من نشوة ما بعد سقوط سور برلين إلى المزاج القاتم لبداية القرن الحادى والعشرين، فعند بداية هذه الحقبة لم يكن هناك أى حديث عن العولمة، وكان تدويل الجريمة والإرهاب أمرًا يثير القلق دون أن يحتل المقام الأول فى الانشغالات الدولية، وزاد التقدم التكنولوجى من حجم عدم المساواة وزادت الفجوة التى تفصل بين الأكثر ثراء والأكثر فقرًا وتلاشت أوهام السبعينيات الخاصة بنقل التكنولوجيا والتعاون بين الشمال والجنوب، وظهر مفهوم العولمة ليحل محل تبادل الاعتماد؛ ففى مجال الشركات تستجيب اندماجات كبرى الشركات لواقع المنافسة العالمية؛ حيث يتجاوز الفاعلون هوياتهم الوطنية للاستفادة بحد أقصى من الاقتصاديات الضخمة ومزايا الحجم لإدارة البحث فى مجال التنمية، وبعيدًا عن مجال الاقتصاد تأخذ العولمة شكلاً تزايدت من خلاله أهمية المنظمات غير الحكومية التى تعنى بمسائل تتعلق بالمصلحة العامة مثل: حقوق الإنسان، والتنمية المستدامة، ومشكلات البيئة؛ وتعمل هذه المنظمات على علاج مشكلات كانت تدخل فى الماضى القريب فى مجال اختصاص الحكومات حصريا، واستتبع ذلك ظهور "مجتمع مدنى عبر وطنى" شكل نواة لرأى عام عالمى تأخذه الدول فى الاعتبار بصورة متزايدة، وعشية عام ٢٠٠٩ ساد العالم تنافس بين الدول "الناضجة" والدول "البازغة"؛ وتحققت النبوءة القديمة حول ازدهار آسيا، وتواجه الدول الأكثر أهمية التى تعيش صراعًا مستمرًا حول القيم؛ رُوحًا ثورية ظهر مداها اعتبارًا من هجمات الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١.

ويعارض تييرى دو مونبريال من يقولون: إن الدول فى سبيلها إلى الاختفاء؛ وأن جميع الوحدات النشطة على الكوكب ستضطلع بأدوار متساوية تقريبًا

فى عالم أصبح مسطحًا، ويرى أن العالم ما زال مقسمًا إلى وحدات سياسية تأخذ بصورة أساسية شكل دول متباينة، ولكنها تنضم إلى بعضها بعض حيث تتقاسم فى غالبيتها مصلحة مشتركة لمنع اختفاء روح الثورة التى مثلتها أحداث ١١ سبتمبر، وتشير جميع الدلالات إلى أن التحول العلمى - لا سيما التكنولوجى الحالى - سيستمر محدثًا آثارًا مستقبلية جمة على المجتمعات الإنسانية كما شهدنا من خلال ثورات "الربيع العربى" ونصيب التكنولوجيا فى حشد هذه الثورات وتنظيمها، وحذر الكاتب بالفعل فى الفصل الخامس عشر من الكتاب من هذه التغييرات وقال: "إن خطر زعزعة استقرار واسعة المدى للعالم العربى الإسلامى يجب أن تؤخذ مأخذ الجد، ولمواجهة هذا الخطر يبدو من الضرورة بمكان تجاوز الإطار المفهومى شديد التصنيف للحرب ضد الإرهاب".

ويتسنى لقارئ هذا الكتاب متابعة كيف تم الانتقال السريع، عامًا تلو الآخر، وكيف لم تستغل الولايات المتحدة تحت رئاسة بيل كلينتون وجورج دابليو بوش فرصة تاريخية لممارسة زعامتها للعمل على إقامة حكومة عالمية جديدة، وكيف عجزت عن حل الصراع الإسرائيلى- الفلسطينى، ويعرض الكتاب مراحل انتقال المجموعة الأوروبية إلى الاتحاد الأوروبى وما واجهها من صعوبات على المستويين الهيكلى والنقدى، وعلى الرغم من ضعف المجموعة الأوروبية وقلة حماسة شعوبها؛ فقد كان لتحولها إلى الاتحاد الأوروبى دور مهم لإعادة تصور سلمى للقارة الأوروبية. ويركز الكاتب على تدهور روسيا ثم انطلاقها مرة أخرى، ووصول الصين إلى الصفوف الاقتصادية الأولى؛ حيث احتلت المركز الثالث عالميا بعد الولايات المتحدة واليابان، وتحرك الهند القوى وتقدمها المذهل، كما يحاول عبر الصفحات تكوين رأى حول "الحرب ضد الإرهاب"، وحول بن لادن

والحرب على العراق، وتؤكد جميع التحليلات أن نظامًا عالميا جديدًا فـــى طريقـــه إلى الاستتباب، والحق أن النظام الذى اختفى بانهيار الاتحاد السوفيتى كان موصوفًا بعبارة "نظام ثنائى القطب"، وبالنسبة إلى النظام الجديد يمكن الحديث عـــن "نظـــام متعدد الأقطاب ومتباين العناصر وشامل".

وفى نهاية كلمتى تجدر الإشارة إلى أن اختيار هذا الكتاب للترجمة؛ قد نبـــع من رغبة صادقة فى تقديم هذا التحليل الدقيق للمتغيـــرات العالميـــة إلـــى القـــارئ العربى لا سيما لما يتمتع به الكاتب والمعهد الفرنسى للعلاقات الدولية من حياديـــة واستشراف موضوعى للمستقبل.

أمل حسن الصبَّان

أستاذ بقسم اللغة الفرنسية بكلية الألسن

جامعة عين شمس

٢٠١١/٧/١٤

تمهيد

خمس سنوات انقضت على صدور الطبعة الأولى من هذا الكتاب، وهى التى شهدت حرب العراق الثانية وسقوط نظام صدام حسين.. سنوات كانت تعج بالكثير من القضايا التى أصبحت موضوعًا لفصول عديدة أضيفت للطبعة الثانية من الكتاب.

ففى عام ٢٠٠٣، لم يكن النظام الدولى قد تشكلت ملامحه بعد انقضاء مرحلة عالم "ثنائى القطب" إبان عهد الاتحاد السوفيتى السابق. وفى عام ٢٠٠٨، بدأ الموقف، فى نظرى، يتضح وبرزت ملامح نظام عالمى جديد متعدد الأقطاب وشامل ولكن غير متجانس.

إننى أعترض على الموجة السائدة التى تفترض أن مفهوم الدولة فى طريقه ربما للفناء؛ وأن الكيانات النشطة على هذا الكوكب سوف تلعب أدوارًا متعادلة، بطريقة أو بأخرى، فى عالم صار سطحيا بلا زعامة.

إن العالم اليوم، فى الواقع، لا يزال مقسمًا إلى وحدات سياسية عنصرها الرئيسى هو الدول.. دول غير متجانسة، ولكنها تتقاسم مع بعضها بعض مصالح مشتركة تهدف إلى منع اتساع الفكر الثورى الذى أضحت أحداث الحادى عشر من سبتمبر رمزًا له.

إن الدول تعانى، أكثر من أى وقت مضى، وبشكل متزايد، عجزًا كبيرًا يتمثل فى أن الحكومات، من بين جميع المنظمات الأخرى، صارت أقل قدرة وأكثر تباطؤًا على التوافق مع متغيرات البيئة المحيطة.

بيد أن سرعة عجلة التاريخ أضحت أمرًا واقعًا، فكل شيء أصبح يوحى بأن التحول العلمى وبالأحرى التكنولوجى، سيواصل تقدمه مع وجود بعض المؤثرات الضخمة التى ستشهدها المجتمعات البشرية فى المستقبل.

وفى مثل هذه الظروف، فإن الصعوبات التى تواجهها الحكومات فى التأقلم مع هذه الأوضاع، سواء فيما يتعلق بالشئون الداخلية للدول، أو بشأن إدارة العلاقات بين الدول بعضها ببعض، تحولت لنوع من العجز الجوهرى، قد يمثل فى حد ذاته مصدرًا رئيسًا للتقلبات، إن لم يكن مصدرًا للخطر على البشرية فى القرن الحادى والعشرين.

إن تقسيم المؤرخين للحقب التاريخية ينبع من نظرة رجعية من حيث التعريف؛ لا تشبع نهم من يسعى لفهم طبيعة ما يحدث فى عصرنا الحالى، بيد أن العشرين عامًا المنصرمة، التى تبدأ، فيما يبدو لى، من سقوط حائط برلين حتى الألعاب الأوليمبية فى بكين، تمثل حقبة انتقالية فاصلة بشكل كبير فى السياسة العالمية.. فلنتفق إذن على أن القرن العشرين قد انتهى عام ١٩٨٩، وأن عام ٢٠٠٨ هو بداية للقرن الحادى والعشرين.

ففى بداية عام ١٩٩٨، كان النظام الدولى ثنائى القطب؛ فقد كنا نستطيع تمييز عالم أول وعالم ثانٍ، يحيط بهما عالم ثالث يتسم بالضخامة.

وكانت الدول الغربية والاتحاد السوفيتى تتبع العالم الأول، والصين العالم الثانى أما الهند فقد كانت تابعة للعالم الثالث. وكانت الثورة التكنولوجية تسير على قدم وساق، ولكنها لم تكن قد أصابت بعد قلب الأنشطة الاقتصادية والسياسية. فى الحقيقة، لم يكن أحد يتحدث فى ذلك الوقت عن العولمة، كما أن تدويل الجريمة والإرهاب لم يكن على رأس اهتمامات العالم.

وفى منتصف عام ٢٠٠٨، أصبحت التنافسية بين الدول الناضجة والناشئة هى المسيطرة على الساحة الدولية، وتحققت بالفعل النبوءة القديمة عن صعود قارة آسيا؛ وتخطى الترابط بين دول حاجز الكم، وأصبحت الدول، لا سيما تلك التى تعانى صراعًا على المصالح والقيم، تواجه معارضة ثورية ظهر مدى اتساعها عقب اعتداءات الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١.

إن قارئ هذا الكتاب سيستطيع، عامًا بعد عام، متابعة مسار هذه الحقبة الانتقالية الطويلة. سيلاحظ أن الولايات المتحدة، برئاسة كل من بيل كلينتون وجورج دبليو بوش، قد فقدت، كما حدث فى عام ١٩١٩، فرصة تاريخية لممارسة الزعامة بسعيها لإرساء نظام جديد لإدارة العالم. كما أن عجزها عن حل الصراع الفلسطينى - الإسرائيلى؛ أضحى رمزًا لفشلها فى تسوية الكثير من القضايا الأخرى ومثارًا للشفقة.

سوف يدرك القارئ أيضًا أن السوق الأوروبية المشتركة التى أصبحت الآن ممثلة فى الاتحاد الأوروبى قد لعبت، على الرغم من ضعفها وافتقاد شعوبها للحماسة، دورًا كبيرًا فى إعادة تشكيل القارة الأوروبية نسبيا بطريقة مذهلة.

سوف يدهش القارئ أيضًا، بقدر انبهار الكاتب نفسه، كيف سقطت روسيا فى آتون الفوضى ثم استطاعت الصعود من جديد، وكيف نهضت الصين لتحتل المرتبة الأولى على مستوى العالم وكيف تحرك قطار التنمية فى الهند.

إننى آمل أن تساعد هذه الصفحات القارئ فى تكوين حكم متوازن عما يطلق عليه اسم "الحرب ضد الإرهاب"؛ طبقًا لتعبير رئيس الولايات المتحدة الثالث والأربعين.

سوف يشهد القارئ، أيضًا، عبر صفحات هذا الكتاب الإدراك البطىء للمشكلات السياسية العامة على مستوى العالم، مثل: ارتفاع درجة حرارة كوكب

الأرض. سوف يرى كيف تتشكل الأنماط وتتحلل لا سيما فى المجال الاقتصادى، فنظام العولمة لم يمح بالطبع الأزمات.

من خلال عشرين عامًا، مر العالم بالعديد من الأزمات الكبرى، وشهد اندلاع الكثير من الصدمات المالية.. ومن هذا المنظور، فإن قضية الرهن العقارى التى ستنتهى عندها هذه الحقبة، أو أيضًا صعوبة التوصل لقرارات بشأن دورة الدوحة، لا تعتبر نهاية العالم، فلا تزال هناك ضرورة ملحة لتوافق حكومات العالم مع الواقع الجديد، وهذا ما يجعلنا نعود للأطروحة الأولى لهذا الكتاب.

إن هذا الكتاب يمثل مساهمة متواضعة للمساعدة فى اتخاذ القرار.

فإن التاريخ سيظل – دون شك – مأساويا؛ ولكنه ربما يستطيع أن يحد من المآسى بشكل أو بآخر.

يتلخص فن السياسة، بكل ما تحمله هذه الكلمة من معانٍ نبيلة، طبقًا للمقولة الرائعة للقائد "جان جوربس": للوصول للمثالية، يجب أولاً الانطلاق من الواقع.

تييرى دو مونبريال

٤ أغسطس ٢٠٠٨

تمهيد الطبعة الأولى

عند النظر للتاريخ العالمى، نجد أن سقوط الشيوعية بين عامى ١٩٨٩ و١٩٩١؛ يمثل نقطة فاصلة فى التاريخ البشرى بمثل أهمية الثورة الفرنسية. فهناك مرحلة ما قبل سقوط الشيوعية ومرحلة ما بعد الشيوعية، والمرحلتان منفصلتان تمامًا، حتى لو أن محو آثار الماضى، كما سبق أن أوضح "توكفيل" فى عام ١٨٥٦ فى كتابه بعنوان: "النظام القديم والثورة"، يتم ببطء دائمًا ولكن لا تزول هذه الآثار على الإطلاق.

إن موضوع هذا الكتاب، بمضمونه المتميز، يعد إحياءً لتطور العالم منذ تفكك أنظمة الدول التابعة لحلف وارسو، فليس المقصود هو تتبع الأحداث وإبراز ما بينها من روابط فحسب، بل وإعادة بلورة لكيفية تطور رؤية مشكلات العالم خلال هذه الحقبة التى شهدت تغيرات متلاحقة.

كيف انتقل العالم من النشوة عقب سقوط حائط برلين؛ إلى هذه الحالة المزاجية المتقلبة التى تتسم بها بداية القرن الحادى والعشرين؟

عند استعراض الخمسة عشر عامًا الماضية، لم أكن أهدف إلى إشباع فضول القارئ البعيد عن الأحداث فحسب، ولكن أيضًا القراء المهتمين بتاريخ عصرهم بعيدًا عن الانفعالات اليومية التى تشوش ذاكرة المعاصرين لهذه الأحداث.

إننى أتوجه – بصفة عامة – إلى من يعربون، رجالاً كانوا أم نساءً، عن حاجاتهم لفك شفرة بيئة تحيط بهم وتثير قلقهم.

فأغلب الناس تتفاعل مع الأحداث؛ مثل: شخصية "فابريس ديل بونجو" الذى كان موجودًا فى ووترلو، ولم يكن يفهم شيئًا مما كان يدور من حوله وظل يتساءل، بينما كان حلفاؤه يغزون فرنسا:

هل ما شاهده كان معركة، أم كان بالفعل معركة ووترلو؟

الآن سوف أذكر بعض الأمور التى تتعلق بمنهجية الكتاب.

عندما بدأت عملى فى المعهد الفرنسى للعلاقات الدولية (IFRi)[١]، بعد أن توليت لمدة ست سنوات منصب مدير أول لمركز التحليلات والتوقعات التابع لوزارة الخارجية الفرنسية (CAP)، كان طموحى يرتكز إلى منح فرنسا مركزًا كبيرًا للأبحاث ومجالاً للنقاش حول القضايا الدولية الرئيسية، على الصعيد السياسى أو الاستراتيجى أو الاقتصادى، وعلى المستوى العام أو الإقليمى.

وبفضل المستوى الفكرى وديناميكية الباحثين بالمركز والمشهورين على المستوى العالمى، وبفضل براعة فرق الدعم، استطاع المعهد الفرنسى للعلاقات الدولية فرض نفسه على الساحة باعتباره مؤسسة فكر ورأى، خلية فكر أوروبية من الدرجة الأولى فى مجال العلاقات الدولية، ومركزًا لإعداد المعلومات و"الحد من الشكوك" كما كان يقول "بيير ماسيه"، لإصدار التحليلات والأفكار العملية، ولكن غير منفصل عن كونه محور اتصال بكبار الشخصيات السياسية والاقتصادية والعلمية عبر قارات العالم الخمس.

فمنذ عام ١٩٨١، نقوم سنويا، فى بداية كل عام، بنشر مجلد بعنوان "RAMSES" وهو اختصار (للتقرير السنوى العالمى عن النظام الاقتصادى

(١) راجع موقع المعهد الفرنسى للعلاقات الدولية "www.ifri.org".

والاستراتيجيات) المعروف فى الأوساط المهنية، العامة والخاصة، وكذلك أوساط المعلمين والطلاب[١]. وقد صدر العدد الثانى والعشرين من هذا المجلد فى الوقت نفسه لصدور هذا الكتاب.

لقد كتب "ريمون آرون" قائلاً: إن فن المؤرخ يتمثل فى "إعادة شكوك الماضى إلى المستقبل"[٢]، هذه الشكوك ذات وجهين على الأقل..

من جهة، لا يستطيع المؤرخ، على الإطلاق، تجاهل تسلسل الأحداث التى تمثل خلفية للحقبة التى يقوم بدراستها بتداعياتها المختلفة، فهذه المعرفة الراسخة تترك - حتمًا - بصمة على تعليقاته وتحليلاته. كما أن الأحداث فى حد ذاتها، تكون، فى الغالب، نتاجًا لإثراء فكرى، والدليل على ذلك أن الجدال لا يزال قائمًا بين المتخصصين حول مضمون أحداث "الاستيلاء على سجن الباستيل".

ومن جهة أخرى، فإن أبطال حقبة ما لا يكونون على دراية بالنظام الذى يرتبطون به إلا بشكل جزئى.

وعند التفكير فى هذه المسائل فى بداية الثمانينيات، رأيت أنه ربما يكون مثيرًا للاهتمام الشروع فى إصدار كتاب من نوع جديد، يكون حلقة وصل بين كتابة الأحداث من أجل إيضاح الحدث والتأريخ، بكتابة تقارير سنوية (فمرور عام يتيح بالفعل العودة بالأحداث للخلف)، أى أن يقوم التقرير بجولة فى أفق هذا الكوكب؛ ترتكز - بالطبع - إلى قراءات ودراسات متعددة، ولكن أيضًا على الكثير من الأسفار والاتصالات المرتبطة بنشاطى وعملى باعتبارى مديرًا للمعهد الفرنسى للعلاقات الدولية (IFri).

---

(١) يصدر التقرير السنوى "RAMSES" عن دار نشر "Dumond" منذ عام ١٩٨٨.

(٢) راجع كتاب ريمون آرون بعنوان:

R. Aron, Introduction à la philosophie de l'histoire, Paris, Gallimard, 1938.

هذا هو السبب فى أن كل عدد من مجلد "RAMSES" يبدأ دائمًا بكتابة الأحداث مع بداية شهر يوليو، أحاول فيه، بصفة خاصة، إعادة طرح الإشكاليات التى ترتكز إليها المؤتمرات الدولية التى أشارك فيها وليس على مخيلتى أو من منظورى الأيديولوجى الخاص.

إن هذا الكتاب يجب ألا يعتبر مجرد تجميع لمقالات، بل هو وحدة متكاملة تم إعدادها وتكوينها منذ البداية بالفكر الذى قمت بتوضيحه. فكل فصل من فصوله يتعلق بعام، باستثناء عام ١٩٨٩، الذى كان حقًا عامًا ثوريا، فأفردت له فصلين، الأول صدر فى "RAMSES" عدد يوليو، والثانى عدد ديسمبر صدر فى كتاب تم نشره عدة أشهر لاحقًا(١).

وفى الإجمال، لم أضع إلا لمسات بسيطة جدا على النصوص الأصلية، فكل الاهتمام كان منصبًا بالتأكيد على إعادة تنظيم للاحتمالات والشكوك.

على سبيل المثال، فى نهاية عام ١٩٨٩، كانت القضية المطروحة بوضوح هى معرفة ما إذا كان حلف الأطلنطى سيستمر فى البقاء بعد إعادة توحيد ألمانيا أم لا؛ فقد كان من الصعب، فى ذلك العصر، تصور تخلى ميخائيل جورباتشوف عن جميع طموحاته.

إن فن البحث والربط الاستراتيجى بين الأحداث لا يتمثل فى التنبؤ بالمستقبل، ولكن فى التفكير العقلانى حول الفرضيات.

إن القارئ المهتم بالجوانب النظرية لهذه المسألة يمكنه الرجوع لكتابى بعنوان **"L'action et le système du monde"**(٢) الذى يعتبر تطبيقًا لهذه الجوانب النظرية.

---

(١) راجع كتاب تييرى دو مونبريال بعنوان:
Th. De Montbrial. Que faire? Les grandes manœuvres du monde. Paris. la manufacture. 1990.
(٢) راجع أيضا كتاب مونبريال الطبعة الثالثة بعنوان:
Th. De Montbrial. L'action et le système du monde: Paris. PUF. 2002. 3ème édition. "Quadrige". 2008.

تبقى كلمة صغيرة قبل أن أختم هذا التمهيد.

مع حرص المؤلف والمعهد الفرنسى للعلاقات الدولية على الالتزام بالصدق والأمانة فى هذا العمل، بمعنى الاستقلال عن أى حزب سياسى أو مجموعات ضغط أو لوبى أو أى إدارة، فإن هذا الكتاب لا يمثل سوى وجهة نظر سواء فيما يتعلق بالقضايا الكبرى الإنسانية، أو المسائل العلمية؛ فأى إسقاطات أو تسليط الضوء على أحداث بعينها تسىء إلى العمل.

فإذا أراد أى متخصص آخر فى العلاقات الدولية، حتى إن كان ضمن من قادتنى حياتى المهنية لتبادل المعلومات والتحليلات والأفكار معهم بصفة دائمة، الشروع فى إصدار عمل مماثل لكتابى هذا، على فرض بالطبع أنه لم تسنح لنا الفرصة لقراءة أعمال بعضنا بعض خلال خمسة عشر عامًا موضوع هذا العمل، فبالتأكيد أن الكتابين لن يكونا متطابقين تمامًا.

فكيف يكون الأمر خلاف ذلك، إذا كان التاريخ بين يد العلماء الأكثر صرامة ربما لا يكون علمًا دقيقًا.

إن التجربة التى أسفرت عن هذا الكتاب تعد بالطبع تجربة نسبية.

ولكن على الأقل لا تزال باقية.

تييرى دو مونبريال

١٢ يوليو ٢٠٠٣

الفصل الأول

يوليو ١٩٨٩

ثورة جديدة فى الشرق– نزع السلاح والأمن الأوروبى –
أوروبا إلى أين؟ خلل الاقتصاد العالمى.

ثورة جديدة فى الشرق:

بعد مرور أربع سنوات على تولى ميخائيل جورباتشوف[١] مقاليد الحكم، كان كل شيء واضحًا، بما لا يدعو إلى الشك، من أن هناك ثورة جديدة فى الأفق، ظاهرها سلمى، تعمل على زعزعة كيان الاتحاد السوفيتى.

وأمام اتساع الحدث، يجب أولاً الإشادة بالمهارة الفريدة لهذا الرجل الذى عرف كيف ينتشل بلاده من الحكم الشمولى الذى أغرق هذا البلد الكبير، لحقبة طويلة، فى ظلام دامس. ويبدو، حقا، أن هذه الاتجاهات السياسية الجديدة كان قد تم إقرارها بصورة جماعية وأن البيروسترويكا (أو إعادة البناء)؛ لم تكن على الأقل قرار رجل واحد، كما كان يبدو، ولكنها اختيار متعمد من قبل جميع أعضاء المكتب السياسى للحزب الشيوعى.

---

(١) ميخائيل جورباتشوف آخر أمين للحزب الشيوعى (اعتبارا من عام ١٩٨٥) وآخر رؤساء الاتحاد السوفيتى (١٩٩٠-١٩٩١)، وحاصل على جائزة نوبل للسلام عام ١٩٩٠.

فكيف لا يسحر العقول والقلوب هذا الرجل الذى يتمتع بثقة كبيرة فى النفس وقدرة هائلة على ضبط أقواله وأفعاله، بينما كان كل شىء يغلى من حوله فى هذه الإمبراطورية الشاسعة، هذا الرجل الحاضر دائمًا سواء فى الداخل أم فى الخارج، والذى يمتلك فن إدارة السياسة الخارجية؟

كيف لا ننحنى إعجابًا لهذه الحركة الساحرة ونرفع له القبعة؟

إنه رجل الدولة وأحد أعضاء الحزب الشيوعى السوفيتى، فى العقد الخمسين من العمر، تشكل فى عهد ستالين(١) وتعلم فنون تسلق المناصب العليا ليلائم عصره، عصر خروتشوف(٢) وبريجينيف(٣)، ونجح فى البروز على الساحة الدولية بمظهر رجل السياسة الغربى الأكثر مهارة وتمكنًا من قواعد العلاقات العامة وفنون الاتصال.

ومن ثم، كيف لا نتشبث بالأمل فى أن ملف الحرب الباردة سيغلق فى القريب العاجل ومعه فكرة تقسيم أوروبا والخوف من اندلاع حرب عالمية ثالثة وسيطرة فكرة زوال الحضارة بالسلاح النووى؟

كيف لا نحلم بأوروبا موحدة تمتد من المحيط الأطلنطى إلى جبال الأورال، أو حتى أبعد من ذلك، حيث تصبح آفاق نشوب حرب بين بلادها أمرًا غير وارد كما هى الحال اليوم بين دول السوق الأوروبية المشتركة؟

---

(١) ستالين (١٨٧٩-١٩٥٣) الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفيتى (١٩٢٢-١٩٥٣).

(٢) نيكيتا سيرجيفيتش خروتشوف (١٨٩٤-١٩٧١) أمين عام الحزب الشيوعى السوفيتى من عام ١٩٥٣ حتى ١٩٦٤.

(٣) ليونيد ايليتش بريجنيف (١٩٠٦-١٩٨٢) كان رئيسًا للمجلس الأعلى السوفيتى ثم أمينًا عامًا للحزب الشيوعى السوفيتى من ١٩٦٦ إلى ١٩٨٢.

لقد بدأ كسر الجمود بشكل واسع النطاق بين بولندا والمجر، وخطت هذه البلاد خطوات كبيرة نحو الديمقراطية التعددية، لم يكن أكثر المتفائلين يحلم بها منذ خمس سنوات مضت أو أقل.

ألا يرسم ذلك صورة لمستقبل أفضل، وهو إنشاء مجتمع أوروبى كبير يشمل عموم دول أوروبا ومطبقًا نظامًا ديمقراطيا وسلميا؟

ألا يجب علينا، من أجل تيسير هذه العملية والإسراع فى تحقيقها، محاولة - بكل ما أوتينا من قوة - مساعدة جورباتشوف ودول الشرق لتحقيق ثورتهم؟ ولكن ماذا بوسعنا أن نفعل لتحقيق ذلك؟

ماذا حدث فى شهر يوليو من عام ١٩٨٩؟

سأحاول وضع بعض الإجابات لهذه التساؤلات، مع ترك الأمور للزمن لتحديد، إما بالتأكيد وإما بالرفض، بعض الفرضيات والمقترحات.

نحن نعرف جيدًا المشكلات الاقتصادية التى عانى منها الاتحاد السوفيتى؛ وكانت نتاجًا لتطبيق أيديولوجية فكرية فى إدارة موارد البلاد النادرة، فلم يحدث قط أن حاول الإنسان، إلى هذا الحد، إخضاع الواقع للمنظور الفكرى.

بيد أن النظام فى الاتحاد السوفيتى، على الرغم من شراسته، كان، بطريقة أو بأخرى، يعمل بشكل جيد. وكان اللوبى العسكرى الصناعى والصناعة الفضائية يعملان بكفاءة فريدة من نوعها.

أما على الصعيد المدنى، فقد كان واضحًا وجود قليل من المرونة، نتيجة لانتشار اقتصاد الظل، دون الحديث عن خرق القوانين وانتشار الفساد. وقد أرادت الإدارة السوفيتية الجديدة مواجهة مشكلة هائلة ألا وهى: كيفية الانتقال من الاقتصاد

البيروقراطى المركزى إلى اقتصاد السوق الاشتراكية (بالإشارة إلـــى المــصطلح الألمانى Soziale Martwitschaft)، كيفية المرور – واستخدم هنا المفردات نفسها التى يرددها رجال الاقتصاد السوفيت – من النمو الاقتصادى الموسع إلـــى النمـــو الاقتصادى المكثف.

فكيف تتم إعادة تشغيل مضخة أصابها الصدأ منذ سبعين عامًا؟

الإصلاح فن كان ولا يزال صعب المنال، لا سيما إذا كانت البلاد تعانى منذ وقت طويل التأخر والتخلف. وفى هذا المجال، لا تـــزال آراء المفكـــر الـــسياسى والمؤرخ الفرنسى توكفيل "Tocqueville" هى المرجعية المؤكدة.

ومن سخرية القدر، أن أصبح الماركسيون اليوم يولون اهتمامًا كبيرًا بأعمال هذا المفكر الليبرالى الكبير؛ فقد رأى معسكر جورباتشوف أنه لا أمل فـــى إنجـــاح البيروسترويكا فى القطاع الاقتصادى، دون الشروع فى إصلاح جوهرى لآليـــات السياسة فى الاتحاد السوفيتى. بمعنى أنه لا أمل فى الإصلاح دون إدخال مزيد من الشفافية والديمقراطية فى البلاد.

وفيما يبدو أن أحداث بكين قد جعلت هذا الرأى فيما بعد منطقيـــا، غيـــر أن تحقيق هذا الأمر لا يبدو مؤكدًا ولا يزال الوقت مبكرًا للحكم عليه، فقـــد اختـــارت الصين تحرير اقتصادها مع قليل من التحرر السياسى، وقد نتج عن ذلـــك مأســـاة مظاهرات ساحة تيانانمن[1] وما خلفها من اضـــطرابات وسلـــسلة مـــن الأحـــداث مجهولة الأسباب. وسوف يشهد المستقبل إذا كانت الإدارة الصينية الجديدة ســـتنجح فى تطبيق مبادئ بسمارك وهى "القمع أولاً، ثم الإصلاح"، أى إذا ما كانت ستنجح

---

(١) إشارة إلى الأعمال القمعية العنيفة للجيش الصينى إبان مظاهرات طلبة الجامعات الـصينية؛ للمطالبـة بالحرية فى الرابع من يونيو ١٩٨٩.

فى الانخراط فى تحرير الحياة السياسية والاستمرار فى هذا الازدهار الاقتصادى غير المسبوق مع حد أدنى من النظام العام.

وفيما يتعلق بالاتحاد السوفيتى، فالمشكلة تكمن فى فشل جميع محاولات الإصلاح الاقتصادى التى طبقت حتى الآن فى الإتيان بأى ثمار. بل على العكس، فبتدمير نظام سيئ، ولكنه قابل للبقاء، بطريقته، دون استبداله بآخر، أى بنظام جديد عامل، حتى إن كان عاملاً محفزًا، قد أدى إلى تفاقم الأمور وازديادها سوءًا.

ويكفى للتأكد من ذلك، الاستماع لميخائيل جورباتشوف نفسه أو قراءة رسائل القراء فى الصحافة السوفيتية أو سؤال المصدرين إلى الاتحاد السوفيتى.

وفى الواقع، فإن أى مسافر للاتحاد السوفيتى يستطيع إدراك مدى تدهور الأوضاع والحياة العامة فى البلاد منذ عدة أعوام، فالنقص فى السلع الأساسية أصبح ينذر بكارثة. وفى الوقت نفسه، أتاح تحرير الحياة السياسية للشعب التعبير عن غضبه، وقد حدث ذلك مؤخرًا، فى اللحظة التى أقوم فيها بكتابة هذه السطور، عندما أضرب عمال المناجم فى سيبيريا.

فإن مهارة ميخائيل جورباتشوف تكمن فى توصله لأسلوب لاحتواء جميع هذه الحركات الثورية؛ لكى يظهر وكأنه نصير الشعب ومناهض "للرجعيين" المناهضين لجهاز الدولة. فالمهم هو إنقاذ الحزب الشيوعى، وإنقاذ الاتحاد السوفيتى. والزعيم السوفيتى يعلم جيدًا كيفية الربط، ببراعة، بين هذين الهدفين، على الرغم من أن الثانى يعد، فى الحقيقة، أقوى فى الضمير الشعبى من الأول. فقد استخدم، على سبيل المثال، هذه الطريقة إبان انتخابات الكرملين، كما استخدمها للتصدى للإضرابات.

فإن موهبة جورباتشوف لا تكفى وحدها لتأجيل، إلى أجـل غيـر مـسمى، اللحظة التى يتعين عليه فيها، للبقاء سياسيا، إما تحقيق تقدم اقتصادى موضـوعى وملموس، وإما اللجوء إلى استخدام القوة.

وفى الوقت الحالى، لا يجب التسرع بالخلط بين النجاح النسبى الذى حققـه زعيم الكرملين فى نظر أهل الفكر بموسكو، بالحماسة الشعبية لشخصه.

فالمواطن السوفيتى لا يزال متشككًا أمام جدوى هذا الإصلاح، فهو لا يجـد نفسه سواء فى لغة السياسيين بالأمس أو لغتهم اليوم. وقد يحدث أحيانًا أن يـشعر بالأسف على عصر ستالين! أما من يناضلون يوميا لكسب قوتهم من أجل البقـاء، فهم ليسوا أكثر تأثرًا بلغة وفلسفة عصر التنوير.

فى الواقع، إن نجاح جورباتشوف المذهل لم يكن لصالح شعبه، بل لـصالح الرأى العام الغربى. كما لو كان هذا الزعيم السوفيتى يعتمد على الغـرب لتـسوية قضاياه الداخلية، أى لكسب مزيد من الوقت.

وفى الوضع الراهن، فإن أكثر المراقبين تفـاؤلاً يـصعب علـيهم تمييـز مؤشرات واضحة للإصلاح الاقتصادى فى الاتحاد السوفيتى؛ فقد قامت الـسلطات بتأجيل إصلاح الأسعار لأجل غير مسمى خشية اندلاع الفوضى وارتفـاع معـدل التضخم والبطالة واتساع فجوة الفروق الاجتماعية.

ويتساءل رجال الاقتصاد السوفيت عن كيفية خفض العجز فـى الموازنـة العامة الذى يقدر بـ ١٠٠ مليار روبل، ويطالبون بضرورة تطبيق سياسـة نقديـة أكثر صرامة لتجنب انفلات المستوى العام للأسعار (المعدلات الرسمية تتراوح بين ٢ و٣٪، والحقيقة أنها قد تصل إلى ٨٪ أو أكثر).

فهم لا يستبعدون إمكانية ارتفاع معدل التضخم. واليوم لا تختلف، مطلقًا، مفاهيم ومرجعيات هؤلاء الاقتصاديين عن مثيلتها فى الغرب، وهذا ما يثير دهشة من يحاول تذكر انتقاد الماركسيين، منذ وقت ليس ببعيد، للاقتصاد السياسى الذى يطلق عليه اسم الاقتصاد البرجوازى.

ومن الآن فصاعدًا، لا تختلف طريقة الخبراء السوفيت فى التفكير عن الغرب؛ فيما يتعلق بالربط الجيد بين السياسات النقدية وتلك المتعلقة بالموازنة. فحتى يتحقق خفض العجز فى الموازنة العامة، يرى هؤلاء الخبراء وقف الاستثمارات الإنتاجية التى تكون - غالبًا - غير فعالة، وكذلك خفض الدعم عن الكسالى المتعثرين وخفض النفقات العسكرية والفضائية (فشعارهم الدائم لا للنفقات الباهظة).

ويرى كل من الاقتصادى نيكولاى شمليف[١] والمستشار الاقتصادى الأول لجورباتشوف أبل أجنبجان[٢]، أن الدولة تستطيع زيادة مواردها المالية بشكل ملموس، إذا قامت بتحرير بيع الخمور وتنازلت عن جزء من الأراضى والمصانع المملوكة للدولة، وذلك بإدخال نظام الشراكة الشعبية.

وفيما يتعلق بالسياسة النقدية، فقد كانا يرغبان فى رفع معدل الفائدة إلى ١١٪ على الأقل؛ فدون تنفيذ هذه الإجراءات، لن نستطيع التفكير فى إصلاح مستوى الأسعار.

بيد أنه فى كل الأحوال لا شىء يدل على أن الإدارة السوفيتية كانت على استعداد للالتزام بهذا البرنامج. فكل الأمور تشير إلى أنها تتأرجح فى اتباع الاتجاه

---

(١) اقتصادى شهير.

(٢) المستشار الاقتصادى الأول لجورباتشوف.

السليم. وانتظارًا لاتخاذ القرار، فقد اصطدمت جميع الشركات الغربية، فيما عدا عدد قليل منها، وهي التي أعربت عن استعدادها للتعاون مع السوفيت في هيئة شركات مساهمة محدودة، بعقبات جنونية.

ألا نتذكر، على سبيل المثال، السفينة المحملة بآلات ومعدات ألمانية التي تم دفع ثمنها نقدًا بالعملة الصعبة، والتي ظلت تنتظر منذ أربع سنوات لتفريغ حمولتها في ميناء ليننجراد؟

منذ زمن طويل، والسوفيت يرفضون الاقتراض من الخارج، ولكن يبدو أن جورباتشوف يرمي، اليوم، إلى جني ثمار شعبيته في الدول الغربية ويعتزم تغيير هذه السياسة، فقد تم الإعلان عن خطة استيراد ضخمة ترتفع قيمتها لتصل إلى ١٠ مليارات روبل، لسلع استهلاكية. وهذا القرار، إذا لم يواكبه إعداد برنامج مضمون للإصلاح الهيكلي، فسوف يتبعه قرار مماثل لن يقود الاتحاد السوفيتي إلا إلى مزيد من المديونية الخارجية دون أمل في تسديد هذه القروض.

وفي هذا الصدد، يجب ألا ننسى أن استخفاف بولندا والمجر وفرحتيهما بأموال القروض؛ قد أدى إلى تفجر المديونية الخارجية في هذه البلاد، فقد ارتفع اليوم الدين الخارجي لدول أوروبا الشرقية ليصل إلى ١٠٠ مليار دولار. ولنا أن نتخيل بسهولة القيمة الفلكية التي يمكن أن يبتلعها الاتحاد السوفيتي نتيجة لحمى الاقتراض.

وبالطبع؛ يقوم أبرع المحللين الاقتصاديين الذين يجوبون طرقات أجهزة السلطة بموسكو، بشرح هذه الحقيقة البديهية للسلطات السوفيتية وهي: إن المديونية الخارجية إذا تعدت مستوى معينًا، فإن الدائن هو من يسيطر على المدين وليس العكس.

المنطق الرائع للنظام الرأسمالي هو استغلال الموقف، في ضوء نشاط جورباتشوف وفريقه في مجال العلاقات العامة والذي كان أبرز مظاهره، في لحظة كتابة هذه السطور، هو ضم روسيا أثناء انعقاد القمة الخامسة عشرة لمجموعة الدول السبع الصناعية الكبرى في باريس عام ١٩٨٩[١].

ومن حيث المبدأ، يرى الرأسماليون أن الغرب يمكنه تقديم قروض للاتحاد السوفيتي؛ ولكن في مقابل تعهدات محدودة تتعلق بالسياسة الاقتصادية للبلاد. فإن تحقيق هذا المطلب يبدو غير واقعي؛ فالمهمة كبيرة ولا يبدو أن هناك خبراء في الخارج قادرون على توجيهها، كما أنه من غير المعقول أن يقبل بلد كبير مثل الاتحاد السوفيتي، تتسم سياسته بالتشكك، التنازل عن استقلاليته، كما حدث مع الولايات المتحدة عندما رفضت الخضوع لأوامر صندوق النقد الدولي لخفض العجز في الموازنة العامة.

وفي الوضع الراهن، لن يفكر صندوق النقد الدولي في المضي في هذه الحماقة. فالشروط تفرض دائمًا على الصغار، ولكن ليس على الكبار.

إن النتائج التي خلصت إليها تتلخص في وجوب تحلي الغرب بالحذر الشديد قبل تقديم يد العون للاتحاد السوفيتي؛ فخلال الخمسة عشر عامًا الأخيرة، ازداد الخلل الاقتصادي، فلنتجنب تفاقمه.

كما يجب ألا نتعرض هنا للحديث عن فضائل الليبرالية؛ فعلى سبيل المثال، كان السبب في تفاقم مديونية دول أمريكا اللاتينية هو السياسة الجماعية التي اتبعتها البنوك الخارجية في وقت من الأوقات، فليس معنى أن الجميع يتبعون سياسة معينة في وقت ما، أن تكون هذه السياسة رشيدة.

---

(١) قمة الدول الصناعية السبع بباريس في يوليو ١٩٨٩.

فمن الممكن، مثلاً، تصور أن تكون المساعدة لجورباتشوف على هيئة معونات لا ترد في صورة مساعدات غذائية، لمنحه مزيدًا من الوقت للإصلاح؛ ولكن يجب أن نتأكد من أن المواطن السوفيتي يعلم جيدًا مصدر هذه الهدية المقدمة إليه من القمح أو السكر.

وعلى صعيد آخر، قد يبدو لي غريبًا أن نساعد جورباتشوف دون الحصول منه على تنازلات ملموسة في المجال العسكري أو الإقليمي؛ وهي الكروت الوحيدة الرابحة التي يمتلكها.

أما فيما يتعلق بالتعاون في المجال الثقافي والتبادل التربوي والتعليمي؛ فربما يكون من الأفضل أن يتم التعاون بتوفير مجالات لتدريب المدراء السوفيت في الدول الغربية. فإن هذه الحلول، وإن كانت مفيدة لحد معين، وفإنها لا يمكن أن تسهم في حل المشكلات الفورية والعملية التي يعاني منها الاقتصاد السوفيتي.

وعلى أي حال، فنحن لا يمكن أن نستبعد فكرة احتمال فشل جورباتشوف؛ مما سيؤدي إما إلى استبعاده من السلطة، وإما جمود سياسته أو تغييرها جذريا.

فإنني لا أرى هذا الاحتمال مستبعدًا، نظرًا لأن السياسة التي اتبعها الاتحاد السوفيتي في السنوات الأربع الماضية لم تساعد في تنشيط الاضطرابات الاجتماعية فحسب، لكنها أدت أيضًا إلى تحرير القوى الكامنة الخطيرة، والذي ظهر في صورة التنافسات العرقية أو الدينية في إقليم كاراباخ بأذربيجان، وأبخازيا بجورجيا، كما ظهر بشكل عام في صورة صحوة للقوميات في بلاد البلطيق.

ويبدو أن خطر حدوث انفلات عام؛ يهدد الفريق السياسي في الوقت الحالي. ولكن هل سيقبل رجل سياسي برجماتي مثل جورباتشوف الاستسلام للتيار والتواري في الظل؟

إن التاريخ ملىء بأمثلة لزعماء قاموا، من أجل البقاء فى السلطة، بتغيير سياساتهم جذريا. وبما أن فكر الدولة لا يتطابق مع الأخلاقيات العامة، فإن الزمن لا يدين دائمًا تحول الزعماء المفاجئ فى المواقف والسياسات.

وعلى أى حال، فمن الأفضل أن يصغى أنصار جورباتشوف لتحذير زاخاروف[1] الذى خدم، وبموضوعية، زعيم الكرملين الحالى، بشأن اتساع سلطاته بشكل غير مسبوق، والذى ربما يستغله يومًا ما بطريقة تختلف عما نود تخيله اليوم.

فجورباتشوف قد يبدو أقل زعماء الدول قدرة على التلون والتقلب. ففى الماضى، كان نيكولاى تشاوشيسكو[2] معبود الجماهير والرجل المفضل للكثيرين الذين كانوا يرونه ديجول حلف وارسو، أى رجل الدولة الذى يؤكد عاليًا وبقوة استقلالية بلاده.. أما اليوم، فهو ليس سوى طاغية مغرور لعهد بائد.

ففى البلاد ذات التقاليد الديمقراطية الراسخة، يتم تقييد ألاعيب السلطة إلى حدود ضيقة. أما فى الاتحاد السوفيتى، فإن الديمقراطية لا تزال فى مهدها ومحاولات دفع الديمقراطية لا تزال ضعيفة ويتعين بذل المزيد من الجهد لتدعيمها. فهذا البلد لا تنقصه الأساليب القمعية، حتى إن كانت متراجعة حتى الآن، فجهاز المخابرات السوفيتى "KGB" فى حالة يقظة دائمة ولم تتم تصفيته. ففى الخارج، يعمل على استغلال النوايا الحسنة تجاه الاتحاد السوفيتى لتوسيع قاعدة شبكته، وفى الداخل، فهو دائمًا على أهبة الاستعداد لجميع الاحتمالات.

إذا كان يكفى مساعدة جورباتشوف لاستبعاد خطر اشتعال المنطقة من جديد، فهذا قد يستلزم بالتأكيد توفير عشرات المليارات من الدولارات، ولكن لا جدوى

---

(١) العالم النووى أندريه ديمتريفيتش زاخاروف (١٩٢١-١٩٨٩)، كان مناضلاً لحقوق الإنسان وتم نفيه فى إقليم جورجيا من ١٩٨٠ إلى ١٩٨٦؛ ثم تم العفو عنه. حصل على جائزة نوبل للسلام عام ١٩٧٥.

(٢) نيكولاى تشاوشيسكو (١٩١٨-١٩٨٩) رئيس جمهورية رومانيا من ١٩٧٩ إلى ١٩٨٩.

من النفخ فى القربة المثقوبة؛ فإن كان لا بد من المساعدة، فمن بين كثير من النماذج، أثبت النموذج الصينى أن التعاون الاقتصادى، فى حد ذاته، لا يؤدى إلى تصدير الديمقراطية.

كيف يمكن التخلص من الشيوعية؟

إنه السؤال الأزلى المطروح على الساحة اليوم، وكان من الممكن عدم طرحه الآن وبهذه الطريقة؛ إلا أن التيار الذى أتى بجورباتشوف إلى السلطة؛ هو الذى ساعد فى طرح هذا السؤال بطريقة صريحة.

فعلى الرغم من جميع المشكلات؛ فإنه ربما نكون فى بداية الطريق الحقيقية لإرساء الديمقراطية فى الاتحاد السوفيتى. ربما يسجل التاريخ لجورباتشوف أنه أحد عظماء هذا القرن.. وربما يسجله فقط على أنه حامل لحلم لم يتحقق، ولكننا لا يمكن أن نستبعد أيضًا حدوث تطورات غير مرضية.. كل شىء جائز؛ فالغرب ليس هو من يقرر ماذا يحدث فى الأفق.

دون الخلط بين الموقف فى الصين والاتحاد السوفيتى، فإن الزلزال الذى هز كيان الصين فى ربيع عام ١٩٨٩، يوضح بجلاء هذا التصريح؛ لذا يتعين على القادة الغربيين إظهار استنكارهم لهذا الوضع بوضوح؛ فالرأى العام وضمير القيم العامة يحتم ذلك.

فإن الواقع يفرض نفسه دائمًا، فمن السهل قطع العلاقات مع دولة ما، ولكن من الصعب قطع علاقة قائمة بالفعل.

إن التبعية الاقتصادية بين الصين والغرب، بل وحتى التبعية الاستراتيجية بالنسبة إلى الولايات المتحدة، دائمًا ما ينشأ عنها بعض القيود؛ وعلى الرغم من ذلك،

فإنه لا توجد دولة من الدول الغربية على استعداد لقطع علاقتها بالصين أو (إمبراطورية الوسط). كما أن بعض رجال الصناعة والبنوك الغربية لا يترددون فى التصريح بأن استعادة الحزب الشيوعى لفرض سطوته بالقوة على الصين له فوائده؛ نظرًا لصعوبة التعامل مع هذا البلد الذى تفككت فيه السلطة الاقتصادية إلى أقصى درجة. وفى كل الأحوال، فإن الصفقات بين الجانبين مستمرة والحكومات تشجع ذلك. وبالطبع، فإن أى دولة غربية يمكنها الترحيب بعدد كبير من اللاجئين السياسيين الصينيين، ولكن إن آجلاً أو عاجلاً، سيتعين التحالف مع النظام السياسى الصينى، حتى فيما يتعلق بهذه القضية، مع العمل على توازن المصالح بين الطرفين.. هذا هو القانون الصارم الذى لا يرحم للعلاقات الدولية.

ولا شىء يدفعنا للافتراض بأن رجال السياسة الصينيين أو سياسة الصين كانت قد تأثرت فى الأوقات الحرجة، بأى شكل من الأشكال، بالتهديدات أو التعليقات التى توجهها الدول الغربية؛ فالخيارات السياسية والاقتصادية للقيادة الصينية، فيما يتعلق بالمستقبل، لن تكون مرنة إلا عندما تتأكد من إحكام قبضتها على البلاد، أو على العكس من ذلك، عندما تصبح السلطة السياسية بلا تأثير فى تطور الهيكل الاجتماعى ويتحتم التوافق مع الوضع القائم.

وفى نظر الغرب، يعتبر هامش الحركة الإصلاحية فى دول أوروبا الشرقية أوضح من غيرها، فهى صغيرة المساحة مقارنة بالاتحاد السوفيتى، كما أنها دخلت حديثًا، وبأسلوب مختلف تمامًا، فى النظام الشيوعى، هذا فضلاً على أن ذكريات الماضى لا تزال فى الأذهان؛ غير أن صعوبات دفع الاقتصاد فى هذه الدول لا تزال هائلة، كما نلاحظ فى بولندا والمجر. فرأس المال القومى – لا سيما العقارى – فى حالة انهيار تام، والعادات السيئة كان لها متسع من الوقت خلال

أربعين عامًا لتترسخ وبعمق فى شعوب هذه الدول، فالوضع فى دول أوروبا الشرقية لا يمكن، على الإطلاق، مقارنته بدول أوروبا الغربية التى استطاعت، بعد الحرب العالمية الثانية، الاستفادة من مشروع مارشال لإعادة إعمار أوروبا؛ فتمُزق خمس سنوات يمكن إصلاحه بسهولة.

ويلاحظ ستيوارت ميل "Stuart Mill" فى كتابه بعنوان "مبادئ الاقتصاد السياسى"، أنه كان من السهل نسبيا إعادة إعمار أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية؛ ويدلل على ذلك قائلاً: عندما يكون تأثير الحرب فى الموارد البشرية قابلاً للإصلاح، فإن الشعوب سريعًا ما تنشط من جديد، بل تعمل على الانتشار لمحو آثار الدمار الماضى واللحاق بقطار الزمن، فإن الوضع يختلف بالنسبة إلى دولة متهالكة منذ جيل، أو بالأحرى منذ عدة أجيال مضت جراء نظام شمولى مناهض للتقدم الاقتصادى؛ فشعوب مثل هذه الدولة، عندما تخرج من هذا النفق المظلم، تكون ممزقة.

فإن التجربة قد أثبتت أنه من السهل القفز من جديد على الساحة السياسية. فرغبة البولنديين والمجريين التواقة للحرية خير شاهد على ذلك؛ ففى هاتين الدولتين، يبدو أن هناك خطى ثابتة قد انطلقت بالفعل نحو الديمقراطية التعددية، ولن تتوقف هذه الخطى إلا إذا حدثت كارثة وتراجع الوضع فى الاتحاد السوفيتى بشكل سريع.

وتوضح هذه الملاحظات أن الغرب، لا سيما الاتحاد الأوروبى، كما أقرت الدول المشاركة فى قمة الثمانية بباريس فيما يتعلق ببولندا والمجر، يمكنه التدخل بطريقة أكثر فاعلية لمساعدة دول أوروبا الشرقية فى الخروج من مستنقع الشيوعية ولكن بشرط عدم الانزلاق من جديد فى متاهة القروض كما حدث فى السبعينيات،

فنحن لدينا القدرة على المشاركة وبطريقة مكثفة فى إعداد هذه الدول وإصـــلاحها، كما يمكننا تقديم مساعدات اقتصادية غذائية كبيرة، ولكن إذا كانت ستــساعد فـــى نـهوض حقيقى لهذه الدول نحو اقتصاد السوق.

لذلك، يتعين علينا إخضاع المساعدات الاقتصادية، غير الإنسانية، لــشروط اقتصادية صارمة. وبصفة عامة، يجب أيضًا الربط بين هذه المــساعدات وتنفيــذ خطوات هذه الدول نحو الديمقراطية. ولتجنب انخراط دول أوروبا الغربيـــة فـــى مزايدات مأساوية، سواء لهم أو بالنسبة إلى الأهداف المتبعة، فإن الاتحاد الأوروبى يمكنه إعداد إطار مناسب لتصوره لطرق تنسيق العمل فى هذه القضايا.

وطبقًا لما ذكره معدو التقرير الأخير للجنة الثلاثية حـــول العلاقـــات بـــين الشرق والغرب وهم (جيسكار ديستان وهنرى كيسنجر[١] وباشيرو ناكاســوني[٢])؛ فإن المادة رقم ٢٣٨ من معاهدة روما تتيح، فى الواقع، توقع قيام أنماط مباشرة من الاندماج بين بعض دول أوروبا الشرقية والاتحاد الأوروبى؛ فإن كل هذا يفتــرض التأكد من وجود تماسك فى العمل السياسى بين هذه الدول على مــستوى مجلــس الوزراء وقمة الاتحاد الأوروبى. فلا شىء ينذر بكارثة أكثر مـــن التنافــسية فـــى الشرق بين الدول الأعضاء فى الاتحاد الأوروبى؛ ولا شىء أخطر من أن نجعـــل ألمانيا الاتحادية تعمل كالفارس الوحيد فى هذا المجال.

---

(١) هنرى كيسنجر مستشار الرئيس ريتشارد نيكسون للأمن القومى من عام ١٩٦٩ إلى ١٩٧٣؛ ثم عُـــين وزيرًا للخارجية من عام ١٩٧٣ إلى ١٩٧٧. حصل على جائزة نوبل للسلام عام ١٩٧٣.

(٢) رئيس وزراء اليابان من عام ١٩٨٢ إلى ١٩٨٧.

نزع السلاح والأمن الأوروبي:

لا تزال هناك عقبة كبيرة تقف عثرة في طريق تحقيق هذا الهدف.

علي الرغم من اختفاء الستار الحديدي (تمت إزالة الأسلاك الشائكة بين النمسا والمجر؛ ولكن حائط برلين لا يزال قائمًا)، وعلى الرغم من ظهور تيار ديمقراطي، بدأت نفحاته تنتشر في شرق أوروبا، فإن القارة الأوروبية لا تزال تعاني الانقسام جراء التنافس العسكري وما نتج عنه من تحالفات.

وانتظارًا لقيام نظام سياسي جديد، سيظل التفوق العسكري السوفيتي الساحق يمثل تهديدًا واضحًا على غرب أوروبا، حتى إن كانت أقوال القيادات السوفيتية وتصريحات جورباتشوف في خطبه مطمئنة.

فمن الناحية النظرية، يمكننا تصور أن دول غرب أوروبا لا تقدم مساعدات بشكل مكثف سوى لدول أوروبا الشرقية التي ستخرج من حلف وارسو لتتبنى سياسة حيادية على غرار النموذج النمساوي.

وفي الواقع، تتلاعب المجر علنًا بهذه الفكرة ويردد صداها بعض الشخصيات المرموقة مثل رجل الاقتصاد أولج بوجومولوف "Oleg Bogomolov"[1]. وقد يخفق الكرملين إذا سعى إلى الاستناد إلى مبدأ مماثل، أي إذا منع أي دولة ترغب في الخروج من حلف وارسو، أو إذا فرض، في المقابل، خروج بعض دول أوروبا الغربية من حلف الأطلنطي.

لقد تم إنشاء حلف شمال الأطلنطي للعمل على توازن القوى مع الاتحاد السوفيتي نفسه، ولسوف تستمر الضرورة السياسية والإقليمية لوجوده حتى إن

---

(١) اقتصادي معروف.

خرجت الصواريخ السوفيتية الحالية عن مسارها؛ فأصبحت غير صالحة في العمليات العسكرية. وفى المقابل، إذا صح هذا الافتراض، فقد يكون بالإمكان تحقيق تحول جذرى فى الاستراتيجية والمعدات العسكرية لحلف الأطلنطى.

لقد نوه الكرملين – أكثر مما صرح فى الحقيقة – إلى تخليه عن عقيدة بريجينيف[1] المتعلقة بالسيادة المحدودة.. بمعنى أن الاتحاد السوفيتى لن يتدخل عسكريًا مطلقًا فى "الدول الشقيقة".. فإذا كانت لهذه الكلمات معنى واضح، فهذا يتطلب عدم منع موسكو لأى دولة تابعة لها فى الوقت الحالى، إذا كانت ترغب بالفعل، فى أن تكون على الحياد، كما أن على الولايات المتحدة أيضًا ألا تتصدى بالسلاح لألمانيا الاتحادية أو لإيطاليا إذا رغبت إحداهما فى الخروج من حلف الأطلنطى؛ فقد نجحت فرنسا، فى عام ١٩٦٦، فى الانسحاب من التنظيم العسكرى لحلف الأطلنطى بكامل سيادتها.

فإذا كان الأمر كذلك، فلنحتفظ بهدوئنا. إن تصور تحول المجر إلى المعسكر المحايد أمر وارد بالفعل، أو قد يكون علينا، فى وقت قريب، طرح هذه المسألة بشكل صريح.

أما تشجيع فكرة الإنشاء التدريجى لشريط محايد حول نهر الدانوب، فهذا أمر ينبغى تحرى الدقة بشأنه. فمن الناحية العملية، الأمور، فيما يبدو، تسير فى هذا الاتجاه، نظرًا للتقارب الحالى بين النمسا والمجر، ولكن على أى حال، فمن الحكمة ألا نتعجل الأمور، فالتسرع يعتبر من العيوب الرئيسية للغرب.

أما بولندا فهى قضية شديدة الحساسية؛ لأننا هنا نقترب من لب المشكلة الألمانية، وقد يكون من السابق للأوان إثارة هذه القضية الآن بشكل صريح، بينما لم تشرع ألمانيا بعد فى طرح القضية من جديد.

---

(١) عقيدة تبرر التدخل المسلح لدول حلف وارسو فى الدول الاشتراكية؛ إذا كانت تهدد مصالح الشيوعية.

فالدول الغربية لم تستعد بعد، فى الحقيقة، لتحمل تبعـات حـدوث انقـلاب فى ألمانيا.

وهذا التفكير يقودنا إلى القضية الكبرى المتعلقة بمفاوضـات التـسليح بـين الشرق والغرب، فالتحدى فى هذا الموضوع كبير، لأن إبرام أى اتفاق فى هذا الشأن ستكون له تداعياته الدائمة على أمن القارة الأوروبية. فمعاهدة ديسمبر عـام ١٩٨٧ حول القوى النووية متوسطة المدى[١] كانت قد لطخت بعيوب برزت نتائجهـا جليًـا بالنسبة إلى الغرب بتفجر أزمة زلزلت كيان حلف الأطلنطى فى الربيع الماضى.

وتوضح شروط المفاوضات الخاصة بهذه المعاهدة مـدى الـصعوبة التـى يواجهها الغرب إذا ترك القضية للزمن لحلها؛ فقد كان ريجان[٢] يتوقع الكثير مـن هذه المعاهدة قبل انقضاء فترة رئاسته، وكان هذا هو الخطأ الذى وقع فيه.

لنتذكر النقطة الرئيسية فى هذا الموضوع وهـى: إنـه باسـتثناء قاذفـات (إف ١١١) **F111** المنصوبة فى بريطانيا، فإن الولايات المتحـدة بموجـب هـذه الاتفاقية ستفقد قدرتها على الإطلاق النووى من أوروبا على الأراضى الـسوفيتية، بينما يحتفظ الاتحاد السوفيتى بجميع خياراته للإطلاق النـووى علـى الأراضـى الأوروبية بمجرد إعادة توزيع معداته.

وتنص الاتفاقية على تفكيك الصواريخ الـسوفيتية والأمريكيـة ذات مـدى يتراوح بين ٥٠٠كم و ٥٥٠٠كم.

---

(١) إشارة إلى تقرير تيرى دو مونبريال بعنوان:

Th. De Montbrial. P. Jacques (dit). RAMSES 89. Dunod.1989.

(٢) الرئيس الأربعون للولايات المتحدة من عام ١٩٨١ إلى ١٩٨٩.

فإذا كان ثمة هدف من استمرار السياسة الخارجية للاتحاد السوفيتى، فهو نزع السلاح النووى من غرب أوروبا. وينوى الاتحاد السوفيتى إحراز تقدم فى هذا الاتجاه بواسطة ثلاثة طرق، أولاً: فتح باب المفاوضات مع الغرب حول الأسلحة قصيرة المدى (الصواريخ ذات مدى لا يتجاوز ٥٠٠كم والمدفعية النووية)، وثانيًا: استغلال المناقشات المباشرة حول سلاح الطيران، فى إطار المفاوضات التقليدية، وأخيرًا: ممارسة الضغوط على القوات الفرنسية والبريطانية.

ولبلوغ هذه الأهداف، فإن الكرملين يستغل، وبمهارة، الخلافات بين دول غرب أوروبا ومن بينها حساسية ألمانيا الشديدة تجاه السلاح النووى لا سيما ما قد يسقط على أراضيها، وهو لب المشكلة، فعندما توصل حلف الأطلنطى إلى حل وسط لهذه القضية فى نهاية شهر مايو فى بروكسل، لم يعمل هذا سوى على تأجيل المشكلة لبعض الوقت، أما فيما يتعلق بالقوى المستقلة، فالسوفييت ينتظرون الوقت المناسب للاهتمام بهذه المشكلة.

ويعانى حلف الأطلنطى، فيما يتعلق بهذه المسألة، مشكلتين، أولاً: عدم قدرته على تحديد أهدافه بشكل واضح، وثانيًا: صعوبة تناول ومعالجة الحكومات الديمقراطية للقضايا العسكرية أمام الرأى العام.

ويفسر المتخصصون هذا الموقف بطريقة صائبة قائلين: إن الأهداف الموكلة للقوى النووية متوسطة المدى يمكن أن يتم نقلها لأنظمة أمريكية أخرى ما بين القارات. وهناك قضية أخرى متنازع عليها؛ وهى عدم جدوى الأسلحة النووية قصيرة المدى لكونها تجبر القوات المناوئة على التشتت، فضلاً على أنها عامل مشارك على الردع الشامل.

ومن الناحية السياسية، فإن الأسلحة النووية الأمريكية المنصوبة فى أوروبا لا تعادل مطلقًا الصواريخ الأمريكية المنصوبة فى ولاية أريزونا أو التى تحملها

الغواصات الأمريكية.. وهذا الرأى صائب إلى درجة أن الأمريكيين أنفسهم، على الرغم من أنه قد سبق لهم دفع حلفائهم إلى نقطة صفر جديدة، فإنهم يقولون اليوم: إن "رجالهم" لن يظلوا قابعين فى القارات القديمة دون حماية الأسلحة النووية المحلية.

وعلى صعيد آخر، هناك قضية أخرى مطروحة وهى "نقطة التحول"، فإذا كنا نعترف بأن نزع السلاح النووى من أوروبا فكرة غير مقبولة، على الأقل ما دام السوفيت لا يزالون يحتفظون بسلاحهم النووى، ولم يفقدوا قدرتهم التقنية والعسكرية للفوز بصراع قديم فى أوروبا، فيتعين علينا تحديد الخط الذى - دونه - لا يمكن اتخاذ القرار بنزع السلاح. وكان بعض المتفاوضين فى معاهدة واشنطن، الذين شعروا بالحرج، على الرغم من كل شىء، من أنهم قد بالغوا كثيرًا فى هذا الأمر، قد أكدوا أن هذا أقصى ما يمكن التوصل إليه، وأنه على العكس، يتعين تحديث القوات الباقية.

وقد رأينا ماذا حدث لهذه النوايا؛ ففى الواقع، يستمع رجال السياسة للرأى العام أكثر من الخبراء العسكريين الذين يفتقدون كثيرًا للمصداقية بسبب فكرهم الجامد وكثرة الجدال.

وإذا اعترفنا بأن مفاوضات فيينا حول نزع السلاح التقليدى؛ قد أسفرت عن تحقيق حالة من توازن القوى فى المنطقة، أى إلى وضع لا يأمل فيه كل من المعسكرين كسب حرب تقليدية ضد الآخر، قد يبقى تحديد مفهوم "الحد الأدنى من الردع" لكل طرف من الأطراف المعنية.

فمن جهة، تسمح التجارب المتراكمة عبر القرون بالتأكيد أن أى توازن عسكرى تقليدى تم تحقيقه لم يكن كاملاً على الإطلاق. إن استكمال هذا التوازن

العسكرى التقليدى بالردع النووى، رغمًا عن أنف القيادات الحكيمة، من شأنه زيادة الاستقرار فى المنطقة ومن ثم الأمن العام.

ومن جهة أخرى، فإذا فرضنا أنه تم رفض الحجة السابقة، فإن نزع السلاح النووى الكامل لا مجال من تحقيقه، إلا إذا أمكن التأكد منه دون أدنى مجال للخطأ. وقد يأتى هذا اليوم، ولكنه ليس على مرمى البصر فى الوقت الحالى.

توازن التسليح التقليدى، الحد الأدنى من الردع، كلاهما مصطلحان لم يعدا اليوم بعيدا الاحتمال؛ ولكن علينا التعرف بدقة عما نريده تحديدًا والتمسك بأهدافنا فور تحديدها وإعطاء أنفسنا الإمكانات لتحقيقها، فالاستراتيجية لا تتحقق تلقائيًا.

ما الاستراتيجية؟ إنها امتلاك الإدارة الفردية أو الجماعية لمنظمة ما، بسيطة كانت أم معقدة، القدرة على تجهيز وتنفيذ، سواء على أرض الواقع أم بصورة افتراضية، الوسائل اللازمة للتغلب أو الحد من جميع أنواع العقبات (سواء المادية أو المتعلقة بتصادم الرغبات) التى من شأنها اعتراض الهدف المرجو تحقيقه، وإذا تم ذلك، يكون بالإمكان استباق التصور المستقبلى، بطريقة صحيحة، للعلاقة بين القوى المادية والمعنوية المعنية.

ويركز هذا التعريف المقترح على صياغة الأهداف (لأنها يجب أن تكون قابلة للتحقيق)، وعلى فن التغلب على العقبات التى تعترض تحقيقها، وعلى ضرورة العمل على استخدام التحليل المستقبلى الجيد لتحقيق هذه الأهداف.

فإذا رغبنا فى التفكير الجيد لتداعيات هذا التعريف للاستراتيجية، سيبدو أنه فى المجال السياسى العسكرى، على الأقل، كان دور الاتحاد السوفيتى إبان عهد جورباتشوف أفضل من الولايات المتحدة فى عهد ريجان.

وأود الإشارة هنا إلى جانب مهم فى هذا الجدال القائم حول مفهوم استراتيجية الردع الكافى؛ فإحدى النتائج والمفاوضات لمعاهدة ديسمبر ١٩٨٧، التى تستطيع الولايات المتحدة توقعها بشكل جيد، تكمن فى تجاوزها لحواجز استراتيجية "الرد المتدرج"، أى العودة من جديد لسياسة "كل شىء أو لا شىء" التى كان رئيس الولايات المتحدة السابق جونسون[١]، ووزير دفاعه مكنمار[٢]، يرغبان، منذ أكثر من عشرين عامًا، فى الابتعاد عنها.

وكان نتيجة ذلك أن أصبح المتخصصون فى الاستراتيجيات النووية فى الغرب ينظرون بعين جديدة للمفهوم الفرنسى للردع النووى، لا سيما مفهوم الإنذار الأخير الذى يأتى بحلول مناسبة لسياسة "كل شىء أو لا شىء"، دونما الدخول فى التفاصيل الدقيقة لاستراتيجية "الرد المتدرج".

وفى كل الأحوال، فإن القادة الغربيين ينظرون دائمًا إلى إمكانات فرنسا النووية باعتبارها تتوافق مع معيار الحد الأدنى للردع النووى الذى تريد الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى، اليوم، تعريفه. وقد كان يتعين الإشارة إلى وجود هذه القاعدة لأننا إذا قمنا باستغلالها على الدوام، قد نتمكن من الحد من الفجوة الحالية بين الاستراتيجية الفرنسية واستراتيجية حلف شمال الأطلنطى، وهذه لن تكون أقل النتائج المثيرة للدهشة لاتفاقية واشنطن.

إن القضايا العسكرية تشكل أهم نقاط الضعف الخاصة بالغرب تجاه الاتحاد السوفيتى الذى لن يبخس ثمن حصانه الرابح الرئيسى بسهولة.

بيد أن الشعوب تحلم دائمًا بعالم أفضل؛ إلى درجة أنهم يدفعون أحيانًا بحكامهم إلى إنزال فورى لكروتهم الرابحة دون الحصول على الثمن.

---

(١) الرئيس ليندون بينيس جونسون (١٩٠٨ – ١٩٧٣) الرئيس السادس والثلاثون للولايات المتحدة من ١٩٦٣ إلى ١٩٦٩.

(٢) وزير الدفاع الأمريكى من ١٩٦١ حتى ١٩٦٨.

أوروبا إلى أين؟

التقسيم الجديد لأوروبا بين شرق شيوعى وغرب رأسمالى يفرض التفكير مليًا فى مستقبل هذه القارة. ويشجعنا جورباتشوف، فى الواقع، على المضى فى هذا التفكير بمفهومه الجديد عن "البيت الأوروبى الموحد".

فتطوير اتحادنا الأوروبى وقوة جذبه للدول الأوروبية الأخرى، يفرض على الدول الأعضاء طرح تساؤل عن مستقبل هذا التنظيم، فالاتحاد السوفيتى يعد أول نقطة تميز ملحوظة فى القارة الأوروبية. إن ما يجب تأكيده بوضوح أن الاتحاد السوفيتى لا يعتبر جزءًا من أوروبا؛ ولكن دول البلطيق وروسيا البيضاء وأوكرانيا وروسيا نفسها بالطبع جميعها ضمن الكيان الجغرافى الأوروبى؛ بيد أنها حاليًا تتبع اتحادًا واسعًا راسخًا فى قارة آسيا، فمدينة (فلاديفوستوك) مثلها مثل سان فرانسيسكو، لا أكثر ولا أقل، تعتبر مدينة أوروبية.

وفى المقابل، يعتبر الاتحاد السوفيتى قوة أوروبية وفى الوقت نفسه قوة آسيوية طبقًا لمصالحة الكبيرة هنا وهناك. لذا، فمن غير المعقول أن يحتل مكانًا فى هذا "البيت الأوروبى الموحد"؛ حتى إن كان مكانًا متواضعًا.

السؤال الحقيقى الذى يطرح نفسه، هو مستقبل عملية الاندماج التى انطلقت بعد توقيع اتفاقية روما، وكذلك مستقبل علاقات الاتحاد الأوروبى بباقى دول أوروبا، كما تراها الدول الأعضاء. ففى منظور العلاقات الدولية وأى علاقات أخرى، العضو الجديد يجب أن يتم قبوله أولاً من قبل المعسكر الذى يرغب الانضمام إليه.

فمما لا شك فيه، أن مغامرة التوحد الأوروبى؛ هى مغامرة ناجحة بكل المقاييس وفريدة من نوعها على الصعيد التاريخى. فخلال الخمسة عشر عامًا

الأخيرة، كانت أبرز النجاحات التى حققتها أوروبا هى إنشاء المجلس الأوروبى، وانتخاب البرلمان الأوروبى بالاقتراع العام ونظام العملة الموحدة وانضمام إسبانيا والبرتغال للاتحاد، وأخيرًا إصدار القانون الأوروبى الموحد. كما نجح الاتحاد الأوروبى فى مقاومة الأزمة الاقتصادية التى تولدت عقب انفجار أول أزمة نفط؛ وكذلك تفكك النظام النقدى بعد مؤتمر (بريتون وودز)[١]. أما اليوم، فهو يعانى أزمة هوية نظرًا لعدم اتفاق أعضائه حول الأهداف المزمع تحقيقها. فبين انجلترا التى تطمح فى إقامة منطقة للتجارة الحرة وفرنسا التى لا تزال تحلم بـ "أوروبا على الطراز الأوروبى"، فهناك خلافات واسعة حول الأهداف التى يتعين بلوغها. وأبرز مثال على ذلك الجدال القائم حول مشروع (ديلور)[٢].

وفى مثل هذه الظروف، فالمقاومة شديدة لقبول وجهة نظر الدول الجديدة التى ترغب فى الانضمام للاتحاد؛ مثل النمسا أو تركيا، دون أن نأخذ فى الاعتبار ونولى اهتمامًا كافيًا لتبعات توسع جديد فى الاتحاد الأوروبى.

فمن الممكن، على الأقل، تخيل مجتمع أوروبى يضم جميع الدول الأوروبية الديمقراطية التى تطبق نظام اقتصاد السوق حتى إن كانت تشمل دول أوروبا الشرقية، إذا كانت قد أحرزت تقدمًا كافيًا فى هذا الاتجاه؛ لكن حينئذ، من لا يستطيع أن يرى أن مثل هذا الاتحاد الموسع قد يتعرض لخطر فقدان تجانسه،

---

(١) بدأ تنفيذ هذا النظام النقدى عقب مؤتمر (بريتون وودز) فى يوليو عام ١٩٤٤. الذى أدخل نظام تحديد قيمة العملات الوطنية مقابل عيار الذهب أو الدولار الأمريكى؛ ما جعل من الدولار عملة احتياطى نقدى مماثلة للذهب، وقد ظل هذا النظام قائمًا حتى عام ١٩٧٦ بإبرام اتفاقيات جاميكا.

(٢) جاك ديلور الرئيس السابق للمفوضية الأوروبية من عام ١٩٨٥ حتى ١٩٩٥، وكان يشغل منصب وزير الاقتصاد والمالية الفرنسى من عام ١٩٨١ حتى ١٩٨٣، ثم الاقتصاد والمالية والخزانة من عام ١٩٨٣ حتى ١٩٨٤.

من لا يرى أن فكرة الاندماج قد تتحول إلى وهم كبير، ومن لا يرى أن صراعات العهود الماضية قد تطفو مرة أخرى على الساحة بين أعضاء هذا التجمع المترامى الأطراف؟

إن الفكرة الأساسية للمشروع الأوروبى كانت الاندماج، فالاندماج وليس التجارة الحرة، بين بلدين أو أكثر هو من سيجعل اندلاع الحروب مستحيلاً نظرًا لتداخل المصالح، وهذا صحيح إلى درجة أن بعض السوفيت، الذين يفكرون أيضًا فى مستقبل اتحادهم، لا يترددون فى اتخاذ اتحادنا نموذجًا يحتذى به، فقبل أن نقرر التوسع من جديد، فلنعمق ما حققناه حتى الآن، فلا يزال الجدال القديم بين التوسع والتعميق يطرح نفسه حتى الآن.

فإذا خطونا خطوات سريعة فى إذابة الكيانات بشكل مبالغ فيه، فقد نفقد القدرة التى استطعنا إظهارها خلال الخمسة عشر عامًا الماضية فى مقاومة الصدمات الخارجية، مثل: احتمال تفكك الاتحاد السوفيتى إلى حد انتشار الفوضى، وهذا احتمال وارد لا يمكن استبعاده. وليكن لدينا الجرأة على التوضيح بثقة أن المشكلة الألمانية فرصتها ضئيلة فى اتجاه حل متوازن دون وجود اتحاد أوروبى على أقصى درجة من الصلابة.

إن الأمر لا يتعلق بموقفنا تجاه أى دولة مرشحة للانضمام، فمن الواضح أن النمسا ولا حتى تركيا؛ تنقصهما العناصر التى تثقل وتدعم ملفهما، ولكن لكل فعل تبعاته المنطقية. فالنرويج لا تزال مترددة فى ترشيح نفسها من جديد، أما انضمام النمسا فسيجعل انضمام السويد وحتى فنلندا أمرًا حتميًا. أما ملف تركيا، فيعد، إلى حد ما، أسهل من ملف النمسا، لأن تركيا عضو بالفعل فى حلف شمال الأطلنطى.

ولنتذكر أن أيرلندا هى حاليًا الدولة الوحيدة فى الاتحاد الأوروبى التى لم تنضم لحلف الأطلنطى، وهذا لا يشكل عقبة نظرًا لموقعها الجغرافى. أما انضمام النمسا، فقد يضر بطبيعة الاتحاد الأوروبى؛ فانضمام دولة حيادية نموذجية مثل النمسا؛ قد يشكل خطرًا فى طريق إنشاء نظام دفاعى موحد.

إلا أن هناك بالطبع حلولاً أخرى يمكن تصورها. على سبيل المثال، فكرة قيام الاتحاد الأوروبى الغربى بدور رئيسى فى هذا الشأن، هو أمر مطروح فى أغلب الأحوال. أما أنه فيما يتعلق بقضايا بهذا القدر من الأهمية، فإنه لا يجب الاستخفاف بالأمور. وعلى أى حال، لا يجب إغلاق جميع الأبواب دون تقييم النتائج بطريقة ناضجة.

إن ما يجب بالأحرى تأجيله هو فكرة توسيع الاتحاد الأوروبى وانضمام دول تابعة لأوروبا الشرقية مثل بولندا والمجر، ما دامت لا تزال الأمور غامضة. وفى حالة تحول المجر لدولة محايدة، وإذا ما انتعش اقتصادها، قد يدفعنا هذا للعودة مرة أخرى لوضع النمسا. فإذا كانت ألمانيا الاتحادية مستفيدة بشكل غير مباشر من الاتحاد الأوروبى، فهذا لا يغير الحكم السابق.

وباختصار، فإن أهم الأفكار، كما تبدو لى، هى الآتى:

إن الأولوية، فى الوقت الحالى، يجب أن توجه لتدعيم فكرة الاندماج بين الأعضاء الحاليين للاتحاد؛ مع تحديد مشروع سياسى موحد لتنفيذه فى المستقبل. وعند تعريف هذا المشروع، يجب أن تحظى قضية الأمن الأوروبى، بتكوينها السياسى والعسكرى، باهتمام خاص؛ هذا فضلاً على عدم اتخاذ أى قرار من شأنه منع حدوث أى تطور للاتحاد، دون تقييمه بشكل واف.

وقد تبدو هذه المبادئ، للوهلة الأولى، مبادئ عامة، بيد أن تنفيذها أمر ملزم، ولا شيء يمنع على الإطلاق من تعميق الحوار مع الدول المرشحة للانضمام للاتحاد، والبحث معها عن أنماط نموذجية للانضمام؛ مع تصور لعلاقات جديدة مع دول أوروبا الشرقية التي يسير التطور الداخلي بها في الاتجاه المرغوب.

ويستلهم الاتحاد السوفيتي "سياسته الخارجية" من المبادئ التي طبقتها الصين عندما تولى "دينج شياو بينج"[1] السلطة في عام ١٩٧٨، وأرادت تركيز الاهتمام على الداخل والحد من التزاماتها الخارجية، ما مكنها من خطب ود القوى الغربية لأغراض اقتصادية، وأولها الولايات المتحدة.

فعندما انسحب الاتحاد السوفيتي من أفغانستان، وخفف من وجوده في شبه جزيرة الهند الصينية، وباتباعه للهجة معتدلة مع عناصر الصراع في المنطقة، فهو بهذا يسير على نهج فرنسا بعد استقلال الجزائر.

فقد استطعنا إقامة بل وإعادة العلاقات الطيبة مع العديد من الدول، لا سيما دول العالم الثالث التي فرقتنا عنها حروبها من أجل الاستقلال. وهذا ما فعله الاتحاد السوفيتي عندما استطاع التصالح مع الغرب، وشرع في تطبيع علاقاته مع الصين وإعادة العلاقات مع دول عدم الانحياز. وبهذه الطريقة استطاع الكرملين إدارة مصالحه في العالم بمهارة.

إن الهدوء الذي يسود حاليًا عناصر التوتر الإقليمي؛ لا يرتبط - بشكل تام - بظاهرة جورباتشوف، فانتهاء الحرب بين العراق وإيران، على سبيل المثال، كان

(١) دينج شياو بينج (١٩٠٤-١٩٩٧) الأمين العام السابق للحزب الشيوعي الصيني (١٩٥٦). وقد تم إقصاؤه مرتين من منصبه من قبل ماوتسي تونج، ثم تم العفو عنه وفرض نفسه خليفة ماو بدءًا من ١٩٧٨ العام الذي عين فيه نائبًا للرئيس.

نتيجة إنهاك قوى الطرفين؛ فلم تستطع أى من الدولتين السيطرة على الأخرى وإخضاعها لسياستها، وهذا الصراع الذى استمر لأكثر من ضعف مدة الحرب العالمية الأولى ولكنه يشبها فى بعض السمات، قد انتهى سلبيًا دون نتيجة، فالأنظمة السياسية فى كلتا البلدين لا تزال قائمة. القتال انتهى ولكن المشكلات لا تزال معلقة، وما حدث من انتفاضات ترتبط بخلافة الخميني[1]، قد أظهرت أن تطبيع العلاقات الخارجية مع الجمهورية الإسلامية لن يكون يسيرًا، فكل شيء يشير، بشكل خاص، إلى أن طهران سوف تكون محور التنافس بين كل من الاتحاد السوفيتى وأمريكا.

وبعيدًا عن هذه المرحلة من الهدوء النسبى على هذا الكوكب، فالأفق يزداد ظلمة، ففى الوقت نفسه الذى غدت فيه سيطرة قطبى العالم على هذا الكوكب غير مباشرة، فإن انصهار المعارف التقنية والصناعية أخذ يتجسد من خلال تعدد وازدياد المراكز المنتجة لأنظمة التسليح الأكثر تطورًا وتعقيدًا.

فباعتبار أن مصادر الصراع الإقليمى لم تجف بعد، فإن انتشار التسليح سوف يضيف عاملاً جديدًا من شأنه زعزعة استقرار العالم.

الخلل الاقتصادى العالمى:

التحولات السياسية العالمية تؤثر سلبًا فى العلاقات الاقتصادية الدولية.

إذا ألقينا نظرة شاملة على العالم اليوم، سنجد أن عام ١٩٨٨ يعد عامًا فريدًا على الصعيد الاقتصادى، فالناتج القومى الإجمالى للدول الصناعية قد قفز ليصل

---

(١) آية الله الخمينى (١٩٠٠-١٩٨٩) مؤسس جمهورية إيران الإسلامية (١٩٧٩)، وأصبح أبًا روحيًا أعظم للشعب الإيرانى فى الداخل والخارج من عام ١٩٧٩ إلى ١٩٨٩.

إلى ٤,١٪ - ووصل الاستثمار الإنتاجي إلى ١١٪ - كما ارتفع الناتج القومى الإجمالى للدول النامية ليصل إلى ٤,٣٪ - وهو أعلى معدل وصل إليه منذ عام ١٩٨٠! - فقارة آسيا وحدها قد بلغ ناتجها القومى الإجمالى ٩٪،، أما معدل التجارة الدولية فقد نما بنسبة ٩,٣٪؛ وهى أفضل نسبة من عشر سنوات مضت، بيد أن هذه النتائج يجب ألا تخدعنا؛ لأنه على الرغم من هذه القفزات، إنه لم يتم التوصل لحلول جوهرية لأى خلل فى الاقتصاد العالمى.

فطبقًا لتصريحات صندوق النقد الدولى، سوف يبلغ معدل العجز فى الميزان التجارى الأمريكى ١٦٠ مليار دولار فى عام ١٩٩٠، بينما قد يصل الفائض فى الميزان التجارى لليابان إلى ٨٠ مليار دولار ولألمانيا إلى ٤٨ مليار دولار؛ أما مديونية العالم الثالث فهى لا تزال فى تدهور مستمر.

إن هذا الخلل يرتبط بالطبع بأسباب هيكلية، ومن ثم فهى أسباب دائمة، مثل العلاقة غير المتوازنة بين الادخار والاستثمار (وفى المقابل بين الولايات المتحدة واليابان) السياسات الصناعية المتناقضة.. وفى هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى الاختلاف بين اليابان وألمانيا الاتحادية.

فبينما تزداد قوة الأولى وثقلها فى تصنيع المنتجات الجديدة (مثل الأجهزة الإلكترونية التى يقبل عليها قطاع عريض من المستهلكين)؛ فإن الثانية تظل تابعة للقطاعات الإنتاجية التقليدية مثل صناعة السيارات والصناعات الميكانيكية. وبالطبع، يصعب توجيه توصيات سواء لليابان أو ألمانيا.

وفى مجال السياسات النقدية، فالدولتان تفضلان السياسات المرنة، ولكن فى هذه الحالة، فإن انخفاض قيمة الين والمارك قد يؤدى إلى تفاقم الفائض فى الميزان التجارى. فبالنسبة إلى دولتين تعانيان - بالفعل - عجزًا فى الموازنة؛ فإن أى

تباطؤ فى العمليات الحالية للإنعاش الاقتصادى، ستكون له الآثار السلبية نفسها.. ومن هنا نفهم السبب وراء إصرار منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية "OCDE" على دفع كل من اليابان وألمانيا للإسراع فى عمليات الإصلاح الهيكلى القادرة على تصحيح الوضع الراهن.

إن مفتاح الإصلاح يتجه - بالطبع - إلى الولايات المتحدة، فطبقًا لبعض الأنماط الإصلاحية، فإن تطبيق إجراءات تقشف صارمة - وفى الحقيقة غير واقعية - للتخلص من العجز فى الموازنة خلال أربع سنوات (طبقًا لقانون جرام رودمان هولنجز[١] Gramm - Rudman - Hollings - أو خفض قيمة الدولار الحقيقية بنسبة ١٠٪ مقارنة بقيمته فى عام ١٩٨٩، والحفاظ على معدل نشط للنمو فى اليابان وألمانيا، فسوف يظل العجز فى الموازنة الأمريكية أعلى من ٥٠ مليار دولار فى عام ١٩٩٢.

كما أن الفائض فى الميزان التجارى لليابان سينخفض ليصل إلى ٦٠ مليار دولار و١٦ مليار دولار بالنسبة إلى ألمانيا، ونتيجة لهذه السياسات؛ فإن خطر مذهب حماية الصناعة يظل قائمًا، ويظهر ذلك فى المادة التى يطلق عليها اسم "super 301"[٢] من قانون التجارة الأمريكى والتى تستهدف اليابان فى المقام الأول، والهند والبرازيل وكذلك كوريا الجنوبية وتايوان وتايلاند والصين والمكسيك والمملكة العربية السعودية.

---

(١) صدر هذا القانون فى عام ١٩٨٥ وتم تعديله فى عام ١٩٨٧، وهو يفرض وضع سقف سندى لعجز الموازنة الأمريكية.

(٢) شق من قانون صدر فى عام ١٩٧٤ بشأن التجارة الأمريكية، تم تعديله فى عام ١٩٨٨، يسمح لرئيس الولايات المتحدة أو من يمثله باتخاذ إجراءات تجاه الدول التى تضر المصالح التجارية الأمريكية.

ويؤكد الرئيس جورج دبليو بوش[١] أن اتفاقية الجات ستظل تمثل قلب السياسة التجارية الأمريكية. وفى الواقع، يلاحظ العديد من المراقبين أن الاتجاه يسير نحو الازدواجية الاقتصادية. وبعض يرى أن اليابان سوف تعمل على ازدهار كتلة اقتصادية فى آسيا؛ ما سيؤدى ربما إلى تداعيات غير مباشرة فى المجال الأمنى، ما دام ثبت على المدى الطويل ارتباط الاقتصاد بالسياسة العليا ارتباطًا وثيقًا. فإن هذا لم يثبت على المدى القصير.

وفيما يتعلق بمديونيات دول العالم الثالث، لا سيما أمريكا اللاتينية، فإن الأوضاع تتطور بمعدل بطىء. فلم يسفر اجتماع صندوق النقد الدولى الذى عقد فى واشنطن على نتائج كبيرة لتدعيم خطة برادى "Brady"[٢]؛ فحتى الآن لم يتضح بعد من سيقوم بتسديد هذه الديون ولا كيف سيتم ذلك.

وعلى أى حال، فإن هذه الخطة لن تؤدى إلى خفض مديونية دول أمريكا اللاتينية إلا بشكل جزئى، هذا فضلاً على أن الاتفاق المبرم فى عام ١٩٨٩ بشأن الدين المكسيكى لا يزال مبهمًا، ومن غير المؤكد تخفيف هذا الدين بشكل كبير. والأسوأ من ذلك، أن الاتجاه نحو رفع معدل الفائدة سيعمل على تفاقم هذه الديون بصفة عامة عند محاولة تخفيضها.

وإلى أن تظهر فى الأفق حلول جديدة، فإن أمريكا اللاتينية ستظل فى حالة من الركود العام، بينما يزداد عدد سكانها يومًا بعد يوم.

---

(١) الرئيس الحادى والأربعون للولايات المتحدة الأمريكية (١٩٨٩-١٩٩٣).

(٢) سميت هذه الخطة (١٩٨٩) باسم وزير الخزانة الأمريكى، وهى خطة ترمى إلى تسوية مشكلة مديونية الدول غير المتقدمة.

إن أحداث فنزويلا، التى اندلعت بعد قليل من تولى الرئيس كارلوس بيريز[1] الحكم، وانهيار الاقتصاد الأرجنتينى والتطور المذهل للبرازيل؛ يوضح أن المخاوف من حدوث زعزعة لاستقرار هذه القارة له ما يبرره.

وفى العموم، فالاقتصاد العالمى الذى لا يزال يعانى خللاً جوهريًا، سيكون عرضة دائمًا للصدمات؛ وحتى لو لم يترك انهيار البورصة فى عام ١٩٨٧، ظاهريًا، آثارًا كبيرة سوى صدمة خفيفة مؤجلة فى معدل التضخم، بيد أننا لا نستبعد مطلقًا حدوث كارثة فى المستقبل.

فيما يتعلق بالمثلث المكون أضلاعه من الولايات المتحدة وأوروبا واليابان؛ فإننا نحتل فيه مكانة حرجة، بيد أن التطور الذى طرأ فى السنوات الخمس الماضية، قد أكد أن قارة أوروبا القديمة لا تزال تحتفظ بحيويتها. وتطبيق القانون الأوروبى الموحد، من شأنه تحفيز دفعها أكثر إلى الأمام. فها هى إسبانيا، داخل السوق الأوروبية المشتركة تتقدم بقفزات عالية؛ فقد نجحت هذه الدولة، بشكل ملحوظ، فى الخروج من بوتقة النظام السياسى الذى فرضه فرانكو لفترة طويلة، والدخول بكل ثقلها باعتبارها عضوًا فى السوق الأوروبية.

فهل نحن الآن على أعتاب التحول الثالث لهذا القرن، بعد ما حدث من تقلبات عقب الحرب العالمية الأولى والثانية؟ هل نستطيع الآن أن نقول، مثلما قال شاتو بريان "Chateaubriand"، فى "مذكرات ما وراء القبر" Mémoires d'outre-tombe، إن العالم القديم انتهى ونحن نشهد ميلاد عالم جديد؟

إن الساحة الدولية الآن تشبه إلى حد كبير مسرح الظلال؛ فهناك أحداث جسام نشعر بها ولكنها لا تزال غير ملموسة.

---

(١) رئيس فنزويلا من عام ١٩٧٤ إلى ١٩٧٨، ثم من عام ١٩٨٩ حتى ١٩٩٣.

الفصل الثانى

ديسمبر ١٩٨٩

١٩٦٩ – ١٩٧٩ – ١٩٨٩– التكوين الجديد لدول البلطيق فى البحر الأسود – أوروبا.. دول مفروضة على دول حرة.

١٩٦٩ – ١٩٧٩ – ١٩٨٩:

قد يشعر أى فرنسى من جيلى – فأنا من مواليد ١٩٤٣ – إذا لم ينظر عن كثب إلى السياسة الداخلية والخارجية؛ بأنه لم يشهد أساسًا فى حياته سوى حقبة طويلة من التغييرات المادية.

ففى الواقع، منذ تحرير باريس عام ١٩٤٤، ظلت الأراضى الفرنسية بمنأى عن أى غزو خارجى. فلم يحدث شيء جعلنا نتذكر مأساة عام ١٨٧٠ أو ١٩١٤ أو ١٩٤٠، كما أن مؤسساتنا ظلت بعيدة عن أى تقلبات مثل ما حدث فى القرن التاسع عشر وترك بصمة فى تاريخنا. وبتولى الجمهورية الخامسة الحكم، لم يتغير شيء يذكر فى الأوضاع، كما حدث، على سبيل المثال، عند الانتقال من الإمبراطورية الثانية إلى الجمهورية الثالثة.

وعلى الرغم من هذه الرتابة الظاهرية؛ فإن البيئة المحيطة بنا قد واجهت كمًا هائلاً من التغييرات.

فالتاريخ يسير فى اتجاهه كما هو معتاد – وهذا ما سبق أن أشرت إليه فى بحثى بعنوان "انتقام التاريخ"[1] الذى نشر فى نهاية عام ١٩٨٤، قبل تولى جورباتشوف الحكم.

ففى الوقت الذى قام فيه الكاتب والمفكر الأمريكى الشاب "فرنسيس فوكوياما" عندما كان يعمل مستشارًا بوزارة الخارجية، متأثرًا بأفكار هيجل، ومعبرًا عن سعادته الغامرة بثورة جورباتشوف التى رأى فيها انتصارًا نهائيًا للأيديولوجية الليبرالية واستتاب السلام الدائم، بإثارة أنظار العالم إلى فكرة نهاية التاريخ، فإن كل شيء، فيما يبدو لى، يشير، على خلاف ما سبق، إلى العودة من جديد إلى الوراء وحنين الشعوب إلى جذورها الأصلية وولعها بتاريخها القديم.

فخلال الثلاثين عامًا التى تلت الحرب العالمية الثانية، كان يبدو أن تقدم الشيوعية محتوم، على الرغم من الشقاق الذى حدث فى عام ١٩٦٠ بين الصين والاتحاد السوفيتى، الذى أدى، على الأقل، إلى اختفاء أسطورة وحدة الدول الاشتراكية.

لقد قام النظام الشمولى فى الاتحاد السوفيتى، وبقسوة، بقمع جميع محاولات التمرد سواء داخل الإمبراطورية أو على أعتابها. فالحركات الاستقلالية تخلق،

---

(١) بحث تم إلقاؤه فى مؤتمر عقد بمركز جون أولين بعنوان:

"The end of history" conference au John M. Olin center, Université de Chicago, publiée dans " The national interest " no°16 été 1989, no°17 automne 1989.

النسخة الفرنسية بعنوان:

commentaire no 47 automne 1989, no 48, hiver 1989-1990"La fin de l'histoire" no 49, printemps 1990 – no 50, été 1990.

فيما يبدو، فرصًا عديدة لتعديل توازن القوى لصالح إما موسكو وإما بكين، وهذا ما يسمى بعصر العالم الثالث الكبير.

وفى أوروبا نفسها، بينما بدأت قوة أمريكا فى الضعف، وكان قيام ثورة القرنفل بالبرتغال وانتهاء عهد الجنرال فرانكو بإسبانيا نذيرًا بتردى الأوضاع؛ وفى هذا الوقت كانت الحركات الاستقلالية فى إفريقيا قد أسفرت عن نتائج سيئة، ولكن غالبًا ما يؤدى توقع الأسوأ، والعمل على أساس ذلك، إلى تجنب الكارثة.

فقد استطاعت البرتغال تجنب ويلات اندلاع الثورة، كما أن المرحلة الانتقالية الديمقراطية التى حدثت بإسبانيا واندماجها فى العالم الغربى؛ ستظل أحد أكبر الإنجازات الناجحة التى حققتها قارتنا الأوروبية فى الخمسة عشر عامًا الماضية.

ففى عام ١٩٧٤، عقب صدمة النفط الأولى، كانت الجمهورية الجزائرية هى من تزعمت، مدفوعة بالفكر الماركسى، حركة تأسيس "نظام اقتصادى عالمى جديد". وفى هذه الأثناء، كانت حرب فيتنام على وشك الانتهاء، فاندفعت أمريكا فى عهد جونسون، سيرًا على خطى الرئيس الشاب المغتال جون كنيدي[١]، فى مغامرة غير محسوبة العواقب، فلقد عمدت على تجاهل التداعيات الاقتصادية لتعهداتها، فربما نستطيع أن نرى فى هبوط الإنسان على القمر، فى عام ١٩٦٩، قمة نجاح الجمهورية الإمبريالية[٢] وأوج ازدهارها طبقًا لرؤية المؤرخ الحربى كلاوزفيتش، ومن ثم بداية تراجعها أربع سنوات مبكرًا بسبب فضيحة ووترجيت

---

(١) جون فيتزجيرالد كنيدى (١٩١٧-١٩٦٣) الرئيس الخامس والثلاثون للولايات المتحدة الأمريكية من عام ١٩٦١ حتى ١٩٦٣.

(٢) راجع كتاب لريمون آرون بعنوان:
République impériale: Les États – unis dans le monde 1945-1972. Paris. Calmann-Lévy. 1973.

التى أسفرت عن استقالة الرئيس ريتشارد نيكسون[١] فى أغسطس ١٩٧٤، وأعقبتها فترة ولاية جيرالد فورد[٢] وجيمى كارتر[٣] المتواضعة.

فإننا يجب ألا نكون مجحفين فى الإساءة إلى الرئيس كارتر، فاتفاقية كامب ديفيد، وزيارة الرئيس أنور السادات[٤] للقدس فى نوفمبر ١٩٧٧ التى تعد من اللحظات التاريخية العظيمة، هى بلا شك من الإنجازات التى تحسب لصالحه. إلا أن نهاية ولايته هى التى تمثل أكبر الفترات الضعيفة فى تاريخ الولايات المتحدة منذ الحرب العالمية الثانية.

لقد تسببت حرب فيتنام وفضيحة ووترجيت فى تحطم معنويات الشعب الأمريكى، أما جيمى كارتر فقد كان رد فعله سيئًا وضعيفًا، تجاه سقوط إمبراطورية شاه إيران.. فكل الأحداث، حينئذ، كانت تسير، فيما يبدو، لصالح موسكو. ففى عام ١٩٧٩، بعد أن تمكن الكرملين من إعداد طاقة وإمكانات عسكرية هائلة (تقليدية ونووية) فى ظل هدنة الحرب الباردة، قرر أن الأوضاع ملائمة لانطلاق الجيش الأحمر لغزو أفغانستان. فعام ١٩٧٩، فيما يبدو، كان يمثل أوج التوسع العسكرى السوفيتى، إلا أن الأمور لا تسير دائمًا بهذه البساطة، فالحق يقال، إن تراجع الاتحاد السوفيتى كان قد سبق إعداده، فى الداخل، نتيجة تدهور الهياكل الاقتصادية وانتشار الفساد، أما فى الخارج، فقد بدأ بالفعل تراجع الأيديولوجية الماركسية.

---

(١) ريتشارد نيكسون (١٩١٣-١٩٩٤) الرئيس السابع والثلاثون للولايات المتحدة من عام ١٩٦٩ حتى ١٩٧٤.

(٢) جيرالد فورد الرئيس الثامن والثلاثون للولايات الأمريكية من عام ١٩٧٤ حتى ١٩٧٧.

(٣) جيمى كارتر الرئيس التاسع والثلاثون للولايات المتحدة من عام ١٩٧٧ حتى ١٩٨١.

(٤) محمد أنور السادات (١٩١٨-١٩٨١) رئيس جمهورية مصر العربية من عام ١٩٧٠ حتى ١٩٨١، وحاصل على جائزة نوبل للسلام عام ١٩٧٨ مناصفة مع مناحم بيجين.

وبينما كان العالم يشهد ازدهارًا اقتصاديًا غير مسبوق، كان الشباب فى عام ١٩٦٨، قد بدأوا، وبحماس، رفض أيديولوجية "الرجل ذو البعد الواحد" كما ذكر المؤرخ هربرت ماركيوز "Marcuse" فى كتابه الشهير، باحثين عن أسباب جديدة للحياة فى ظل الماركسية، ليس على طريقة ماوتسى تونج، بواسطة المخدرات فحسب، بل وأيضًا عن طريق إتباع مذاهب روحانية متعددة مثل الهندوسية.

لقد نشأت الحركة الطلابية فى الولايات المتحدة، أولاً كرد فعل مضاد للتعبئة العسكرية لحرب فيتنام التى حظيت باستياء الشعب الأمريكى، ثم شرعت فى الانتشار فى جميع أنحاء أوروبا. أما فرنسا، فقد شهدت أحداث مايو ١٩٦٨ الشهيرة التى زعزعت حكم الجنرال ديجول، أما خليفته، جورج بومبيدو، فقد قضى الشعب الفرنسى فترة حكمه فى ظل حالة "من الكآبة" وهو اللفظ الذى وصفت به، فى عام ١٩٧٣، معنويات هذا الشعب الذى اعتقد أن الأفق من أمامه لا يظهر به سوى النمو الاقتصادى والسلام، وعندما لم يتحقق هذا، استمر إحساسه برتابة الحياة.

وعند ظهور أيديولوجية جديدة للإحلال، لم تقو الماركسية ولا اللينينية على التصدى للصدمات الأربع المتتالية التى واجهتها. كانت أولى هذه الصدمات هى أحداث ربيع مدينة "براغ" وبداية حركة الإصلاح السياسى والاقتصادى بقيادة "الكسندر دوبتشيك" التى توقفت بدخول القوات السوفيتية العاصمة التشيكوسلوفاكية فى ٢٠ أغسطس، بعد اثنى عشر عامًا من استشهاد عشرين ألفًا من الشعب المجرى عقب غزو القوات السوفيتية للعاصمة فى نوفمبر عام ١٩٥٦، وبعد خمسة عشر عامًا من الأحداث القمعية للحركات العمالية فى برلين الشرقية التى كشفت حقيقة النظام الشمولى السوفيتى أمام من كانوا يريدون تجاهلها، وفتح أعين من كانوا لا يريدون أو من لم يعرفوا رؤية حقيقة النظام الشيوعى.

أما الصدمة الثانية، فقد حدثت بعد الضجة الهائلة التى أثارتها رواية الأديب والمعارض الروسى الشهير "ألكسندر سولجنيستين"[1] (أرخبيل جولاج) التى نشرت بين عام ١٩٧٣ و١٩٧٦، والتى لفتت أنظار العالم إلى معسكرات العمل القسرى فى الاتحاد السوفيتى. الضجة التى أثارتها هذه الرواية كانت أكبر بكثير من الدوى الذى حدث بعد منح الكاتب والشاعر الروسى "بوريس باسترناك"[2] جائزة نوبل للآداب فى عام ١٩٥٨.

الصدمة الثالثة كانت فى عام ١٩٧٨؛ وهى سقوط عصابة الأربعة بالصين، أى الشخصيات الأربعة التى اتهمت بالوقوف وراء "الثورة الثقافية" وأسطورتها.

أما الصدمة الرابعة والأخيرة، فقد كانت القشة التى قسمت ظهر البعير، وهى تداعيات غزو السوفيت لأفغانستان على الغرب. وهذا ما يفسر تراجع الأحزاب الشيوعية الأوروبية، والذى استفاد منه الحزب الاشتراكى الفرنسى الذى تولى مقاليد الحكم فى عام ١٩٨١، وعودة الأيديولوجيات المضادة للماركسية. وفى هذه الفترة، وتحديدًا فى الثمانينيات، شهدت الليبرالية الاقتصادية ازدهارًا جديدًا فى عهد الرئيس الأمريكى ريجان وتاتشر بالمملكة المتحدة، والتى امتد أثرها غير المباشر اليوم ليصل إلى الاتحاد السوفيتى ودول أوروبا الشرقية ودول العالم الثالث. وتعيش موجة الليبرالية فى فرنسا أوج مجدها فى فترة من التعايش بين الاشتراكية والليبرالية بين عام ١٩٦٨ و١٩٨٨.

بيد أن الموازين عادت لتهبط من جديد فى الاتجاه المخالف، واكتشفنا مجددًا، اليوم فى فرنسا، مميزات "الاقتصاد المختلط" الذى كان يحتل الصدارة

---

(١) ألكسندر سولجنيستين (١٩١٨-٢٠٠٨) حاصل على جائزة نوبل فى الأدب عام ١٩٧٠.

(٢) بوريس باسترناك (١٨٩٠-١٩٦٠) حاصل على جائزة نوبل فى الأدب عام ١٩٥٧.

فى الستينيات. إن بروز الحزب الشيوعى الإسبانى مـرة أخـرى فـى انتخابـات ٢٩ أكتوبر عام ١٩٨٩، يوضح، فى الحقيقة، أن المساحة السياسية المتروكة لليسار إلى جانب الأحزاب الاشتراكية التى تمركزت فى السلطة تـدريجيًا، قـد تـشغلها الأحزاب الشيوعية التى ارتدت فى ذلك الوقت ثوبًا جديدًا. ولـم تكـن الليبراليـة الاقتصادية هى المستفيد الوحيد من تراجع الماركسية؛ فقد تميزت الثمانينيات أيضًا بانطلاق الأيديولوجيات الدينية التى كان أبرزها تقدم التيار الشيعى الإيرانى؛ إلا أن النظام السياسى للخومينى لم ينجح فى الفوز بالحرب ضد العراق وفشلت محاولات تطبيق نظرية إحاطة أوروبا بسياج شيعى. إن الاختلافات الدينية ونشاط القوميـات والعلاقة بين مختلف هذه الظواهر، قد أدت إلى اتساع الفجوة بينها بشكل كبير.

أما المستفيد الثالث من فشل الماركسية؛ فقد كان - بالطبع - تيار القوميـات الذى انتشر فى جميع القارات لا سيما على أعتاب القارة الأوروبية، فـى أوروبـا الشرقية والاتحاد السوفيتى والشرق الأوسط. وكان من الطبيعى أن تحتل القـضايا الدينية والقومية الساحة الرئيسية فى الأعوام التالية. إن هذه العودة الجزئيـة لفكـر القرن التاسع عشر يوضح أكثر فكرة "انتقام التاريخ".

ويعد مجىء البابا يوحنا بولس الثانى عام ١٩٧٨ (كارل جوزيف فوتيـالا) على رأس كنيسة سان بيير بالفاتيكان؛ تعبيرًا عن إجمالى هذه الحركـات الدوليـة: انهيار الماركسية، تكثيف العامل الدينى، قوة الشعور الوطنى. وكان يجـب، كـى يظهر رمز دينى بمثل هذه القوة، أن يضرب القدر ضربته، ويموت بابا الفاتيكـان بمظهره التقليدى بعد شهر من انتخابه.

وفضلاً على ذلك، فإن عام ١٩٧٩ يعتبر نقطة تحول فـى مـصير العـالم. فبتولى رونالد ريجان للسلطة فى الولايات المتحدة، استطاعت أمريكا استعادة الثقة

في نفسها، فقد استنكر ريجان، خليفة جيمى كارتر البائس، "إمبراطورية الشر" وشرع فى التعامل بقبضة حديدية مع الاتحاد السوفيتى. فضاعف النفقات العسكرية وعمل على التركيز على التكنولوجيا الحديثة (ما أسفر، بالطبع، عن مبادرة الدفاع الاستراتيجي فى عام ١٩٨٣، والتى أطلق عليها اسم "حرب النجوم") عن قناعة خاصة بأن الاتحاد السوفيتى لن يتمكن من الصمود طويلاً. وفى منتصف عام ١٩٨٤، عندما كنت قد انتهيت من تأليف كتاب "انتقام التاريخ"، كانت العلاقات بين الشرق والغرب فى حالة جمود تام، وكان يسيطر على الكرملين حينئذ بعض الشيوخ المتشبثين بصلاحياتهم وأفكارهم وأوهامهم ونظرتهم الجامدة على الماضى.

وقبل ذلك ببضع سنوات، لعب القدر لعبته، فى موسكو، وأيضًا فى روما.

فقد توفى يورى أندروبوف[1] بعد أقل من سنتين من انتخابه لمنصب الأمين العام للحزب الشيوعى السوفيتى، وخلفه قسطنطين تشيرننكو[2] ولكنه لم يبق على قيد الحياة طويلاً؛ ثم تولى جورباتشوف السلطة فى مارس ١٩٨٥ متخذًا القرار بإنقاذ الاتحاد السوفيتى من السقوط البطيء بإخماد الحياة السياسية وتحديث الهياكل الاقتصادية.

نحن لا نملك العناصر المساعدة فى معرفة الأسس الصحيحة التى تم الاستناد إليها لانتخاب جورباتشوف؛ بيد أنه يمكننا التأكيد، بناءً على تصريح العديد من المتحدثين الغربيين، بأن زعيم الكرملين الجديد قد أساء بشكل كبير تقدير الوقت اللازم لعملية الإصلاح الاقتصادى السوفيتى؛ فقد كان يتحدث عن مهلة أربعة

---

(١) يورى فلاديميروفيتش أندروبوف (١٩١٤-١٩٨٤) تولى منصب الأمين العام للحزب الشيوعى السوفيتى من عام ١٩٨٢ حتى ١٩٨٤.

(٢) قسطنطين أوستينوفيتش تشيرننكو (١٩١١-١٩٨٥) تولى منصب الأمين العام للحزب الشيوعى من عام ١٩٨٤ حتى ١٩٨٥.

أعوام، بينما يقدر الوقت اللازم لإعادة هيكلة قطاع واحد مثل قطاع الحديد والصلب فى فرنسا، على سبيل المثال، على الأقل عشر سنوات. ففى عام ١٩٨٥، يمكننا القول بأن الاقتصاد السوفيتى كان يعمل بشكل سئ، ولكنه كان يعلم أن أسلوب الخطوات الصغيرة التى كان أندروبوف يريد تطبيقه، ربما كان سيتيح – دون شك – جنى ثمار رفع الإنتاجية بشكل كبير.

وبدلاً من تطبيق هذا الأسلوب، فإن سياسة جورباتشوف قد أدت إلى تدمير النظام القديم دون استبدال نظام جديد به قابل للبقاء. ومن هنا نشأت أزمة عام ١٩٨٩ التى يجب أن نصنفها بالكارثة. ففى عام ١٩٨٥، كان كثير من المصانع يعمل بنصف طاقته، كما أن الوضع الغذائى فى البلاد كان ينذر بوقوع كارثة، فمصير جورباتشوف ومشاريعه الطموحة ستكون لها بالتأكيد تداعياتها على الحياة المادية.

من اليسير على الورق، إعداد خطة إصلاحية للاتحاد السوفيتى، وكذلك لدول أوروبا الشرقية، فى إطار المبادئ المعروفة والمستوحاة من تجربة إعادة بناء أوروبا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية تتلخص فى التالى:

التركيز فى التخطيط على البنية التحتية الأساسية مثل: الطاقة– وسائل النقل– وسائل الاتصالات... إلخ، كما حدث، على سبيل المثال فى عام ١٩٤٧، فى خطة مونيه[١] "Monnet" فى فرنسا، وتطبيق سياسة إصلاح نقدية، مثل خطة الإصلاح التى طبقتها ألمانيا الغربية عام ١٩٤٨ التى استهدفت تسديد ديون المعاشات، وإنشاء شبكة بنكية أولية لدعم المبادرات غير المركزية، وتطبيق سياسة نقدية صارمة بصفة عامة ترتكز على قاعدة صلبة، مع إصلاح معدل الأسعار

---

(١) نسبة إلى جون مونيه "Jean Monnet" – (١٨٨٨-١٩٧٩) الذى أعد هذه الخطة؛ حيث تلعب الدولة دورًا مركزيًا فى تنظيم إعادة البناء والتحديث للصناعة والزراعة.

بتثبيت أسعار السلع الأساسية تقريبًا عند المستوى العالمى، وإعداد ميزانيـة حقيقيـة ترتكز إلى تقليص النفقات – لا سيما الدعم الاقتصادى وميزانية الدفاع، هذا بالإضافة إلى إعداد سياسة ضريبية محدثة، وتطبيق قانون الإفلاس وإطلاق التنافسية.

إن مثل هذا البرنامج الذى يفتح الباب أمام قابلية الروبل للتحويل، ربما تدعمه الدول الغربية بطرق عديدة، على سبيل المثال، على هيئة معونة لتنميـة التقنيـات البنكية والمحاسبية، فالاتحاد السوفيتى يمتلك موارد بشرية ومادية هائلة، إلى جانب احتياطى من الذهب يقدر بأربعين مليار دولار.. وهذه الكروت الرابحة، من المقرر أن تسهل له الدخول تحت مظلة الاعتماد الدولى. ومن هذا المنطلق، فـإن موقـف الاتحاد السوفيتى يعد أفضل من دول أوروبا الشرقية التى تواجـه قيـود ميـزان المدفوعات، ولكن الغرب قد يوافق على بذل مزيد من الجهد من أجلهـا. فألمانيـا الاتحادية التـى يعـد قطـاع أعمالهـا الأقـوى فـى أوروبـا، سـوف تبـذل جهدًا بالتأكيد من أجل ألمانيا الديمقراطية (فى هذا البلد، سوف تؤدى الإصـلاحات النقدية يومًا ما إلى اتخاذ المارك الألمانى عملة لها)، وقد نفعل ذلك بالنـسبة إلـى تشيكوسلوفاكيا والمجر.

ولكن للأسف، فإن الأمور ليست بهذه البساطة؛ فخطة إصلاح مثل التى قمت بتلخيصها سوف تؤدى بالضرورة إلى ارتفاع وقتى لمعدل البطالة وزيادة الفـروق الاجتماعية بشكل كبير؛ فالمرحلة الانتقالية ربما تكون أطول وأقسى بالنـسبة إلـى الاتحاد السوفيتى عما كانت بالنسبة إلى أوروبا الغربيـة بعـد الحـرب العالميـة؛ فسبعون عامًا من الشيوعية والبيروقراطية سيمتد تأثيرهما فى إفـساد الـسلوكيات العامة وتحجيم التأقلم مع الأنظمة الجديدة.

ومن الممكن أن تنطبق هذه الملاحظة أيضًا، ولكن بدرجة متفاوتة، على أوروبا الشرقية، فنحن لا نستطيع، كما تقول الحكمة الشعبية الشائعة، "تفصيل ثوب جديد من ثوب قديم" أو "أن نعمل من الفسيخ شربات".

ففى نهاية عام ١٩٨٩، كان جميع القادة الجدد لدول أوروبا الشرقية، كما هى الحال فى الاتحاد السوفيتى، نتاجًا لعجلة النظام الشيوعى؛ فإنه لصالح الانتخابات المستقبلية يتم – دون شك – ضخ دماء جديدة، ولكن سيحتاج الأمر لمزيد من الوقت لضمان تغيير ملايين من البيروقراطيين الباقين من مخلفات الأنظمة البائدة، على أمل عدم استمرارهم طويلاً. لا وجه للمقارنة بين الحالة الفكرية اليوم للشعب السوفيتى، وبين حالة الألمان واليابانيين صبيحة هزيمتهم فى الحرب العالمية التى دفعتهم لتكثيف طاقاتهم الهائلة لإعادة بناء بلادهم ثم التوجه إلى التنمية الاقتصادية. وهناك نقطة شديدة الحساسية تتعلق بدرجة التسامح فى المجتمعات التى بدأت تخرج وتتحرر من النظام الشمولى الشيوعى وتتجه إلى تزايد الفروق والظلم الاجتماعى.

وإلى جانب هذا السؤال، هناك سؤال آخر جوهرى يطرح نفسه، يتعلق بقدرة النظام السوفيتى على التحكم فى هذا التحول، مع تجنب حدوث انفجار داخلى.

ففى نهاية عام ١٩٨٩، كان على جورباتشوف وأعوانه الذين صدمهم، فى الحقيقة، انهيار الأحزاب الشيوعية فى الدول الشقيقة، أن يسألوا أنفسهم هذا السؤال، فنحن يمكننا، بالتأكيد، أن نطمع فى أى شىء من عبقرية الزعيم السوفيتى، وقد نأمل أيضًا فى أن ينجح فيما فشل فيه الآخرون، أى أن ينجح فى ترسيخ مبادئ الديمقراطية فى بلاده مع تجنب غرق الحزب الشيوعى، بيد أن الافتراض الأرجح هو أنه سيفشل.. وفى النهاية، فإن المشكلة لا تختلف بالنسبة إلى جورباتشوف

أو دينج شياو بينج، إلا أن الفرق هو أن هذا الأخير قد بدأ، مع تطبيق القبضة الحديدية فى الحكم، فى جنى ثمار حقيقية لنجاحه فى التنمية الاقتصادية.

فبتحرير القوى السياسية الداخلية فى الاتحاد السوفيتى، خاطر الزعيم السوفيتى بوحدة الإمبراطورية السوفيتية، فتفكك هذه الوحدة، الذى لم يكن من الممكن تخيله أو تصوره منذ عام مضى، قد أصبح حقيقة وقريب المنال، فدول البلطيق التى اتبعت نهج أغلب دول أوروبا الشرقية بإلغاء المادة التى تؤكد فى الدستور الدور القيادى للحزب الشيوعى؛ فإنها بذلك تتهكم صراحة على سلطة الكرملين، فهل من الممكن تخيل تحول الاتحاد السوفيتى إلى كونفيدرالية مثل سويسرا أو أقل بريقًا مثل يوغوسلافيا؟ فلنترك هذه القضية معلقة.

إن المنهج الذى اتبعه جورباتشوف والذى كان أبعد بكثير عما كان هو نفسه يتصوره، ولكنه رأى استحالة التراجع، قد دفعه إلى تشجيع تغييرات فى اتجاه الديمقراطية فى دول أوروبا الشرقية، لم يكن أحد يجرؤ على مجرد الحلم بتحقيقها فى بداية عام ١٩٨٩. فخلال هذا العام الغريب، كل شيء تم كما لو أن الكرملين كان قد قرر - وبأسرع وقت ممكن - تصفية إمبراطوريته فى الخارج، على الأقل فى أوروبا الشرقية.

لم يكن أحد يتوقع التحول الذى حدث فى عام ١٩٨٩؛ لأنه لم يكن فى الحسبان؛ فلم يحدث قط فى التاريخ أن تم تفكيك إمبراطورية بناء على رغبة متعمدة لمركزها الذى لا يزال يتسم بالصلابة، إلا أن اللعبة تمت فى غضون عدة أشهر، وبدأت بإزالة الأسلاك الشائكة التى على الحدود بين النمسا والمجر، ثم إعدام تشاوشسكو فى ٢٥ ديسمبر يوم عيد الميلاد. وبين هذين الحدثين، فى شهر

أغسطس، تم زج اتحاد النقابات البولندية[1] المعروف باتحاد التضامن ضد رغبته إلى السلطة في وارسو؛ ثم انهار النظام السياسي في ألمانيا الشرقية خلال شهرين فقط (أفضل رمز لهذا الانهيار هو سقوط سور برلين يوم التاسع من نوفمبر، هذا السور المشين الذي تم بناؤه في عام ١٩٦١ والذي كان نقطة الانطلاق الهائلة في سباق التسلح الذي عانى منه العالم)، وحدث انقلاب لنظام الحكم في براج خلال خمسة عشر يومًا، كما تم إقصاء رئيس بلغاريا في يوم واحد، أما أكثر هذه الأنظمة طغيانًا فقد كان نظام الديكتاتور تشاوشسكو، هذا النظام الذي أقيم على هيئة نظام شيوعي ملكي والذي تقترب أيديولوجيته من نظام بول بوت القمعي والنازية عن الماركسية، فقد تم القضاء عليه في أقل من أسبوع. وإلى جانب جميع هذه التقلبات، فهناك تحولات جارية في بولندا - لا سيما في المجر - ولكنها تبدو تحولات عادية، مجرد ثورات سلمية هادئة.

التكوين الجديد لدول البلطيق في البحر الأسود:

من النادر أن يشهد التاريخ أحداث صنعت منها الشعوب علامات مضيئة في تاريخها، واكتسحت معها جميع ما اعتراها من عقبات. ففي عام ١٩٨٩، انتفضت نصف دول أوروبا عند قيام حركة الليبرالية الشكلية التي أطلقها زعيم الكرملين لتحطيم القيود التي أطبقت على أنفاس البلاد على مدار أربعين عامًا. فقد شعر تلقائيًا بأن اللحظة قد حانت للتحرك وبأن الفرصة لن تتكرر أمامه قبل مرور وقت

(١) معروف بالاسم البولندي "Solidarność". وهو اتحاد النقابات البولندية المستقلة الذي تم تأسيسه في سبتمبر عام ١٩٨٠.

طويل.. لهذا، يجب أن ينحنى تواضعًا جميع المحللين ورجال السياسة والحرب أمام هذا الفيضان العارم الذى أفسد جميع حساباتهم وقلب موازين الأقدار وغير تكهناتهم، وقد يغير عند الضرورة أفعالهم.

إن عام ١٩٨٩؛ يذكرنا من جوانب عديدة بعام ١٨٤٨ فى القرن التاسع عشر، ولكن بشكل مخالف نوعًا ما، لأنه انتهى بالكثير من التقلبات. لقد وجدت دول أوروبا الشرقية نفسها، بتحررها من الديكتاتورية الشيوعية، فى مواجهة مشكلات سياسية واقتصادية هائلة. فكما كانت الحال فى القرن التاسع عشر، اندلاع الحركات الثورية هنا وهناك ممكنًا ولكن لمن يستطع الفوز بها. فإن القضية الحاسمة هى مستقبل الاتحاد السوفيتى نفسه.

هل سينجح جورباتشوف فى إنقاذ الإمبراطورية الروسية التى شيدت منذ خمسة قرون مضت؟ هل سيستطيع تجنب تفككها على المدى الطويل؟ أم سيكون لهذه الإمبراطورية، على خلاف ذلك، مثل نباش القبور الذى أسرع فى غرق السفينة؟

فحتى يتجنب جورباتشوف انهيار الاتحاد السوفيتى، ربما يعتمد على نوايا الغرب الحسنة تجاهه وتأثير الردع الذى سيتبع ذلك، فى الدول الانفصالية. وبهذه الطريقة، قد يأمل، دون شك، تجنب اللجوء للقمع داخل الإمبراطورية السوفيتية، بيد أن التغييرات السياسية والاقتصادية الجارية تحدث بطريقة عشوائية إلى الحد الذى يحول دون تفضيل سيناريو على الآخر بطريقة موضوعية. يتعين علينا توقع جميع الافتراضات على أنها واردة الحدوث بنسب متساوية، ونعد أنفسنا لمواجهتها، فإن كان من المقرر، على سبيل المثال، تلاشى الإمبراطورية الروسية مبكرًا، فسوف يتحمل العالم بأسره، بدءًا بأوروبا بجميع بلدانها، تبعات هذا

الحدث لمدة طويلة، حتى إن كانت الهزات المتتالية التى عقبت الحرب العالمية الأولى وانهيار الإمبراطورية العثمانية لا يزال تأثيرها ملموسًا فى دول البلقان والشرق الأوسط.

إن سياسة جورباتشوف الأوروبية تبدو جريئة بشكل غريب. يجب أن نكرر القول بأن أحدًا، حتى الآن، لم يجرؤ على تصور أن يأتى زعيم سوفيتى ليشجع دول أوروبا الشرقية على الانطلاق فى طريق الديمقراطية، بل ويتقبل تبعات هذا الخيار.

إن التحدى الذى يواجه زعيم الكرملين؛ هو أنه فور انطفاء النار، يكون موقف الأخ الأكبر بحث الأشقاء الصغار عن عدم الانفصال التام عن الإمبراطورية، مع وجود عدة توازنات؛ عليهم أنفسهم الحفاظ عليها تجاه الخارج. فالهياكل الاقتصادية لدول مجلس التعاون الاقتصادى "الكوميكون"[1] من شأنها أن تجعل مصير دول أوروبا الشرقية، إن عاجلاً أو آجلاً، طبقًا للظروف، دائم الارتباط بشكل كبير بمصير الاتحاد السوفيتى. ومهما كانت رغبة الغرب فى تسهيل اندماج الدول المتحررة؛ فإن ذلك لن يتم إلا تدريجيًا. أما فيما يتعلق بالسياسة الخارجية، فدول مثل بولندا قد تقرر، على سبيل المثال، أن من مصلحتها البقاء فى الحلف السوفيتى بهدف تحقيق التوازن مع ألمانيا الموحدة. وهذا ما يفسر زيارة "تاديوس مازوفيتسكى"[2] لموسكو يومى ٢٤ و٢٥ أغسطس عام ١٩٨٩. وعلى أى حال، فجورباتشوف يعلم جيدًا أن الغرب لن يفعل شيئًا من شأنه زعزعة حلف وارسو فى الظروف الحالية، فليس له أى مصلحة، إذا ما تمت زعزعة النظام الأوروبى، فى المخاطرة بالإسراع فى نشر الفوضى والصراعات.

---

(١) الكوميكون أو مجلس التعاون الاقتصادى المشترك.

(٢) تاديوس مازوفيتسكى: صانع اتفاق المائدة المستديرة عام ١٩٨٩ بين حكومة بولندا وحركة التضامن المعارضة وشغل منصب رئيس وزراء جمهورية بولندا من عام ١٩٨٩ حتى ١٩٩١.

ولهذا، قد تتركز حسابات جورباتشوف العقلانية على أن الـذوبان المـنظم لتكتلات الدول السوفيتية، وهو الهدف القديم للاتحاد السوفيتى، لن يتحقق قبل مضى عدة سنوات من المفاوضات حول نزع السلاح.. إلى أن تحين هذه اللحظة، قد يأمل عن طريق المساعى الدبلوماسية وتطور الفكر العام، فى أن يكف الاتحاد الأوروبى عن التوسع فى مجال التعاون السياسى والدفاع المشترك، بل وقد يتراجع فى هـذا الشأن، بينما يحرز مزيدًا من التقدم فى مجال التعاون الاقتصادى مع دول أوروبـا الشرقية والاتحاد السوفيتى.

وفى نهاية الأمر، قد يتمكن الاتحاد السوفيتى، بعد أن تكون الولايات المتحدة قد غادرت أوروبا، فى تحقيق حلمه القديم بإنشاء تنظيم موحد مع أوروبـا سـواء على الصعيد الأمنى أو الاقتصادى. تلك كانت نظرة جورباتـشوف عـن "البيـت الأوروبى المشترك".

إلا أن هذا التفكير يصطدم بالقضية الألمانية.

إن المنطق الذى قامت لأجله ثورة ١٩٨٩، فى الواقع، هو أن تـؤدى هـذه الثورة إلى إعادة الوحدة، إلا أن هذه النظرة تـؤرق العـسكريين مـن الـسوفيت، فالمعلومات التى لديهم تدفعهم للقلق من فكرة عودة الفاشية من جديـد فـى الأفـق المرتقب، كما أن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية فى أوروبا فى نهاية هذا القرن تختلف تمامًا عما كانت فى الثلاثينيات أو حتى إبان عصر بسمارك وهليوم الثانى، هذا فضلاً على أنهم يرون أن إعادة تكوين ألمانيا الكبرى سيشكل، على مدى غيـر محدود، خطرًا كامنًا على أمنهم.

ومن جانبها، لا تتصور الولايات المتحدة أن تفلت أوروبا من بـين أيـديها. وفى مثل هذه الأوضاع، فليس مدهشًا، أن يتفق الرئيسان، بـوش وجورباتـشوف

عندما التقيا فى مالطا فى الثانى من ديسمبر عـــام ١٩٨٩، علـــى دفـــاع الوضــــع الراهن. وقد نشر كاريكاتير لهذا الحدث يظهر فيه الرئيس بوش مدافعًا عن حلـــف وارسو وجورباتشوف عن حلف الأطلنطى.

فمن الواضح أن الرئيسين يجتهدان، للحفاظ على الحدود بين ألمانيا الـــشرقية والغربية. وفى مثل هذه الأوضاع، فإن تفكك التحالفات ليس مدرجًا بـــالطبع فـــى جدول أعمال الاتحاد السوفيتى. وهذا ما يفسر أيضًا، علـــى الـــرغم مـــن ســـرعة الأحداث الجارية، عدم تعجل الكرملين لإزالة السلاح النووى الأمريكى بالكامل من أوروبا، بل إنه يرتضى وجود السلاح النووى المستقل لكل من فرنسا وبريطانيا.

وطبقًا للخطة المرسومة، فربما نتوقف عن المطالبة بتحطيم ســـور بـــرلين، بل إن أمريكا قد تحتفظ ببعض الأسلحة النووية فى ألمانيـــا الاتحاديـــة والاتحـــاد السوفيتى فى ألمانيا الديمقراطية. ومثل هذا الحل قد يكون ملائمًـــا، نظريًـــا علـــى الأقل، لجميع الأطراف المعنية بتوازن القوى فى أوروبا، كما سيسمح بالتوافق بين مبدأ الحق فى تقرير المصير للشعوب (من المعروف أن ألمانيا الشرقية والغربيـــة تنتميان لأمة واحدة، مع كل ما يترتب على ذلك من نتائج خاصـــة التـــى تتعلـــق بالحقوق المدنية) وضرورة إقامة تنظيم أوروبى لا ترتضيه جميع الدول الأوروبية فحسب، بل وأيضًا جميع القوى ذات المصالح فى هذه القارة.

بيد أنه عمليًا، من الصعب تخيل إعادة تنظيم أوروبا على مثل هذه الأســـس، إلا إن كان ذلك بشكل مؤقت. فمنذ أقل من عام مضى، كان قـــد أجـــرى اســـتفتاء للشعب الألمانى حول هذا الموضوع، فأعرب الغالبية العظمى عن إصرارهم علـــى ضرورة التمييز بين وحدة الأمة الألمانية وبين إعادة توحيد ألمانيا فى إطار دولـــة واحدة، مذكرين، أنه على مر التاريخ الألمانى، كانت ألمانيا دائمًا مقسمة إلى عـــدة دول (باستثناء عهدى الرايخ الألمانى الثانى والثالث).

ومعنى هذا أن النظام الذى فرضته الحرب العالمية الثانية نهائيًا، ولن يكـون لازمًا على الإطلاق بمقتضاه انصهار الجمهوريتين فى الوقت الحالى، إلا أن الزلزال الذى ضرب الساحة السياسية الأوروبية فى عام ١٩٨٩ قد قلب هذه النزعـة رأسًـا على عقب، فالمظاهرات التى انـدلعت فـى مدينـة ليبتيـك "Leipzig" ودريـسدن "Dresden" قد انتهت بالتشكيك فى قدرة ألمانيا الشرقية على البقاء طـويلاً. كمـا أن إعادة فتح أبواب مدينة برانـدنبورج "Brandebourg"، فـى نهايـة عـام ١٩٨٩، بدا كأنه بداية لعهد ألمانيا الموحدة، عاصمتها برلين. وفى هذا الصدد، لا تزال صدى كلمات هنرى كيسنجر، يتردد فى أذنى وهو يقول لى منذ عـدة سـنوات، بـصوته الهادئ وكلماته البارزة: "أن تكون بون عاصمة لألمانيا... فهذا أمر غير جاد".

لقد أثبتت أحداث ١٩٨٩، دون شك، أن أنصار الجنرال ديجول كانوا علـى حق عندما لم يساورهم الشك فى تطلع الشعب الألمـانى لتحقيـق وحـدة الدولـة، وأن نتيجة استطلاع الرأى التى جاءت مخالفة تمامًا للتوقعات، لم تكن تمثـل لهـم أى أهمية.

وهكذا، ففى نهاية عام ١٩٨٩، أصبحت فكرة إعادة توحيد ألمانيـا، بمعنـى وحدة الدولة الألمانية، فى نظر الغالبية العظمى من المراقبين، بمن فيهم الـسوفيت، أمرًا لا مفر منه. وكالمعتاد، فعندما تتغير الظروف، فإن المقاومـة تكـون شـديدة للانتقال من الطرف إلى الطرف الآخر.

وفى المؤتمر الشهير الذى عقد فى الرابع من فبراير عـام ١٩٦٥، والـذى أعرب فيه الجنرال ديجول عن تأييده لعودة قاعدة معيار الذهب من جديـد، كانـت إجابة مؤسس الجمهورية الخامسة عن سؤال حول إعادة توحيد ألمانيـا نموذجيـة حيث قال:

"من الواضح أن السلام الحقيقى، وبالأحرى إقامة علاقات خصبة بين الشرق والغرب، لن يكون ممكنًا فى ظل بقاء المشاكل الألمانية وما تسببه من قلق وما ينتج عنها من محن. كما إنه من الواضح، أنه فى ظل غياب الصراع من أجل نجاح مساعى أحد الطرفين فى فرض حلول للمشكلة على الطرف الآخــر، ودون إنكار للأسباب التى تجعلنا دائمًا نطرح هذه المشكلة أمام ضمير الأمم، فإن هذه المشكلة لن تجد حلاً عــن طريــق مواجهــة الأيديولوجيات وقوى المعسكرين التى تتشابك اليوم فى العــالم. إن ما يتعين عمله، لن يتم يومًا ما، إلا عن طريق الوفاق وتضافر جهود الشعوب، أى الشعوب الأوروبية التى كانــت دائمًــا ولا تزال وسوف تظل دومًا، وبصفة أساسية، مهتمة بمصير هذا الجار الألمانى القريب".

فليفكر هؤلاء، أولاً، فى أن يبحثوا معًا المشكلة التى تخص قــارتهم بــصفة أساسية، ثم الاشتراك فى إيجاد حل لها، وأخيرًا التضامن من أجــل ضــمان هــذا الحل، هذا هو السبيل الوحيد لإحياء القارة الأوروبية، ذلك هو الرابط الوحيد الــذى من شأنه الحفاظ على قارة أوروبا فى حالة من التوازن والسلام والتعاون بين جميع أطراف هذه الأرض التى منحتها لنا الطبيعة. إن نجاح هذا المشروع بمثــل هــذا الاتساع والصعوبة يفرض العديد من الشروط.

يتعين على روسيا أن تتطور، حيث تكون نظرتها للمستقبل، ليس فى قيــود الحكم الشمولى المفروض عليها وعلى الآخرين، ولكن فى التقدم الذى يشترك فــى تحقيقه رجال وبلاد حرة. يتعين على الأمم التابعة لها أن تكون قادرة على أن تلعب

دورًا فى القارة الأوروبية الحديثة. يتعين على ألمانيا، قبل كل شـــىء، أن تعتـــرف بأن النظام الذى سيطبق عليها، ربما يفرض عليهـــا التزامـــات تتعلـــق بحـــدودها وتسليحها بالاتفاق مع جيرانها، أى دول شرق وغرب أوروبا.

يتعين على الدول الست التى فى طريقها، كما نأمل، إلـــى إنـــشاء الـــسوق الأوروبية الاقتصادية المشتركة، أن تتمكن من إقامة تنظيم مشترك فـــى المجـــالين السياسى والأمنى من أجل إتاحة إنشاء نوع جديد من التوازن فى قارتنـــا. يتعـــين على أوروبا، أم الحضارة الحديثة، أن تستقر من المحيط الأطلنطـــى حتـــى جبـــال الأورال، فى إطار من تضافر الجهود والتعاون من أجل تنمية مواردهـــا الهائلـــة بحيث تستطيع أن تلعب، جنبًا إلى جنب مع ابنتها أمريكا، الدور المخول لها لتقـــدم مليارى نسمة فى أمس الحاجة إليه.

وبعد مرور ربع قرن على هذا الخطاب، يجب علينا أن نتأمل من جديد هذا النص الفريد الذى كان ديجول، قد أضاف فيه هذه الجملة: "يبدو أن المهلة أمامنـــا طويلة للغاية". فربما نقترب اليوم من الهدف.. مزيد من الحرية فى الشرق، مزيـــد من التنظيم فى الغرب، هذان هما المحوران الأساســـيان للفقـــرة الـــسابق ذكرهـــا من الخطاب.

فيما يتعلق بالنقطة الأولى، جميع الطموحات متاحة. أما بالنسبة إلى الغرب، فلقد اتسع اتحاده من ست دول إلى اثنتى عشرة دولة وأصبح يشكل قطبًا تتجه نحوه جميع الأنظار فى القارة.

بيد أن بناء مثل هذا الصرح الكبير، يفرض كثيرًا من الجهـــود، فـــالثورات الهدامة تسير بخطى أسرع من الدبلوماسية البناءة، فنحن لسنا فـــى عهـــد نـــابليون الثالث ولا سياسة القوميات، فلقد أصبحت القضية الملموسة المطروحة حاليًا، بعيدًا

عن المواقف المحافظة التى ظهرت مثلاً فى قمة مالطا، هى: كيفية إعادة تحقيق وحدة الدولة الألمانية التى يرغب الشعب الألمانى، منذ الآن فصاعدًا ودون شك، فى تحقيقها، فى إطار من شأنه تعزيز الأمن الأوروبى، ومن ثم يؤدى إلى إبرام اتفاقية سلام؟[1] إننا يجب ألا نوجه اللوم للمستشار هلموت كول[2] لموقفه الغامض بشأن خط أودر- نيس نظرًا للغليان الذى يسود المنطقة حاليًا، إلا أننا يجب أن ندرك أن هذا الموقف قد أثار ردود أفعال فورية عديدة، على سبيل المثال، فى بولندا (رحلة ماروفسكى لموسكو) وفى فرنسا (اللقاء الذى تم بين ميتران وجورباتشوف فى كييف).

ليس أمامنا سوى تأييد من يحذرون، لا سيما فى فرنسا، من كل شىء يعطى الانطباع بأننا نخشى الألمان. ولكن يجب أن نعترف - أيضًا - بأنه كلما فندنا المصاعب، تظاهرنا بتجاهل المشكلات، ازداد خطر تعقيدها وتقليص الفرص لحلها، فإعادة توحيد ألمانيا يثير مشكلات فى التطبيق على الألمان أنفسهم أن يجدوا حلولاً لها.

فكيف يمكن إعادة التجانس بين طرفى أمة ظل سكانها، على مدار أربعين عامًا، يطبقون طرقًا معيشية مختلفة، وكيف يمكن إعادة هيكلة الحياة المادية طبقًا لأنماط غير متوافقة على الإطلاق؟ ويمكن أن نضرب مثالاً واحدًا على ذلك: معدل الرواتب، اليوم، فى ألمانيا الشرقية أقل، بالعملة المحلية، عن إعانة البطالة فى ألمانيا الاتحادية بالمارك الألمانى! وقد أجريت استطلاعات للرأى أسفرت،

---

(١) كان إعلان مؤتمر بوتسدام فى الثانى من أغسطس عام ١٩٤٥؛ قد توقع إبرام اتفاق سلام مع ألمانيا يعده مجلس وزراء خارجية الدول الأربع العظمى المنتصرة فى الحرب العالمية، إلا أن فض تحالف الحرب والعداء بين الشرق والغرب قد حال دون تحقيق هذا المشروع.

(٢) المستشار هلموت كول، مستشار ألمانيا الاتحادية من عام ١٩٨٢ حتى ١٩٩٠، ثم تولى المنصب نفسه بعد توحيد ألمانيا من عام ١٩٩٠ حتى ١٩٩٨.

فإن هذا العمل الدبلوماسي الدؤوب قد أتاح الإعداد التدريجي لإطار مرجعي مشترك لدول شرق وغرب أوروبا لا سيما في مجال حقوق الإنسان، وتداول الأفكار وقضية الحدود التي كانت نتاجًا للحرب العالمية التي تعتبر أكثر القضايا أهمية، علمًا بأنه لم يتم، على الإطلاق، توقيع أي اتفاق سلام مع ألمانيا منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية. وقد أقرت إحدى الاتفاقيات التي تم التوصل إليها خلال مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي (الوثيقة الختامية الصادرة في أول أغسطس عام ١٩٧٥) بعدم انتهاك الحدود الحالية، ولكنه يأمل في تعديلها ولكن "بالطرق السلمية وباتفاق الأطراف المعنية" طبقًا للقانون الدولي.

بمعنى أن الدول الموقعة على هذا الاتفاق؛ يمكنها الاعتراض على أي تعديل في ترسيم الحدود ما لم يتفق عليه الجميع، فإذا كانت ثورة ١٩٨٩ قد أسفرت عن تغييرات مخطط لها، فإن مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي سيمنح الإطار السياسي الملائم لها، ولن تخلو المسألة من المطالب. فقد نتخيل، على سبيل المثال، أن تستعيد المجر إقليم ترانسيلفانيا، أو أن تستعيد رومانيا مقاطعة بيسارابيا التي أصبحت فيما بعد إقليم مولدافيا السوفيتي.

وفي هذا الصدد، هناك قطاع متواضع، في الظاهر، من الرأي العام الألماني يطالب باستعادة الأراضي الألمانية القديمة في الشرق عند خط أودر-نيس (حدود ١٩٣٧)، مما يطرح من جديد قضية وحدة الأراضي في بولندا. هذه مجرد أمثلة لا تقل واقعية عن مشكلات الأقليات التي لا تزال قائمة في أوروبا[(١)]، فالاتجاهات الانفصالية التي برزت في بعض الجمهوريات السوفيتية، لا سيما دول البلطيق والجمهوريات الآسيوية، ربما تشعل النيران في المنطقة من جديد. وفي الوضع

---

(١) انظر تقرير تييري دو مونبريال بعنوان "RAMSES 89"

Cf. Th. de Montbrial, P. Jacquet (dit) RAMSES 89. Dunod, 1988.

في الواقع، عن رغبة ثلثى الشعب فى ألمانيا الشرقية، فى تحقيق نوع من الاشتراكية ذات طابع إنسانى، بينما ينادى الثلث الآخر، على ما يبدو، بتبنى النموذجين الاقتصادى والاجتماعى فى ألمانيا الغربية.

وبالتأكيد، لا يجب المبالغة فى تفسير مدلول هذه المعطيات. فهى لا تساعد، وبالتحديد، إلا فى تأكيد وجهة النظر الحكيمة القائلة بأن إعادة توحيد ألمانيا، بعيدًا عن السياقين الأوروبى والدولى، لن يكون إلا تتويجًا لعملية بدأت خطواتها الأولى ببرنامج تعاون بين الدولتين بدأ تنفيذه فور هذه الأحداث. وهذا يعنى أن الأمور، بهذا الشكل، ربما تسير أسرع مما كنا نعتقد.

فالشعوب تمتلك قدرة خارقة على التكيف، ونحن هنا بصدد شعب واحد، بالتأكيد قادر على الإقدام من أجل العثور على وحدته من جديد. ويتبقى البعد الخارجى للمشكلة الذى نستطيع تناوله من منظور ثلاثى: "الأمن الجماعى" فى أوروبا، والتحالفات، والاتحاد الأوروبى.

فإذا كانت الأحداث الهائلة التى وقعت عام ١٩٨٩ قد فاجأت، عن حق، جميع أنواع العرافين، فإنه يجب الإشادة بالقادة السياسيين الذين كانوا يعلمون دائمًا أنه سيأتى يوم ينتهى فيه تقسيم أوروبا، لذا كانوا قد بدؤوا فى إعداد وتنفيذ عدة إجراءات وهياكل قادرة على مواجهة هذه التغييرات العظيمة، فقد بدأ مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى "CSCE"، الذى يشبه مؤتمر فيينا فى العصر الحديث، أعماله فى عام ١٩٧٣ فى هلسنكى[1]. وعلى الرغم من مواجهته لمصاعب عديدة،

---

(١) شارك فى مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى خمس وثلاثون دولة هى: النمسا وبلجيكا وبلغاريا وكندا وقبرص والدنمارك وإسبانيا والولايات المتحدة الأمريكية وفنلندا وفرنسا واليونان والمجر وأيرلندا وأيسلندا وإيطاليا وإمارة لختنشتاين ولوكسمبورج ومالطا وإمارة موناكو والنرويج وهولندا وبولندا والبرتغال وألمانيا الديمقراطية وألمانيا الاتحادية ورومانيا والمملكة المتحدة وجمهورية سان مارينو والسويد وسويسرا وتشيكوسلوفاكيا وتركيا والاتحاد السوفيتى والفاتيكان ويوغوسلافيا.

الراهن، فإن التصحيح الوحيد المؤكد للحدود، بعد انتهـــاء عمليـــة دبلوماســـية ذات طابع معقد، سيكون إزالة الفاصل الحالى بين ألمانيا الاتحادية وألمانيـــا الـــشرقية، أى إعادة توحيد ألمانيا بدءًا من نهر الراين حتى خط أودر – نيس.

بيد أننا لا نتخيل أن يتم التوصل إلى اتفاق حول هذه المسألة بين الأطـــراف المعنية دون وضع شروط محددة، كما سبق أن ذكر الجنرال ديجول عـــام ١٩٦٥. وأهم وأبرز هذه الشروط يتعلق بتخلى ألمانيا "تهائيا" عن الأسلحة النووية، كمـــا أن الاتحاد السوفيتى سيطالب، دون شك، أن تظل ألمانيا الديمقراطية منزوعة الـــسلاح بعد إعادة التوحيد، وسوف يقبل الألمان بصعوبة ما قد يشعرهم بأن هناك إجراءات تمييز تطبق عليهم، بينما يرون أن عليهم الآن نسيان الماضى.

وعلى أى حال، فإن خطاب إدوارد شيفرنادزة[١] الذى ألقاه يوم ١٩ ديسمبر عام ١٩٨٩ أمام البرلمان الأوروبى والذى قام فيه بصياغة شروط شـــديدة التعقيـــد بشأن حق تقرير المصير والسيادة الألمانية، كان ربما الأول من نوعـــه، فالاتحـــاد السوفيتى لن يبقى بعيدًا عن هذه القضية المهمة. وقد أشار فرنسوا ميتران نفسه إلى قضية التسليح النووى إبان لقائه التليفزيونى فى العاشر من ديسمبر عام ١٩٨٩.

وفيما يبدو لى، أن الجانب الأكثر تعقيدًا، بشأن قضية إعادة توحيد ألمانيـــا، يتعلق بمسألة التحالفات. ففى الأفق القريب، لن يكون الحفاظ على حلف الأطلنطـــى هو السبيل الوحيد لدحض ردود الأفعال التحفظية التى ظهرت فى مالطا؛ والـــسبب الحقيقى يتعلق بالإدراك أن الاتحاد السوفيتى، دون استباق لأحكام مستقبلية، لا يزال

---

(١) إدوارد شيفرنادزة رئيس الحزب الشيوعى بجورجيا، وتولى منصب وزير الخارجية للاتحاد الـــسوفيتى من عام ١٩٨٥ حتى ١٩٩٠، وكذلك نوفمبر وديسمبر عام ١٩٩١. ثم أصبح رئيسًا لجمهورية جورجيا من عام ١٩٩٢ حتى ٢٠٠٣.

قابعًا، بتفوقه العسكرى الهائل، على القارة الأوروبية. وبينما نأمل، منذ الآن، فى التوصل، فى فيينا، إلى تحقيق توازن القوى التقليدية، سيظل للاتحاد السوفيتى، حتى بعد التوقيع فى المستقبل لاتفاقية ستارت (المتعلقة بخفض الأسلحة النووية الاستراتيجية الأمريكية والسوفيتية) قدرات ضخمة للضرب لا مثيل لها فى أوروبا.

فهل بمقدورنا أن نتخيل وجود لألمانيا الموحدة فى أحد التحالفات؟ وهو لن يكون بالطبع حلف وارسو، ولكن بالنسبة إلى السوفيت، فانتماء ألمانيا لحلف الأطلنطى لن يكون متصورًا دون قيود صارمة، أما اليوم، فلن يكون بمقدورنا أن نتخيل وجودًا لألمانيا الموحدة. إلا بشرط خضوعها لوضع خاص.

وهذا يعنى أن عملية إعادة التوحيد سوف تؤدى إلى حدوث انقلاب فى نظام التحالفات ربما يظل وجوده لازمًا فى الأفق القريب، وهو المتعلق بحلف شمال الأطلنطى؛ وربما لهذا السبب فقط، قد تمتد عملية إعادة التوحيد لبعض الوقت.

وإلى أن يحين الوقت، هناك فى الحقيقة خطوة يجب القيام بها، فمن المحتمل ألا يستطيع الشعب الألمانى الصبر طويلاً وقد يشتعل غضبًا؛ وهذا الاحتمال، الذى لا يمكن استبعاده على الإطلاق، قد يعرض أوروبا لتوترات عنيفة. أما شركاء ألمانيا، لا سيما داخل الاتحاد الأوروبى، فعليهم مسئوليات كبرى فى هذا الشأن. فالحوار الفرنسى - الألمانى، على وجه الخصوص، وفى الظروف الحالية، سيكون حتميا لا محالة أكثر من أى وقت مضى.

أوروبا.. دول مفروضة على دول حرة:

كنت قد ذكرت سابقًا أن اتحادنا الأوروبى يمثل اليوم قطبًا تتجه نحوه جميع الأنظار، فالنمسا ودول أوروبا الشرقية وتركيا وحتى المغرب تتطلع إلى الانضمام

إلى هذا الاتحاد، كما أن بعض السوفيت يتخذونه نموذجًا ملهمًا لإعادة تنظيم اتحادهم، فالنجاحات التى حققتها السوق الأوروبية المشتركة تعد، فى الحقيقة، نجاحات مدهشة كان آخرها إصدار القانون الأوروبى الموحد.

فحتى عام ١٩٨٤، كانت النبرة السائدة هى استنكار الجمود الأوروبى. وكنت قد اتخذت موقفًا خاصًا، فى ذلك الوقت، مناهضًا للاتجاه إلى المبالغة تجاه هذه القضية[١] التى يمكن تفسيرها على طريقة عمل رقاص الساعة؛ فأمريكا التى كانت، حينئذ، قد استعادت الثقة، أعربت، من الناحية النفسية، عن حاجتها إلى تخفيض حدة جمود القارة القديمة التى أثقلت بالعديد من الأنماط الجامدة؛ فقام الاتحاد الأوروبى، ردًا على ذلك، بإصدار القانون الموحد الذى يرجع كثير من الفضل فيه إلى جاك ديلور وفرنسوا ميتران.

وقد كان هدف هذا القانون هو تنشيط السوق الأوروبية بمعنى تحرير حركة الأفراد والسلع والخدمات ورءوس الأموال. أما التحرير الكامل لحركة رءوس الأموال فقد كان مقررًا اكتماله فى يوليو ١٩٩٠. وقد قررت الحكومة الفرنسية، من جانبها، تقديم هذه المهلة ستة أشهر، وتم تحديد فترة انتقالية لكل من إسبانيا وإيطاليا.

وقد تم اتخاذ هذه القرارات لفتح الطريق لقيام السوق الموحدة فى المجال المصرفى والخدمات. واستمرت المناقشات من أجل اتساع الأسواق العامة لا سيما فى مجال الاتصالات والنقل. ولدفع هذا العمل الهائل، فإن خطة ديلور التى تهدف إلى التنفيذ التدريجى لمشروع الوحدة الاقتصادية والنقدية الذى ترجع بدايته إلى قمة لاهاى عام ١٩٦٩، قد بدأت مراحل تنفيذها على الرغم من تردد بريطانيا وكذلك ألمانيا فى اللحظات الأخيرة.

---

(١) انظر على سبيل المثال مقدمة كتاب مونبريال بعنوان:

Th. de Montbrial (dit), RAMSES 85-86, Atlas-Economica, 1985.

وبالطبع، لم يكن من السهل الوصول إلى تطبيق العملة الموحدة الذى – من المفترض – أن يعمل على زيادة حركة رؤوس الأموال والتجانس بين موازنات الدول الأعضاء، فإن المشروع القائم على توسيع وتعزيز آليات النظام النقدى الأوروبى، قد أصبح منذ الآن أمرًا واقعًا.

بيد أن النجاح الذى حققه الاتحاد الأوروبى لم يقتصر على تطبيق سياسات مشتركة. فعلى سبيل المثال، تحقيق الاندماج عبر القانون الموحد أصبح ظاهرة عميقة ومذهلة.. والدليل على ذلك، إصدار مجلس الدولة الفرنسى فى أكتوبر ١٩٨٩ الحكم "Nicolo" الذى يكرس تفوق المعاهدات الدولية جوهريا على القانون الوطنى، وهذا يعد حدثًا مهما لا نستطيع إنكار مداه الواسع.

إلا أنه لا يزال هناك كم هائل من الأعمال يتعين القيام بها، فعملية التجانس المالى تتقدم ولكن ببطء.. والجانب المخصص للسياسات الزراعية فى الموازنة العامة للاتحاد ينخفض باضطراد؛ ولكنه لا يزال شديد الارتفاع، فالقائمة يمكن أن تزداد اتساعًا.

بيد أن النقطة الأكثر دقة لا تتمثل فى المجال الاقتصادى، فمنذ بداية نشأة الاتحاد الأوروبى، ظهر الصدام بين وجهتى نظر تتعلق بطبيعة العمل المشترك داخل الاتحاد، وتتمثل حاليًا فى الموقفين الفرنسى والبريطانى، فبالنسبة إلى فرنسا، الهدف هو إنشاء نوع من الشراكة الوثيقة المتزايدة بين الدول الأعضاء، سواء فى المجال الاقتصادى أو السياسى، ربما تكون قادرة على التوصل إلى تكوين اتحاد كونفيدرالى أو حتى فيدرالى فى مرحلة لاحقة. أما بريطانيا، فتتصور الاتحاد على أنه منطقة يزداد بها التحرر الاقتصادى عمقًا، ولا تتفق هاتان النظرتان إلا فى حدود معينة.

إن ثورة ١٩٨٩، التى حدثت فى دول أوروبا الشرقية توشك أن تفرض سرعة البت فى بعض المسائل الأساسية أكثر مما كنا نأمل. فهل فى مقدورنا، على سبيل المثال، تخيل قيام اندماج داخل الاتحاد الأوروبى فى المجال الأمنى والدفاعى؟

إن هذه القضية ربما تكون حاسمة فى حالة اتجاه ألمانيا إلى الحياد أكثر من اتجاهها إلى التوحد.

فكيف سيتطور، تحديدًا، التعاون بين فرنسا وألمانيا فى مجال الدفاع المشترك فى ظل النظام الجديد للأمن الأوروبى الذى بدأت تتسم جميع ملامحه؟ إننى أفكر، على سبيل المثال، فى قضية فرنسا الشائكة المتعلقة بالأسلحة والصواريخ النووية التكتيكية والاستراتيجية، والتى كانت ألمانيا الاتحادية دائمًا تنظر إليها بارتياب، وتوشك الآن أن تصبح من المسائل شديدة الدقة.

فما هو المستقبل الذى يمكن التطلع إليه بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبى الغربى الذى يرتكز إلى اتفاق بروكسل لعام ١٩٤٨ الذى يعد الإطار الأوروبى فى مجال الدفاع المشترك؟

إن الحذر يفرض علينا ألا نحصر أنفسنا قبل الأوان فى إجابات ضيقة لهذه التساؤلات، إلا أنه قد آن الأوان لتحديد العقبات واكتشاف الطرق لإزالتها. ففى الموقف الحالى، يتعين الاجتهاد لتحديد النقاط الاستدلالية التى لا تزال ثابتة.

ولكن الأهم من ذلك، كما يبدو لى هو الآتى: على الصعيد السياسى، الأهم بالنسبة إلى العمل المشترك هو أنه مع تكوين شبكة تزداد كثافة من المصالح المتبادلة، يمكن تقليص مخاطر الصراع المسلح بين الدول الأعضاء فى الاتحاد.

ويقول المتفائلون إن الحرب بيننا قد أصبحت بعيدة عن التصور، وهو ما أصبح أمرًا واقعًا فى الأفق القريب، إلا أن الرؤيا الثاقبة للأمور تفرض علينا ملاحظة أن وجود عدو مخيف مثل الاتحاد السوفيتى كان دوره حاسمًا فى حثنا على توثيق الروابط والصفوف.

إن ما يتعين القيام به الآن هو توسيع نطاق الاندماج من أجل إبعاد شبح اندلاع حروب بيننا، حتى بعد أن أضحى الخطر المقبل من دول أوروبا الشرقية لا يشكل حصرًا محور اهتمامنا، وحتى بعد أن دخل توقف هذا الخطر حيز التحقيق.

وتقودنا هذه الملاحظات إلى النتيجة التالية: على الرغم من الهدف الرامى إلى إنشاء "ولايات متحدة أوروبية" يبدو بعيد المنال أكثر مما سبق، فإن أهمية إنشاء الاتحاد الأوروبى أضحت أكثر إلحاحًا عما مضى، وأصبح الحد الأدنى لمضمون هذا الفكر السياسى هو تعميق حالة السلام التى استطعنا إقامتها بنجاح منقطع النظير خلال أكثر من ثلاثين عامًا من الجهود الدائمة.

وللأسباب نفسها يتعين على الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة الحفاظ على ما بينهما من روابط والعمل على تعزيزها. وقد استطاع جورج دبليو بوش فهم هذا التحدى عندما دعا، فى مؤتمر صحفى عقد فى الرابع من ديسمبر عام ١٩٨٩ فى بروكسل، إلى التشجيع على قيام اتحاد أوروبى قوى.

والحقيقة أن الرئيس الأمريكى له السبق فى هذا الموقف؛ نظرًا لاتجاه الولايات المتحدة الدائم للإعراب عن قلقها تجاه ما نحققه من تقدم ملموس، والدليل على ذلك أنه فى عام ١٩٧٨، بعد اتخاذ قرار بإنشاء النظام النقدى الأوروبى الموحد، وكذلك القانون الموحد، بدأ يظهر فى الولايات المتحدة هوس أطلقوا عليه "الحصن الأوروبى".

إلا أن العلاقات بين الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة يجب أن تتحلى بالصلابة الكافية؛ حيث تستطيع مقاومة التغييرات التى قد تنشأ داخل حلف الأطلنطى. وقد رأى بعض فى دعوة الرئيس بوش محاولة لاستعادة قبضة أمريكا على أوروبا التى فسرها بعضهم بأنها شكل آخر وجديد لعام ١٩٧٣، والتى أطلق عليها هنرى كيسنجر "عام أوروبا". إن هذه الخلفية لا تخفى بالطبع عن حسابات واشنطن، فليعمل كل طرف - إذن - طبقًا لمصالحه، ولكن ينبغى فى هذا المقام ألا نخلط الحابل بالنابل والغث بالسمين.

أعتقد أيضًا أن الاتحاد الأوروبى يتعين عليه تعزيز علاقاته باليابان؛ فكى يتجنب أن يتحول تأثير التحولات السياسية والاقتصادية فى العالم فى نهاية القرن العشرين إلى أزمات لا ضابط لها، يتعين تنظيم العلاقات بين أطراف المثلث المكون من أمريكا الشمالية والاتحاد الأوروبى واليابان، على أفضل وجه ممكن. وهذا يفترض - بصفة خاصة - أن تكون الولايات المتحدة واليابان قادرتان على التغلب عما بينهما من نزاعات تزداد ضراوة واشتعالاً بسبب الأهواء، دون أن يكون ذلك على حساب طرف ضد الطرف الآخر.

إن أحد الجوانب الرئيسية لتطور الاتحاد الأوروبى؛ هو تكوين صرح من الدول فى كيان موحد، أى قضية توسيع الاتحاد. فطبيعة تجربة الاندماج الأوروبى تحظر وضع حدود للأراضى ومن ثم رسم خارطة للشكل النهائى للاتحاد الأوروبى فى الوقت الحالى.

إن مثل هذه الخطوة تعتبر، بديهيًا، متناقضة مع التاريخ. وعلى الرغم من ذلك، فليس غريبًا أن نلاحظ التمييز الذى كان يتم فى الماضى، قبل المغامرة التى شهدها عصرنا الحالى، بين أوروبا الغربية وأوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية؛ يتفق من حقائق تاريخية وجغرافية لا يمكن إنكارها.

فالدول الإسكندنافية كانت دائمًا تشكل كيانًا متميزًا ومنفصلاً، والإمبراطورية الروسية، على الرغم من جهود بطرس الأكبر وتودد كاثرين الثانية لفلاسفة عصر التنوير، والإمبراطورية العثمانية، لم يشكلوا مطلقًا جزءًا من أوروبا. فوحدة أوروبا السياسية لم تكن موجودة على الإطلاق؛ كما أننا يجب ألا ننسى الفـروق المتعـددة التى تفصل بين أطراف أوروبا والتى تشكل، فى الوقت نفسه، ثراءها الجزئى باسم أسطورة إعادة توحيد أوروبا (على سبيل المثـال الفـروق بـين الأنجلوساكـسون والألمان واللاتينيين والصقالية والمجريين والبلغار).

لذا ليس من الغريب أن نلقى الضوء، فى المرحلة الحالية، على تـشييد اتحـاد لدول أوروبا الغربية (باستثناء اليونان) يكون قادرًا على تعزيز كبير لأواصر العلاقـات سواء بين دول الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة أو بين دول أوروبا الشرقية.

ويمكن أن نتخيل عرضًا أن تتحد النمسا بدول أوروبا الوسطى التى تـرتبط بها تاريخيًا (مثل المجر وتشيكوسلوفاكيا ويوغسلافيا)، وأن مثل هذا التجمع سيكون مرتبطًا بقوة بالاتحاد الأوروبى.

وعلى كل الأحوال، فليس من الحكمة الآن أن نزيد من الطين بلة، ونضيف على المخاطر الحالية ما قد ينجم عن توسيع سريع للاتحاد وغير مبرر لا يتفق مع الرؤية الواقعية للأمور، على المدى البعيد، والرغبة فى التكوين الصلب للاتحاد.

بيد أن هناك دولة تعتبر استثناء لهذا الوضع، ألا وهى ألمانيا الديمقراطيـة. فمنذ زمن طويل، كانت جمهورية ألمانيا الديمقراطية عضوًا سـريًا فـى الاتحـاد الأوروبى، وكان يتعين قبولها عضوًا له كامل الحقـوق، مـع الترحيـب بألمانيـا الموحدة داخل السوق المشتركة.

إلا أن هذه الرؤية كانت تثير قلق الكثير من المراقبين، ونحن نتفهم موقفهم. فألمانيا ذات الثمانين مليون نسمة والتي لا تزال قادرة على جذب الكثير من المهاجرين القادمين من الشرق، سيزداد ثقلها، بشكل كبير، إذا ما أضيف سيطرة ووزن ألمانيا الاتحادية الذى يتجلى بوضوح.

وأمام هذه المخاوف هناك نوعان من الإجابات. أولاً، لقد أثبتت التجربة أن لعبة التوازنات التى تتم دائمًا، بداخل الاتحاد، قد أتاحت الحفاظ على توازن القوى. ولهذا السبب، وكى يحدث نوع من التوازن مع فرنسا التى كانت تعد آنذاك قوة كبرى، أراد شركاؤنا فى اتحاد بنلوكس "**Benelux**" انضمام بريطانيا، ففى بعض الحالات، قد نتخيل حدوث نوع من التقارب، على سبيل المثال، بين بريطانيا وفرنسا ودول اتحاد "**Benelux**".

ثانيًا، إن تأثير قوة الجذب الاقتصادى لألمانيا الاتحادية على الاتحاد الأوروبى كان حتى الآن مثمرًا، فلا داعى إذن للتفكير فى أنه سيتغير فى المستقبل القريب.. إن هذه المخاوف التى نشعر بها مستوحاة من ضعفنا، فالفرنسيون، بصفة خاصة يجب أن يتقبلوا، أكثر من أى وقت مضى، شروط النظام الاقتصادى الجديد. فالكرة فى ملعبنا الآن كى يكون لنا دور فى السباق التنافسى.. يتعين علينا، بصفة أساسية، أن نطرد من محيط اهتمامنا ذكريات ألمانيا فى عهد بسمارك وهتلر؛ فهذه العهود قد ولت.

هناك ثلاثة شروط سوف تتيح للاتحاد الأوروبى عبور القرن الحادى والعشرين بطريقة مضيئة: اندماج داخل اتحاد أوروبى قوى وصلب ومترابط سواء بباقى دول أوروبا أو بقطبى الاقتصاد فى العالم واتحاد نشط داخل كتلة دول العالم الثالث، واتحاد يتمتع بنظام أمنى أوروبى يرتكز على اتفاق منظمة الأمن والتعاون

فى هلسنكى، ويعزز التحالف بين أوروبا وأمريكا بحيث يتلاءم مع مستجدات الواقع الجديد، ويواصل تحقيق توازن القوى داخل القارة ، ما دامت وجدت الضرورة لذلك.

إن ثورة جورباتشوف لا يقتصر تأثيرها فى أوروبا وحدها، فخارج القارة القديمة، لا نزال نترقب الكثير من الأحداث. على سبيل المثال، استمرار دعم الكرملين لنظام فيدل كاسترو، فقد يتوقف هذا الدعم نهائيًا، إلا أنه من الصعب عليه اتخاذ هذا القرار؛لأنه لن يؤدى إلا إلى القضاء، بلا رجعة، على الاتحاد السوفيتى وأمريكا اللاتينية. وفى قارة آسيا، لا تزال موسكو ماضية فى دعمها لفيتنام وتتحمل التكاليف الباهظة لقواعدها البحرية هناك.

وفضلاً على ذلك، فإن تشدد الصين بعد أحداث ربيع بكين، قد أدى إلى تراجع الآمال فى حل مشكلة كمبوديا، حيث عملت النظم الديمقراطية الغربية على إتباع سياسات خارجية شائنة بتقديم ضمانات للخمير الحمر ولزعيمهم بول بوت[1].

كما أن جورباتشوف لم يعقد العزم بعد على حل قضية الأراضى بشمال اليابان التى كانت السبب الرئيسى لاحتدام التوتر بين موسكو وطوكيو، فإن مفتاح مستقبل هذه المنطقة من العالم لا يزال فى أيدى النظام الصينى، ولا أحد يجرؤ على المخاطرة بالتنبؤ بنهاية للصراع على خلافة دينج شياو بينج.

ومن بين القضايا المثيرة أيضًا للجدال، قضية تأثير الأحداث فى الاتحاد السوفيتى ودول شرق أوروبا فى الصين؛ ففى هذا الصدد، جميع الاحتمالات واردة ولا يمكن استبعاد شىء، حتى فكرة اندلاع حرب أهلية فى الصين.

---

(١) بول بوت (١٩٢٥-١٩٩٨) زعيم حزب الخمير الحمر المناهض لحكومة لون نول، ورئيس وزراء جمهورية كمبوديا الديمقراطية من عام ١٩٧٦ حتى ١٩٧٩.

فقضية مستقبل نظام بيونج يانج، وما ينتج عنه من احتمال إعادة توحيد الكوريتين، يرتبط بشكل وثيق بالمشكلة الصينية، فإذا ما ذكرنا، فى النهاية، حالة عدم الاستقرار السياسى الذى يعد السمة الرئيسية لدول مثل إندونيسيا والفلبين، لسوف ندرك بوضوح أن هناك إمكانية كبيرة لإعادة تشكيل منطقة شرق آسيا وجنوب شرق آسيا التى حققت طفرة اقتصادية مذهلة.

والحقيقة أن الدولة الوحيدة، فى هذه المنطقة، الأكثر قدرة على أن تلعب دورًا فى توازن واستقرار المنطقة، فى المستقبل القريب؛ هى اليابان التى أذهلت العالم بتحقيقها لنجاحات عديدة على المستويين السياسى والاقتصادى، سواء بعد الحرب العالمية الثانية أو بعد الصدمات النفطية التى شهدتها السبعينيات.

ففى نهاية القرن الحالى، وبعيدًا عن قضية انهيار النظام الشيوعى الشمولى، هناك تساؤل يطرح عن قوة الولايات المتحدة.

ففى كتابه الأخير، رفض الخبير السياسى الأمريكى وأستاذ العلاقات الدولية جوزيف نى(١) فكرة البائع الأفضل "Best Seller" التى كان قد تبناها المفكر بول كيندى(٢). ففى الحقيقة، لا توجد دولة فى العالم استطاعت، مثل الولايات

---

(١) انظر كتاب جوزيف نى بعنوان:

J. Nyc, Bound ti head. New York, Basic books, 1990.

(٢) انظر كتاب كينيدى بعنوان:

P. Kennedy, the rise and fall of the great powers: Economic change and military conflict from 1500 to 2000, New York, Random House, 1987.

تمت ترجمة الكتاب إلى الفرنسية وصدر بعنوان:

Naissance et dr'clin des grandes puissances, Paris, Payot, 1988.

انظر أيضًا كتاب ديفيد كالاو بعنوان:

David calleo, the bankruptcy of America, New York, William Morrow and company, 1992.

هذا الكتاب الأخير يبرز ضعف القطاع العام فى الولايات المتحدة.

المتحدة، أن يكون لها مثل هذا الحجم من الأعمال فى السوق العالمية، فضلاً على أن الدولار لا يزال العملة المرجعية الأولى فى العالم أجمع، بيد أن هناك أيضًا حقيقة تقول إن تأثير واشنطن فى السوق العالمية فى تراجع مستمر وأن سلطتها الاقتصادية، على سبيل المثال، داخل صندوق النقد العالمى أصبح مشكوكًا بها.

وعلى صعيد آخر، أصبح العالم الثالث ينتج مؤخرًا أسلحة كانت تمتلكها القوى العظمى وحدها[1]، مما يمكن أن يؤثر سلبًا فى تحركات الولايات المتحدة (وكذلك بالطبع بالنسبة إلى دول أخرى مثل فرنسا).

لقد استطاعت واشنطن أن تزعزع، من أمريكا الوسطى، نظم ديكتاتورية كانت قد تركتها طويلاً فى السلطة، إلا أن هذه التقلبات تبرز فشل السياسات أكثر من تأكيدها على هيمنة القوى العظمى.

ففى نهاية عام ١٩٨٩، يبدو الوضع فى العالم الثالث منفجرًا أكثر من أى وقت مضى؛ فبعض الدول مثل تايوان وكوريا الجنوبية استطاعت اللحاق بركب الدول الصناعية وأنظمتها السياسية بدأت تتطور فى طريق الديمقراطية.

وهناك مجموعة أخرى من الدول، لا سيما فى أمريكا اللاتينية، قد يتحسن أداؤها بشكل كبير إذا ما أزيح عنها كاهل الديون، وهذا يرجع جزئيًا إلى السياسة الاقتصادية للولايات المتحدة، إلا أن هناك شكوكًا فى قدرة هذه الدول على تحقيق الاستقرار فى هياكلها السياسية. ومجموعة ثالثة، مثل الهند، حققت تقدمًا ملحوظًا فى طريق التنمية ولكن ليس بشكل حاسم.

---

(١) انظر كتاب مونبريال بعنوان:

Th. De Montbrial. P. Jacquet (dit). RAMSES 90. Dunod. 1989.

بيد أن هناك العديد من الدول، للأسف، وهى الدول الإفريقية لا تزال تعانى التخلف المطلق؛ فمأساة شعوب هذه الدول تنجم عن الصراعات الداخلية الرهيبة، وهذه هى الحال فى منطقة الشرق الأوسط؛ فهل نأمل فى إمكانية التوصل إلى نوع من الوفاق بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ودول أوروبا الغربية؛ يشجع على التوصل لتسوية لقضية الشرق الأوسط، حيث يسمح لإسرائيل بالعيش داخل حدود آمنة ومعترف بها ومضمونة؛ ويكفل للفلسطينيين حقهم فى قيام دولة مستقرة، كما يحقق للبنان القدرة على نفض ما عليها من رماد؟

هل نأمل فى وجود تعاون جاد وفعال بين اثنين من كبار الأعداء أصبحا فيما بعد شركاء تعاون، يمكنهما من التصدى للآفات الكبرى التى تحيط بهما مثل المخدرات والإرهاب؟

تلك هى، على كل حال، الأهداف العظمى التى نطمح فى تحقيقها ونحن على مشارف الألفية الثالثة.

الفصل الثالث

يوليـــو ١٩٩٠

إعادة توحيد ألمانيا – الاتحاد الأوروبى بعد ســقوط حــائط برلين – ما وراء أوروبا

إعادة توحيد ألمانيا:

"فن السياسة يكمن فى كيفية الاستفادة من الظروف"

خلال الاثنى عشر عامًا الماضية، قام اثنان من رؤساء الدول بتطبيق بــارع لحكمة ذكرها لويس الرابع عشر فى مذكراته.. لقد تمكنا، أكثر مــن أى شــخص آخر، مثلما فعل "تاليراند"، من وضع نفسيهما تحت تصرف الأحداث، فعندما تولى جورباتشوف السلطة فى عام ١٩٨٥، لم يكن يعلم بالتأكيد، ولا حتى فى مطلع عام ١٩٨٩، أنه هو من سيقوم بهدم الشيوعية، وكذلك كان هلموت كول الذى لم يكــن بمخيلته أن وحدة ألمانيا سوف تعود على يديه.

إلا أن هاتين الشخصيتين المرموقتين قد فهمتا جيدًا أن بمقــدوريهما تغييــر مجريات الأحداث، لذلك اعترف العالم أجمع بأنهما من الشخصيات البــارزة، فقــد صار الأول الشخصية الأولى لعام ١٩٨٥، والثانى بهر الجميع بكشفه عن مهاراته الكامنة فى خريف عام ١٩٨٩.

فقد عرف المستشار الألمانى كيف يزج بجورج بوش داخل اللعبة بدءًا من شهر فبراير، وعلى الرغم من ذلك؛ فقد كان تفاعل هذا الأخير حذرًا عند فتح حائط برلين فى نوفمبر عام ١٩٨٩.

كما عرف، ولكن بطريقته الخاصة، كيفية اغتنام الفرص، مطبقًا هذه المرة حكمة الكاتب المعروف جون كوكتو التى يقول فيها: "عندما لا تستطيع اللحاق بالأحداث، فلنتظاهر بأننا من صناعها".

فالظروف هى مفتاح فتح أو غلق الأبواب عند الشروع فى عمل عظيم، وهى أيضًا التى تمنع أو تسمح بتشكيل أو بتنفيذ خطة تنفيذية. وممارسة السلطة، حيث يستقر جوهر الحراك السياسى، يفرض الخضوع الفورى لواقع الأحداث.

فالحياة السياسية العادية لا تترك على الإطلاق بصمات بارزة سوى الأنشطة البشرية؛ ولكن أحيانًا تبرز فرصة على سطح الأحداث. وكانت هى هذه الحال فى عام ١٩٨٩؛ فعرف هلموت كول كيف يغتنمها، فالعظام من الرجال هم من يقتنصون الفرص؛ فأعينهم تبحث دومًا اختراق الأوضاع الملموسة التى تظهر أمامهم من أجل الاستفادة منها.. وهنا يكمن، فى حقيقة الأمر، تميزهم عن رجال الفكر ورجال العلم، فبالنسبة إلى الفريق الأول، كل شىء وليد اللحظة، أما بالنسبة إلى الفريق الثانى فالعمل الفورى فائدته الوحيدة فى إنتاجيته، فمن منظورهم، كل شىء يسير فى اتجاه البقاء والثبات والعمومية.

وفيما بعد، عندما تنطفئ النيران المشتعلة، ويكون أرشيف المستندات متاحًا، سوف يفتح المؤرخون سجالاً عنيفًا حول الأسباب التى أشعلت حماس المستشار كول ودوافعه الحقيقية، أما فى الوقت الحالى، فإننى أرغب فقط فى استخلاص درسين من عملية توحيد ألمانيا.

الدرس الأول: إن حالة الرأى العام، فى ظرف ما، قيمتها تقاس فقط بمقدار أهمية الحدث.. فمنذ سنوات عديدة، المعلقون والمحللون الذين كانوا يبحثون علنًا احتمالية إعادة توحيد ألمانيا، أو يتناولون فى تحليلاتهم هذا المطمح الكامن فى نفوس الشعب الألمانى، اتفقوا على التصريح بواسطة زملائهم والمتخصصين فى الثقافة الألمانية فى فرنسا بأنهم قد ضلوا الطريق تمامًا؛ فالألمان لم يفكروا قط فى إعادة توحيد بلادهم ولكن فقط فى تطبيع العلاقات بين البلدين، وأنه قد حان الوقت للانتهاء من تسلط هذه الأفكار التى ترسخت فى الأذهان منذ عهد مضى وولى وهو زمن الوحدة فى عهد بسمارك.

والحقيقة أن وجهتى النظر كانتا على حق، ولكن كل منهما كان فى اتجاه مخالف، فالمتخصصون كانوا يتخذون مواقف جامدة، أما الآخرون فموقفهم يتجه - بصفه عامة - إلى المدى البعيد، حيث الأحداث زائلة بينما الأمم باقية، ولأن لا أحد يستطيع التنبؤ بتاريخ التحولات الكبرى للأمم؛ فإن ما يطيل زمن جيل من الأجيال هو أن يعيش أحداثه أكبر عدد ممكن من البشر فتصير أحداثًا خالدة.

أما الدرس الثانى: فهو أننا يجب أن ننتبه - وبشدة - إلى إنجازات الدبلوماسيين المدونة فى النصوص، فعبر هذه الإنجازات يمهدون ويحفظون المستقبل، ولا يهم إذا لم تبد الشعوب اهتمامًا كبيرًا أو لم تلتفت كثيرًا إلى هذه الأعمال أثناء القيام بها، إلى حيث تظهر ما يتم النظر فيه من فرضيات ضعيفة الاحتمال.

أما بالنسبة إلى الدول، فإن النشاط الدبلوماسى يتم على المدى البعيد.

إن دبلوماسية حكومات بون كانت قد عنيت وحرصت دومًا على أن تحفظ فى الأذهان فرص إعادة توحيد ألمانيا، كما ثبتت من الديباجة التمهيدية للدستور الألمانى لجمهورية ألمانيا الاتحادية الصادر فى ٨ مايو عام ١٩٤٩ التى تنص على

الآتى: "إن جميع الشعب الألمانى الذى يمتلك حرية تقرير مصيره لا يزال يدعو إلى إتمام وحدة وحرية ألمانيا". وقد تمسكت ألمانيا الاتحادية، بإصرار يدعو للدهشة، بالاعتراف بهذا الهدف فى جميع مواقفها مع شركائها وحلفائها، ما أدى إلى التشكيك أحيانًا فى إخلاصها لتعهداتها الأوروبية.

وعلى الصعيد العملى، منذ قيام جمهورية ألمانيا الاتحادية، كان الإطار القانونى للسماح بتحقيق هذه الوحدة بشكل هادئ، معدًا من قبل، ويظهر هنا فى مادتى القانون الشهيرة رقمى ٢٣ و١٤٦، فالمادة الأولى تنص على انضمام ألمانيا الديمقراطية إلى ألمانيا الاتحادية دون إجراء تعديل دستورى، أما المادة الثانية فتتوقع إقرار برلمان الدولتين بدستور جديد، وتعتبر مصادقة الشعب عليه بمثابة توحيد الدولتين.. ولهذا السبب، وبعيدًا عما يسود من انفعالات حالية، فإن دور وعظمة الدبلوماسية هو الحفاظ، ولأبعد الحدود، على المصالح القومية.

ففى الحادى والثلاثين من يوليو عام ١٩٨٩، عندما كنت على وشك الانتهاء من تدوين الفصل الأول من هذا الكتاب، وبينما لم يظهر فى أفق الأحداث أيًا موقف حاسم، كنت أتساءل: "هل نستطيع القول، مثل شاتو بريان فى "مذكرات ما وراء القبر" بأن العالم القديم قد انتهى وأن هناك عالمًا جديدًا يبدأ؟ فالساحة الدولية اليوم، تشبه مسرح الظلال، فنحن نشعر بأحداث كبرى فى الأفق، ولكنها لا تزال غير ملموسة".. وبعد ذلك بعام، بدأ الغمام ينقشع، فالحرب العالمية الأولى حقًا قد انتهت.. نعم: العالم القديم ولى، وها هو العالم الجديد يعلن عن مولده.

إننى أشدد على القول بأن الحرب العالمية الأولى قد انتهت، على الأقل بالنسبة إلى "القوى العظمى"، فلا يزال هناك الكثير من الجراح الحية الذى لم يندمل بعد، لا سيما فى الشرق الأوسط حتى فى أوروبا حيث يظل الكثير من قضايا

القوميات معلقًا. فالحرب العالمية الأولى، بتداعياتها، هى التى أتت بالشيوعية فى روسيا وبالقومية الاشتراكية فى ألمانيا، وهى أيضًا التى ولدت الحرب العالمية الثانية التى كانت نتيجتها تقسيم أوروبا.

أما الآن، فيتعين علينا استرجاع بعض الأمور التى كانت حدثت فى عام ١٩١٨، فالموقف الحالى ملائم، بطبيعة الحال، ولكن بطريقة مختلفة، لإمكانية إعادة بناء أفضل ما تم إنجازه فى ذلك الوقت، فألمانيا دولة ديمقراطية كبيرة، وروسيا انطلقت، بعد جورباتشوف، فى طريق الليبرالية السياسية والاقتصادية، ومؤسسات الاتحاد الأوروبى وحلف الأطلنطى أثبتت قدراتها ولكن لم تظهر جميع ما لديها من إمكانات.

ولهذا السبب، فجميع التطلعات متاحة، ولكن حتى يكون هناك وقع للفعل، يتعين على رؤساء الدول، مثلما فعل جورباتشوف وهلموت كول، معرفة كيف يعثرون على القوالب اللينة لتشكيلها حيث تتوافق مع مقدمات السلام والرخاء فى قارتنا فى العقود المقبلة، فلقد كان الكاتب الكبير مالرو يقول: إن السياسة ليست هى ما نقوله بل ما نفعله، وهو ما ينطبق أيضًا على الحب.

وفى هذا الصدد، يتعين التذكير بأحداث ثورة ١٩٨٩[١].

لقد كانت بولندا أول دولة تشق طريق الثورة؛ ففى أبريل عام ١٩٨٩، بدأت تتفتح ثمار المعارك التى خاضتها حركة التضامن منذ عشر سنوات، وذلك بالتوصل إلى اتفاق "المائدة المستديرة".. وتم، فى الثانى عشر من سبتمبر، تشكيل أول حكومة غير شيوعية بقيادة تاديوتز مازوفيسكى.

---

(١) إشارة إلى الكتاب التالى:

Th. De Montbrial. P. Jacquet (dit). RAMSES 91. Dunod. 1990.

وحذت المجر حذو بولندا بالبدء فى مفاوضات "المائدة المستديرة" بين السلطة والمعارضة فى الثالث عشر من يونيو. وفى أكتوبر ١٩٨٩، تم إسقاط حزب العمال الاشتراكى، واحتفلت المجر بقيام الجمهورية المجرية التى تخلت عن صفة "الشعبية"، فمنذ مايو ١٩٨٩، عندما قامت المجر بتفكيك الستار الحديدى الذى يفصلها عن النمسا، كان هذا إيذانًا ببدء الهجرة الكثيفة للألمان من ألمانيا الشرقية. وقد عجل من انهيار النظام فى ألمانيا الديمقراطية، الزيارة التى قام بها جورباتشوف فى السابع من أكتوبر والإفراج عن إيريك هونيكر[1] والإطاحة به فى الثامن عشر من أكتوبر.

وفى التاسع من نوفمبر، سقط حائط برلين. وفى أعقاب انتخابات ١٨ مارس ١٩٩٠، تم تشكيل حكومة ائتلافية فى ألمانيا الديمقراطية مكونة من الحزب الديمقراطى الألمانى والحزب الديمقراطى الحر والاتحاد الديمقراطى المسيحى.

وكان الدور على بلغاريا بانسحاب تودور جيفكوف[2] فى العاشر من نوفمبر، ولكن بخطوات مهتزة نظرًا لغياب التقاليد الديمقراطية. وفى السابع عشر من نوفمبر، دارت العجلة لتقف عند تشيكوسلوفاكيا، عندما تم، بضغوط من الشارع والأحداث السابقة، الإطاحة بميلوس جاكيس[3] فى الرابع والعشرين من نوفمبر وفى السابع من ديسمبر تولت الحكم حكومة ذات أغلبية غير شيوعية، وتم انتخاب

(١) إيريك هونيكر (١٩١٢-١٩٩٤) الأمين العام للحزب الاشتراكى الشيوعى الموحد ورئيس ألمانيا الديمقراطية فى الفترة من ١٩٧١ حتى ١٩٨٩.

(٢) تودور جيفكوف (١٩١١-١٩٩٨) السكرتير الأول للحزب الشيوعى البلغارى ورئيس بلغاريا فى الفترة من ١٩٧١ حتى ١٩٨٩.

(٣) ميلوس جاكيس السكرتير الأول للحزب الشيوعى فى تشيكوسلوفاكيا من ١٩٨٧ حتى ١٩٨٩.

فاكلاف هافل[1] لرئاسة الجمهورية فى التاسع والعشرين من ديسمبر. وأخيرًا، فى الخامس عشر من ديسمبر، لحقت هذه التقلبات برومانيا، ووضع هروب تشاشسكو وزوجته وإعدامهما فى الخامس والعشرين من ديسمبر، نهاية للنظام الأكثر ديكتاتورية والأكثر ثقلاً فى الكتلة الشرقية.

أما يوغسلافيا، فلم تكن بمنأى عن هذه الأحداث، فعلى الرغم من قيامها بتجربة فريدة منذ عام ١٩٤٨، فإنها كانت لا تزال مطوقة بالطوق الحديدى لعصبة الشيوعية، التى انكسرت بسبب ضغوط التطلع نحو الديمقراطية، لا سيما فى سلوفينيا وكرواتيا.

ففى السادس والعشرين من مايو عام ١٩٩٠، تخلت عصبة الشيوعيين عن احتكار الحزب الشيوعى، وأخضعت بعض الاتجاهات القوية الراغبة فى الانفصال عن مركز الإمبراطورية السوفيتية البلاد لضغوط انفصالية؛ فقد ناد كل من سلوفينيا وكرواتيا اللتين أصبحت لديهما حكومات غير شيوعية، بقيام اتحاد فيدرالى؛ مرن، ولكن صربيا القوية أرادت المزيد من المركزية. وفى الثانى من يوليو ١٩٩٠، أعلنت سلوفينيا التى انفصلت عن الحزب الشيوعى، استقلالها.

أما كوسوفو التى كان يتنازع عليها كل من الصرب والأغلبية الألبانية، فقد أقرت، فى اليوم نفسه، دستورًا جديدًا يتيح لها الانفصال عن صربيا.

هل كانت لرياح الليبرالية هذا الأثر فى فتح ثغرات فى القلقة الألبانية؟ هذا ما تشير إليه، فيما يبدو، الإصلاحات الطفيفة التى تم الإعلان عنها فى أبريل ١٩٩٠.

---

(١) فاكلاف هافل رئيس تشيكوسلوفاكيا من ١٩٨٩ حتى ١٩٩٢، ثم تولى رئاسة جمهورية التشيك من ١٩٩٣ حتى ٢٠٠٣.

أما فيما يتعلق بالأزمة التى اندلعت بتدفق نحو خمسة آلاف لاجئ إلى السفارات الغربية فى تيرانا، فلقد تم التغلب عليها بالكامل تقريبًا دون وقوع صدامات.

إن ثورة ١٩٨٩، لم يكن مقدرًا لها أن تندلع، لولا أن قرر الكرملين السماح لها بذلك.

لقد بدأ هذا التحول الحاسم عندما اندلعت التظاهرات فى ألمانيا الشرقية فى منتصف أكتوبر، وعندما أفرج جورباتشوف عن هونيكر، فقد كان ذلك تخطيًا لنقطة اللا عودة، وربما يكون حكمنا على ذلك، بالتأكيد، أنه لم يكن أمامه خيار آخر، بما أن قمع هذه الثورة، كى يكون فعالا، قد يؤدى إلى محو مشروعات وأعمال الزعيم السوفيتى فى ضربة واحدة، فهل يتصور أن يستعيد قبضته على ألمانيا الديمقراطية وحدها؟

وعلى أى حال، ففى هذه اللحظة الدقيقة، أصبح إمكانية إعادة توحيد ألمانيا بالكامل فى المستقبل واقعًا ملموسًا، فكل شىء انهار تباعًا مثلما حدث لحائط العار. ثم دخل هلموت كول فى الساحة السياسية؛ فقد رسم، فى خطته المكونة من عشر نقاط التى تم نشرها فى الثامن والعشرين من نوفمبر، جدولاً زمنيًا - ظهر فيما بعد تواضعه - من المقرر أن يؤدى تدريجيًا إلى انطلاق هيكل لدولة كونفيدرالية، تكون خطوة فى طريق قيام اتحاد ألمانى فى إطار "النظام الأوروبى الجديد"؛ وكان هذا يعنى، بالنسبة إلى المستشار الألمانى، اغتنام فرصة المبادرة التى أعلنها أوسكار لافونتين[1] بتأسيس "الحزب الديمقراطى الاشتراكى الألمانى" والتى كانت فى هذه الأثناء مبادرة نشطة، إلا أن هذه الخطة كانت قد سببت حرجًا شديدًا لواشنطن وباريس، اللذين لم تؤخذ بمشورتيهما فى هذا الشأن، نظرًا لعدم إشارته على الإطلاق

---

(١) أوسكر لافونتين رئيس وزراء سارلاند، انتصر عليه هلموت كول فى انتخابات عام ١٩٩٠.

فى هذه الخطة، لحقوق القوى المنتصرة فى الحرب العالمية.. وقد تم إجهاض النقاط، فيما بعد، بعد إثارة قضية أودر-نيس، أى الحدود بين بولندا وألمانيا.

كل ذلك يفسر، تدهور العلاقات بين ألمانيا وفرنسا لبعض الوقت.

بيد أن فكرة التوحيد استمرت فى شق طريقها فى ألمانيا، غير أن موقف الشعب كان متناقضًا، ففى برلين الغربية، فى العاشر من نوفمبر، واجه الشعب كول باستياء كبير، أما فى دريسدن، فى التاسع من ديسمبر، فقد هلل له الشعب كثيرًا؛ لذلك فقد عزم كول على الإسراع فى اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ الوحدة، نظرًا للضغوط التى يواجهها من قبل عدد من اللاجئين القادمين من ألمانيا الديمقراطية يحملون حقًا فوريًا فى الحصول على جنسية ألمانيا الغربية.

إلا أنه سريعًا ما اصطدم بمعضلة كبيرة وهى: إنه كلما شرع فى طمأنة الألمان فى ألمانيا الشرقية حول مصيرهم ومستقبلهم، أدى ذلك إلى زيادة قلق ومخاوف الشعب الألمانى الغربى. وفى مطلع شهر فبراير، كان ثلثا ألمانيا الغربية يرى أن خطوات إعادة التوحيد تسير بخطى سريعة للغاية، ودون أن يتأثر وينفعل بهذا الموقف، فقد دعا المستشار الألمانى إلى بدء المفاوضات الفورية حول العملة الموحدة بين الدولتين.. وقد أظهرت نتيجة انتخابات ١٨ مارس نجاح سياسته بفوز حزب الاتحاد الديمقراطى المسيحى الشرقى الذى أرغم، نظرًا لعدم حصوله على الأغلبية المطلقة، بتشكيل حكومة ائتلافية برئاسة "لوثار دى ميزير".

ولأن كول أصبح واثقًا من التأييد الأمريكى الذى أكدته واشنطن فى فبراير ومايو من عام ١٩٩٠، فقد كان أمامه ثلاث نقاط أساسية عليه إيجاد حلول لها. النقطة الأولى: هى ضرورة إبرام اتفاق بين الدولتين حول العملة الموحدة، على الرغم من المقاومة الداخلية التى تواجهه بالداخل. وقد استطاع المستشار الألمانى

التغلب على هذه الخطوة باقتدار وأصبح الاتحاد فعالاً منذ الأول من يوليو، وتولت بون التحكم فى العملة والشئون المالية لألمانيا الشرقية.

والنقطة الثانية: تتعلق بإيجاد تسوية لسبل الوحدة السياسية والإطار الزمنى الملائم لها.. وحول هذه النقطة أيضًا، حصل زعيم حزب الاتحاد الديمقراطى المسيحى على ما كان يريده؛ فالاتحاد سيتم بموجب المادة ٢٣ من القانون الأساسى الألمانى (الدستور) الذى يضمن الحفاظ على الاتفاقيات الدولية المبرمة مع ألمانيا الاتحادية، مما يعد ميزة هائلة فى هذا الشأن.

أما فيما يتعلق بالانتخابات على الوحدة بين الدولتين، فقد تم تحديد موعد لها فى الثانى من ديسمبر. ونظرًا للمشكلات التى قد تحدث، فقد حرص كول على إجراء الانتخابات بأسرع وقت ممكن، قبل أن يؤدى الغضب فى الشرق أو الغرب إلى زيادة فرص نجاح منافسه، فهو يعرف جيدًا أن الشعوب لا تعترف بإنجازات رؤسائها الكبيرة فى حينها، فقد أطاح الفرنسيون بكليمنصو، كما أطاح البريطانيون بتشرشل غداة أعظم أعمال قاموا بها.. ولهذا السبب، فالانتخابات الألمانية لن تكون على المسائل المادية نظرًا لاعتبارات تاريخية.

وتبقى "الأوضاع الخارجية" متعلقة بإعادة الوحدة التى سبق أن حصلت على تأييد الاتحاد الأوروبى فى ستراسبورج فى الثامن من ديسمبر والثامن والعشرين من أبريل إبان انعقاد المجلس الأوروبى فى دبلن.

وفيما يتعلق بقضية الأمن، فقد تم رفع آخر العقبات، فى هذا الشأن، فى السادس عشر من يوليو، بموافقة جورباتشوف على أن تصبح ألمانيا الموحدة تابعة لحلف الأطلنطى، فهذا الاتفاق الذى أصبح سهلاً عقب المؤتمر الثامن والعشرين للحزب الشيوعى السوفيتى، كان قد تم إعداده من قبل قمة حلف

الأطلنطى (التى أصبحت ترى فى الاتحاد السوفيتى شريكًا وليست غريمًا) وكـذلك من قبل المجلس الأوروبى فى دبلن وقمة الدول الصناعية السبع فى هيوستن والتى أدرجت جميعها فى جدول أعمالها المساعدات الاقتصادية للاتحاد السوفيتى (وكانت ألمانيا الاتحادية سباقة فى هذا الأمر).

وفضلاً على ذلك، فقد تعهدت ألمانيا بخفض قواتها التقليدية مـن ٤٨٠ ألفًـا إلى ٣٧٠ ألفًا فقط بالنسبة إلى ألمانيا الاتحادية فى الوقت الحالى، كما تعهدت بعـدم امتداد وجود قوات الحلفاء تجاه شرقى نهر "إلبه"؛ عندما تقـوم القـوات المـسلحة السوفيتية بمغادرة البلاد (بصفة مبدئية فى عام ١٩٩٤ أو ١٩٩٥).

وكان يتم التصديق على هذه الأحكام فى إطار مفاوضات فيينا حتى لا يـتم الاعتراف بسهولة بفكرة وجود وضع خاص لألمانيا علـى المـستوى العـسكرى. وفضلاً على ذلك، فقد قامت حكومة بون باسم ألمانيا الموحدة، بتجديد التعهد الـذى سبق أن أعلنته ألمانيا الاتحادية، بعدم امتلاكهـا لأسـلحة نوويـة أو كيميائيـة أو بيولوجية كما كان جميع شركائها يأملون. وفى النهاية، أعلن رئيسا الدولتين عـن إبرام اتفاقية بين ألمانيا والاتحاد السوفيتى لتسوية جميع علاقاتهما فى المستقبل.

لقد كان جليًا أن الاتحاد السوفيتى ربما سيلعب دورًا حاسـمًا فيمـا يتعلـق بالأوضاع الخارجية المتعلقة بالوحدة الألمانية، وذلك بقبوله، منـذ وقـت طويـل، هذا المبدأ.

كما كان يتعين أيضًا تسوية الأمور المتعلقة بالاتفاق بحقوق الـدول الأربـع المنتصرة فى الحرب العالمية الثانية. وقد تم الاتفاق، فى السابع عشر من يوليـو، أثناء انعقاد المؤتمر الذى أطلق عليه اسم "٢+٤"، بمشاركة بولنـدا. ولمزيـد مـن التحديد، فقد اتفقت الدول المعنية حول مضمون الاتفاق، وحول طرق تحقيقه وكذلك

الجدول الزمنى للإطار القانونى الذى سيضمن عدم المساس بالحدود بين ألمانيا وبولندا، أى خط أودر - نيس الفاصل.

ومن المقرر أن تقوم ألمانيا أيضا بإبرام اتفاق مع بولندا؛ يتم بموجبه منحها مساعدات اقتصادية كبيرة. ومن المقرر أن يتم التصديق على مجموع الأحكام المتعلقة بالجوانب الخارجية للوحدة الألمانية فى نوفمبر من قبل مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى.

هذه هى ألمانيا الموحدة التى قدمها هلموت كول لشعبه عندما تقدم للانتخابات. إن التوصل لنجاح سريع فى هذه القضية ما كان سيحدث لولا جهود ومهارة زعيمى الساحة السياسية، الرئيس السوفيتى والمستشار الألمانى، بيد أن الرخاء الذى تنعم به ألمانيا الاتحادية هو - بالطبع - الذى أعطى لهذا التحدى بقيام الوحدة الاقتصادية بين ألمانيا الاتحادية وألمانيا الديمقراطية كيانًا.

لقد أعطى هذا الرخاء لزعيم الكرملين الأمل فى الحصول على مساعدات مادية كافية لإنقاذ وتخطى السنوات الصعبة. وفى المقابل، فإن فشل النظام الشيوعى اقتصاديًا يشكل السبب الرئيسى لسياسة جورباتشوف، إننا يجب أن نقول ونكرر دائمًا: إن الدول لا تمتلك وسائل سوى السياسة الخارجية. أما ألمانيا واليابان الدولتان الكبيرتان الخاسرتان من الحرب العالمية الثانية، فقد كانتا أكبر فائزتين من الحرب الباردة بفضل قوة اقتصادهما.

إن آفاق إبرام معاهدة بين ألمانيا والاتحاد السوفيتى تبدو النتاج الطبيعى للسياسة المتبعة والتى قادها باقتدار المستشار هلموت كول بعد ظهور الثغرات الأولى فى حائط برلين. إلا أن بعضنا قلق من هذا الاتفاق، وأولهم البولنديون. فعلى الرغم من اطمئنانهم، فى الوقت الحالى، على حدودهم، فإنهم لا ينسون أن أكثر

لحظاتهم تعاسة كانت الفترة التى كان يعم الوفاق جيدًا بين الألمان والـــروس. أمـــا البريطانيون، الأوفياء دائمًا لفكرهم، فهم يخشون من بروز قوة تسيطر على غـــرب قارة أوروبا.

وأمام كل ما يحدث يبقى الفرنسيون أكثر تحفظًا؛ لأنهـــم عـــازمون علــى الانطلاق بكل ثقلهم لإنقاذ مشروع الاتحاد الأوروبى الذى يعتمد مستقبله - بــصفة أساسية - على الثنائى فرنسا وألمانيا.

وقد نضلل أنفسنا؛ إذ نرى فى المعاهدة بين الاتحاد السوفيتى وألمانيا التى تم الإعلان عنها شبح لمعاهدة رابلو[1] أو اتفاق مولوتوف ريبونتروب والمعروفة باسم معاهدة عدم الاعتداء بين ألمانيا والاتحاد السوفيتى.

إن الوضع الحالى لا يقارن مطلقًا بالأوضاع فى الفترة مـــا بـــين الحـــرب العالمية الأولى والثانية، وكل ما تم حتى الآن يظل متوافقًا مع الهياكل الغربية التى تم تشكيلها بعد الحرب التى ندين لها بما ننعم من سلام ورخاء.

إن الأوضاع، بالطبع، يمكن أن تتغير. ولقد قمت كثيرًا بالتركيز على هـــذه النقطة، ولكن يتعين على الأجيال الحالية من الحكـــام العمـــل علـــى التـــأثير فـــى هذه الأوضاع.

فلا جورباتشوف ولا هلموت كول من مصلحتيهما القفز إلى الأمـــام علـــى الساحة الدولية، فالأول يجب عليه أن يتشبث بمهمة ضخمة وهـــى العمـــل علـــى الاستقرار الداخلى لإمبراطوريته الـــذى تزعـــزع بثورتـــه الليبراليـــة وبإهمالـــه لإمبراطوريته من الخارج، وأن يقيم هذه الإمبراطورية على أسس جديدة.

---

(١) إشارة إلى معاهدة رابلو الثانية المبرمة فى أبريل ١٩٢٢ التى وقعتها كل من ألمانيـــا وروســـيا والتـــى بمقتضاها تمت عودة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين. وقد أضيف بند سرى بهـــذه المعاهـــدة يـــسمح بتدريب ضباط ألمان فى روسيا على أسلحة محظورة طبقًا لاتفاقية فرساى.

تبدو هذه المهمة شديدة الضخامة عندما ندرك مدى التدهور الذى طرأ على الحياة اليومية فى الاتحاد السوفيتى، ومشكلات اللاجئين والتسول وعدم استتباب النظام العام... إلخ.

كل ذلك يعطى الانطباع بأننا أمام قنبلة موقوتة، وعلى الرغم من ذلك، فعلى المدى الطويل، فرص النجاح ليست معدومة. فموقع الاتحاد السوفيتى الجغرافى يساعد جورباتشوف، فربما يكون من الصعب تخيل، بقاء كل من جورجيا أو أرمينيا أو أزربيجان؛ كدول مستقلة تمامًا، فدول البلطيق ستحصل، دون شك، على استقلالها، إلا أن موقعها الجغرافى سيحد، الآن، من محاولتها، فهل ستتمكن كل من أوكرانيا أو روسيا البيضاء من قطع جسور الصلة مع روسيا؟

كما أننا لا نتخيل، فى الوقت الحالى على الأقل، كيف ستستطيع منغوليا، حتى إن كانت تعتمد على نسبة سكانها من الصينيين، وكذلك كوريا إذا ما توحدت، الانطلاق لغزو أو تقسيم سيبيريا. وعلى أى حال؛ فإن الأجزاء التى انفصلت من الإمبراطورية الروسية الشرقية، لن تجد فى الغرب حلاً بديلاً. ومنذ الآن، ستعمل لتوانيا على التعقل فى المطالبة بالاستقلال، على الأقل بصفة مؤقتة.

ومن ثم، فإن الرئيس جورباتشوف ملزم الآن على التريث فيما يخص سياسته الخارجية، وعليه التمسك دائمًا بتأييد الغرب له بصفة عامة خشية حدوث انفلات بفعل ضغوط قوى القوميات أو القوى المحافظة أو بسبب انتشار الفوضى.

أما عن المستشار هلموت كول، فهو يعلم جيدًا أن وحدة ألمانيا - على المستوى الاقتصادى - ستكون صعبة وباهظة الثمن. وهو يعرف أيضًا أن الموارد الألمانية لها حدودها ولن تكفى لإعادة بناء ألمانيا الشرقية، لا سيما إذا ما تم دعم بولندا ودول شرق أوروبا الأخرى، وكذلك الاتحاد السوفيتى، ولهذا فهو عازم،

إذن، على أن يقتسم مع دول الغرب من شركائه، حتى الذين يعانون عجزًا اقتصاديًا، تكلفة المصالحة من الشرق والغرب.

الاتحاد الأوروبى بعد سقوط حائط برلين:

كنا نعرف، طبقًا لما ذكره المفكر الاستراتيجى الأمريكي "زبجنبو بريجبنسكى"[1]، "إنه منذ زمن طويل، سوف تسفر نهاية الحرب الباردة عن انتصار دولتين، الولايات المتحدة وألمانيا، وهزيمة دولتين، الاتحاد السوفيتى وفرنسا"[2].

إننى أريد أن أطرح هذا القول للنقد.

أولاً، لماذا لا نتصور أن نهاية الحرب الباردة ربما تعود بالنفع على الجميع؟ فالعلاقات الدولية يمكن أن تشكل لعبة إيجابية فى مجملها.

ومن السهل، بالتأكيد، أن نتخيل حدوث تطورات مثيرة للقلق، ولكن مسار التاريخ لا يدور دائمًا على نهج واحد، فالتغييرات الإيجابية تمتلك أيضًا - على الأقل - الاحتمالية نفسها فى الحدوث.

فإذا ما نظرنا إلى الأمور من المنظور التقليدى لمنطق بريجينسكى الذى يرى دائمًا وجود فائزين وخاسرين، فإن النتيجة ستظل مثيرة للشك، فانتصار الولايات المتحدة واضح إذا كان المقصود بالانتصار أن الأيديولوجية الليبرالية قد تفوقت على عقيدة لينين الماركسية، إلا أننا يجب أن ندرك أن هذه الأيديولوجية

---

(1) زبجنبو بريجينسكى مستشار الأمن القومى للرئيس جيمى كارتر من عام ١٩٧٧ حتى ١٩٨١.

(2) راجع صحيفة لوفيجارو عدد ١٨ يوليو ١٩٩٠.

الليبرالية لن تستطيع بالضرورة ملء الفراغ الذى نتج عن انهيار الماركسية. ففى الجزائر، كان فشل جبهة التحرير الوطنية - التى كانت، للأسف، قد استلهمت أفكارها من جميع الجوانب السيئة للنظام السوفيتى - ممهدًا لسيطرة الحركة الأصولية الإسلامية بدلاً من التعددية الديمقراطية.

ومن ناحية أخرى، تطرح من جديد، وبكامل قوتها، مسألة التواجد الأمريكى فى أوروبا. فمنذ شهر فبراير من عام ١٩٩٠، راهنت واشنطن بكل ما لديها من كروت رابحة على ألمانيا، ولكن عندما ستغادر القوات السوفيتية ألمانيا الديمقراطية الحالية، ماذا سيتبقى من القوات الأمريكية على أراضى ألمانيا الاتحادية؟ كيف يمكننا أن نتخيل أن يتوافق حلف الأطلنطى حيث يصبح شريكا للاتحاد السوفيتى، وفى الوقت نفسه محل إعداد وتكوين استراتيجية عسكرية جديدة جديرة بالثقة لحفظ السلام عند جميع الاحتمالات؟

إن الأمريكيين يخشون، فى الواقع، ولهم كل الحق فى ذلك، منذ نهاية عام ١٩٨٩، أن يتم تهميشهم فى القارة الأوروبية القديمة، ومن هنا كانت دفوع الرئيس الأمريكى جورج دبليو بوش ووزير الخارجية جيمس بيكر[١] من أجل تنظيم العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى، وكذلك من أجل فتح المجال أمام حلف الأطلنطى للقضايا السياسية والاقتصادية العامة. وبالطبع، قد يكون مبكرًا الإعلان عن انسحاب أمريكا، ففى الوضع الحالى، لا أحد فى الواقع يتمنى ذلك، ولا حتى الاتحاد السوفيتى الذى خضع، رغمًا عنه، فقبل أن يجد، فى الحد الأدنى للوجود العسكرى لغريمة القديم، نوعًا من التوازن المفيد لألمانيا الموحدة، بيد أن هذه الآلية الدقيقة، فى مجملها، غير مهيأة تمامًا حتى الآن - وسوف أعود مرة

---

(١) جيمس بيكر وزير خارجية الولايات المتحدة من عام ١٩٨٩ حتى ١٩٩٢.

أخرى إلى هذه النقطة لا سيما فيما يتعلق بمستقبل المضمون العسكرى لحلف الأطلنطى- لذا قد يكون أيضًا مبكرًا أن نستخلص من ذلك أن وضع الولايات المتحدة المحدد فى أوروبا سوف يتم تعزيزه.

هل يتعين علينا، كما ذكر بريجينسكى، أن نتحدث عن هزيمة الاتحاد السوفيتى؟ بالطبع، على المستوى الاستراتيجى؛ ولكننى لن أعود للحديث عن هذه النقطة مرة أخرى.

أما فيما يتعلق بمستقبل هذا الاتحاد، فإن الإجابة ليست واضحة. فحدوث تطور نحو الفوضى أمر غير مستبعد، حتى إن كان الخطر اليوم يبدو ضعيفًا بعض الشىء، عنه عند انعقاد المؤتمر الثامن والعشرين للحزب الشيوعى السوفيتى، نظرًا لنجاح جورباتشوف فى الظاهر فى تدعيم دولته وتحجيم الحزب الشيوعى دون أن يفقد سيطرته عليه.

إلا أن الجانب الكبير المجهول الآن يظل هو الوضع الاقتصادى، فالكرملين لم يكف عن التأرجح حول هذه النقطة الأساسية. لقد نجح جورباتشوف، وكان هذا من بين كروته الرابحة، فى قلب موازين العلاقات بين الشرق والغرب، ونتج عن الشروط التى حصل عليها لإعادة توحيد ألمانيا، حفظ المصالح الحيوية لبلاده. وفى الإجمالى، إن مفهوم الفشل يبدو لى غير متوافق لتميز الأوضاع شديدة التعقيد التى تحيط اليوم بتراجع القوى فى القارة الأوروبية، هنا أيضًا سيكون من المبكر جدًا الحكم على الأمور.

إن بريجينسكى يشير حتى فى أوروبا إلى وجود فائز وهى ألمانيا، وخاسر وهى فرنسا. ويبدو انتصار الأولى بديهيًا، على الأقل إذا كان لا يوجد، بالنسبة إلى أى شعب، هدف أسمى وأعلى، فى حقيقة الأمر، أكثر من تحقيق أو الحفاظ على

وحدته. وبالنسبة إلى ألمانيا، فالوحدة ستتم عبر ألمانيا الاتحادية التى تنعم بكامل الديمقراطية والرخاء داخل أوروبا الموحدة التى أطلقت لأبعد الحدود مبدأ تطبيق الاندماج فى إطار خارجى واضح ومقبول من الجميع. وهذه لم تكن الحال فى عام ١٩١٨ ولا فى عام ١٩٤٥، ولذلك؛ فلا يوجد أى جانب قدرى فى أن تؤدى وحدة ألمانيا للمرة الثانية الآثار نفسها التى حدثت فى الوحدة الأولى.

وعلى صعيد آخر، سوف تواجه ألمانيا، بعد توحيدها، مصاعب اقتصادية فى المرحلة الانتقالية لا يمكن تجاهلها على الإطلاق، ومثال على ذلك: كيف يمكن تغيير توجه الشعب فى ألمانيا الشرقية الذى كانت أنشطته تعتمد على الاتحاد السوفيتى والذى لا يقل سكانه عن ١,٤ مليون نسمة، أى ما يعادل ٤٠٪ من القوة الاقتصادية للبلاد؟ فالآفاق السكانية للبلاد ليست براقة على الإطلاق؛ فطبقًا لتوقعات الزيادة السكانية فى الوضع الحالى - على أن يظل عامل الخصوبة ثابتًا - سيتساوى عدد السكان فى كل من فرنسا وألمانيا بعد الوحدة فى عام ٢٠٢٥. ومن المتوقع، بالطبع، أن ترتفع نسبة الخصوبة، لا سيما أن عدد السكان فى ألمانيا يتزايد تدريجيًا، أكثر من أى شعب آخر، نتيجة لتدفق المهاجرين من أوروبا الشرقية.

كما يتعين رفض مجرد فرضية تعرض الاتحاد الأوروبى للانهيار بسبب عدد سكان ألمانيا بعد الوحدة.

وفيما يتعلق بفرنسا، سوف أقوم، لتبسيط التحليل، بتحديد جوانب الجغرافيا السياسية والعناصر الاقتصادية اللازمة لذلك، فاليوم مثلما كان بالأمس، المشكلة التى تواجهنا هى دائمًا الهوية القومية، فقضية الهجرة هى اليوم، بالطبع، مطروحة فى بلادنا، إلا أن هذا المجال لا يرتبط مطلقًا بشكل مباشر بالتغييرات التى تحدث فى القارة الأوروبية. فالمسافة التى تفصلنا عن القوة العسكرية المهيمنة فى أوروبا،

هى دائمًا الاتحاد السوفيتى أو على الأقل روسيا فى المستقبل القريب، تزداد اتساعًا مع تفكك حلف وارسو وانسحاب الجيش السوفيتى من المنطقة. سوف نظل نحتفظ بقوة ردع مستقلة محدثة دائمًا وفعالة، لا يستطيع أحد اليوم أن يدعى التشكك فى وجودها. وحتى فى غرب أوروبا، فأمن بلادنا، بالمعنى الواسع لهذا المفهوم، يعتمد بطريقة وثيقة بصلابة بناء القارة الأوروبية والذى نمتلك بشأنه بورقتين رئيسيتين.

الورقة الأولى: تتعلق بالوفاق بين فرنسا وألمانيا، فعلى الرغم من الاحتكاكات التى لا مناص منها المرتبطة بسرعة التحولات نتيجة لأحداث ١٩٨٩، فإن هذا الوفاق سيظل صارمًا ما دام يرى الطرفان ضرورة لذلك، كما سيكون أيضًا من الصعب إعادة النظر فى هذه العلاقة ما دامت درجة الاندماج الحقيقى من النواحى الثقافية والاقتصادية والسياسية والعسكرية سيكون أكثر عمقًا. وحول هذه النقطة الأخيرة، فإن النظام الأوروبى الجديد الذى بدأت ترتسم ملامحه الآن لن يظهر. ففى الواقع، أى نوع من الخلل من شأنه إحياء المخاوف القديمة، وفضلاً على ذلك، فقد أكدت ألمانيا تخليها عن امتلاك أسلحة نووية وكيميائية. وهذا هو الضمان للحفاظ على وجودها بشكل دائم فى حلف الأطلنطى بما أنها ستستمر فى الحاجة إلى الردع النووى الأمريكى، على الأقل ما دام لم يتضح - بشكل كامل - موقفة الاتحاد السوفيتى.

أما الورقة الثانية: فتتعلق بالدور الذى بمقدورنا، بل ويجب علينا الاضطلاع به لتعزيز التوازن الداخلى للاتحاد الأوروبى، فطبيعة الأمور تقتضى ألا يقبل الدول الأعضاء بالاتحاد أن تسيطر عليهما إحدى الدولتين، فرنسا بالأمس أو ألمانيا اليوم. فألمانيا التى تقع إلى جوارنا، لا تجد فى مواجهتها مجموعة من الدويلات الصغيرة المنقسمة التى قد تضطر إلى السيطرة عليها، وهنا يمكن العمل بمبدأ توازن القوى الذى سيكون لصالح جميع الأطراف على المدى البعيد.

وأخيرًا، فبلادنا ستعرف كيف نحافظ على مكانتها إذا ما استطاعت دعم اقتصادها.. وفى هذا الصدد، فإن عجلة المنافسة، لا سيما داخل الاتحاد الأوروبى، قد أثبتت فاعليتها، فإذا كانت وحدة ألمانيا الاقتصادية تدفعنا إلى بذل مزيد من الجهد، فيتعين علينا أن نقبل هذا الأمر بل ونسعد به، فانتعاش اقتصادنا أصبح مذهلاً، ولكنه لا يزال غير كافيًا. فما ينقص فرنسا الآن هو الفائض الهيكلى لميزان المدفوعات الجارية الذى أعطى لليابان ولألمانيا الإمكانات اللازمة للسياسة التى تنتهجها، وحتى يكون أداؤنا أفضل، وبصفة خاصة ليتسنى لنا القيام بدور محورى فى إعادة بناء أوروبا الشرقية وكذلك فى مناطق العالم الثالث القريبة منا، فنحن تنقصنا الموارد.

إن إعادة التوزيع للسلطة، فى مرحلة ما بعد الحرب الباردة، لن يتحدد عبر الجغرافيا السياسية، بل عبر الجغرافيا الاقتصادية.

وعلى صعيد الجغرافيا السياسية، فإن القضية الأكثر دقة بالنسبة إلى قارتنا تتعلق بمستقبل حلف شمال الأطلنطى، وبشكل دقيق بمضمونه العسكرى الذى هو سبب وجوده، فهذا الحلف مقدر له – بالطبع الخضوع لتغييرات عميقة، فالحاجة للحفاظ عليه تستند إلى أسباب موضوعية، فالموقع الجغرافى يتطلب، فى الواقع، أن يكون هناك توازن للكتلة السوفيتية.

فالاتحاد السوفيتى ربما سيتفكك بأكمله، وهو ما سيتحتم بحث المعطيات الجديدة ونتائجها فيما يتعلق بالوضع الأمنى، ففى الوضع الراهن، المنظور الأكثر تفاؤلاً لما سيحدث فى السنوات العشر المقبلة هو خفض عدد القوات السوفيتية بنسبة ٥٠ ٪، أى ما يعادل ٢ مليون جندى من القوات التى تتم تعبئتها. أما بالنسبة إلى الإمكانات النووية، فإن معاهدات ستارت – التى لم يتم توقيعها فى الواقع حتى

الآن – سوف تعيد مستوى المخزون من الرءوس النووية إلى مستوى بداية الثمانينيات. وعلى الرغم من أن فرص نجاح جورباتشوف قد تحسنت بعض الشيء، فإن إمكانية حدوث ردود أفعال تسلطية فى موسكو، سواء كانت حركة فاشية أو شيوعية جديدة، لا تزال تلوح فى الأفق.

فهل سيدفع الرأى العام الغربى إلى إفراغ حلف الأطلنطى من مضمونه وجوهره العسكرى؟ لا يستطيع أحد لا تأكيد ولا استبعاد ذلك. إن الأمور قد تتضح عندما نقوم بإعداد استراتيجية ملموسة ومحددة تحل محل فكرة الدفاع المقدم التى أصبحت الآن عقيدة بائدة، فمنذ اللحظة التى قررت فيها الولايات المتحدة، تحت ضغط الاتحاد السوفيتى وألمانيا، أن تصبح الأسلحة النووية التى تمتلكها أسلحة "الخيار الأخير"، فإن مصداقية المكون التقليدى للاستراتيجية المستقبلية لحلف الأطلنطى أصبحت لها أهمية متصاعدة.

إن المشروعات تلتف حاليًا حول فكرة "التعزيز" المكثف، عبر البحر وليس الجو نظرًا لتمديد المهلة المسموح بها فى الأوضاع الحالية.

إن تكوين وتنفيذ مثل تلك الاستراتيجية قد يصطدم بمقاومة من جانب السوفيت والألمان، بل وأيضًا من جانب فرنسا، هذا لأن بلادنا قد تدفعها ضغوط من جانب الولايات المتحدة لتلعب دورًا نشطًا، نظرًا لأهمية موقعها الاستراتيجى الذى يطل على المحيط الأطلنطى.

إن موقع فرنسا سوف يكون له – بالضرورة – تأثير كبير فى موقع ألمانيا. فلنأمل فى أن تتمكن كل منهما من التخلص من الأفكار الراسخة للعهد الماضى. وعلى أى حال، فنحن بإمكاننا التوقع – قريبًا – أن يحدث تحول جديد، ربما يكون حاسمًا، فيما يتعلق بحلف شمال الأطلنطى. وما سيتم تقريره آنذاك ستكون له نتائج هائلة على مستقبل قارتنا.

إن ثورة ١٩٨٩ قد تركت علامة كبيرة فى مستقبل الاتحاد الأوروبى، على الأقل مثلما حدث بالنسبة إلى حلف شمال الأطلنطى. لقد أصبح السلام والرخاء اللذان تنعم بهما قارتنا قطبين رئيسيين جاذبين لجميع دول أوروبا حتى الدول المحايدة التى تقع على الهامش. فالنمسا تقدمت للترشح من أجل الانضمام للاتحاد الأوروبى فى يوليو ١٩٨٩، وكانت النرويج على وشك الانضمام منذ ١٩٧٣ لولا نتيجة الاستفتاء الذى أسفر عن رفض الشعب، ولكنها بدأت من جديد فى الالتفات تجاهنا، كما أن البلاد الأخرى التابعة للرابطة الأوروبية للتجارة الحرة (AELE) تتساءل الآن أكثر من ذى قبل وعلنًا عن مخاطر التهميش إذا ما ظلت بعيدًا عن أوروبا الموحدة.

وفضلاً على ذلك، فقد شرعت تركيا فى تنظيم حملة واسعة النطاق للانضمام للاتحاد مرتكزة بالطبع إلى معاهدة أنقرة التى أبرمت عام ١٩٦٣ التى تقضى بانضمام تركيا كنتيجة طبيعية لانضمامها للرابطة الأوروبية، وقد ذهب الأمر إلى حد تطلع المغرب لأن تصبح عضوًا فى الاتحاد.

مع نهاية الحرب الباردة، بدأت جميع دول أوروبا الشرقية فى إظهار تعجلها للاندماج مع هذه الأسرة، أى، وهذا من منظورهم، الانضمام إلى الاتحاد الأوروبى. فبالنسبة إلى العديد من هذه الدول، "سقف الاتحاد" قد تكون الطريقة المثلى لتخطى وتهدئة الصراعات العرقية التى قد تشتعل، فى مواقف أخرى، إلى حد إحياء لصراعات جديدة مثلما حدث فى القرن التاسع عشر.

ويتطلع الشعب البلغارى، وله الحق فى ذلك، فى أن تتغير، بالطريقة نفسها وهى الانضمام للاتحاد الأوروبى، طبيعة العداءات القديمة بين "الوالون" و"الفلاندر".

لن أكرر مرة أخرى تفاصيل البراهين المؤيدة لتجميد وقتى لأى توسع فى الاتحاد والاكتفاء بأعضاء نادى الإثنى عشر، الحالى، والتى قمنا باستعراضها فى أكثر من موضع لا سيما فى الفصل الأول من هذا الكتاب. فهذه البراهين تدور حول ثلاث نقاط: قضية الهوية الأوروبية وقضية الوضع الأمنى ودرجة استقرار هذا الصرح الكبير مقارنة بعدد أعضائه. ولتبسيط المسألة، يمكننا أن نلخص هذا الجدال بأن نتساءل عن مدى تماسك هذا الجمع الهائل من الدول والأمم المختلفة سواء من الناحية الثقافية أو الاقتصادية.

لقد استطعنا التعود، على وجه الخصوص، على إدراك أن اندلاع حروب بين الدول الأعضاء فى الاتحاد أصبح أمرًا مستحيلاً، فهل سنستطيع التمسك بهذا الرأى إذا ما انضمت كل من المجر ورومانيا (فما زال النزاع بينهما دائر حول إقليم ترانسيلفانيا) أو اليونان وتركيا؟

هل ستكون الرغبة فى الانصهار داخل أوروبا الديمقراطية، فى حد ذاته، مميزات كافية لتهدئة هذه الخلافات؟ ففى عصرنا الحالى، لا توجد فى الحقيقة، فى أوروبا، هذه النزعة الانضمامية. وعلى الرغم من ذلك، ألن تكون الرغبة الحميمة لتوسيع الاتحاد الأوروبى بشكل سريع، قرارًا، فى الوقت نفسه، بسرعة تفككه؟

ففى يوليو ١٩٩٠، كان الوضع فى أوروبا مختلفًا عما كان عليه منذ عام مضى، بل ويختلف أيضًا عن بداية العام نفسه، فسرعة حركة الانضمام للاتحاد، التى سبق أن وصفناها فى بداية هذا الفصل، تفرض وجود نظرة جديدة تجاه وضع جديد. وقد أسهمت المناقشات التى طرحت فى العديد من دول أوروبا الشرقية فى إقناعى بتبنى هذه النظرة الجديدة.

فحتى عام ١٩٨٨، كان بمقدورنا، وبطريقة مشروعة، تأييد الفكرة القائلة: إن الاندماج الأوروبى كان يقتضى إعداد استراتيجية جديدة للدفاع المشترك.

ومن هذا المنظور، كان انضمام دولة محايدة مثل النمسا من شأنه خلق مشكلة كبيرة، ولكن الوضع السياسى الجديد قد جعل، كما يبدو لى، الرغبة فى تحقيق وحدة دفاع مشترك أوروبية باعتبارها وحدة سياسية ملموسة وفورية، أمرًا غير واقعى، فهى ليست سوى تحديد جيد لكم التهديدات والمخاطر المحيطة بقارتنا فى الوضع الحالى. وفى المقابل فإنها تعطى تماسكًا عمليًا لهدف الاتحاد وهو أن يصبح اتحادًا أوروبيًا للأمن، تعبير أقترحه؛ لأنه يحمل يحاءات سلبية أقل من تعبير الأمن الجماعى المشترك.

وفيما يتعلق بالتعاون فى مجال الدفاع المشترك الحقيقى، فإن الهياكل المكملة لحلف الأطلنطى واتحاد أوروبا الغربية تبدو، فى الوقت الحالى، ملائمة للمعالجة الواقعية لهذه القضية. فبعض الدول الأعضاء فى الاتحاد الأوروبى يمكنه أيضًا الاستمرار فى التعاون فيما بينهم فى مجال الدفاع المشترك، فى إطار من التعاون الثنائى أو فى إطار أكثر اتساعًا. أما على الصعيد المؤسسى، فما يهم هو الحفاظ على إمكانية إقامة اتحاد أوروبى حقيقى فى مجال الدفاع المشترك، فى مرحلة لاحقة، والاستعداد لحين يصبح الوضع ملائمًا لتحقيق مثل هذا المشروع الضخم.

وهكذا، وبما أنه تم وضع الأمور العسكرية جانبًا، ربما يصبح بالإمكان طرح مبدأ رغبة الاتحاد فى التوسع ليضم جميع الدول الأوروبية التى تتفق أنظمتها السياسية مع التعددية الديمقراطية لدول أوروبا الغربية[1]. وهذا الشرط يتطابق – بالطبع – لترشيح دولة مثل النمسا، ولكنه لا يتطابق مع تركيا وكذلك أوروبا الشرقية. فالاتحاد الأوروبى، بالتعاون مع المجلس الأوروبى قد يستطيع إذن، كما أتخيل، تطبيق آلية لمتابعة تقدم الحياة السياسية فى الدول المرشحة للانضمام.

---

(١) راجع الفصل الثانى من الكتاب.

ويتعين، لذلك بالطبع، تحديد معايير للانتقال من الضوء الأحمر إلى الضوء الأصفر ثم إلى الضوء الأخضر.. وكل هذه الخطوات تتدرج فى إطار مبدأ توسع الاتحاد للمرة الثانية.

فإن تطبيقه على أرض الواقع قد يثير مشكلات أخرى أكثر تعقيدًا، ونضرب مثالاً على ذلك رومانيا. فالغربيون لم يكن أمامهم سوى إدانة التدخل الوحشى لعمال المناجم فى بوخارست يومى ١٤ و١٥ يونيو ١٩٩٠ الذى حظى بتأييد بل وطالب به الرئيس إيون إيليسكو[1]. وعلى الرغم من ذلك، فهل يتعين علينا الإدانة المطلقة للنظام السياسى القائم فى رومانيا؟

إن الأوروبيين لم يفعلوا هذا ولهم الحق فى ذلك، فعند تحرير باريس، كانت فرنسا تعمها موجة من التطهير لا تمت بصلة بالديمقراطية، فما لبسنا أن تخطينا أربع سنوات، وهى محنة الحرب العالمية الثانية، فى ذلك الحين كانت رومانيا تخرج لتوها من ظلام دامس طغى عليها لأربعين عامًا منها خمسة عشر عامًا من الديكتاتورية الشرسة.

فكيف إذن يصيبنا الذهول من أن عناصر جهاز البوليس السرى الرومانى لاسيكوريتات "La Securitate" لم يتم التخلص منها تمامًا بعد! ليس أمامنا بالتأكيد سوى التعبير عن سخطنا بسبب موقفنا من قضية عمال مناجم رومانيا، بيد أننا يجب ألا نكون من السذاجة بحيث نعتقد أن النظام العام، بعد ستة أشهر فقط من استبعاد شاوشسكو، قد يستتب بواسطة جهاز الشرطة الوطنية "CRS" الذى كان بقيادة مسئول كبير فى الدولة يتميز بالحيادية والتفانى فى خدمة الدولة وموال تمامًا

(١) ايون ايليسكو رئيس جمهورية رومانيا من عام ١٩٩٠ حتى ١٩٩٦، وأعيد انتخابه فى عام ٢٠٠٠.

لمؤسساتها. ماذا نقول إذن، عن موقف المنشقة "دونيا كورنيا"[1] التى طالبت الغربيين بالضغط على (إيليسكو) برفض منحه مساعدة اقتصادية؟

هل نحن بهذه الطريقة بصدد زيادة فرص تطبيق الديمقراطية، أم نحن قد ندفع رومانيا للسقوط من جديد فى الهوة السحيقة التى لم تلبث أن خرجت منها؟

سوف أترك لكم حرية إبداء الرأى. لقد كنت أريد فحسب أن أبين صعوبة المسألة، فالقضية تتمثل فى أن نبين لدول شرق أوروبا الاتجاه الصحيح وإعطائهم الأمل فى الوصول إلى نتيجة مبهجة؛ فضلاً على حث قادتهم على أن يسلكوا مسلكًا يؤدى إلى الوصول إلى هذا الهدف بأسرع ما يمكن.

وفى النهاية، فالحلول البديلة التى تهدف لإنشاء منطقة أوروبية متكاملة؛ الاندماج قد تكون مساوئها أكثر من مزاياها. فدول أوروبا الوسطى بإمكانها استعادة بعض الروابط القديمة التاريخية والجغرافية لصالحها، على سبيل المثال بعض السلوفانيين ينظرون هكذا تجاه النمسا وكذلك يفعل بعض الكروات فى اتجاه إيطاليا، كما أن المثلث خماسى الأضلاع يعيد إلى الأذهان أحد أشكال التعاون التى استلهمت أفكارها من الإمبراطورية النمساوية المجرية القديمة... إلخ. إلا أن جميع هذه الصيغ لا تصلح، كما يبدو لى، فى أن يتمخض عنها مشروع محرك بالقدر الكافى لطاقة جميع الدول.

أما فيما يتعلق بالدول التى تتفق أنظمتها مع الشروط السياسية للانضمام للاتحاد الأوروبى، فستظل تواجهها مشكلة المعايير الاقتصادية.

وهذه المشكلة ليست كبيرة بالنسبة إلى دول رابطة أوروبا الغربية، ولكنها تمثل معضلة كبرى بالنسبة إلى تركيا ودول أوروبا الشرقية التى عليها أن تتعلم

---

(١) دونيا كورنيا: منشقة رومانية خلال مرحلة الشيوعية على رومانيا.

أسس اقتصاد السوق، بينما تعانى من تحطم العديد من الأنشطة، هذا فضلاً على أن الماركسية قد تركت بصمات راسخة فى سلوكيات الشعب الاقتصادية.

وفيما يتعلق بهذه المرحلة الاقتصادية الانتقالية الضخمة، فإن كل شىء وارد. فعلى المدى القصير، السبيل الوحيد هو إقامة رابطة مع السوق الأوروبية المشتركة بمضمون واضح ومحدد لكل حالة على حدة.

وأخيرًا، فمنذ اللحظة التى قمنا فيها بطرح مبدأ إمكانية التوسع المستقبلى للاتحاد ليمتد ويشمل جميع الدول الأوروبية (وأمتنع هنا عن ذكر الحدود الجغرافية لأوروبا، التى ليست لها أهمية إلا بالنسبة إلى تركيا، وهذا ليس بجديد)، ومنذ اللحظة التى نتصور فيها، على الأقل من حيث المبدأ، إمكانية حدوث تغيير كبير لاتحاد يتحول تدريجيًا إلى "كونفيدرالية أوروبية" حقيقية، فعلينا أن نتساءل عن مدى ملائمة مؤسسات هذا الاتحاد لقيام مثل هذا الصرح الكبير. سوف أقتصر هنا على الإشارة إلى أننا هنا بصدد موضوع بحثى جميل يهم جميع المتخصصين فى شئون الاتحادات المشتركة.

فإذا كان التكوين الأوروبى ينطلق فى الاتجاه الذى قمت لتوى برسم ملامحه، فإن مسار الانتشار سيكون - دون شك - بطيئًا قبل أن يتم التوصل إلى مرحلة إنشاء كونفيدرالية أوروبية حقيقية.

ولا وجه للمقارنة بين زمن الإنشاء وزمن قيام الثورات، فهناك ترتيبات للمرحلة الانتقالية قد يستلزم إجراؤها لتجنب ظهور ثغرات فى النظام الأمنى الأوروبى مثل: صيغ للتعاون مع السوق الأوروبية المشتركة، سبق أن أشرنا إليها، تعزيز دور مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى والمجلس الأوروبى.. إلخ.

وقد يبدو بالإمكان - أيضًا - التوسع فى التعاون السياسى مع بعض الـــدول الذى سيكون أسرع من تحقيق الاندماج الاقتصادى. كل ذلــك يفتــرض بـــالطبع، كقاعدة عامة، ألا يمثل التطور فى الاتحاد السوفيتى عقبة فى طريق تحقيـــق هـــذا الهدف، لا سيما أن العلاقات بين الاتحاد السوفيتى ودول غرب أوروبا سوف تظل منطلقة، كما كانت، فى طريق التعاون المشترك وهذا يرجع - بصفة أساسية - إلى انسحاب الاتحاد السوفيتى من دول شرق أوروبا.

ما وراء أوروبا:

لقد اقتصرت فى الحديث، فى الصفحات السابقة، على التغييرات التى طرأت على أوروبا، ولكن ربما تمتد ثورة جورباتشوف إلى ما وراء قارتنا وبصفة خاصة إلى آسيا، فعودة الوحدة بين الكوريتين سوف تتحقق لا محالة فى يوم من الأيام.

وسوف تتحرك الصين بالضرورة؛ لأنها لن تستطيع التوفيق بـــين الحفـــاظ على وحدتها والواقع بضرورة إجراء تنمية اقتصادية بشكل مختلف. وفـــى أجـــواء يسودها التوتر الدائم، سوف تظل اليابان لفترة طويلة القوة الإقليمية الرئيـــسية فـــى هذه القارة.. ولهذا السبب، ستظل الرغبة سائدة بين جميع الأطراف حتى اليابـــان، فى استمرار التواجد الأمريكى فى المنطقة، فلا يوجد طرف من الأطراف يرغب، حتى هذه اللحظة، فى مواجهة التقلبات التى قد تنشأ جراء انسحاب الولايات المتحدة من المنطقة.

إن كل شىء يشير إلى أن قارة آسيا، وبشكل دقيق منطقة شمال المحيط الهـــادى ستظل القطب الرئيسى للنمو فى السنوات المقبلة، فأمريكا اللاتينية لم تتمكن حتـــى الآن فى التغلب على العجز فى مديونيتها وما نشأ نتيجة لذلك من اضطرابات سياسية.

وفى كوبا، سيتم، إن آجلاً أو عاجلاً، وضع حد لنظام فيدل كاسترو الديكتاتورى. أما إفريقيا السوداء، فهى لا تزال منغمسة بشكل مأسوى فى حالة اللا مبالاة السائدة فى جميع بلاد القارة.

أما مستقبل دول المغرب العربى لا سيما الجزائر، فيبدو مظلمًا وسيكون مصدرًا للكثير من المشكلات. وربما يجد الاتحاد الأوروبى وسيلة ملهمة تمكنه من تنشيط علاقاته بدول اتحاد المغرب العربى.

وأمام هذا التطور الجارى، كنت أريد التركيز على نقطتين رئيستين.

النقطة الأولى: تتعلق باتفاقية التجارة الحرة التى تجرى حاليًا المفاوضات بشأنها بين المكسيك والولايات المتحدة، والتى يعارضها بعض زعماء أمريكا الجنوبية الذين يرون فيها نوعًا من الخيانة للبلاد. فهذه الاتفاقية، بالإضافة للاتفاقية المبرمة بين أمريكا وكندا، تتطلع إلى تنفيذ المشروع القديم لإنشاء سوق كبيرة للتجارة الحرة فى أمريكا الشمالية، والتى يجب أن تتم الدراسة الجيدة لتداعياتها على العلاقات التجارية مع الاتحاد الأوروبى واليابان.

أما النقطة الثانية: فهى تتعلق بجنوب إفريقيا، إن التطور السائد فى هذا البلد، مثلما حدث بالنسبة إلى أوروبا، يرجع إلى اللقاء الذى تم بين اثنين من الزعماء السياسيين المتميزين وكذلك إلى بعض الظروف التى طرأت على البلاد. وهذان الزعيمان هما بالطبع نيلسون مانديلا[1] وفريدريك دى كلير[2]، اللذان استطاعا مواجهة مخاطر هائلة؛ ولكنهما كانت لازمة لكسر جمود الموقف.

---

(١) نيلسون مانديلا: أول من شرع فى بدء المفاوضات مع حكومة جنوب إفريقيا باسم المجلس الإفريقى القومى والتى وضعت حدًا للتمييز العنصرى. وكان أول رئيس ملون لجنوب إفريقيا من عام ١٩٩٤ حتى ١٩٩٩، وحصل على جائزة نوبل للسلام عام ١٩٩٣ مناصفة مع فريدريك دى كليرك.

(٢) فريدريك دى كليرك: آخر رئيس لجنوب إفريقيا تحت وطأة الأبرتايد من عام ١٩٨٩ حتى ١٩٩٤، حصل على جائزة نوبل للسلام عام ١٩٩٣.

أما فيما يتعلق بالظروف التى طرأت على هذا البلد، فقد كانت مشجعة لهذا التطور لسببين: من ناحية، التطور الفكرى الذى حدث بالداخل والذى أدى إلى انخفاض (وليس اختفاء) التطرف بين السود والبيض، ومن ناحية أخرى، التحول التى طرأ فى البعد الأيديولوجى للصراع بين السود والبيض بسبب تقلبات العلاقات بين الشرق والغرب وتداعياتها الملموسة على الحركات المطالبة بالتحرير، هذا فضلاً على أن الصفوة من الأفارقة أصبحوا يتفهمون - شيئًا فشيئًا بشكل أفضل - أن التغييرات الجارية سوف تضر ببلادهم؛ فإفريقيا لم تعد على الإطلاق، على الأقل لبعض الوقت، تشكل تحديًا استراتيجيًا مدرًا للأموال فى الوقت الذى يتفجر فيه الطلب على رءوس الأموال فى أوروبا، لذا، فإنقاذ هذه القارة يعتمد - بشكل كبير - على مصير الجزء الأكثر رخاءً منها وهو تحديدًا جنوب إفريقيا.

ومن هنا؛ كانت الضرورة لإيجاد صيغة محددة لتقسيم السلطة فى البلاد بطريقة ترضى جميع ما بها من الطوائف. وفى المقابل، لم يتساءل أحد عن نتائج إمداد الدول الصناعية ببعض المعادن النادرة وارتباط ذلك بظهور اضطرابات محتملة فى جنوب إفريقيا والاتحاد السوفيتى.

إن الحفاظ على البيئة لم يصبح مصدر اهتمام وقلق على الصعيد العالمى سوى فى السنوات القليلة الماضية، بعيدًا عن الدول الغنية مثل ألمانيا الاتحادية؛ فدرجة التلوث غير العادية التى تنبعث من الأنظمة الشيوعية ومستودعات القمامة فى بعض دول العالم الثالث هى أكثر الأمثلة المعروفة عن هذا التلوث.

ونظرًا لأهمية هذا الموضوع، كان يتعين على وصف وتصنيف مجموعة من الجوانب المتعلقة بهذا الموضوع وإبراز أبعادها على الصعيد الدولى[1]،

---

(١) راجع كتاب مونبريال بعنوان:

Th. De Monbrial, P. Yacquet (dit), RAMSES 91. Dunod. 1990.

إلا أن أكثر العناصر أهمية، والمتعلقة بهذا الموضوع، هو بروز بعد جديد حقيقي في العلاقات الدولية يتعلق بالطابعين العام والدولي لبعض القضايا.

وأكثر هذه المشكلات تعبيرًا عن هذا البعد الجديد؛ هو تآكل طبقة الأوزون في طبقة الستراتوسفير للغلاف الجوى بفعل غاز الكلورو فلورو كربون(١) وظاهرة الاحتباس الحرارى.

فلنتأمل، على سبيل المثال، ظاهرة الاحتباس الحرارى؛ فبينما لم يتعد تركيز غاز ثانى أكسيد الكربون فى الغلاف الجوى من ٢٨٠ إلى ٢٩٠ جزءًا فى المليون "PPM" خلال الـ ١٦٠ ألف عام التى سبقت الثورة الصناعية، فإن هذا المعدل قد بدأ يرتفع تدريجيًا ليصل إلى ٣٥٠ جزءًا فى المليون منذ منتصف القرن التاسع عشر، ويزداد ارتفاعه فى الوقت الحالى بمعدل ٢,٥ PPM فى العام. أما ثانى أكسيد الكربون فهو الغاز الرئيسى المسبب لظاهرة الاحتباس الحرارى إلى جانب الكلورو فلورو كربون والميثان وأكسيد النيتروز، فهذه الغازات ذات تأثير مماثل لتأثير الصوبا، بمعنى أنها مسئولة عن ارتفاع درجة حرارة سطح الأرض بنحو من ٠,٣ إلى ٠,٧ درجة مئوية، ومن المنتظر أن يزداد ارتفاعها بين ٠,٧ و١,٥ درجة مئوية فى المستقبل.

إن هذه السرعة فى ارتفاع درجة حرارة الأرض التى نشهدها الآن؛ ترجع إلى أن النشاط البشرى وما ينتج عنه من انبعاث كميات هائلة من الغازات المسببة للاحتباس الحرارى، قد أصبح مشابهًا للظواهر الطبيعية، كما أنه يزداد مع الزيادة السكانية والنمو الاقتصادى، ونتيجة لذلك، وبسبب غياب إجراءات فعالة وملائمة، فهناك احتمال لزيادة كثافة غاز ثانى أكسيد الكربون خلال القرن الحادى والعشرين،

---

(١) غاز الكلورو فلورو كربون: أحد المركبات الكيميائية الاصطناعية الذى يحتوى على الفريون، وهو نوع من الغازات عديم اللون والرائحة وغير قابل للاشتعال، وغير قابل للتأكل وهو فى الحالة الغازية وغير سام فى حد ذاته، ولكن بعض المنتجات التى تنتج عن تحلله قد تكون خطيرة.

ما سيؤدى لارتفاع شديد فى متوسط درجة حرارة سطح الأرض بين درجتين وأربع درجات مئوية.

ومثل هذا الارتفاع الشديد ستكون له تداعيات ضخمة على الاقتصاد والسياسة والوضع الجغرافى للكرة الأرضية. وكى نفهم ونستطيع معالجة مشكلة بهذا الحجم وهذه الطبيعة، يتحتم أن يكون هناك عمل تنسيقى على المستوى الدولى. لقد كان علينا فقط الإشارة والتركيز على هذا البعد الجديد للعلاقات الدولية.

إن اتساع الأنشطة الاقتصادية الكبيرة على سطح الكرة الأرضية (مثل رؤية كينينتشى أوهما الشهيرة عن مدينة "أنكوراچ" بولاية ألاسكا الأمريكية) والتحول الكبير فى العلاقات بين الشرق والغرب وبروز مشكلات عالمية مثل: مشكلة تلوث البيئة، تدفعنا للتساؤل عن اتجاهنا الحالى، وهل نحن نتجه بالفعل نحو عالم بلا حدود، كما كانت تراه الأيديولوجية الليبرالية التى أثبتت انتصارها اليوم. ربما، ولكن يجب أن نأخذ حذرنا بعدم إهمال خصوصية الثقافة والقومية للشعوب والتى على استعداد أن تظهر من جديد عندما تتمكن من التعبير عن نفسها.

إن حضارة "الجينز" و"الكوكاكولا" لم ينتج عنها، فى الحقيقة، إلا طبقة نحيفة للغاية من المساواة الاجتماعية. ويمكننا، ونحن الآن فى منتصف عام ١٩٩٠، أن نتطلع إلى انتشار موجة من الرخاء فى العالم. فما نسمعه من أحداث فى الشرق الأوسط يذكرنا أن مناخ عالم السياسة من الممكن أيضًا أن يتغير. بيد أننا يجب ألا ننسى، على فرض تحقيق نظرية ألبيرت هيرستمان المتفائلة، أن آدم سميث مؤسس الليبرالية "لم يرسخ مطلقًا آمالاً على التداعيات السياسية والأخلاقية للتنمية الاقتصادية".

الفصل الرابع

يوليو ١٩٩١

دروس حرب الخليج - الهجرة والقوميات.. قضايا مطروحة على الساحة الأوروبية - الأمن والتعاون الأوروبي - مشكلات روسيا الجديدة - نحو نظام عالمي جديد؟

دروس حرب الخليج:

مع اندلاع حرب الخليج وانتشار الفوضى في الاتحاد السوفيتي والتمزق في يوغسلافيا، اكتسبت الحقبة التي يغطيها هذا الفصل من الكتاب - التي تمتد من يوليو ١٩٩٠ حتى يوليو ١٩٩١ - ثراءً خاصًا بما يتضمنه من أحداث عالمية مهمة. فجميع هذه التقلبات ترجع إلى مصدر واحد وهو: التغيير الذي طرأ على النظام الدولي نتيجة لانهيار الإمبراطورية السوفيتية.

لقد استأثرت القضايا الأوروبية على اهتمام الدول الكبرى، فلم يعيروا للأزمة التي كانت تتطور منذ عدة أشهر، بين العراق والكويت، الاهتمام الذي كان جديرًا بها؛ ولهذا السبب، أصيب العالم بالذهول عندما قامت قوات صدام حسين[1] يوم الثاني من أغسطس عام ١٩٩٠ بغزو الكويت.

(١) الرئيس صدام حسين (١٩٣٧-٢٠٠٦)، رئيس العراق وأمين عام حزب البعث من عام ١٩٧٩ حتى ٢٠٠٣.

ولتحليل كبرى الأحداث، ينبغي دائمًا التفرقة بين الأسباب الجوهرية والأسباب المباشرة.

إن حدود الشرق الأوسط الحالية، مثلها مثل حدود أوروبا، نشأت مباشرة بشكل أو بآخر، نتيجة للحرب العالمية الأولى. ففي قارة أوروبا، هناك دول مثل تشيكوسلوفاكيا ويوغسلافيا تعد دولاً "مصطنعة" بشكل كبير؛ فقد تم إعداد الخارطة السياسية بالكامل لهذه المنطقة دون مشاركة الشعوب المعنية.

هذا فضلاً على أن اتفاقية سايكس بيكو المبرمة عام ١٩١٦؛ كانت اتفاقية ذات طابع استيطاني. ومن هذا المنظور، كانت العراق والكويت ثمرة تكوينات لدول بشكل تعسفى، وعلى الرغم من ذلك، فاستنادًا للتاريخ البعيد والعظيم للإسلام ولبلاد الرافدين، سنجد أن الحكام الطغاة الذين تعاقبوا على بغداد منذ استقلالها فى عام ١٩٣٢، قد سعوا جميعًا لاتباع سياسة القبضة الحديدية وأحيانًا إراقة الدماء، إذا لزم الأمر، من أجل فرض الوحدة القومية، بينما كانت إمارة الكويت الصغيرة قد استقرت فى تيه السلة البترولية.

وفى الواقع، لم يستطع أى زعيم عراقى تقبل وجود الكويت، هذه الدولة التى يتركز فيها هذا الكم من الثروات، فى مساحة ضئيلة من الأرض وعدد لا يذكر من السكان، وكأن وجودها فى هذا الموقع، إلى جانب جزر (واربا) و(بوبيان)، فيما يبدو لهم، كان لمنعهم من دخول الخليج العربى.

ففى مارس عام ١٩٦١، العام الذى حصلت فيه الكويت على استقلالها، قامت بريطانيا بمنع الجنرال قاسم[1] الذى كان - آنذاك - زعيم العراق القوى، من غزو الكويت.

---

(١) العميد عبد الكريم قاسم (١٩١٤-١٩٦٣) زعيم الانقلاب العسكرى الذى أطاح بالحكم الملكى الهاشمى عام ١٩٥٨، وهو أول رئيس للدولة العراقية، استمر حكمه من عام ١٩٥٨ حتى ١٩٦٣.

لقد استمر النزاع بين العراق والكويت فى التفاقم مع تصاعد الأهمية الاقتصادية للبترول، فلقد اتفقت كل من إيران والعراق على توجيه اللوم لكل من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية؛ بخضوعهما فقط للمصالح الغربية التى تتزعمها الولايات المتحدة.

إلا أن هذا الاتفاق لم يمنع التنافس بين بغداد وطهران على الهيمنة على الإقليم، فنحن نعرف جيدًا كيف استغل صدام حسين فرصة سقوط شاه إيران، واعتبر أن اللحظة المناسبة قد حانت للإطاحة بغريمه.

وبعد مرور ثمانى سنوات على هذا الصراع، عندما اضطر الخومينى إلى وقف إطلاق النار، برزت العراق تدريجيًا باعتبارها الطرف المنتصر فى الحرب، بينما كان الجميع يعتقد آنذاك أن نتيجة الحرب كانت سلبية للطرفين. وبدلاً من التوقف عند هذا الحد، استمر صدام حسين فى زيادة تسليح جيشه. وقد لفت العديد من المراقبين الأنظار إلى هذه المسألة، إلا أن القادة السوفيت وقادة أوروبا الغربية لم يعيروا الأمر اهتمامًا ولم يتحركوا لتغيير مجرى الأحداث.

إن السبب المباشر، فى واقع الأمر، لهذه الأزمة كان النزاع حول تحديد سعر البترول، كما أن الزعيم العراقى كان يريد من الشيخ جابر الصباح(١) أمير الكويت إعادة ترسيم للحدود بين البلدين لإعادة تقسيم حقول البترول فى منطقة (الرميلة)، وكذلك تخفيض لديون تبلغ قيمتها ١٥ مليار دولار؛ قام باقتراضها من الكويت خلال الحرب ضد إيران. إلا أن أمير الكويت قد أساء التصرف، فى هذا الموقف، كما كان دائمًا فى مواقف أخرى.

---

(١) الشيخ جابر الأحمد الصباح (١٩٢٦-٢٠٠٦) أمير الكويت من عام ١٩٧٧ حتى ٢٠٠٦.

لقد رأى صدام حسين، دون شك، أن انهيار الاتحاد السوفيتى والثورة فى دول أوروبا الشرقية، يعتبر فرصة ذهبية له لتحقيق الحلم العراقى الكبير وهو الاستيلاء على الخليج العربى وثرواته.

أكان يعتقد أنه سيستطيع البقاء فى الكويت؛ أو أنه ربما يتمكن من توسيع دائرة تطلعاته ليصل إلى المملكة العربية السعودية؟ وهناك احتمال وارد آخر وهو أنه كان ربما يستعد للتفاوض على الانسحاب مقابل إعادة ترسيم للحدود مع منحه حرية المرور فى الخليج وإعادة تقسيم لحقول البترول، فضلاً على إلغاء الديون. هذا ما كان سيحدث ربما لو أن الولايات المتحدة تركت "الحل العربى" يسير فى مجراه، إلا أنه كان مثارًا لكثير من الجدال فى الأيام التى عقبت الغزو.

كان صدام حسين قد أعد لهذا الغزو دون حساب؛ لرد فعل الرئيس الأمريكى جورج بوش الأب وتصميمه على إعادة الوضع إلى ما كان عليه؛ مستبعدًا أى حلول وسط. وقد كان هذا التعنت مناقضًا لموقف الإدارة الأمريكية المتجاهل للوضع خلال الأسابيع التى سبقت الغزو، حتى إن بعض المراقبين قد ذكروا أن واشنطن كانت تنصب الشراك لصدام حسين لإسقاطه، وهذا الافتراض ضعيف الاحتمال. ولكن فى المقابل، يمكننا أن نعتقد أن رئيس الولايات المتحدة كان يمتلك نظرة ثاقبة للأمور يتميز بها عادة كبار الزعماء وإذ فهم بواسطتها – على الفور – الفائدة التى كان يمكنه اغتنامها من هذا الموقف.

لقد كانت الفكرة براقة ولكن صعبة التنفيذ، فقد كان يتعين حشد قوة تحالف مضادة لصدام حسين تتحرك تحت مظلة الأمم المتحدة، والحصول على موافقة دول المنطقة وحشد المعدات العسكرية التى تضمن التفوق، وفى حالة الاضطرار لإعلان الحرب، بمعنى إذا لم ينسحب صدام حسين – واشنطن كانت تأمل بالطبع فى سقوطه سريعًا – فإن الحرب يجب أن تكون سريعة وقليلة الخسائر البشرية لتجنب التورط السياسى.

وفضلاً على ذلك، كان يجب الحصول على تأييد الرأى العام الأمريكى.

لقد استطاع الرئيس بوش تحقيق أهدافه ببراعة مذهلة؛ أما جورباتشوف، الذى كان منهمكًا فى مشكلاته الضخمة، فقد فضل الانضمام لمعسكر الدول المحايدة واستفادت الصين من ذلك لمحاولة كسب عفو الرأى العام على حادثة ساحة (تيانانمن). أما بريطانيا، فإن تأييدها، كما عهدناه دائمًا، كان ملموسًا وغير مشروط، بينما اختارت فرنسا، بعدما قررت أن تترك الأمور للزمن، الدخول فى التحالف العسكرى.

وقد كان لواشنطن، فى المنطقة، الطرق الكافية للضغط على الملك فهد[١] والرئيس حسنى مبارك[٢] للحصول على تأييدهما. وفيما يتعلق بتركيا، فقد فهمت هى الأخرى كيف يمكنها استغلال الموقف لتأكيد أهميتها داخل حلف شمال الأطلنطى، فمشكلتها مع الأكراد لم تكن تمكنها من ذلك، فى الواقع، إلا فى حدود ضيقة. أما إيران، فلم تكن تطمح من هذه المعركة إلا بإسقاط صدام حسين، دون التصريح بذلك، وأخيرًا الرئيس حافظ الأسد[٣]، الذى كان ماهرًا أيضًا فى الاستفادة من الأحداث لرغبته فى إطلاق يديه فى لبنان.

وعلى صعيد آخر، كان تصميم الولايات المتحدة على هذه الحرب مسألة حيوية بالنسبة إلى إسرائيل. ففى حالة انتصار صدام حسين، كانت الدولة اليهودية ستجد نفسها فى مواجهة قوة عسكرية خطرة تجلس على ثروة هائلة من آبار البترول؛ فقد كانت مصالح الدولة اليهودية تتمثل فى إضعاف قوة العراق بواسطة

---

(١) الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود (١٩٢١-٢٠٠٥) ملك المملكة العربية السعودية من عام ١٩٨٢ حتى ٢٠٠٥.

(٢) الرئيس محمد حسنى مبارك: رئيس جمهورية مصر العربية منذ ١٩٨١ حتى ٢٠١١.

(٣) الرئيس حافظ الأسد (١٩٣٠-٢٠٠٠): رئيس سوريا من عام ١٩٧١ حتى عام ٢٠٠٠.

الحرب، شريطة أن تظل بعيدة عن الأنظار، وألا تجد نفسها، فى مرحلة السلام بعد انتهاء الحرب، خاضعة لضغوط شديدة.

وفى المجال العسكرى، تمكن رئيس الولايات المتحدة من حشد، ضد العراق هذه الدولة الصغيرة المعزولة سياسيًا والتى تخضع لعقوبات فعالة، مستوى من القوى كان يمكن أن تؤثر فى الاتحاد السوفيتى نفسه وهو فى أوج عظمته.

ومرة أخرى، أثبتت القوات المسلحة للولايات المتحدة قدرتها اللوجستية، قبل أن تثبت تمكنها من أدواتها التقنية وقيمتها العسكرية الحربية.

وعندما أعلن جورج بوش عن تصميمه، اتبع فى البداية ثلاثة أهداف:

أولاً: منع العراق من التحكم فى البترول، ثانيًا: تعزيز القيادة الأمريكية فى الشرق الأوسط، وثالثًا: تأكيد مبادئ عدم انتهاك، بل وعدم المساس بالحدود العراقية الكويتية. وبهذه الأهداف كان بوش يحمى مصالح الولايات المتحدة بطريقة شرعية تمامًا؛ وكذلك حماية حملتها فى الخليج باسم المبادئ والأخلاق.

وهذا الجانب كان يصعب قبوله من جانب بعض الشعوب التى تعانى اللا مبالاة العامة، وكذلك من قبل من يرون، ولهم أسبابهم فى ذلك، أن القانون الدولى بصفة عامة، وقرارات مجلس الأمن بصفة خاصة، تطبق بنوع من التمييز. بيد أنه على أرض الواقع، تنتصر دائمًا العاطفة على العقل، وتكمن المهارة السياسية فى توجيه وترشيد عاطفة الرأى العام، ولكن صدام حسين لم ينجح فى محاولاته تعبئة الرأى العام العربى بتوجيه الأنظار بصفة خاصة نحو إسرائيل.

وبينما كانت الأزمة تدور، ظهر جليًا هدف آخر، لا شك أنه كان موجودًا منذ البداية، وهو تحجيم القدرة العسكرية للعراق لا سيما قدراته النووية، فلقد كان أكبر تحدٍ للولايات المتحدة فى أنها لم تكن ترغب فى انسحاب العراق من الكويت فحسب، بل كانت تتطلع حقًا إلى شن الحرب من أجل الإطاحة بهذا الطاغية.

وما يثير الدهشة أكثر فى هذه القضية أن صدام حسين ظل حتى النهاية خصمًا عنيدًا؛ لذا كان أعداؤه يخشون قيامه بمبادرة قد تعمل على زعزعة التحالف وقيادته، فهل حقًا كان يعتقد أن قواته سوف تكبد خسائر غير محتملة للقوات الأمريكية وحلفائها، وبأنه بذلك سوف يتمكن من الالتفاف حول الرأى العام الغربى وإشعال المنطقة العربية وإثارة العرب؟ أم تم تضليله من قبل بعض المحيطين به ممن تم ترويعهم؟

لن يستطيع أحد، فى الوقت الحالى، الإجابة عن هذه التساؤلات، ولكن عناد صدام حسين ساعد، فى الحقيقة، فى انتصار جورج بوش الكامل، بطريقة جعلتنا نتساءل إنه فى حالة اندلاع حرب حقيقية، ألن تكون - أيضًا - مدمرة وساحقة للشعب العراقى؟

ومن الممكن تحديد نتائج هذه الحرب بقدر ما سببته من صدمة سواء على الصعيد العام أو الصعيد الإقليمى، فهل انتصار الولايات المتحدة يعد إقرارًا بمجيء عالم أحادى القطب أم يعتبر انتصارًا للأمم المتحدة؟

إن الولايات المتحدة هى، بكل وضوح، الدولة الوحيدة فى العالم الجديرة اليوم بأن نطلق عليها لقب "قوة عظمى"، فعلى الرغم من وجود بعض الخلل، فإن تماسكها اجتماعيًا وديناميكيتها لا يزال لافتًا للنظر؛ وعلى الرغم من ضعف الديمقراطية الأمريكية، بل وأيضًا مكرها، فلا تزال تعد أحد أندر النماذج السياسية التى نجحت فى مقاومة تجارب الزمن، ونستطيع أن نقول إن "توكفيل"، باستثناء إعجابنا بشخصيته، قد حل محل "كارل ماركس" باعتباره مرجعًا فكريًا.

ولكن دون الحاجة للعودة للحديث عن الجدال حول "أفول شمس" الولايات المتحدة - وهو مصطلح متفق عليه، ولكنه يدعو للأسى - هذا الجدال الذى تغذيه

وتدعمه أعمال بعض الكتاب الأمريكيين مثل: "بول كينيدى" و"جوزيف نـى"[١]، فالحقيقة أن السلطة النسبية لواشنطن قد انخفضت منذ الحرب العالمية الثانية.

فعلى الصعيد الاقتصادى، كانت أقصى قدرة اقتصادية وصلت إليها الولايات المتحدة فى الخمسينيات، وتشير الأرقام التى ذكرها "جوزيف نى" إلى أنه فى نهاية التسعينيات، كان الثقل النسبى للولايات المتحدة فى الاقتصاد العالمى قد عاد بشكل واضح إلى سابق عهده فى بداية القرن العشرين.

فالولايات المتحدة تعانى عجزًا ضخمًا فى الاحتياطى النقدى مقارنة باحتياجاتها التمويلية، فى الوقت الذى بدأت فيه بنيتها الأساسية الكلية تتهالك، فضلاً على أن مواجهة التوترات الاجتماعية، لا سيما العنصرية، تفرض عليها مزيدًا من الإنفاق.

كل ذلك يفسر، جزئيًا، لماذا فرضت الولايات المتحدة على حلفائها، وهى الدول المعنية فى الخليج العربى، وكذلك ألمانيا واليابان على الرغم من عدم مشاركتهما فى العمليات العسكرية، الإسهام فى تمويل حرب الخليج.

وفى الواقع، لقد ساعدت هذه التبرعات فى تغطية تكلفة الحرب بالكامل تقريبًا؛ وحينئذ كان يقال إن الولايات المتحدة بغرورها أصبحت قوة قرصنة، وهذا أمر غريب، فهذه الإسهامات قد ساعدت فى تعزيز شرعية التدخل الخارجي فى هذه القضية، ولكنها كانت أيضًا ضرورية من الناحية الاقتصادية، وهذا أمر غير مسبوق فى تاريخ الجمهورية الإمبريالية.

---

(١) راجع كتاب بول كينيدى بعنوان:

P. Kennedy. The Rise ... op. cit. et J. Nye. Bound ... op. cit.

وبعيدًا عن هذه الاعتبارات، فإذا كان الشعب الأمريكى، فى أزمة الخليج، قد تبع رئيسه، على الرغم من أن هذا لم يتم، بديهيًا، بشكل تلقائى، فإن هذا لا يعنى مطلقًا أن يتمكن قائد العمليات التنفيذية، فى المستقبل، من إطلاق يديه أينما يشاء، فلا شيء يؤكد أن حرب الكويت قد استطاعت محو تأثير حرب فيتنام بصورة نهائية.

ومن ناحية أخرى، إذا كان جورج بوش يتسم، مثل ريتشارد نيكسون، باهتمامه وكفاءته فى إدارة القضايا الدولية، فلا الأول ولا الثانى يعتبران استثناءً للقاعدة العامة لرؤساء أمريكا، فالولايات المتحدة سوف تستمر، فى المستقبل، فى الرغبة فى الانطواء على نفسها.

وفى الواقع، لقد بدأ الحلم القديم فى تنظيم القارة الأمريكية يتجسد بإنشاء منطقة للتجارة الحرة تمتد من كندا حتى المكسيك، وكذلك بمبادرة الرئيس بوش لتوسيع هذه المنطقة لتشمل أمريكا اللاتينية.

إن العالم لم يصبح بالتأكيد أحادى القطب؛ إذا كان يفهم من هذا المصطلح أن الولايات المتحدة ستكون لديها الرغبة ربما فى فرض قبضتها عليه؛ فمن يستطيع، فى الواقع، دعم الرغبة فى تحقيق ذلك؟

إن الولايات المتحدة، مثلها مثل باقى الدول تعمل فى الخارج وفقًا لرؤيتها ومصالحها الخاصة، فبحر المصالح المشتركة مع الدول الأخرى يمكن أن تتم تغطيته بشكل كبير؛ ولكن لن يكون ذلك بشكل كامل على وجه الإطلاق (وهذا بوجه عام ما يتم مع الأوروبيين).

فهل يمكن أن نتوقع أن تصبح منظمة الأمم المتحدة مركزًا لضبط النظام الدولى؟

لقد كان دور الأمم المتحدة، أثناء أزمة الخليج، هو إضفاء الصبغة الشرعية على تدخل الولايات المتحدة، فدون تدخل الأمم المتحدة، ما كان جورج بوش قد تمكن من تشكيل التحالف ضد صدام حسين، وما كان الرأى العام الأمريكى قد تبعه حتى النهاية.

فقد كان يجب، فى المراحل المختلفة، الحصول على الضوء الأخضر من جانب مجلس الأمن، وبالأحرى الأعضاء الدائمين وهم: الاتحاد السوفيتى والصين وبريطانيا وفرنسا، وقد أسفر هذا عن القرارات التالية: القرار الصادر فى أغسطس عام ١٩٩٠ الذى يدين العراق ويفرض عليها الحظر، وكذلك القرار رقم ٦٧٨ والصادر فى ٢٩ نوفمبر الذى يعطى الحق فى اللجوء للقوة وهو ما يعتبر تحولاً حاسمًا فى مسار الأزمة.

وكان العامل القاطع هو تعاون الاتحاد السوفيتى. فى الواقع، الأمانة العامة للأمم المتحدة، كانت لفترة طويلة مهمشة بشكل كبير، ورغم العديد من المحاولات، ظل خافيير بيريز دى كويلار[1] خارج اللعبة. فالأمم المتحدة، فى واقع الأمر، لا تعمل بشكل جيد، فى مواجهة قضية ما، إلا إذا كان هناك زعيم، وفى هذه الحالة كانت الولايات المتحدة، قادرة على الاتفاق مع الأطراف الرئيسية المعنية في مجلس الأمن.

لقد تم تأسيس منظمة الأمم المتحدة بموجب ميثاق سان فرانسيسكو الصادر فى السادس والعشرين من يونيو عام ١٩٤٥، عقب المناقشات التى تمت بين تشرشل وروزفلت وستالين فى نهاية عام ١٩٤٣ فى طهران ثم فى يالتا والتى كانت قد أجهضت سريعًا؛ نتيجة لتصدع جبهة الحلفاء فى الحرب العالمية الثانية.

(١) خافيير بيريز دى كويلار: أمين عام الأمم المتحدة من عام ١٩٨٢ حتى ١٩٩٢.

وفى أزمة الخليج، تمت التذكرة بأن التدخل الأمريكى فى كوريا عام ١٩٥٠، كان أيضًا تحت رعاية الأمم المتحدة، ولكن فى ذلك الوقت، كان الاتحاد السوفيتى قد قرر مقاطعة مجلس الأمن من أجل مطالبته باستبدال تايوان بجمهورية الصين الشعبية.

وقد أشار الغالبية من المعلقين بين عام ١٩٩٠ و١٩٩١، إلى أن تمثيل الأمم المتحدة الذى أصبح مؤكدًا فى ذلك الوقت، يعتبر ضمانًا لقيام عمل عسكرى ضد صدام حسين يرتكز إلى قاعدة شرعية يصبح من الصعب التشكيك فيها. وكان التصالح الذى تم بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى قد كسر الجمود الذى كانت تعانى منه الأمم المتحدة منذ وقت طويل وحرر الطاقات المتجمدة منذ إنشاء هذه المنظمة، إلا أن عودة التوتر بين الشرق والغرب قد يؤدى إلى جمود الموقف من جديد.

وعلى المدى المتوسط، أى ما دام لم تتم بعد إعادة النظر فى تكوين الأعضاء الدائمين لمجلس الأمن، فإن دور الأمم المتحدة سوف يعتمد – بشكل أساسى – على الوفاق بين الدول الخمس الأعضاء الدائمين فى مجلس الأمن الذين يسيطرون على قرارات الأمم المتحدة.

وفيما يتعلق بعملية السلام فى الشرق الأوسط التى كرس من أجلها الرئيس بوش ووزير الخارجية جيمس بيكر كثيرًا من الجهود، يمكن أن نتخيل تطورها بالطريقة التالية: فى المرحلة الأولى من المفاوضات، سوف تعمل إسرائيل على تهميش دور الأمم المتحدة، وسوف تقوم بجميع الإجراءات من أجل إزاحة المنظمة التى أطلق عليها الجنرال ديجول اسم "هذا الشيء"، وسوف تستمر هذه المرحلة الأولى فى الحقيقة لمدة طويلة، ليس لشيء إلا بسبب الحملات الانتخابية التى ستبدأ فى الولايات المتحدة وفى إسرائيل.

فلو أسفرت هذه المرحلة عن بعض النتائج، يجب أن يتم التصديق عليها من قبل مجلس الأمن.. وبعيدًا عن ذلك، فإن قضية شرعية آليات الأمم المتحدة هي التي يخشى من طرحها من خلال أعضاء مجلس الأمن، إلا أن هذه قضية أخرى لا مجال للحديث عنها الآن.

- وعلى المستوى المحلي؛ فإن حرب الخليج قد اتضحت معالمها بالاعتراف المؤكد أن تكون بزعامة الولايات المتحدة وبدعم ثلاث دول غير عربية في المنطقة وهي: تركيا وإيران وإسرائيل، وكذلك بزيادة تبعية الأنظمة السياسية في كل من المملكة العربية السعودية ومصر وبالطبع دولة الإمارات، للولايات المتحدة. وكانت أهم النتائج لهذا الوضع الجديد أن سعر البترول، لبضع سنوات على الأقل، أصبح يتم تحديده شبه سياسيًا، وأصبح يخضع للتحكم في واشنطن.

لقد نجح الملك حسين[١]، ملك الأردن، في الخروج من محنة قاسية دون خسائر، بيد أن مستقبل الأردن قد أصبح أكثر من أي وقت مضى، مرتبطًا - بشكل وثيق - بالصراع العربي - الإسرائيلي والمشكلة الفلسطينية، وكانت سوريا هي الدولة العربية الوحيدة التي حصلت على بعض المكاسب، دون شك، من هذه الأزمة، إلا أن سياق مجمل الأحداث كان يفرض الحكم على الأمور بحذر شديد. فسوريا، في واقع الأمر، أصبحت، منذ الآن، محاطة بدول بدأت تحركاتها تجاه الولايات المتحدة تزداد ضيقًا بشكل دائم.

لقد فقد حافظ الأسد القدرة على تحريض موسكو ضد واشنطن، ولأن بلاده من الدول غير المصدرة للبترول، فالاقتصاد السوري يعتمد على المعونات التي تقدمها الدول البترولية الملكية.

---

(١) الملك حسين بن طلال (١٩٣٥-١٩٩٩)، عاهل الأردن من عام ١٩٥٢ حتى ١٩٩٩.

وعلى المدى القصير، يعتمد مستقبل المنطقة بصفة أساسية علـى العلاقـات بين الولايات المتحدة وإسرائيل؛ شريطة ألا تتغيـر سياسـة الاتحـاد السـوفيتى الخارجية. ومن حيث المبدأ، فإن إسرائيل هى التى تعتمد على الولايات المتحدة إلى الحد الذى يفرض على واشنطن ضرورة التوصل لكسر جمـود الموقـف، إلا أن التعاطف الذى تحظى به قضية الدولة اليهودية، فى أمريكا وجميع الدول الغربيـة، لن يسمح بتحجيم تحليل القضية فى مجرد علاقات بين القوى السياسية، لقـد ازداد هذا التعاطف بشكل كبير بسبب القصف العراقى على إسرائيل بـصواريخ سـكود وأيضًا بفضل شجاعة وكرامة الشعب الإسرائيلى.

أما على المدى الطويل بعض الشىء، فإن إقرار السلام الدائم فـى منطقـة الشرق الأوسط يفترض إجراء تعديلات فى ترسيم الحدود وترتيبات أمنية متبادلـة ومتفق عليها ومضمونة على الصعيد الدولى، ولكن الأكثر أهمية هو إيجـاد حـل للمشكلة الفلسطينية وتولى أنظمة سياسية ديمقراطية مقاليد الحكم فى المنطقة.

لقد فقدت منظمة التحرير الفلسطينية، فى الوقت الحالى، مصداقيتها عالميًـا بسبب أزمة الخليج، إلا أن المشكلة الفلسطينية لا تزال قائمة.

فالدولة اليهودية، سواء أرادت أم لم ترد، لن تستطيع مطلقًا الادعاء بقـدرتها على اختيار من يتحدث باسم الشعب الفلسطينى، أما فيما يتعلق بالأنظمة الـسياسية بوجه عام، فهى قضية لن نستطيع اليوم طرحها؛ فطول بقاء الأنظمة الديكتاتوريـة فى المنطقة لا يمكن أن يكون خاضعًا لأى قاعدة أو معيار.

لم تستطع حرب الخليج أن تجد حلاً لمصير صدام حسين؛ فـبعض، حتـى المتطرفين، قد وجهوا اللوم للرئيس بوش لوقفه مبكرًا العدوان الذى اسـتمر مـن مساء يوم السابع والعشرين حتى الثامن والعشرين من فبراير، فلقد كانـت وجهـة

نظر الجميع، أن استمرار الهجوم ليوم أو يومين أكثر من ذلك، والتدمير الكامل للقوات العراقية، كان ربما سيمنع بغداد من قمع الشيعة لاحقًا فى جنوب العراق والأكراد فى الشمال، كما أنه قد يؤدى أيضًا إلى الإطاحة بهذا الديكتاتور من جانب المحيطين به.

بيد أن هذه النظرة يغيب عنها اثنان من الاعتبارات المكملة للتحليل.

أولاً، إن جورج بوش لم يكن يرغب فى المخاطرة بالخروج من إطار الأمم المتحدة التى كلفته بقيادة هذه الحرب. وثانيًا، إنه كان يريد تجنب حدوث فوضى بالعراق وأن يجد نفسه متورطًا فى هذا الأمر.

لقد فوجئ الرئيس الأمريكى باتساع هجرة الأكراد الذى قلب موازين الرأى العام الغربى، ودفعه لقبول، رغمًا عنه، فى شهر أبريل، إقامة "تطويق أمنى" على الأراضى العراقية باسم "واجب التدخل" باقتباس التعبير الذى ذكره "برنارد كوشينر وماريو بيتاتى" فى عام ١٩٨٧.

إن سياسة جورج بوش لم تتغير، فهو يتطلع للإطاحة بصدام حسين؛ ولكن ليس بشكل يؤدى إلى تدمير العراق وتفككه. ففى نهاية يوليو عام ١٩٩١، بينما أقوم بكتابة هذه الأسطر، كانت الضغوط مستمرة للإطاحة بهذا الديكتاتور، سواء بالتمسك بتطبيق عقوبات أو بالإصرار بالمطالبة بوقف العراق لنشاطه النووى.

فالولايات المتحدة وحلفاؤها فى حرب الخليج؛ كانت تعتزم عدم إعادة علاقاتها مع العراق بشكل كامل إلا بعد انسحاب صدام حسين من الكويت، طوعًا أو عن طريق اللجوء إلى القوة؛ وإلى أن يتم ذلك، فإن تمسكه بالسلطة قد أذهل المراقبين الذين كانوا يعتقدون أن (الرئيس) لا يحظى بأى شرعية فى بلاده، وبأن ثورة نابعة من قصره ربما ستندلع سريعًا.

الهجرة والقوميات.. قضايا مطروحة على الساحة الأوروبية:

يطرح انهيار الإمبراطورية السوفيتية، التى سوف أعود للحديث عنها لاحقًا، مشكلة الاستقلال فى الجمهوريات الآسيوية فى القوقاز، كما تطرح مشكلة مستقبل دول البلطيق ومولدافيا التى كانت قد انضمت للإمبراطورية الروسية فى بداية الحرب العالمية الثانية.

لقد أصاب هذا الحدث الجلل قلب التاريخ الروسى وهو القطاع السلافى، أى روسيا وأوكرانيا وروسيات البيضاء؛ فقد أدى كسر الجمود فى دول شرق أوروبا الوسطى، بل وأيضًا فى دول البلطيق، إلى بروز عداءات قديمة طرحت من جديد قضية إعادة تقسيم أراضى الإمبراطورية الروسية.

فلو أن صدام حسين، فى الشرق، كان قد خرج من الحرب منتصرًا، لكان نظام الحدود قد انقلب رأسًا على عقب. فهذه الظواهر مرتبطة بعضها ببعض آخر، لأنه فى عهد العداء بين الشرق والغرب، لم يجرؤ الزعيم العراق، فى الحقيقة، على المضى فى مغامرة تمس - بطريقة مباشرة - القوتين العظميين، كما كان يطلق عليهما فى ذلك الوقت. وقد أدت حرب الخليج، فى الشرق الأوسط، إلى إغلاق هذا الملف بشكل مؤقت.

إلا أن الموقف، فى أوروبا، يختلف تمامًا؛ نظرًا لأن الحركات التى بدأت تنطلق فى الوقت الحالى، تأتى من العمق.

لقد كانت يوغوسلافيا، أضعف حلقة فى المنطقة، هى أول من بدأ هذه الحركات؛ فقد نشأ المشروع اليوغوسلافى من أيديولوجية القرن التاسع عشر والرغبة فى إذلال النمسا التى كانت السبب الرئيسى وراء إنشاء دولة تشيكوسلوفاكيا.

شهدت يوغوسلافيا، التى تم تأسيسها فى الثامن والعشرين من أكتوبر عام ١٩١٨، صدامًا بين اتجاهين مختلفين اختلافًا واضحًا؛ الأول: الرغبة فى إنشاء صربيا الكبرى، والثانى: تكوين دولة فيدرالية من الشعوب السلافية الجنوبية تلقى ترحيبًا من جانب الكروات.

وقد ظهر جليًا فشل مملكة صربيا وكرواتيا وسلوفينيا بعد المذابح التى ارتكبت خلال صيف ١٩٤١؛ بواسطة حركة الأوستاس "Oustachis" الإرهابية الكرواتية ضد الأقلية الصربية فى كرواتيا والتى سبق أن تحدثت عنها فى تقارير يوليو ١٩٩١.

وفى الوقت نفسه، قام الصرب بجرائم فظيعة مماثلة؛ ولهذا السبب، فإن تاريخ الشعوب يطفو على الساحة دائمًا فى الأوقات العصيبة، فلقد كان انتصار المحور المتمثل فى ألمانيا وإيطاليا هو السبب الرئيسى فى فشل المشروع اليوغوسلافى.

إن المقاومة والأيديولوجية الشيوعية التى نشأت فى عام ١٩٤٥، وما تضمنته من عناصر جذب سواء لمجموع الشعوب أو للمفكرين اليساريين، ونموذج الرئيس تيتو الشهير[1]، كل ذلك ساعد فى "خروج المارد من القمقم". وربما كان تأسيس جمهورية يوغوسلافيا الفيدرالية الاشتراكية، فى عام ١٩٤٣، نوعًا من التضليل، مع استمرار سلطة المارشال تيتو فى إخفاء حقيقة الضعف المتزايد لمؤسسات الدولة الفيدرالية؛ وفضلاً على ذلك، فقد استفادت هذه الجمهورية من مقارنتها بالاتحاد السوفيتى فى عهد ستالين.

---

(١) المارشال جوزيف بروز تيتو (١٨٩٢-١٩٨٠) رئيس يوغوسلافيا، ومنذ عام ١٩٧١ أصبح رئيسًا للجمهورية الفيدرالية اليوغوسلافية حتى عام ١٩٨٠.

لقد عملت الاشتراكية الغربية - لا سيما فى فرنسا - لحقبة طويلة، على تغذية الأسطورة أو الأمل فى التوصل لـ "طريق ثالث"؛ يعتبر تطبيق الحكم الذاتي فى يوغوسلافيا نموذجًا له. إن جميع الدول التى لم تخضع لرؤية العالم من خلال قطبين رئيسيين، كانت تمنح أيضًا مصداقية حقيقية لحركة عدم الانحياز.

بيد أن نظام تيتو، مثله مثل جميع أنظمة حكم الفرد، لم يستطع إعداد من يخلفه، كما أنه لم يضمن بقاءه طويلاً فى السلطة إلا باستبعاد عناصر، ربما كانت ستلحق ضررًا كبيرًا بمصالحه. لقد تزامنت آخر عشر سنوات من حياة تيتو، فى السبعينيات، مع الرخاء الذى عم دول أوروبا الغربية والذى غطى على التدهور التام فى مؤسسات وهياكل دول شرق أوروبا.

ففى عام ١٩٧٦، فى أثناء حملة الانتخابات الرئاسية الأمريكية التى أتت بجيمى كارتر إلى الحكم، لم يكن هناك حديث سوى عن الفوضى المحتملة فى يوغوسلافيا بعد انتهاء حكم تيتو، وكان السياسيون يستعدون ربما لتدخل السوفيت فى البلاد، ثم مات المارشال تيتو فى عام ١٩٨٠. والحقيقة أن موسكو لم تتحرك حينئذ نظرًا لانشغالها ببولندا وأفغانستان. وقد طالت يوغوسلافيا أيضًا أزمة الديون المتفاقمة التى دفعت ثمنها دول العالم الثالث، وكان مقررًا أن تؤدى إلى تفكك الأنظمة الشيوعية فى أوروبا الشرقية، وأدى سقوط حائط برلين إلى انهيار يوغوسلافيا للمرة الثانية.

أما اليوم، فمشكلة يوغوسلافيا تشبه، بشكل محدود، المعضلة السوفيتية، فلو أن تقسيم يوغوسلافيا قد أصبح أمرًا محتومًا، فسوف يتعلق، فى المقام الأول، بسلوفينيا وكرواتيا، أى بالجمهوريات التى يرتبط مصيرها تاريخيًا بأوروبا الوسطى. ومن الممكن تصور نجاح استقلال سلوفينيا مع عدد سكانها الذى يبلغ

٢ مليون نسمة وتجانس سكانها العرقى - فأكثر من ٩٠٪ من الشعب أصوله سلافية - إلى جانب تقدمها نسبيًا فى المجال الصناعى.

أما بالنسبة إلى كرواتيا، فالأمر يبدو أكثر تعقيدًا. فعدد السكان يبلغ ٤,٧ مليون نسمة، ربعه من غير الكروات، وهناك نحو ٦٠٠ ألف نسمة من الصرب متمركزون فى بعض المناطق مثل سلوفينيا، هذا فضلاً على مشكلة جزيرة (إستريا) الشائكة التى كانت مستعمرة إيطالية قديمة، فقدتها إيطاليا عام ١٩٤٧. فلو حصلت كرواتيا على استقلال كامل، ربما يؤدى ذلك إلى طرح قضية عودة هذا الإقليم من جديد إلى أحضان إيطاليا.

فإذا أضفنا إلى الخطر الحقيقى من تحول هذه المنطقة إلى "لبنان أخرى"، المشكلات الناجمة من تداخل الهياكل الاقتصادية بين مختلف الجمهوريات، فضلاً على مشكلة الجيش الذى يسيطر عليه الصرب بالطبع والأيديولوجية الشيوعية، على الرغم من كونه متعدد العرقيات، سنجد أنفسنا أما معضلة حقيقية سوف تنشأ إذا ما حدث الانفصال التام.

والآن بعد ما سالت دماء كثيرة، أصبح إعادة بناء يوغوسلافيا أمرًا شديد الصعوبة، فبعض الدول الغربية، لا سيما أمريكا وألمانيا والنمسا وإيطاليا، أصبحت تتوقع الآن إعادة تقسيم للحدود، ما يجعلنا نغود لمبدأ لم يجرؤ أحد على المساس به حتى هذه اللحظة.

ربما بعض لديه بعض الخلفيات حول هذا الموضوع؛ ولكن بأى منطق يمكن لـ "المجتمع الدولى" ممارسة الضغوط لإعادة تقسيم الحدود، بعد ما تم إنجازه لإعادة توحيد ألمانيا ومناهضة ضم الكويت بالقوة. ولو فرض أن هذا الأمر أصبح محتومًا، فليتم بشكل منظم عبر المفاوضات الداخلية - بين أعضاء الفيدرالية الحالية - وفى إطار من الشرعية الخارجية مثل مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى "CSCE".

كما أنه ربما حان الوقت كى تلعب الأمم المتحدة دورًا فاعلاً فى هذا الشأن، فالاتحاد الأوروبى يعمل جاهدًا كى يقوم بدور الوسيط، وليس مستبعدًا أن يوفد قوى لتجنب اتساع الحرب الأهلية، فأحد الجوانب المؤسفة لهذا المشهد الدامى هو أن مستوى المعلومات الضعيف الذى يصل للمقاتلين يسمح بجميع أشكال التلاعب والمراوغات.

وعلى الرغم من ذلك، فلا يوجد أى دولة فى الوقت الحالى، يقوم بالنفخ فى الجمر، وهذا يختلف كليًا مع الظروف التى كانت قبل الحرب العالمية الأولى. فموقف الدول تجاه اتساع الأراضى لم يعد كما كان فى الماضى، فالزمن أصبح عبئًا وفى الوقت نفسه ورقة رابحة.

إن السعى للتأثير لا يمر تلقائيًا عبر التملك؛ ولهذا السبب، تتجنب النمسا تصور ارتباطها بسلوفينيا، بينما هناك العديد من السلوفانيين الذين ربما يتطلعون لذلك، فالحنين إلى الإمبراطورية النمساوية - المجرية القديمة لم يتلاش تمامًا، ولكن التعبير عنه لا يتم بالرغبة فى إعادة غزو هذه المنطقة.

أما فيما يتعلق بالاتحاد السوفيتى، فهو حريص على تجنب الانغماس فى هذا المستنقع، مع إعلانه بحزم عن معارضته لأى تعديل فى الحدود الحالية... وهكذا يتضح أن الظروف الحالية تختلف جذريًا عما كان يواجه خطط العسكريين فى عام ١٩٧٦.

ومن المنتظر وقوع أحداث مأساوية أخرى، ولكن هل نستطيع، على الأقل، أن نأمل فى أن تتم محاصرة النيران وإيجاد حل يلائم جميع الأطراف. إنه اختبار قاس ولكن أساسى، ربما يساهم فى تحديد مستقبل كل أوروبا الوسطى والشرقية حيث لا تزال العديد من عناصر الفتنة المتناثرة يعمل بنشاط.

إن تضاعف المشكلات العرقية والقوميات وإعادة النظر فى الحدود الحالية، هى سمات نهاية القرن الحالى؛ كما كانت العلامة المميزة لبداياته، فكيف السبيل إلى التوفيق بينهما بواسطة مبادئ مثل حق الشعوب فى تقرير مصيرها، والديمقراطية وحقوق الإنسان وعدم المساس بالحدود؟

فالقضية ربما تصبح أكثر حدة، عندما يتناثر عرق من الأعراق بين عدة دول، مثل: الألبان والأكراد، أو عندما يوجد فى بلد واحد عدد كبير من الأقليات. وعلى الرغم من ذلك، يتعين الإشارة إلى أن الوضع اليوم مشجع على الاستقرار بعكس ما كان فى الماضى عندما كانت الأوضاع مزعزعة.

بيد أن هذه القضايا ليست هى الوحيدة اليوم التى تهدد الأمن الدولى. فمن المعروف، منذ وقت طويل، أن التخلف وانحدار مستوى التنمية يشجعان على اتساع بعض المشكلات مثل: المخدرات والإرهاب الدولى وانتشار التسليح[١]. فإذا كانت الأيديولوجية الشيوعية قد انهارت، فهناك العديد من الأيديولوجيات الأخرى التى من الممكن أن تحل محلها؛ ولكنها غير مرغوب فيها من منظور القيم التى نؤمن بها.

إن فكر الخومينى قد يتلاشى تدريجيًا فى إيران، هذا البلد الغنى بثرواته البشرية والبترولية الهائلة، إلا أنه فى الجزائر، وهو نموذج آخر، ربما يخشى أنه على الرغم من توقيف قادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ، فإن هذه الجبهة تكتسب كل يوم أرضا جديدة، ومن الواضح أن هناك ليلاً طويلاً سوف يغشى أرض الجزائر.

---

(١) لقد تم تناول هذه القضايا فى كتابى "مونبريال" بعنوان:

Th. De Montbrial, P. Jacquet (dit), RAMSES 86187, Dunod, 1986 et id. RAMSES 90, Dunod, 1989.

إن البؤس لا يشكل أرضًا خصبة لازدهار الديمقراطية، وما دام لا يتم التخلص من هذه الآفة، فإن الدول المتقدمة سوف تواجه دائمًا طغاة على استعداد دائم للعلب بالنار.

وعلى الرغم من كل ذلك، فلا يجب المبالغة فى تهويل الأمور. ففى مجال التسليح، تعمل الدول النووية على تعزيز نظام الحد من انتشار السلاح النووى. وقد أعلنت كل من فرنسا وجنوب إفريقيا عن عزمهما الانضمام لمعاهدة "الحد من انتشار الأسلحة النووية TNP"[1].

إلا أن الهند وباكستان لا تزالا مثارًا لقلق دائم، ولكن البرازيل والأرجنتين قد تراجعتا عن التسليح النووى. وفيما يتعلق بالأسلحة الباليستية، فهناك ست عشرة دولة ديمقراطية قد انضمت منذ أبريل ١٩٨٧؛ إلى معاهدة "مراقبة تقنية الصواريخ RTCM".

فلقد اتضح فائدة هذه الآلية لا سيما تجاه أمريكا اللاتينية؛ فالأرجنتين التى تراجعت عن مشروع كوندور ٢ "Condor II"، إلى جانب البرازيل تقترحان الانضمام لهذه المعاهدة.. وبالطبع، فإن فاعلية هذه المعاهدة ربما تكون محدودة ما دامت لم تنضم إليها الدول المصدرة للصواريخ الباليستية مثل: الصين وبالأحرى كوريا الشمالية، إلا أن الأمل لا يزال حيًا.

وفيما يتعلق بمسألة مراقبة التسليح فى العالم الثالث، كانت حرب الخليج عاملاً محفزًا لذلك؛ فقد تم التشاور بين الدول الخمس الأعضاء الدائمين بمجلس الأمن، وهم أيضًا الدول المصدرة للسلاح (ويجب إضافة ألمانيا أيضًا)، إلا أن

---

(١) لقد انضمت جمهورية الصين الشعبية أيضًا لهذه الاتفاقية.

هناك العديد من القضايا التى ما زالت، على الرغم من ذلك، معلقة، لا سيما فيما يتعلق بالأسلحة الكيميائية التى لا تزال مشكلة التحقق منها دون حل حتى الآن.

أما بالنسبة إلى ظاهرة الهجرة، فلا يتعين أيضًا المبالغة فى وصف المشهد بطريقة تدعو للتشاؤم، فسوف تتعلم الدول الغنية كيف تتحكم فى ظاهرة الهجرة التى من الممكن، فى الحقيقية، أن تعود عليها بفوائد كبيرة على المدى البعيد، نظرًا لوضعها السكانى، ومثال على ذلك ألمانيا؛ فعلى هذه الدول أيضًا أن تولى اهتمامًا أكبر بكثير مما عهدت عليه فى الثمانينيات ولكن بأيديولوجية أقل مما كانت عليه فى التسعينيات، للدول النامية.

ومن هذا المنظور، ربما يبدو طبيعيًا أن تتضافر الجهود على المستوى الإقليمى. أما أوروبا، فيتعين عليها تركيز جهودها على قارة إفريقيا لا سيما دول المغرب العربى التى تشكل، مع دول الشرق الأوسط، القطاع الجنوبى لهذه القارة. فمعدل التنمية الذى شهدته إفريقيا حديثًا يبين أن تطبيق سياسة تعاونية معدة بشكل أفضل ربما تكون قادرة على تشجيع التطور نحو مزيد من الديمقراطية. فليس من الضرورى، من أجل دعم ورعاية بعض البلاد الأصدقاء - وهذه هى الصيغة الحديثة والقديمة فى الوقت نفسه لكلمة "مستعمرات" - أن نستسلم لأهوائها ونزعاتها.

إن تدويل المشكلات مثل: مشكلة المخدرات؛ تفرض نوعًا من تضافر الجهود من جانب الدول الغنية - ولا سيما دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية "OCDE" - تجاه الدول الفقيرة، ففضيحة غسيل أموال المخدرات أو بعض الصفقات الخاصة بتجارة السلاح، تبين أن هذا الوفاق يجب أن يمتد ليشمل جميع المجالات وثيقة الصلة بهذه الأعمال.

الأمن والتعاون الأوروبى:

فى اجتماع منظمة الأمن والتعاون الأوروبى الذى عقد فى ١٩و٢٠ نوفمبر عام ١٩٩٠، تم اعتماد عملية توحيد ألمانيا وإضفاء الشرعية على الوسائل التى تم إعدادها فى إطار المفاوضات التى أطلق عليها اسم (٢+٤) - أى ألمانيا الغربية والشرقية والدول الأربع المنتصرة على هتلر.

واستطاعت برلين أن تعود مرة أخرى لتصبح عاصمة لألمانيا، دون أن يسبب ذلك أى إثارة للمشاعر بالخارج، وسوف يتم اعتبار معاهدة موسكو المبرمة فى الثانى عشر من سبتمبر ١٩٩٠ والنصوص الموقعة فى باريس؛ بمثابة معاهدة سلام لم يتم توقيعها مطلقًا لإنهاء ملف الحرب العالمية الثانية. ففى هذه الأيام، لا يتم مطلقًا توقيع اتفاق سلام دون أن يكون هناك إعلان بالحرب.

ومن ناحية أخرى، تتناول معاهدة نزع السلاح المبرمة فى باريس، بمناسبة انعقاد منظمة الأمن والتعاون الأوروبى "CSCE"، الأسلحة الكيميائية التقليدية. ويظل المفهوم العملى للسقف الأعلى أو الأدنى للأسلحة التقليدية الذى تتوقعه هذه الاتفاقية لكل منطقة ولكل نوع من الأسلحة، داخل كل حلف، محددًا نظرًا لتفكك الحلف فى الواقع بانسحاب عدد كبير من أعضائه وكذلك اختفائه على الساحة من الناحية القانونية نظرًا لحله نهائيًا فى يوليو عام ١٩٩١.

إلا أن هذا المفهوم لا يزال قائمًا نظرًا لاضطرار السوفيت إلى تدمير كميات كبيرة من المعدات العسكرية الحديثة، كما أن على الدول الغربية إجراء تعديلات كبيرة فى برامج التسليح الخاصة بها.

فقد بدأت أوروبا سريعا فى التخلص من الوجود العسكرى الأجنبى وذلك بانسحاب السوفيت من تشيكوسلوفاكيا والمجر وذهاب عدد كبير من الوحدات

العسكرية الأمريكية التى كانت متمركزة فى ألمانيا إلى الخليج، والتى ربما لن تعود مرة أخرى إلى قارة أوروبا.

لقد قام مؤتمر باريس بدعم خطوات منظمة الأمن والتعاون الأوروبى ولا سيما التطلع لإجراء بعض التعزيزات المؤسسية (مثل إنشاء مركز يعمل على تفادى وقوع صراعات فى فيينا، وكذلك إنشاء أمانة عامة فى مدينة براغ)، دون حدوث تقلبات أو خلل فيما أصبح متفق على تسميته وهو "البنية الأوروبية".

ولسخرية القدر، كان إنشاء منظمة الأمن والتعاون الأوروبى نتاجًا لفكرة سوفيتية تقدم بها (مولوتوف) وزير الخارجية السوفيتى فى عصر ستالين من عام ١٩٥٤. ومع صدور الوثيقة النهائية لمؤتمر هلسنكى عام ١٩٧٥ ولا سيما المادة المتعلقة بحقوق الإنسان، تحولت هذه الفكرة لمناهضة الحكم الشمولى التى كانت تهدف إلى تدعيمه فى البداية. واليوم، نشهد ازدهار هذه الفكرة بفضل انتهاء عهد الاتحاد السوفيتى الذى شكله لينين وستالين.

إذا كانت الثورات التى شهدها عام ١٩٨٩ قد حددت المصير النهائى لحلف وارسو، فإنها قد طرحت أيضًا مشكلة مستقبل حلف شمال الأطلنطى.

فمنذ خريف عام ١٩٨٩، أخذت واشنطن تستشعر قلقا على مصيرها فى أوروبا، وهذا ما يفسر خطاب جيمس بيكر فى شهر ديسمبر من هذا العام، والذى اقترح فيه إعداد إطار، أو بالأحرى اتفاق، للعلاقات بين دول المحيط الأطلنطى. وبعد أن حصلت ألمانيا الاتحادية فى يوليو ١٩٩٠ على موافقة الاتحاد السوفيتى على إعادة توحيد ألمانيا داخل حلف الأطلنطى، تبقى مهمة إصلاح هذه المنظمة من أجل أن تأخذ فى الاعتبار الحقائق الجديدة على الساحة الدولية.

لقد كانت الولايات المتحدة تتطلع إلى توافق الاستراتيجية العسكرية للحلف للواقع الجديد، دون إعادة النظر فى القواعد التأسيسية لهذه المنظمة، لا سيما مبدأ القيادة العسكرية المشتركة.

أما فرنسا؛ فقد كانت تريد ربما أن تتم الاستفادة من الوضع القائم لإعادة تنظيم ملف الدفاع الأوروبى فى متسع من الوقت. فمنذ عهد الجنرال ديجول، نادت فرنسا كثيرًا من أجل تكوين "دعامة أوروبية" فى مجال الدفاع العسكرى، من شأنها أن تجعل الاتحاد الأوروبى قادرًا ربما على أن يصبح ندًا للولايات المتحدة فى المجال العسكرى؛ فإن وجهة النظر هذه لم توافق عليها جميع الدول المجاورة، فبريطانيا لا تتصور سوى حلف الأطلنطى فى هذا المجال، وأيرلندا أبدت موقفًا محايدًا، أما هولندا فقد اتهمتنا صراحة بالمراوغة، ووضعت أمامنا تحدى إدراج قواتنا العسكرية داخل إطار مجموعة أوروبية دفاعية.

وقد طالب كل من الرئيس ميتران والمستشار هلموت كول (يوم السادس من ديسمبر عام ١٩٩٠) باتخاذ مسلك واقعى يهدف للاستفادة من إطار اتحاد أوروبا الغربية (UEO). وتكمن هذه الفكرة فى توسيع نطاق هذا الإطار بشكل تدريجى ليضم جميع الدول الأعضاء.

وتتوافق هذه الخطوة، فى الواقع، مع مشروع الاتحاد السياسى، نظرًا لعدم إمكانية التوصل إلى إطار من التضامن العسكرى الفعال، عندما تسنح الفرصة لذلك، إلا بناء على قاعدة من توافق المصالح المعدة مسبقًا بشكل واضح.

إلا أن شركاءنا فى الاتحاد الأوروبى لم يوافقوا جميعًا على مبادرة باريس وبون، نظرًا لتشككهم فى هذا الانسجام الكبير بين البلدين، ووفقًا للانقسامات القديمة بين الدول، فقد رحبت كل من بريطانيا وهولندا، مع إبداء بعض التحفظات.

أما فيما يتعلق بموقف الدبلوماسية الأمريكية؛ فقد عملت على نسف المشروع الفرنسى - الألمانى.

أما لجنة الخطط الدفاعية التابعة لحلف الأطلنطى، فقد حاولت التعجيل من هذا الأمر، فتوصلت، فى مايو ١٩٩١، إلى مشروع يهدف، فى المقام الأول، من جانب، إلى إحلال التشكيلات الدفاعية القديمة (الشهيرة باسم "خط الدفاع الأمامى") بتشكيلات أخرى.

ومن جانب آخر، تفعيل لعمل "قوة تدخل سريع"؛ مكونة من أربع فرق عسكرية أوروبية تحت قيادة بريطانية، وبالطبع سيكون عدد قوات هذه الفرق أقل بكثير من عهد الحرب الباردة. فإن التخطيط لإدراج "تعزيزات" عبر البحر أو عبر الجو، مع "خطة للإعداد المسبق" للمعدات وهى المعروفة باسم "استراتيجية الإنعاش"، ربما تستطيع مواجهة أى أزمات تنشأ فى أوروبا، مع الأخذ فى الاعتبار تمديد المهلة المتاحة المرتبطة بانسحاب القوات السوفيتية والوضع الجديد الداخلى فى الاتحاد السوفيتى.

وبالنسبة إلى باريس، فإن اتخاذ هذه القرارات كان مبكرًا فمن حيث المنطق؛ تكوين هذه القوات ربما يتعين أن يكون نابعًا من استراتيجية محددة مسبقًا، بيد أن حلف الأطلنطى قد قام بعكس ذلك. أما فيما يتعلق بالولايات المتحدة، فهى ترى أن هذا المفهوم الدفاعى الأوروبى خطير ووهمى. وهمى لأن أمريكا لا تؤمن - على الإطلاق - بقدراتنا على التنظيم العسكرى الفعال فى هذا الأمر، وخطير لأنها تجد فى هذا المفهوم عاملاً ربما يؤدى إلى تفكك حلف الأطلنطى الذى تتمسك به بقوة، هذا فضلاً على أن هذا الحلف يعد التنظيم الوحيد بين دول الأطلنطى الذى يمتلك هيكلاً عسكريًا حقيقيًا.

فأمريكا تريد التدخل فى الشئون الأوروبية، فور بروز أى مشكلة، وتثور أمام احتمالية وضعها أمام الأمر الواقع؛ إذا ما تم إنشاء تنظيم موحد جامد وبيروقراطى. ومرجعيتها فى هذا الأمر الحربين العالمية الأولى والثانية وأحداثهما المأساوية التى نشأت فى غير وجودها.

لقد أتاح اجتماع وزراء خارجية حلف شمال الأطلنطى فى كوبنهاجن يومى ٦ و٧ يونيو ١٩٩١، التغلب على هذه المشكلات بصفة مؤقتة. ولقد تم الاعتراف من قبل جميع الموقعين على الاتفاقية بشرعية الهوية الأوروبية فى مجال الدفاع، هذا فضلاً على أنه قد تم التأكيد أن حلف الأطلنطى يعد المنتدى الرئيسى للمشاورات بين الحلفاء فيما يتعلق بالأمن والدفاع. وكان خطابا هيلموت كول وفرنسوا ميتران قد أشارا إلى أن دور اتحاد أوروبا الغربية هو القيام بدور مهم فى إعداد استراتيجيات للدفاع عن أوروبا، وهذا الدور قد تم التأكيد عليه وتعزيزه من جانب جميع الأطراف المعنية.

وهذا يتعلق، بصفة خاصة، بالمسائل التى تحدث "خارج النطاق الأوروبى" أى خارج الحقل الذى يغطيه حلف الأطلنطى (الخليج على سبيل المثال)، كما تم التأكيد على ضرورة تعزيز سياسة التقارب مع دول أوروبا الوسطى ودول أوروبا الشرقية وكذلك الاتحاد السوفيتى، وكذلك على ضرورة التكامل المؤسسى بين حلف الأطلنطى ومؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى.

إلا أن كل ذلك يطرح العديد من التساؤلات لا تجد إجابة شافية وهى:

- ما القوات التى سيرتكز إليها اتحاد أوروبا الغربية؟

كيف سيتم علاج مشكلة الدول المحايدة فى الاتحاد الأوروبى، وهى: أيرلندا اليوم، وغدا ستكون - بالطبع - النمسا، مع انتظار انضمام السويد وفنلندا وسويسرا؟

فيما يتعلق بحلف الأطلنطى نفسه، فلا تزال هناك معضلة أساسية عالقة. فالاتحاد السوفيتى أصبح - منذ الآن - يعامل باعتباره شريكا، وضعفه الهيكلى والنفسى يجعل احتمال وقوع هجوم مكثف ضد أوروبا مستبعدًا بنسبة كبيرة فى المستقبل القريب. ولذلك يحق لرجل الشارع الآن التساؤل عن جدوى وجود حلف الأطلنطى.

ويلاحظ المتخصصون، ولهم الحق فى ذلك، أن روسيا أو الاتحاد السوفيتى سوف تحتفظ بقواتها الأولى فى القارة الأوروبية، وبأنها سوف تظل، حتى بعد تنفيذ معاهدة ستارت التى وقعتها فى ٣١ يوليو ١٩٩١، قوة نووية ضخمة. فالجيش الأحمر، حتى بعد تخفيض أعداده إلى النصف، ربما يحتفظ بما يقرب من مليونى شخص!

وبالطبع، فهذا الجيش قد أصابته اليوم عوامل التفكك التى فجرت الاتحاد السوفيتى بأكمله، وعلى الرغم من ذلك، فالاستراتيجية الدفاعية لا يتم تصورها على المدى الطويل ولا أحد يمكنه التنبؤ بالتحولات المتوقعة للموقف.

ومهما كانت دقة هذه الملاحظات، فإن الرأى العام الغربى سوف يطالب يومًا ما بتخفيض كبير فى الجهد الدفاعى، وهذا ما أقدمت الحكومات بالفعل على اتخاذ التدابير من أجل تنفيذه.

إلا أن الأوضاع تتعقد بسبب "التهديدات الجديدة" التى بدأت تدركها أوروبا والنابعة من خارج المنطقة التى يغطيها حلف الأطلنطى، وتحديدًا حيث لا يوجد تنظيم جيد يسمح بالتحرك، كما رأينا فيما يتعلق بحرب الخليج.

وهذا ينطبق أيضًا على يوغوسلافيا، باعتبار أن دواعى التدخل المحتمل فى هذا البلد؛ ربما تكون تهديدًا بالاعتداء ضد أحد الأطراف فى معاهدة شمال الأطلنطى.

إن جميع هذه المشكلات، فى حقيقة الأمر، نابع من أرض الواقع، فإن التغلب عليه ومواجهته ليس بالأمر المستحيل؛ فالاتحاد الأوروبى - أصبح عليه الآن العمل على تعميق هويته بتوسيع عضويته. ومن المقرر أن تعمل المعاهدات التى فى سبيلها للإعداد فى مجال الوحدة السياسية والنقدية؛ على الإسهام فى تحقيق هذا الهدف، هذا فضلاً على أن العصر الحالى الذى نعيش فيه يحتم على العديد من المؤسسات، التى يشار إليها باختصارات صعبة، أن تلعب دورًا مكملاً فى هذا الشأن وأن تتطور الأمور بشكل عملى.

إن تعقيد الموقف لا يسهل - للأسف - اندماج عامة الشعب فى المشروع الكبير لهذه "الكونفيدرالية الأوروبية"، التى جعلها فرنسوا ميتران ضمن أمانيه فى المستقبل؛ فالواقع يفرض أحيانًا أن نسلك الطرق الوعرة.

لن أعود الآن للحديث عن الجدال المتعلق بتوسيع الاتحاد الأوروبى الذى أطلت فيه الحديث فى الفصل السابق. فالإجراءات سارية فى طريقها، بالنسبة إلى النمسا، كما قامت السويد بالترشح رسميًا للانضمام للاتحاد فى أول يوليو ١٩٩١.

أما دول أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية، فهى لا تتمسك بوهم الانضمام حاليًا، فإن تحررها يبدو أنه قد بدأ على الأقل فى أوروبا الوسطى والشرقية؛ فقد تم انتخاب ليش فاليسا[١] رئيسًا لبولندا فى التاسع من ديسمبر ١٩٩٠، وتعمل الآن بروكسل - وبنشاط - على إعداد "اتفاقيات الشراكة" التى من المقرر أن تتيح بالطبع دخول بعض المنتجات التنافسية البولندية (الزراعية على سبيل المثال) إلى الاتحاد الأوروبى.

---

(١) ليش فاليسا: رئيس بولندا من عام ١٩٩٠ حتى ١٩٩٥ وحاصل على جائزة نوبل للسلام فى عام ١٩٨٣.

إن المشكلات الاقتصادية لا تزال هائلة، ولكنها لا تهدد فى الوقت الحالى التطور الديمقراطى؛ فإن المستقبل وحده ربما يبين إذا كانت الفجوة التى تفصل بين المجتمعات الشرقية والغربية، والتى تظهر فى الواقع أكبر بكثير من التصور الذى يدفعنا إليه جدل المفكرين، سيبين المستقبل إن كان بالإمكان سد هذه الفجوة أم لا.

وأود هنا أن أتوقف عند حالة تركيا الفريدة التى برزت أهميتها فى أثناء حرب الخليج، فالحقيقة أن انهيار الاتحاد السوفيتى وحرب الخليج يفتح لهذا البلد من جديد آفاقًا واسعة من الإمكانات التى كانت قد أغلقت بانتهاء عهد الإمبراطورية العثمانية. إن عدد سكان تركيا الذى حقق ارتفاعًا تدريجيًا منذ عام ١٩٨٥ بنسبة ٢,٤٪، يتخطى اليوم ٥٧ مليون نسمة وربما يصل إلى ٧٠ مليون نسمة فى عام ٢٠٠٠، أى أنه يعادل عدد سكان ألمانيا. وخلال السنوات العشر الماضية، سجل الاقتصاد التركى نموًا ملحوظًا، فقد ارتفع القطاع الصناعى بأكثر من ٧٪ فى المتوسط، وعلى الرغم من الوضع الاقتصادى الحرج نسبيًا والناتج عن حرب الخليج، فإن آفاق النمو فى هذا البلد على المدى المتوسط لا تزال مشجعة.

وإذا ما أدرجنا فى الإحصاءات المنتجات المتعلقة باقتصاد الظل؛ فربما يتعين إعادة تقييم الناتج القومى الإجمالى التركى ليصل إلى ٦٠٪. وعلى الصعيد الاقتصادى، ليس هناك أى عقد يشعر به الأتراك، على سبيل المثال، تجاه اليونان أو البرتغال.

أما على الصعيد السياسى، فقد اختارت تركيا بقيادة مصطفى أتاتورك الخيار الأوروبى والعلمانى، وشرعت فى إثبات أن الإسلام والحداثة لا يتعارضان بالضرورة، وهنا تكمن التطلعات الكبرى لهذا البلد؛ فعلى الرغم من الهزات العنيفة التى سببها الفكر الأصولى، لا سيما الشيعى المتمثل فى الثورة الإيرانية، فلا شىء

يسمح بالاعتقاد بأن العلمانية يمكن إعادة النظر فيها فى تركيا، فالحركة الإسـلامية تمثل فى هذا البلد أقل من قوة الجبهة الوطنية فى فرنسا، كمـا أن التعبيـر عنهـا ليس حاذا.

لقد فتح انهيار الاتحاد السوفيتى الطريق فى الشرق أمـام انطـلاق تركيـا بالمعنى المفهوم للكلمة، أى أنه قد أزال هذا الشريط الـذى يحـيط بالجمهوريـات الإسلامية للاتحاد السوفيتى (باستثناء طاجيكستان حيث لا تزال الأغلبيـة العرقيـة متمسكة ببلاد فارس)، والتى تمتد لتصل إلى شينجيانج (أو تركستان الشرقية). وقد استغلت أنقرة على الفور هذا الواقع بإقامة علاقات وروابط بهذه الشعوب المنـسية مع اتخاذ الحيطة من تحدى موسكو.

ويطمح تورجوت أوزال[1]، عبر طريـق الحريـر، أن يـستطيع النمـوذج التركى، وهو مجموع الثقافات الإسلامية والأوروبية، التغلب على النموذج الإيرانى الباكستانى، مما يعد تحديًا كبيرًا.

وقد شرعت تركيا فى إقامة علاقات حسن الجوار مع أرمينيا السوفيتية التى لم يكن أمامها خيار آخر إذا كانت تريد التغلب على الوصاية الروسية.

أما دول البلقان والبحر الأسود، فإن تركيا لا تحتفظ بروابط مع الأقليات فى هذه الدول من بلغاريا ومناطق أخرى، بل إنها تقوم فى الأساس بتنميـة علاقـات حسن الجوار طبقًا للواقعين السياسى والجغرافى، مع كل مـن بلغاريـا ومولـدافيا ويوغوسلافيا، فهى ترى أنه فى مقدورها - بل ومن واجبها - أن تلعب دورًا فـى توازن هذه المنطقة من أوروبا وما يدور بداخلها من إعادة تأهيل.

---

(١) تورجوت أوزال (١٩٢٧-١٩٩٣) رئيس وزراء تركيا من عام ١٩٨٣ حتى ١٩٨٩؛ ثم تولى رئاسـة تركيا من عام ١٩٨٩ حتى ١٩٩٣.

ومن الناحية العرقية، فتركيا بإمكانها إعادة ضم ما يقرب من ٢٠٠ مليون متحدث باللغة التركية دون إحياء لأيديولوجية اتحاد تركيا.

وفى الواقع؛ فإن الأتراك غير محبوبين فى أوروبا؛ نظرًا لإثارتهم لمعارضة شديدة فى بعض الصفوف، كما أن مذابح الأرمن قد تركت فى نفوس الأوروبيين بصمة راسخة، كما أدى غزو قبرص فى عام ١٩٧٤ إلى إحياء ذكريات عهد الإمبراطورية العثمانية وطريقتها فى قمع الثورات بداخلها.

وإلى جانب ذلك، فالأوروبيون يعتبرون أن تركيا جزءًا من قارة آسيا والعالم الإسلامى وليس الثقافة الأوروبية.، كما أنهم لا يقتنعون دائمًا بحقيقة المسار الديمقراطى فى تركيا لا سيما منذ عام ١٩٨٣.

إلا أن أمريكا التى لا تتأثر كثيرًا بهذه الاعتبارات، بل تدفعها فقط العوامل الاستراتيجية والجغرافية الواضحة، فهى تتمسك بتركيا باعتبارها عاملاً حيويًا فى الجهاز الأمنى لهذه المنطقة. وهى ربما تود أن يوافق الاتحاد الأوروبى على ضم تركيا عضوًا فى الاتحاد طبقًا للرؤية التى رسمتها معاهدة أنقرة فى عام ١٩٦٣.

وسواء رضينا أم أبينا، فلن تستطيع أى منظمة أوروبية البقاء إذا لم تأخذ تركيا بعين الاعتبار، فالاتحاد الأوروبى قد أخطأ - بالتأكيد - عندما تعهد فى عام ١٩٦٣ على ضم تركيا للاتحاد، ولكن لم يستطع، بعد ذلك بثلاثين عامًا، الوفاء بهذا التعهد. إن مصلحتنا جميعًا تحتم تعزيز التعاونين السياسى والاقتصادى مع أنقرة قد يلعب دورًا حاسمًا فى استقرار الجانب الجنوبى من القارة الأوروبية. وربما تستطيع أوروبا، بصفة خاصة، العمل جاهدة لإيجاد حل للنزاع بين تركيا واليونان وكذلك القضية القبرصية، كما أنه ربما على تركيا الموافقة على القيام بتحرك رمزى ينتظره العالم لإغلاق ملف أرمينيا.

مشكلات روسيا الجديدة:

هناك مرحلتان يتعين علينا التمييز بينهما فى الفترة بين يوليو ١٩٩٠ ويوليو ١٩٩١. المرحلة الأولى تنتهى باتفاق "٩+١" المبرم فى ٢٣ أبريل عام ١٩٩١؛ فخلال هذه المرحلة، كانت الأزمة الاقتصادية محتدمة والحركات الاستقلالية المناهضة للسلطة المركزية أكثر بروزًا، بينما كان ميخائيل جورباتشوف وبوريس يلتسن[1] منهمكين فى صراع ضارى.

لقد تم إبرام اتفاق "٩+١" بين تسع جمهوريات (معترف بأنها جمهوريات سيادية)، كانت قد شاركت فى استفتاء السابع عشر من مارس حول التمسك بالاتحاد السوفيتى، و"السلطة المركزية" أى "السلطة الفيدرالية" التى يجسدها حاليًا جورباتشوف.

وينص هذا الاتفاق على مبدأ عقد اتفاقية جديدة بين دول الاتحاد السوفيتى فى إطار دولة فيدرالية، أى دولة واحدة وليس كونفيدرالية، من ثم بين اتحاد مكون من دول منفصلة. وفور التوقيع على هذه الاتفاقية، ربما كان ينبغى إعداد دستور جديد للاتحاد السوفيتى، وانتخاب جمعيات عمومية جديدة... إلخ.

أما الدول الست التى لم توقع على هذه الاتفاقية، فقد كانت دول البلطيق ومولدافيا وكذلك أرمينيا وجورجيا. وكإجراء مكمل للاتفاقية، فقد عقدت الهدنة بين طرفى الساحة السياسية الرئيسية وهما الاتحاد السوفيتى ممثلة فى جورباتشوف وبوريس يلتسن اللذان اتفقا فيما يبدو على النتيجة النهائية للصراع بينهما وهى أن كل منهما بحاجة إلى الآخر.

---

(١) بوريس يلتسن (١٩٣١-٢٠٠٧) أول رئيس لروسيا الاتحادية من عام ١٩٩١ حتى ١٩٩٩.

فلو كان الصراع بينهما استمر، لربما أصبحا أداة فى لعبة القوى الثورية، إلا أن هذه الهدنة كانت فى الواقع نسبية، كما أوضح موقف يلتسن فيما يتعلق بالأنشطة الشيوعية فى الشركات، أو باعترافه بأن لتوانيا شأن القانون الدولى، فى اليوم نفسه الذى كان جورج بوش قد وصل إلى موسكو لتوقيع معاهدة (ستارت).

وفى المرحلة الثانية، التى بدأت فى الثالث والعشرين من أبريل عام ١٩٩١، كانت التوترات قد بدأت تهدأ بعض الشيء؛ وواصل الإنتاج انهياره، ولكن بوتيرة أقل سرعة. وكان بوريس يلتسن قد تم انتخابه رئيسًا لروسيا بالاقتراع العام فى العاشر من يونيو ١٩٩١. واستمر السجال الحاد حول معاهدة الاتحاد دون وضوح الرؤية عما ستسفر عنه من نتائج، فالتحديات كانت هائلة.

ولتبسيط الأمور، يمكننا القول بأن هذه التحديات تتمثل من جهة فى قضايا الملكية (على سبيل المثال ٧٠٪ من الصناعة فى لينينجراد، فى الوقت الحالى، تابعة للسلطة المركزية و٢٨٪ لجمهورية روسيا و٢٪ فقط للمدينة) وكذلك فى الضرائب - طرق الفصل بين الضرائب الفيدرالية والجمهورية، فقد كانت روسيا ترغب فى خفض حصة السلطة المركزية إلى الحد الأدنى - بالإضافة إلى العلاقة بين مختلف القوانين (مثل العلاقة بين القوانين الجمهورية والقوانين الفيدرالية).

وهناك قضايا أخرى أساسية مثل وضع القوات المسلحة أو السياسة الخارجية التى لا تزال غير واضحة وغير محددة. ولم تكن روسيا وحدها هى التى بدت متشددة فى مواجهة السلطة المركزية، ولكن أيضًا أوكرانيا التى تنتمى إلى قلب التاريخ الروسى، فكلاهما تريد، على سبيل المثال، أن تكون لها عملتها المستقلة؛ وهذا يعنى منع السلطة المركزية من حل قضايا المالية بواسطة طباعة النقود، ومن ثم رفع معدل التضخم. وعلى خلاف ما يحدث فى اتحادنا الأوروبى، فهذا، فى الواقع، عملية تدمير كلى للاقتصاد.

أما فيما يتعلق بالجمهوريات الست التى لم تشارك فى استفتاء ١٧ مارس، فمستقبلها يبدو غير واضح . فأرمينيا، على سبيل المثال، تريد الاستقلال، ولكنها لا نعرف إن كان وضعها السياسى والجغرافى ربما يفرض عليها إقامة علاقات مقيدة مع الاتحاد السوفيتى الجديد، فقادة "بريفان" عاصمة أرمينيا يطالبون بضرورة قطع جميع العلاقات الحالية من أجل إعادة إقامتها بطريقة أفضل. ويتفق على هذا الرأى أيضًا الكثير من الشعب السلوفانى، فيما يتعلق بيوغوسلافيا، قبل اندلاع ما ينبغى أن نطلق عليه الحرب الأهلية.

وخلال هذه الفترة، كانت الحياة السياسية فى الاتحاد السوفيتى فى أوج غليانها؛ فقد تم تدمير الحزب الشيوعى، وكان يبدو أن ميخائيل جورباتشوف لا ينوى الإبقاء عليه إلا بعد تجريده تدريجيًا من هويته، وذلك بإلغاء متتال لجميع عقائده.

فلم يكن مبدأ الصراع بين الطبقات هو وحده الذى تم إلغاؤه، ولكن تم إحياء أيضًا مبدأ الملكية الخاصة. ففى الظاهر كان العالم أجمع لا يؤمن إلا باقتصاد السوق. وتوضح حركة إدوارد شيفرنادزة التطلعات إلى تدعيم الديمقراطية فى مواجهة خطر الديكتاتورية - فالتاريخ يبين أن حقب التحرر لم تكن تدوم على الإطلاق فى الإمبراطورية الروسية، ولكن هل من الملائم عقد هذه المقارنة التاريخية - دون أن نفهم حقيقة ما إذا كان يعمل مع أو ضد الحزب الشيوعى بعد إصلاحه، مع أو ضد جورباتشوف الذى كان ربما سيغادر السفينة يومًا ما ولكن كقبطان تسبب فى إغراقها.

ومن حيث المبدأ، فإن انتخاب رئيس الاتحاد السوفيتى كان سيتم بالاقتراع العام فى عام ١٩٩٢. وفى الأوضاع الحالية، فلم يكن لجورباتشوف أى فرصة فى أن يتم انتخابه، فلم تكن له شعبية لا داخل بلاده ولا خارجها، على خلاف

بوريس يلتسن. وقد كان أحد الاحتمالات المتوقعة فى موسكو، فى اللحظة التى أكتب فيها هذه السطور، هو أن رئيس الاتحاد السوفيتى سيتم انتخابه بواسطة الجمهوريات، وبالتالى بواسطة مجمع كبار الناخبين.

ومن الناحية العملية، فإن جورباتشوف ربما يتم انتخابه من جانب يلتسن الذى يستمد شرعيته الذاتية من الشعب، هذا هو السيناريو الذى كان متوقعًا لانتخاب زعيم الجمهورية الروسية؛ إلا أنه فى الوضع الحالى الذى يموج بالفوضى، فربما تتخطى التوقعات هذا السيناريو.

لقد كان الوضع الاقتصادى للاتحاد السوفيتى أسوأ من دولة متخلفة؛ فهو يعبر عن دمار لتراث هائل وحالة من الارتباك السياسى الضخم وبؤس غريب غير طبيعى وحالة من الإرهاق والضغط النفسى تذكرنا بروايات "كافكا"؛ حيث الثروات موجودة ولكنها غير متاحة للشعب. وفى الوقت الذى لم يكن أحد يجرؤ على الاعتراض على إفلاس النظام الشيوعى، كان هناك سؤال مطروح على الساحة وهو: هل الاقتصاد السوفيتى قابل للإصلاح؟

فلنتذكر أولاً بعض الحقائق: فى عهد بريجينيف كان الاقتصاد السوفيتى يعمل بآلية بسيطة، فقد كانت الأولوية المطلقة لتمويل القطاعين العسكرى والصناعى وهما عقدة النظام، وكانت ٥٠ مليون وظيفة تعتمد على هذين القطاعين، بخلاف ٨ ملايين من العسكريين ورجال الشرطة والمخابرات السوفيتية "KGB".. هذه الأرقام تتعلق بشعب يبلغ عدد سكانه ٢٨٨ مليون نسمة، وكان الدفاع يمتص حتى ٣٠٪ من الناتج الإجمالى طبقًا لتقديرات وكالة الاستخبارات الأمريكية "CIA" التى تعد الآن المرجع المعلوماتى للجميع؛ ونتيجة لذلك، حقق الاتحاد السوفيتى نتائج براقة فى القطاعات المرتبطة بالتسليح، لا سيما مجال الفضاء.

وفى المقابل، كان القطاع المدنى يعانى من الركود والبؤس، ولم تكن الزراعة بمنأى عن هذا الوضع على الرغم من خصوبة الأراضى الزراعية؛ فقد كانت ٢٠٪ من المحاصيل تصاب بالتلف على الطرق، فأصبحت ٤٠٪ بعد البرسترويكا.

وكان قطاع عريض من السكان يتدبرون قوتهم ذاتيًا، فلم يكن غريبًا، على سبيل المثال، أن نرى امرأة عجوز تسافر بالطائرة من طشقند إلى موسكو، مجانًا تقريبًا، إذا عثرت على مكان لتبيع بضعة كيلوجرامات من الفاكهة. وتشكلت شبكات تابعة لاقتصاد الظل لتمرير السلع الاستهلاكية الشحيحة، وكم من حالات تشبه الشخص الذى اضطر إلى الجوء لطرق ملتوية لعدة أشهر وإنفاق أموال طائلة لمجرد الحصول على سرير خشبى، تلك كانت حياة الشعب الذى كان يتكدس فى مساكن قذرة وضيقة.

أما الطبقة الحاكمة، فقد كانت تقتسم القصور الريفية والشقق المريحة ويرتادون محال الصفوة. وفى مجال الاقتصاد الكلى، فقد كان فائض البترول يتيح استيراد المعدات والسلع الاستهلاكية الضرورية.

ومع قدوم البرسترويكا، انهار النظام البائس بواسطة ثلاثة عوامل متداخلة: الانهيار العام للسلطة، تفكك الشبكات القديمة ودول مجلس التعاون الاقتصادى (الكوميكون) التى كانت تتم عبرها أغلب التجارة الخارجية للاتحاد السوفيتى؛ وأخيرًا انهيار إنتاج البترول نتيجة لنظام إدارى كارثى.

فلقد انخفضت عائدات البترول، فى عام ١٩٩٠، بنسبة ٩٪ لتصل إلى ٥٧٠ مليون طن - أى ما يعادل مستوى الإنتاج فى عام ١٩٧٨. وهنا أيضًا كانت نظرة وكالة الاستخبارات الأمريكية صحيحة منذ نهاية السبعينيات.. وفضلاً على ذلك، انخفضت صادرات السلاح؛ طبقًا لتقديرات حلف شمال الأطلنطى، فقد وصلت قيمة

الصادرات فى عام ١٩٨٩ إلى ١٦ مليار دولار - أى ما يعادل انخفاض بنسبة ١٣٪ مقارنة بعام ١٩٨٨.

وكانت النتائج هى: انخفاض الناتج المحلى الإجمالى بنسبة ٣٪ فى عام ١٩٩٠، وربما يصل الانهيار من ١٠ إلى ١٥٪ فى عام ١٩٩١ وعلى الأقل ٥٪ فى عام ١٩٩٢، وتفاقم العجز فى السلع وتفجرت أزمة البطالة وارتفع معدل التضخم، وأصبح الوضع ينذر بكارثة بالنسبة إلى المدفوعات الخارجية، فصافى المديونية وصل إلى ٦٠ مليار دولار، ولكنه ربما يرتفع سريعًا إذا خفف الدائنون من يقظتهم.

فقد كان يتعين على الاتحاد السوفيتى تسديد ١١ مليار دولار فى عام ١٩٩١، وبدت الحاجة لإعادة هيكلة الديون ملحة إن عاجلاً أو آجلاً.

ومنذ الصيف الماضى، توالت خطط الإصلاح الاقتصادى دون تطبيق واقعى، وأحدث هذه الخطط كان لجريجورى بافلينسكي[١] وجراهام أليسون. الأول: اقتصادى شاب ونائب رئيس الوزراء لروسيا الاتحادية السابق واشترك فى إعداد برنامج "٥٠٠ يوم" الذى فشل فى الخريف الماضى، واحتفظ بعلاقته سواء ببوريس يلتسن أو بميخائيل جورباتشوف.

أما جراهام أليسون فقد كان أستاذًا بجامعة هارفارد. والفكرة العامة لبرنامج الإصلاح الجديد بالنسبة للاتحاد السوفيتى الذى باركه جورباتشوف قبل اجتماع مجموعة الدول الصناعية السبع، هو إعداد استراتيجية للإصلاحين السياسى والاقتصادى متناسقة، إلى جانب المساعدات الغربية.

---

(١) جريجورى بافلينسكى، اقتصادى معروف وزعيم حزب "يابلوكو" الليبرالى.

لقد كانت المرحلة الأولى لهذا البرنامج حاسمة؛ لأنها ستعطى دفعة للبرنامج ككل، ستتركز بين عام ١٩٩١ وعام ١٩٩٣.

وكانت الإجراءات المتوقع اتخاذها للبدء فى هذا البرنامج، تهدف لخلق إطار دستورى وقضائى ومؤسسى لتطبيق اقتصاد السوق بشكل تدريجى ولكن سريع، مع إدراج الاتحاد السوفيتى فى الاقتصاد العالمى، بواسطة كبرى المؤسسات مثل صندوق النقد الدولى.

أما المساعدات الغربية؛ فربما ترتفع لتصل لثلاثين مليار دولار فى العام.

وقد أثار البرنامج، الرائع نظريًا، العديد من المشكلات؛ فهو يغرى بالحديث عن التنسيق والاندماج بين الإصلاحات السياسية والاقتصادية، كما أن القائمين على إعداده قد انطلقوا من فكرة شديدة التفاؤل؛ وهى توقيع معاهدة الاتحاد فى بداية الخريف، مع إعداد دستور جديد فى ربيع عام ١٩٩٢، إلا أن هذا البرنامج قد أساء تقدير الفترة المناسبة اللازمة لتكيف البشر مع هذا النظام الجديد، فالطبيعة لا تقفز على خطى الزمن.

فكيف يمكن تخيل أن يتم إنشاء بنك للاحتياطى الفيدرالى فى عام ١٩٩٢ على غرار النمط الأمريكى، بينما لا تفكر البنوك المركزية التابعة لجمهوريات الاتحاد إلا فى التدمير النقدى!

وهناك مشكلة أخرى، وهى لا تقل صعوبة عن الأولى: أين هم الإداريون المهرة الذين سينفذون هذه الإصلاحات، وأين هم رجال الأعمال الذين سيخلقون الثروات؟

إن الدول الغربية تعانى، من جانبها، عجزًا مزمنًا فى رءوس الأموال. ويلاحظ أيضًا أنصار برنامج يافلينسكى وأليسون أن ٣٠ مليار دولار سنويًا؛

ربما تسهل تغطيتها إذا ما عمل الغرب على خفض المال والجهد المبذول في المجال الدفاعي بنسبة ٥٪، ويتم تخصيص الأموال الناتجة عن هذا الخفض للاتحاد السوفيتي. كما أن الولايات المتحدة ربما تساهم أيضًا بقيمة ١٥ مليار دولار وفرنسا بـ ٣,٥ مليار، إلا أن موازنة الدفاع التي بدأت بالفعل بتخفيضها كان الهدف الوحيد منها هو خفض عجز موازنتنا.

ومن جانبها، اختتمت مجموعة الدول الصناعية السبع أعمالها باتخاذ قرارات أكثر حذرًا وهي: إن الاتحاد السوفيتي سيحصل على حالة "العضو المشارك" في صندوق النقد الدولي، وهذا سوف يعطيه الحق في الحصول ليس على الأموال فحسب، بل وعلى الخبرة أيضًا، وسوف يتم، من أجل ذلك، تكثيف المساعدة التقنية. كما سيتابع الأمور كل من رئيس مجموعة الدول الصناعية السبع لهذا العام وهو جون ميجور[1] وهيلموت كول رئيس المجموعة للعام المقبل، إلا أن الرفض كان قاطعًا لفتح باب القروض على مصراعيه.

وقد بدأ بالفعل بعض المراقبين المتفائلين بالحديث عن ظهور براعم "اقتصاد السوق" في الاتحاد السوفيتي. وفي الواقع، بدأت بالفعل سوق بدائية للأوراق المالية في العمل، واستطاع بعض الأذكياء إقامة روابط واتصالات جديدة بين بعض الشركات التي كانت قد حرمت من برنامج إصلاحي مرجعي.

ولكن "هل عودة "سنونو" واحد تبشّر بربيع واعد؟".

ولأن أقل مبادرة كان يستحيل بديهيًا إجراؤها في الاتحاد السوفيتي، لذا كان يتعين بذل جهود حثيثة ومضنية للقيام بتوليف جميع العمليات اللازمة لأي نشاط

---

(١) جون ميجور: رئيس وزراء بريطانيا من عام ١٩٩٠ حتى ١٩٩٧.

اقتصادى. لقد تحطم الإطار القانونى، وهذا يعد فألاً حسنًا للمغـامرين أو لرجـال المافيا الناجحين، ولكن هذا الوضع لا يشجع مطلقًا الرأسمالية الغربيـة المتمـسكة ببعض الأخلاقيات.

إن الشركات الغربية شركات شديدة التحفظ؛ فلم يتم حاليًا إلا عدد قليل جـدًا من العمليات التجارية المشتركة، وخاصة فى قطاع البترول والنقل.

فاليابان تمتلك بعض المشاريع فى سيبيريا تتعلق بالموارد الطبيعية (مثل فحم ياقوتيا)، كما أن هناك حالة استثنائية ذات أهمية كبيرة؛ وهى شراء شركة (فيـات) ٣٠٪ من حصة شركة فاز "VAZ" الروسية لصناعة السيارات والمنتجة لـسيارات لادا "LADA"، والذى يعد تحديًا هائلاً من جانبها على المدى الطويل.

وبعض ينتظر الآن إسهام المجمع العسكرى الـصناعى فـى الإصـلاحات الاقتصادية. لقد ضلل (أركادى فولسكى) رئيس الاتحاد الروسى للصناعيين ورجال الأعمال الذى يضم كبرى الشركات فى المجمع، الأمريكيين فى أثناء منتدى دافوس الأخير، فقد ذكر اسمه باعتباره أحد أبرز حلفاء ميخائيل جورباتشوف.

وفى الواقع، هناك فكرتان مكملتان لعمليات الإصلاح لم يتم طرحهما بـشكل كاف. أولاً، لماذا لا يتم التخطيط لتحويل نشاط المصانع العسكرية؟ فكمـا يعمـل رقاص الساعة بشكل متواصل، فإن "الاشتراكيون" لا يؤمنون مطلقًـا، فـى هـذه الأيام، إلا بقوانين الليبرالية المجردة، وهـذا يعنـى أن تتـسى كبـرى الـشركات الرأسمالية اللجوء للتخطيط الاستراتيجى، وكذلك نسيان أفـضال "التخطـيط علـى الطريقة الفرنسية" بدءًا من جون مونيه حتى بيير ماسيه[1]، وتجاهل أن الاقتـصاد السوفيتى المستقبلى ربما لن يستطيع، على الأقل لـبعض الوقـت، إلا أن يكـون اقتصادًا مختلطًا.

---

(١) بيير ماسيه (١٨٩٨-١٩٨٧) رئيس جهاز التخطيط الفرنسى من عام ١٩٥٩ حتى ١٩٦٦.

أما الفكرة الثانية فهي: لماذا لا يتم استخدام قوات الجيش المفككة وربما أيضًا، في بعض الحالات، المتمردة لإنشاء الطرق والكباري أو شبكات الاتصالات التي في أمس الحاجة إليها اقتصاد البلاد؟

يجب دائمًا تقييم الخبرة والكفاءة في موضعهما الصحيح؛ مع خلق أهداف وأسباب جيدة لحياة الأفراد الذين كانوا بالأمس مدللين واليوم أصبحوا ملعونين ولكنهم يمثلون دائمًا صفوة المجتمع في البلاد. لا شيء يمكن أن يتحقق ما دام لم يتم التخلص من فكرة الأولوية السياسية؛ فالنظام الاقتصادي السوفيتي الجديد لن يظهر في الفوضى السياسية.

وفي مثل هذه الأوضاع التي تموج بالحراك السياسي، فلا سبيل أمام السياسة الخارجية للاتحاد السوفيتي إلا تقييد طموحاتها. فجورباتشوف لم يستطع أن يلعب سوى دورًا مكملاً في حرب الخليج؛ وقام به فقط لإظهار الحماسة والبطولة، أما في أوروبا، فقد حاول استعادة "العلاقات الخاصة" مع شركائه القدامى، ولكن ذهبت محاولاته هباء ما عدا مع رومانيا.

فالوحيد الذي وافق على عدم الدخول في تحالفات ربما لا يحظى بموافقة موسكو، كان الرئيس الروماني "أيون اليسكو". وقد استطاع الزعيم السوفيتي الانتهاء من تسوية القضايا المعلقة فيما يتعلق بمعاهدة خفض القوات التقليدية في أوروبا. ووقع على معاهدة "ستارت" مع الولايات المتحدة التي تقضي بخفض عدد الرءوس النووية لكل جانب بنسبة ٣٠٪.

ولو أن هذه المعاهدة تم توقيعها في عهد آخر، لاعتبرت حدثًا مدويًا، وهي كذلك في حقيقة الأمر، إلا أنه في الوضع الحالي، لم تحظ باهتمام كبير. وخلال رحلته إلى طوكيو في أبريل عام ١٩٩١، لم يوفق جورباتشوف في إبرام أي اتفاق

مع بلاد الشمس الساطعة نتيجة عجزه عن السماح بإعادة أراضى اليابان الشمالية، أى الجزر الأربع المتنازع عليها التابعة لسلسلة تقع بين شبة جزيرة "كامتشاتكا" الروسية وجزيرة "هوكايدو" اليابانية.

فهذا النزاع إذا تم النظر إليه عن بعد، سنجد أنه بلا معنى، ولكن ليس بالطبع بالنسبة إلى موسكو وطوكيو، فكل من روسيا واليابان يعتبران هذه الأراضى، التى لا تتجاوز مساحتها ٤٠٠٠كم٢، جزءًا لا يتجزأ من أراضيها، فروسيا يمكنها أن تفقد جميع دول أوروبا الشرقية، وقد تتهاوى الإمبراطورية الروسية، بيد أنها ليست مستعدة بعد لتعديل الحدود الروسية.

أما اليابان فهى مستعدة لإنفاق مليارات الدولارات لاستعادة هذه الأراضى الشمالية التى لا تزال أهميتها غير محددة. وفيما يتعلق بالصين، فقد قام الاتحاد السوفيتى بتسوية المشكلات المعلقة بينهما بدءًا من النزاع على الحدود.

إن الاضطرابات ليست لصالح السياسة الخارجية، ولكن على الأقل، لدى الدول الغربية من الحكمة التى تمكنها من تجنب تعريض الاتحاد السوفيتى للمشكلات وذلك لتفادى إخراج الجنى من القمقم ليحيى المشكلات القديمة الكامنة. أما المحافظون من السوفيت فيعتبرون سياسة جورباتشوف الخارجية عارًا على الدولة. فخلال عهده، توقف الاتحاد السوفيتى عن أن يكون بطل الساحة الدولية.

نحو نظام عالمى جديد:

إن ما حققته خطة مارشال – التى تم البدء فى تطبيقها من عام ١٩٤٨ حتى ١٩٥٢ – من نجاح قد أذهل العالم؛ إلى الحد الذى أصبحت فيه نموذجًا للمحللين ورجال السياسة الباحثين عن حلول سهلة للمشكلات الكبرى التى تواجه الكرة الأرضية.

وأمام هذه العبارات البليغة، يتعين التذكرة بأحد أكبر معضلات هذا العصر وهى: إن الدول الصناعية قد أصبحت اليوم - بصفة عامة - مستوردة لرءوس الأموال، بمعنى آخر؛ إن احتياجات الاستثمار فى العالم النامى أصبحت تفوق طاقاته الادخارية سواء كانت خاصة أو عامة.

فالعجز فى الموازنة الأمريكية لا ينخفض إلا بمعدل بطيء للغاية. ومعدلات الادخار فى القطاع الخاص فى اليابان منخفضة - بالطبع نظرًا للسياسة الاجتماعية النشطة - كما أن فائض الموازنة فى ألمانيا الاتحادية تبتلعه من الآن فصاعدًا ألمانيا الشرقية. وفى السنوات المقبلة، تقدر قيمة التحويلات الرسمية من الغرب إلى الشرق بأكثر من مئه مليار مارك فى العام الواحد.

وأمام هذا النقص، فإن الاحتياجات السنوية لاستيراد رءوس الأموال فى الدول النامية ربما تقدر بـ ٢٠٠ مليار دولار - أى ما يعادل أربعة أضعاف تكلفة حرب الخليج، وذلك لتغطية معدل لا يزال متواضعًا للنمو يرتفع بنسبة ١٪ عن متوسط آخر عشر سنوات.

أما فى دول أوروبا الشرقية - بعيدًا عن الاتحاد السوفيتى - يقودنا التقييم المتفائل ولكنه عقلانى، إلى قيمة تتراوح بين ١٥ و٢٠ مليار دولار سنويًا من الاحتياجات الضرورية للدعم المالى الخارجى - منح وقروض - لتغطية نمو اقتصادى صحى بمعدل يتراوح بين ٥ و٧٪ سنويًا. ويجب أن نضيف إلى كل ذلك احتياجاتنا مثل المحافظة على هذا الكوكب (على سبيل المثال محاربة ارتفاع درجة حرارة الأرض بفعل الاحتباس الحرارى).

وفى الوضع الحالى، لا يمكن قبول النظر باستخفاف إلى المزيد من النفقات الباهظة؛ فمعدلات الفائدة الحقيقية، فى المسار الطبيعى للأمور، يخشى من ارتفاعها عدة نقاط فى الأعوام التالية.

فلماذا نحطم الانتعاش الاقتصادى الذى نحن حقًا نتطلع إليه؟ وفى حالة اللجوء إلى علاج الأمور بواسطة التضخم، وهو علاج غير دائم، فهذا يعنى التراجع بدلاً من القفز إلى الأمام.

وربما تكون الدول النامية ضمن أول ضحايا لهذه السياسة؛ فإضافة نقطة واحدة إلى معدلات الفائدة يزيد من أعبائها السنوية؛ بما يعادل نحو ٤٠ مليار دولار، هذا بعيدًا عن دول الشرق الأوسط! فالجزائر فى حالة من الغليان، وقد يتعين على كل منا أن يفهم أن مجموعة الدول المتقدمة لن تسمح بتدهور الأوضاع فى الدول النامية؛ لأن ذلك سيكون على حساب أمنها الخاص؛ وهو ما يفسر، فى الواقع، الزيارة التى قام بها أخيرًا بيير بيريجوفوا(١) إلى الجزائر فى الثلاثين من يوليو ١٩٩١.

إن البحث عن "نظام عالمى جديد" يفرض تحقيق توازن أفضل على المستوى العالمى بين الاستثمار والادخار؛ ويتعين علينا السعى لتحقيق هذا الهدف عبر عدة طرق: زيادة المدخرات فى جميع الدول وليس فى الدول الغنية فقط، الرقابة الصارمة على الإنفاق الحكومى، وأن تكون جميع أنواع المساعدات والمنح مشروطة وتحجيم النفقات العسكرية والتسليح؛ وتتطلب جميع هذه الخيارات اتخاذ إجراءات هيكلية ومن ثم سياسية صارمة.

وعلى الرغم من ذلك، فعلى الدول أن نجد لها حلولاً. فبعض الدول، مثل ألمانيا، اليوم، وربما تكون الولايات المتحدة غدًا، يتعين عليهما زيادة الضرائب. إلا أنه بالنسبة إلى الدول التى تفرض ضرائب كبيرة مثل فرنسا، فإن التسامح فى فرض ضرائب جديدة ربما تكون له حدود.

---

(١) بيير بيريجوفوا (١٩٢٥-١٩٩٣) تولى وزارة الاقتصاد والمالية فى حكومات لوران فابيوس وميشيل روكار وأديث كريسون، وتقلد منصب رئيس وزراء فرنسا من عام ١٩٩٢ حتى ١٩٩٣.

ويتطلب الترابط بين جميع التحركات - أيضًا - أن تفتح الدول المتقدمة حدودها لمنتجات الدول النامية؛ وهذا يتعلق على وجه الخصوص، بدول شرق أوروبا الراغبة فى بيع سلعها لدينا سواء الزراعية أو المنتجات المصنعة بتقنية بسيطة والتى تجعل لها ميزه تفضيلية، فشعار "نعم للتجارة ولا للمساعدات" لا يزال يحتفظ بقوته.

وفى نهاية القرن التاسع عشر، كان اندلاع مجرد أزمة بسيطة سواء داخل أو خارج أوروبا، يؤدى إلى انقلاب القوى العظمى بعضها على بعض آخر. فالأيديولوجية التى كانت سائدة حتى ذلك العصر، كانت تدفع الدول للبحث عن زيادة رقعة أراضيها لدواعٍ مختلفة.

وكانت التحالفات تتفكك وتترابط طبقًا للتيار السياسى السائد، مسببة بلبلة شديدة لا تنتهى؛ حتى إن هناك اتفاقيات كانت تبرم أحيانًا سرًا. وكانت نتيجة هذا الوضع هى كارثة الحرب العالمية الأولى، وقد دفع اتساع هذه الكارثة، فى الولايات المتحدة، الرجال من ذوى النوايا الحسنة إلى إعداد مفهوم ما يسمى بالأمن الجماعى الذى تبلور فى النهاية إلى إنشاء عصبة الأمم.

إلا أن الأمور والمفاهيم لم تكن، فيما يبدو، قد نضجت بالقدر الكافى، فلم تستطع هذه الأفكار السمحة أن تفعل شيئًا أمام قوة الأيديولوجيات التى جسدها، هذه المرة هتلر وموسولينى وأنصارهما.

بيد أن تراخى الديمقراطية وانفلات العلاقات الاقتصادية الدولية التى لم تحظ بتنظيم قوى مثلها مثل العلاقات الأمنية، قد أدى إلى مناخ نتج عنه اندلاع الحرب العالمية الثانية.

واعتبارًا من ١٩٤٥، سيطر على الساحة الدولية العداء بين الشرق والغرب. وبدأت الدول الغربية، تحت القيادة الأمريكية، فى تنظيم صفوفها، فانطلقت دول

أوروبا الغربية فى مشروع الوحدة الأوروبية التاريخى وغير المسبوق، تحقق نجاحًا منقطع النظير.

فالرخاء الذى حققته قارة أوروبا قد اعتمد - بشكل كبير - على التعاون الاقتصادى وتطبيقه فى إطار شبكة مترابطة من المؤسسات والعديد من الممارسات، فضلاً عن وجود نظام من التحالفات الدائمة التى تمتاز بالشفافية، وقد تحقق توازن القوى على المستوى الدولى بفضل الردع النووى.

وكلما، انطفأت شمس الأيديولوجية الشيوعية، استطاع مفهوم الأمن الجماعى فى التحرر تدريجيًا من حالة فقدان المصداقية التى كانت من أسبابها فشل عصبة الأمم، وهذه كانت المهمة الرئيسية لمجلس التعاون والأمن الأوروبى.

ربما كان الانهيار المفاجئ للإمبراطورية السوفيتية؛ سيؤدى إلى زعزعة أساس هذا الصرح الكبير، إلا أنه، على العكس، فقد أثبتت قوة البنية الغربية قدرتها على امتصاص هذه الصدمة، ولا يحلم، اليوم حلفاء الاتحاد السوفيتى القدامى فى الاتحاد معه من جديد؛ ففكرة إنشاء نظام عالمى جديد التى ترتكز على الترابط الحر بين الدول يبدو أنها، فى هذا الوقت، ضرب من الخيال. وربما يقول بعض إنه ألقى بها - بالفعل - فى سلة النظام السياسى العالمى الحقيقى، فهل هو وهم مؤقت أم أنه البداية لواقع دائم؟

ومن البديهى أن تتوافق بعض الهياكل التى تم تكوينها فى ظروف متباينة بسهولة مع وضع متغير بشكل جوهرى.

إن الأفكار التى سيطرت، على مر التاريخ، على واقع الأمور، ربما نشعر الآن بأنها أصبحت متهالكة بعض الشىء.. ولهذا السبب، يتم دائمًا استخدام الكلمات نفسها للتعبير عن خطوات مختلفة مثل: الاستمرار فى الاندماج داخل الاتحاد

الأوروبى أو اندماج العالم الشيوعى القديم فى المجتمع الغربى. وعندما يبدأ الفكر فى التراخى، ما يلبث الواقع على التقهقر. فلو أننا، على سبيل المثال، لم ننتبه من بلورة مفهوم الاتحاد الأوروبى، فربما نتعرض لخطر ظهور المشكلات القديمة التى نخشى منها والتى، لحسن الحظ، لم تكن مصاحبة للثورة الأوروبية التى حدثت بين عام ١٩٨٩ و ١٩٩٠.

وعلى عاتق فرنسا – فى هذا الشأن – مسئولية كبيرة، إلا أن الفرنسيين أنفسهم يشعرون بالعجز نتيجة ما بداخلهم من التناقضات بين التطلع إلى تحقيق الازدهار العالمى الذى هم مفعمون به؛ وبين إدراكهم الغامض، الذى يريدون دائمًا كبته، بانخفاض ثقلهم النسبى داخل أوروبا.

وبعيدًا عن توجهات الخطاب الليبرالى المتفق عليه، فى هذا الوقت، تواجه الصفوة من المفكرين الفرنسيين صعوبات كبيرة فى فهم الثقافات الأخرى وصعوبة التخلص من نمط الدولة الثقيل.

إنه شعور بعدم الارتياح فى عالم يرسى قواعده طبقًا للعبة غريبة على تقاليدنا، ونحاول غالبًا، فى مواجهة ذلك، الاحتماء داخل مفاهيم مبهمة وغريبة عما يجب أن يتم. وخلاصة القول، فنحن لا نمارس على البيئة المحيطة بنا التأثير الذى ربما نكون قادرين على القيام به، فنحن ننتقد، على سبيل المثال، شركاءنا بسبب تراخيهم وضعفهم فى مجال الدفاع الأوروبى، إلا أننا نعجز عن طرح صيغ واضحة من شأنها إثبات تعهداتنا.

وعلى الرغم من ذلك، فالمستقبل الذى يسطر سطوره حاليًا لن يتم تحديد ملامحه فقط بتوفير الظروف الملائمة لهذه المرحلة غير العادية التى نعيشها الآن. فبالعمل وحده نبنى قواعد المستقبل.

الفصل الخامس

أغسطس ١٩٩٢

روسيا وزمن الاضطرابات – الاتحاد الأوروبي مفتاح مستقبل القارة الأوروبية – دول البلقان وخطر القوميات – البرابرة الجدد – الشطر الجنوبي من أوروبا.

روسيا وزمن الاضطرابات:

في التاسع عشر من أغسطس عام ١٩٩١، شهد العالم تراجعًا كبيرًا في موسكو. لن ننسى أبدًا المشهد الحزين للفريق الذي نظم الانقلاب العسكري وهم يصطفون حول "جينادي ياناييف" بوجهه الشاحب. هذا المشهد يذكرنا بالصور الكئيبة للمكتب السياسي للحزب الشيوعي "البوليتبورو" في عهده الماضي، قبل ظهر ميخائيل جورباتشوف بوجه المرح البشوش.

هل كان حقًا انقلابًا أم كانت أيام من الخديعة الكبرى؟

لقد حانت الآن اللحظة لدخول أرشيف الأحداث الذي سيتيح الفصل في هذا الأمر. نحن نعلم منذ الآن أن قادة هذا الانقلاب، أو كما يفترض ذلك، كان في نيتهم القيام بهذا النوع من الانقلابات القانونية التي عج بها تاريخ الحزب الشيوعي للاتحاد السوفيتي.

إلا أن جورباتشوف الذى اتهم، دون شك، بالضعف لأنه لم يتحرك له ساكنًا أمام هذا الكم من التحذيرات التى تلقاها، قد رفض الدخول فى هذا التنظيم.

ومن جانبهم، افتقد المتآمرون الحسم فى اتخاذ القرارات؛ فقد أداروا العملية بطريقة سيئة، ولذلك انهارت برمتها عندما اتضح جليًا أن السبيل الوحيد لإنجاحها هو إطلاق النار على الجماهير فى موسكو ولينينجراد.

ولأنهم لم يتفقوا على قرار، فى الواقع منذ البداية، فقد كانت فرصتهم فى النجاح ضئيلة، فى الوقت الذى كانت فيه الاتصالات بين موسكو والبيت الأبيض متواصلة ولم تنقطع على الإطلاق.. وهكذا استطاع بوريس يلتسن، فى النهاية، فرض نفسه باعتباره المنتصر الحقيقى للشيوعية الذى لم يرغب، أو لم يجرؤ جورباتشوف، فى الواقع، على الاختلاف معه على الإطلاق، فبظهوره واقفًا على دبابته رافعًا، علم بلاده ذى الألوان الثلاثة: الأحمر والأزرق والأبيض، طوى يلتسن العظيم أمام الأنظار صفحة العقود السبعة الماضية للبلشفية.

لقد كان قادة الانقلاب يريدون إنقاذ الاتحاد السوفيتى والحزب الشيوعى. فهم لم يكونوا معارضين لا للإصلاح ولا لتحسين العلاقات بين الشرق والغرب الذى بدءه جورباتشوف؛ بيد أنهم كانوا يدعون بأنه إذا لم يتم وضع حد لهذا الخراب، فسوف يتفكك الاتحاد السوفيتى وسوف يجلب هذا الانهيار معه البؤس والشقاء للشعوب. وبعد ذلك بعام، أعرب قطاع من الشعب الروسى - الذى شعر بالمهانة جراء ضياع الإمبراطورية الروسية والمعاناة نتيجة للانهيار الاقتصادى - بأن هؤلاء القادة كانوا على حق؛ فعادوا بالتاريخ للوراء بشكل مذهل، وأطلقوا على هؤلاء القادة لقب "ثوار ديسمبر" فى إشارة إلى هذه المجموعة من الأرستقراطيين والضباط الروس الذين التقى بهم "بوشكين" فى عام ١٨٢٥؛ وحاول معهم القيام بانقلاب على الحكم المطلق.

إن فشل هذا الانقلاب الذى قاده "جينادى باناييف"، على نحو يرثى لـه، قـد عجل من انهيار ونهاية الاتحاد السوفيتى. وفى السابع والعشرين من أغسطس، شعر الاتحاد الأوروبى بالتحرر فاعترف باستقلال دول البلطيق، وأعلن كل من أرمينيا ومولدافيا وفى الأول من ديسمبر، أوكرانيا استقلالها. وفى الثامن من ديسمبر، وقعت روسيا وأوكرانيا وروسيا البيضاء اتفاقًا فى مدينة "مينسك"، لتأسيس اتحاد يتكون من الدول السلافية الثلاث، انضم إليه فيما بعد، فى الثالث عشر من ديسمبر، خمس دول من آسيا الوسطى ليكونوا بذلك "اتحاد الدول المستقلة" **CEI**.

وفى السادس عشر من ديسمبر، أعلنت كازاخستان بدورها استقلالها.

لقد تمكن يلتسن بتوجيه هذه الضربة القاضية إلى الاتحاد السوفيتى، من القضاء على غريمه جورباتشوف الذى كان عليه تقديم استقالته فى الخامس والعشرين من ديسمبر.

لقد كان زعيم الكرملين الجديد يأمل، بالطبع، عن طريق إنشاء "اتحاد الدول المستقلة" فى تأكيد وضع الدولة الروسية؛ وأنها دائمًا الأولى بين أترابها. وسارع المجتمع الدولى، الحريص على احتواء القلاقل، بالاعتراف بروسيا على أنها خليفة الاتحاد السوفيتى لا سيما داخل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

وفى الواقع، تسيطر روسيا بمساحتها التى تبلغ ١٧ مليون كم^{٢} – المساحة الكلية للاتحاد السوفيتى تبلغ ٢٢ مليون كم^{٢} – وسكانها البالغ عددهم ١٤٨ مليون نسمة – أى ما يعادل نصف سكان الاتحاد السوفيتى – وبمواردها الطبيعية الهائلة – فهى تمتلك على سبيل المثال ٨٠٪ من بترول الاتحاد السوفيتى السابق – على جميع الجمهوريات الأخرى بما تمتلكه من قدرات كامنة. الجمهورية الوحيدة التى بمقدورها – عن حق – منافستها فى هذه المكانة هى أوكرانيا بمساحتها التى تبلغ

٦٠٠٠٠ كم٢ وبعدد سكانها الذى يبلغ ٥١ مليون نسمة وبمواردها الزراعية الكبيرة، أما باقى الجمهوريات، فليست سوى دويلات صغيرة، سواء من حيث عدد السكان والمساحة أو من حيث مستوى التنمية.

وكان من الممكن، نظرًا للظروف المحيطة ولما يتمتع به الزعيم الأوكرانى "ليونيد كرافتشوك"(١) من ذكاء سياسى، أن تتم الإطاحة بجميع حسابات بوريس يلتسن وربما أيضًا بجميع المسؤولين السياسيين الغربيين.

ومنذ الثامن من ديسمبر، لم تتوقف أوكرانيا عن تحدى الكرملين؛ فقد قررت إنشاء عملة جديدة خاصة بها - ليس لها وجود حتى الآن - وجيش خاص بها؛ فهى تنوى امتلاك الأسطول البحرى للبحر الأسود(٢). وفى هذه الأثناء، لم يتردد كرافتشوك فى إعادة النظر فى مبدأ نقل بعض الأسلحة النووية التكتيكية إلى روسيا، بحجة حالة التفكك التى تعانى منها البلاد. وعلى الفور، أعلن يلتسن فى السادس عشر من مارس إنشاء قوات مسلحة روسية ووزارة الدفاع الروسية. وتولى بنفسه حقيبة وزارة الدفاع، فى بادئ الأمر، قبل أن يوكل بها، فى السابع من مايو، إلى الجنرال "بافل جراتشيف"(٣) أحد المقاتلين المحنكين فى حرب أفغانستان.

وكان من الواضح أن هذا الانفصال بين دولتى روسيا سيدوم طويلاً، فأوكرانيا، دون الاعتراف بذلك، تسعى بجدية لكسب ود الغرب، فهى تتطلع إلى الاستفادة سريعًا من إمكاناتها الزراعية، ومن تعدد ما بها من عرقيات نشطة ومتفانية فى سبيل قضيتها الوطنية ومن وجودها الراسخ، إن لم يكن داخل المجتمع

---

(١) ليونيد كرافتشوك: رئيس أوكرانيا من عام ١٩٩١ حتى ١٩٩٤.

(٢) توصل كل من بوريس يلتسن وليونيد كرافتشوك إلى اتفاق حول هذه النقطة فى الثالث من أغسطس عام ١٩٩٢.

(٣) بافل جراتشيف: وزير الدفاع الروسى من عام ١٩٩٢ حتى ١٩٩٦.

الأوروبى، فعلى الأقل داخل أوروبا الموحدة، نظرًا لتأثير ألمانيا، التى فى سبيلها للتكوين بدمج بلاد جديدة مثل دول البلطيق وكرواتيا وسلوفينيا ومحمية بوهيميا ومورافيا.

لقد حرص كرافتشوك بعناية على تجنب الاندفاع فى القيام بإصلاحات كبيرة ليبرالية؛ ولهذا السبب تبدو بلاده فى الوقت الحالى مرفأً للاستقرار مقارنة بروسيا. ونظرًا للانفصال بين أوكرانيا وروسيا، فإن اتحاد الدول المستقلة "CEI" يظهر أكثر كجهاز للتصفية أكثر من كونه اتحادًا جديدًا.

أما النجاح الوحيد الذى يمكن أن يفخر بوريس يلتسن بتحقيقه، فهو التوصل إلى اتفاق حول مكان تمركز القوات الروسية؛ ولكن أين سيتمركز، على سبيل المثال، الجنود الروس من مولدافيا فى روسيا إذا ما علمنا أن القوات التى تمت إعادتها من دول أوروبا الشرقية تعيش تقريبًا باعتبارها لاجئة؟

إن روسيا التى انتزعت منها إمبراطوريتها وغزتها أعراقها المختلفة، وأنهكها ارتفاع معدل التضخم - الذى ربما تخطى نسبة ٢٠٠٠٪ فى إجمالى عام ١٩٩٢ -، هذا فضلاً عن انهيار الإنتاج - بنسبة ٢٥٪ للمنتجات الزراعية وما بين ٣٠ و٥٠٪ للمنتجات الصناعية - وارتفاع معدلات البطالة - التى قد تزيد بسرعة كبيرة بدءًا من الصيف - تعانى من إحدى التجارب المريرة التى اعتادت مواجهتها، للأسف، على مر التاريخ.

لم يكن قرار تحرير الأسعار الذى اتخذه بوريس يلتسن فى بداية العام، ليقدر له النجاح؛ بسبب الهياكل الاقتصادية التى تسيطر عليها السلطة السياسية السوفيتية وحدها، فهذا الخطأ ما كان ليرتكب إلا بسبب جمود ذهنى. إن ما يفسر التأثير المفرط لأصحاب المذاهب الليبرالية الأصولية من الأمريكيين، هو ردود الأفعال الطبيعية المتمثلة فى الرفض للاقتصاد الماركسى.

إلا أن أى شخص ينظر للأمور بواقعية، يجب أن يلاحظ أن ما يسود فى أوروبا الغربية منذ الحرب العالمية، بدءًا من النموذج الألمانى الشائع عالميًا، هو الاقتصاد المختلط. وترتكز آلية تحديد الأسعار فى هذا النوع من الاقتصاد، كى تعمل بشكل جيد، إلى وجود مؤسسات وسلوكيات، لا نظير لها، دون شك، أو لم تنشأ بعد فى الاتحاد السوفيتى السابق.

ويثبت التاريخ الاقتصادى أن ظاهرة ارتفاع معدلات التضخم تبدأ فى الظهور دائمًا عندما تفقد الدولة، بعدم سيطرتها على الأجهزة الحكومية، القدرة على وضع خطط لتحقيق التوازن فى الإنفاق، ولهذا فهى لا تملك سوى تشغيل ماكينة طبع أوراق النقد. كما أن ما ينتج عن ذلك من توقعات للقائمين على الاقتصاد، يقلل من سرعة هذه الظاهرة، تمامًا مثل سلسلة التفاعلات التى تنتج عن المفاعل النووى.

ولسخرية القدر، فإن العامل الرئيسى الذى يعرقل الزيادة تداول العملة فى روسيا؛ هو نقص الورق الذى يحول دون طبع أوراق النقود. وقد رأينا، فى بعض المجمعات الصناعية، المسئولين يقومون بأنفسهم بضرب العملة لمواجهة النقص فى الروبل، فلو أننا فى زمن الاقتصادى الفرنسى "جاك رويف"؛ لكان أطلق على هذا النوع من المبادرات "خطط الرى أثناء الطوفان".

وكقاعدة عامة، لا يمكن وقف هذه الحلقة اللعينة لارتفاع معدلات التضخم إلا بإعادة إقرار سلطة الدولة والسيطرة على طباعة العملة، فجميع النماذج المعروفة لارتفاع معدلات التضخم قد خضعت لهذه القاعدة، ففى ظل زيادة معدلات التضخم تفقد الأسعار النسبية قيمتها، وتطيح المضاربة بكل الآليات التى تسمح بتحقيق التوازن بين العرض والطلب فى ظل اقتصاد السوق.

على الرغم من ذلك، فبمقدور روسيا تجنب هذا الانزلاق المميت. ففى اللحظة التى أكتب فيها هذه السطور، كان الاقتصادى الليبرالى المعروف "يجور جايدار"[1] تحت المراقبة الدقيقة من قبل المسئولين عن اتحاد الصناعيين الروس الذى يتزعمه الاقتصادى البارع "أركادى فولسكى".

ففى عهد الاتحاد السوفيتى السابق، لم يكن الخبراء الاقتصاديون جميعًا، لحسن الحظ، من زمرة المكتب الشيوعى الروسى الذين يتسمون بالجمود الفكرى؛ لذا فنجد أن شخصية مثل "فولسكى" كان يعتقد فى مميزات ما كان يطلق عليه فى الماضى "التخطيط على الطريقة الفرنسية"؛ فكيف يمكن التفكير بإمكانية التحول الجاد لأنظمة تحتكرها الدولة مثل اتحاد الصناعيين الروس بطرق ووسائل ليبرالية بحتة؟

ولمزيد من الفهم لطبيعة المشكلة، هناك مثال لمدن مجهولة الاسم ومزروعة على طول خط السكك الحديدية الذى يصل بين موسكو وفلاديفوستوك، فى الغالب يتراوح عدد سكانها بين ١٠٠ و ٣٠٠ ألف نسمة.

ولا وجود لهذه المدن على أى خارطة رسمية، فكل واحدة منها تعيش على أنشطة مصنع واحد يتبع اتحاد الصناعيين الروس، وهناك صعوبة شديدة فى تحويل نشاط هذه المصانع، ولكنه ليس أمرًا مستحيلاً نظرًا لوجود مهندسين أكفاء.

وفى الواقع، فالشعب الأذربيجانى قد نجح فى القيام بعكس ذلك، فقد قام بتحويل الورش المخصصة للصناعات البترولية إلى صناعة السلاح لمقاتلة شعب أرمينيا! وعلى أى حال، فللشروع فى تحويل النشاط الصناعى، يتعين الانتقال إلى دورة اقتصادية جديدة لا وجود لها على أرض الواقع.

---

(١) يجور جايدار: نائب رئيس الوزراء الروسى للاقتصاد والمالية عام ١٩٩١؛ ثم تولى رئاسة وزراء روسيا الاتحادية عام ١٩٩٢، ثم عين مرة أخرى نائب رئيس الوزراء ووزير الاقتصاد عام ١٩٩٣.

أليست هذه هى الحالة النموذجية التى ربما تتيح فيها منهجية "جون مونيه" الاقتصادية الوصول إلى التقدم؟

يوجه دائمًا اللوم لبوريس يلتسن؛ بسبب إفساده لمستقبل روسيا بحرمان العلم والتكنولوجيا من أدواتهما. لقد كان الاتحاد السوفيتى السابق يستطيع - على الأقل - التفاخر بمنح البلاد قاعدة علمية وتقنية ذات طابع دولى معترف بها فى كثير من المجالات، مثل: الفضاء وصناعة الطائرات. وحتى فى قطاع الطاقة، فالإنجازات التى تحققت لا يمكن تجاهلها. وإذا كان القصور فى المجال الأمنى قد ظهر كبيرًا وجليًا بعد حادث تشيرنوبل، فهذا لا ينقص شأن هذه هذه الملاحظة، إلا أن نقص الأموال وتشويه صورة العلماء يتسببان فى خسائر جوهرية فادحة غير قابلة للإصلاح.

إن "المركز الدولى للعلوم والتكنولوجيا" الذى أعلن بوريس يلتسن وجيمس بيكر عن إنشائه فى موسكو فى فبراير ١٩٩٢؛ بهدف تحجيم هجرة العقول فى المجال النووى شديد الحساسية، لم يستطع - للأسف - أن يسد الفجوة فى هذا القطاع إلا جزئيًا. وفى هذا المجال، فإن طرق التخطيط الاستدلالى، ربما تستطيع أيضًا تقديم المساعدة.

لقد غرقت روسيا، على الفور، فى هوة الركود الدامس، وأخذ الشعب ينظم معيشته باللجوء لتخزين السلع - فمن الشائع أن نجد أسرًا تقوم بتخزين مؤن تكفيها لمدة عام - والإتجار بكل ما يمكن بيعه، ولكن الكثير يرون أن هناك حدودًا لذلك. فأى زائر عابر للبلاد قد ينبهر بعدم وجود الفوضى أو بظهور بعض الأنشطة التجارية الحرة وبانتشار "رجال الأعمال" أبطال روسيا الجديدة. فهناك - دون شك - رجال أعمال حقيقيين، إلا أنه يجب التحفظ فى التحليل، فالنظام يحرص على أن تظل المدن تحت سيطرة "المجموعة التجارية" التابعة للسلطات المحلية والوثيقة الاتصال بقدامى عناصر الحزب الشيوعى البائد.

وتساهم هذه الظاهرة، وبصفة عامة، الفساد المتفشى فى البلاد، فى الشلل الاقتصادى والانهيار الأخلاقى؛ فأصحاب المصالح ليسوا دائمًا من رجـال الأعمـال، ولا شيء يدلل على أنهم قادرون على قيادة النظام الإنتاجى الذى يعانى الفوضى التامة.

ففى العديد من المدن، بدأت تظهر مصادمات عرقية، ولا يـسمح الـروس بأن يحقق الماكرون - الذين يأتون من أطراف الإمبراطورية القديمـة - ثـروات بواسطة التجارة.

واليوم انخفضت شعبية بوريس يلتـسن لـصالح نائـب الـرئيس الـوطنى "روتسكوى" ولكنها لم تنهار؛ فقد أصبح الشعب أكثر تشككًا وأكثر سلبية عـن ذى قبل ولا يظهر - على الرغم مما يعتقده بعض المفكرين الغـربيين - أى حماسـة قوية لفكرة الديمقراطية، ربما يحاول الرئيس الروسى، قبل فـوات الأوان، الحـث على إجراء انتخابات تشريعية مبكرة للتخلص مـن المجلـس الأعلـى الـسوفيتى الشيوعى وتعديل الدستور؛ وحتى ذلك الحين، فقد بـدأت النزعـة القوميـة التـى تصطبغ دائمًا بصبغة المعاداة للسامية، تطغى على الـساحة، بينمـا بـدأ جهـاز المخابرات السوفيتى "KGB" - الذى لم يفقد سوى اسمه - والجيش وقوات وزارة الداخلية استعادة قوتها من جديد.

لقد عرف بوريس يلتسن - حتى هذه اللحظة - كيف يتماسك بمهارة تـدعو للإعجاب، فقد بدأت تتوقف، فيما يبدو، حركة تفكك روسيا الاتحادية.. هـل كـان يريد أم كان سيتوصل إلى تجنب إقامة نظام قوى يتمنى الجميـع، سـواء داخـل أو خارجها، تحقيقه فى قرارة أنفسهم؟

إن المستقبل هو الذى سيجيب عن هذا السؤال.

ومن بين المشكلات التى سببها انهيار الاتحاد السوفيتى والأكثر إثارة للقلق، انتشار الأسلحة النووية؛ ولذلك أصرت أمريكا، ويبدو أنها حـصلت علـى ذلـك،

على إزالة جميع الأسلحة التكتيكية وعودتها إلى روسيا، أما الأسلحة المتعلقة بالأنظمة الاستراتيجية، فقد كان مقررًا إزالتها بحد أقصى عام ١٩٩٤.

إلا أن وزارة الدفاع الروسية قد أعربت عن قلقها من انتقال الانهيار في سيطرتها على البلاد من الناحية الإدارية، إلى سيطرتها على المجال العسكرى، هذا فضلاً على هجرة المتخصصين فى الأسلحة النووية والتى تنذر بكارثة لاحتمال بيعهم لخدماتهم لبعض دول العالم الثالث.

إلى جانب تصفية روسيا، على سبيل المثال، لأسلحتها المتطورة والدبابات والطائرات التى لن تتردد فى بيعها بأسعار خارج المنافسة.. وبالطبع؛ فإن إيران تستفيد – بشكل كبير – من ذلك، مما يثير قلق جيرانها ولا سيما دول أوروبا الغربية.

إن العواصم الكبرى كانت ربما تفضل أن يكون هناك متحدث رسمى قوى داخل موسكو؛ تستطيع التفاوض معه بشأن بعض الاتفاقيات، ويكون قادرًا على فرض التمسك بها واحترامها.

إن الشريك المتشدد – ولكن الوفى لتعهداته – أفضل بكثير من دمية غير مسئولة.

وفى الوقت الحالى، ترتكز سياسة روسيا الخارجية إلى محاولة تسوية النزاعات مع الدول المستقلة الجديدة، ومحاولة التحكم فى الصراعات العرقية التى حولت جزءًا من أطراف الاتحاد السوفيتى السابق إلى مناطق دامية، وكذلك الاندماج داخل شبكة المؤسسات الدولية للاستفادة من جميع مزاياها لا سيما الاقتصادية والحفاظ على قوتها بواسطة السلاح النووى، وكذلك بواسطة القيام ببعض الإجراءات الشكلية المحددة، مثل: الاشتراك فى رئاسة مؤتمر الشرق الأوسط.

ومن حيث المبدأ، لا يواجه الغرب، فى الوقت الحالى، أى مشكلات كبرى مع روسيا التى لا توجه إليها، مؤقتا، أى انتقادات سوى البيع غير المسئول

للأسلحة. وعلى الرغم من ذلك، فإن ما يتعين أن نخشاه هو أن يؤدى خضوع موسكو لواشنطن ولصندوق النقد الدولى إلى تشجيع النزعة القومية الروسية؛ وهذا ما يظهر، تجاه اليابان، خلال مناقشة قضية "جزر الكوريل".

لقد استوعب بوريس يلتسن الخطر الذى يواجهه؛ فقد بدأ كل من الزعيم الروسى ووزير خارجيته "أندريه كوزيريف"[١] فى تشديد اللهجة لتجنب استهداف روسيا من قبل زعماء القوميات.

من مصلحة الغرب دعم جهود موسكو لتحجيم انتشار الفوضى والاضطرابات، فليس لديهم أى نية للتدخل فى الشئون الداخلية لاتحاد الدول المستقلة. فلم يقترح أحد، حتى الآن، على سبيل المثال، الرجوع إلى مفهوم "الحق فى التدخل" لمحاربة الإخلال بحقوق الإنسان فى جمهوريات آسيا الوسطى المعروفة بانتهاكها الصارخ لهذه الحقوق.

فمع مرور الوقت، أصبح كل شخص يدرك أن الأمن لن يستتب فى جوار الاتحاد السوفيتى السابق، ما دامت الأوضاع الداخلية غير مستقرة داخل روسيا نفسها.

وشيئًا فشيئًا، فإن هذه يتعلق، فى المقام الأول، بأوروبا والشرق الأوسط ومن ثم بالولايات المتحدة. ومن جانبهم، يظل الأمريكيون يفضلون الحوار حول القضايا النووية. ولم يكن بمحض الصدفة، عندما أعلن بوريس يلتسن، فى واشنطن فى بداية شهر فبراير – وبطريقة مذهلة – انضمامه لمشروع "حرب النجوم" الذى كان قد تبناه الرئيس الأمريكى السابق ريجان، فى مرحلته الأخيرة – أى مشروع إنشاء منطقة آمنة محكمة تحمى ما تضمه من دول ضد أى هجوم مفاجئ.

---

(١) أندريه كوزيريف: وزير خارجية روسيا من عام ١٩٩٢ حتى ١٩٩٦.

فالخوف من انفجار الأنظمة الإسلامية أو الآسيوية لا يظهر فقط فى الدول الغربية، ولكن الزعيم الذى هزم جورباتشوف كان يرغب فى قبوله فى نادى الكبار، وأن يبين لجورج بوش أنه ما زالت لديه كروت رابحة؛ ففكرة إنشاء كوندومنيوم أمريكى – روسى لم تختف بالطبع مع انهيار الشيوعية.

نحن نتطلع إلى إقامة دولة قوية فى موسكو، ولكن نأمل فى أن تكون دولة ديمقراطية، فروسيا كانت دائمًا تعانى الانقسام بين أنصار "الغربيين" و"السلافيين". الفريق الأول يحلم بجلب الثقافة الأوروبية، أما الفريق الثانى فيطالب بالعودة لأصالة الثقافة الروسية، والعمل على دعم أنصار الفكر الغربى يعنى زيادة فرص تطبيق الديمقراطية، فانضمام روسيا إلى المؤسسات الدولية الكبرى، مثل صندوق النقد الدولى، من المقرر إسهامه فى دعم الفكر الغربى، هذا ما نأمله على الأقل.

وربما يرغب الغرب – أيضًا – فى ربط الاقتصاد الروسى بأوروبا، وكان النظام الشيوعى هو، أيضًا، لديه هذا الطموح. فقد كان آخر تعبير ذكره جورباتشوف هو "البيت المشترك"، وقد كان يعنى بذلك آنذاك ربط عربة أوروبا الغربية بالقطار السوفيتى، أما اليوم فالأدوار قد تغيرت.

إن الموارد الطبيعية للاتحاد السوفيتى السابق، لو تم استغلالها بشكل جيد، سوف تصبح، بالتأكيد، ورقة رابحة ضخمة بالنسبة إلى جميع دول القارة. وبعيدًا عن ذلك، فالقاعدة التكنولوجية للاتحاد السوفيتى، تمثل أهمية كبيرة شريطة فإن يتم تدميرها؛ فقطاعا الفضاء والبترول، الذى سبق أن تحدثنا عنهما، هما أفضل مثال على ذلك.

إن الوضع الحالى لأوروبا الشرقية يمكن تشبيهه، للأسف، بقضية "البيضة أولاً أم الدجاجة"، فدون حدوث حد أدنى من الاستقرار السياسى، سيكون من الصعب

إطلاق عملية الاندماج بين الشرق والغرب. وفى المقابل، لو أن المضخة الاقتصادية لم تعمل، فإن نهوض النظام السياسى الديمقراطى سيكون ضعيف الاحتمال.

فهل يتعين على الغرب، فى مثل هذه الظروف، محاولة كسر هذه الحلقة المفرغة عن طريق المساعدات؟ إن إمكاناتنا، للأسف، محدودة، ومخاطر الإسراف هائلة. ربما يكون الحل الأمثل والواقعى، وأقولها مرة أخرى، فى تطبيق منهج "جون مونيه" بالإضافة لتكثيف الجهود على عدد قليل من المجالات، مثل تقديم المعونات لإنشاء المؤسسات اللازمة لتطبيق اقتصاد السوق - وفى المقام الأول إنشاء وتشغيل نظام الملكية الخاصة - وإعداد كوادر بشرية وتنفيذ بعض الأنشطة فى مجال المنتجات الزراعية الغذائية والطاقة.

ولكن يجب ألا نتعلق كثيرًا بالأوهام؛ فإن أى جهد يبذل فى تنمية اقتصادية حقيقية يجب أن ينبع أولاً من الداخل. وقد أبرز الاتحاد السوفيتى، نفسه، ولكن بطريقته، هذه الحقيقة، فدولة كبيرة، مثل روسيا، يجب أن تسعى إلى البحث عن الموارد اللازمة للتنمية والتحديث، من داخلها وليس من الخارج.

الاتحاد الأوروبى، مفتاح مستقبل القارة الأوروبية:

إن أكبر مشكلة يثيرها تفكك الاتحاد السوفيتى، فى مجال الجغرافيا السياسية، هى مستقبل الاتحاد الأوروبى، فأكبر تحدٍ يواجه الاتحاد يكمن، أولاً وأخيرًا، فى استقرار جميع دول القارة الأوروبية.

فهذا الاتحاد يعد اليوم القطب الوحيد المنظم الذى تتجه نحوه جميع الأنظار فى الإمبراطورية الروسية الراحلة، سواء من خارجها - أى أوروبا الوسطى ودول

البلقان - أو من داخلها - أى أوروبا الشرقية؛ والمقصود بذلك الشعوب غير الآسيوية للاتحاد السوفيتى السابق.

إن الاتحاد الأوروبى الذى نشأ بوحى من بعض العباقرة مثل روبرت شومان وجون مونيه والتشيدى دى جاسبيرى وكونراد أديناور، أضحى، منذ الحرب العالمية الأولى، المؤسسة الوحيدة التى استطاعت - بالفعل - تخطى الإطار الحصرى للدولة القومية، وذلك لتجنب انحرافات القوميات التى كانت السبب الرئيسى لاندلاع الحربين العالمية الأولى والثانية.

ففى اللحظة التى أسطر فيها هذه السطور، كان السجال فى فرنسا حول التصديق على اتفاقية ماسترخت قد وصل إلى أوجه، إلا أن السياسة الداخلية، بالمعنى الضيق للكلمة، ما زالت، للأسف، تسيطر عليه.

ونظرًا للإجراء الذى تم اختياره للتصديق على هذه الاتفاقية - وهو الاستفتاء بدلاً من التمثيل القومى - فإن مصير هذه الاتفاقية سوف يتحدد بالحظ، وفى مثل هذه الأحوال، من السهل أن نفقد المضمون الأساسى للاتفاقية.

وكما يحدث دائمًا فى مثل هذه الأحوال، فمن الأفضل الرجوع إلى بعض الشخصيات الخارجية المعروف عنها الخبرة والحكمة مثل رجل القانون المعروف ووزير خارجية بولندا كريستوف سكوبيزفسكى (١) **"Krzysztof Skubiszewski"**.

لقد كتب هذا المراقب من أصحاب المواقف فى جريدة "لوموند" عدد ٢٢ مايو عام ١٩٩٢ هذه الفقرة التى يقول فيها:

---

(١) كريستوف سكوبيزفسكى: أول وزير للشئون الخارجية فى بولندا بعد القضاء على النظام الشيوعى، وتولى هذا المنصب من عام ١٩٨٩ حتى ١٩٩٣.

"منذ وقت طويل، كان البولنديون يرون فى الاتحاد الأوروبى الإطار المثالى الذى يمكن أن يجدوا بداخله الحل العادل والعاقل والدائم لما يطلق عليه اسم "المشكلة الألمانية". فنشأة المؤسسات المشتركة والنظام الجماعى لاتخاذ القـــرار، يجعلنـــا نستـــشعر بالإمكانية فى منح الألمان فرص التنمية فى حـــدود تقاليـــدهم وإمكاناتهم دون تعريض الدول المجاورة للخطر". ويضيف قائلاً: "إن البولنديين الذين حرموا من دولتهم فى نهاية القرن الثـــامن عشر والذين تعرضوا طوال القرن التاسع عشر لجهود قاســـية ومنظمة لطمث هويتهم من جانب الأمان والـــروس والـــذين واجهوا خطر الزوال نتيجة للاتفاق المشترك بين ألمانيا فى عهـــد هتلر والاتحاد السوفيتى فى عهد ستالين، لقـــد خـــرج هـــؤلاء البولنديين من هذه المحن أشد إيمانًا وتمـــسكًا بهويتـــهم وأشـــد تصميمًا على الرغبة فى أن يمثلوا شيئًا فريدًا فى عائلـــة الأمـــم الأوروبية، ولهذا السبب، فهـــم لا يفهمـــون كيـــف يمكـــن للمناهضين لاتفاقية ماسترخت أن يعرضوا هذه الاتفاقية علـــى أنها تمثل خطرًا على الأمن القومى. فحتى الآن، لم يشكل الاتحاد الأوروبى ضررًا على أعضائه من الدول، ولكنه ساهم، علـــى العكس، فى ازدهارها وتألقها. ولا شىء يشير إلى خلاف ذلك عند تأكيد وترسيخ هذا الاتحاد بعد التصديق على الاتفاقية".

وبتوجهه إلى من يفتقدون عامة الخبرة الدولية، الـــذين يحـــاولون اســـتخدام حلفاء الاتحاد السوفيتى السابقين وتحريضهم ضـــد اتفاقيـــة ماســـترخت، يلاحـــظ كريستوف سكوبيزفسكى قائلاً بشىء من الدهاء:

> "يتعالى كثير من الأصوات المفعمة بالحماسة لدول أوروبا الشرقية، والتي تطالب بالاهتمام بمصالح ومستقبل هذه الدول، من أجل تجنب التصديق على اتفاقية ماسترخت. فليسمحوا لي بأن أقول بأن هذه الأصوات لا تدرك جيدًا مشاكل بولندا ودول مثلث "فينسيجراد"[١].

في الماضي، كان الاتحاد الأوروبي يشكل بالنسبة إلينا الأمل، واستطاع أن يقدم لنا خدمات كبيرة بالإسهام في القضاء على التكتلات الشيوعية والسوفيتية. أما في المستقبل، فهذا الاتحاد ربما يصبح بالنسبة إلينا ملاذًا للتقدم الاقتصادي وسبيلاً لتحقيق الأمن والديمقراطية.

وكي يكون كذلك، فإنه يجب أن يتقدم ليتخذ أكثر أشكال الاتحاد تقدمًا. وربما تخدم اتفاقية ماسترخت هذا الهدف.

إن النظام الأوروبي، ونحن في نهاية القرن العشرين، في طريقه لتخطي نظام الدولة القومية، مثلما حدث في بداية القرن السابع عشر، عندما استطاع التحرر من التبعية لعلم الكونيات الإلهي؛ فقد عرفت الشعوب أنه بمقدورها شرعًا المطالبة بحق تقرير المصير، ولكن يبقى عليها قبول أنه ليس من حقها تقرير مصير الآخرين.

وفي عصرنا الحالي، لم يعد للخطاب القديم عن الاستقلال الوطني جدوى، فالانقلاب الذي حدث في وسائل المواصلات والاتصالات والتكنولوجيا أبطل جميع

---

(١) يضم "مثلث فينسيجراد" كل من بولندا وتشيكوسلوفاكيا السابقة - أي جمهورية التشيك وجمهورية السلوفاك والمجر. تشكل هذه الدول التي أقامت فيما بينها تعاونًا اقتصاديًا وسياسيًا وإداريًا ودبلوماسيًا، الجانب الشرقي للاتحاد الأوروبي الحالي الذي يأملون في الانضمام إليه في أقرب وقت ممكن.

الأفكار السياسية التى ترتكز إلى فكر الحواجز بين البلاد.. إن مسار الاتحاد يقوم على فكرة أن الرخاء والسلام يرتكزان معًا إلى دمج مجال اقتصادى غير قابل للانفصال وتكوين منظمة أمنية مشتركة.

فمنذ عهد إنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والصلب والاتحاد الأمنى الأوروبى، بدأ الاتحاد الأوروبى التجربة الفعلية لهذه الرؤيا العظيمة، وهى الفكرة الجديدة الوحيدة المعبرة عن الفكر السياسى للقرن العشرين التى لم تكن من وحى العهد الشمولى. وفى الإجمال، إن ما حققه الاتحاد الأوروبى كان حتى الآن إيجابيًا بشكل كبير، كما أن عدم إدراك ما يلاحظه - بجلاء - المراقبون فى هذا القطاع من قارة أوروبا وما تعانيه الشعوب هناك، يعبر ببساطة أننا فقدنا كل إحساس بالأبعاد وكل حس بمأساة الآخرين.

إن كلمة "مسار" المستخدمة فى هذا السياق تتناقض مع كلمة "أسلوب بناء". فقبل تشييد أى بناء، يقوم المهندس المعمارى برسم تخطيطى لجميع التفاصيل المطلوب إنشاؤها. أما أمور الحياة فهى تسلك مسارًا مختلفًا، فقواعد اللعبة محددة، ولكن ليس تطورها أو مسارها.

وفيما يتعلق بأوروبا الموحدة، فما لا يدعو للشك أن المبادئ الأساسية واضحة وبارزة من الإنجازات التى تحققت، ولكن لا أحد يمكنه التنبؤ، على سبيل المثال، بالدول التى ستنضم إلى هذا الاتحاد بعد ثلاثين عامًا، كما لا يمكن معرفة كيف سيتم تنظيم هذا الاتحاد فى ذلك الوقت.

وحول النقطة الأولى، فإن اللجوء إلى المراجع الجغرافية أو التاريخية البحتة عديم الفائدة؛ فقارة أوروبا، هذا اللسان الخارج من قارة آسيا، طبقًا لمقولة بول فاليرى الشهيرة التى نطق بها عقب الحرب العالمية الأولى مباشرة، هى أقل

القارات الخمس امتلاكًا لحدود واضحة المعالم؛ فحدودها التقليدية (جبال الأورال، والقوقاز والمضايق) لا تعتبر فى الوقت الحالى حدودًا عملية.

لقد كان بول فاليرى، المغرم بالصور البلاغية العلمية، محقًا عندما قال: إن "كل شىء آت من أوروبا وكل شىء يعود إليها"، فلا يوجد أى جزء فى العالم يمتلك "هذه الخصائص الطبيعية الفريدة": "أكبر قوة مكثفة باعثة متحدة مع أكبر قوة مكثفة جاذبة". أما المراجع الثقافية؛ فهى ليست عاملة على الإطلاق مثلها مثل المراجع الجغرافية والتاريخية.

فإذا استخدمنا المصطلحات السياسية الاستراتيجية، فسيتضح أن المشكلة لا تكمن فى البحث فى المرحلة النهائية لتكوين أوروبا (من الناحية المعمارية)، ولكن فى فهم كيف ستستمر عملية الاتحاد وستزداد عمقًا، بينما هى توشك فى الوقت الحالى، على التراجع والركود.

إن هذا التصور البرجمانى قد أتى حتى الآن بثماره، فمنذ توقيع اتفاقية روما، كان كل عقد يمر على الاتحاد الأوروبى يزيد من ثرائه؛ ففى الستينات، كان من اللازم تطبيق السوق المشتركة.

وفى السبعينيات، انطلق التعاون السياسى وتم تعزيز المؤسسات الأوروبية بإنشاء المجلس الأوروبى، وانتخاب البرلمان الأوروبى بالاقتراع العام المباشر، كما تم إنشاء النظام النقدى الأوروبى الموحد بنجاح. وتميزت الثمانينيات بإطلاق القانون الموحد الذى من المقرر أن يتيح عند إتمامه، توسيع مجال أرباح السوق المشتركة لتلحق بالأسواق العامة. وبالتوازى مع هذه المكاسب، توسع الاتحاد الأوروبى فى عضويته؛ فبعد أن بدأ بست دول عند تأسيسه، أصبح مكونًا اليوم من ١٢ دولة وعلى استعداد أيضًا لاستقبال دول الجمعية الأوروبية للتجارة الحرة.

ولقد أراد القدر أن تنهار الإمبراطورية السوفيتية بين عامى ١٩٨٩ و١٩٩١، ما تسبب فى انهيار ضخم للحدود على أبواب اتحادنا الأوروبى. فالأولوية، فى الوقت الحالى، هى تعزيز قواعد هذا الاتحاد لتجنب تلاشى ملامحه وسط الركام الذى يحيط بنا، بيد أنه لا يكفى أن تعزز من قدراتنا، فيتعين أيضًا أن ندعم دول الجوار، أى فى المقام الأول، دول "مثلث فينسيجراد".

ولمواجهة الضرورة الأولى، شرع كل من فرنسوا ميتران وهلموت كول، لإدراكهما بمسئوليتيهما التاريخية عن الثنائى الفرنسى - الألمانى، (فى التاسع عشر من أبريل عام ١٩٩٠) فى العمل العظيم الذى يطلق عليه اليوم "اتفاقية ماسترخت". ومن الناحية الأساسية، ترمى هذه الاتفاقية التى تم إقرارها فى التاسع والعاشر من ديسمبر عام ١٩٩١ وتم توقيعها فى السابع من فبراير عام ١٩٩٢، إلى إعداد آليات تأسيسية من شأنها الوصول إلى العملة الموحدة وتدريجيًا، إلى سياسة خارجية وأمنية موحدة.

وفضلاً على ذلك، فقد تم إحراز الكثير من التقدم فيما يتعلق بالقضية الشائكة الخاصة بالعلاقات بين دول الأطلسى بشأن الدفاع والأمن. ويسترجع نص اتفاقية ماسترخت الإعلان الفرنسى - الألمانى الذى صدر فى الرابع عشر من أكتوبر عام ١٩٩١ والذى ينص على الآتى: "الاتحاد الأوروبى يطالب اتحاد دول أوروبا الغربية، الذى يعد جزءًا لا يتجزأ من الاتحاد الأوروبى، بإعداد وتنفيذ القرارات والخطوات التى أقرها الاتحاد ذات العلاقة بمجال الدفاع".

فنص الاتفاقية يقر بمبدأ "التكامل" و"الشفافية" فى العلاقات بين اتحاد دول أوروبا الغربية "UEO" وحلف شمال الأطلنطى (الناتو).

لقد أثارت اتفاقية الاتحاد الأوروبى، نظرًا لتعقيدها من حيث المضمون والشكل، سجالاً شديدًا والعديد من الانتقادات لأمور جوهرية أحيانًا، مثل مسألة

استقلال البنك المركزى الأوروبى ومزايا وعيوب العملة الموحدة. وأحيانًا أخـرى، جاءت الانتقادات على مسائل شكلية مثـل طبيعـة الـنص وصـعوبة قراءتـه لعدم وضوحه.

بيد أن الدنمارك لم ترفض بالطبع، فى الثانى من يونيو عـام ١٩٩٢، هـذه الاتفاقية لأسباب تقنية، هذا فضلاً على أن تصويت الفرنسيين عليها لم يكن يعتمـد على تفسير للنصوص التى تم إقرارها فى مدينة ماسترخت .

وفى الحقيقة، فإن اتفاقية الاتحاد الأوروبى هى نوع مـن التحديـد لإطـار مؤسسى مقيد لا أكثر ولا أقل. وحتى فيما يتعلق بالمجال النقدى، فقد بالغنا كثيـرًا فى الحديث عن التوصل التلقائى لمشروع العملة الموحدة.

أما من الناحية السياسية، فإن التحدى الذى يفرضه تـصديق فرنـسا علـى الاتفاقية هو ما يلى: إما أن يتم تعميق البناء الأوروبى بإقامة علاقة متوازنة بـين فرنسا وألمانيا، وإما، فى حالة اختيار فرنسا للبقاء فى الظل، أن يستمر هذا البنـاء ولكن عبر ألمانيا وحدها، ما يعد تطورًا مثيرًا للقلق فى هذه المرحلة، إلا إذا وافقت ألمانيا على أن تنظر إلى جميع الأمور من نقطة الصفر، إلا أن هذا، فـى الواقـع، ليس أكثر الاحتمالات توقعًا.

وعلى أى حال، فإن تقييم الوضع فى حالة عدم تصديق الاتحاد الأوروبـى الأمنى "CED" ليس مطروحًا. فاليوم، أصبحت ألمانيا موحـدة وقويـة ولا تثيـر مخاوف الدول المحيطة بها، بيد أننا يمكن أن نخشى، لو استمر التقدم يعتمد على يد واحدة، أن يختل توازن البناء الأوروبى كله إن آجلاً أو عاجلاً.

إن المخاوف والجدال المثارين حول الاتحاد الأوروبى ليسا، فى الواقع، فى أوروبا وحدها. فالولايات المتحدة أيضًا تخشى أن يؤدى هذا التطور إلـى القـضاء

على حلف شمال الأطلنطى، ولذلك فهى توجه اللوم لفرنسا لاستدراجها ألمانيا إلى انتهاج موقف عدائى.

وعلى الرغم من ذلك، سواء فى روما أو ماسترخت، فقد اعترفت أوروبا - بما فيها فرنسا - بحلف شمال الأطلنطى على أنه المنتدى الرئيسى الذى يتم فيه التشاور بين الحلفاء والاتفاق حول السياسات التى تؤثر فى تعهداتهم الأمنية والدفاعية المتعلقة بمعاهدة واشنطن لعام ١٩٤٩.

إلا أن الأمريكيين لم يقرروا الموافقة على إنشاء الكيان البحرى الأوروبى الذى تم الإعلان عنه منذ الرابع عشر من أكتوبر عام ١٩٩١، والذى ولد رسميًا أثناء القمة الفرنسية الألمانية التى عقدت بمدينة "لاروشيل" فى الثانى والعشرين من مايو عام ١٩٩٢؛ بهدف "منح الاتحاد الأوروبى قدرة خاصة به"، فأمريكا ثائرة لأنها اضطرت إلى الموافقة، فى أوسلو فى الرابع من يونيو عام ١٩٩٢، على ألا يستطيع مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى "CSCE" أن يستدعى موارد وقوات حلف الأطلنطى للاشتراك فى عمليات حفظ السلام"[١] إلا عن طريق الدول.

ففى عام ١٩٢٧، كان أندريه سيجفريد "André Siegfried" قد شبه علاقات فرنسا وبريطانيا بالولايات المتحدة قائلاً: "تحظى فرنسا، فى الولايات المتحدة، بمكانة خاصة. لم تحظ أى دولة، لبعض الوقت بهذا الولع الشديد. ومن ناحية أخرى، لم تحتقر الولايات المتحدة أى دولة مثلها ولم توجه إلى أى دولة أخرى هذا النقد العنيف، بيد أن هناك دائمًا مبالغة بمعنى أو آخر، ومن ثم، فالشعور السائد هو إما الوهم وإما الإحباط.

---

(١) راجع الفقرة (١١) من بيان أوسلو.

أما مع إنجلترا، فلا وجود للمشاعر، بل فقط الأمن: الأسرة الواحدة.

ولكن مع فرنسا، ربما نقول إن العلاقات تسيطر عليها العاطفة، حيث الكراهية، التى لم تمح تمامًا، هى أحيانًا الشعور السائد"(١).

إن العلاقات الفرنسية - الأمريكية، فى الوقت الحالى، شديدة التعقيد نظرًا لفقدان الدولتين حاليًا للثقة، ففرنسا تشعر بالاضطراب المتزايد نتيجة للتحولات التى تحدث فى أوروبا لا سيما تصاعد الدور الألمانى الذى لا تريد الاعتراف به.

أما الولايات المتحدة، فهى تمر بأزمة سياسية واقتصادية واجتماعية كبيرة، لا تستطيع، هزيمة الشيوعية والضربة التى وجهت لصدام حسين، إخفاءها بشكل كاف. وفى مواجهة كثير من الأمور المجهولة، يسود العلاقات بين فرنسا والولايات المتحدة سوء تفاهم يزداد تفاقمًا أكثر من المعتاد.

لقد قامت السوق الأوروبية المشتركة فى السادس عشر من ديسمبر عام ١٩٩١، بهدف تعزيز علاقات الجوار، بتوقيع اتفاقيات شراكة محددة مع كل من بولندا والمجر وتشيكوسلوفاكيا. وبالطبع، لا تزال هناك مشكلات ضخمة فى هذه المنطقة الثانوية من أوروبا الوسطى؛ حيث يعيش ما يقرب من ٦٥ مليون نسمة. فبولندا تواجه فوضى شديدة، بالطبع بسبب الاندماج النسبى، وعلى الرغم من ذلك، فعملية انهيار الإنتاج استقرت فيما يبدو.

---

(١) انظر كتاب أندريه سيجفريد بعنوان

A. Siegfried, les États - Unis d'aujourd'hui, Paris, Armand Colin 1927.

النص المذكور هو الفقرة الأولى من الفصل الرابع والعشرين فى الكتاب بعنوان: "العلاقات الفرنسية - الأمريكية".

انظر أيضًا كتاب ديوروسيل بعنوان:

J. - B. Duroselle, la France et les États - Unis, des origines à nos jours, Paris, le Seuil, 1976.

أما جمهورية التشيك والسلوفاك، فقد انفصلتا لكن بشكل ودى. وفى المجموع، فإن مثلث دول فينسيجراد الذى أصبح مكونا من أربع دول يمر حاليًا بمأساة كبيرة؛ وهى محن مرحلة ما بعد النظام الشيوعى، فقد دخل مستقبل انضمامهم للاتحاد الأوروبى فى طور الإمكان بل وحتى فى طور الواقع، دون أن نتمكن من تحديد المهلة المتوقعة لذلك.

دول البلقان وخطر القوميات:

حتى هذه اللحظة، تتركز جميع الاضطرابات فى دول البلقان؛ فإبان الحرب الباردة، كان المعتاد إطلاق اسم "دول شرق أوروبا"[١]، على الرغم من كونها تسمية غير صحيحة، على مجموعتين محددتين، تقعان بالقرب من اتحادنا، ومتصلتان بالانقسام بين روما والقسطنطينية، كما كانتا محور اثنين من الإمبراطوريات التى اختفت بانتهاء الحرب العالمية الأولى، وهما الإمبراطورية النمساوية المجرية والإمبراطورية العثمانية.

ففى بداية القرن التاسع عشر، كانت المجموعة الأولى تضم، من جهة الشمال، بوهيميا ومورافيا وسلوفاكيا وجاليسيا، أما فى الوسط، فتوجد المجر التى كانت تمتد حتى إقليم ترانسيلفانيا، وفى الجنوب، نجد سلوفاكيا وكرواتيا. أما المجموعة الثانية، فتضم باقى دول أوروبا الشرقية التى تمتد حتى مولدافيا شمالاً. وفيما يتعلق بمنطقة بيسارابيا، فهى تعتبر جزءًا من الإمبراطورية الروسية.

---

(١) كما سبق أن أشرت فى موضع سابق إلى أنه يتعين إطلاق اسم "أوروبا الشرقية" على المنطقة غير الأسيوية من الاتحاد السوفيتى السابق.

أما الإمبراطورية العثمانية، فقد كانت تضم فى العهود القديمة، المجر؛ وفشلت مرتين فى عام ١٥٢٩ و١٦٨٣، فى الاستيلاء على فيينا. وكان الغرض من قيام التحالف بين فرنسا وتركيا، الذى صدق عليه كل من فرنسوا الأول ملك فرنسا وسليمان الأول الذى لقب بسليمان العظيم أو سلطان السلاطين، هو الاستيلاء عنوة على (هابسبورج) أو النمسا.

وهكذا، لقرون طويلة، تركت هيمنة الإمبراطورية العثمانية بصمتها على كل من رومانيا وبلغاريا والجزء الأكبر من يوغوسلافيا واليونان التى لم تتمكن من الحصول على استقلالها إلا فى عام ١٨٣٠.

وبالطبع، كانت موافقة دول أوروبا الغربية على انضمامها إلى الاتحاد الأوروبى عام ١٩٨١، يدل على سوء تقدير لما سيسفر عنه هذا الانضمام من نتائج باعتبار اليونان إحدى دول البلقان.

لقد شهد القرن التاسع عشر اضطرابات فى اثنين من الإمبراطوريات؛ فالإمبراطورية النمساوية المجرية لم تتمكن من الاستمرار عقب ثورة عام ١٨٤٨، كما أن الإمبراطورية العثمانية ازداد ضعفها باضطراد.

وسيطر على المشهد السياسى حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى؛ العديد من الأزمات المتعلقة بالشرعية وتأكيد القوميات ومشكلة الأقليات (الألمانية والسلافية واللاتينية والمجرية) ومواجهات دينية (بين الكاثوليك والأرثوذوكس والمسلمين).

فقد أرغمت الإمبراطوريات المتنافسة والمتهاوية على مواجهة أطماع الإمبراطورية الروسية المجاورة لهم؛ فسعيت كل من فرنسا وبريطانيا، بكل ما أوتيا من قوة، استغلال هذا الموقف. وبعد اتحاد ألمانيا، حاول بسمارك جاهدًا أن

يلملم الشمل؛ إلا أن التصادم بين العديد من المصالح المتشابكة قد نجم عنه اندلاع الحرب العالمية الأولى بسبب اغتيال ولى عهد النمسا فرنسوا فرديناند فى سرايفو فى الثامن والعشرين من يونيو عام ١٩١٤.

إن وقوع هذا الحدث الجلل فى المنطقة المضطربة لدول البلقان له مبرراته، كما أن اختيار فرنسوا ميتران لهذا اليوم تحديدًا للقيام بزيارته المفاجئة لمدينة سراييفو لم يكن – بالطبع – بمحض الصدفة.

وعندما أعاد الفريق الفائز فى الحرب العالمية الأولى تكوين أوروبا الوسطى ودول البلقان؛ كانت تدفعهم فكرتين؛ الأولى: إرضاء مبدأ القوميات بإنشاء دولة تشيكوسلوفاكيا ويوغوسلافيا، والثانية: استبعاد اثنين من مثيرى القلاقل فى أوروبا بتقسيم الإمبراطورية النمساوية المجرية والإمبراطورية العثمانية.

وقد اعتقدت فرنسا، من جانبها، بتعزيز أمنها عن طريق اتباع سياسة التحالفات الخلفية مع دول شرق أوروبا الجديدة (مثل بولندا وتشيكوسلوفاكيا ورومانيا ويوغوسلافيا).

فمن المعروف أن الدول الديكتاتورية التى نشأت فى الثلاثينيات، كانت تعمل على إفشال هذه الحسابات، لصالح الأزمة الاقتصادية وضعف الدول الديمقراطية الغربية.

وعقب الحرب العالمية الثانية، تسبب نظام ستالين الشيوعى فى شلل أوروبا الشرقية، كما أدى إقامة "الستار الحديدى" إلى كبت المشكلات العرقية والثقافية فى أعماق التاريخ بعدما كانت تسيطر على الساحة السياسية فى الماضى، ولم يعد أحد يتحدث سوى عن الصراع بين الشرق والغرب.

إلا أن الاتحاد السوفيتى قد انهار بدوره. وأخذت جميع الصراعات القديمة تظهر على السطح. كما بدأت مشكلة القوميات تطرح نفسها من جديد فى جميع أنحاء أوروبا الشرقية. فبما أن هذه الأمم لم تنشأ على حدود واضحة ومحددة، فمبدأ الحدود لم يكن يجد قبولاً من جانب نظام الإمبراطوريات القديم، لذا فقد تفجرت الفوضى الكامنة وفتحت أبوابها على مصراعيها فى أوروبا الغربية.

فمنذ ما يقرب من قرنين من الزمان، كانت الدول الديمقراطية تعتبر مبدأ القوميات؛ الغاية الأساسية والعظمى للسياسة الخارجية. ففى أعقاب الحرب العالمية الأولى، أخذ الحراك الدبلوماسى الفرنسى يلهو من أجل التصويت فى مجلس النواب بأغلبية شبه مطلقة من أجل الحصول على كلمة تأييد لصالح ما يسمى بالشعب المقهور، الذى لم يبذل أحد العناء للتأكد من وجوده على الكرة الأرضية!

وفى جميع المناسبات، أظهر الرأى العام انحيازه لحق الشعوب فى تقرير مصيرها، مبدأ عظيم ولكنه غير واضح المعالم؛ وفى الغالب يسبب مخاطر نظرًا لتبعاته غير المتوقعة.

وعلى أى حال، فازدياد الدول الصغيرة ذات الحدود غير الواضحة؛ ربما لن يكون عاملاً ضامنًا لظهور نظام جديد شرعى فى منطقة دول شرق أوروبا.

لقد كانت خطة (كارنجتون)[1] تقضى بالاعتراف بدولة يوغوسلافيا السابقة؛ ولكن فى إطار مجموعة من الإجراءات التى تهدف للسماح بالتعايش السلمى وحماية الأقليات.

---

(١) هذه التسمية تهدف للإشادة بصاحب هذه الخطة؛ وهو "بيتر كارنجتون" وزير خارجية بريطانيا من عام (١٩٧٩ حتى ١٩٨٢)، وأمين عام حلف الأطلنطى من عام (١٩٨٤ حتى ١٩٨٨) والمبعوث الخاص للاتحاد الأوروبى فى البلقان حتى عام ١٩٩٢.

ولأسباب يصعب تفهمها، أجبرت ألمانيا شركاءها فى الاتحـــاد الأوروبـــى، بالمنطق على الاعتراف المبكر بكل من كرواتيا وسلوفينيا، دون صربيا باعتبارهـــا المتهم الأكبر، بينما المسئولية، فى حقيقة الأمر، مقسمة بينها جميعًا بشكل كبير.

إن مأساة تفكك يوغوسلافيا التى تجعل آفاق التدخل الخارجى، بعيدًا عـــن أى جدال، أمرًا غير مؤكد، هى أن الشعوب الرئيسية للاتحاد القديم ترغب فى الانفصال.

لقد نجح الاتحاد الأوروبى، حتى الآن، بتماسكه فى مقاومة عدم ثبات موقفه؛ إلا أن هذا التذبذب الشائن قد أسهم فى تفاقم المأساة التى بلغت ذروتها فى البوســـنة والهرسك، ودفعنا لتذكر أهوال الماضى التى كنا نرغب فى التصديق بأنه قد ولى.

إن ما تكشّف من جرائم فى المعسكرات القائمة فى صربيا، أبرز بشكل مؤلم عجزًا يسمى بـــ "المجتمع الدولى" وجلب العار على كل دول أوروبا.

وفضلاً عن ذلك، فإن حالة مقدونيا تبين – أيضًا بشكل واضـــح – التـــأثير الضار لتفكك المجتمع الدولى. فهذه المنطقة التى كانت جـــزءًا مـــن يوغوســـلافيا السابقة، والتى تطالب اليوم باستقلالها الشرعى، مثلما حدث مع سلوفينيا وكرواتيا، قد تم تعيين حدودها من قبل الدول المنتصرة فى الحرب العالمية الأولى.

فهى لا تضم سوى ثلث مساحة مقدونيا جغرافيًا، والتى تحيط بكل من اليونـــان وبلغاريا. وحكومة اليونان تعارض، رسميًا، ظهور دولة جديدة تحمل اســـم مقـــدونيا؛ خشية خضوعها يومًا ما لنزعة المطالبة بالأراضى المجاورة. وبخلاف ذلك، فمقـــدونيا تضم أقلية ألبانية ربما تتمكن من الثورة إذا ما لحقت الحرب الأهلية بكوسوفو.

ومرة أخرى؛ نكرر أن التطبيق المتسرع لمبدأ القوميات قـــد شـــجع علـــى انتشار الفوضى بدلاً من تحجيمها.

وبصفة عامة، فالمشكلة الحالية هى فى الحقيقة، مخالفة لمشكلة القرن الماضى، فالخطر كان يأتى، فى ذلك الوقت، من التدخلات الخارجية.. أما الآن، فالخطر يكمن فى تردد القوى العظمى التى تخشى، إذا ما تدخلت، أن التورط فى مواقف مشابهة للموقف اللبنانى.

لقد اكتشفنا حديثًا أن الشرق يبدأ من قلب أوروبا وتحديدًا من دول البلقان، وعندما كان شاتوبريان فى طريقه من البندقية إلى مدينة تريستى بإيطاليا فى التاسع والعشرين من يوليو عام ١٨٠٦، متجهًا نحو فلسطين، عبَّر عن ملاحظاته عن هذه المنطقة بهذه الكلمات: "النفحات الأخيرة فى إيطاليا قضى عليها على هذه الضفة التى تبدأ عندها الهمجية"(١).

ولهذا السبب، فواقع اليوم أفضل بالطبع من واقع الماضى، بمعنى أنه لا يحمل أى خطر لاندلاع حروب عامة فى الأمد القريب، بيد أنه مع مرور الوقت، عندما يسوء الموقف، ربما يؤدى ذلك إلى فتح الطريق أمام كل أنواع المخاطر، فالأحداث لا يمكن توقفها فى التاريخ.

إن ظهور نظام أوروبى دائم وجديد يقتضى تحقيق شرطين أساسيين:

أولاً، قيام اتحاد أوروبى قادر على الاتفاق على سياسة خارجية مشتركة مع استقرار الأوضاع فى كل من تركيا وروسيا؛ حيث تصبحان أكثر نشاطًا وأكثر تعاونًا، ثم إقامة منظمة أمنية مشتركة شرعية وفعالة، وربما تستطيع فكرة فرنسا بإنشاء كونفيدرالية أوروبية تحقيق هذا المطلب الأخير.

---

(١) انظر شاتوبريان بعنوان:

Chateaubriand, Itinéraire de Paris à Jérusalem: Première partie (1811).

إلا أن هذه الفكرة لا تتسم بالتحديد والوضوح؛ وإمكانية منافستها من قبل المنظمات المتواجدة بالفعل التى تسعى لتحديد دورها فى النظام العالمى الجديد.

والحقيقة أن هذين الشرطين وثيقان الصلة؛ لأن مبدأ الشرعية يفترض نجاح التطور الديمقراطى سواء فى روسيا أو فى تركيا. وفى كلتا الحالتين، فإن المخاطر لا تزال ضخمة، لا سيما بالنسبة إلى مشكلات القوميات (مثل قضية الأكراد فى تركيا) وقضية الأرمن فى روسيا.

أما بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبى، فهذا يدفعنا للعودة للتحدى الجوهرى المتعلق باتفاقية ماسترخت. ففى واقع الأمر، يتعين علينا - للأسف - أن ندرك، وقد ظهر ذلك إبان انعقاد المجلس الأوروبى فى لشبونة فى ٢٦و٢٧ يونيو، أن هذه الاتفاقية تواجه العديد من المصاعب فى العمل بشكل ملموس؛ نظرًا لوجود أوضاع لم تكن قد أعدت العدة لمواجهتها بشكل كاف.

فمن الواضح؛ أن مجريات الأحداث لن تتجمد انتظارًا لاتخاذ قرار بشأن جميع هذه المشكلات. ففى الوقت الحالى، تمتلك منظمة الأمم المتحدة وحدها الشرعية اللازمة لاتخاذ تحرك واسع بشأن هذا الموضوع.

إن مستقبل منظمة الأمم المتحدة هو، فى حقيقة الأمر، الذى يعتبر فى مهب الريح. فالتدخل السابق ضد صدام حسين يجب ألا يخدعنا. ففى هذه الظروف، كانت الولايات المتحدة هى التى تقود العمل الدبلوماسى والعسكرى، بتمويل شخصى هائل من الرئيس الأمريكى جورج بوش. وفى ذلك الوقت، وجدت الأمانة العامة للأمم المتحدة نفسها مهمشة تمامًا، وكان الأمين العام حينئذ هو خافير بيريز دى كويلار.

أما فى الوضع الحالى، فإن الولايات المتحدة لا تأمل – مطلقًا – فى أن تكون فى مقدمة المسيرة السياسية، كما أن الاتحاد الأوروبى لا يمتلك، حتى الآن على الأقل، الإمكانات المؤسسية ليتولى الزعامة.

هذا فضلاً على أن روسيا والصين، الأعضاء الدائمين فى مجلس الأمن، يظهران مرونة أقل مما كانا عليه بشأن القضية العراقية. فهاتان الدولتان قد اعترفتا بيوغوسلافيا الجديدة المكونة من اتحاد صربيا والجبل الأسود أو (مونتينيجرو)، بينما رفضت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى الاعتراف بها، كما اعترفت موسكو للتو بدولة مقدونيا.

غير أن بعض الدول المطالبة بالاستقرار لا تملك، تجاه ما تضم من أقليات، سياسة نموذجية. لقد أصبح مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى يضم اليوم ٥٢ دولة من بينها الجمهوريات الآسيوية التى كانت تابعة للاتحاد السوفيتى السابق، والتي لا تملك من السمات الأوروبية، كما كان هنرى كسنجر يحب أن يشير دائمًا، سوى أنها كانت تابعة للإمبراطورية الروسية.

لقد استطاع بطرس غالي[١]، الأمين العام للأمم المتحدة الجديد أن يجعل صوته مسموعًا، فهو لم يتردد فى الدخول فى صراع مع مجلس الأمن؛ متخذًا مبررًا لذلك تصريح أقره المجلس، مطالبًا الأمين العام بتقديم تقرير عن الوسائل العملية التى تتخذها الأمم المتحدة باعتبارها مسئولة عن جميع الأسلحة الثقيلة التى استخدمت فى حرب البوسنة والهرسك.

وفى تقريره المكتوب إلى المجلس، أدان بطرس غالى الإجراءات المتبعة؛ وهى: غياب المشاورة بين المؤتمر الأوروبى والأمم المتحدة. كما لاحظ أنه

---

(١) بطرس غالى، وزير الدولة المصرى للشئون الخارجية من عام ١٩٧٧ حتى ١٩٩١، ونائب رئيس الوزراء للشئون الخارجية وأمين عام الأمم المتحدة من عام ١٩٩٢ حتى ١٩٩٦.

"طبقًا لما ورد فى الميثاق، فإن الأمم المتحدة يمكنها اللجوء للمنظمـــات الإقليميــة؛ فلا توجد أى أحكام تقضى بخلاف ذلك".

وقد أشار الأمين العام، فضلاً على ذلك، إلى أن تكلفة العمليـــات العـــسكرية لحفظ السلام فى يوغوسلافيا السابقة - أطلق عليه اسم حرب الأثرياء - كانت على حساب الصومال، التى تم تجاهلها تمامًا، والتى يتعرض ما يقرب من ثلث ســكانها للمجاعة خلال الأشهر الستة المقبلة؛ وقد أشار الأمين العام - أيضًا - إلى أن الأمم المتحدة لا تمتلك الوسائل الملائمة للقيام بالمهام المخولة إليها.

ويتركز النزاع، فى الواقع، فى قلب القضية الأمنية المشتركة. وهذا النـــزاع له جانبان، الأول: يتعلق بصلاحيات الأمين العام للأمـــم المتحـــدة وبـــالإجراءات المتبعة. أما الثانى: فيخص جوانب العلاقات بين الشمال والجنـــوب التـــى يزمـــع الأمين العام الحالى وهو مصرى الجنسية، إعادتها من جديد.

وللتهدئة، قررت بريطانيا - نظرًا لكونها رئيس الاتحاد الأوروبى فى ذلـــك الوقت - المبادرة بعقد مؤتمر دولى يـــضم الأجهـــزة الأوروبيـــة (مثـــل الاتحـــاد الأوروبى ومؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى) ومنظمة الأمم المتحـــدة والولايـــات المتحدة وروسيا، هذا بخلاف أطراف النزاع فى هذه القضية. وحتى الآن، فـــشلت جميع محاولات المصالحة التى بادر الاتحاد الأوروبى.

لقد عجزت الأمم المتحدة عن فرض احترام وقف إطلاق النار فى المنطقـــة المشتعلة، وأعلن الجنرال ماكنزى قائد القوات الدولية استقالته من مهمته؛ بعدما أقر بأن جميع أطراف الصراع ينتهكون وقف إطلاق النار وليس الصرب وحدهم.

وبسبب غياب زعيم القوات، صرح الاتحاد الأوروبى بعـــدم قدرتـــه علـــى فرض الحظر الذى قررته الأمم المتحـــدة. فاليونـــانيون والرومـــانيون ماضـــون فى عملياتهم دون أى عوائق.

ونخرج من هذه المسألة بخلاصة واضحة: إذا كانت الأمم المتحدة هي الوحيدة التي تمتلك الشرعية اللازمة للتدخل في يوغوسلافيا، فمن الواضح أنها ليست قادرة على القيام بهذه المهمة بشكل فعال.

وفي مثل هذه الظروف، إما أن ينتهي الصراع بالقضاء على جميع الأطراف المتصارعة، وإما سينتهي بفوز الصرب الذين يمارسون سياسة "التطهير العرقي" حتى النهاية. أما أوروبا فربما تكتفي، من جانبها، بتحجيم التداعيات الخارجية ومعالجة القضايا الإنسانية بقدر المستطاع.

بيد أنه يمكننا أن نتصور أيضًا أن تدهور الموقف سوف يعرقل تدخل حلف الأطلنطي. ومن جهة أخرى، ليس بمستبعد أن يتسبب تأجج الانفعال في أوروبا جراء مواقف وأفعال الصرب وبعض الإجراءات القليلة التي اضطرت الحكومات الغربية إلى اتخاذها، في اتخاذ بلجراد مزيدًا من الحذر والتحفظ التكتيكي، بغرض تسهيل فوزها بالمعركة من الناحية الاستراتيجية.

وفي المقابل، لا سيما إذا حاد الصراع عن مساره، ربما يصبح تدخل حلف الأطلنطي في الساحة أمرًا ضروريًا. أما من الناحية العملية، فهذا الوضع ربما يستوجب أن تتعهد للولايات المتحدة مسئولية الحفاظ على الاستقرار في أوروبا. ولكن الغريب في الأمر، أن الولايات المتحدة لا ترغب في القيام بهذه المهمة، ولكنها في الوقت نفسه تحاول عرقلة جهود الاتحاد الأوروبي للتحرك لمواجهة الموقف.

البرابرة الجدد:

عندما نوه بطرس غالي الأمين العام للأمم المتحدة في معترك أزمة يوغوسلافيا إلى معاناة الصومال، كان ذلك تذكيرًا حكيمًا لنا بوجود العالم الثالث،

حتى إن كانت هذه المصطلحات لا تتوافق، فى الحقيقة، مع واقع القرن العـــشرين الذى يوشك على الانتهاء.

إن صدور كتاب المفكر الأمريكى "فرانسيس فوكوياما"[١] باللغة الفرنـــسية، تسبب فى انطلاق السجال من جديد الذى كان قد بدءه عام ١٩٨٩، فى كتابه بعنوان "نهاية التاريخ والإنسان الأخير" والانتصار النهائى لـــ "الديمقراطية".

وفى اللحظة التى تلاشى فيها وهم قيام نظام عالمى جديد بقيـــادة الولايـــات المتحدة أو الأمم المتحدة، وفى الوقت الذى أصبح المعلقون والسياسيون لا يتحدثون فيه إلا عن التهديد الذى يمارسه "البرابرة الجدد" وهو المصطلح الذى أطلقه المفكر والكاتب "جون كريستوف روفين"[٢]، يتعين علينا النظر بحذر شديد إلى التفـــاؤل - النسبى فى الواقع - الذى يتحدث عنه فوكوياما.

إن الأيديولوجية الشيوعية التى ظهرت بقوة عقب انتهاء الحـــرب العالميـــة الثانية، لم تلبث أن تراجعت مع تفـــاقم الفـــشل الـــذى حققـــه النظـــام الـــسوفيتي على الأصعدة الاقتصادية والسياسية والإنسانية.

وفى المقابل، كان نجاح الديمقراطيـــة الغربيـــة الليبراليـــة علـــى الـــصعيد الاقتصادى، وقدرات الجمهورية الأمريكية على مواصلة دعم اســـتمرار الـــصراع المناهض للاتحاد السوفيتى بشكل مذهل، واستنكار ورفض المفكرين لموروث نظام لينين وستالين ومن بينهم عالم الاجتماع الفرنسى "ريمون آرون" الذى كان أكثـــرهم وضوحا فى رؤيته، كل ذلك أدى - شيئًا فشيئًا - إلى قلب الاتجاهات الأيديولوجية. وفى النهاية تحطمت الشيوعية وفازت الليبرالية.

---

(١) انظر فرانسيس فوكوياما بعنوان:

F. Fukuyama, la fin de l'histoire et le dernier homme, Paris, Flammarion, 1992.

(٢) انظر كتاب جون كريستوف روفين بعنوان:

J-ch. Rufin, l'Empire et les nouveaux barbares, Paris, Jean-Claude lattès, 1991.

وعقب النشوة التى سادت العالم لفترة قصيرة بعد انتهاء حرب الخليج، أخذت مجموعة من المعلقين تشير اليوم إلى ظهور عدو جديد، حلت تهديداته اليوم محل تهديدات الاتحاد السوفيتى السابق. إنه العالم الثالث.

وعلى الرغم من تعدد أنماط شعوبه، فإن لهذا العالم نواة صلبة ألا وهى الإسلام. إن هذا العدو الجديد الذى يبلغ النمو السكانى به نحو ٣٪ فى بعض المناطق مثل دول المغرب، هذا العدد يوشك أن يغرقنا بسبب الهجرة والإرهاب وانتشار التسلح والمخدرات؛ ولهذا السبب يجب على الغرب التسلح لمواجهة هذه الحملة الجديدة، بمعنى وقف وإجهاض جهود هؤلاء البرابرة التى تهدف لامتلاك وسائل وآليات قوية قادرة على الوصول إلينا وإصابتنا.

لقد كانت معركة العراق أول تجربة من هذا النوع الجديد من الحروب. وفى نهاية المطاف سوف يفوز الغرب بهذه المعركة؛ كما سبق أن فاز بما سبقها. فالديمقراطية هى دومًا الفائزة، لأن قوتها لا تقهر وتمتلك جاذبية على المستوى العالمى.

إن الأفكار التى ذكرها فوكوياما نفسه تتسم، فى الواقع، بشدة التعقيد، إلا أن الملخص السابق يوضح أن الصورة المرسومة حاليًا لفكر عدد من المحللين والمعلقين قد اكتسبت كثيرًا من الشهرة، فما يهم، فى هذا الجدال، هو توضيح بعض أبعاد المسألة.

فبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، مرت العلاقات بين الغرب والعالم الثالث بأربع مراحل متتالية. المرحلة الأولى: كانت تهدف إلى الحصول على الاستقلال. ويمكننا أن نعتبر أنها انتهت فى عام ١٩٧٤ مع استقلال كل من أنجولا وموزنبيق الذى جاء مواكبًا لثورة البرتغال. وخلال هذه المرحلة، أصبحت المستعمرات القديمة تحديًا فى التنافس بين الشرق والغرب، لا سيما أن قواعد الردع النووى أصابت، بالتدريج، الموقف فى أوروبا، بل وأيضًا فى آسيا بالجمود.

المرحلة الثانية: بدأت منذ صدمة النفط الأولى مع تولى الرئيس الأمريكى ريجان الرئاسة. وقد تميزت هذه المرحلة بانتشار الأيديولوجية الماركسية الجديدة لـ "النظام الاقتصادى العالمى الجديد"، بزعامة الرئيس الجزائرى هوارى بومدين[1] الذى اختار محاكاة الاتحاد السوفيتى فى هياكله السياسية والاقتصادية، وأدى ذلك إلى مأساة بلاده.

أما المرحلة الثالثة، فهى تغطى مجمل العقد الثامن من القرن العشرين والذى كان محوره المعركة النهائية ضد "إمبراطورية الشر". إن المنافسة بين الشرق والغرب لم تظهر فى العالم الثالث إلا بطريقة محدودة (مثل فى إفريقيا الجنوبية وبالطبع فى أفغانستان) أو بطريقة مخففة. فمشكلة الديون تسبب عرقلة مأساوية للنمو فى أمريكا اللاتينية، بينما أكثر الدول فقرًا فى العالم، التى تقع فى إفريقيا السوداء وشبه القارة الهندية، غارقة فى البؤس.

وعلى الرغم مما حدث فى مؤتمر كانكون فى عام ١٩٨١، فالتجاهل يسود الغرب المطمئن تجاه إمداداته البترولية وما يحتاجه من مواد أولية.

لقد عايش الغرب والسوفيت مأساة الحرب بين العراق وإيران، التى كانت هائلة أولاً على المستوى الإنسانى، كما لو كانت قضية داخلية تتعلق بمعسكر "البرابرة"، ولا تعنيهم فى شىء إلا فيما يتعلق بنتائجها المباشرة. ومن هنا كانت سياسة التوازن التى اتبعتها الديمقراطيات الليبرالية التى كان يسيطر عليها فكرة واحدة؛ وهى منع إيران من الانتصار فى هذه الحرب.

المرحلة الرابعة: بدأت بسقوط الإمبراطورية السوفيتية وحرب الخليج. فلقد اكتشفنا من جديد أن العالم الثالث لا يزال موجودًا، ولكن نظرًا لرؤيتنا له دائمًا من

---

(١) هوارى بومدين رئيس الجزائر من عام ١٩٦٥ حتى ١٩٧٨.

خلال أشكال مشوهة، فلا أحد يعرف اليوم كيف يتعامل معه. فالمقصود بهذا العالم كما يقول "جون كريستوف روفين" البرابرة الجدد بالمفهوم الروماني للكلمة: أي من لا نستطيع إحصاءهم ولا فهمهم، من ينتمون إلى عالم آخر ومفاهيم مختلفة تمامًا.

وعلى نقيض الاتحاد السوفيتي السابق، فالعالم الثالث ليس عالمًا منظمًا يهدف لغزو كوكب الأرض. فهو لا يطالب بأيديولوجية ذات بعد عالمي. إنه ليس سوى عالم يئن ويقاوم، كيفما يستطيع تجاه المآسي التي تصيبه. لذلك لا يجب البحث بعيدًا عن السبب الحقيقي، كما كان المؤرخ الإغريقي الشهير "ثوكيديس" يقول عن الأصولية الإسلامية.

إننا لن نحرز أي تقدم على الإطلاق بتأكيدنا أن الديمقراطية ستفرض، في النهاية، نفسها. فالديمقراطية، أي مبدأ تبادل الأدوار عن طريق الاقتراع العام، لن يطبق إلا في الدول التي لديها الاستعداد لاستقبالها، فهذا النظام يفترض حدًا أدنى من التماسك الاجتماعي وحدًا أدنى من التعليم والراحة المادية. كما يفرض أيضًا حدًا أدنى من التنظيم لتحجيم التوترات الاجتماعية الناجمة عن الظلم الاجتماعي.

لقد حققت الديمقراطية بعض المكاسب في بعض البلاد مثل تايوان وكوريا الجنوبية؛ وهي دول مرت بتجارب عديدة ناجحة لعقود كثيرة؛ أثمرت عن نمو اقتصادي ملموس، أما في دولة تعاني عدم استقرار جوهري، فمفهوم الديمقراطية لا يتوافق تمامًا، في الحقيقة، مع الواقع.

لقد شهدت فنزويلا التي عرفت بأنها أقدم الدول الديمقراطية في قارة أمريكا الجنوبية، في فبراير عام ١٩٩٢ محاولة انقلاب ربما كانت ستنجح، إلا أن الموقف في كاراكاس لا يزال غير مستقر.

المشكلة الحقيقية لا تكمن فى إصدار مرسوم بإقامة الديمقراطية فـــى العـــالم الثالث، فهذا العالم يجب أولاً: أن يتوصل إلى الانطلاق على الصعيد الاقتــصادى. إن استباق وضع نظام سياسى ديمقراطى قبل أى مساعدة اقتصادية؛ ربما يكون فى الغالب طريقة ماكرة لعدم العمل، ومن ثم تعميق الفجوة بين معسكر "الدول الغنيـــة" المنعزل و"البرابرة الجدد".

إلا أن ذلك لا يمنع واجب الدول الغربية – مثلما فعلت فرنـــسا فـــى القمـــة الفرنسية – الإفريقية فى لابول بفرنسا عام ١٩٩٠ – فى ممارسة الضغوط علـــى شركائها فى العالم الثالث من أجل تطوير الأنظمة السياسية بقدر المـــستطاع فـــى الاتجاهات الأكثر توافقًا مع الإعلان العالمى لحقوق الإنسان.

يتعين أيضًا – بالطبع – العمل على الحد من انتشار التسلح واتساع الإرهاب وتجارة المخدرات، فالدول الغربية هى التى يوجد بها من يمـــسك بخيـــوط اللعبـــة وتنتشر بها مافيا المخدرات. إلا أنه بعيدًا عن هذا التصور المهم، يجـــب علينـــا ألا نخلط النتائج بالأسباب؛ فحيث يسود دائمًا البؤس، سنجد دائمًا خليفة لصدام حـــسين وخليفة لآية الله خومينى، ففى الدول الغربية الديمقراطية سنجد دائمًـــا مجموعـــات على أتم استعداد لإرضاء مصالح هؤلاء الطغاة من الحكام.

إن الدول الغربية المهمومة الآن بشأن بالاتحاد السوفيتى السابق الـــذى قـــد يغرق هو الآخر بين هؤلاء البرابرة الجدد، ربما يتعين عليها أن تأخذ بمحمل الجد مشكلة التنمية. فبين الدول الثرية، لا توجد سوى اليابان التى أثبتت أنها تنظر إلـــى هذه القضية ببصيرة ثاقبة.

وربما سيكون الأسوأ من ذلك، أن العالم الثالث بعدما كان سيئ الحـــظ فـــى مواجهة تحدى الصراع بين الشرق والغرب، أصبح اليوم أداة من جديـــد لأطمـــاع الانقسامات الناجمة من احتمال تفكك النظام العالمى.

مثل هذا السيناريو وارد بنسبة كبيرة، وربما يؤدى بالتأكيد إلى تكذيب قاس لنظريات فوكوياما.

الشطر الجنوبى من أوروبا:

تشكل كل من إفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط الشطر الجنوبى من أوروبا. وفى هذه المنطقة يجب أن تتركز جميع أولوياتنا، كما أن الولايات المتحدة يجب أن تركز أنظارها - بصفة خاصة - على أمريكا اللاتينية، وعلى اليابان أن تولى اهتمامًا أكبر بالجانب البحرى من القارة الآسيوية لا سيما جنوب شرق آسيا.

لقد مر أكثر من عام على العملية العسكرية ضد صدام حسين، ولم يتم وضع أى نظام للأمن الإقليمى فى منطقة الخليج والنيران لا تزال مشتعلة؛ بسبب الهيمنة الأمريكية على العالم.

لقد طردت المملكة العربية السعودية من كانوا حلفاءها من العرب منذ عدة أشهر؛ لتعقد مع الولايات المتحدة صفقة سرية لشراء أسلحة بقيمة إجمالية تبلغ ٢١ مليار دولار، كما قاومت صدمة الغزو الثقافى الغربى.

بيد أنه عند تشكيل مجلس الشورى الجديد، اشتعل التوتر بين علماء المسلمين الذين أصابهم القلق من فقدان سطوتهم على شئون المملكة وبين التكتلات الاجتماعية والاقتصادية المتلهفة على زيادة المشاركة فى اتخاذ القرار، إلا أن الملك فهد قد أشار بوضوح إلى أن التطبيقات الديمقراطية الغربية لا تتناسب مع بلاده، وأكد مجددًا أن الإسلام هو الفكر والأيديولوجية الوحيدة المعترف بها فى البلاد.

وفى الكويت، اشتعل السجال السياسى بسبب الانتخابات المرتقبة فى شهر أكتوبر، إلا أن الحرب قد تركت اضطرابات وقلقًا عميقًا فى البلاد. فالكثير قد

غادروا البلاد التى بطردها الجماعى للفلسطينيين، خلت من قطاع عريض من كوادرها وكفاءاتها.

وفى العراق، وجد صدام حسين أن القاعدة التى ترتكز إليها سلطته وهى الأقلية السنية وحزب البعث وعشيرته؛ بدأت تتقلص، فلقد تم تطهير الحزب بشكل ملموس، أما عشيرته فقد تعرضت، لعدة مرات، لصدامات عنيفة.

إلا أن هناك خوفًا من المجهول، على سبيل المثال، سيطرة واشنطن على النظام، وكذلك ضعف تماسك المعارضة فى الخارج، كلها عوامل ساعدت هذا الطاغية فى النجاح، كما يدعى، فى إصلاح جزء من الخسائر التى تكبدها فى الحرب، واستمر فى فرض قبضته الحديدية على البلاد.

وقد كشفت مهمة المفتشين التابعين للأمم المتحدة تطور برنامج صدام حسين فيما يتعلق بالأسلحة النووية؛ واتساع أسلحته الكيميائية والباليستية الهائلة، إلا أن صدام حسين قد نجح بممارسته فن المراوغة، فى تجنب عملية عسكرية جديدة فى شهر يوليو.. فيا ترى، من سيترك السلطة أولاً، هو أم جورج بوش؟

أما إيران، فقد عززت الانتخابات البرلمانية فى أبريل ومايو ١٩٩٢؛ من سلطة هاشمى رافسنجاني[1] الذى أخرج بلاده تدريجيًا من العزلة، فلقد نجح باتخاذه موقفًا محايدًا إبان حرب الخليج – الذى كان أحد كبار المستفيدين منها – وبتحريره بعض الراهن، فى إعادة علاقاته بالمجتمع الدولى، الذى أضحى أمرًا حتميًا نظرًا للمصاعب الاقتصادية والاجتماعية الداخلية.

والحقيقة، إن إيران لا تخفى طموحاتها على الصعيد الإقليمى، إلا أن مجلس التعاون الخليجى الذى يخضع للهيمنة الأمريكية، يعمل على تهميش الدور الإيرانى.

---

(١) هاشمى رافسنجانى: رئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية من عام ١٩٨٩ حتى ١٩٩٧.

وحتى تحين اللحظة المناسبة، تعمل إيران على تعزيز علاقاتها بالنظام الإسلامى فى الخرطوم بدعمه بالمساعدات العسكرية والاقتصادية - لا سيما النفط - والتقنية، فهى ترسى قواعد قوية لمركز إسلامى نشط بالسودان؛ وتمسك بالطرف الآخر من الحبل الذى تمسك به كل من الولايات المتحدة ومصر ودول مجلس التعاون الخليجى وتركيا، فالسودان تفتح لإيران بابًا لإيران فى اتجاه إفريقيا للمرور إلى دول المغرب العربى؛ حيث تجد أرضًا خصبة للأصوليين لا سيما فى الجزائر وتونس.

وفى الشمال، فإن منطقة وسط آسيا التى كانت تابعة للاتحاد السوفيتى السابق تفتح لإيران آفاقًا جديدة، على الرغم من الاضطرابات التى تسببها الأقليات التركية وأهمها مجموعات الآذر أو الأذربيجانيين، وتجد إيران أمامها، منافسًا فى هذا السباق، كل من تركيا والمملكة العربية السعودية وباكستان.

إلا أن كل شىء يعتمد على عنصر الزمن، ففشل الجمهوريات الجديدة، على سبيل المثال، ربما يكون لصالح إيران. أما فى اللحظة الحالية، فإن تبنى لغة هذه البلاد وإنشاء "مجلس تعاون اقتصادى لدول البحر الأسود"؛ يمثل فائدة لصالح تركيا ومفهومها العلمانى للإسلام.

إن إيران مشتركة فى "نهب" الاقتصاد السوفيتى؛ وتساهم فى اقتناء الأسلحة التقليدية السوفيتية بسعر بخس؛ فقد شكلت، بمساعدة كل من كوريا الشمالية والصين، صناعة لإنتاج الصواريخ الباليستية متوسطة المدى، أما فى المجال النووى، فتبذل طهران قصارى جهدها لاستعادة علمائها وفنييها الذين هربوا منذ عصر شاه إيران؛ وتسعى لإقامة تعاون مع الصين والهند فى هذا المجال.

وأمام سرعة قطار الأحداث، فإن الولايات المتحدة التى تعمل على مناهضة انتشار الأسلحة النووية وتعتبرها من أولوياتها المطلقة - ولهذا فهى تفرض

ضغوطًا هائلة لا سيما على كوريا الشمالية - تخشى من أن تجد نفسها فى مواجهة خيارات صعبة؛ فمنطقة الخليج لا تزال منطقة تشبه القنبلة الموقوتة.

أما فى منطقة الشرق الأوسط، فقد كان افتتاح مؤتمر السلام فى الثلاثين من أكتوبر عام ١٩٩١؛ نجاحًا حقيقيًا للدبلوماسية الأمريكية ونتيجة مباشـرة وإيجابيـة لحرب الخليج، ولكن السؤال المطروح حاليًا هو معرفة هل سيتخطى مسار العمـل الدبلوماسى اللقاءات الرسمية التى كان إسحق شامير[1]، يريد، حتى الآن، تقييدها؟

إن الاجتماعات متعددة الجوانب التى تتناول المشكلات المشتركة فى المنطقة - مثل مشكلة المياه - لم تكن، حتى الآن، سوى مناسبة لتحديد هـذه المـشكلات، وهو عمل لا يمكن تجاهله، إلا أنه لم يحدث، عمليًا، أى تقدم، فى هذا الشأن، خلال الاجتماعات الثنائية.

إن انتصار حزب العمل فى الانتخابات التشريعية فى الثالث والعشرين مـن يونيو ١٩٩٢ يفتح آفاقًا جديدة فى إسرائيل، فلقد أعلن إسحق رابين[2] تجميد العمـل فى الأراضى المحتلة، وكانت هذه هى الخطوة التى تنتظرها أمريكا، حتى إن كـان توقف المستوطنات لا يتعلق بما يطلق عليه "المستوطنات الاستراتيجية" التـى تقـع على طول نهر الأردن والجولان.

فبهدف إقامة نظام للحكم الذاتى المؤقت، بأسرع وقت ممكن، فـى الـضفة الغربية وقطاع غزة، أعلن رابين إقامة انتخابات فلسطينية فى الأراضى المحتلـة.

---

(١) إسحق شامير: وزير خارجية إسرائيل من عام ١٩٨٤ حتى ١٩٨٦، ثم تولى رئاسة الوزراء من عـام ١٩٨٦ حتى ١٩٩٢.

(٢) إسحق رابين: (١٩٢٢-١٩٩٥) وزير الدفاع الإسرائيلى من عام ١٩٨٤ حتى ١٩٩٠، وكان قد تـولى رئاسة الوزراء من عام ١٩٧٤ حتى ١٩٧٧، ثم من عام ١٩٩٢ حتى ١٩٩٥. وشارك فى إبرام اتفاقية أ[illegible] عام ١٩٩٣، حصل على جائزة نوبل للسلام عام ١٩٩٤ مع شيمون بيريز وياسر عرفات.

وتظل هناك نقطة مجهولة وهى: الوضع النهائى للأراضى الذى لا يزال غامضًا بشكل متعمد (ولاسيما فيما يتعلق بمسألة السيادة).

ففى اللحظة التى أسطر فيها هذه السطور، يخشى العرب والفلسطينيون من خداعهما، فهم قلقون من أن تضطرهم أمريكا إلى تقديم تنازلات مقابل الخطوات التى اتخذها رابين؛ فالقضية غدت الآن ديناميكية، إلا أن العراقيل، النفسية بصفة خاصة، لا تزال هائلة.

خلاصة القول، من الواضح أنه لن يكون، فى الأفق القريب، أى استقرار إقليمى فى منطقة الشرق الأوسط، على الرغم من حرب الخليج واختفاء الاتحاد السوفيتى، فالولايات المتحدة هى وحدها المتورطة فى هذا الأمر، بسبب ما لها من مصالح ضخمة مادية أو غير مادية، مباشرة أو غير مباشرة فى هذه القضية، ولكن سيضطر كل من الاتحاد الأوروبى وروسيا، إن آجلاً أو عاجلاً، إلى العودة كشريكين لا محالة لهذه الجمهورية الإمبريالية.

فبالنسبة إلى الاتحاد الأوروبى، كل شىء يعتمد، تمامًا مثل يوغوسلافيا، على تفعيل مفهوم السياسة الخارجية والأمن المشترك (PESC)، التى سبق أن أعدتها اتفاقية الاتحاد الأوروبى. أما بالنسبة إلى روسيا، فالأمر يتعلق بمنحها الوقت اللازم لإعادة تكوين الدولة.

وفيما يتعلق بأوروبا، فإن التحدى أمامها لا يزال أكبر من روسيا وأمريكا اللاتينية. فلأسباب تاريخية وجغرافية، تشكل أوروبا، فى الواقع، القاعدة الخلفية الطبيعية لكل ما يجرى فى منطقة الشرق الأوسط. فهذه المنطقة تؤثر - بشكل كبير ومباشر فى أمننا، بعيدًا عن المصالح الاقتصادية بالمعنى الدقيق للكلمة.

ففى الوقت الحالى، إذا خارت قوى الولايات المتحدة، لن يستطيع أحد سد ما ستتركه من فراغ، فالفجوة التى تفصل بين أوروبا والشرق الأوسط ربما تسمح بانتشار الفوضى، فالدول التقليدية المرتبطة بالشرق الأوسط، مثل فرنسا وبريطانيا، ربما ستكون، بكل تأكيد، أول الدول التى ستتأثر بهذه الفوضى.

بيد أنه، فى هذا العصر الذى يتميز بحرية الانفعالات والحركة، فإن المشكلات تنتشر بسرعة كبيرة، ويتعين الإشارة - أيضًا - أنه إلى جانب السياسة الخارجية والأمن المشترك، فإن هناك أهمية للتعاون بين أجهزة الشرطة والخدمات الاستخبارية بين هذه الدول.

وفيما يتعلق بدول المغرب العربى، التى لا تمتلك ثروات بترولية، فإنها لا تشكل تحديًا مهمًا على الصعيد العالمي، ولكنها بالنسبة إلى أوروبا، تمثل أهمية نظرًا لقربها من حيث الحدود والحركات الشعبية. وفى هذه الدول يمكن تحليل مدى تطور الحركات الإسلامية من منطلق بعض الأفكار البسيطة[١].

طبقًا لما جاء على لسان المفكر الفرنسى "فرنسوا بورجا"، فإن حركة الإسلاميين هى قبل كل شيء حركة أيديولوجية ذات جذور؛ مطالبها قوية بقدر ما كانت المواجهة مع الغرب عنيفة ومنفرة (وهذا هو الوضع فى الجزائر).

ويعتمد اتساع حركة الإسلاميين على طريقة إدارة الموروث الثقافى بعد الاستقلال فى هذه البلاد.

فلقد كانت سياسة الحبيب بورقيبة[٢] العصرية التى لا تتوافق، رمزيا، مع القيم التقليدية فى البلاد، متناقضة مع تحفظ ملك المغرب الذى استمد شرعيته من

---

(١) انظر ما كتبه فرانسوا بورجا فى كتاب بعنوان:

Maghreb. les années de transition. sous la direction de B. Kodmani Darwish et M. chartouni Dubarry. Paris. IFRI/Masson. 1990.

(٢) الحبيب بورقيبة (١٩٠٣-٢٠٠٠) رئيس تونس من عام ١٩٥٧ حتى ١٩٨٧.

هذه القيم وحرص على احترامها، فلقد خلق تـدمير الإطـارين الثقـافى والـديني فى تونس، فراغًا وأرضًا خصبة لتطور حركة الإسلاميين عنها فى المغرب.

وهناك فكرة ثانية تتعلق بأهمية الوضع الاقتصادى: فالمشكلات الاقتـصادية تولد بالطبع الإحباط الاجتماعى، وهذا ما أدى إلى ظهور متأخر لنشاط الإسلاميين فى كل من ليبيا والجزائر؛ نظرًا لاستفادة هذه البلاد من الثروة النفطية التى أحدثت تطورًا كبيرًا فى هذه الدول منذ انتهـاء النـشوة التـى سـببها الـذهب الأسـود، أما المغرب التى تمتلك اقتصادًا صلبًا ومتنوعًا فهى، فـى هـذا المجـال أيـضًا، فى وضع أفضل من جيرانها.

وأخيرًا، هناك قدرة الأنظمة السياسية على الاستجابة لمطالب الديمقراطيـة التى طالما تم كبتها فى الجزائر من قبل حزب جبهة التحرير الوطنى، وكذلك مـن قبل النظام الليبى، ونوعًا ما من قبل النظام التونسى.

وفى المقابل، فإن التعددية التى تخضع للرقابة فى النظام السياسى المغربـى كانت مخرجًا لهذه المشكلات.

وقد ساعد الإعلان عن قيام مرحلة انتقالية ديمقراطية فـى تـونس بعـد رحيـل بورقيبة، وفى الجزائر بعد أحداث عام ١٩٨٨، التيارات الإسلامية عفى الخروج للنور.

وبالطبع ففى الجزائر تتركز، فى الوقت الحالى، جميع المخاوف والقلـق؛ فقد أطيح بالنظام القديم لأخطائه الاقتصادية والسياسية واضطر إلى دفع ثمن تـردد وتخبط ومراوغات الشاذلى بن جديد[١]. ففى السادس والعشرين من ديـسمبر عـام ١٩٩١، تمت الإطاحة بحزب جبهة التحرير الوطنى (FLN) مـن قبـل الجبهـة الإسلامية للإنقاذ (FIS) التى استفادت من قانون الانتخابات الغريب فـى الجزائـر الذى اخترعه بعض رجال الحزب السياسى الحاكم كانوا يدعون المهارة.

---

(١) الشاذلى بن جديد: رئيس الجمهورية الجزائرية من عام ١٩٧٩ حتى ١٩٩١.

إلا أن هذا القانون الذى قاموا بإعداده بأنفسهم قد أطاح بهم. وتفوقت الجبهة الإسلامية للإنقاذ بحصولها على اثنى عشر مقعدا أكثر من حزب جبهة التحرير، ولكن ضعف عدد الأصوات فقط، وبرزت باعتبارها الفائز الكبير فى هذه الانتخابات على الرغم من امتناع ٥٠٪ من الأصوات عن الانتخاب ورغم العدد الكبير من الأصوات الباطلة، بينما كانت هذه الجبهة، فى الانتخابات المحلية فى يونيو ١٩٩٠، قد تراجعت إلى الربع.

وبتصفية حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ، تكون الجزائر قد أغلقت ملفا كان قد فتح فى سبتمبر ١٩٨٩ بالاعتراف بهذا الحزب. وقد سعى الجيش، بتدبيره لانقلاب ١١ يناير ١٩٩٢، إلى استعادة قبضته على شئون البلاد ولكن دون الاستيلاء على الحكم، وبدلاً من تولية الجيش الحكم، فى هذه المرحلة، لرجل النظام القوى الحقيقى وهو الجنرال خالد نزار[1]، قام باستدعاء محمد بوضياف[2] الذى كان الجميع قد نسيه ووضعه على رأس المجلس الأعلى للدولة.

وقد بدأ بوضياف حكمه بأعمال قمعية شديدة ضد الثورين الإسلاميين، ثم أفرج عن العديد من المحتجزين على الرغم من عداء بعض العسكريين، كما شرع فى محاربة قوية للفساد فى البلاد.

وبعد اغتيال بوضياف فى التاسع والعشرين من يونيو، لم يغير الجيش مساره.. فللمرة الثانية، عمل على تغطية البلاد من الناحية السياسية بتعيين على كافى[3] الذى تدور حوله علامات استفهام بشأن انتمائه وتسلله من الجبهة الإسلامية للإنقاذ.

---

(١) الجنرال خالد نزار: وزير الدفاع الجزائرى من عام ١٩٩١ حتى ١٩٩٣، وعضو المجلس الأعلى للدولة من عام ١٩٩٢ حتى ١٩٩٤.

(٢) محمد بوضياف (١٩١٩-١٩٩٢) رئيس المجلس الأعلى فى الجزائر عام ١٩٩٢.

(٣) على كافى: رئيس المجلس الأعلى للدولة بالجزائر من عام ١٩٩٢ حتى ١٩٩٤.

أما على الصعيدين الاقتصادى والاجتماعى، فإن عمل المجلس الأعلى للدولة وحكومة سيد أحمد غزالى[1] قد اتسم بالضعف وعدم القدرة على مواجهة الأمور، فهل سيتمكن رئيس الوزراء الجديد بلعيد عبد السلام[2]، الذى كان وزيرًا للصناعة فى عهد بومدين ورمز فشل العهد الماضى، من وضع مقترح لاستراتيجية جديدة للوضع الحالى؟

إن الجزائر الآن بين طرفى رحى: قفزات الزيادة السكانية الكبيرة واقتصاد هش.. فهل سيتمكن الجيش من تجنب فوز حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ فى الانتخابات والذى يعتبره الكثيرون أمرًا محتومًا لا مفر منه؟

إن بعض الديمقراطيين يستسلمون مسبقًا للأمر الواقع؛ ويرون أنه ربما كان يتعين ترك العملية الانتخابية تسير فى مسارها حتى النهاية، مع قبول أن تكتسى البلاد، لفترة، بالحجاب الأسود للإسلاميين.

بعد مرور ثلاث سنوات على سقوط الشيوعية فى أوروبا؟ نلاحظ تحولاً جذريًا فى النظام العالمى بأكمله.

لم نتناول، فى هذا الفصل، سوى المشكلات التى تؤثر مباشرة فى قارتنا الأوروبية؛ ولكن من الواضح أن المشهد فى قارة آسيا سوف يشهد أيضًا تحولاً كبيرًا.

إن أوروبا الليبرالية تحيط بها الآن أسواق محطمة، فهذه القارة التى أصابها الإحباط جراء حركات الاستقلال؛ وسيطرت عليها الطبقة البورجوازية وخارت

---

(١) سيد أحمد غزالى: وزير المالية الجزائرى عام ١٩٨٨، وتولى وزارة الخارجية فى عام ١٩٨٩، ثم عين رئيسًا للوزراء من عام ١٩٩١ حتى ١٩٩٢.

(٢) بلعيد عبد السلام: رئيس الوزراء الجزائرى من عام ١٩٩٢ حتى ١٩٩٣.

قواها بعد أربعين عامًا من الحرب الباردة تحت سيطرة الحماية الأمريكية، والحذر السوفيتى الذى كفل لهذه القارة حالة من الاستقرار دون وقوع خسائر كبيرة، هـذه القارة لم تستعد مطلقًا لممارسة مسئوليات شاملة فى محيطها الخارجى.

فلا أحد يمكن أن يشكك فى أن الولايات المتحدة هى اليوم القـوة العظمـى الوحيدة فى العالم، ولكن من غير المعقول أن تستطيع وحدها إقامة والحفاظ علـى توازن القوى فى مجموعة من المناطق التى تتباين أوضاعها ما بين أوضاع معقدة وسلسة فى آن واحد.

فإذا لم تتمكن أوروبا من تنظيم أوضاعها لتمتلك مقدراتها بين أيديها؛ فربمـا يعود زمن المآسى مرة أخرى.

الفصل السادس

أغسطس ١٩٩٣

روسيا.. قوة لا يستهان بها فى قارة أوروبا- أمريكا القـــوة العظمى والنظام الدولى - أوروبا بعد اتفاقية ماسترخت - هل نحن فى عام ١٩٣٠.

روسيا.. قوة لا يستهان بها فى قارة أوروبا:

بعد مرور ما يقرب من أربع سنوات على سقوط حائط برلين، لم يعد النظام الدولى ثنائى القطب؛ كما كان إبان عقود الحرب الباردة، إلا أنه حتى الآن لم يعثر على شكله الجديد. لقد اختفى الاتحاد السوفيتى، ولكن روسيا لا تزال تناضل مـــن أجل البقاء.

أصبحت الولايات المتحدة القوة العظمى الوحيدة فى العالم، إلا أنهـــا ليـــست على استعداد، فيما يبدو، لتحمل مسئوليات هذا الدور. أمـــا أوروبـــا فهـــى داخـــل وخارج النظام العالمى فى آن واحد.

ونظام الأمن المشترك يعمل - بالتأكيد - بشكل غير كامل، ولكنه يعمل ولم تعد المقارنة بالثلاثينيات صالحة الآن. إلا أن بداية هذا القـــرن ونهايتـــه تـــذكرنا

أن العواصف والتقلبات فى التاريخ الإنسانى تندلع أحيانًا دون سابق إنذار، فلنحذر من المبالغة فى التشاؤم والتفاؤل، فيجب ألا ننسى أن المستقبل يعتمد دائمًا على سلوك البشر.

لقد مات الاتحاد السوفيتى مخلفًا وراءه حقلاً أكثر تنظيمًا مما يبدو. ففى روسيا، أثبتت قدرات بوريس يلتسن المذهلة على البقاء، ونجاحه المنقطع النظير فى استفتاء ٢٠ أبريل ١٩٩٣، أن الروس، على الرغم مما مروا به من محن مريرة، فإنهم لا يرغبون فى العودة للماضى، فبعد تفكيك هياكل المؤسسات الحالية، على سبيل المثال هيئة التموين المادى والتقنى (Gosnab) التى ربما كان استمرار وجودها مفيدًا ليدل على مدى التطور فى مجال التوزيع والتجارة، وهيئة التخطيط جوسبلان "Gosplan" التى ربما كنا قد لاحظنا تحولها إلى منظمة للتخطيط على النمط الفرنسى. وبعد انهيار مجلس التعاون الاقتصادى (الكوميكون) الذى كان يقوم بدور تنسيق التبادلات التجارية بين الدول الاشتراكية وبعد تفكك الاتحاد السوفيتى نفسه تاركًا خمسة عشر مركزًا مفككًا لاتخاذ القرار بدلاً من واحد، بعد جميع هذه الاضطرابات، ما كان للسياسة الليبرالية التى طبقها "ييجور جايدر" إلا أن يكون مصيرها الفشل، لا سيما أحلام إمكانية تحويل الروبل والتى تلاشت تمامًا، إلا أن محاولات إعادة تأسيس النظام الاقتصادى القديم، التى كانت فى البداية تتم بشكل غير مباشر، قد باءت بالفشل.

ففى روسيا، يمكن أن نلاحظ، على الرغم من مظاهر الفوضى الخارجية، ظهور نوع من التوازن التدريجى بين تقدم منطق اقتصاد السوق وضرورة الحفاظ اللازم على "كنوز الصناعة"؛ الذى كان يطالب به عن حق "رجال الصناعة الروس".

إن نقص الخبرة الروسية فى المجال الاقتصادى وموروثها البغيض فى المجالين المالى والنقدى - على سبيل المثال الائتمان داخل الشركات تتم إعادة تمويله فوريًا من قبل الدولة - والفصل بين حسابات الأرباح وصناديق الرواتب والذى يجعل الشركات نظريًا "قادرة على الربح"؛ ولكنها فى الواقع عاجزة عن سداد رواتب موظفيها(١)، كل ذلك لا يساعد فى الانتقال إلى اقتصاد السوق، كما أن ضعف المؤسسات والأجهزة السياسية الاقتصادية التابعة للدولة والتفاقم الخبيث للمافيا وجميع أشكال الفساد يعرقل هذه العملية، إلا أن الشعب الروسى قد تحمل بجسارة ما واجهه من معاناة عقب انهيار هذا النمط التنظيمى الذى كان طامة كبرى ولكنه معتاد عليه.

ولم تثبط عزيمة هذا الشعب على المضى قدمًا فى طريق إصلاح ما يواجهه من فقر مدقع وظلم اجتماعى متفشٍ - مثل ظهور الطبقة المتغطرسة من "محدثى الثراء" - وتفشى جميع أشكال الانحرافات والجرائم. هذا فضلاً على الانتشار السريع للأنشطة التجارية الصغيرة، وتمكن الوسطاء المهرة من تحقيق ثروات هائلة. وقد ضربت "طبقة المستثمرين الجديدة عرض الحائط بالقوانين التى كانت كثيرة فى الغالب ومتناقضة؛ وتبنت هذه الطبقة إحدى المقولات الساخرة فى القرن التاسع عشر القائلة: "تخفف من قسوة القوانين طابعها غير الملزم".

وفى الوقت نفسه، كان تعيين "فيكتور تشرنوميردين"(٢) بدلاً من "إيجور جايدر"، فى نهاية عام ١٩٩٢ ودخول الحكومة ممثلين آخرين للوبى الصناعى،

---

(١) انظر مقال مونبريال بعنوان:

Th. De Montbrial. "La situation économique et financière dans les États successeurs de l'URSS. Revue des sciences morales et politiques. no. 4/92.

(٢) وزير الطاقة السوفيتى من عام ١٩٨٥ حتى ١٩٨٩، ثم رئيس وزراء روسيا الفيدرالية من عام ١٩٩٢ حتى ١٩٩٨.

بعدما سبق تعيين "Gerachtchenko" محافظًا للبنك المركـزى والمعـروف عنـه عدائه لسياسة إيجور جايدر وصندوق النقد الدولى، ما نتج عنـه ظهـور الحاجـة لتخفيف السياسة الليبرالية الفوضوية بإتباع إجراءات احترازية بهدف الحفاظ علـى فرض جزء على الأقل من المكتسبات الصناعية للاتحاد السوفيتى السابق.

وعلى الصعيد الاقتصادى، كان من المعروف أن العمل الهدام لا يأتى بعمل خلاق، وربما كان الاقتصادى وعالم الاجتماع الأمريكى "جوزيف شومبيتر" قد ذكر هذا أيضًا، فتغيير الأشخاص لا يدل على العدول عن إتباع اقتصاد السوق، ولكنـه فى الغالب يعبر عن رغبة للتطوير فى اتجاه الاقتصاد المختلط.

ويجب ألا ننسى أنه فى دولة مثل فرنسا، لعبت الدولة دورًا رئيسًا فى إعادة البناء عقب انتهاء كل من الحربين العالمية الأولى والثانية. ولـم يكـن الحمـاس لليبرالية الأصولية سوى تشويه أيديولوجى اتسمت به الثمانينيات؛ نظـرًا لانتـشار سياسة رونالد ريجان ومارجريت تاتشر رئيسة وزراء بريطانيا؛ ثم اختفـت هـذه الأيديولوجية مثلها مثل غيرها من الأيديولوجيات، فقد كان واضـحًا، أن الاتحـاد السوفيتى السابق قد دفع ثمن هذا التغيير فى الأفكار.

لقد كان بالإمكان تصور حلول أخرى. فالصين مثلاً، فى ظـروف بـالطبع مختلفة وأكثر ملائمة، نجحت فى التحول الاقتـصادى بالبـدء بتـشجيع الزراعـة والمشروعات التجارية الصغيرة دون المساس، فى البداية، بتكتل الشركات الكبرى.

وربما كان يمكن لروسيا التفكير فى استخدام قطاع الطاقة، لا سـيما قطـاع البترول، لتنمية قطب من أقطاب الصناعة تحيط به بعض الأنشطة الخاصة التـى ربما تستطيع تحقيق ازدهار تدريجى. ولكن، فى الواقع، يجب ألا نعتقـد أن الأوان قد فات.

ونظرًا لتعرضه للعديد من الصدمات، كان وضع الاقتصاد الروسى، فى بداية عام ١٩٩٣، أكثر سوءًا من عام مضى. وفى الوقت نفسه، بدأت تتضح الرؤيا وبدأ يسود الإدراك بضرورة وضع نظام اقتصادى أكثر استقرارًا، إلا أن ثمار ذلك لن يتم جنيه إلا فى اليوم الذى سيظهر فيه قادة للصناعة من أمثال "جون روكفيلر" و"هنرى فورد" و"مارسيل داسو" أو "أكيو موريتا"؛ ليتكاتفوا أو يتفوقوا على بعض رجال الأعمال الذين يطلق عليهم اليوم مجازة اسم "المستثمرين".

إن التطور الفورى فى المجال الاقتصادى يخضع لشفافية الموقف السياسى، إلا أن بوريس يلتسين يراوغ دائمًا، لا سيما فى مجال الإصلاحات الاقتصادية. ومنذ أن أطيح بإيجور جايدر فى ديسمبر ١٩٩٢، سيطر من جديد على الساحة الصراع على السلطة. وعلى الرغم من استفتاء ٢٥ أبريل، إلا أن قبضة الرئيس والبرلمان الحديدية كانت على كل المجالات لا سيما البرنامج الاقتصادى وقضية مدينة (سيفاستوبول) وإعداد الدستور الجديد الذى من المقرر أن يحل محل النص الدستورى الذى تتبناه الدولة منذ عام ١٩٧٧.

ولكى يتم التغلب على عقبة البرلمان، اختار بوريس يلتسن الدعوة لعقد "مؤتمر دستورى" يتكون من نسب محددة لمختلف الأطياف؛ حيث تمثل جميع أجهزة الدولة، مثل: السلطات الفيدرالية والتشريعية والتنفيذية لجميع أجهزة الفيدرالية التسعين، سواء الأراضى أو الأقاليم أو المقاطعات أو العواصم أو الإدارات المحلية أو النقابات أو المؤسسات الدينية والاقتصادية.. إلخ - إلا أن هذا المؤتمر الذى أقر فى الثانى عشر من يوليو عام ١٩٩٣ النص الرئاسى، ليس له شرعية لإقرار الدستور الجديد.

فمن الناحية القانونية، يجب أن يعرض المشروع أولاً على مجلس النواب. وعندما صدر قرار المجلس، الذى كان يبدو فى الواقع عشوائيًا، قرر بوريس يلتسن

فى ١٢ أغسطس تنظيم انتخابات تشريعية مبكرة فى الخريف؛ إلا أن حالة التشكك استمرت فى البلاد وأثرت - بالطبع - فى مسار تطور الوضع الاقتصادى.

وفى حقيقة الأمر، يشبه مشروع الدستور الذى أعده يلتسن دستور الجمهورية الفرنسية الخامسة؛ فهو ينص على ألا تتجاوز فترة الرئاسة أربع سنوات وأن تتكون الجمعية الفيدرالية من مجلسين يكون من اختصاصهما وسلطتهما حل مجلس العموم (الدوما)، وضرورة اختيار رئيس وزراء يكون محل ثقة البرلمان وله صلاحيات فى المجال النقدى.

ولكن وراء هذه المحاولة لتطهير الدستور، تختبئ المشكلة الحيوية لتقسيم السلطات بين موسكو ومختلف الجمهوريات، أى أراضٍ وأقاليم الفيدرالية والتى إن لم تعلن انفصالها، فهو يطالب بمزيد من الحكم الذاتى ليس على أساس عرقى فقط ولكن أيضًا على أساس اقتصادى. وهذا هو، على سبيل المثال، الوضع فى الأقاليم الغنية نسبيًا التى يقطنها أغلبية روسية مثل إقليم "سفيردلوفسك" الذى يتكون من جمهورية الأورال وإقليم "فلاديفوستوك" الذى ينتوى إعلان جمهورية بريمورسكى أو الجمهورية البحرية.

ويمنح مشروع بوريس يلتسن للأقاليم العديد من الحقوق الجديدة لا سيما فى المجال الاقتصادى، كما يقدم لها فى المستقبل٥٠٪ من مقاعد مجلس الشيوخ. لذا يجب أن يعتد بقدرتها على تكوين تكتلات.

إن التحدى هنا يكمن فى تكامل أراضى الاتحاد الفيدرالى، فهل سنشهد مولد دولة كونفيدرالية؟ أم على العكس من ذلك، هل سيأتى يوم تضع فيه موسكو حدًا لهذه "الاستراحة" وتبدأ اللجوء إلى القوة؟

حتى الآن لا تجد هذه التساؤلات إجابة شافية، وعلى الرغم من جميع المشكلات ومدى اتساعها، فإن الدولة الروسية مستمرة فى العمل بطريقة

أو بأخرى. فيمكن أن نلاحظ أن السياسة الخارجية متماسكة، إلى حد ما، والجيش يقوم بعمليات عسكرية كافية لنشر قواته فى جمهوريات آسيا الوسطى القديمة، فالهدف الأول لسياسة روسيا الخارجية هو - بالطبع - تهيئة علاقات جديدة مع الجمهوريات المستقلة بعد تفكك الاتحاد السوفيتى.

وداخل اتحاد الدول المستقلة الذى حل رسميًا محل الاتحاد السوفيتى بدءًا من السادس والعشرين من ديسمبر ١٩٩١، بدأ يظهر كثير من الانقسامات. فمن جهة، يسعى الاتحاد إلى تعميق جذوره بتكوين مؤسسات. ومن جهة أخرى، يصطدم بمشكلات الاندماج الاقتصادى ومحاولة جمهوريات الجنوب التقرب من العالم الإسلامى، لذلك، فقد تخلى عن أى نية لامتلاك نظام دفاعى موحد.

لقد تم إقرار ميثاق اتحاد الدول المستقلة فى الثانى والعشرين من يناير عام ١٩٩٣ بمدينة "مينسك" - هذا المشروع تم عرضه منذ شهر ديسمبر ١٩٩١، ولكن تم سحبه من جدول الأعمال بسبب إصرار أوكرانيا - ولم يتم توقيعه سوى من قبل سبع دول فقط من بين الدول العشر الأعضاء، وهى: أرمينيا وروسيا البيضاء (بيلاروسيا) وكازاخستان وروسيا وأوكرانيا ومولدافيا وأوزبكستان وتركمانستان وقرغيزستان وطاجيكستان وأذربيجان. وقد امتنع عن التصويت كل من أوكرانيا وتركمانستان ومولدافيا؛ ولكن لا تزال أمامهم فرصة حتى الثانى والعشرين من يناير ١٩٩٤؛ وهو التاريخ الذى يتعين على جميع الدول التصديق على هذا الميثاق حتى يتم تطبيقه. وينص هذا الميثاق - بالطبع - وضع إطار تنسيقى بين رؤساء الدول والحكومة ووزراء الدفاع.

وقد تم اعتماد مبدأ إنشاء اتحاد إقتصادى ونقدى بين جميع الدول الأعضاء فى اتحاد الدول المستقلة فى الرابع عشر من مايو ١٩٩٣؛ وكذلك تم التأكيد على

إنشاء بنك مشترك بين جميع الدول؛ إلا أن هذه الإجراءات لم تمنع قرغيزستان وأوزبكستان من إصدار عملتهما الخاصة.. وهكذا يكونان قد لحقا بأوكرانيا.

إن روسيا تستشيط غضبًا بسبب محاولات التقرب الغامضة التى لا مبرر لها حاليًا من جانب جمهوريات آسيا الوسطى تجاه جيرانها من المسلمين، لا سيما بانضمامها لمنظمة التعاون الاقتصادى التى شارك فى تأسيسها كل من إيران وباكستان وتركيا.

ولهذا فقد كانت الجمهوريات السلافية، روسيا وأوكرانيا وبيلاروسيا، قد عزمت، هى أيضًا، فى العاشر من يوليو، على تكوين اتحاد اقتصادى، بينما يضع يلتسن جمهوريات آسيا الوسطى أمام خيارين، بين الوسط والجنوب، أى ما بين الانضمام لاتحاد اقتصادى داخل اتحاد الدول المستقلة أو الانضمام لمنظمة التعاون الاقتصادى.

وإلى جانب هذه المراوغات السياسية والاقتصادية، فقد جاء إلغاء القيادة العسكرية الموحدة بين اتحاد الدول المستقلة، فى الخامس عشر من يونيو، والذى كان برئاسة المارشال "Chapochnikov"[1]، دليل على فشل المساعى لإعداد هذه المنظمة؛ كى تكون يد العدالة فى نظام أمنى مشترك على الأراضى الأساسية للاتحاد السوفيتى السابق.

لقد أعطت روسيا الضوء الأخضر لتفكيك الجيش الأحمر فى مايو ١٩٩٢؛ وأنشأت جيشًا خاص بها بناء على رغبة العديد من الجمهوريات ومن بينها أوكرانيا وروسيا البيضاء.

---

(١) وزير الدفاع السوفيتي.

وكان الوضع القانونى الغامض لـ "القوات المسلحة التابعة لاتحاد الدول المستقلة" يعانى من مشكلات عديدة، فالمقصود بهذه القوات أن تكون هيئة وطنية عليا وهو ما لم تكن يريده العديد من الجمهوريات، كما أن عدم وجود تقسيم واضح للسلطات بين القيادة العليا لاتحاد الدول المستقلة والحكومة الروسية كان يسىء لمصداقية المارشال "Chapochnikov"، فكل شىء كان يشير إلى اعتزام موسكو إعادة تكوين لسياستها الأمنية بموجب الاتفاقيات الثنائية المبرمة مع الجمهوريات المستقلة.

أما فيما يتعلق بالعلاقات بين روسيا وأوكرانيا فهى لا تزال مضطربة؛ فقد فجر الاتفاق المبرم بين "كييف" و"موسكو" فى السابع عشر من يونيو عام ١٩٩٣، حول تقسيم أسطول البحر الأسود وميناء "سيبستوبول"، صراعًا جديدًا. وقد اتخذ البرلمان الروسى موقع الهجوم بإعلانه ضمه التام لميناء "سيبستوبول".

ولكن خشية غضب الجيش، انحاز يلتسن لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الذى كان قد أعلن فى العشرين من يوليو، أن هذا المطلب لا يتوافق مع التعهدات السابقة (مثل معاهدة ١٩ نوفمبر ١٩٩٠ بين أوكرانيا وروسيا).

ولا تزال أوكرانيا تتبرم وترفض توقيع اتفاقية ستارت١؛ على الرغم من التنازلات التى اقترحتها موسكو ومنها: منح ضمانات أمنية نووية قبل التصديق على الاتفاقية وليس بعدها، إذا تعهدت أوكرانيا أيضًا بتوقيع اتفاقية الحد من انتشار الأسلحة النووية (**TNP**).

فماذا ستكون التداعيات على موسكو لو أن كييف أبرمت مع الولايات المتحدة اتفاقية دفاعية فى الثامن والعشرين من يوليو؟ هل سيرى الروس فى هذه الاتفاقية محاولة جاهده من أمريكا لرد أوكرانيا إلى الصواب، أم سيجدون فى ذلك، على العكس، محاولة للتحالف مع أوكرانيا على حساب موسكو؟ وكما يحدث دائمًا فى مثل هذه الحالات، فإن الواقع ربما يقوم هو بدور الوسيط.

فإذا امتدت توقعاتنا للأفق البعيد، سنجد أن قضية تفكيك أوكرانيا لا تزال مطروحة، علمًا أن وحدتها ربما تؤدى بها إلى تدهور اقتصادى، إلا أننا لا يمكن أن نستبعد أن تنضم كل من أوكرانيا وروسيا البيضاء إلى روسيا بطريقة أو بأخرى، فالإخفاقات الاقتصادية التى منيت بها أوكرانيا تجعل هذا السيناريو أكثر قبولاً من الحل الآخر وهو اندلاع صراع مسلح بين موسكو وكييف.

إن التشريعات التى أقرتها كل من إستونيا وليتوانيا تجاه اللاجئين الروس، والتى تعتبرها روسيا تشريعات تمييزية، أدت إلى اشتعال التوتر الكامن حتى الآن بين موسكو ودول البلطيق، بسبب بطء انسحاب الجيش الروسى؛ فروسيا تتمسك بممارسة الضغوط عن طريق قطع إمدادات الغاز إلى هذه البلاد أو بوقف انسحاب قواتها.

بيد أن علاقات موسكو الأكثر ضبابية تظهر بوضوح مع البلاد الواقعة على حدودها الجنوبية والمقصود بها الجمهوريات الإسلامية الخمس وجمهوريات القوقاز.

إن جمهوريات آسيا الوسطى؛ وهى أوزبكستان وتركمانستان وطاجيكستان وقرغيزستان وكازاخستان التى غضبت من تهميشها عند تأسيس اتحاد الدول المستقلة الذى عقد أول اجتماع له بين الدول السلافية فقط، سعت من جديد للم شملها.

إلا أن تركمانستان فشلت فى الانضمام لهذا المشروع، وسرعان ما خبت أسطورة التضامن بين الجمهوريات الجديدة لأسباب اقتصادية فى المقام الأول مثل: تباين مستوى الثراء بين كازاخستان[١] وأوزبكستان وتركمانستان وباقى الجمهوريات.

فنظرًا لموقعها الجغرافى، تعتبر تركمانستان مثارًا للجذب من قبل أسواق الشرق الأوسط والمنافذ التى يمكن أن تفتحها لها إيران من جهة البحر. ومن جهة

---

(١) يشكل الروس ٣٨٪ من سكان كازاخستان فى مقابل ٤٠٪ من الكازاخ.

أخرى، تعكس حدود هذه الجمهوريات الجديدة الحد الفاصل بين مستعمرات الإمبراطوريات القديمة؛ مثل: روسيا وبريطانيا فى آسيا الوسطى والصين فى "هضبة بامير" وبريطانيا وروسيا والإمبراطورية العثمانية فى بلاد القوقاز.

هذه الحدود لا تبدو طبيعية على الإطلاق سوى فى الشرق الأوسط أو فى إفريقيا، إلا أن الموروث الثقيل يأتى من التفكك العرقى الذى حدث فى عهد ستالين. فثقل الأوزبك، وهى أكبر مجموعة عرقية فى المنطقة (١٨ مليون نسمة)، ملموس بشكل كبير فى أغلب الجمهوريات.

أما فى طاجيكستان، فهم يشكلون ربع عدد السكان، لذا تخشى باقى العرقيات من مزاعمهم للهيمنة، فالأوزبك ربما لديهم النزعة لاعتبار آسيا الوسطى وحدة واحدة بالطبع بسبب ندرة المياه وهى مشكلة أزلية؛ إلا أن مشكلة المياه صارت اليوم سببًا لصراع كامن؛ فتحويل نهرى سيحون وجيحون لزراعة القطن بشكل مكثف، تسبب فى جفاف بحر "الآرال" وتدهور خصوبة الأراضى الزراعية.

وفى الواقع، فإن معظم أنظمة هذه الجمهوريات، التى ما زالت تدار بأجهزة النظام السابق، تأمل، فى الوقت الحالى، فى التمسك بعلاقتها بروسيا التى تعد الدولة الوحيدة القادرة على ضمان أمنها، فى حالة الضرورة. وتأتى هذه الرغبة نتيجة مخاوف هذه الجمهوريات من احتمال تعرضها لصراعات قبلية وصراع على الأراضى إلى جانب هشاشة اقتصادها بسبب صدمة انهيار الاقتصاد المركزى دون إمساكها بعد بخيوط اقتصادها.

وشجع على التمسك بهذه العلاقة، الصراع الدامى فى طاجيكستان الذى اندلع منذ بداية عام ١٩٩٢. فلا يوجد - فى الحقيقة - أى دولة فى المنطقة بمنأى عن جميع هذه الأضرار التى ترجع إلى الآتى: التخلف الاقتصادى، والتنافسية العرقية

والطبقية، وضعف المؤسسات، فجميع الدول معرض لمواجهة خطر مضاعف لاندلاع صراع بينه وبين جيرانه.

أما بالنسبة إلى طاجيكستان، فقد اتحد الطرفان الأكثر فقرًا؛ وكونا تحالفًا أطلق عليه "التحالف الإسلامى الديمقراطى" المناهض للشيوعيين الأكثر ثراءً ورفاهية والمتواجدين فى الشمال، وبعد استيلاء المعارضة على السلطة، تمت هزيمتها بسبب تدخل القوات الروسية والأوزبكية.

إلا أن الحدود التى أقيمت بعد التوقيع، عام ١٨٩٥، على معاهدة بين الروس والإنجليز، تاركين نحو ٤ ملايين من الطاجيك فى أفغانستان ومثلهم تقريبًا فى طاجيكستان، تجعل سيناريو طاجيكستان الكبرى الذى سيقوده ربما الزعيم الأفغانى أحمد شاه مسعود(١)، على الرغم من ضعف احتمال تحقيقه، لا يزال عالقًا فى الأذهان.

وفى بلاد القوقاز؛ نجد أن الصراعات ذات جذور تاريخية عميقة، فربما تشهد هذه المنطقة ظهور لبنان أخرى نتيجة لانتشار الجيوش المحلية والمافيا.

فبفضل التحفظ الظاهر للقوتين الإسلاميتين فى المنطقة وهما تركيا وإيران – روسيا تسعى جاهدة للحفاظ على علاقات متوازنة معهما – لم يتسع الصراع بين أرمينيا وأذربيجان، إلا أنه لا يزال معرضًا للانفجار، فربما كانت حركة التضامن الإسلامية ترغب فى أن تمد تركيا العون إلى أذربيجان.

ولكن لو كانت فعلت ذلك، خشية فتح ملفات وجروح لم تندمل بعد – وهى المشكلة الأرمينية – لما كانت وقفت إيران، التى يعيش بها نحو خمسة ملايين آذر،

---

(١) أحمد شاه مسعود (١٩٥٣-٢٠٠١) زعيم حلف الشمال.

مكتوفة الأيدى، فأنقرة تحذر التدخل، بينما تحاول طهران أن تلعب دور المنقذ فـــى وقت الشدة.

وفى الحقيقة، فإن روسيا لم تغفل قط حراسة حدودها؛ فقد تورطت فى جميع الصراعات التى احتدمت على حدودها وكانت مؤيدة لجميع اتفاقيات وقف إطـــلاق النار، فالفرقة العسكرية ٢٠٧ تقف على الحـــدود بـــين طاجيكـــستان وأفغانـــستان واستطاعت أن تكبد المجاهدين الذين يسعون للتسلل من على الحدود، خسائر جمة. فوزير دفاع طاجيكستان من أصل روسى.

أما قرغيزستان، التى تهدف إلى أن تكون "سويسرا آسيا الوسطى" وتـــرفض امتلاك جيش خاص بها، فالقوات الروسية هى التى تحرس حدودها مـــع الـــصين. وفى تركمانستان، هناك خمسة عشر ألف جندى أى ما يعادل ربع القوات العسكرية تحت القيادة العسكرية المباشرة لموسكو. وفى جورجيا، مدت روسيا يد العون إلـــى الانفصاليين من أبخازيا.

وفى جنوب القوقاز، ساعدت بقوة شعب أرمينيا فى نارجونى كاراباـــخ ضـــد الأذربيجانيين، بينما كان العضو السابق فى المكتـــب الـــسياسى للحـــزب الـــشيوعي "حيدر علييف"[1] يستعد للعودة إلى "باكو" عاصمة أذربيجان؛ حيث تمـــت الإطاحـــة بالرئيس "أبو الفضل الشيبى"[2] أول رئيس منتخب ديمقراطيًا ومؤيد من جانب تركيا.

وأخيرًا، فى مولدافيا، فالجيش الرابع يقـــوم بحمايـــة الانفـــصاليين الـــروس فى "ترانسنيستريا" (أو جمهورية دنستريا).

---

(١) حيدر علييف: العضو السابق فى المكتب السياسى للحزب الشيوعى السوفيتى، ورئيس أذربيجـــان منـــذ عام ١٩٩٣.

(٢) أبو الفضل الشيبى: رئيس أذربيجان من عام ١٩٩٢ حتى ١٩٩٣.

إن الاتفاقيات الثنائية المبرمة مع أغلب جمهوريات آسيا الوسطى، تؤيد قانونًا استمرار وجود القوات الروسية[١] لمدة تختلف من دولة إلى أخرى. على سبيل المثال، الاتفاق المبرم مع كازاخستان يبيح وجود القوات الروسية لمدة خمسة وعشرين عامًا.

فكيف تكون الحال فى المستقبل؟

وحتى ذلك الحين، فقد استعاد بوريس يلتسن إلى جانبه لواء القوزاق، قدامى حراس حدود الإمبراطورية، والذى كان قد تم حله فى عام ١٩٣٦.

ومنذ بداية عام ١٩٩٣، فإن زعيم الكرملين يسعى للحصول من "المجتمع الدولى" على الشرعية لمبادراته لإعادة النظام على حدود روسيا؛ حيث يتركز العديد من الصراعات الدامية، وربما كان يطمح - تحديدًا - فى الاعتراف بدور روسيا المؤثر فى أراضى الاتحاد السوفيتى السابق؛ فهل هذه نسخة جديدة شرقية من مبدأ مونرو؟

هذا هو مغزى الطلبات المقدمة من جانب موسكو للأمم المتحدة ومجلس تعاون شمال الأطلسى فى الثالث من مارس والثامن والعشرين من يونيو ١٩٩٣، إلا أن هذه القضية ربما تكون مسألة حساسة؛ فلا الأمم المتحدة ولا حلف الأطلنطى ولا مجلس تعاون شمال الأطلسى ولا مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى يمكنها، فى الواقع، الاعتراف صراحة بمزاعم موسكو المتناقضة مع الاتجاه الحالى للعلاقات الدولية التى تفضل مفهوم ومبدأ الأمن الإقليمى.

---

(١) انظر المقال التالى بعنوان:

A. de Tinguy, "La Russie a-t-elle une politique à l'égard de son sud?" cahiers d'études sur la Méditerranée orientale et le monde turco – iranien, no. 15, p. 92.

إلا أن حدود روسيا تستحوذ على اهتمام العديد من الدول، بدءًا، بالطبع، بتركيا وإيران اللتين تتنافسان على هذه الحدود، ولكن لا تمتلكان الوسائل التي تمكنهما من الإحلال مكان القوة الإمبريالية السابقة.

أما اليابان والدول الغربية فتعتزم إطلاق يدها على موارد آسيا الوسطى. فهى، مثلها مثل روسيا، لا تأمل فى اتساع الحركة الإسلامية فى هذه المنطقة. فى الوقت الحالى، فإن الأنظمة السياسية تمتلك جيدًا مقاليد الأمور، إلا أن العراقيل يمكن أن تتفاقم، فالصين حريصة على منع القلاقل من الانتشار فى إقليم تركستان الصينى؛ حيث يعيش أكثر من ستة ملايين نسمة من الأتراك، كما أن لها مصالح تجارية فى هذا الإقليم.

والهند بتعداد سكانها الذى يبلغ ١٢٠ مليون مسلم، أقامت علاقات مباشرة مع كل من جمهوريات آسيا الوسطى لمنعها من الانضمام لأحد التحالفات المناوئة وكذلك لتقويض تأثير باكستان وتضليلها، وفى هذا تعتمد على دعم موسكو لها.

وهكذا، يطمع العالم، دون الاعتراف بذلك، فى أن تضطلع روسيا، فى السنوات المقبلة، بمسئولية أمن هذه المنطقة، شريطة عدم ضمها من جديد لهذه الأقاليم، ففى هذه المنطقة من العالم غير المولعة بالأفكار والمعتقدات الغربية، فإن سياسة المصالح وحسابات القوى ستكون لها فرصة السيادة بشكل عملى وليس بحكم القانون، على الأقل، ما دامت لن تسلط "CNN" كاميراتها فى هذه المنطقة.

ففى القرن التاسع عشر، كانت هذه المنطقة "مسرحًا كبيرًا"، كما كنا نقول فى ذلك الوقت، يثير دائمًا المغامرين مثلما كان يثير المستشارين.

فهل سنشهد فى الأعوام والعقود المقبلة "مسرحًا صغيرًا" أعتابه هى آسيا الوسطى؟

السياسة الخارجية لروسيا لا تنحصر، بـالطبع، علــى إدارة الجمهوريــات المستقلة، ألا يمتلك هذا البلد الكبير بشكل أو آخــر، إلــى جانــب هـذه المـساحة الشاسعة، عنصر الوقت كميزة إضافية؟

فروسيا لا تزال عضوًا دائمًا فى مجلس الأمن التابع للأمم المتحــدة؛ حيــث حلت محل الاتحاد السوفيتى، ومهما كانت التنبؤات حول إصـــلاح ميثــاق الأمــم المتحدة، فلا أحد يفكر فى منازعة روسيا على هذا المقعد، كما تمتلك حق الـــنقض (الفيتو) فى هذه المنظمة.

وقد لفت العديد من المراقبين الأنظار إلى أنه، منذ نهاية الحرب الباردة، لم يتم استخدام هذا الحق، فهم يرون أن هذا الحق ربما يمكن تطويره تدريجيًا مثلمـــا حدث فى مجلس وزراء الاتحاد الأوروبى منـــذ "اتفـــاق لوكـــسمبورج"[1]، أى أن يقتصر على الظروف ذات الأهمية الحيوية؛ فمن لا يرى أن مثل هذه الرؤيـــة لـــن تعطى سلطة قانونية هائلة لروسيا التى تخشى أن تكون مصالحها الحيويـــة، فـــى السنوات المقبلة، على المحك؟

إن التجربة الأوروبية تبين، كما يؤكد تصور مجلس الأمن، أنه فى مثل هذه الحالات، يجتهد الشركاء فى إعداد حل وسط يتيح تجنب الممارسة المجحفة لحـــق النقض؛ وهذه الخطوة قد تمتد حتى إلى المواقف التى لا تتعلق بالمصالح الحيويـــة. وحتى لا يتم تعريض الرئيس الروسى للحرج إلا إذا طلبت الولايات المتحدة، أرجأ مجلس الأمن التصويت على قرار بشأن البوسنة يدعم توقيع عقوبات ضد الصرب.

---

(١) اتفاق تم إقراره فى التاسع والعشرين من يناير عام ١٩٦٦، من قبل حكومات الدول الـــست الأعـــضاء حول إجراءات التصويت (هل يكون بالأغلبية المؤهلة أم بالإجماع)؛ وكان ذلك عقب اعتراض فرنـــسا على قاعدة التصويت بالإجماع.

إن روسيا الآن عضو مهم؛ وستظل كذلك فى المنظمات الدولية الرئيسية. وسوف تلعب فيها دورًا كبيرًا فى مجالات عديدة التى تتعلق بالدول التابعة للإمبراطورية السوفيتية السابقة والأقاليم المحيطة بها والتى لم يسبق مطلقًا ضمها من قبل الإمبراطورية لا سيما منطقة الشرق الأوسط.

وتمتلك موسكو ورقة رابحة أخرى،؛ فعقب الاضطرابات التى وقعت فى الأعوام الأخيرة الماضية، اعتقد بعض المتفائلين، أو لنقل بعض السذج، أن روسيا بعد "التحول إلى المسيحية" ربما تضع الصليب على مصانع التسليح الخاصة بها. وأنها ربما تضطر إلى خفض عدد هذه المصانع بشكل كبير وإعادة هيكلة أحد القطاعات الذى أصيب بالتضخم وأسهم فى دمار البلاد.

وعلى الرغم من هذا الاعتقاد، لا يمكننا أن نشكك فى أن روسيا ربما تحتفظ بقوتها فى الصناعة العسكرية لسببين يعضد كل منهما الآخر.

أولاً: احتفاظ روسيا بجيش قوى وكبير يلائم موقعها الجغرافى وتاريخها، فإنها؛ ولأسباب اقتصادية بحتة، تمتلك ميزة تفضيلية فى هذه المصانع. فمن مصلحتها أن تستغل هذه الميزة ما دامت أن القدرة على بيع السلاح تزيد من حرية الحركة وبصفة عامة التأثير السياسى.

وعلى المدى المتوسط، سوف تنخفض هذه الميزة إذا لم تحافظ روسيا على مكانتها فى السباق التكنولوجى. وعلى أى حال، فشركاء روسيا سوف يتعين عليهم الاعتماد عليها فى بعض الصراعات الإقليمية، حتى إن كانت الشيوعية اختفت تمامًا وحتى لو كانت هذه القارة العملاقة قد تحولت إلى الديمقراطية.

وعندما تستخدم روسيا الديمقراطية كروتها العسكرية الرابحة، فهى بذلك لا تقوم، فى الواقع، وطبقًا لإمكاناتها، سوى اتباع الولايات المتحدة، ثم بريطانيا أو فرنسا.

يجب ألا نقلل من شأن المكاسب التى يمكن لموسكو اقتناصها من بعض جوانب ماضيها إبان عهد الشيوعية أو القيصرية، مثل الخدمات الاستخبارية. فالنشاط الخارجى للمخابرات الروسية "KGB" لم يتوقف قط، ولهذا فكل الذين يريدون، لأسباب متعددة، الموت المبكر لروسيا، هل يخشون دفع الثمن.

فعلى الرغم مما تتعرض له روسيا من هزات عنيفة، فهى لا تزال وسوف تظل قوة إقليمية كبرى بعدما فشلت فى الاحتفاظ بمكانتها كقوة عظمى. وفيما يتعلق بالأسلحة النووية، فسوف تظل، لبعض الوقت على قدم المساواة بالولايات المتحدة، فى جميع الاحتمالات المرتقبة المتعلقة باتفاقيات السيطرة على التسليح، لذا يتعين الاستمرار معها فى هذه اللعبة، مهما حدث من تطور بداخلها.

ومن منظور توازن القوى الأوروبى، فهذه الآفاق تعد مبررًا لاحتفاظ حلف الأطلنطى، بصفة خاصة، فى المستقبل القريب بالقدرة على المراقبة وإعادة تكوين بنائه لمنع عودة التهديد الروسى، وتقويضه إن كان مقررًا أن يحدث فى وقت من الأوقات.

أمريكا القوة العظمى والنظام الدولى:

أصبحت الولايات المتحدة القوة العظمى الوحيدة فى العالم، وعلى الرغم من ذلك فهى تبدو مترددة حول مستقبلها؛ فهذه الدولة التى تركز اهتمامها على نفسها قد أطاحت بجورج بوش الأب كما فعلت مع جيمى كارتر قبله ووضعته فى النادى الصغير لـ "رؤساء الفترة واحدة".

وربما يكون من المبالغة؛ المقارنة بين الرئيس السابق للولايات المتحدة بجورج كليمنصو أو تشرشل، ولكن ردود أفعال الشعب الأمريكى دفعته لأن يعهد

بمقدراته لحاكم ولاية "أركنساس"، وكان هذا أيضا هو ما دفع الـــشعب الفرنـــسي، أو – على الأقل – ممثلوه إلى تفضيل "بول ديشانيل" لرئاسة فرنسا، على كليمنصو الملقب بالنمر، وكذلك فعل الشعب الإنجليزي باختيـــاره "كليمنـــت أتلـــي" لرئاســـة الوزراء بدلاً من تشرشل (الأسد).

لقد اختارت أمريكا كلينتون[1] لأنها كانت تريد من يهتم بمـــشكلاتها الداخليـــة. ولنفاد صبر الشعب الأمريكي، فقد أدان رئيسه المنتخب بعد ستة أشهر من تنـــصيبه. ففي يونيو ١٩٩٣، حصل الرئيس على ٣٦٪ فقط من الأصوات في استطلاع الرأي.

ويفسر هذه النتيجة ما وقع فيه كلينتون مـــن أخطـــاء وحماقـــات شـــبابية. وفي حقيقة الأمر، أن الرأي العام الأمريكي كان، بهذه النتيجة؛ يعبر عن خيبة أمل أمام ضعف الانتعاش الاقتصادي والمشكلات التي يواجها كلينتون لفرض سياســـته الجديدة وكسب تأييد الأغلبية في الكونجرس لصالحه.

وقد بدأ هذا التحول التاريخي منذ نهاية ولاية جورج بوش. ويفسر تواضـــع صعود كلينتون، الذي يتناقض مع الوضع في بداية الثمانينيات، بالحاجة إلى التغلب على التقلبات المالية، العامة والخاصة، التي تراكمت خلال العقـــد الماضـــي إبـــان النشوة التي سادت ولاية ريجان.

وينقسم مشروع كلينتون إلى شقين، الشق الأول: عبارة عن برنامج لإنعاش الاستثمارات مع ضخ ٣٠ مليار دولار كتحفيز للاقتصاد، أما الشق الثاني: فيهـــدف إلى خفض العجز في الموازنة في الفتـــرة بـــين ١٩٩٤ و١٩٩٧. ولقـــد رفـــض الكونجرس الجزء الأول من هذا المشروع، وأقر جزءًا واحدًا فقط من الشق الثاني مع وضع شروط تدفع إلى الشك في مجمل هذا المشروع.

---

(١) بيل كلينتون: الرئيس الثاني والأربعون للولايات المتحدة، استمرت ولايته من عام ١٩٩٣ حتـــى عـــام ٢٠٠٠.

ويرى الكثير من المراقبين، فى الواقع، أن برنامج كلينتون الاقتصادى، كما يبدو، يشبه إلى حد كبير حزمة "الإصلاحات الاقتصادية" التى كان جورج بوش قد قام بتطبيقها فى عام ١٩٩٠؛ وقد عبر من يعتقدون فى المعجزات، عن خيبة أملهم فى هذا المشروع. والواقع أن الولايات المتحدة لم تثبت، فى وقت من الأوقات، قدرتها على التحكم فى الإنفاق العام؛ وهى فى ذلك ليست الدولة الوحيدة فى العالم الغربى!

إن الحياة السياسية، فى عالم الفضائيات وما ينتج عنها من تبسيط للأمور، تتأثر بسرعة حركة وقوة الصور المنقولة.

إلا أن بعض الإجراءات المتعلقة بتقنيات العلاقات العامة وتحقيق بعض النجاحات الجزئية فى الكونجرس؛ وضربة جوية على بغداد وأداء موفق للرئيس فى قمة رؤساء الدول والحكومات التى عقدت فى بداية يوليو ١٩٩٣ بطوكيو، أدت إلى صعوده فى استطلاع الرأى المؤيد له من ٣٦٪ إلى ٤٨٪. ولكن وراء هذا التأرجح، لا تزال كثير من المشكلات قائمة.

فعلى الصعيد الاقتصادى، كان الأداء الأمريكى لإنعاش الاقتصاد فى أضعف مراحله منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، وكان يبدو أن الولايات المتحدة ليست مستعدة لجذب اقتصاديات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية؛ وقد تكبدت أوروبا، المثقلة بثمن إعادة وحدة ألمانيا، تداعيات هذه السياسة.

كما أن الخطوات الأولى للرئيس كلينتون فى مجال السياسة الخارجية؛ واجهها المعلقون الأمريكيون والأجانب بنوع من التجاهل مثلما كان بالنسبة إلى سياسته الداخلية.

وبعرض بسيط للوضع، يمكننا أن نقول إن نتيجة هذه السياسة، بصفة مؤقتة، كانت تعد إيجابية تجاه كل من روسيا والعراق، ولكنها سلبية فيما يتعلق بيوغوسلافيا ومتذبذبة بالنسبة إلى آسيا والشرق الأوسط والصومال، فلنسلط الضوء أكثر على الوضع العام.

اختار خليفة جورج بوش التعهد بتأييد تام لبوريس يلتسن، فلقد بذل قصارى جهده واستخدم كل ما أوتى من مهارة للحصول من مجموعة الدول الكبرى الصناعية السبع على دعم مالى لصالح روسيا، هذا الدعم الذى لم تكن أى دولة، فى الحقيقة، لديها استعداد من قبل على تقديمه؛ فهل يمكننا القول بأن هذا يعد نجاحًا سياسيًا؟ ربما يكون ذلك حكمًا مبكرًا؛ ففى الواقع، إن مدلول التعهد بمنح ٤٣ مليار دولار لروسيا، الذى تم اتخاذ قرار بشأنه فى طوكيو، لا يزال مثيرًا للشك سواء من حيث الكم؛ فهذه القيمة هى عبارة عن هبات وقروض ممنوحة سابقًا وبعض الوعود المحددة بطريقة مبهمة؛ أو من حيث الكيف.. ما شروط استخدام هذه الأموال؟

وفضلاً على ذلك، فلقد وجهت بعض الانتقادات لبيل كلينتون لكونه "أراد مساعدة يلتسن"، كما كانت أمريكا، فى الماضى، تريد "مساعدة جورباتشوف" عندما لم تتذكر أن السياسة ربما لا يمكن تحديدها بدعم الأشخاص.

كما وجه اللوم لكلينتون بادعائه الجهل بالموقف الإمبريالى الذى تستمر روسيا فى انتهاجه تجاه جمهوريات الاتحاد السوفيتى السابقة. ربما كانت مصالح الولايات المتحدة، ومن ورائها، المصالح الغربية، تتجه إلى إعطاء موسكو حرية الحركة فى هذه المنطقة من العالم، ولكن ليس بالتأكيد دون حدود. فيجب ألا نبدو كالمغفلين.

وهذه النقطة سبق أن أشار إليها وزير الخارجية الأمريكى السابق هنرى كيسنجر. إن بيل كلينتون يدعى اليوم بأنه يقود أمريكا للعب دور الوسيط

فى المناطق التى تعانى الاضطرابات؛ وينادى بتوسيـع دور الأمم المتحدة فـى هذا المجال، إلا أنه، بطريقة لا تخلو من الـدهاء، يـرفض جميـع المـشاركات الملموسة لا سيما المادية.

أما موقفه "الصارم" تجاه العراق، فلقد رحب به جميع من كانوا، فى وقـت من الأوقات، يتهمونه بالتقرب من صدام حسين، إلا أنه ربما يمكننـا، فـى هـذا المجال، أن التساؤل عن أغراض الرئيس الأمريكى، وتحديـدًا مـدلول الغـارات الجوية التى قامت القوات الأمريكية ضد العراق؛ فهذه الضربات الجوية رحب بها، بالتأكيد، من يشبهون ديكتاتور بغداد بالشيطان؛ ولكن هل كانت ذات فاعلية حقيقية؟ هل كان الموقف الأمريكى أحادى الجانب له مبرراته فى هذه الحالة؟

هناك كثير من التحفظات على هذه التساؤلات.

ففى الواقع، ربما كان الرئيس الأمريكى الـشاب يريـد، بـصفة خاصـة، إصابة هدف فى سياسته الداخلية، لا سيما تجاه بعض العـسكريين الـذين كـانوا لا يزالون يرون فيه المعارض القـديم لأداء الخدمـة العـسكرية والمـدافع عـن حريات المثليين.

أما رجال السياسة فهم ليسوا على قناعة، من جانبهم، بهذا التحول لنمط من الدبلوماسية تم نسيانه حيث استبْدال بالزوارق المدفعيـة التـى اتـسم بهـا العهـد الماضى؛ الصواريخ الموجهة والمروحيات الهجومية وجميع معجزات التكنولوجيـا الحربية الحديثة.

وبالنسبة إلى يوغوسلافيا، فما نعتب على بيل كلينتون هو تردده تجاه الـشأن اليوغوسلافى، فالمنظور الضيق للمصالح القومية الأمريكية، يجعل التحدى، فى هذا الشأن، بالتأكيد متواضعًا، إلا أن هناك اثنين من التحفظات.

فالتردد الذى تبديه واشنطن اليوم بين السياسة المثالية الإنسانية والواقعية السياسية الضيقة؛ يهز الرأى العام الأمريكى وكذلك شركاء الولايات المتحدة. كما أن تذبذب البيت الأبيض يثير مشكلة مصداقية زعامة الولايات المتحدة، أى قدرتها على اتخاذ قرارات تتخطى حاجز المصالح الشخصية على المدى القصير.

وبعيدًا عن مأساة الشعب اليوغوسلافى لا سيما مسلمى البوسنة، فتلك هى المشكلة الكبيرة التى يثيرها تردد وعدم الحسم فى قرارات بيل كلينتون.

كما أن سياسة كلينتون تجاه الصين تكشف، بالطبع على صعيد آخر، هذه التناقضات عينها؛ فبعد أن قام بتوضيح قناعته التامة بحقوق الإنسان والديمقراطية، أقدم بيل كلينتون على تجديد البند الخاص بالدولة الأولى بالرعاية بلا شروط تقريبًا. وهنا أيضًا، قام كلينتون - فيما يبدو - باختيار العمل بمبدأ الواقعية السياسية. فالمصالح التجارية الأمريكية، والضرورة لعدم عزل الصين، وتأثير بكين فى كوريا... كل ذلك يفسر بجلاء هذا الاختيار، بيد أنه لم يساهم فى تعظيم صورته أمام الرأى العام بعد أن غير موقفه مجددًا.

وفى الشرق الأوسط، فإن سياسة كلينتون الجديدة تحمل بصمات الدبلوماسى الأمريكى المحنك "مارتن إنديك" الرئيس السابق "للإيباك" أو لجنة الشئون العامة الأمريكية الإسرائيلية، ويبدو أن واشنطن عازمة على إسراع الخطى فى المفاوضات مستلهمة بخطى جيمى كارتر؛ فقد أصبحت الولايات المتحدة متورطة - بشكل كامل - فى هذا الموضوع؛ فجهودها كوسيط فى المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية؛ قد أسفرت عن أزمة لا سيما بسبب استهدافها للقضية الشائكة المتعلقة بمصير القدس، إلا أن ديناميكية المفاوضات الرسمية والسرية لا تزال تسير بقوة كافية حتى لا تعرقلها لا هذه العقبة ولا أحداث جنوب لبنان.

وفى الصومال، أخطأت الولايات المتحدة بتورطها عسكريًا دون معرفة جيدة لأرض المعركة ودون تحديد سياستها فى هذا الشأن؛ ومن ثم دون بذل لجهد دبلوماسى مسبق بالتزامن مع الخيار العسكرى. والمسئول عن هذا الوضع ليس – بالطبع – الرئيس كلينتون، ولكنه جورج بوش الذى استسلم لتأثير قناة "CNN" واعتقد بإطلاقه لعملية استعادة الأمل" العسكرية، أنه يستطيع تصحيح الانطباع السائد بـ "الصلف" الذى أثارته عملياته السابقة.

لقد تحرر كلينتون من هذه التعهدات، ولجأ لحل ربما يكون لصالح الأمم المتحدة، بيد أنه، بوضعه لرأس الجنرال والزعيم الحربى عديد كثمن للعملية العسكرية، خاطر كلينتون بتحويل العملية الإنسانية إلى صراع بين زعيم أول دولة ديمقراطية فى العالم والزعيم الإفريقى المطلق.

وفى هذا الشأن، وجدت أمريكا نفسها مرة أخرى، ضحية لمرض دبلوماسية مدافع الأسطول، وأيضًا دون هدف محدد على المدى الطويل. ولم تجد الولايات المتحدة بدًا من التراجع، لأنها لا تريد التورط فى حرب ولا تحمل مسئولية الصومال، كما فعلت فى لبنان عام ١٩٨٢.

وأخيرًا ينقص سياسة الرئيس كلينتون الخارجية؛ وضع إطار تصورى يتوافق مع عالمنا الجديد، وهذا هو سبب بعض الانتقادات، الظالمة بعض الشىء، التى وجهت إلى وزير الخارجية الأمريكى "وارين كريستوفر"[1] الذى لم يستطع البيت الأبيض أن يسد فراغ قصور رؤيته.

لقد أساءت فرنسا فهم مدلول "الواقعية السياسية" وخلطت بينه وبين الهيمنة أو حتى سياسة التفوق، فالفرق بين المفهومين واضح بتطور الأوضاع الدولية بعد

---

(١) وارين كريستوفر: وزير الخارجية الأمريكى من عام ١٩٩٣ حتى ١٩٩٧.

انتهاء الحرب العالمية الثانية؛ فلقد اصطدمت رغبة ستالين في الهيمنة بزعامة "ترومان"(١) الذي دونه لكان مصير أوروبا قد أصبح، دون شك، مختلفا؛ بيد أنه لا زعامة حقيقية دون ركيزة تتمثل في رؤية واضحة. فقد اضطر ترومان إلى الابتعاد عن أيديولوجية روزفلت(٢) بوضعه لمشروع لتنظيم العالم الغربي لمواجهة الشيوعية الشمولية ونجح في تحقيق ذلك على أبعد الحدود.

أما الخطاب الذي اتبعه كلينتون والمحيطون به؛ فيوضح أسلوبًا مترددًا بين نزعة الانطواء على الذات والرغبة في الاستمرار في القيام دور الدولة العظمى الوحيدة في العالم.

وعلى خلفية هذه السياسة، وجد الرئيس كلينتون نفسه مقيدًا بالوضع الاقتصادي للولايات المتحدة؛ فلقد قام رونالد ريجان بتمويل المرحلة الأخيرة من سباق التسليح بالرهان على المستقبل، مثلما فعل الرئيس جونسون في الستينيات، في حرب فيتنام؛ لذا كان يتعين اليوم إنعاش الاقتصاد الأمريكي؛ لهذا شرع رئيس البيت الأبيض في حملة واسعة لتقليص الإنفاق العسكري والمعونات الدولية التي قد تبدو متناقضة مع الرغبة في الاحتفاظ بالزعامة الدولية، إلا إنه لم يكن أمامه خيار آخر.

إن الزعماء الجدد قد اتبعوا مبدأ التعددية بتحويل مفهوم هذا المصطلح عن معناه المعتاد؛ فهذا المصطلح يعني، في الأساس، ضرورة قيام الحلفاء الأوروبيين واليابان – من الآن – بدور فعال في إدارة القضايا الغربية؛ فمصطلح التعددية الجديدة هو طريقة جديدة إذن "لاقتسام زعامة العالم"، وهو يذكرنا، في الواقع، بمفهوم "اقتسام الأعباء" القديم الذي كان سائدًا إبان الحرب الباردة.

---

(١) هاري ترومان (١٨٨٤-١٩٧٢) الرئيس الثالث والثلاثون للولايات المتحدة الأمريكية، استمرت ولايته من عام ١٩٤٥ حتى ١٩٥٢.

(٢) فرانكلين روزفلت (١٨٨٢-١٩٤٥) الرئيس الثاني والثلاثون للولايات المتحدة الأمريكية، استمرت ولايته من عام ١٩٣٣ حتى ١٩٤٥.

وانطلاقًا من هذا الفكر، تعلن واشنطن اليوم ترحيبها بمنح ألمانيا واليابان مقعدًا دائمًا فى مجلس الأمن، إلا أن مفهوم التعددية يظل، على الرغم من ذلك، شديد الغموض، لا سيما أنه يتناقض مع تصرفات واشنطن الأحادية الجانب والعنيفة تجاه الشئون الاقتصادية والتجارية المتعلقة باتفاقية الجات، فلم يكن لهذه التعددية أثرًا ملموسًا، حتى الآن، سوى كونها اتخذت مبررًا لعدم التدخل الأمريكى فى يوغوسلافيا.

أما المجال الذى أكدت فيه الإدارة الأمريكية الجديدة استمرارها فى دور الزعامة الدولية؛ فهو مجال عدم التوسع فى انتشار الأسلحة النووية.

فمنذ عام ١٩٤٥، تركزت جميع الجهود الأمريكية لإغلاق هذا المنتدى، أو فى حالة الفشل، ضم أعضاء جددًا بداخله.

وفى هذا الموضوع أيضًا، كان تصرف كلينتون مشابهًا لنشاط جيمى كارتر. فباتخاذه قرار تمديد منع التجارب النووية لمدة خمسة عشر يومًا، كان يأمل فى البدء فى خطوات تهدف إلى تحريم نهائى لهذه التجارب.

إن الاهتمام بالاتحاد السوفيتى السابق محسوم بشكل كبير ويتركز إلى تحديد مصير مخازن السلاح الخاصة بهذه القوة العظمى السابقة، بغض النظر عن تفهمها الدقيق للتحديات الجوهرية التى تواجه روسيا من الداخل.

وعلى الرغم من ذلك، فسواء فى مجال الحد من انتشار الأسلحة النووية أو فى المجالات الأخرى، فإن واشنطن تفتقر إلى إطار من المبادئ والمفاهيم الواضحة وتسير فى اتجاه التركيز على الجوانب التقنية للمشكلات ولا تعطى اهتمامًا كبيرًا للمعطيات السياسية.

ومن أجل منع انتشار الأسلحة النووية، يتعين - في المقام الأول - تفهم الأغراض التي تدفع بعض الدول لاقتناء مثل هذه الأسلحة، فلنذكر على سبيل المثال أوكرانيا؛ في مرحلة الاستقلال، أي في نهاية عام ١٩٩١، كان عدد قليل من الأوكرانيين ينوون جديًا إحاطة الدولة الجديدة بهيكل نووي؛ ولكنهم سريعًا ما استوعبوا، أن ادعاءهم الاحتفاظ أو التحكم في الأسلحة النووية الاستراتيجية المتواجدة على أراضيهم، ربما يمكنهم من امتلاك، على الأقل مؤقتا، ورقة رابحة في علاقاتهم سواء مع روسيا أو مع الولايات المتحدة، وقد ثبتت بالفعل صحة هذه الحسابات.

أما الوضع في كوريا الشمالية فهو أكثر خطورة؛ ولكنه مشابه في جوهره بوضع أوكرانيا.، وفي هذا الشأن يتعين علينا إعادة طرح القرار الذي اتخذته، كوريا الشمالية، في الثاني عشر من مارس عام ١٩٩٣ الخاص بانسحابها بشكل واسع من اتفاقية عدم انتشار الأسلحة النووية.

وفي عرضها لأسباب ذلك، بررت بيونج يانج هذه المبادرة - بالطبع - بإجراء أمريكا مع كوريا الجنوبية مناورات روح الفريق أو "**Team Spirit**".

وفي حقيقة الأمر، كان قرار كوريا الشمالية قرارًا تكتيكيًا، يهدف إلى الحصول على مزيد من التنازلات من جانب الغرب (بداية بحوار رفيع المستوى مع الولايات المتحدة)، مع كسب مزيد من الوقت.

إلا أن كوريا الجنوبية كانت ترى في هذا القرار مناورة سياسية داخلية؛ الغرض منها تدعيم وضع "كيم إيل سونج"[١] وخليفته "كيم يونج إيل"[٢]، لا سيما في الجيش؛ بينما تواجه الدولة وضعًا اقتصاديًا كارثيًا.

---

(١) كيم إيل سونج (١٩١٢-١٩٩٤) رئيس الجمهورية الشعبية الديمقراطية الكورية من عام ١٩٤٨ حتى ١٩٩٤.

(٢) كيم يونج إيل: نجل كيم إيل سونج وخليفته في رئاسة كوريا الشمالية.

كسب مزيد من الوقت، هذا كل ما يمكن لقادة آخر معقــل للحــرب البــاردة أن يأملوا فى تحقيقه؛ فلا يمكنهم تجاهل أن واشنطن وسول وطوكيو، قد اختارت تحــسين علاقاتهما المشتركة بهدف إعادة توحيد شبه الجزيرة الكورية، وذلك بعدما انتوت تــرك الشمال ينهار من الداخل، وبعد أن تعلمت كوريا الشمالية من تجربة ألمانيــا الــسابقة، وفهمت أن اقتصادها ربما سيعانى بشدة صدمة إعادة التوحيد السريع.

ولم تجد موسكو وبكين أمامهما سوى الانضمام لهذه الاستراتيجية على الرغم من مرجعيتيهما الفكرية المختلفة، فروسيا التى كانت الأساس فى إنشاء برنامج كوريا الشمالية النووى، اختارت طريقها بإقامة علاقات مع كوريا الجنوبية التى وقعت معها اتفاقية صداقة فى التاسع عشر من ديسمبر عام ١٩٩٢، كما أعلنــت عزمــا إنهــاء التحالف العسكرى المبرم فى عام ١٩٦١ مع كوريا الشمالية.

والصين، من جانبها، تجتهد فى الحفاظ على علاقات متوازنة بين الكوريتين مع إعطاء سول مميزات؛ مثل الشراكة الاقتصادية، واحتفاظها بالورقة التى تشتمل على مبيعاتها من الأسلحة لبيونج يانج.

لقد أسفرت المفاوضات التى بدأت بين أمريكا وكوريا الشمالية فــى جنيــف إلى حل وسط يعد فى ظاهره مرضيًا للطرفين؛ فقد تخلت بيونج يانج عن انسحابها من معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية، كما سمحت – من جديد – بــالتفتيش من جانب الوكالة الدولية للطاقة الذرية (AIEA) – لا نعلم بعد مــا إذا كــان هــذا التفتيش يتعلق بالمواقع القريبة من مفاعل يونج بيون أم لا.

لقد حققت كوريا الشمالية أحد أهدافها، وهو إقامة علاقات رفيعة المــستوى مع الولايات المتحدة التى ستقوم، من ناحية أخرى، بمساعدتها فى تحويل مفاعلاتها التى تعمل بتبريد غازى تقدمى إلى مفاعلات أقل انتشارًا وهــى مفــاعلات المــاء

الخفيف، وللمرة الأولى، أكدت – من جديد – كل من واشنطن وبيونج يانج اتفاقهما على دعم الاتفاق حول نزع السلاح النووى من شبه الجزيرة الكورية المبرم بين الكوريتين فى ديسمبر ١٩٩١.

إلا أننا ربما نعتقد أن هذه النوايا الحسنة التى تظهرها كوريا الشمالية لها – أيضًا – ما يناقضها، على سبيل المثال: هل تتوقف مناورات روح الفريق "Team Spirit"، وما آفاق المساعدات الاقتصادية للمؤسسات الدولية أو الاستثمارية لكل من سول وطوكيو؟

إن نموذج أوكرانيا وكوريا يبين أن أى محاولة تقنية خالصة لانتشار الأسلحة النووية مصيرها الفشل؛ وهذا ينطبق أيضًا على نزع الأسلحة التقليدية.

فلا أحد يمكن أن ينكر أن الدول الخمس الدائمة فى مجلس الأمن، هى حاليًا، الدول الخمس الكبرى فى المجال النووى؛ وأول الدول المصدرة للسلاح، ولها بالطبع مصالح سياسية واقتصادية هائلة فى هذا المجال.

فإذا حاولنا رسم الواقع الآن، فنحن نشبه الأنظمة الراغبة فى اقتناء السلاح النووى بالشياطين المفعمة فقط بالرغبة فى تدمير أعدائها.

هذه الأنظمة تسعى للحصول على الورقة التى تعلم جيدًا أنها الحصان الرابح؛ وهى تقوم ببعض الحسابات السياسية التى تمكنها، عند الضرورة، من خدمة إحدى الأيديولوجيات وهى أيديولوجية الإسلاميين.

إن اتجاه الدول الغربية إلى مطابقة القوى النووية بالأنظمة الديكتاتورية ليس على أساس سليم، فثلاث من بين الدول الخمس الأعضاء فى مجلس الأمن تعد من أكبر الدول الديمقراطية، كما أن اثنتين من القوى النووية الثلاثة تعد قوى نووية سرية؛ وهى إسرائيل والهند وباكستان.

وكلما اقتربنا من مؤتمر المراجعة لاتفاقية الحد من انتشار الأسلحة النووية المرتقب فى عام ١٩٩٥، لا يمكننا الشك فى أن النزاع سيكون ثقيلاً بين الدول النووية وغير النووية حول بنود التمييز التى توجد بالاتفاق والتى سبق أن استنكرتها كل من فرنسا والصين حتى انضمامهما لها فى عام ١٩٩٢.

وحتى اليابان التى لا ينكر أحد طابعها الديمقراطى، بدأت اليوم فى توجيه اعتراضات حول مدى هذه الاتفاقية غير المحدد(١)، كما بدأ الجميع يتحدث عن إمكانية انضمام اليابان للمنتدى النووى، فلو كان قرار اليابان هكذا، فلن تكون ربما بحاجة لأى مساعدة خارجية للحصول سريعًا على جميع الدروع والأسلحة للبرنامج النووى، وكذلك بالنسبة إلى ألمانيا.

أما فيما يتعلق بالرقابة على نزع الأسلحة التقليدية، فيتعين الاعتراف بأن القاعدة القديمة ما زالت قائمة والتى تنص على الآتى: "افعل ما آمرك به وليس ما أفعله"؛ فالمناقشات التى بدأت بين الدول الخمس الأعضاء الدائمة بمجلس الأمن حول مبيعات الأسلحة للشرق الأوسط، لم تغير مطلقًا الأمور المعتادة فى هذا الشأن.

ففى السادس عشر من سبتمبر عام ١٩٩٢، انسحبت الصين عن مجموعة الدول الخمس الأعضاء كمؤشر لاحتجاجها على بيع طائرات إف١٦ لتايوان. ومن جانبها، فهناك شك فى إبرام الصين لاتفاق لتصدير أو نقل تكنولوجيا الصواريخ إلى سوريا، هذا بخلاف مبيعات السلاح لإيران وباكستان.

هذا كله لا يعنى أن تناول مشكلات انتشار السلاح النووى من الناحية التقنية سيكون بلا جدوى، كما كان بالنسبة إلى الرقابة على السلاح، بين الولايات المتحدة

---

(١) تم اتخاذ هذا الموقف من قبل مجموعة الدول الصناعية الكبرى السبع؛ عند الاحتفال بذكرى الهجوم النووى على هيروشيما فى السادس من أغسطس.

والاتحاد السوفيتى السابق؛ فمن الواضح من الناحية الحسابية، أنه كلما زاد السلاح النووى فى العالم، كلما زاد خطر استخدامه سواء المتعمد أو المفاجئ؛ بيد أن أفضل الاستعدادات التقنية لا قيمة لها دون إيجاد حل للمشكلات السياسية التى تحسم قرارات الدول؛ وهذه هى الحال بالنسبة إلى الشرق الأوسط وشبه الجزيرة الهندية وكذلك بالنسبة إلى شرق آسيا.

أما فى أوروبا، فإن خفض حجم التسليح لم يؤد إلى نهاية الحرب الباردة؛ بل العكس هو الصحيح.

إن سياسة كلينتون للحد من انتشار الأسلحة النووية لم تكن واضحة تمامًا عندما نلاحظ سعى الدبلوماسيين الأمريكيين لإقناع اليابان بشراء صفقة من اليورانيوم المخصب من الاتحاد السوفيتى السابق، وهذا يعتبر، على الأقل، تحديًا على المستقبل مثيرًا للدهشة.

وهناك سجال آخر جوهرى يظهر فيه التذبذب الأمريكى ملموسًا بشكل كبير؛ وهو مستقبل حلف الأطلنطى ونظام الأمن الأوروبى. إن الولايات المتحدة ترغب فى الحفاظ على الحلف؛ لأنها تعتبره مثل المنتدى الذى يقر بسلطتها على قارة أوروبا القديمة، ولكن شريطة ألا يكون ذلك مقابل ثمن باهظ.

إن حلف الأطلنطى يجب أن يحتفظ بمهامه فى إعادة التأمين ضد احتمال ظهور التهديد الروسى من جديد، وهو احتمال يتضاءل تدريجيًا فى المستقبل القريب. وفضلاً على ذلك، فهو يجب أن يتطور مثله مثل "شركة الخدمات" لصالح الأمم المتحدة ومؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى؛ وهى الأجهزة التى يكتسب منها شرعيته.

ولكن هل هذان الهدفان يمكن توافقهما معًا؟ وهل يتعين التوسع فى هذا المنتدى (أى الحلف) وكيف يكون ذلك؟

إن مجلس الشراكة الأوروبية - الأطلسية الذى يضم دول أوروبا الشرقية وجزءًا من الدول التى انفصلت نتيجة لتفكك الاتحاد السوفيتى السابق، لا يمكن أن يكون سوى منظمة مؤقتة.

فالصلة بين حلف الأطلنطى واتحاد أوروبا الغربية لا تزال، فى الواقع، غير واضحة بشكل كبير نتيجة لتردد الدول الأوروبية ذاتها.

ويظهر التردد الأمريكى أيضًا - بشكل واضح - فى مجال استخدام القوة. فالولايات المتحدة ليست معارضة لاستخدام القوة؛ ولكنها تشترط عدم تعرض رجالها للخطر. إن مبدأ "لا قتلى" يبين أن عقدة فيتنام لم تختف تمامًا من الفكر الأمريكى؛ كما أنه يفسر، نوعًا ما، المراوغة فيما يتعلق بيوغوسلافيا بل وأيضًا هذا الشكل الجديد للدبلوماسية المدفعية التى أشرنا إليها سابقًا.

وفيما يتعلق بالمناطق الأخرى، خارج نطاق أوروبا، فإن تناول أمريكا لقضاياها يعانى أيضًا الضبابية وعدم الوضوح؛ وهذا ما نلاحظه فى كل من الشرق الأوسط وشرق آسيا.

فى الشرق الأوسط، يتمركز محور الأحداث فى الثنائى إيران والعراق، كما كنا نتنبأ به عقب انتهاء الحرب فى عام ١٩٩١. واليوم تتخذ الولايات المتحدة سياسة "الحصار المزدوج" التى تهدف إلى الحفاظ على هذه الدول المعنية فى حالة ضعف، بدلاً من تطبيق سياسة التوازن القديمة التى تتمثل فى دعم إحدى الدول فور بدأ الأخرى فى الانطلاق.

إلا أن حدود هذه السياسة بدأت تظهر بالفعل وهى: من جهة، عدم رغبة جميع الأطراف فى انفجار الوضع بالعراق، ومن جهة أخرى، إن الوسائل التى تمتلكها أمريكا لمنع الدول الأخرى من التعامل مع إيران بشكل أفضل طبقًا لمصالحهم الخاصة، تبدو محدودة.

كما أنه ليس من المؤكد أن الأمن الإقليمى سيتم تعزيزه بعد عزلة طويلة فى البلدين، كما أن الولايات المتحدة تجتهد فى الحفاظ على حلفائها الإقليميين، وهم بالطبع إسرائيل وتركيا والمملكة العربية السعودية، إلا أن حساسية توازن القوى الحالية يمكن أن يؤدى إلى خيبة أمل.

أما فى آسيا، فإن الإدارة الأمريكية الجديدة أصبحت تشجع دول الآسيان (اتحاد دول جنوب شرق آسيا) ASEAN؛ على تنمية مشروعها الخاص بإقامة منتدى مشترك للأمن. هذه الخطوة تعد فى حد ذاتها تطورًا ناجحًا؛ لأن هذه المنطقة تتراكم فيها عناصر التوتر والتسليح، لذا كان يتعين أن يكون هناك مستوى وسيط بين الأمم المتحدة المتباعدة والضعيفة والنظام الأمريكى؛ فقد وضعت واشنطن حدًا للعزلة بعد فيتنام بإعلانها فى الثانى من يوليو؛ رفع اعتراضها على منح قروض بواسطة صندوق النقد الدولى والبنك الدولى.

إلا أن الرئيس كلينتون لم يحدد، فى الوقت نفسه، وجهة نظره فيما يتعلق بالقضية الأساسية؛ وهى العلاقات الأمريكية - اليابانية التى تتأرجح بشكل خطير بين المواجهة المفتوحة حول الملفات الاقتصادية والتأكيد الأمريكى الذى يتضاءل شيئًا فشيئًا فيما يتعلق بالترابط بين الدولتين فى الشأن الأمنى.

إن التغيير الداخلى فى اليابان - والذى تلى التراجع التاريخى للحزب الليبرالى الديمقراطى اليابانى - ربما يؤدى إلى تعقيد الأمور.

لقد أصبح من الصعب تخيل أن تضع طوكيو يومًا حدًا للاتفاق الذى سيطر ضمنيًا على العلاقات بين البلدين منذ عام ١٩٤٥، هذا الاتفاق الذى بموجبه كانت اليابان تشترى أمنها بالموافقة على إدارة أمريكا للسياسة الخارجية والسياسة الاقتصادية الدولية.

إن هذه الجولة التى قمنا بها تفسر الانتقادات الموجهــة للــرئيس كلينتــون وإدارته؛ فإذا كانت الإدارة الأمريكية تواجه مشكلات فى صياغة مبادئ ومفــاهيم جديدة، فهذا، دون شك، ناتج عن عدم استيعابها كلية لحجم تحديات ما بعد الحــرب الباردة، إلا أنه، فى الحقيقة، ليست لدى أى حكومــة أخــرى فــى العــالم دروس أو نصائح تقدمها فى هذا المجال.

فعقب ثورة ١٩٨٩-١٩٩١، لــم يعــد الوضــع الــدولى يــشبه الوضــع فى الثلاثينيات أو فى بداية الحرب الباردة - أى بين عامى ١٩٤٥ و١٩٤٧.

فهذا الوضع ربما يذكرنا بالأحرى بالعشرينيات؛ حيث لــم يكــن هنــاك أى خطر ظاهر فى الأفق وكانت الشعوب تطمح فى "اكتناز" أرباح السلام.

إلا أنه صبيحة الحرب العالمية، عندما التفتت الولايات المتحــدة لاتجاههــا الطبيعى، تخلت عن دور الزعامة التى كانت ربما تدعى القيام به. غير أنه نتيجــة لعدم وجود أى دولة أخرى على المستوى نفسه للقيام بهذا الدور، فإن نظام الأمــن المشترك القائم بواسطة عصبة الأمم؛ أتضح عجزه عن مواجهــة ازديــاد شــوكة الفاشية نتيجة للانكماش الاقتصادى. ونتيجة للعديد من الإنزلاقات المتوالية، اندلعت الحرب العالمية الثانية.

إلا أن الوضع الحالى يتسم بخصائص فريدة ومتميزة، لذا لا يجب المبالغــة فى المقارنات. فخلال الأربعين عامًا الماضية، أثبتت العديد من مؤسسات التعــاون الدولى والإقليمى جدارتها، سواء فى المجال الاقتصادى أو الأمنى، فعلــى ســبيل المثال، من المعروف اليوم كيفية التحقق من اتفاقيات نزع السلاح، لقد أثبتت تجربة العلاقات بين الشرق والغرب تماسكها فيما يتعلق بمفهوم "إجراءات الثقة".

وفى القارة الأوروبية، أتاح الاتحاد الأوروبى، هذا البناء غير المسبوق على مدار التاريخ، على الأقل فى بداية الأمر، امتصاص مذهل للصدمة الناجمة عن إعادة توحيد ألمانيا.

أما على الصعيد الاقتصادى، فالدولار يتمتع، فى العالم أجمع، بوضع قوى، ربما لن يزول، فى واقع الأمر قريبًا؛ فهذه الورقة الخضراء هى العملة السائدة فى الدول المدمرة مثل لبنان وروسيا، كما أنه طغى على الجنيه الإسترلينى الذى صمد لفترة بعد غروب شمس بريطانيا العظمى، على الأقل حتى عام ١٩٤٠، وإلى حد ما، حتى عام ١٩٦٧.

وبالمقارنة، نستطيع أن نعتقد أن قوة العملة الأمريكية ربما تستمر فى ازدهارها لمدة طويلة؛ على الرغم من التراجع النسبى للاقتصاد الأمريكى.

أما على الصعيد السياسى، فأمريكا تتمتع بأوراق رابحة غير عادية يمكنها أيضًا استغلالها بشكل جيد، أما الأوروبيون فهم يحترسون من ماضيهم ويخشون عواقب العودة للماضى.

إن ضعف التكوين الأوروبى يبدو أكبر مما كنا ربما نريد تصديقه، كما أن المعضلة القديمة بين "أوروبا الأطلسية" و"أوروبا الأوروبية" لا تزال قائمة وحادة مثلما كانت قبل انهيار الاتحاد السوفيتى.

وبطريقة دقيقة، فلا شىء يثبت أن الاتحاد الأوروبى سوف يستمر فى البقاء فى حالة انسحاب أمريكا من الحلف، كما أنه لا يوجد ضمان على استطاعته التماسك طويلاً تحت رعاية الأخ الأكبر وهو أمريكا؛ لذا من الضرورى أن تكون هناك طموحات جديدة بعيدة عن أفكار اتفاقية ماسترخت الغامضة.

إن الدول الديمقراطية الشابة فى أوروبا الوسطى والشرقية تطمح - بالتأكيد - فى اللحاق بأوروبا الغربية ولكن أنظارها، من وراء بروكسل، تتجه نحو واشنطن.

وهناك فرصة كبيرة لتحجيم تأثير مأساة يوغوسلافيا على المدى القصير إذا لم يخرج الصراع خارج حدود الدولة الفيدرالية السابقة.

أما إذا لم يستخلص الأوروبيون والأمريكان نتائج سريعة من هذا الوضع، وإذا لم يتفقوا حول السبل الممكنة للتعامل من المنبع مع أى أزمة مشابهة يحتمل حدوثها فى أوروبا الشرقية، ربما يتغلغل هذا الفساد فى القارة العجوز. وربما لن يستطيع الأوروبيون أن الوقوف مكتوفى الأيدى أمام احتمالية نشوب صراع بين أوكرانيا وروسيا أو حتى أمام التقسيم الداخلى لأوكرانيا الذى ربما يؤثر فى الدول الأوروبية المجاورة.

وفى النهاية، فالتحدى يكمن، لا أكثر ولا أقل، فى تجنب العودة التدريجية لعلاقات القوى فى القارة الأوروبية. ربما تستطيع ألمانيا، فى النهاية، اتخاذ قرار بالابتعاد عن هذا الاتحاد المفكك، فلا أحد اليوم يستطيع استبعاد هذا الاحتمال.

ولتجنب هذه المخاطر، يتعين النظر بدقة وبشكل ملموس إلى المشكلات الفورية كمسألة الأمن الأوروبى، وهنا أيضا، يتعين تخطى المناقشات المجردة حول "البناء الجديد للأمن"، هذا هو مفهوم المشروع المقدم من قبل فرنسا إلى المجلس الأوروبى فى كوبنهاجن فى ٢١و٢٢ يونيو عام ١٩٩٣؛ باسم "ميثاق الاستقرار فى أوروبا" الذى يهدف إلى تحديد الدول المعنية للمبادئ والسبل المؤدية إلى استقرار الحدود والأقليات فى المنطقة.

وفى الطرف الآخر من القارة، أصبح شرق آسيا إحدى المناطق القيادية فى العالم؛ ففى هذه المنطقة تتركز، حاليا، أسس النمو الاقتصادى بواسطة "الدول المصنعة الجديدة" **NPI**، ومن بينها الآن الصين.

فحتى الآن، نجحت الصين فيما فشل فيه الاتحاد السوفيتى؛ فقد أطلقت عملية للتنمية مذهلة مع حفاظها على وحدة البلاد. ويجب، دون شك، أن نرى فى هذا النجاح عبقرية يتسم بها الشعب الصينى - وهو العامل المؤثر فى مجموعة الدول المصنعة الجديدة - وتأثيرًا إيجابيًا للشتات الصينى - الدولة المنكوبة يمكنها استعادة قواها من جديد أفضل من قدرة الشتات الثرى على استثمار ثرواته - وكذلك بصمة التاريخ.

فلقد تعلم الصينيون، على مر القرون، أن مصلحتهم تتمثل فى قدرتهم على التعايش - فيما عدا التبت وتركستان الصينية أو شينجيانج - وعلى الرغم من القفزات المتوقعة التى تحدث فقط بسبب التفاوت فى التنمية، فالصين أصبحت وستصبح دائمًا، عاملاً أساسيًا على الساحة الدولية.

فلم يخطئ الرئيس كلينتون عندما قرر إعادة النظر فى بند الدولة الأولى بالرعاية، على الرغم من قضية حقوق الإنسان.

أما اليابان فهى مستمرة فى التحرر نتيجة إدراكها بما لديها من مميزات؛ على الرغم من الأزمة الاقتصادية التى ألمت بها والتى تأمل فى أن تكون عابرة. إن هذه الدولة ليست على استعداد، بالتأكيد، لقطع علاقاتها بالولايات المتحدة. فجميع الدول بهذه المنطقة، كبيرة كانت أو صغيرة، باستثناء كوريا الشمالية، تأمل فى استمرار الوجود الأمريكى، خوفًا من النتائج المحتملة المتمثلة فى زعزعة الاستقرار الذى ربما ينتج عن الانسحاب المفاجئ للجمهورية الإمبريالية.

بيد أن الاتجاه إلى إعادة تسليح اليابان ليس أقل تصورًا، كما سبق أن أشرنا إليه سابقًا، فيما يتعلق بالأسلحة النووية.

وتكمن المشكلة الأساسية بالنسبة إلى شرق آسيا - بالطبع - فى تطور شبه الجزيرة الكورية. وهناك عدة فرضيات ممكنة فى هذا الشأن، فعلى سبيل المثال، لو أن كوريا الشمالية كانت قد تمكنت بالفعل من الحصول على السلاح النووى، فإن اليابان ربما تقوم بالإسراع فى إعادة تسليح نفسها - بالتأكيد - وسوف تعمل على امتلاك قوة للضرب خاصة بها؛ وربما يؤدى ذلك إلى زعزعة التوازن والاستقرار الإقليمى، وكذلك التوازن والاستقرار الدولى.

وأخيرًا فى الشرق الأوسط، هناك أيضًا تحديات ضخمة؛ فإذا كانت النافذة التى فتحت أمام الشرق الأوسط بعد حرب الخليج قد أغلقت من جديد، فإن فرص السلام بين العرب وإسرائيل ربما توشك على التراجع لمدة طويلة.

لقد كانت هذه هى أقصى حسابات صدام حسين: ظهور الزعيم العراقى من جديد باعتبار أنه "كان على حق"؛ والاستفادة من سياسة "مقاومة" الجمهورية الإمبريالية. ومن هذا المنطلق، فصعود نجم الإسلاميين فى مصر والجزائر يدفع أنظمة دول الشرق الأوسط بدءًا من سوريا إلى التفاوض، فأعداء الأمس ربما يصبحون حلفاء الغد.

إن دول غرب أوروبا وشرق آسيا والشرق الأوسط؛ تعد الأقاليم الأكثر أهمية لاستقرار النظام الدولى بصفة عامة، وللمصالح الأمريكية بصفة خاصة. ويعرف الصفوة فى الولايات المتحدة هذا جيدًا، على الرغم من استسلامهم أحيانًا لجاذبية حلم تخلص الولايات المتحدة من تعهداتها أو بأمل إعادة التوزيع الفورى للأدوار؛ حيث يتبادل ربما الأوروبيون واليابانيون الأدوار مع الولايات المتحدة مع استمرارهم فى الولاء لقائد الأوركسترا القديم.

إلا أن الأمور لا تسير دائمًا على هذا المنوال؛ فلو أن الولايات المتحدة كانت استمرت في تذبذبها، فربما سينهار ويتم تدمير كل رأس المال السياسى الذى تراكم على مدار الأربعين عامًا الأخيرة، إلى جانب رأس المال الاقتصادى للدول الخاضعة للديكتاتورية الشيوعية، وسوف يكون القرن الحادى والعشرين وهو قرن الاضطرابات العظمى.

فكى تنجح الولايات المتحدة فى عبور الألفية الثالثة، يتعين عليها، مرة أخرى، أن تمارس دور الزعامة؛ بيد أن المقصود هنا ليس توزيع الأدوار. إن عليها بمشاركة حلفائها الأساسيين فى الحرب الباردة، بل وأيضًا روسيا والصين، السعى لوضع مجموعة من القواعد لهذه اللعبة من أجل معالجة المشكلات المتوقعة فى المستقبل، والاتفاق معهم على سبل تكيف المؤسسات الموجودة بالفعل فى الوقت الحالى. وبعبارة أخرى، نحن ننتظر من رئيس الولايات المتحدة أن يعطى مفهومًا إيجابيًا وعاملاً لفكرته المسماة "تعددية الأطراف"؛ إنه عن حق برنامج ضخم؛ بيد أن بيل كلينتون لا يجب عليه التخلى عن موعده مع التاريخ.

أوروبا بعد اتفاقية ماسترخت:

فى ذلك الوقت كانت أوروبا تترنح؛ ففى صبيحة يوم التاسع من نوفمبر عام ١٩٨٩، كان "المتفائلون" يرددون فكرة إعادة بناء القارة العجوز مباشرة فى إطار الاتحاد الأوروبى؛ أما "المتشائمون" فقد كانوا يتوقعون إمكانية تفكك هذا الصرح الذى أصبح فاقدًا للتوازن. وسواء اعترفنا بذلك أم لا، فإن إعادة توحيد ألمانيا يعد قلب جميع الاهتمامات فى المنطقة.

فهل سيستطيع الاتحاد الأوروبى الاستمرار فى البقاء مع بزوغ قوة عظمى إقليمية جديدة - تدريجيًا بالتأكيد - وتفكك قوة التماسك التى خلقها التهديد السوفيتى؟

ونظرًا لإدراكهما بالمشكلة، فقد حاول كل من الرئيس الفرنسى فرنسوا ميتران والمستشار الألمانى هلموت كول، إيجاد حل لتجنب هذه المشكلة باقتراحهما مشروع الوحدة الأوروبية الذى تمت صياغته فى معاهدة ماسترخت.

إن إحياء الشعور الوطنى عقب سقوط الشيوعية والأزمة الاقتصادية بوصفه عنصرا مساعدا؛ أدى إلى افتقاد الفرنسيين للحماسة من أجل التصديق على الاتفاقية؛ خشية تلاشى هويتهم وتحفظًا من جانبهم تجاه ارتفاع موجة نقل القرار إلى خارج فرنسا.

أما الإنجليز الذين أعربوا عن عدائهم حتى لمشروع إنشاء الاتحاد الأوروبى، فقد تهللوا فرحًا عندما وجدوا الفرنسيين يدعمون وجهة نظرهم، بينما صدق البرلمان الألمانى على اتفاقية ماسترخت دون قناعة.

ففى واقع الأمر، يعتقد الكثيرون أن هذه الاتفاقية ربما لن تنجح فى تخطى الاستفتاء فى ألمانيا. وبهذا الشكل، رجع الأعضاء الأساسيون القهقرى وهم يدخلون الاتحاد الأوروبى بالاتفاقية الأوروبية التى كان الرئيس ميتران وهلموت كول يريدان تقديمها على أنها أوروبا المستقبل.

إن الشكوك حول مستقبل أوروبا؛ كانت قد تضاءلت بعد حرب يوغوسلافيا السابقة، فلقد كان الغرض من هذه الحرب إثبات عجز الاتحاد الأوروبى وعدم جدوى مفهوم "السياسة الخارجية والأمن المشترك" الذى يشكل أحد أكبر جوانب اتفاقية ماسترخت.

فلنسترجع سريعًا بداية هذه المأساة.

لقد بدأت طبول الحرب تدق بوضوح فى بداية الثمانينيات منذ وفاة المارشال تيتو مؤسس اتحاد الجمهوريات اليوغوسلافية الشعبية؛ ثم علت أصوات القتال بدءًا

من عام ١٩٨٩، فقد استغل السلافيون بقيادة "ميلان كوكان"[١] والكروات بقيادة "فرانجو تودجمان"[٢]، حركة القوميات كبديل عن الشيوعية التي كانت في طور الاحتضار. وفي الخامس والعشرين من يونيو عام ١٩٩١، أعلنت الجمهوريتان استقلاليهما.

وفي شهادته على الأحداث، أشار هنري وانيندتز [٣] "Henry Wynaendts"، مساعد اللورد كارنجتون، خلال مهمته في يوغوسلافيا، إلى مدى الفساد الذي يمكن أن يؤدي إليه سوء استغلال أيديولوجية حق الشعوب في تقرير مصائرها.

وبالنسبة إلى سلوبودان ميلوسوفيتش[٤]، فاستقلال سلوفينيا وكرواتيا لا يمكن قبوله إلا شريطة تطبيق مبدأ الحكم الذاتي للصرب الذين يعيشون بها.. أي، إعادة توزيع الأراضي وتقسيم الحدود. واستمر الرئيس الصربي في تجاهله للحجة التي كان يستند إليها مبعوث الاتحاد الأوروبي وهي: "إن تغيير الحدود لضمان وجود الأقلية يعد مفهومًا من العهد الماضي".

وهكذا بدأت الحرب.

ومن منظور الشرعية الدولية، فإن شروط التدخل في الحرب كانت أقل وضوحًا عنها إبان اعتداء صدام حسين على الكويت؛ فقد كانت التحديات الخارجية أيضًا أكثر غموضًا.

---

(١) ميلان كوكان: رئيس جمهورية سلوفينيا الموحدة عام ١٩٩٠، ثم جمهورية سلوفيني المستقلة من عام ١٩٩٢ حتى ٢٠٠٢.

(٢) فرانجو تودجمان (١٩٢٢-١٩٩٩) أول رئيس لكرواتيا المستقلة من عام ١٩٩١ حتى ١٩٩٩.

(٣) انظر كتاب هنري وانيندتز بعنوان:

H. wynaendts, L'Engrenage. Chroniques Yougoslaves, Paris, Denoël, 1993.

(٤) سلوبودان ميلوسوفيتش (١٩٤١-٢٠٠٦) رئيس صربيا من عام ١٩٨٩ حتى ١٩٩٧، ثم تولى رئاسة صربيا والجبل الأسود (مونتينيجرو) من عام ١٩٩٧ حتى عام ٢٠٠٠؛ وقد أدانته المحكمة الجنائية الدولية لأفعاله في يوغوسلافيا السابقة وتوفي وهو في السجن في لاهاي.

وفضلاً على ذلك، فقد اندلعت هذه الأحداث فى وقت كانت تتركز فيه جميع الجهود الدبلوماسية والعسكرية للدول الغربية إلى تطوير الاتحاد السوفيتى وعواقب حرب الخليج، فيجب ألا نغفل أنه فى السياسة كما فى الحروب والشئون الاقتصادية، لا تملك الحكومات مثلها مثل الأفراد العاديين ملكة الظهور فى كل مكان، هذا بخلاف أن الرأى العام كان يطالب بـ "عائدات السلام".

لقد اعتاد المعلقون أيضًا، فى حرب صربيا وكرواتيا، الرفق بالصرب فى توجيه أصابع الاتهام لهم بكونهم المدانون الوحيدون فى هذه الحرب، فقد أشار "هنرى وانيندتز" إلى أن الفريقين مخطئان، ولهذا تعمد "فرانجو تودجمان" على سكب الزيت على النار إبان حصار ثكنات الجيش الفيدرالى من قبل القوات الكرواتية.

وكما كان يتوقع اللورد كارنجتون، فقد قضى الاعتراف المتسرع بسلوفينيا وكرواتيا على المفاوضات.. وهكذا برزت على السطح مشكلة البوسنة والهرسك فى أسوأ ظروف شهدتها المنطقة. فلم يكن الرئيس "على عزت بيجوفيتش"[1] يجهل أنه عند المطالبة باستقلال جمهورية، كان يشعل النيران فى المنطقة؛ بيد أنه لم يكن أمامه خيار آخر، فانغمس بكل حواسه فى هذه المأساة.

وبلا أدنى شك، أساء الاتحاد الأوروبى التصرف تجاه قضية يوغوسلافيا. فمن الناحية النفسية والمؤسسية، لم يكن الاتحاد مستعدًا على الإطلاق لصدمة بهذا الحجم، فلقد أخذ على غرة.

ولم يخطئ أنصار اتفاقية ماسترخت عندما استخلصوا من هذا الوضع، بعيدًا عن تشويه مشروع الاتحاد الأوروبى، بأن الأزمة اليوغوسلافية تبرر،

---

(1) على عزت بيجوفيتش (١٩٢٥-٢٠٠٣): رئيس جمهورية البوسنة والهرسك عام ١٩٩٠؛ والتى أعلن استقلالها عام ١٩٩٢ وتولى رئاسة مجلس الرئاسة البوسنى من عام ١٩٩٦ حتى ٢٠٠٠.

على العكس، ضرورة الإعداد الجيد لسياسة خارجية وأمن مشترك أصبح غيابها ملموسًا بشكل مؤلم.

أما الأمم المتحدة فقد كانت فى أفضل حالاتها؛ فعندما اعترض سيروس فانس[1]، على نشر القوات التابعة للأمم المتحدة فى البوسنة والهرسك، كان بذلك يشجع عملية "التطهير العرقى". ومن جانبه لم يتردد الأمين العام للأمم المتحدة المصرى بطرس غالى، فى التنديد فى يوليو ١٩٩٢بما سماه "حرب الأثرياء".

فمنذ عام ١٩٩١، اتخذت الأمم المتحدة ما يقرب من أربعين قرارًا؛ من بينها القرار رقم ٨١٦ الصادر فى ٣١ مارس عام ١٩٩٣ والقرار رقم ٨٣٦ الصادر فى ٤ يونيو عام ١٩٩٣ اللذان يؤكدان "برنامج العمل المشترك" ويسمحان بوضوح باللجوء للقوة.

أما اليوم، فإن السخرية التى أثارتها "قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة"، حتى داخل معسكراتها، وصعوبة وصول الإمدادات الإنسانية، أدتا لتعرض مصداقية المنظمة الدولية لمحنة قاسية.

ولم يكف العديد من المراقبين عن الحديث عن التدخل العسكرى. فالتاريخ، دون شك، ربما كان سيختلف إذا كان "المجتمع الدولى" استطاع التحرك منذ شهر يونيو ١٩٩١؛ أما عندما اتسعت النيران فى المنطقة، فربما كان هذا التدخل متأخرًا بعض الشىء.

إن أساس المشكلة يكمن، فى الواقع، فى الآتى: اللجوء إلى القوة، عندما لا يكون لخدمة سياسة محددة ومفهومة بشكل جيد من جانب الرأى العام، فإنها

---

(١) سيروس فانس (١٩١٧-٢٠٠١) وزير الخارجية الأمريكى من عام ١٩٧٧ حتى ١٩٨٠.

لا تسبب إلا الإحباط بل إلى الكوارث. وتختلف الآراء فى هذا الشأن؛ فإذا تخطينا نبض اللحظة، فإن الشعوب لا تسمح بقتل أبنائها إلا إذا كانت القضية المطروحة للدفاع عنها محددة بوضوح، أى أن تكون فى المصلحة القومية؛ وهذا ما حدث بالنسبة إلى "الاتحاد المقدس" للفرنسيين أثناء الحرب العالمية الأولى. فكل مسئول يجب عليه استباق نتائج تصرفاته، ليس النتائج الأولية فحسب بل والثانوية أيضًا.

وليس بمحض الصدفة إذا لاحظنا أن رجال السياسة يتصرفون بالطريقة نفسها سواء كانوا فى المعارضة أو فى قلب الأحداث؛ فما يتعين توجيه اللوم للحكومات الأوروبية بشأنه، فيما يتعلق بالمأساة اليوغوسلافية، ليس تحفظهم بشأن التدخل العسكرى، فلقد رعوا دون شك، ولهم الحق فى ذلك، أن الرأى العام ربما لن يؤيدهم طويلاً فى هذا الاتجاه؛ ولكن الخطأ الذى وقعوا فيه، سبق أن وقعت فيه أيضًا الولايات المتحدة، هو التردد الدائم سواء فى تحليل الموقف أو فى المسار الذى يتعين عليهم اتباعه، وهو تطبيق سياسة الأمر الواقع التى تتناقض مع المبادئ الإنسانية المعلنة بشكل دائم.

فإذا اتفقنا على النظر إلى الأمور من منظور سياسة الأمر الواقع، فإن المحصلة لن تكون كارثية كما يقال دائمًا؛ فتحرك الأوروبيين ومنظمة الأمم المتحدة ربما يكون قد أسهم فى منع، على الأقل حتى الآن، اتساع نطاق الصراع فى كوسوفو ومقدونيا؛ فاشتعال الموقف فى دول البلقان الذى طالما تم الإعلان عنه، لم يحدث. فالمأساة اليوغوسلافية لم يتسع نطاقها، بل على العكس، كانت عاملاً محبطًا ومنفرًا.

فى اللحظة التى أسطر فيها هذه السطور، لم تكن الحرب فى يوغوسلافيا السابقة قد انتهت بعد وكان لا تزال الفوضى والغموض يسودان الموقف؛ فالمخاطر

من حدوث انفلات لم تستبعد بعد تمامًا، بيد أن مصير البوسنة والهرسك يبدو أنه قد تحدد وأصبح راسخًا.

فالاتفاق المبدئى الذى وقع فى جنيف فى الثلاثين من يوليو ١٩٩٣؛ يستجيب للمطالب والأمنيات الأساسية للصرب، فهو يدين قتل كيان موحد متعدد العرقيات بضمه للبوسنة والهرسك في اتحاد كونفيدرالى مكون من ثلاث دول عرقية ذات حكومة ضعيفة.

إلا أنه لا تزال هناك جوانب عديدة يتعين التفاوض بشأنها ومن بينها تقسيم الأراضى، ولكن من الواضح أن الخاسر الأكبر فى هذا الصراع هو المسلمون الذين يمثلون ٤٤٪ من إجمالى عدد السكان البالغ عددهم، قبل الحرب، ٤ ملايين و٤٣ ألف نسمة والذين لن يحصلوا مطلقًا سوى على ٣٠٪ فقط من الأراضى.

إن تقسيم الدولة سوف يؤدى إلى نقل ما يقرب من مليون شخص من مختلف الطوائف، وحتى الصرب التابعين لمجلس الرئاسة البوسنى يستنكرون هذه الرؤية. فكيف يمكن تخيل عملية نقل للسكان بهذا الحجم دون وقوع صدامات؟ إن المسلمين لديهم الشعور بتخلى الغرب عنهم، وفى كل الاحتمالات، فإن الاتفاق النهائى سوف يصيبهم بالإحباط ويتركهم لمصير مجهول، معلقين على أمل احتمال إقامة دولة صربيا الكبرى.

ومنذ الآن، فإن منظمة المؤتمر الإسلامى تدين بقسوة الغرب وتلومهم بمحاباة الصرب، ومن ثم بالإسهام فى تهميش المسلمين.

إن على الاتحاد الأوروبى والأمم المتحدة القيام بدور فعال؛ حتى لا يكون السلام فى المستقبل عارًا على الإنسانية.

فلن يكون هناك أى إقحام من جديد ليوغوسلافيا السابقة فى لعبة السياسة الدولية، ولن يكون بالإمكان إعادة البناء الأوروبى دون مساندته، ولسوف يكون عليها تطبيق بعض العقوبات الاقتصادية ضد صربيا، وعند الضرورة ضد كرواتيا، ما دام لم يتم التوصل لحلول مناسبة بشأن مسلمى البوسنة، وما دام يظهر تمسك بلجراد بمشروع صربيا الكبرى.

وفى المقابل، فإن الاتحاد الأوروبى يمتلك بطاقة رابحة وهى: فتح آفاق لاستقبال جزء أو كل يوغوسلافيا السابقة التى ربما سيتم إحياؤها من جديد بعد أن تدير ظهرها للسلوك البربرى.

إن التحدى يتخطى - بكثير - محيط يوغوسلافيا الفيدرالية السابقة؛ فنحن نتحدث عن نظام دولى عبارة عن مجموعة من الضوابط للعبة ارتضاها من اشترك فيها.

لقد اندلعت الحرب العالمية الثانية عندما فشلت عصبة الأمم فى إخضاع الدول الكبرى لقراراتها؛ ولهذا السبب يتعين على أوروبا استيعاب الدرس من المأساة اليوغوسلافية بتنظيم نفسها لتجنب تكرارها مرة أخرى.. ومن هنا تنبع الضرورة للتفكير فى الأدوار التبادلية التى سيتعين على الأمم المتحدة وعلى مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى والاتحاد الأوروبى وحلف الأطلنطى؛ القيام به لإجهاض أى احتمال لظهور مثل هذه المأساة فى دولة أخرى.

إن الاتحاد الأوروبى الذى اهتز كيانه بقضية يوغوسلافيا التى أثارت الشك بل وأفقدت اتفاقية ماسترخت لمصداقيتها السياسية، قد واجه أيضًا صدمة إعادة النظر فى قضية النظام النقدى الأوروبى.

لقد تم تطبيق هذه الآلية النقدية فى عام ١٩٧٩؛ واستمرت وتصدت لجميع المخاطر منذ نشأتها، إلا أن الظروف أدت إلى اهتزاز الدعامة الثانية الأقل إعدادًا لاتفاقية الاتحاد الأوروبى.

لقد تهاوى، ظاهريًا على الأقل، النظام النقدى الأوروبى ليلتى الأول والثانى من أغسطس عام ١٩٩٣، فارتفاع هامش تذبذب العملات الأجنبية إلى ٣٠٪ يبدو أنه لن يبقى إلا على حطام لهيكل خاو من مضمونه، فخروج الجنيه الإسترلينى والليرة الإيطالية يوم السادس عشر من سبتمبر عام ١٩٩٢؛ كان قد أدى إلى تصدع صرح النظام الأوروبى بقوة.

وبعد تراجع هاتين العملتين، قام المتعاملون فى السوق الذين نصفهم - فى أغلب الأحيان - بصفة قبيحة وهى "المضاربين"؛ بالتحول للمرة الأولى إلى الفرنك الفرنسى.

فبالنسبة إلى هؤلاء المراقبين ورجال المال الدوليين الذين يتمتعون بذكاء ثاقب، فإن سير حملة الاستفتاء الفرنسية التى نتج عنها انشقاقات واضحة يمينية ويسارية، كانت إعادة النظر فى بقاء واستمرارية "النموذج الألمانى" للسياسة الاقتصادية المطبقة منذ عام ١٩٨٣.

إن مصداقية الوحدة النقدية التى لم تكن كبيرة على الإطلاق بالنسبة إلى المتمرسين، كانت قد خرجت من هذه التجربة ضعيفة بشكل كبير.

وفى واقع الأمر، أصبح جليًا أمام العديد من المراقبين أن سياسة معدلات الفائدة المرتفعة التى يطبقها البنك الاتحادى الألمانى لأسباب قومية، واستمرار السياسة الاقتصادية الفرنسية - الحفاظ على قوة الفرنك الفرنسى، كان ضرورة للموازنة العامة - كان لا يمكن أن تنتج عنها سوى أزمة اجتماعية طاحنة، إلا إذا حدث إنعاش للاقتصاد من الخارج وهذا أمر غير محتمل.

وأمام هذه الاعتبارات، فإن الحجج التقليدية حول عدم وجود تضخم والحالة الجيدة الأصلية لميزان المدفوعات وانخفاض المديونية على المستوى الدولى، كانت لا تشكل ثقلاً كبيرًا.

وعلى الرغم من ذلك، فإن إرادة القادة الفرنسيين والألمان سمحت بتخطي هذه الضربة الأولى.

عقب انتخابات مارس والتصميم الذى أظهره "إدوارد بالادور" شهدت سوق العملات، مثلما حدث مع رئيس الوزراء الجديد، حالة من الرخاء؛ فقد كانت الاستراتيجية الفرنسية ترتكز إلى انتظار انخفاض تدريجي ولكن كبير لمعدلات الفائدة الألمانية يصاحبه انخفاض أسرع لمعدلات الفائدة الفرنسية؛ بفضل هبوط معدلات التضخم بنقطتين أقل من النظام الألمانى.

ولعدة أسابيع، كنا نعتقد أن هذه السياسة سوف تحقق نجاحًا، بيد أن التدهور السريع الذى شهدته سوق العمل فى فرنسا وارتفاع الأصوات المنتقدة حتى داخل الأغلبية الجديدة، وكذلك صرامة إجراءات البنك الاتحادى الألمانى، كانت على وشك التسبب فى تحول التوقعات التى برزت فى نهاية شهر يوليو.

وبالنسبة إلى رجال المال الدوليين، لم تكن سياسة "إدوارد بالادور" تحظى بالمصداقية، ففى بيان نشره ستة من الاقتصاديين التابعين لمعهد ماساتشوسش للتقنية (MIT) من بينهم ثلاثة حاصلون على جائزة نوبل، استنكروا فيه العودة لأخطاء العشرينيات فى المجال النقدى؛ معبرين عن الشعور السائد داخل المجتمع المالى الدولى[1]. وفى هذه المرة، هزمت المقاومة.

فى عصرنا الحالى، الذى يشهد حرية شبه كاملة لحركة رءوس الأموال - تطور ربما نأسف بشأنه ولكنها قضية أخرى، فإن التوقعات الاقتصادية تحدث من الداخل كما يطلق عليها المتخصصون.. وبعبارة أخرى، فإن المتعاملين فى سوق المال لا يعتمدون، فى توقعاتهم، على خطاب المسئولين، ولكن على حسابات منطقية مطبقة على معطيات موضوعية معترف بها.

---

(١) راجع صحيفة الفاينينشيال تايمز "Financial Times"، عدد ٢٩ يوليو عام ١٩٩٣.

ربما كان النظام النقدى الأوروبى يستطيع التغلب على الأزمة الاقتصادية الحالية؛ لو كان الألمان قد وافقوا على دفع مزيد من الضرائب لتمويل مشروع إعادة الوحدة الألمانية، مخففين بذلك من تشدد السياسة النقدية للبنك الاتحادى الألمانى. إن الفكر العام للسياسة النقدية الأوروبية يفترض وجود تعاون وثيق بين السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء التى لم ترغب ألمانيا، بل ولم تستطع الخضوع لها.

وهناك اليوم ثلاث فرضيات يمكن تصورها من المنظور الفرنسى.

أولاً: إذا كان تأثير الصدمة قد انتهى، فلنعد من جديد للسياسة السابقة المتمثلة فى الخفض التدريجى، المتزامن بعض الشىء لمعدلات الفائدة، بينما تظل ربما معدلات أسعار العملات قريبة من معدلات الأسعار المركزية غير المتغيرة، دون ضرورة للجوء لتدخلات كبيرة.

وربما بهذه الطريقة تكون البلاد فى ظروف جيدة للاستفادة من الانتعاش الاقتصادى؛ إذا ما حدث يومًا من الخارج.

ثانيًا: تستفيد الحكومة من هامش الحركة النقدية التى تسمح بها القواعد الاقتصادية لنخفض معدلات الفائدة ببضع نقاط، مع التمسك بالإجراءات المشددة للسياسة المالية على المدى المتوسط، وبهذه الطريقة ربما يمكن خفض سعر الفرنك الفرنسى فى البداية، ولكنه يمكن أن يرتفع مرة أخرى سريعًا مع تطبيق شروط الانتعاش الاقتصادى بلا تضخم.

إن خفض قيمة العملة الفرنسية، بشكل مؤقت ربما يفيد، فى الواقع، فى تشجيع انتعاش الصادرات، وهذه هى الطريق الصحيحة طبقًا لما ذكره رجل البورصة الأمريكى "جورج سوروس".

ثالثًا: تطبق الحكومة، بخضوعها للضغوط التى يمارسه اليسار والجناح الليبرالى للأغلبية، سياسة لخفض معدلات الفائدة وانتعاش الموازنة العامة للدولة. وهذه السياسة سترتكز إلى حسابات المتعاملين الدوليين فى سوق المال وبالتالى على حجم الأموال التى يتم ضخها فى الاقتصاد.

أما مخاطر هذه السياسة؛ فتتمثل فى إطلاق توقعات بارتفاع معدلات التضخم. وقد يؤدى ذلك إلى سقوط العملة الفرنسية لتحتبس داخل الحلقة المفرغة القديمة للتضخم وانخفاض سعر العملة، دونما أن يكون هناك ضامن للتعويض بعودة النشاط الاقتصادى الحقيقى ومن ثم؛ خفض معدل البطالة.

ولا نتخيل أن يختار "إدوارد بالادور" هذا الاحتمال الثالث، فربما سيكون اختياره بين الحلين الأول والثانى، ولكن كل شىء سيعتمد على درجة التعاون الذى سيكون أو سينشأ من جديد بين فرنسا وألمانيا.

فالحل الثانى ربما قد ينجح، ولكنه سيزيد من الفجوة التى نشأت بين البلدين فى مجالات عديدة.

وفى مثل هذه الظروف، هل سيكون لازمًا إدانة الجانب الاقتصادى لاتفاقية ماسترخت؟ يمكننا تناول هذه المسألة من وجهتى نظر:

أولاً: بغض النظر عن الهدف الرئيسى وهو إنشاء العملة الموحدة، فلنتذكر أن المنظمات والآليات النقدية المتوقعة فى اتفاقية ماسترخت تهدف إلى تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء، وهذا هو إذن الهدف الذى يرغبون فى التوصل إليه عندما يهبط منحنى الأوضاع، فى الظروف الصعبة، ليدفع إلى تطبيق سياسة "كل مسئول عن نفسه".

إلا أن العلاقات الفرنسية – الألمانية ستظل هى قلب المشكلة.

أما وجهة النظر الثانية فتتعلق بالشق النظرى، فاتفاقية ماسترخت تعتبر تطبيق العملة الموحدة النهاية، بالمفهوم الرياضى للكلمة، للنظام النقدى الأوروبى عندما يميل هامش التغيير المسموح به نحو الصفر.

وهذا المفهوم ليس ملائمًا؛ فمهما قل الهامش المسموح به، فسيظل هناك اختلاف جذرى بين النظام النقدى الأوروبى والعملة الموحدة. فى الحالة الأولى، سيكون التكافؤ بين أسعار العملات قابل للتعديل. أما الحالة الثانية، فتخلق وضع لا يمكن تعديله، وربما يمكن أن تستند إلى أنه كلما أمكن تقليص رقعة التذبذبات، ازدادت مخاطر المضاربة.

لذا يتعين التمييز بشكل منطقى وعملى بين المفهومين.

فعلى الرغم من جميع المخاطر المحتملة، فإن فكرة تعزيز النظام النقدى الأوروبى تحتفظ بكل قوتها وقيمتها؛ لأنها تعتمد على المبدأ الجوهرى للبناء الأوروبى وهو الرغبة فى إعداد سياسات موحدة. وفى المقابل، فإن الوقت لم يحن بعد للقيام بقفزة إعلان العملة الموحدة؛ فمواطنو الدول الأعضاء ليسوا مستعدين لقبول تداعيات مثل هذا التحول الكبير، على سبيل المثال، فى هيكل الرواتب، فإذا صح هذا التفكير، فإن اللجنة النقدية كانت على حق عندما تمسكت، فى اجتماعها المنعقد فى بداية شهر أغسطس، بالنظام النقدى الأوروبى حتى لو كان الأمر مجرد خدعة.

ولهذا السبب، تم الحفاظ على مستقبل الاتحاد الأوروبى.

هل نحن فى عام ١٩٣٠:

فى الثلاثينيات، لم يكن العالم – بالتأكيد – يخلو من الصراعات، ولكن كنا نستطيع أن نعتقد فى أن الأمن الدولى مكفول. ويصف رينيه ريمون تلك السنوات قائلاً:

> "لقد أصبح السلام يرتكز إلى أسس صلبة ودائمة، فقد اعترفت ألمانيا بهزيمتها وارتضت النتائج. وفى لوكارنو، قامت بتأمين الحدود الغربية الجديدة بمطلق الحرية ومن ثم تخلت عن أى أطماع فى الألزاس واللورين، ونجحت خطة دافوس التى تم تعديلها بخطة (يونج) فى تسوية المشكلة الشائكة للإصلاحات".

لم يعد هناك أى نزاع بين الدولتين. وحتى الشعور بشىء من التضامن بدأ يرى النور؛ ففى سبتمبر من عام ١٩٣١، توجه كل من "بيير لافال" رئيس البرلمان الفرنسى و(بريان) وزير الخارجية إلى برلين للتداول مع المستشار الألمانى حول التدابير التى يمكن لفرنسا اتخاذها لمساعدة ألمانيا فى التغلب على الأزمة الاقتصادية الطاحنة التى أرهقتها.

ووضع "بريان" مشروع الاتحاد أوروبى لهذا الغرض؛ إلا أن فرنسا، لتأكدها من أمنها، استطاعت التخلى مسبقًا عن بعض الضمانات الخاصة بالاتفاقية؛ فقد وافقت على إجلاء الضفة الغربية من نهر (الراين) خمس سنوات قبل الموعد المحدد [...] ويذكر فى هذا الصدد، اتخاذ فرنسا لتدبير احترازية أهمها:

> شروعها منذ سنتين فى إنشاء خط محصن مكون من قطع خراسانية متداخلة لتكوين حاجز مشهور لا يمكن تخطيه. ولمدة

عشر سنوات، سيضع الفرنسيون ثقتهم فى (خط ماجينو)، عن قناعة بأنه سيجعل الحدود القومية بمنأى نهائيًا عن أى غزو [...] لقد صرفت الأمم منذ عام ١٩٢٨ عنها كابوس الحرب بتوقيع الميثاق الذى يحمل اسم وزير الخارجية الفرنسى والأمريكى "بريان وكيلوج". وللمرة الأولى فى تاريخها الطويل، ربما بمقدور الإنسانية أن تنظر للمستقبل بثقة. فلقد انفتح عهد جديد؛ حيث يمكننا أن نلمح بوادر نزع للسلاح عامًا وتدريجيًا ومراقبًا عقد من أجله مؤتمر تحت رعاية عصبة الأمم وبدأ فى تحديد الخطوات"(١).

إلا أن اتساع الأزمة الاقتصادية، وذيوع صيت الفاشية وضعف الدول الديمقراطية - أو على الأقل الحكومات - ويأس الرأى العام منها أوشك أن يؤدى، فى أقل من عشر سنوات، إلى كارثة عالمية جديدة.

ربما يكون يسيرًا، ونحن فى عام ١٩٩٣، أن نرسم إطارًا مناظرًا لأحداث الماضى. فلنضع أنفسنا موضع فرنسا (فى هذه المسائل، كل التحليلات تتعلق بوجهة نظر).

فى الأفق القريب، لا يوجد أى خطر فادح يمكن أن يؤثر فى مصيرنا. ولتحقيق أقصى الضمانات، تم استبدال بخط ماجينو السلاح النووى، ولن يستطيع جيراننا المباشرين تهديدنا، فقد تغير فكرهم بعد خمسة وثلاثين عامًا من إنشاء الاتحاد الأوروبى.

---

(١) انظر كتاب رينيه ريمون بعنوان:

R. Rémond. Notre Siècle. Paris. Fayard. 2003.

لقد ذهب الاتحاد السوفيتى بلا رجعة، وفيما يبدو أن روسيا تسير الآن في طريق الديمقراطية مثل الدول التى نطلق عليها اسم "دول أوروبا الشرقية".

لقد أصبحت القوى العظمى الاقتصادية للعالم - أيضًا - دولاً ديمقراطية كبرى محاطة بآليات للتعاون محددة، فليست لها مطالب فى الأرض.

وأضحت كفاءة المؤسسات - فيما يتعلق بالأمن الدولى - مكفولة أكثر داخل نظام عصبة الأمم؛ لا سيما أن تجربة العلاقات بين الشرق والغرب إبان الحرب الباردة ربما يتم استغلالها لإدارة التوترات الجديدة.

إن نجاح الأمم المتحدة، بالتأكيد فى كمبوديا، يظل وليد الصدفة. والسلام الذى أسهمت فى إقامته فى أنجولا يبدو مزعزعًا، وربما هناك أمثلة أخرى يمكننا ذكرها عن "عجز" هذه المنظمة.

ونبدأ بيوغوسلافيا والصومال اللذين سبق أن تحدثنا عنهما.

ولكن إذا اعتبرنا أن وظيفة الأمم المتحدة الحقيقية؛ هى التحكم فى الصراعات والنزاعات أكثر من حلها، بالمعنى الدقيق للكلمة، أى تجنب انفلات وتوسع للصراعات، ومنع تحول أى مشكلة محلية إلى أزمة إقليمية أو بالأحرى شاملة، إذا ارتضينا ذلك، فيجب أن نستخلص أنه على الرغم من كل شىء، فإن إنجازات الأمم المتحدة تعد إيجابية.

فى المجال الاقتصادى، لم تتجاوز أوروبا كليًا أقوى فترات الركود التى حدثت بعد الحرب، بيد أنه على الرغم من أضرار النظام النقدى الأوروبى، فلم يحدث، حتى هذه اللحظة على الأقل، أزمة مثل الكساد الكبير الذى حدث فى الثلاثينيات.

ففى عام ١٩٣٠، قليل من كان يدق ناقوس الخطر. واليوم، يوجد عدد كبير من المتشائمين الذين يحاولون تفسير التاريخ طبقًا لسريان الأحداث فى مرحلة ما بين الحربين العالمية الأولى والثانية.

فالتشاؤم يفيد إذا كان بناءً، أى إذا كان يؤدى إلى التعزيز الدائم للآليات السياسية والعسكرية والاقتصادية المتعلقة بالقضية الأمنية، والتمسك بالاهتمام اليقظ تجاه جميع أشكال الاضطرابات التى ربما تؤدى، إذا اتسع نطاقها، إلى هدم أمن المجتمع الدولى بأكمله.

وفى المقابل، فإن اللهجة المتشائمة المنذرة بوقوع كوارث والتى ينتهجها دائمًا كثير من المعلقين، بطبيعتهم أو نظرًا لالتزامهم الشخصى أو الأيديولوجي أو نتيجة لسخونة الأحداث، تعد، فى الحقيقة، هدمًا للبناء.

إن استنكار نذر السوء لاتفاقية ماسترخت فى كل حديث - لا سيما فيما يتعلق بالشرق الأوسط ويوغوسلافيا - يؤدى إلى تأجج المشاعر، ومهما كانت دفوعهم، فإنهم بذلك يفقدون مفهوم الاضطرابات الكبرى لمصداقيته بالعمل على تهميشه.

إن التاريخ ملىء بالأحداث التى غيرت فجأة مسارها. وكان آخر هذه الأحداث انهيار النظام فى الاتحاد السوفيتى، فالتنبؤ بالأحداث مكمل للحدث ذاته، إلا أن النشطاء يتعين عليهم الاحتفاظ بكامل استعدادهم لفهم طبيعة الأحداث ومن ثم التحرر والتخلص بقدر المستطاع من جميع القيود والأغلال الأيديولوجية والعقائدية.

ربما يبدو السلام مستتبًا اليوم، وربما يتغير الوضع فى الغد؛ لهذا يتعين أن نكون قادرين على مواجهة أى اضطرابات بقدر حجمها.

إن الاهتمام الأول اليوم يوجه إلى تكييف وتدعيم نظام الأمن الجماعى؛ فعلى الرغم من جميع أوجه الضعف والقصور الملحوظة، فإن منظمة

الأمم المتحدة ستظل هى حجر الزاوية ومصدر شرعية القانون الدولى. فهذه المنظمة لن تحتفظ بشرعيتها؛ إلا إذا لعبت الدول الكبرى دورًا مناسبًا لحجمها. وبمقتضى هذا المبدأ، ربما يتعين على ألمانيا واليابان الانضمام للخمس دول العضوة الدائمة بمجلس الأمن، كما يجب تعزيز المنظمات الإقليمية حيث لا تشعر أى قوة إقليمية بأنها مستبعدة من نظام الأمن الجماعى.

وعلى الصعيد الاقتصادى، يجب أيضًا تدعيم التعاون لا سيما الخاص باتفاقية الجات[1]. فالجدال القائم حول جولة أوروجواى نشر نوعًا من التطابق بين هذه المؤسسة ومبدأ التجارة الحرة. إن مهمة اتفاقية الجات هى تشجيع تحرير التبادل التجارى ومن ثم الحفاظ على انفتاح النظام الاقتصادى بقدر المستطاع، إلا أن هذا ليس نظرية التجارة الحرة.

فوظيفة "الجات هى تنظيم التبادلات التجارية، فى إطار متعدد الأطراف، وكذلك تسوية الخلافات التى تنشأ عنها؛ وهذه النقطة أساسية لأن ظهور الثنائيات فى التجارة من جديد، ربما لا يؤدى إلا إلى زعزعة النظام الدولى فى العمق.

وفى عصرنا الحالى، يحلم الفلاسفة بإقرار السلام الدائم الذى يكون نتيجة لوصول التعليم إلى الجميع واتسام الحكام بالحكمة، أو بعيدًا عن التنميق، نتيجة للتنظيم الجيد لمبدأ التعايش بين الدول.

إن الحرب العالمية الأولى، نتيجة لاتساع أحداثها المفجعة التى لم يكن أحد يريدها أو يتوقعها، قد دفعت النشطاء ورجال السياسة إلى محاولة إعطاء مضمون جديد لمفهوم الأمن الجماعى. ولعدة سنوات، اعتقد المتفائلون التوصل إلى هذا

---

(١) اتفاقية الجات اختصار "الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة"؛ عقدت عام ١٩٤٧، وتحولت فيما بعد عام ١٩٩٤ إلى منظمة التجارة العالمية.

المفهوم الجديد بفضل إنشاء عصبة الأمم، إلا أن هذه الأخيرة فشلت فشلاً ذريعًا. وعقب انتهاء الحرب العالمية الثانية، طغى على الساحة العالمية ظاهرة القطبين حتى انهيار الاتحاد السوفيتى؛ ولمدة ما يقرب من نصف قرن، لعبت الأمم المتحدة التى خلفت عصبة الأمم، دورًا لا يمكن إنكاره ولكنه دور ثانوى، على خلفية العلاقات بين أمريكا والاتحاد السوفيتى.

واليوم، يتعين فتح المشروع الذى نشأ فى العشرينيات من جديد، ولكن فى هذه المرة لن يسمح بتكرار الفشل. فلن يكون الأمر يتعلق بإقرار السلام الدائم، الذى أضحى وهمًا كبيرًا، ولكن هناك هدفًا أكثر تواضعا وهو تنظيم العلاقات بين الدول من شأنه تحجيم الصراعات، وتسوية الخلافات فى إطار مؤسسات القانون الدولى، وهناك شرطان مكملان للتوصل لهذا الهدف:

أولاً: تفضيل الوسائل متعددة الأطراف عن الحلول الثنائية التى تولد تحالفات متحاربة.

وثانيا: يجب أن يتم تحديد مكانة كل دولة، عند اقتسام الأدوار، وذلك بالإسهام فى إدارة النظام الدولى حيث يتم احترام قواعد اللعبة. هذه الشروط قابلة للتطبيق لأنها واقعية، فهل يستطيع قادة العالم الكبار التحلى بالقوة والإلهام ليستطيعوا فى نهاية المطاف بناء نظام حيوى للأمن الجماعى؟

الفصل السابع

يوليــو ١٩٩٤

ازدهار آسيا – التوافق مع انفتــاح الأســواق – أمريكــا والقدرة على البقاء؟ – عائدات الحرب الباردة.

قليل من الناس لديهم حدس بالمدى الزمنى لكل ظاهرة من ظواهر الكــون. علماء الفيزياء الفلكية يفكرون – جميعًا – بوحدة المليار من السنين، أمــا علمــاء الجيولوجيا فوحدتهم للقياس هى ملايــين الــسنين. وعلمــاء الأعــراق البــشرية أو الأنثربولوجيا يقيسون الظواهر بمقدار مئة ألف عام، والمؤرخ وحدته الزمنيــة هى القرن، أما ما نستخدمه، نحن المحللين، كوحدة زمنية فهو خمــسة وعــشرين عامًا كى نعيد عجلة الزمن إلى مرحلة وجودنا؛ وفى المقابل، فإن الثانيــة تعتبــر أضخم وحدة زمنية فى منظور عالم الطبيعة والذرة.

لقد أدخل "الفريد مارشال" عالم الاقتصاد الشهير، التمييــز المعــروف بــين "المدى القصير" و"المدى البعيد"، ما دفع "جون ماينار" إلــى التــصريح ســاخرًا: "على المدى البعيد، سوف نكون جميعًا أمواتا".

بيد أنه على صعيد الظواهر الاقتصادية، لا تكون الأمــور دائمًــا مؤكــدة؛ فلو أننا تتبعنا الاقتصادى النمساوى الشهير "جوزيف شومبيتر"، ســنجد أن أفــضل

وحدة زمنية ربما تكون "ربع القرن"، نظرًا لكونها حقبة وجود جيل بأكمله، ما يؤكد ربما مسار الثورة الصناعية الجديدة الحالية، وهي ثورة تكنولوجيا المعلومات.

وعلى صعيد النشاط الإنساني السياسي، فإن حكمة "جون ماينارد كنيز" تبدو خاطئة بشكل كبير، لذا يكون من الأفضل الاستماع لرئيس الوزراء البريطاني السابق "هارولد ويلسون" الذى كان يقول: "فى السياسة الأسبوع يعتبر مدى طويلا". إلا أنه فى مجال التاريخ، كان "كنيز" بالتأكيد على حق؛ فالزلازل الاجتماعية والسياسية تستمر تداعياتها على العديد من الأجيال. ولهذا السبب استمرت تداعيات انهيار الإمبراطوريتين العثمانية والنمساوية - المجرية حتى نهاية القرن العشرين.

فكيف يمكننا تفهم محاولة العراق لضم الكويت أو التفكك العنيف ليوغوسلافيا، دون الرجوع إلى الماضى البعيد وقت اندلاع الحرب العالمية الأولى؟

لقد تلاشت الإمبراطورية السوفيتية بين عامى ١٩٨٩ و ١٩٩١. وكما يحدث دائمًا فى التاريخ والجيولوجيا، فإن الأسباب الجوهرية للانفصال كانت معروفة بشكل كبير، بيد أن الأسباب المباشرة حدثت بمحض الصدفة.

فما حدث قد حدث، ولكن ربما ما كان ليحدث، وكان التاريخ سيتخذ مسارًا مختلفًا تمامًا. ولكن حاليًا، نحن فى موقف مختلف؛ فلقد تم القضاء على الشيوعية، على الأقل كما أنشأها ماركس ولينين. وانهارت الإمبراطورية الروسية، التى استمرت لمدة خمسة قرون، مع النظام الشيوعى، على الأقل ظاهريًا.

فمن يستطيع أن يعتقد - جديًا - أنه بعد هذا الحدث الجلل، سيكون ممكنًا إقامة نظام دولى جديد متوازن بعد حفنة من السنين؟

فى الحقيقة، وبعد مرور خمس سنوات على سقوط حائط برلين، بدأ شكل العالم فى التحول دون أن نتمكن، فى الحقيقة، من تخيل نتيجة هذا التحول.

•

إن الحديث عن "نظام عالمى جديد" يعد مفارقة تاريخية؛ فالعالم سيفقد توازنه لمدة جيل بل قد نقول عدة أجيال؛ فكثير من الاضطرابات سوف تنتج عن ثورة ١٩٨٩-١٩٩١؛ ومأساة يوغوسلافيا مسلط عليها، حاليًا، الأضواء فى أوروبا الغربية التى ننتمى إليها.

ولكن إلى جانب هذه المحن، توجد وسوف تنشأ بعض الفرص والآمال.

ازدهار آسيا:

كى نتحدث عن حالة العالم فى عام ١٩٩٤، يتعين أن نتجنب الوقوع فى فخ المركزية الأوروبية؛ فهذا ما دفع الفرنسيون، لأكثر من عشرين عامًا، إلى أن يكون محور حديثهم دائمًا هو الأزمات، إلا أن الآفاق فى طوكيو وسنغافورة وسيول وتيبيه بتايوان وحتى نيويورك ودالاس وكذلك سانتيجو فى شيلى؛ كانت مختلفة تمامًا.

فأكبر ما شهده العالم من تقدم اقتصادى كان مركزه قارة آسيا. ودون شك، دخلت اليابان التى بدأت ازدهارها الاقتصادى قبل الآخرين، فى مرحلة النضج الاقتصادى؛ حيث معدلات التوسع السنوية لا تقل فى المتوسط عن ٢-٣٪، وهى نسب هائلة نظرًا لمستوى التقدم الذى وصلت إليه.

أما سنغافورة فهى تواصل طريقها التنموى بوتيرة مذهلة - بلغت ٩٪ فى عام ١٩٩٣- وتظهر تايوان الرغبة والإرادة فى إعادة هيكلة اقتصادها لتصبح قاعدة خلفية للرأسمالية فى مجال تنمية جنوب الصين؛ كما تستعد كوريا الشمالية لتلعب دور المتلقى الأساسى فى التنمية المستقبلية فى شمال الصين، وكذلك الواجهة البحرية لسيبيريا.

إن نجاح تايلاند وماليزيا وإندونيسيا؛ يساعد هذه الدول في تحجيم التوترات العرقية والاضطرابات الناتجة عن الفروق الاجتماعية والاقتصادية، بيد أن هذا لا يعنى مطلقًا أنه لم أو لن يحدث، هنا أو هناك، تفجر بعض الاضطرابات أو الصراعات المأساوية.

إلا أنه في شرق آسيا، نلاحظ اتجاهًا واضحًا نحو التنمية والاندماج الإقليمى، على الرغم من كونه مختلفًا - من حيث الكيف - بميله أكثر إلى البرجماتية التى تختلف عن نموذج الاتحاد الأوروبى الحالى، وهذا الاختلاف يتعلق بالتباين الثقافى والتاريخى بين آسيا وأوروبا.

ففى كل مكان نجد أن النمو يرتكز إلى رؤية ليبرالية للاقتصاد، ليس الليبرالية الحديثة لأساتذة جامعة هارفارد الذين أمطروا يلتسن بنصائحهم ولم يلتفت إليها الآسيويون، ولكن الليبرالية الهجومية التى تعمل على دمج التخطيط بالتنافسية التى تقوم بالتمييز بين الصعيد الزمنى للسوق الحالية والصعيد الزمنى للسوق المستقبلية المطلوب خلقها.

وفيما يبدو أن الهند قد اتخذت قرارًا، منذ زمن بعيد، بخفض الحواجز الاقتصادية حيث استطاعت، بعيدًا عنها، التوصل إلى تحقيق نوع من التقدم حتى وإن كان بطيئًا. إن عنف هزات الصراع العرقى الذى زعزع كيان الهند فى هذه المنطقة الهشة المليئة بالمنازعات، دون أن يؤدى إلى تعرض وحدتها أو نظامها السياسى للخطر، لم يمنعها من الانفتاح على العالم؛ لذا يتعين الاعتماد على الهند، أكثر فأكثر، فى مجال التنمية الاقتصادية.

وفيما يتعلق بمصير قارة آسيا، ولا شك أيضًا مصير العالم فى مجمله، فلا يوجد أى دولة يمكنها الاستحواذ على الاهتمام سوى الصين؛ فالصين التى تعتبر

إمبراطورية ودولة قومية فى آن واحد، هى فى الحقيقة أقدم الدول على الأرض؛ حيث تضم خُمس عدد سكان قارة آسيا، غير أن الصين ربما تستطيع النجاح جيدًا فى تحقيق أغرب ثورات التاريخ؛ وهى تحقيق انطلاقة اقتصادية تحت وطأة نظام الحزب الواحد الشمولى الذى يستمد مبادئه وشرعيته دائمًا من موروث ماوتسى تونج.

فهل سيتوصل هذا النظام بالفعل إلى التحول الجذرى دون إفساد وحدة البلاد؟

هل من الممكن تصور تحقيق توازن بين السلطات، أى بين السلطة المركزية وما يحيط بها حيث تتوافق مع الواقع الجديد،على سبيل المثال بمضاعفة العلاقات المباشرة بين الأقاليم والعالم الخارجى؟

عندما ندرك أن أى إقليم صينى يعتبر أكبر بكثير من أكبر دولة أوروبية من حيث الاتساع والكثافة السكانية، ربما نشك فى إمكانية تحقيق ذلك؛ ولكن يتعين أن نأخذ فى الاعتبار التجانس العرقى لإمبراطورية الوسط - باستثناء إقليم التبت ومقاطعة شينجيانج - إلى جانب ألفى عام من الذاكرة الجماعية؛ فالصينيون، فضلاً على المشتتين فى البلاد المجاورة وجميع شعوب آسيا يعلمون جيدًا مدى المأساة التى ستواجههم إذا ما تم تقسيم الصين.

ومما لا شك فيه أن الصفوة من المفكرين ممن يطالبون، بأعلى أصواتهم وبكل قوة؛ بانضمامهم للقيم السياسية الغربية، لا يمثلون على الإطلاق وجهة نظر عامة الشعب، لا سيما أن ٨٠٪ من الشعب الصينى لا يزال قرويًا.

إن الافتراض الأقرب للتصديق، فى تقديرى، هو نجاح التجربة المذهلة التى شرعت الصين فى تطبيقها، فى عام ١٩٧٨ تحت قيادة دينج شياو بينج.

وهناك حالة مختلفة هى فيتنام التى انطلقت تواجه أيضًا هذا التحـــدى ذاتـــه. ولكن على خلاف الصين، فإن فيتنام ينقصها الوحدة الهيكلية للـــبلاد؛ لـــذلك فهـــي فى مهب الريح بشكل واسع النطاق، ومن ثم أكثر تـــأثرًا بالأحـــداث الخارجيـــة. ويرجع تاريخ توحيد البلاد تحت مظلة الشيوعية إلى عام ١٩٧٥؛ ولكـــن النظـــام السياسى فى هانوى لم تترسخ جذوره فى الجنوب،عندما هزمت الولايات المتحـــدة، منذ أكثر من عشرين عامًا فى حرب فيتنام.

إن الشعب الفيتنامى يتسم بالمهارة والجلد والقـــدرة علـــى العمـــل الـــشاق، وفى هذا يمكن مقارنته بالشعب الصينى الذى يجاوره؛ إلا أن الأوضـــاع الـــسياسية فى فيتنام تختلف تمامًا عنها فـــى الـــصين، حيـــث يمكـــن أن نخـــشى تعـــرض، هذه المستعمرة الفرنسية السابقة، لمرحلة انتقالية أكثر صعوبة.

وفيما يتعلق بالصين، فإن أول اختبار سوف تتعرض له ســـيكون وشـــيكًا، عندما يفتح الباب فعليًا لخلافة دينج شياو بينج؛ وبالطبع ستكون هنـــاك اختبـــارات أخرى؛ فالنمو الاقتصادى فى الصين سيكون بالضرورة دوريًا ومن المتوقع وقوع أحداث مشابهة بشكل أو آخر لما حدث فى ساحة (تيانانمن). ومن الممكن أيضًا أن نتخيل احتمالات أخرى غير مشجعة مرتبطة بهذا الوضع؛ مثل: امتداد حالـــة مـــن الركود تتزامن ربما مع انخفاض إنتاجية المحاصيل الزراعيـــة لعـــامين أو ثلاثـــة أعوام.. وفى هذه الحالة، فإن مخاطر سقوط النظام ربما تكون عالية بشكل كبيـــر. فعندما تنطلق دولة كبيرة، مثل الصين، فى مثل هذه المغامرة غير العاديـــة، فـــإن المستقبل لا يمكن أن يحمل فى طياته سوى مفاجآت بمثل حجم هذه التحديات.

النظام الصينى، الراسخ فى الظاهر، يدير سياسته الخارجيـــة بقبـــضة مـــن حديد، والواقع السياسى هو مؤشره. لقد اضطر الرئيس كلينتون، كما كنـــا نتوقـــع،

إلى الاستسلام والتخلى، بطريقة مدهشة أكثر مما فعل فى عـام ١٩٩٣، ودون أى مقابل، عن هذه العلاقة التى كان يزعم إقامتها بين حقوق الإنسان وتحديث مفهـوم بند "الدولة الأولى بالرعاية"؛ فالصين مستمرة فى تجاربها النووية وتتجاهل تمامًـا رأى "المجتمع الدولى".

وتتعامل الدبلوماسية الصينية، فيما يتعلق بالسلاح النـووى، مـع كوريـا الشمالية بمنطق لعبة الذراع الحديدية التى تلعبها الولايـات المتحـدة مـع نظـام (كيم إيل سونج) وكذلك روسيا، ولكن فى حدود ضيقة.

وفى الواقع، فإنه من الواضح والبديهى، تجاه دولة قديمة مثـل الـصين ذات نظام سلطوى وكثافة سكانية عالية ومستقلة نسبيًا على صـعيد الـسياسة الخارجيـة، أن تتعرض الأنظمة الديمقراطية المذبذبة وضـعيفة الإرادة مثـل نظـام الولايـات المتحدة، للهزيمة فى نهاية اللعبة. وبعبارة أخرى، فإنه فى مواجهة الصين يتعـين أن تكون هناك استراتيجية واضحة وبالتالى مسار عمل متجانس وفى إطار محدد المدة.

إن النمو الاقتصادى فى آسيا يسبب الرعب لكثير من الدول الغربيـة علـى مستويين.. أولاً: لقد شهدنا، مع الاتحاد السوفيتى، حالة الإمبراطوريـة الـشمولية ذات القواعد الاقتصادية الهشة، فما المخاطر الجديدة التى يمكن أن تواجهنـا أمـام الازدهار والرخاء الذى حققته آسيا التى تسيطر عليها أنظمة سياسية غنيـة ولكـن شديدة القوة وديكتاتورية بل وشمولية؟

المشكلة الثانية التى أثارت سجالاً عنيفًا فى خريف عام ١٩٩٣، نشأت عندما دخلت مفاوضات اتفاقية الجات – دورة أوروجواى – فى مرحلتها الختامية؛ فهـل يستطيع العالم القديم الذى يضم اليوم أوروبا الغربية وكـذلك الولايـات المتحـدة التصدى ومقاومة هذه المنافسة غير المشروعة، وفى جميع الأحوال، غير العادلـة مع آسيا؟

وتبين تجربة ما حدث فى القرن العشرين أن النجاح الاقتصادى يؤدى، مع فارق زمنى، إلى تطبيق الديمقراطية؛ فقد ساعد نجاح شيلى الاقتصادى، الذى تم إطلاقه فى عهد النظام الديكتاتورى للجنرال "أوجستو بينوشيه"[1]، فى عودة الديمقراطية للبلاد.

وفى دول شرق آسيا، كان التقدم نحو الديمقراطية فى تايوان مذهلاً؛ وعلى الرغم من تهديدات كوريا الشمالية، فقد تراجع النظام الديكتاتورى سريعًا فى سيول. وفى المقابل، لا يوجد أى مثال للتطبيق الفورى للديمقراطية فى ظل نظام اقتصادى متخلف أو متدهور؛ ونموذج اليابان بعد الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ خير شاهد على ذلك.

فبعد ضرب هيروشيما وناجازاكى، أصبحت البلاد تحت الوصاية الأمريكية؛ ثم أدى ما حققته اليابان لاحقًا من نجاحات اقتصادية، إلى تدعيم النظام السياسى الذى فرضه فى البداية من انتصر فى الحرب.

أما الهند، وهى حالة خاصة جدًا، فتبرز الإمكانية الفريدة، فى الانتقال الناجح لنظام سياسى عبر سلطة إمبريالية متراجعة ومهمشة.

وهنا، أيضًا، كان يتعين الانتقال إلى مرحلة تقسيم الهند فى عام ١٩٤٧. وانطلاقًا من مثل هذه الاعتبارات، يمكننا أن نطمح فى انتقال الصين إلى تطبيق الديمقراطية فى الداخل مع ازدياد نموها الاقتصادى، بينما ستكون كل محاولة مبكرة لفرض نظام سياسى من الخارج، مصيرها الفشل.

ولكن ومرة أخرى، يجب ألا ننخدع فى الوقت اللازم لعملية التحول، فنحن نتحدث عن حقبة زمنية ستستمر لجيل بأكمله.. وحتى ذلك الحين، فلو أننا استبعدنا

---

(١) أوجستو بينوشيه: (١٩١٥-٢٠٠٦) رئيس شيلى عام ١٩٧٣ حتى ١٩٩٠.

الاحتمال المأسوى بتفكك الصين، فإن هذا البلد ربما سيقوم بتدعيم قواعـد سـلطته السياسية والعسكرية، دون المخاطرة بتغيير سياسته - بشكل كبير - على الـصعيد الخارجى، لأن الصين على قناعة بأن الزمن يلعب لصالحها فى تـايوان وكـذلك فى جزر الباراسيل.

وبعيدًا عن مصير الصين، يمكننا الاعتقاد أن قارة آسيا - فـى مجملهـا - سيكون تطورها نحو الديمقراطية بطيئًا؛ فالتوازنات الإقليمية لن يتم الحفاظ عليهـا إلا عن طريق ضبط النفس للدول الكبرى الرئيسية ووفقًا لمصالحها الخاصة ما دام استمر الرخاء الاقتصادى، ونتيجة للدور الذى تضطلع به وتكفله الولايات المتحـدة التى تعتبر حجر الزاوية فى المنطقة بناء على طلب ضمنى لجميع دول المنطقة.

التوافق مع انفتاح الأسواق:

لنتطرق الآن إلى المسألة الثانية وهى التنافـسية؛ ففـى عـصرنا الحـالى، يتصدى القانون الدولى، دون شك، لاستغلال السجناء فى العمل أو بـشكل عـام، يعارض أوجه الاستعباد المقنعة.

ولكن هل هناك مبرر للحجة التى أصبحت أكثر شيوعًا فى فرنسا عنها فـى دول الاتحاد الأوروبى الأخرى، والتى لا يمكن بموجبها تحرير التبادل التجارى مع الدول التى يتفاوت بها معدلات الدخل بشكل كبير؟

من الناحية النظرية، لا يوجد مبرر بالطبع، لأن هذا التفاوت فى الأجور من بين عوامل الإنتاج، هو ما ترتكز إليه تحديدًا التجارة الدولية. وتحت تأثير التبادلات التجارية، تقـل هـذه التفاوتـات ويرتفـع مـستوى المعيـشة فـى كـل بلـد،

ولكن شريطة التوافق مع قوى السوق، وهنا تكمن المشكلة الحقيقية. فعلى سبيل المثال، لو أن الدول التى ترتفع فيها الأجور تصدت للتصحيحات التى تستوجبها التنافسية التجارية، لتعرضت لنتائج وخيمة مثل إفلاس الشركات وارتفاع معدلات البطالة. وفضلاً على ذلك، فإن تدويل الأسواق يفرض أساسًا التنافسية بين المؤسسات والهياكل فى الدول.

ولهذا السبب، فإن الدول الفقيرة تجد نفسها مضطرة إلى تطبيق أنظمة حماية اجتماعية بشكل تدريجى، بينما يجب على الدول الغنية أن تعدل أنظمتها بشكل جوهرى والتى تضاعفت آثارها السلبية على مر العصور.

وهذا ينطبق أيضًا على الأنظمة المالية والتعليمية. ففى جميع المجالات، يؤدى رفض التوافق إلى تداعيات على النسيج الاقتصادى لا سيما سوق العمل ويؤدى ذلك، إن آجلاً أو عاجلاً، إلى إفقار الدول الأكثر تشددًا.

ويبدو أن جميع هذه المقترحات قد تأكدت عبر تجارب عديدة؛ فمستوى الأجور الحقيقية، فى اليابان اليوم، يتساوى من حيث الارتفاع مع الدول الغربية، وستلحق بها تايوان مثلها مثل كوريا الجنوبية بخطى سريعة. أما الصين، فإن ارتفاع الأجور الحقيقية فى الأقاليم البحرية مذهل - بمعدل ٤٪ سنويًا - وهناك أنظمة للحماية الاجتماعية تطبق بالفعل فى الدول الصناعية الجديدة، ونترقب اللحظة التى يصبح فيها معدل الاستهلاك الداخلى هو المحرك الرئيسى للتنمية فى آسيا.

هذا هو التحدى والرهان الذى ينبغى القيام به مع توقع حدوث نتيجتين:

من جهة، يتعين على الشركات الغربية، سواء الصغيرة أم الكبيرة، والحريصة على الاشتراك فى قطار التنمية الاقتصادية فى القرن الحادى والعشرين، أن تحرص على أن يكون لها مكان فى الأسواق الآسيوية.

ومن جهة أخرى، على الحكومات الغربية أن توفق أوضاعها وأوضاع هياكلها الاقتصادية والاجتماعية. فمن منظور رجل الصناعة، المنافسة تصبح قاتلة إذا لم تتوافق هذه الهياكل الاقتصادية والاجتماعية التى يعتبرها معطيات، ولكن مذهب حماية الصناعة العام يؤدى، لا محالة، إلى انهيار الجميع.

إن ازدهار دول جديدة وزيادة التنافسية، هى جزء من حياة الأمم؛ فلقد كانت الولايات المتحدة، فى القرن التاسع عشر، دولة نامية، ولكن فى القرن العشرين، طغت القارة الجديدة على القديمة وتركت مرحلة ما بين الحربين العالمية الأولى والثانية بصمتها بهذا التنافس بين الدولار والجنية الإسترلينى، وكانت الغلبة - بالطبع - للدولار الأمريكى.

وعند مطلع القرن الحادى والعشرين، بدأ توزيع جديد لكروت اللعبة يظهر على الساحة الدولية، قبل أن نتمكن من توقع النتائج بالتفصيل، فالمستقبل يعتمد على الجهد الذى يبذله كل طرف من الأطراف.

وفى نهاية عام ١٩٩٣، نوقش جميع هذه القضايا فى إطار المباحثات الختامية (لجولة أوروجواى). وفى أغلب الأحيان، نكتفى فى فرنسا، ونحن سعداء بذلك، بتكرار قائمة الحجج البالية التى نرددها دائمًا وهى: هل نحن مع أو ضد تحرير التجارة.

إن مفهوم تحرير التجارة أصبح يتسم به واقع العالم الحالى أكثر من مفهوم الانفتاح، فعولمة العديد من الأنشطة المالية والاقتصادية والثقافية، بمعناها الواسع، هى إحدى النتائج الحتمية للتطور التقنى؛ ولا سيما فى مجال وسائل النقل والإعلام. فمنذ ذلك الحين، يتعين على "المجتمع الدولى"، أن ينظم صفوفه لتجنب ظهور قانون الغاب.

وقد كانت هذه، تحديدًا، مهمة اتفاقية الجات؛ وبدءًا من يناير ١٩٩٥، سيكون هذا هو هدف منظمة التجارة العالمية التى ستخلف اتفاقية الجات إذا تم التصديق على اتفاقية مراكش[١] من قبل الولايات المتحدة؛ وعلى الرغم من عيوبها وأيديولوجيتها الأنجلوساكسونية، فإن اتفاقية الجات لم تكن مطلقًا آلية تهدف إلى إقامة الليبرالية المتوحشة، ولكنها – بالأحرى – إطار للإدارة الجماعية لانفتاح الأسواق طبقًا لمبدأ تبادل التنازلات.

وبالتأكيد، وكما هى الحال بالنسبة إلى جميع المنظمات الدولية، فجميع من بها من أعضاء متساوون، إلا أن هناك بعض الأعضاء أقل من الآخرين فى الحقوق. وفى المستقبل، سيكون على منظمة التجارة العالمية السماح بتصحيح بعض أشكال المغالاة، مثل الامتيازات التى تمنحها الولايات المتحدة لنفسها بطريقة أحادية الجانب – على سبيل المثال، المادة ٣٠١ من قانون التجارة العالمية.. إلخ.

فإنه فى هذا الإطار الجديد، يتعين على كل عضو من أعضاء منظمة التجارة العالمية ، لا سيما الاتحاد الأوروبى، الإعداد لاستراتيجية جديدة تتوافق بشكل أفضل مع مصالحهم.

ويتطلب تحرير التبادلات التجارية والاقتصادية بين الدول أو الأقاليم المتحضرة؛ مستويين من التنظيم، المستوى الأول خارجى أى دولى، والمستوى الثانى داخلى أى قومى أو فى حالة الاتحاد الأوروبى داخل الإقليم.

وتتوافق اتفاقية الجات اليوم – التى ستصبح غدًا منظمة التجارة العالمية – مع المستوى الأول. وتعد السياسة التجارية جزءًا لا يتجزأ من أقدم اختصاصات الدول

---

(١) اتفاق جولة أوروجواى تم توقيعه فى الخامس عشر من أبريل عام ١٩٩٤.

والتى تعتبر، بصفة عامة، مؤهلة لتتطابق مع المستوى الثانى، فـإن المـشكلة التـى يثيرها عمل الاتحاد الأوروبى؛ تنتج عن كون هذه التجربة فريدة تاريخيًا من نوعها.

فهذا البناء السياسى النموذجى والفريد، لا هـو فيـدرالى ولا كونفيـدرالى بالمعنى المتعارف عليه للكلمة، لأن الاتحاد الأوروبى يمتلك سياسة تجارية خارجية موحدة؛ تساهم فى جعل "بروكسل" مركزًا أو محورًا لجميع الإحباطات التى تحدث فى الأوقات الصعبة.

لقد أصبحت مفوضية الاتحاد الأوروبى ببروكسل، بهذا الشكل، كبش الفـداء الذى يشير إليه جميع المواطنين بأصابع الاتهام ويعتبرونها مسئولة عـن ارتفـاع معدلات البطالة وكل ما يعانونه من عذاب بسبب التغيير. لقد تركت هذه الظـاهرة أيضًا بصمتها فى بلد قديم ومركزى مثل فرنسا؛ حيث صار جليًا تخليه عن وضعه السيادى الذى لا يرضى عنه الفرنسيون أكثر مـن الـدول الحديثـة ذات الهيكـل الفيدرالى مثل ألمانيا وإيطاليا.

وهذه المشكلة تفسر – بشكل كبير – تحفظ الشعوب أمام اتفاقية " ماسـترخت التكنوقراطية"؛ والاتجاه العام لإعادة تطبيق قومية السياسات داخل الاتحاد الأوروبى الذى كان بارزًا فى الحملة الانتخابية للبرلمان الأوروبى فـى ١٢ يونيـو ١٩٩٤. وهذا ما كانت تقصده جريدة "الهيرالد تريبيون"؛ عندما نشرت هذا الخبر بعد يومين من الاقتراع: "أوروبا تصوت على هذه الرسالة: جميع السياسات أصبحت محليـة" عقبته بهذا العنوان الصغير: "التصميم الكبير للوحدة يفشل فى الإقناع".

وفى فرنسا، أكد كل من "دومينيك بودى" و"فيليب دو فيليه" أنهما أوروبيان، إلا أن الثـانى قـد فـاز بـبعض النقـاط؛ عنـدما أصـر علـى إقامـة "أوروبا جديدة" مختلفة عما رسمته اتفاقية ماسترخت، ولكن الكثير من الأوروبيـين

المقتنعين بالفكرة يأملون، على أى حال، بتحقيق نوع من الاتحاد يكون فيه التنظيم الداخلى والخارجى منفصلين تمامًا عن الوضع الحالى.

فإذا كان هذا هو المفهوم المفضل للاتحاد، فيجب علينا الانضمام إليه، لأن الحل البديل لن يكون إلا بإذابة هذا الفضاء الموحد فى منطقة التجارة الحرة؛ ذات الإطار غير المحدد وإلغاء وسائل الدفاع الخاصة بالدول الأكثر تنظيمًا مثلنا، فى مواجهة الاعتداءات، وفى نهاية المطاف نواجه الفقر وثورة الشعوب.

إلا أن تعبير "الوحدة المفضلة"؛ يعنى أيضًا نصبًا لحواجز ضعيفة وهشة من أجل حماية هذا الاتحاد غير محدد المعالم.

والحقيقة أن مفهوم الحماية، مثله مثل الدفاع، يعد مفهومًا غامضًا، مثل العلاقة بين الشجاعة والخوف؛ فقد نكون مطالبين بحماية أنفسنا للمقاومة وأيضًا للقتال، ولكن أن نعتقد أن إحاطة الاتحاد بفقاعة هواء سيمكننا من تجاهل العالم الخارجى وإحراز تقدم بمنأى عن الصدمات، هذا هو الوهم بعينه؛ يتعين علينا التمييز بين حماية الصناعة القوية وبين حماية الصناعات الضعيفة[1].

ولهذا السبب، يجب على الاتحاد الأوروبى تنظيم صفوفه من الداخل؛ كى يتمكن بشكل أفضل من مواجهة المنافسة الخارجية؛ ولا سيما المنافسة الآسيوية ولكن لا من أجل تجنبها. ربما هذا سيكون أحد الجوانب المهمة لعمل المؤتمر التحضيرى الدولى بين الحكومات لعام ١٩٩٦ من أجل اتفاقية ماسترخت؛ فلا شىء يمكن أن يسير بشكل جيد مع تنظيم سيئ. ولكن أفضل تنظيم لا يمكن أن يتم دون إرادة قوية من قبل أعضائه.

---

(١) انظر كتاب تييرى دو مونبريال بعنوان

Th. De Montbrial. que faire? Les grandes manœuvres du monde. Paris. la manufacture. 1990. p.297.

ويرى السفير الفرنسى (جاك لوبرات) أنـــه بالنـــسبة إلـــى مـــسألة اتفـــاق "بلير هاوس" والذى أثار سجالاً عنيفًا فى خريف عـــام ١٩٩٣، فـــإن المفوضـــية الأوروبية ببروكسل لم تتجاوز حقوقها[١]. إن فرنسا، فى نظر هذا الخبير الكبيـــر، قد تركت الأمور تخرج من بين يديها، نظرًا لمشكلة البطالة التى تـــسيطر عليهـــا وقامت حكومة (بيريجوفوا) بتجاهل المشكلة ببساطة وأعطـــت للمفوضـــية حريـــة التصرف. وبعبارة أخرى، فالمفوضية الأوروبية الآن تشغل الفراغ السياسى الـــذى يظهر عندما تكف الدول الأعضاء عن اتخاذ تدابير احترازية.

وفى المقابل، إن النتائج التى توصلت إليهـــا جولـــة أوروجـــواى تثبـــت أن الحكومة الفرنسية، هذه المرة، دافعت بقوة عن نفسها. إن ما ينقص المناقشات حول أوروبا الآن هو الشفافية والوضوح فى الرؤية.

هناك مسألة أخرى تثار بشكل دائم، فى فرنسا أكثر من الخارج، ويجـــب أن نشير إليها، وتتعلق بالمنافسة الخارجية سواء الآسيوية أو الأمريكية، وهى تحديـــد سعر العملة نظرًا لعدم توافق تحرير التجارة فى ظل تغير أسعار العمـــلات التـــى تتغير بشكل محموم على صعيد المميزات النسبية.

إن التجارة الحرة ربما تتطلب نظام العملة الموحدة، وهذا هو، فى الواقـــع، منطق اتفاقية ماسترخت والعملة الموحدة داخل الاتحاد الأوروبى؛ وعلى الرغم من ذلك، فتحقيق مثل هذا الهدف يثير، مشكلات ضخمة.

هل فكرة العملة الموحدة العالمية تعد اليوم فكرة خيالية على الإطلاق؟ وهل نتخذ من ذلك حجة لتأكيد استحالة تطبيق نظام التجارة الحرة؛ وبهذا الشكل نبـــرر أى نظام للحماية يمكن تطبيقه؟

---

(١) انظر كتاب لوبريت بعنوان:

J. Leprette, une clef pour L'Europe. Bruxelles. Bruylant, 1994.

انظر أيضًا الحوار الذى أجرته معه جريدة لو فيجارو عدد ١٣ يونيو ١٩٩٤.

إن الإجابة عن هذه التساؤلات يمكن أن يكون على صعيدين مختلفين:

أولاً: تطبيق مبدأ التجارة الحرة؛ يشكل مرجعية معيارية وليس واقعًا. وفي المقابل، فإن مذهب حماية الصناعة الخالص، الذي يعني الاكتفاء الذاتي، يندر تطبيقه في هذا العصر. ويمكننا أن نتذكر مثالاً مناقضًا غير مشجع وهو مثال دولة رومانيا في عهد تشاوشيسكو؛ فالاختيار الملموس لن يكون بين التجارة الحرة وحماية الصناعة، ولكن بين درجات من انفتاح وغلق الأسواق. وهناك العديد من الوسائل المالية التقنية التي تتيح تطبيق غطاء للحماية في مواجهة المخاطر المتعلقة بتغير أسعار صرف العملات ومن مساوئها زيادة التكاليف التجارية.

إن العالم الواقعي هو عالم غير مثالي، متغير الألوان.

ثانيًا: وهو الأهم، أننا يجب ألا نتمسك بهذه الرؤية الضيقة، بنظام لصرف العملات يتم تحديده من قبل قوى ضيقة الأفق مثل قوى العرض والطلب. إن السعر النسبي للعملات يتحدد من دمج السياسات التي تتبعها مختلف الدول معًا والسياسات الاقتصادية – النقدية والمالية وهو ما يطلق عليه بالإنجليزية "Policy-mix" أي مزيج من السياسات النقدية والمالية – وكذلك السياسات الهيكلية – (وهي مجموعة من الأحكام المؤثرة في التنافسية.

وفي عصرنا الحالي، تتدفق رءوس الأموال بحرية أكثر؛ وذلك بسبب تنمية الوسائل التكنولوجية المتعلقة بالإعلام، وهذا ما يجعل التحكم في سعر العملات، من الناحية التقنية، أكثر صعوبة.

فالمقترح الذي سبق ذكره بشأن تحرير التجارة؛ هو بالتالي ضرورة تعزيز التنسيق بين الدول في مجال السياسات الاقتصادية فيما بينها. وتشارك في هذه

الجهود مؤسسات دولية من بينها الجات ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. ويعتبر تحسين بناء هذه المؤسسات؛ هو بالتأكيد إحدى المهام الأكثر إلحاحًا في مطلع هذا القرن والألفية الجديدة[1].

إن تأمل الوضع فى آسيا يقودنا إلى تساؤل أكثر اتساعًا حول الاتحاد الأوروبى وحول تنظيم العلاقات الاقتصادية الدولية؛ إلا أننا لا يمكن أن نترك هذا الموضوع دون، الإشارة، على الأقل، إلى مشكلة أخرى، وهى مشكلة صدام الحضارات[2].

فإذا كان تطور قارة آسيا لم يوقفه أى نوع من التقلبات أو الاضطرابات، فإن الحضارة الغربية، اليهودية والمسيحية واليونانية الرومانية، سينتهى بها الحال إلى أن تجد نفسها فى علاقة متساوية، بل وأيضًا علاقة دونية مع الحضارة التى ربما أطلق عليها ببساطة الحضارة البوذية.

فهل يمكن الاعتقاد، مثلما قال فرانسيس فوكوياما[3]، فى عالمية الرسالة الغربية، مما قد يفترض أنه فى حالة فوزها، تطبق قارة آسيا العادات والتقاليد وتعتنق أفكار الشعوب التى ربما تساوت معها أو تفوقت عليها؟ هل يمكن بهذه الطريقة، تفسير الاتجاه إلى تعميم الديمقراطية الذى نلاحظه اليوم، كما سبق أن ذكرته، فى دول آسيا التى تسير بخطى سريعة فى مسار التنمية؟

---

(١) انظر خاتمة الفصل السادس.

(٢) انظر كتاب هنتجتون بعنوان:

S. Huntington, "The clash of civilizations", Foreign affairs, été 93, vol. 72, no3

هذا المقال الذى أثار ردود فعل عارمة فى مجلة "Foreign affairs" فى عددها الصادر فى خريف ١٩٩٣، قد تمت ترجمته فى العدد رقم ٦٦ (صيف ١٩٩٤) فى مجلة (Commentaire) مرفق به ملف مهم عن هذا الموضوع.

(٣) عن هذا الموضوع راجع الفصل الثانى من الكتاب.

أليس الأوقع أن نقول: إن "العولمة" لا تشكل سوى طبقة رقيقة تختفي وراءها اختلافات هائلة تنتظر أن تعبر عن نفسها، اختلافات أكبر من تلك التي طالما تم تجاهلها وتم قمعها تحت الستار الحديدى؟ إلى أين يمكن أن يسير الانفتاح بين الحضارات المتباينة ولكن أيضًا القوية؟

إنها تساؤلات كثيرة ولكن جوهرية، ولمواجهتها، يجب أن نعترف بأنه لا أحد اليوم يمكن أن يجيب عنها بإجابات واضحة ومحددة؛ ولكن عندما نتمكن من فك رموز تطور الصين المبهر، ربما يمكننا التوصل لإجابات عن هذه التساؤلات ولكن بشكل تدريجى.

أمريكا والقدرة على البقاء

فى كتابه المنشور عام ١٩٨٧[١]، كان "بول كنيدى" يؤيد فكرة غروب شمس أمريكا؛ فقد كانت الولايات المتحدة ضحية التوسع الإمبريالى والثقل الزائد للقطاع العسكرى، مثلها مثل القوى الكبرى الأخرى التى سبقتها.

وقد لاقى هذا الكتاب نجاحًا منقطع النظير؛ كما أثار العديد من الهجمات المضادة. وقد كان أبرز هذه الهجمات من قبل بروفيسور جامعة هارفارد جوزيف نى[٢] الذى تمسك بإثبات أن مرجعية الكتاب لمرحلة ما بعد الحرب كانت خادعة؛ فإذا نظرنا إلى القرن العشرين فى مجمله، سوف ندرك أن وضع أمريكا عالميًا فى طريقه إلى التطبيع، ولكنه ليس فى وضع تراجع؛ فللولايات المتحدة بالتأكيد

---

(١) انظر الفصل الثانى من كتاب "هنتجتون" صدام الحضارات.

(٢) انظر الفصل الثانى من كتاب جوزيف نى بعنوان:

J .Nye, Bound to lead, New York, Basic Books, 1990

مشكلات كبيرة عليها إيجاد حلول لها، مثلها مثل الدول القديمة، ولكن إذا نظرنا إلى كل مجال من المجالات على حدة، سنجد أن موقف الولايات المتحدة مقارنة بغيرها يعتبر إيجابيًا لصالحها.

وبالنسبة إلى "جوزيف نى" فإن دراسة الوقائع والأحداث لا تسمح باعتبار اليابان تهديدًا جادًا لبلاده؛ فالتوقعات والتنبؤات حول مستقبل آسيا فى الإجمال لا تزال فى حالة من التخبط للوصول إلى مرحلة الرؤيا الثاقبة؛ أما إذا توقفنا عند الآفاق المرئية، أى فى حدود عقد كامل، فربما يكون حكم جوزيف نى صائبًا فى جوهره.

إن الانتعاش الاقتصادى الذى نشهده فى الوقت الحالى، فى الولايات المتحدة، يعد مزيدًا من الدوران فى حلقة اقتصادية واهية؛ فأى مراقب أو عضو فاعل فى الساحة الأمريكية يمكنه أن يدرك أن عناصر الثقة فى المستقبل والخيال البناء وروح المبادرة، لا تزال من الصفات الجوهرية فى المجتمع الأمريكى. ففى بعض الأحيان، يصاب الوعاء الذى يتم فيه صهر عناصر المجتمع المختلفة ببعض الشروخ، ولكنه يستمر فى العمل.

فالمجتمع الأمريكى على دراية بوجود عناصر غير متساوية، وبضرورة تقليل الفجوة بينها، ولكنه يتمسك، فى المقابل، بالإرادة فى استعادة قدرته على التنافسية. إنه مجتمع به كل العيوب ولكنه ليس ضعيفًا؛ إنه مجتمع مدافع ولكن بمفهوم الهجوم، ما يعنى أنه بالنسبة إلى أوروبا، لن يكون التحدى فى مواجهة قارة آسيا الصاعدة فحسب، بل وفسيكون أيضًا فى مواجهة أمريكا التى تولد من جديد.

إن النتيجة التى توصلت إليها اتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكا (النافتا) فى نوفمبر ١٩٩٣؛ تعد حدثًا ضخمًا ورهانًا هائلاً حول المستقبل، فهذه الاتفاقية لا تعكس قمة حيوية الولايات المتحدة فحسب، بل وأيضًا جرأة الصفوة من المكسيك التى

أرادت، جنبًا إلى جنب الرئيس كارلوس سليم، التوصل إلى هذا المشروع. فى الواقع، كان يجب على الشعب المكسيكى أن يتحلى بالجرأة بعدما كان يخشى من تدمير اقتصاده وتثاقف مجتمعه.

هذه الجرأة كان يجب أن يتحلى بها أيضًا الأمريكيون الذين كانوا يخشون من البطالة المتزايدة والضغط المستمر على رواتبهم، دون الحديث عن المشكلات العامة مثل البيئة؛ فمن الملاحظ أن مثل هذا المشروع الذى كان أساسًا بإيحاء من الجمهوريين، قد طبق بالفعل بفضل تعهدات رئيس ديمقراطى ملتزم. إذا كان رهان النافتا قد نجح، فإن المكسيك سوف تستقر بفاعلية فى طريق التنمية والديمقراطية.

إن هذه الدفعة نحو التوسع فى منطقة التجارة الحرة لتشمل القارة بأكملها؛ ستصبح دفعة لا تقاوم، فالأمل قد تولد بالفعل فى أمريكا الجنوبية.

لقد توصلت شيلى إلى معدل نمو يمكن مقارنته بما وصل إليه تنين جنوب شرق آسيا؛ أما الانتعاش الاقتصادى فى الأرجنتين فهو ضعيف ولكنه مذهل. كما بدأ كل من بيرو حتى كولومبيا فى التقدم ببعض خطوات. ودون شك، لا يزال العديد من المشكلات قائمة فى هذه البلاد، ففنزويلا ضربها انهيار أسعار البترول بتداعياته الاقتصادية والسياسية المباشرة وغير المباشرة.

كما تعانى البرازيل الفوضى السياسية المزمنة التى تعرقل قدراتها، ولكن فى المجمل؛ فإن ما يثبت للجميع بأن القارة الأمريكية بأكملها قادرة على النمو. والسؤال المطروح الآن هو معرفة ما إذا كان تعميم اتفاقية التجارة الحرة بشمال أمريكا إلى اتفاقية للتجارة الحرة الأمريكية ربما يتيح انطلاقة جديدة للعالم الجديد.

ودائمًا نجد العقول المتخاذلة الجبانة؛ هى نفسها دائمًا التى تضاعف من معارضتها للتنافسية وتعارض الانفتاح، أما المغامرون والمنافسون وأصحاب المشروعات فهم يزيحونهم جانبًا؛ إنهم يكتسحونهم ويرغبون فى فرص النجاح.

فى الأسابيع الأخيرة من مفاوضات جولة أوروجواى، لعب موظفو واشنطن على فكرة ربط القطار الأمريكى بالقطار الآسيوى؛ فقد كانوا يرددون باختصار للأوروبيين: "عليكم أن تكونوا مؤيدين لحماية الصناعة، إذا كنتم تريدون؛ فأمريكا وآسيا سيلتفون حولكم".. لقد كان المقصود بالطبع من ذلك مراوغة تكتيكية.

فلا اليابان ولا أعضاء اتحاد دول جنوب شرق آسيا (آسيان)، كانت لديهما أدنى نية للدخول فى مثل هذه اللعبة، فهذه الدول تحتاج للولايات المتحدة، ولكنها لا تريد مواجهة حصرية معها، وذلك لأسباب اقتصادية وسياسية فى آن واحد.

وعلى الرغم من ذلك، فيتعين أن تكون نظرتنا أبعد من الإيماءات الدبلوماسية، فإذا كان حقًا على الولايات المتحدة وآسيا الدخول، مع حلول الألفية الجديدة، فى مرحلة جديدة من النمو المستمر، فإن أوروبا لن يكون أمامها سوى خيار واحد، وهو اللحاق والتشبث بهذا القطار أو الانشقاق لاتخاذ مسار جانبى آخر مستقل، أو على الأقل، وهو الأسوأ ربما تنقسم بين من يخططون للمستقبل وبين من ينبشون بأصابعهم فى الماضى بحثًا عن حماية وهمية.

ولهذا السبب، فإن أفول شمس الولايات المتحدة ليس واردًا الآن؛ وعلى الرغم من ذلك، فالحق يقال إن الولايات المتحدة فى عهد بيل كلينتون لا تمارس دورًا قياديًا متوازنًا مع قوتها على الساحة الدولية؛ فلم تبد أمريكا مطلقًا مثل هذه الوقاحة فى إعطاء الأولوية لمصالحها الخاصة، كما أنها لم تجمع، مطلقًا من قبل بهذا الوضوح الصارخ، بين مصالحها القومية ونجاح تصدير منتجاتها، إن جميع الوسائل يعتبر جيدًا بما فيه المشاركة الثنائية مع اليابان وكذلك مع الدول المستقلة سياسيًا.

ففى المملكة العربية السعودية، حصلت شركة "AT&T"؛ حديثًا على عقد بقيمة ٤ مليارات دولار لتحديث شبكة الاتصالات بالمملكة، بشروط أثارت حنق منافسيها.

إن الشركات الأمريكية أصبحت من الآن فصاعدًا، تستطيع الاعتماد على الدعم الكامل من حكومتها لغزو الأسواق، فلم تترك جزءًا صغيرًا على كوكب الأرض إلا واغتنمت فيه الفرص حتى فى المغرب أو كوت ديفوار.

وخارج نطاق الأهداف التجارية، لا تمارس الدبلوماسية الأمريكية أى نشاط إلا فى نطاق ضيق من القضايا الصغيرة لا سيما القضايا المتعلقة بالجوار (هاييتى) وقضية الشرق الأوسط والقضايا النووية؛ كما يتعين الإشارة إلى أن الرغبة فى إدارة اللعبة فى الشرق الأوسط تلتصق - بشكل وثيق - باقتصاد البترول كما هو معتاد.

إن تصميم واشنطن على التحكم فى تفكيك الأسلحة النووية؛ يرجع تاريخه إلى بداية عهد القنبلة الذرية ويرتكز إلى أسباب أكثر تعقيدًا، فالولايات المتحدة لا تزال تدرك - بشكل كبير وواضح - أنه بهذه الطريقة ستكون مصالحها الحيوية سواء المباشرة أو غير المباشرة فى خطر، ومن هنا نشأ هذا الطابع المركزى للسباق النووى فى العلاقات بين أمريكا وروسيا وأوكرانيا؛ وبشكل عام بينها وبين اتحاد الدول المستقلة؛ ولهذا السبب أيضًا كان تورطها فى قضية كوريا الشمالية التى ينبغى أن نوضح بعض الأمور بشأنها.

ما بالضبط التحدى الحقيقى بشأن الأزمة الجارية حول بيونج يانج؛ إنها ببساطة الظروف المحيطة بالمرحلة الانتقالية لما بعد الشيوعية فى شبه الجزيرة الكورية. إن معطيات المشكلة بسيطة نسبيًا.

فانهيار الاتحاد السوفيتى والثورة الصامتة فى الصين قد تركت كوريا الشمالية فى حالة ضعف ووهن شديدين؛ إلا أن نظام كيم إيل سونج[١]، مثلما هى الحالفى كوبا، لا يبدو مهددًا بالانهيار الفورى دون أن يكون هناك توقعات محددة.

---

(١) كيم إيل سونج (١٩١٢-١٩٩٤). تولى رئاسة الوزراء بكوريا من ١٩٤٨ حتى ١٩٧٢ ثم رئيسًا للجمهورية الشعبية الديمقراطية الكورية من ١٩٧٢ حتى ١٩٩٤. وقد تمت كتابة هذا النص قبيل موته فى الثامن من يوليو؛ ولكن هذا الحدث لا يغير المعطيات الأساسية للمشكلة.

فكوريا الجنوبية، من جانبها، لا تطمح فى التوحد من جديد مع كوريا الشمالية بشكل سريع؛ فهى تدرك جيدًا، ومن خلال التجربة الألمانية، بضخامة التكلفة الكامنة لهذا التوحد، فى الوقت الذى بدأ الشعب فيه يتذوق ثمار الاقتصاد المزدهر.

إن جميع القوى بالمنطقة من مصلحتها تطوير العلاقــات تــدريجيًا، حتــى لا تحدث زعزعة فى التوازنين الاقتصادى والسياسى لشرق آســيا فــى مجملــه. وتخشى الصين، بصفة خاصة، حدوث اضطرابات بها نتيجة لزحف اللاجئين فــى حالة سقوط نظام كوريا الشمالية فجأة لسبب أو آخر.

إن قادة بيونج يانج أنفسهم يدركون، فى الواقع، هذه المعطيات الجوهريــة. فهم يعرفون أيضًا أن قيام مرحلة انتقالية هائلة لن يكون ممكنًا إلا بالتعــاون مــع الدول الغنية، بمعنى التعاون بصفة أساسية مع الولايات المتحدة واليابان؛ فالعملات الصعبة الأساسية التى تدخل حاليًا كوريا الشمالية تأتى، فى الواقــع، مــن مئــات الآلاف من مواطنى هذه الدول ممن يعملون فى اليابان (قيمة هذه العملات تــصل إلى مليارى دولار سنويًا).

إن العسكريين فى بيونج يانج يتعين عليهم الإجابة عن السؤال التالى:

كيف يمكن الحصول على أفضل ثمن مقابل فقدان الكروت التى يمتلكونهــا حاليًا؛ وهى القدرة النووية العسكرية وإمكانية بيع أنظمة تسليحية متطورة للغــرب مثل الصواريخ متوسطة المدى؟

إن هذا الثمن يجب أن يكون الاعتراف الدبلوماســى؛ وكــذلك مــساعدات اقتصادية متنوعة ومنها تحويل المفاعلات النووية لأغراض مدنية.

إلا أن الوقت المناسب الذى يستطيعون فيه الحصول على هذا الثمن لم يــتم تحديده؛ ولن يتم ذلك إلا من خلال مزايدة ربما تلعب فيها سياسة العصا والجــزرة

دورًا أساسيًا، والعصا ستكون التهديد بحرب جديدة ضد كوريا الشمالية ستفوز بها – مؤكدًا – الولايات المتحدة وحلفاؤها ولكن سيكون ثمنها المباشر وغير المباشر باهظًا للجميع، أما الجزرة فتكمن فى التنازل عن القنبلة النووية وتجارة أسلحة الدمار الشامل.

ونحن الآن فى معمعة الجدال حول الردع؛ والفرصة الوحيدة لتحقيق النجاح بالنسبة إلى بيونج يانج هى إقناع محاوريها، بدءًا من الولايات المتحدة، بمصداقية التهديد الذى تشكله، وعند هذا الحد، يتعين على كوريا الشمالية الاستعداد فعليًا للحرب ومن ثم للانتحار، وإذا أرادت الفوز فى هذه الحرب، فسيكون عليها أن تفقد كل شىء.

ولكن ما المشكلة من منظور واشنطن؟

إن الإدارة الأمريكية على قناعة بأن نظام بيونج يانج قد بدأ، منذ عام ١٩٧٥، بتنفيذ برنامج نووى عسكرى حاول جاهدًا إخفاءه، فقد انضمت كوريا الشمالية لمعاهدة حظر انتشار السلاح النووى فى عام ١٩٨٥، إلا أنها بعد ذلك رفضت السماح لمفتشى الوكالة الدولية للطاقة الذرية الدخول لأراضيها، وطبقًا لحسابات المراقبين عبر الأقمار الصناعية، فإن المتخصصين الأمريكيين يرون أن بيونج يانج ربما تمتلك بالفعل بين ٨ و ١٢ كجم من البلوتونيوم المخصب؛ ومن ثم فهى قادرة على امتلاك حتى قنبلتين نوويتين فاعلتين.

ولا يمتلك رجال السياسة فى واشنطن أى وسيلة للتنبؤ بردود أفعال بيونج يانج الفعلية تجاه تطبيق عقوبات فعالة؛ ونظرًا للأسباب السابق ذكرها، فإن النظام الأمريكى ربما يقرر الهجوم، وحتى إن لم يكن أمامه إلا فرص ضئيلة لاحتلال سيول، فإن حساباته لن تكون بالضرورة غير رشيدة، فالولايات المتحدة

ربما يكون بمقدورها، وبسهولة، تدمير قدرات كوريا الشمالية النووية في "يونجبيون" ولكن لا تستطيع إبطال مفعول القنابل النووية، إذا ما كانت موجودة بالفعل، لأنها قد تكون مخبأة في أحد الأنفاق العديدة التي قامت كوريا بحفرها في البلاد.. وفي هذه الحالة، ربما يتم إطلاقها على سيول، إذا شعر قادة كوريا الشمالية بأنهم لا محالة خاسرون!

وتزداد حسابات العسكريين في أمريكا تعقيدًا كلما تعقدت المشكلات الدبلوماسية؛ بإضافة التردد والقلق العسكري. لقد دفع الروس الأمريكيون إلى الشعور بأن أي خطة لن يتم التشاور بشأنها معهم مسبقًا، ربما لن تتم الموافقة عليها.

أما الصين، فلم تظهر أي قبول لمسألة تطبيق برنامج عقوبات معد من قبل الولايات المتحدة. أما عن اليابان، فهي تؤيد واشنطن في الظاهر، ولكن في حقيقة الأمر، فهي تتمسك بتحفظها. وفي جميع الأحوال، فإن الرئيس كلينتون لن يستطيع الشروع في أي أمر من جانب واحد؛ فيتعين عليه أن يتلقى ضوءًا أخضر من جانب مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومن ثم الضوء الأصفر، على الأقل، من جانب روسيا والصين.

لقد كان القلق النووي قائمًا إبان حرب الخليج، إلا أن افتراض وجود فعلي للسلاح النووي كان أقل قوة؛ فلقد قامت قوات صدام حسين بغزو الكويت، بينما كانت قضية إمكانية إطلاق هجوم ضد كوريا الشمالية لا تزال في حيز التفكير. أما في الوقت الحالي، فإن الولايات المتحدة تخشى، في المقابل، الظهور بدور المحرض أو المسئولة عن كارثة محتملة.

لقد أثبتت الإدارة الأمريكية الديمقراطية الواقعية في التفكير في هذه القضية؛ فقد قدمت السبت على هيئة مساعدة لأوكرانيا في مقابل تفكيك هذه الأخيرة لقواتها النووية، كما وافقت على تجديد مبدأ الدولة الأولى بالرعاية مع الصين؛ وذلك بالتنازل عن أي مقابل على صعيد حقوق الإنسان.

إن الحل الأمثل، بالنسبة إلى بيل كلينتون، للمشكلات الجمة التى يواجهها فى الوقت الحالى، هو القبول بدفع ثمن جيد لبيونج يانج فى مقابل سـلاحها النـووى، أليس هذا هو فى النهاية ما تصبو إليه جميع جيران كوريا؟

إلا أن رئيس الولايات المتحدة يحتاج إلى غطاء دولى، لأن هناك العديد من الصقور والمفكرين، سواء داخل بلاده أو خارجها؛ سيتهمونه بالضعف. لقد قامـت موسكو بالفعل بمد يد المساعدة بطلب عقد مؤتمر دولى حول كوريا يلتقى خلالـه رئيس كوريا الشمالية نظيره الجنوبى كيم يونج سام[1]، فإن بدأ الحـل بمراوغـات دبلوماسية، فسيعتقد الجميع أنهم نجحوا.

وربما يكون ذلك صحيحًا.

إن السياسة الخارجية للرئيس كلينتون تتلخص، أساسًا، فى الخطـوط التـى سبق ذكرها؛ فانسحابها المذرى من الصومال أو تغيير موقفها المفاجئ من البوسنا والصومال يعبر عن عجز الإدارة الأمريكية الديمقراطية الحالية أكثر مـن كونهـا وضعت هذه القضايا بمستوى ضعيف على صعيد مصالحها القوميـة. ومـن هـذا المنطلق، فما تفعله أو لا تفعله يختلف طبقًا لدرجة الانفعال الذى تثيـره البـرامج التقريرية وطبقًا لاستطلاعات الرأى.

الشعب الأمريكى غير راض عن السياسة الخارجية لرئيسهم؛ فهم لم يقبلوا، على سبيل المثال، تردده تجاه الجنرال "راؤول سيدراس"[2]؛ هذا الرجل الذى أطاح فى نهاية عام ١٩٩١ بالأب "أريستيد"[3] أول رئيس ديمقراطى منتخب فى هاييتى.

---

(١) كيم يونج سام: رئيس كوريا الجنوبية من ١٩٩٣ حتى ١٩٩٨.
(٢) الجنرال سيدراس: قائد القوات المسلحة بهاييتى منذ عام ١٩٩١ .
(٣) الأب أريستيد: رئيس هاييتى عام ١٩٩١؛ ثم تولى الرئاسة مرة أخرى من ١٩٩٤ حتى ١٩٩٦؛ ومـرة ثالثة منذ عام ٢٠٠١.

فبعد اعتيادهم زعامة الولايات المتحدة للعالم؛ يشعر الأمريكيون باستياء تجاه هذه الفوضى التى ترجع - إلى حد كبير - إلى امتناع أمريكا عن التدخل.

وعلى الرغم من ذلك، فهم ليسوا على استعداد للتورط أكثر من ذلك فى قضايا العالم؛ فمنذ نهاية الحرب الباردة، تحولت الولايات المتحدة للشأن الداخلى ومشكلاتها الداخلية؛ ولهذا السبب، فقد اختار الناخبون بيل كلينتون ضد جورج بوش. فإذا كان الأمريكيون يظهرون اليوم شيئًا من التبرم تجاه رئيسهم الشاب، فهذا بالطبع فى الأساس ليس بسبب الصومال أو البوسنة أو بالأحرى رواندا، ولكنه بسبب بعض سمات سلوكياته التى تستفزهم.

ربما نخطئ - بالطبع - إذا تخيلنا أن تغيير المسئولين ربما يكون كافيًا لكى تستعيد الولايات المتحدة سياستها الخارجية المسئولة على الصعيد العالمى، مثلما كانت الحال بعد الحرب العالمية الثانية؛ عندما انتهى سحر نزعة سياسة ويلسون الجديدة.

فكى تعود أمريكا لدورها الكبير فى السياسة العالمية، ربما يتعين حدوث صدام هائل، لم يحدث بعد، ولن أتردد فى كتابة بعض التأملات حول طبيعته.

فهل يجب أن نخشى إذن من تفتت النظام الدولى؟

فى اعتقادى ليس على الفور، بمعنى أن المؤسسات متعددة الأطراف ستستمر فى العمل سواء فى المجالات السياسية أو الاقتصادية. وسيبقى حلف الأطلنطى الذى شرع فى تطوير سياسته بطريقة عملية تبدو معقولة، والاتحاد الأوروبى اتسع ليشمل أربع عشرة دولة ويفتح أبوابه لدول "مجموعة فيسجراد"، وهو تطور جيد ولكن بتحفظات سنذكرها فيما بعد؛ وربما يمكن طرح مبررات أخرى لصالح نظرة متفائلة للنظام الدولى.

وعلى الرغم من ذلك، فالعلاقات الدولية لا تندرج فى إطار لعبة مبهمة، ولكن مسار التاريخ يتحدد طبقًا لسريان محدد لأزمات بعينها. ومن هذا المنظور، يقتضى توجيه اهتمام خاص لقضية البوسنة.

فمن الممكن أن نرى أن دور الغرب بصفة عامة وأوروبا بصفة خاصة؛ كان فى هذه القضية بلا جدوى، أو على العكس، فبمنع التوسع فى الحرب، تم الوصول، على الأقل حتى الآن، إلى الهدف الوحيد الذى تم تحديده.

إلا أننا لو قمنا بنظرة تحليلية سيتضح أن هناك خللاً كبيرًا قد حدث.

فاليوم، لم يتوصل الغرب بعد إلى تشخيص موحد حول الوضع ليوغوسلافيا السابقة ولم يتفقوا على إجابة متجانسة لهذه المسألة الجوهرية؛ وهى معرفة ما إذا كان الصراع فى البوسنة يعد حربًا أهلية أم حربًا عدوانية.

وعلى فرض وجود أهداف مشتركة للغرب (وهو ليس حقيقيًا)؛ فربما لا يمكن الوصول إلى أى نوع من الاتفاق حول الاستراتيجية التى من الممكن تطبيقها؛ لأن الوسيلة المناسبة لحرب أهلية لا تناسب الحرب العدوانية والعكس صحيح.

كما أن هناك اختلافًا على تحليل الأسباب والأهداف، ليس فيما بيننا فحسب - أى أعضاء الاتحاد الأوروبى أو حلف الأطلنطى - ولكن أيضًا داخل المجموعات التى تدير كل بلد من بلاد أوروبا، هذا الاضطراب الفكرى الذى يشل القدرة الفعلية يأتى نتيجة لغياب الزعامة الملحوظ على ثلاثة مستويات وهى: المستوى الغربى - أى حلف الأطلنطى - والمستوى المشترك - أى الاتحاد الأوروبى - والمستويات القومية، ويظهر أكبر معدل قصور فى المستوى الأول نظرًا لكونه محور النظام.

فإذا ألقينا الآن نظرة على المستقبل، سنجد كم الانتهاكات التي يمكن أن يسببها غياب الزعامة عن العالم؛ لنضرب مثلاً أوكرانيا وشبه جزيرة القرم حيث تتفجر مشكلة قوميات كبرى، أو إقليم (دوبناس) الذى يعانى توترًا كبيرًا على المستوى الاجتماعى؛ فماذا الروس بفاعلين إذا ما تفجر الموقف؟ وماذا على الغرب أن يفعله أو لا يفعله؟

وكى لا نؤخذ على غرة، فربما حان الوقت لنفكر معًا مع البدء فى البحث عن تشخيص مشترك للمواقف السياسية والاجتماعية والاقتصادية فى أوكرانيا والتحديات التى تواجه روسيا، إلا أننا بعيدون جدًا عن التوصل لهذا الهدف، والاحتمال الأقرب للواقع هو أنه فى حالة وقوع أزمة مفاجأة وحدث انقسام بين الدول الغربية، فإن بعضًا ممن تفككوا سيستسلم، كما حدث فى البوسنة، لمهاترات أيديولوجية وإعلامية.

من السهل أن نتخيل أنه فى هذه الحالة، ربما لن تتم الوحدة من جديد، إلا على حساب عداء روسيا؛. ولهذا السبب، يمكننا توقع سيناريوهات واقعية؛ حيث يكون عجز الغرب عن استباق الأحداث، أى التفكير بطريقة جماعية وعقلانية ومتجانسة حول إمكانات المستقبل، ربما يؤدى إلى إعادة خلق شكل جديد للحرب الباردة.

وفى الواقع، ربما يكون هناك بعض الدول الغربية الذى يأمل، ولكن بشكل سرى، فى إعادة تأسيس هويته بفضل عودة العدو الأكبر!

لن أطيل أكثر فى التأمل فى هذا الاتجاه؛ فالأمر يتعلق فقط بإيضاح أن غياب الدور الأمريكى – فى الوقت الحالى – من شأنه أن يؤدى، إن آجلاً أو عاجلاً، إلى نتائج وخيمة.

عائدات الحرب الباردة:

إذا كان من المحتمل أن يغير ازدهار آسيا النظام الدولي خلال القرن الحادى والعشرين، فإن أوروبا اليوم لا تزال تحتوى على المخاطر السياسية الرئيسية التى ربما تؤدى إلى تداعيات عالمية كبيرة، فانهيار الاتحاد السوفيتى ومن ورائه الإمبراطورية الروسية يعد زلزالاً سياسيًا وجغرافيًا بدأت بالكاد تظهر آثاره. إن الصعيد الزمنى لظاهرة بمثل هذا الاتساع هو التاريخ، بمعنى أن هذه الظاهرة هى حدث القرن.

إلا أن القضية التى تفرض نفسها بقوة على قضايا أخرى كثيرة؛ هى مستقبل روسيا نفسها، فلا يوجد حتى الآن أى تحليل صارم للموقفين الاقتصادى والسياسى؛ استطاع أن يفرض نفسه على الساحة.

فعلى الصعيد الاقتصادى، أكثر المراقبين المحنكين يمكنهم تعديد الأمثلة المشجعة للنمو الاقتصادى دون أن يتناقض ذلك بالضرورة مع وجود عناصر لمحنة اقتصادية طاحنة. ففى مرحلة يغلب عليها الفوضى، وعلى أراضى بمثل هذا الاتساع الشاسع مثل روسيا الاتحادية التى توجد بها أجزاء ظلت منذ أزمنة بعيدة مستقلة وتتمتع بحكم ذاتى بعيدًا عن مركز الدولة، فليس مدهشًا أن نرى جزرًا صغيرة نسبيًا لا تزال قائمة على الرغم من وجود جوانب هائلة بها تعانى الانهيار والتهدم.

وعلى الرغم من ذلك، فهناك أمر مؤكد وهو أن الحديث عن اقتصاد السوق فيما يتعلق بروسيا؛ لا يمكن أن يكون، فى هذه اللحظة، إلا نوعًا من البلاغة الخادعة.

فيجب ألا ننسى أن الليبرالية الاقتصادية لا تتطابق مع مبدأ: "اقتصاد عدم التدخل"، وأن السوق كى تعمل جيدًا؛ يفترض وجود إطار مؤسسى قانونى ومالى وإدارى وأكثر من ذلك ثقافى لم يشهد انطلاقه أى جيل من قبل.

فجميع أنواع التنظيمات تنبثق من المناهضة المثابرة لهذه الفوضى الطبيعية؛ لذا فالبلاد بحاجة لمهلة زمنية موجهة.

وهذه الملاحظة نفسها يمكن تطبيقها على فكرة إقامة الديمقراطية؛ فنحن نتردد أحيانًا فى وصف نظام بوريس يلتسن بالنظام الديمقراطى؛ فالتسامح الشديد الذى أظهره المتحدثون الغربيين إبان محنة الرابع من أكتوبر عام ١٩٩٣ لا يبرر تأييد حصار البرلمان وتفجيره.

يتعين أيضًا التأنى فى الانحياز للحكم على تولى بوريس يلتسن للسلطة بأنه تم بطريقة "ديمقراطية"، بعدما تم انتخابه بموجب الدستور القديم، وظل كذلك بعد إعلان الدستور الجديد دون أن يتم إجراء استفتاء شعبى؛ إن الواقعية ربما تبرر أن يغمض شركاء روسيا أعينهم أمام مثل هذه الأفعال، أما المراقبون والمعلقون والمفكرون فيجب ألا يتبعوا منطق الدول.

لقد زلزلت انتخابات ١٢ ديسمبر ودخول فلاديمير جيرينوفسكي[١] الساحة السياسية، من كانوا يريدون رؤية روسيا، بعد انهيار الاتحاد السوفيتى، دولة ديمقراطية جديدة تطبق اقتصاد السوق. وقد تأكدوا من ذلك بعد مضى ستة أشهر؛ فقد أصاب هذا الشخص المتهور ناخبيه بالإحباط ويبدو أن مستقبله أصبح معرضًا للخطر.

هل يمكننا الحديث، على الرغم من كل هذا، عن انتصار للديمقراطية؟

بالطبع لا، فالشعب الروسى يبدو اليوم شديد التشكك ولا ينفعل مطلقًا تجاه البطاقة الانتخابية؛ فهو ينظر، فيما يبدو، باحتقار لهذه الحرية الرسمية، كما كان يقول الماركسيون، التى منحتها لهم الظروف ولكن التى لم يفوزا بها فى واقع الأمر.

---

(١) فلاديمير جيرينوفسكي: زعيم الحزب الليبرالى الديمقراطى الروسى.

ربما يمكننا القول إن بوريس يلتسن أو روسلان خسبولاتوف أو ألكسندر روتسكوى - الاثنان المتسببان فى مهزلة أكتوبر ١٩٩٣ - كلهم سواء فى عيون الشعب الروسى (أحمد هو الحاج أحمد).

ولكن ربما نستطيع أن نلاحظ، على سبيل المثال، أن ألكسندر روتسكوى لديه فرص أكثر من الآخر ليخلف غريمه بوريس يلتسن فى عام ١٩٩٦، مثلما توصل هذا الأخير فى الإطاحة بمنافسه ميخائيل جورباتشوف بطريقة قانونية فى عام ١٩٩١.

وحتى ذلك الحين، فقد خلف فيكتور تشرنوميردين، أحد قدامى زعماء الحزب الشيوعى، المفكر أيجور جايدر. والحقيقة أن روسيا لم تفقد شيئًا نتيجة هذا التغيير؛ لأن الرئيس السابق لشركة جاسبروم الروسية لاستخراج الغاز؛ إنسان واقعى، كما اتضح بخلاف ذلك، أنه سياسى من النوع الرفيع؛ وهو أيضًا يمكنه أن يطمح فى خلافة بوريس يلتسن.

لماذا يتعين استنكار الولع الغربى بـ"ديمقراطية" يلتسن؟

لأن إدراك الحقيقة، كما يحدث بالنسبة إلى كل خطأ فى التحليل السياسى، ربما يتسبب فى ردود أفعال مبالغ فيها فى الاتجاه المخالف. فسرعة تخفيض وزيادة رأس المال تأتى فى الغالب نتيجة لأحكام خاطئة. ولقد سبق أن استنكر قطاع من مفكرى أوروبا وأمريكا الإمبريالية الجديدة الروسية وأبدوا قلقهم تجاه احتمال إعادة غزو أوكرانيا - كما لو أن المشكلة فى نهايتها - وأوصوا باتباع سياسة شبيهة بالحرب الباردة تتمثل فيما يلى:

اتساع حلف الأطلنطى على الفور ليشمل بولندا أو دول البلطيق، إعادة بناء القدرات الدفاعية، كما لو أن هذه الدول التى استقلت للتو من روسيا؛ كانت معرضة

حاليًا لتهديدات من جانب موسكو؛ فليس هناك أخطر، فى مجال السياسة، من (النبوءات التى تتحقق من تلقاء ذاتها) وكذلك من الانتقال المفاجئ من الرؤية المثالية إلى الرؤية الشيطانية فى موقف ما أو لدولة ما.

وعلى الرغم من ضعف الدولة الروسية، فإنها لا تزال قائمة ولم تخبو.

ففى الداخل، نلاحظ استجابة ضعيفة للتكليفات، ولكن هناك - فى كل الأحوال - استجابة؛ كما أن هناك تفاوتًا فى فاعلية كل من البنك المركزى والشرطة والجيش نفسه، إلا أنهم جميعًا مستمرون فى العمل.

بيد أنه من اللافت للنظر أن السياسة الخارجية، لم تفقد فاعليتها. وبهذه الطريقة استطاعت موسكو التوصل إلى فرض نفسها باعتبارها شريكًا مهمًا وكبيرًا فى قضية البوسنة. وسريعًا، استغلت الحكومة ووزارة الخارجية الروسية لصالحها الدروس المستفادة من العلاقات بين الإدارة الأمريكية والكونجرس: فهم يمارسون بمهارة لعبة الضغوط سواء كانت حقيقية أم المفترضة على الرأى العام الأمريكى؛ لتبرير تشددهم القومى، وبهذا المعنى، يعتبر فلاديمير جيرينوفسكى متواطئًا بشكل موضوعى - مع بوريس يلتسن أو أندريه كوزيريف.

ما هى، فى الواقع، ادعاءات ومزاعم روسيا؟

أولاً: إنها تريد أن تكون الأولى بين نظراء متساوين، فيما تطلق عليه "العالم الخارجى القريب" - أى جمهوريات الاتحاد السوفيتى السابق - مع حد أدنى من التفاعل الخارجى.

ثانيًا: يتم الاعتراف بها بوصفها عنصرًا أساسيًا فى نظام الدفاع المشترك فى أوروبا، فهى ترفض إذن الشراكة فى السلام المقترح من جانب أمريكا فى يناير

١٩٩٤، إلا شريطة الحصول، على الأقل، على حق إبداء الرأى فى اتخاذ القـرار فى حلف الأطلنطى.

وأخيرًا: فهى تريد، بصفة عامة، الاحتفاظ بوضعها كقوة عظمى فى جميـع القضايا الكبرى العالمية، بفضل الثقل الذى يمنحها إياه، على الرغم من كل شـىء، كل من حجمها وقوتها النووية وجيشها الكبير.

فإذا كانت الدول الغربية ترغب فى إقامة علاقة صداقة جديدة مـع روسـيا على الأمد الطويل، يتعين عليها أن تفهم جيـدًا وجهـة نظـر محاوريهـا، وهـذا لا يتطلب بالضرورة مجاملة الطرف الآخر.

ولكن، فى جميع الأحوال، هناك أمر مؤكد وهو: إنه لا يتم محو ثلاثة قرون من التاريخ بجرة قلم - إذا عدنا للوراء حتى عهد بطرس الأكبر - كما أنه يجـب وضع ما يحدث حاليًا فى روسيا من تحولات فى آفاق المدى الطويل.

بالنسبة إلى متخصص فى العلاقات الدولية، يعتبر ما تشعر به روسيا مـن قلق تجاه "جارها القريب" أمرًا طبيعيًا، بل ونوعًا ما شرعى.

طبيعى بسبب تداخل المصالح السياسية والعرقيـة والاقتـصادية والثقافيـة. وشرعى على قدر ما تدعى الولايات المتحدة، بغير حق، بـالحق فـى الـسيطرة وحتى التدخل على سبيل المثال فى أمريكا الجنوبية أو حتى فى جـزر الكـاريبى. إن اللعبة التى تمارسها روسيا فى جورجيا أو فى طاجكستان؛ ليست صادمة أكثـر مما كانت عليه لعبة أمريكا فى بنما أو فى غرناطة بإسـبانيا، ويمكـن تفـسيرها بالأسباب الموضوعية ذاتها.

فبنما وغرناطة دولتان لهما جميع الصفات التى يمنحها القانون الـدولى لأى دولة؛ ما يؤدى إلى نتائج محددة لا سيما فيما يتعلق بشرعية التدخلات الخارجية.

إن المجتمع الدولى يجب أن يفرض على روسيا، وهذا عن حق، أن تحترم القانون الدولى تجاه جيرانها؛ إلا أن الولايات المتحدة ليست بمنأى عن اللوم على الصعيد القانونى، فتدخلها فى غرناطة عام ١٩٨٣ أو فى بنما عام ١٩٨٩ كان غير قانونى على الإطلاق، حتى إن كانت لها مبررات مرتبطة بالحرب الباردة أو بتجارة المخدرات.

وفضلاً على ذلك، فإن الدول الغربية ربما يجانبها الصواب لو ذهبت بعيدًا وادعت قدرتها على فصل روسيا عن "الجوار القريب". إن الولايات المتحدة لم تسمح مطلقًا بالتدخل فى أمريكا الجنوبية، فلنتذكر الموقف الصارخ – بالطبع – إبان أزمة الصواريخ فى كوبا.

إلا أن الدول الغربية لم تستغل ذلك كسياسة إحلال – فى أوكرانيا بالطبع – فقد كانت مصالحهما تقتضى عدم تحول جزء من منطقة القوقاز أو آسيا الوسطى إلى الأصولية الإسلامية؛ فلا يوجد أى دولة لديه الاستعداد للتدخل عسكريًا فى هذه المناطق، حتى فى إطار الأمم المتحدة. فالدول الكبرى تسعى، أكثر فأكثر، إلى رفض مثل تلك المهمات إلا إذا كانت تحت قيادة عسكرية فاعلة.

وحتى فى حالة دول البلطيق، التى تعد حالة مختلفة تاريخيًا عن اتحاد الدول المستقلة، فيجب أن تتم دراستها بتأن.

فمن منظور موسكو، أى سياسة غربية من شأنها قطع الطريق أمام روسيا لدخول بحر البلطيق سوف تفسر على أنها تحريض كبير. وأكثر الحالات حساسية هى بالطبع أوكرانيا التى لم تتمكن من ضمان استقرارها؛ نظرًا لوجود محاولات لزعزعة الاستقرار بالتأكيد بتدبير من موسكو، فمن الواضح أن روسيا لم تستسلم لاستقلال أوكرانيا.

إلا أنها ليست على استعداد لتحمل تكاليف احتمال عودة أوكرانيا لسيطرتها. فهى الآن ليست لها مصلحة فى تشجيع تفجر الأوضاع فى أكثر الجمهوريات القديمة أهمية بالنسبة إليها. وفى المقابل، فإن لأوكرانيا التى تعانى تراجع النزعة القومية، ترى مصلحة كبيرة فى التقارب مع عاصمتها القديمة.

ولا يتبقى سوى بعض القضايا المهمة بين كييف وموسكو التى لم تحل بعد.

وأهمها مستقبل الأسطول الروسى فى البحر الأسود، ولكن هناك دائمًا احتمالاً لوقوع حادث يشعل الموقف بين الدولتين ويجعله أكثر تأججًا.

فكما سبق أن أوضحت، فإن إدراك الحكومات الغربية الضعيف لمثل هذا الموقف المعقد وللتحديات الحالية؛ ربما يفسح الطريق للمزايدات غير العقلانية للرأى العام، هذا فضلاً عما قد يسفر عن ذلك من نتائج دائمة وغير محسوبة.

إن إعادة تشكيل صراع بين الشرق والغرب ليس مطروحًا فى الوقت الحالى، حتى إن كان هناك مجال لبعض التنبؤات؛ إلا أن مشكلة الأمن الأوروبى تطرح نفسها - بكل قوة - على الصعيد المشترك؛ فمن بين المؤسسات التى تتنافس على البناء الجديد للأمن الأوروبى، أهمها حلف شمال الأطلنطى.

والمقصود بالأمن الأوروبى، فى المقام الأول، تنظيم غير مسبوق تاريخيًا، لتحالف فقد، فى الظاهر، سبب وجوده نظرًا لزوال التهديد الذى من أجله تم إنشاؤه. وفى المقام الثانى، فإن حلف الأطلنطى، من الناحية العملية، يعد الكيان العسكرى الوحيد متعدد الجنسيات الفعال بدءًا من المحيط الأطلنطى حتى جبال الأورال (يرجع عجزه النسبى فى البوسنة إلى غياب الإدارة السياسية وليس إلى عوامل ذات طابع عسكرى).

ومن وجهة نظر موسكو، فإن البديل بسيط نسبيًا؛ إما أن تنظر الدول الغربية للمصالحة بين الشرق والغرب بجدية، وفي هذه الحالة يجب أن يختفي حلف الأطلنطي كتحالف، ويتحول لسلطة وقوة مؤقتة للدفاع المشترك، شريطة أن تصبح روسيا عضوًا يتمتع بكامل الحقوق؛ وإما أن يحتفظ الحلف بطابعه الدفاعي تجاه روسيا، ولكن في هذه الحالة، سيعتبر أي نوع من أنواع التوسع، عملاً عدوانيًا.

إن واشنطن تدرك جيدًا هذه المعضلة، ولكنها لا تريد في الحقيقة الفصل فيها ما دامت لم تتأكد الأمور بعد، وهذا هو سبب الهياج الذي أصاب دول أوروبا الوسطى – لا سيما بولندا ودول البلطيق . وعندما اقترحت أمريكا شراكة من أجل السلام، كانت تسعى لكسب مزيد من الوقت.

فمن الناحية النظرية، يتم التعامل مع روسيا وجميع دول أوروبا الشيوعية على قدم المساواة فيما يتعلق بمسألة الشراكة التي تتضمن شقين:

الشق الأول: سياسي يتم بالتشاور والشق الثاني: عسكري يتم عن طريق تدريبات مشتركة، إلا أن روسيا لا ترى الأمر بهذا الشكل؛ فهي تتفاعل بالطريقة الوحيدة التي تناسبها وهي لفت الأنظار إلى كونها ليست دولة مثل كل الدول، ولكنها دولة مقررة في النظام الأوروبي، ونتيجة لهذا يجب، ودون تأخير، أن يكون لها دور فعال في حلف الأطلنطي.

إن الاتفاق الذي توصلت إليه كل من روسيا وحلف الأطلنطي في الثاني والعشرين من يونيو، لا يرضي موسكو بشأن هذه المسألة، فهو لا يشكل – بالتأكيد – الحلقة الأخيرة من مشهد مفترض استمراره لبعض الوقت. ففي هذه المرحلة التي يشوبها الغموض، يمكننا، مع ذلك، أن نقول إن الأمور تسير بطريقة جيدة قدر الإمكان.

وتهتم روسيا، فى النهاية، بإثبات الدور الذى تزعم الاستمرار فى الإضطلاع به على الصعيد الدولى، على الرغم من المشكلات التى تريد اعتبارها مشكلات مؤقتة، فالقدرة العسكرية التى لا تزال تمتلكها؛ تمنحها هامشًا من الحركة على مجموعة من الأسلحة تبدأ من السلاح النووى حتى بيع السلاح التقليدى.

وتشير التطورات الأخيرة فى منطقة الشرق الأوسط، على سبيل المثال، إلى أن دمشق وموسكو يحتفظان بعلاقات عسكرية وثيقة، فمسار قضية البوسنة قد أثبت أن الغرب لا يتحمل استخدام روسيا لحق النقض فى مجلس الأمن. وفى قضية كوريا الشمالية، أثبتت روسيا مرة أخرى أنها دولة مختلفة... وخلاصة القول، نحن نلاحظ جيدًا أن موسكو تبذل قصارى جهدها للاستفادة من كل ما لديها من بطاقات وتقوم بتوجيه أفعالها فى محيط رؤية طويلة الأجل، بعيدًا عن مقدرات من يتناوبون على كرسى السلطة فى مرحلة من تاريخها.. تتسم - بشكل كبير - بالاضطرابات.

وفى مواجهة الدولة الكبرى على مستوى القارة، فقد الاتحاد الأوروبى هويته، ومن هذا المنظور أخلت معاهدة ماسترخت بهدفها الأساسى؛ فقد أثبتت الانتخابات الأوروبية فى ١٢ يونيو عام ١٩٩٤ تفاوتًا فى آراء الشعوب بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبى على حالته الحالية، كما سبق أن أشرت.

ومن ثم، فالاتحاد يمارس - بتهور - سياسة التوسع، فبانضمام كل من النمسا وفنلندا والسويد والنرويج، من المقرر أن يصبح عدد أعضاء الاتحاد ١٦ عضوًا، كما تم إقرار مبدأ التوسع ليشمل دول مجموعة فسيجراد؛ وهى بولندا وجمهورية التشيك وسلوفاكيا والمجر وربما تنضم إليهما أيضًا سلوفينيا.

وربما تتسع آفاق التوسع أبعد من ذلك بضم دول البلقان - التى تمتلك مع اليونان للقاعدة المبدئية للعبور - وكذلك دول البلطيق وأوكرانيا، لما لا، وحتى روسيا،

ويجب ألا ننسى تركيا. هذه الآفاق راسخة فى عقول وأذهان الكثير من السياسيين وزعماء الفكر الأوروبيين.

إن فكرة التوسع فى حد ذاتها، فكرة مشروعة؛ فأوروبا ليست لها حدود طبيعية، لذا كان من المعقول إرساء مبدأ تمكين جميع دول القارة المنخرطة فى طريق تطبيق اقتصاد السوق والديمقراطية من الانضمام إلى الاتحاد.

ومن هذا المنطلق، فليس أمامنا إلا رفض أى محاولة قد يعيد الخط الفاصل بين الشرق والغرب فى أوروبا، ولا سيما الفكرة البولندية التى بموجبها تم إنشاء "مثلث فايمار"؛ وهو عبارة عن لجنة فرعية مكونة من فرنسا وألمانيا وبولندا، تلعب دورًا حاسمًا فى استقرار القارة الأوروبية، وربما تكون المبرر الوحيد لانضمام بولندا للاتحاد الأوروبى.

ولكن هل يتعين على هذا الاتحاد أن يكون قادرًا على تحمل جميع ما ينتظر منه من أعباء؛ لهذا السبب، لا يكفى التلويح بالشعارات مثلما يفعل من يستند، دون تحديد، إلى ضرورة تعميق وتوسيع الاتحاد الأوروبى فى آن واحد.

سوف أضرب ثلاثة أمثلة لتوضيح المخاطر التى نتعرض لها فى الوقت الحالى. إن من بين الدول الأربع الجدد - شريطة التصديق على معاهدات الانضمام - هناك ثلاث دول محايدة، واثنتان وهما السويد وفنلندا قررتا، فيما يبدو، أن يظلا على الحياد؛ وفى هذا الصدد يتعين علينا طرح السؤال التالى: ماذا سيكون مصير الاتحاد الأوروبى الذى لا يشترك أعضاؤه فى رؤية موحدة حول الأمن والدفاع؟ وهل سيكون - بالإمكان - تطبيق سياسة خارجية وأمنية مشتركة - وهى أحد أكبر عناصر اتفاقية ماسترخت - إذا وافق جانب واحد على فكرة الدفاع المشترك؟

وعلى خلفية هذه التساؤلات؛ تختبئ الهوية الأوروبية داخل حلف الأطلنطى؛ ومن ثم مستقبل اتحاد أوروبا الغربية والكيان الأوروبى.

المثال الثانى أقل أهمية ولكنه جوهرى: الدول الأعضاء الحاليون هل هم على استعداد لقبول التبعات الاقتصادية لإقامة منطقة للتجارة الحرة سريعًا بينهم وبين دول أوروبا الشرقية – لاسيما فى مجال الزراعة؟ بمعنى آخر، هل مواطنو كل من بريطانيا وألمانيا أو فرنسا مستعدون لقبول القفزة السريعة للاندماج كما فعل الأمريكيون مع الشعب المكسيكى؟

المثال الثالث: كيف سيعمل الاتحاد من الناحية التقنية بستة عشر عضوًا وغدًا سيصبح عدد أعضائه عشرين أو أكثر، بينما لم يجد الاتحاد بأعضائه الحاليين وهم ١٢ عضوًا التوازن المؤسسى الكافى؟

إن الاتجاه اليوم؛ هو إحالة كل شىء إلى المؤتمر الدولى للحكومات الذى سيعقد بحلول عام ١٩٩٦ والمتوقع أن يتبنى اتفاقية ماسترخت.

ولكن أليست هذه هى السياسات نفسها التى تتطبقها النمسا؟

إن المتفائلين يتحدثون عن الهندسة المتغيرة – وهو أيضًا أحد الشعارات المبهمة التى لا تخفى غياب المضمون إلا فيما يتعلق بالنواة الألمانية – الفرنسية التى تعتبر ركيزة الاتحاد الأوروبى أكثر من أى وقت مضى – ويستسلمون لبرجماتية الخطى البطيئة المنوطة بإيجاد حلول لجميع هذه المشكلات.

إلا أننا ربما نرى الأشياء بطريقة مختلفة، ونعتقد أن إنشاء صرح طموح جدًا ربما يكون مهددًا بالانهيار إذا لم تكن أساساته راسخة. وهذا التهديد موجود على أرض الواقع بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبى بسبب فقدان شرعيته.

لجميع هذه الأسباب، أرى أن تعميق أسس الاتحاد يجب أن يسبق التوسع من حيث المبدأ، وأن الاتجاه الحالى إلى الرهان بكل شيء على نجاح التوسع لإعطاء انطباع باستمرار الحركة مع رفض البحث عن حلول لمشكلات الاتحاد المحددة والواضحة سيكون مخاطرة وخيمة، إن المشكلة لا تتعلق بمبدأ التوسع ولكن بنمط هذا التوسع.

لقد تفاقمت مشكلات الاتحاد الأوروبى بسبب هشاشة جانبه الجنوبى الذى يقع أضعف عنصر به اليوم فى الجزائر، فالسلطة التى تولت الحكم بعد الانقلاب القانونى الذى حدث فى الثانى عشر من يناير عام ١٩٩٢، أصبحت منهكة القوى، كما أن الشعب الخائف والمشتت والمضلل يرفض الاختيار بين التيار الإسلامى والحكومة العسكرية. وبعض يطالب الاعتراف بهويته الثقافية (وهم البربر).

وفضلاً على ذلك، حقوق الإنسان مهدرة فى هذا البلد سواء من جانب الإسلاميين أو قوى الأمن؛ فالعنف فى كل مكان والبلاد تخلو من الأجانب ومن الصفوة.. إنه بلد يتكسر.

فهل ستتم إقامة جمهورية إسلامية فى الجزائر؛ أم أن هذا البلد يتجه نحو حرب أهلية؟ فلنأمل فى إيجاد سبيل ثالث وهو قيام فرنسا بدور الدفاع من أجل تقديم مساعدة مالية متزايدة، وقد يتبعها الاتحاد الأوروبى فى هذا الاتجاه.

لقد قامت فرنسا بالضغط فى أول يونيو على نادى باريس؛ من أجل إعادة جدولة الدين الخارجى للجزائر الذى بلغ ٢٦ مليار دولار من بينها ١٦ مليارًا ديونًا عامة، كما حثت الحكومة الجزائرية على بدء حوار مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ وتناشدها الانطلاق فى طريق الديمقراطية. وتأمل باريس فى توصل الجزائر - بمساعدة صندوق النقد الدولى - إلى تطبيق سياسة اقتصادية تتسم بالمصداقية.

أما الولايات المتحدة فهى تتوقع، من جانبها وبشكل واضح، نظرًا لصدامها مع إيران، احتمال وصول الإسلاميين للسلطة، لذلك بدأت معهم بالفعل اتصالات سرية؛ وعلى الرغم من ذلك، فمشكلة الجزائر، تمامًا مثل تقدم المافيا من جهة الشرق واحتمال تلويثهم للاتحاد الأوروبى بأكمله، تتعلق بأوروبا كلها التى تجد نفسها مضطرة إلى الاهتمام بهذه المشكلة وفى حالة تعبئة تجاه هذا الموضوع الرئيسى.

إن خارطة أوروبا فى القرن الحادى والعشرين؛ بدأت تتشكل خطوطها الآن، فنحن نعانى، دون شك، من جميع مشكلات الولايات المتحدة مع إضافة مشكلتين كبيرتين وهما: إننا محاطون بشعوب فى حالة من الاضطرابات ولا نريد، بل ولا نستطيع الانعزال بمنأى عنهم، سواء من الشرق أو فى الجنوب.

ثانيًا: إننا فقدنا، مع نهاية الحرب الباردة، الإحساس بهويتنا الجماعية. ولا يوجد، فى كل ذلك، شىء درامى، ولكن يجب أن نأخذ حذرنا، لأن الاتحاد الآن فقد شرعيته فى عيون الرأى العام؛ وربما لن يستطيع البقاء أكثر من جيل آخر.

ففى هذه المرحلة التى تعج بالفوضى والارتباك، القرار العاجل يجب أن يكون عودة النمو وتنفيذ سياسات فعالة لإعادة الهيكلة فى جميع دول أوروبا الغربية.

ودون هذا التحديث للسياسات الاقتصادية، ربما لن تتمكن الدول القديمة، ومن بينها فرنسا، من الحصول على الطاقة ولا الموارد اللازمة لنهضتها من جديد ونحن على مشارف الألفية الثالثة.

لقد أدت نهاية الحرب الباردة على الأقل فى إقليمين خارج أوروبا، إلى نتائج إيجابية فورية وهما جنوب إفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط. ففى جنوب إفريقيا، منذ وقت طويل، كانت المنطقة الليبرالية البيضاء قد فهمت ضرورة وضع حد للتمييز العنصرى.

وعلى الرغم من ذلك، فلم يكن أكثر الناس تفاؤلاً يستطيع أن يعتقد أن نهاية نظام الفصل العنصرى (الأبرتاتيد)؛ وهو نظام قديم ولكن ذا إيديولوجية وسياسة تابعة للقرن العشرين، سيكون نهاية للسيطرة البيضاء على البلاد والتى تعود إلى منتصف القرن السابع عشر.

ومرة أخرى نقول إن سقوط نظام حديث نسبيًا؛ قد أدى إلى نهاية نظام آخر يرجع تكوينه إلى مئات السنين.

والأحداث خير شاهد على ذلك؛ فتولى "فريدريك ويليم دى كليرك" السلطة فى جنوب إفريقيا فى سبتمبر عام ١٩٨٩؛ يتزامن مع سقوط حائط برلين (أكتوبر من العام نفسه). وفى فبراير عام ١٩٩٠، تم الإفراج عن نيلسون مانديللا وإيقاف الحظر المفروض على حزب المؤتمر الوطنى الإفريقى (ANC) وحزب المؤتمر الإفريقى اللذين لم يحظيا بتأييد الشرق من قبل.

لقد كانت بداية هذا المسار نموذجية بهذا الشكل؛ ويرجع الفضل فى ذلك إلى شخصيتين بارزتين عرفتا كيف تقودا العملية حتى النهاية، لقد ساد فكر المصالحة والوفاق وكان العقل فى ذلك غالبًا على المشاعر والانفعالات.

لقد برزت جنوب إفريقيا الجديدة فى الانتخابات متعددة الجنسيات التى بدأت من ٢٦ حتى ٢٩ أبريل، ويمتلك هذا البلد عدة أوراق رابحة من بينها: ثروتها الكامنة؛ فهو ينتج ما يقرب من ثلث ما ينتجه جنوب الصحراء، وبروز نخبة من السود الأكفاء، بمساعدة وسط رجال الأعمال، عملوا على تشجيع المرحلة الانتقالية بشكل ملموس.

كما أنه يمتلك موروثًا من التقاليد والمؤسسات الفعالة، ويرغب فيما يبدو فى الاحتفاظ بنوع من الليبرالية الاقتصادية. وقد سبق أن اندمجت فى المؤسسات

الإقليمية (منظمة الوحدة الإفريقية والكومنولث) والدولية (الأمم المتحدة). ويبدو أن المستثمرين الإنجليز يراهنون على مستقبل جنوب إفريقيا.

وتتمثل قوة الحكومة الانتقالية الوطنية التي شكلها نيلسون مانديلا في نوعيتها، ويمتلك أول رئيس دولة أسود لجنوب إفريقيا أوسع قاعدة شعبية ممكنة؛ فقد ابتعدت اليوم التهديدات السياسية وأصبحت تتمركز على الصعيد الاقتصادى، فهذا البلد ينطلق بعد أربع سنوات من الركود؛ هذا فضلاً على أن الفجوة فى مستوى المعيشة بين السود والبيض من الممكن أن تنفجر؛ فأكثر من نصف السكان السود يعيشون تحت خط الفقر وما يقرب من ٥٠٪ يعانون من البطالة، وطموحاتهم هائلة، فعندما تتلاشى نشوة الكرامة المكتسبة أخيرًا، سوف تتحول هذه الطموحات أكثر فأكثر إلى ضرورة.

ومن بين القضايا الشائكة المطروحة؛ مسألة إعادة توزيع الأراضى على ٣,٥ مليون أسود؛ تم نقلهم من أجل إصدار قانون الأراضى وسياسة الفصل العنصرى (البانتوستان). فإذا كان التغيير قد تأخر كثيرًا فى الظهور، فإن العلاقات بين السلطة والنقابات تتعرض لخطر التدهور، وربما يكون المستفيد الوحيد من هذا الوضع هو الحزب الشيوعى.

فهل سيتوصل الفريق الذى يتولى السلطة فى البلاد إلى تحقيق برنامجه الطموح لإعادة البناء والتنمية (يتمثل فى بناء وإعداد آلاف المساكن وتنفيذ برامج اجتماعية وتعليمية وخلق آلاف من فرص العمل.. إلخ) دون إفساد للتنمية؟ إن التحدى الذى يواجه التجربة الحالية فى جنوب إفريقيا يتعدى بشكل كبير إطار هذه الدولة.

فمن جهة، المقصود هو اختبار قدرة تجربة الديمقراطية متعددة الجنسيات على البقاء والاستمرار، وتعد الهند مثالاً آخر ووحيدًا لها ولكن من الصعب تقليده.

ومن جهة أخرى، فجنوب إفريقيا؛ هى الدولة الوحيدة التى بمقدورها اليوم التطلع للإمساك بمقدرات قارة بأكملها ضلت الطريق، فإذا تمكن اقتصادها ومؤسساتها من مقاومة صدمات المرحلة الانتقالية، فإن جنوب إفريقيا سوف تصبح أكبر قطب فى التنمية يغذى القارة بأكملها. كما أنها سوف تلعب دورًا كبيرًا فى مجال الأمن؛ وسوف تحل محل القوى القديمة الاستعمارية التى يبدو دورها فى الوقت الحالى أصبح بائدًا.

لجميع هذه الأسباب، ربما يتعين على الدول الغربية تعزيز فرصها فى النجاح إلى الحد الأقصى. وفرنسا، على سبيل المثال، التى بدأت فى منتصف السبعينيات بتوسيع مصالحها فى إفريقيا بعيدًا عن محيط الفرانكوفونية، ربما سيكون من مصلحتها القيام بدور نشط فى مغامرة يرتكز إليها مصير أكثر القارات الخمس بؤسًا فى القرن الحادى والعشرين.

لقد استفادت أيضًا منطقة الشرق الأوسط من ثورة ١٩٨٩-١٩٩١؛ فانهيار الاتحاد السوفيتى قد دعم موقف إسرائيل بشكل هائل، وذلك بتقليل هامش حراك أعدائها. كما وضعت حرب الخليج العراق خارج اللعبة، على الأقل لبعض الوقت، وعزلت منظمة التحرير الفلسطينية. إن غالبية الفلسطينيين يتطلعون إلى إقرار السلام، ومن جانبهم يستطيع الإسرائيليون المطمئنون لوضعهم الانطلاق فى عملية طموحة للسلام.

إن إعلان المبادئ الفلسطينية - الإسرائيلية فى الثالث عشر من سبتمبر عام ١٩٩٣؛ كان أول نتيجة مذهلة للوضع الجديد. فالمصافحة المتبادلة بين إسحق رابين وياسر عرفات[1]، فى واشنطن، كانت النتيجة المنطقية للزيارة

---

(١) ياسر عرفات (١٩٢٩-٢٠٠٤): رئيس منظمة التحرير الفلسطينية وأول رئيس للسلطة الفلسطينية من عام ١٩٩٦ حتى ٢٠٠٤، حصل على جائزة نوبل للسلام عام ١٩٩٤ مع إسحق رابين وشيمون بيريز.

التاريخية والمؤثرة التى قام بها أنور السادات[1] للقدس فى التاسع من نوفمبر عام ١٩٧٧. ولنصل لهذه النتيجة، كان يجب أن تمر خمسة عشر عامًا بين الحدثين، وأن يحدث انقلاب فى النظام الدولى.

إن طريق المصالحة مزروع بالعراقيل، ولكنه مرسوم. كما أن نص إعلان عام ١٩٩٣ مفتوح ويتضمن بداية كيان وطنى فلسطينى فى المستقبل، وعلى الرغم من مأساة الخليل التى وقعت فى الخامس والعشرين من فبراير عام ١٩٩٤، فقد تم إبرام اتفاق غزة - أريحا فى الرابع من مايو. وبالتأكيد، لا الفلسطينيون المتشددون ولا المستوطنون المتطرفون قالوا كلمتهم الأخيرة بعد؛ فلا تزال القضايا الحساسة والشائكة مطروحة للتفاوض ومن بينها: مشكلة اللاجئين والقدس، والوضع النهائى للكيان الفلسطينى.

إلا أن الاتجاه يبدو قويًا؛ حيث تبدو الإرادة الأمريكية على بذل الجهود، فى هذه الحالة الأخيرة على الأقل، مؤكدة. إن الأنظار الآن تتجه نحو سوريا التى تعد المحور الحقيقى لكل هذه المنظومة.

فمما لا شك فيه أن حافظ الأسد قد قام بالخيار الاستراتيجى للسلام، إلا أنه فى مواجهة الآن بالمشكلة القديمة للنظام الديكتاتورى الذى يستمد شرعيته من التهديد الخارجى سواء كان حقيقيًا أم مفترضًا، فهل يخشى النظام عدم قدرته على مواجهة التهديدات! ومن ثم فإن حافظ الأسد منهمك، فى المقام الأول، ببقاء حكمه لا سيما نظامه الذى ضعفت فرص بقائه بالوفاة المفاجئة لابنه باسل.

أما قضية الجولان، فهى بالنسبة إلى سوريا مسألة ثانوية، فالأولويات فى المفاوضات تتعلق بلبنان التى تعتزم فرض الاعتراف بنوع من السيادة عليها؛

---

(١) أنور السادات (١٩١٨-١٩٨١): رئيس جمهورية مصر العربية من عام ١٩٧٠ حتى ١٩٨١، حصل على جائزة نوبل للسلام مناصفة مع مناحم بيجن.

وكذلك التعويضات المالية التى يرغب القائد السورى الحصول عليها والتى على الأقـل ستكون مساوية لما حصلت عليه مصر عام ١٩٧٨. وكما يحدث دائمًا، فإن المشكلات المالية تكون أسهل فى تسويتها، على الأقل بالنسبة إلى الدول القوية الكبرى.

ولكن الأمر يختلف بالنسبة إلى مستقبل لبنان؛ لأنه إذا كان حقًا، فيما يتعلـق بالعلاقة بين لبنان وسوريا، أن كفة سوريا تكون الراجحة فى وقت الحرب، إلا أننا لدينا من الأسباب التى تدفعنا للاعتقاد أن لبنان، فى وقت الـسلم، هـى الرابحـة. بمعنى أن حافظ الأسد يجب أن يعلم أن مشروع سـوريا الكبـرى، مهمـا كانـت نصوص المعاهدات المستقبلية، لن يكتب له البقاء طويلاً عندما يتم إقرار السلام فى منطقة الشرق الأوسط. وحينئذ ربما ستطرح مشكلات المنطقة بأسلوب وبطريقـة جديدة، مثلما حدث مع أوروبا الشرقية بعد المرحلة الانتقالية الكبـرى مـن عـام ١٩٨٩ حتى ١٩٩١، إلا أننا لم نصل بعد إلى هذه المرحلة.

فقد اختار الزعيم السورى ومن مصلحة إسرائيل التفاوض معـه، وقـضية القدس أصبحت أكثر إلحاحًا ما دام سيتم إجراء الانتخابات فى الدولة اليهودية فـى عام ١٩٩٦، فإذا كان مقررًا أن يختفى الديكتاتور السورى من الـساحة الـسياسية مبكرًا نظرًا لاعتلال صحته، فربما ستحتاج البلاد لبعض الوقـت لتـسوية مـسألة خلافته، وهذه المرحلة المضطربة ليست مشجعة للتسويات، فحافظ الأسد يعلم تمامًا كل ذلك ويستغله لصالحه فى حواره مع واشنطن.

وفى انتظار وضوح الرؤية، فإن من حقنا أن نحلم بتحول منطقـة الـشرق الأوسط لمنطقة مزدهرة تكون فيها الدولة اليهودية، على الأقل فى البدايـة، قطـب التنمية الرئيسى. وعندما تسنح الفرصة، فإن العراق وإيران، اللتين تمتلكان مـوارد ضخمة، ربما يمكنهما أيضًا، التوصل إلى طريق النمو الاقتصادى، وربمـا أيـضًا

الديمقراطية. من الآن فصاعدًا، أصبح لهذا الحلم الجميل بعض الفرص ليتحول إلى واقع خلال جيل أو جيلين.

لقد مر ما يقرب من خمس سنوات على سقوط حائط برلين، والتناقضات فى العالم أصبحت مذهلة أكثر مما سبق. فالمثلث المكون أضلاعه من دول متقدمة ونامية ومتخلفة، وصدام الأغنياء والفقراء والأيديولوجيات والمجرمين وتجار المخدرات بجميع أنواعهم التى تمتد على مساحات جغرافية لمناطق أوضاعها تزداد تفجرًا، فضلاً عن المشكلات الكبرى الجغرافية والسياسية؛ مثل: محاولات إعادة هيكلة النظام الدولى على ركائز قواعدها أصبحت هشة، بينما، فى بعض المناطق، تتكشف آفاق ناجحة؛ وفى بعض آخر لاقت الهمجية الطريق أمامها مفتوحًا دون عوائق.

إن تنبؤات صامويل هانتجتون السوداء عن صدام الحضارات ربما ليست فى سبيلها إلى التحقيق، ولكن لا شىء يبرر على الإطلاق التفاؤل الفلسفى الذى أعطى، فى عام ١٩٨٩، لقضية نهاية التاريخ بريقًا لامعًا.

أما فى الوقت الحالى، فإن الأحداث ترجح كفة الواقعيين.

الفصل الثامن

يوليـــو ١٩٩٥

خمسة أعوام على أنقاض الإمبراطورية الروسية - أوروبـــا الكبرى والولايات المتحدة - الدروس الآســيوية - فرنـــسا ومواجهة التحديات

خمسة أعوام على أنقاض الإمبراطورية الروسية:

فى عام ١٩٨٩ تلاشت الإمبراطورية الخارجية للاتحاد السوفيتى فى بضعة أشهر، كل شىء انتهى بعد إعدام شاوشيسكو وزوجته. وبعد مضى عــامين، بــدأ الاتحاد السوفيتى فى التفكك، يومًا بعد يوم.

ومرة أخرى يسجل التاريخ مؤسسات كانت تتسم فيما يبدو بالخلود، نجــدها ذهبت فى مهب الريح. يقول المفكرون وزعماء الرأى فى الغرب للقلة المنشقة عن أوروبا الوسطى والشرقية بعد تحررهم: "لنحتفل معًا بوجودنا من جديد مجتمعــين داخل عائلة الدول الديمقراطية". ويرد عليهم هؤلاء قائلين: "أدمجونا سريعًا داخــل شبكة مؤسساتكم"؛ أى داخل حلف الأطلنطى والاتحاد الأوروبى ومؤسسات أخــرى ربما لم يكن مقدرًا لها أن ترى النور لولا الحرب الباردة، وبقاؤها فى هذا المجتمع الدولى الجديد ليس مؤكدًا.

فخلال صيف ١٩٨٩، عندما أعلن المدعو فرانسيس فوكوياما "نهاية التاريخ" والذى فسر فيه، على طريقته، من جديد أفكار هيجل، من خلال انتصار الديمقراطية واقتصاد السوق التى كان قد أعلن أنها آفاق مغلقة للنشاط السياسى، فتحت فجأة أمام هذا المفكر أبواب المجد على مصراعيها.

وعندئذ أراد بعض المفكرين المتميزين الاعتقاد أن هناك نظامًا عالميًا عادلاً وفعالاً سوف يتم إنشاؤه تحت قيادة الأمم المتحدة؛ التى أصبحت أخيرًا ذات فائدة وكفاءة بفضل التحول الذى حدث للاتحاد السوفيتى سابقًا وروسيا حاليًا. ففى منظور مئات الملايين من الديمقراطيين عبر العالم، تمثل العقوبة التى طبقت على صدام حسين فى عام ١٩٩١ إشارة لمولد عهد جديد.

إلا أن الأمور ليست بهذه البساطة؛ فإذا كان برج بابل وإمبراطورية لينين وستالين قد انهاروا، فإن هناك كتلاً جامدة كثيفة لا تزال قائمة من بولندا حتى روسيا ومن دول البلطيق حتى بلغاريا؛ فبعد هذه الزلازل السياسية، لم تعد المجتمعات البشرية قابلة لإعادة برمجتها بسهولة. ففى واقع الأمر، من سيكون هؤلاء المبرمجون؟

إن المؤسسات والممارسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقضائية والمدرسية والعسكرية لا تتحول بعصا سحرية بين ليلة وضحاها.

فعلى الرغم من مئات المليارات من الأموال التى يتم إنفاقها، ولم تستطع ألمانيا الغربية الكبرى حتى الآن تقبل شقيقتها الصغرى ألمانيا الشرقية.

إن الثورات، كما كان توكفيل قد أثبت من قبل، تعمل فقط على محو أكثر الآثار السطحية للماضى الذى تدعى إلغاءه من الوجود، فمأساة روسيا ليست فى ثورة أكتوبر ولكنها بالأحرى تتمثل فى التدمير المنظم للبلاد والذى قام به ستالين خلال ثلاثة عقود ودعمه كل من خلفه فى الحكم.

لقد بين "ألكسندر سولجنيتسين" العظيم من خلال أعماله التى كانت مثل نبوءة الأنبياء، أن الحكم الشمولى السوفيتى استطاع فى النهاية إفساد جوهر الروح الروسية؛ ففى الدول التى يطلق عليها أوروبا الشرقية، نجد أن الأمور أقل سوءًا نظرًا لقصر التجربة والانغلاق الذى كان أقل إحكامًا.

لقد ظهر ميخائيل جورباتشوف وحفر، رغما عنه، قبر إمبراطورية لينين وستالين. ظهر فى الوقت الذى بدأت تزدهر فى الغرب أيديولوجية ريجان وتاتشر البسيطة والصادمة فى آن واحد. إن هذا التزامن لم يكن بالتأكيد بمحض الصدفة؛ فكما كان يقول ربما الكاتب الفرنسى "كورنو"، إن تلاقى سلسلتين من الأسباب فى نهاية التسعينيات يعنى أن كل منهما كانت مرتبطة بالأخرى.

وهذا يفسر أنه فى بداية العقد الحالى، استطعنا أن نعيد الأمل الواهى لاقتلاع جذور الشيوعية عن طريق إدماج بسيط للديمقراطية الشكلية وسياسة "اقتصاد عدم التدخل"، دون أن نفهم حجم اتساع القيود الخفية التى تركها النظام السوفيتى خلفه ودون أن نلاحظ أن الديمقراطية الحقيقية واقتصاد السوق آليات معقدة مكونة من مزيج متجانس من الضوابط والتوازنات؛ وأنها نتاج لبناء استغرق صبرًا طويلاً وعملاً شاقًا.

فكيف أصابتنا الدهشة، فى ذلك الحين، عند رؤيتنا لمشهد انهيار الإمبراطورية السوفيتية فى منتصف عام ١٩٩٥؟

إن روسيا تخضع لسلطات قانونية وكذلك لسلطة المافيا؛ وهما سلطتان تتنافسان وتتعاونان فى آن واحد دون توازن واضح بينهما فى القوة. فكما حدث فى فرنسا بعد حرب المئة عام، كان الانفلات يشمل قطاعات كاملة من البلاد خرجت عن النظام العام للدولة؛ فلم نعد نعرف من الذى يحكم فيما تبقى من الدولة.

وعلى الرغم من ذلك، فالسياسة الخارجية والدفاع كانا القطاعان الوحيدان المتماسكان؛ لأنهما يلبيان متطلبات وردود أفعال متغلغلة فى الدولة منذ وقت طويل. إن ما يهم هو منع تفكك روسيا الاتحادية نفسها، ولهذا السبب شنت عملية الشيشان لإعطاء حد أدنى من التماسك لاتحاد الدول المستقلة الذى حل، بطريقة أو أخرى، محل الاتحاد السوفيتى ولضمان أمن البلاد فى مواجهة المزاعم المحتملة للدول المجاورة سواء الغربية أو الإسلامية أو الآسيوية، وأخيرًا للتأكيد أن روسيا، على الرغم مما تمر به من اضطرابات، فهى لا تزال قوة لا يستهان بها على صعيد جميع قضايا القارتين الأوروبية والآسيوية.

ولبلوغ جميع هذه الأهداف، يستطيع المسئولون عن السياسة الخارجية والدفاع الاعتماد على ما تبقى من قوة عسكرية وعلى السلاح النووى وعلى قدرة - لا جدال فيها - على إلحاق الضرر؛ وأيضًا على تيار القوميات المشتعل دائمًا والذى ربما يزيد من تعزيزه الشعور بالامتهان والتحقير.

هناك الكثير من التساؤلات والشكوك التى تحيط بمستقبل منطقة الاتحاد السوفيتى السابق، أكثرها أهمية لا يزال يكمن فى مصير أوكرانيا. إن أكثر ما نطمح إليه بالنسبة إلى استقرار هذه القارة؛ هو تأكيد استقلال هذا البلد فى إطار من العلاقات المحددة بشكل ما مع روسيا. وفى حالة الفشل فى التوصل لهذا الهدف، ربما سنشهد تفجر الأوضاع فى أوكرانيا مع مجيء الأخ الأكبر، ما قد يغرقنا جميعًا فى أزمة أسوأ بكثير وأخطر من حرب يوغوسلافيا.

ومن أجل التقدير الجيد للوضع الجديد فى أوروبا، يتعين علينا الكشف عن الانشقاقات التى كانت تخفيها هذه الصخرة السوفيتية الثقيلة، دون محوها مثل: الغرب اللاتينى والشرق اليونانى؛ وأثر الإسلام التركى فى الشرق والإسلام العربى فى الجنوب، والإصلاح والانشقاق العظيم لكنائس الغرب والشرق.

لقد نادينا مرارًا وتكرارًا مثلما فعل "فاتسلاف هافيل" "بعودة أوروبا" أو بالتأكيد أنه حان الوقت لإعادة توحيد أوروبا؛ كما لو لم تكن موحدة على الإطلاق منذ عهد شارلمان.

وفضلاً على ذلك، لأن الإمبراطورية "الكارولنجية" أو إمبراطورية الفرنجة لم تكن تغطى سوى جزء من أوروبا الغربية والوسطى، فإن أى تمثيل سياسي أو جغرافى يتجاهل هذه الشقوق والجراح التى لم تندمل تمامًا على الإطلاق، لا يمكن أن يؤدى إلا إلى أخطاء تحليلية ومن ثم أخطاء سياسية.

ومن هذا المنطلق، فمأساة يوغوسلافيا؛ وبصفة خاصة مأساة البوسنة تعبر عن الوجه الخفى للتركيبة الأوروبية أكثر من تعبيرها عن المشكلات الموروثة للقوميات الخاصة بالإمبراطورية النمساوية المجرية وهجرة السكان وتغيير الحدود الذى تم فى القرن الحالى... وعلى هذه الخلفية، يظهر تعرض توازن منطقة دول البلقان للخطر.

وتضم هذه المنطقة بعض مكونات يوغوسلافيا الاتحادية السابقة، مثل: صربيا والبوسنة والهرسك وكوسوفو بالإضافة لبلغاريا وألبانيا اللتين تخلصتا بالكاد، وبطريقة غامضة من الشيوعية وكذلك اليونان وتركيا.

ففى البلقان، تمامًا مثل أوكرانيا، كل شيء يمكن أن يحدث؛ ولهذا السبب، يتعين على القوى العاملة فى الإطار القانونى للأمم المتحدة التوصل للاتفاق معًا لتجنب تدويل حرب البوسنة - وفى هذا الصدد، يجب أن نمتنع عن الحديث عن المجتمع الدولى، فهو ببساطة شديدة غير موجود على الساحة - كما يتعين، وبشكل ملح، على حكومات الدول الأعضاء فى "مجموعة الاتصال" - المكونة من الولايات المتحدة وألمانيا وبريطانيا وفرنسا - ألا تستسلم للأهواء أو لمجموعات الضغط التى

تمثل مصالح الأطراف المتنازعة. وفى أسوأ الحالات، فربما تكون النتيجة هى تفكك حلف الأطلنطى واشتعال المنطقة خارج حدود يوغوسلافيا السابقة.

ففى اللحظة التى أكتب فيها هذه السطور، بـدت أسـباب القلـق حقيقيـة، كما ظهر اتجاه لتجاذب القوى المتعددة لخيوط الموقف فـى اتجاهـات متناقـضة، وكان الخلط محتدمًا على أشدة حول طبيعة مهام القوى المكلفة بحل النـزاع باسـم "المجتمع الدولى".

أما فى أوروبا الوسطى؛ وهى جزء لا يتجزأ من الغرب المسيحى ومن ثـم من غرب أوروبا، فإن الوضع كان أكثر إشـراقًا؛ فبولنـدا وجمهوريـة التـشيك والسلوفاك والمجر وسلوفينيا كانت أكثر استقرارًا ما سببته الـدراما اليوغوسـلافية من إحباط.

وبالتأكيد، هناك الكثير من علامات استفهام؛ فبولندا لم تتوصل بعـد لتـسوية المشكلة الدستورية، وما يثير الدهشة الموقف المتسلط لـ "ليش فاليسا" الذى لا يـزال دوره التاريخى كزعيم لاتحاد النقابات العمالية البولندية عالقًا فى جميع الأذهان.

وكما حدث فى المجر وفى الحقيقة فى أغلب الدول الأخرى التى كانت تابعة للإمبراطورية السوفيتية، قام الناخبون بإعادة الشيوعيين للسلطة. والاستثناء الوحيد الذى ربما يكون وقتيًا كان فى جمهورية التشيك. وسواء هنا أو هناك، تظهر دائمًا تيارات متشددة لليمين المتطرف واتجاهات عنصرية ضد الأجانب؛ هذه التطورات تبين إلى أى مدى يجب أن نتشكك فى تفسير الأيديولوجيات التـى تظهـر علـى مر التاريخ.

فلنتخيل للحظة ماذا يحدث إذا لم تكن فرنسا قد أصبحت حرة ولم يكن هناك الحلفاء؛ وإذا كانت ألمانيا قد انتصرت فى الحرب؛ وإذا لم يكن الاحتلال النازى قد استمر أربع سنوات فقط بل أربعة عقود.

ففى فرنسا المحررة منذ الثمانينيات، هل كان بمقدورنا التمييز بين المقاومين للتغيير والمتعاونين أم أن أغلب الفرنسيين الذين يعيشون حتى الآن على أرض فرنسا سيصبحون - ربما - مثل أغلب البولنديين فى ظل النظام الشيوعى، أى مثل الجنرال جاروزيلسكي[1] نفسه؟

فى واقع الأمر، لقد كان السياسى البولندى "ألكسندر سمولار" على حق عندما كتب قائلاً: "تطالب الشعوب اليوم من الرأسمالية ومن النظم الديمقراطية تحقيق وعود الشيوعية"[2].

فإذا كانت جمهورية التشيك هى الاستثناء الوحيد ظاهريًا، فهذا دون شك لأنها الوحيدة التى عرفت، فى الماضى، تجربة ديمقراطية حقيقية فى إطار نجاح اقتصادى، وكذلك لأن أبعادها ضعيفة وقربها من ألمانيا وثيق، وأيضًا لأن السياسة الاقتصادية والاجتماعية لحكومة "فاتسلاف كلاوس"[3] قد أسفرت حتى الآن عن نتائج مرضية.

ومع ذلك، فربما نخطئ إذا قمنا بتهويل الموقف. فبعد هذه الثورات، أصيبت طموحات المهاجرين والمراقبين الخارجين بالإحباط؛ ففى أوروبا الوسطى، تظهر عودة الشيوعية من جديد فى شكل ديمقراطية اشتراكية بدأت بالضرورة تجد طريقها إلى السلطة.

---

(١) الجنرال جاروزيلسكى: سكرتير أول حزب العمال الموحد البولندى من عام ١٩٨١ حتى ١٩٨٩، ثم أصبح رئيسًا لبولندا من عام ١٩٨٩ حتى ١٩٩٠.

(٢) انظر دورية "Commentaire" عدد ربيع عام ١٩٩٤.

(٣) فاتسلاف كلاوس وزير مالية تشيكوسلوفاكيا من عام ١٩٩٠ حتى ١٩٩٢، ثم تولى منصب رئيس وزراء جمهورية التشيك من ١٩٩٣ حتى ١٩٩٧؛ وانتخب رئيسًا للبلاد فى مارس ٢٠٠٣ وأعيد انتخابه عام ٢٠٠٨.

ولا يجب، فى هذا الصدد، إعطاء أهمية مبالغ فيها لتماسك، بل أيضًا لثراء، بعض قادة هذه الأنظمة الساقطة. فعلى الرغم من كل ذلك، ألا يجب أن ننظر بإعجاب إلى الراهب "تاليدان" الذى كان فى خدمة الأنظمة الاستبدادية لمدة طويلة وأخيرًا فى فرنسا؟

إن الأحزاب الشيوعية، أيًا كانت مسمياتها الجديدة، لا تمثل خطورة على الإطلاق؛ لأن إمبراطورية لينين وستالين لن تعود مرة أخرى، لا فى روسيا ولا فى أى مكان آخر. فشرعية هذه الأحزاب، فى عيون الشعوب، ترجع بشكل كبير إلى الطابع الخاص وحتى التوافقى، فى بولندا والمجر، لثورات عام ١٩٨٩. كما ترجع إلى التجربة وما يجب أن نطلق عليه، الخوف من عنصر المفاجأة، وحرفية بعض ممثلين النظام القديم.

إن كتاب "بول فاليرى" "نظرة على عالم اليوم" "**Les Regards sur le monde actuel**" سلط الضوء على أوروبا التى كانت تبتعد فى الظاهر عن الديمقراطية.

أما اليوم، فقارتنا تقترب من هذا الهدف. وبالتأكيد، كلما توجهنا نحو الشرق، كانت لدينا أسباب للبقاء حذرين، فسلوفاكيا فى عهد "فلاديمير ميسيار"[1] تنتقدنا وأحيانًا تثير قلقنا. والشعوب فى كل من رومانيا وبلغاريا مفككة، كما أنها أكثر الشعوب تضررًا من نزعات المافيا والخطاب الغوغائى. فهذه البلاد كانت أكثر تأثرًا بالحكم الشمولى وما تبعه من بؤس ودمار مادى وأخلاقى، لذلك فستكون حركة الانتعاش الاقتصادى بها حتميًا أكثر عشوائية.

وستظل عملية إعادة توحيد ألمانيا التى تمت بتكلفة باهظة؛ هى الحالة الفريدة من نوعها. أما بالنسبة إلى باقى دول شرق أوروبا، فالآفاق ملتوية ولكن

(١) فلاديمير ميسيار: رئيس وزراء جمهورية سلوفاكيا من عام ١٩٩٠ حتى ١٩٩١، ومن عام ١٩٩٢ حتى ١٩٩٤، ومن عام ١٩٩٤ حتى ١٩٩٨.

بدرجات مختلفة؛ فلا توجد أى حركة فى التاريخ لا يمكن إعادة النظر فيها، بيد أنه يتعين أن نكرر أنه فى الوضع الاقتصادى الحالى، الاتجاه العام يعتبر واعدًا.

وبدلاً من النواح، لنتأمل معًا إيمان وشجاعة الآلاف من الرجال والنساء الذين توصلوا إلى إنقاذ ثقافة شعوبهم بالزحف لفترات طويلة تحت الأرض لنقل شعلة الأمل والذاكرة؛ حتى يتيحوا اليوم لأبنائهم وأحفادهم إعادة البناء على الأرض التى تبدو فى الظاهر جدباء.

فبتضحية بعض ونشاط بعض آخر، استطاعوا استرداد عالم كان على وشك الفناء؛ ولهذا السبب يجب أن نظل على تفاؤلنا، حتى بالنسبة إلى روسيا التى ستنجح فى تحقيق النهضة على الرغم من الظواهر التى تظهر عكس ذلك.

لو لم يكن لـ "ألكسندر سولجنيتسين" بصيرة وحدسًا، رغم كل شىء، هل كان سيختار العودة لروسيا لقضاء ما تبقى له من العمر؟

بإعادة التوحيد، استطاعت ألمانيا التأكيد والتصديق على حدودها، بمعنى تبنى خط "ألودر-نيس.

أما التشيك والسلوفاك، فقد قررا الانفصال فى يناير ١٩٩٣ ولكن بطريقة ودية؛ فهذه البلاد، إلى جانب بولندا والمجر، قامت بإدراج بنود فى بعض الاتفاقيات مع الدول المجاورة من الغرب والشرق تنص على التعهد بعدم تغيير ترسيم الحدود.

فقد عرف الرئيس "فاتسلاف هافيل" كيف يعبر عن أسفه لطرد بعض الألمان من السويد فى عامى ١٩٤٥ و١٩٤٦، فمشكلات الأقليات لم تتم تسويتها كلها، لا سيما مشكلة المجريين فى إقليم ترانسلفانيا، ولكن فى الإجمال، فإن العلاقات تتطور نحو المصالحة فى أوروبا الوسطى؛ وقد أسهم أيضًا فى ذلك، ميثاق استقرار أوروبا الذى كان مبادرة من جانب فرنسا.

وعلى الرغم من كل هذه المشكلات الهائلة، فقد اتبعت بلغاريا، بغض النظر عن طبيعة حكوماتها، سياسة خارجية معتدلة بشكل مذهل لا سيما تجاه الصراع اليوغوسلافي.

ينبغي وضع إطار لجميع جهود دول أوروبا الوسطى والشرقية الممزقة بالقتال؛ وهذا الإطار لن يتوصلوا إليه وحدهم، فمن واجبنا، نحن الأوروبيون الغربيون، تقديمه إليهم. فلدينا هذا الإطار؛ وهو الاتحاد الأوروبى الذى نقوم بإعداد بنوده منذ أربعة عقود وواجهنا من أجله العديد والعديد من العقبات مثلما يحدث فى جميع المغامرات الإنسانية الكبرى.

ويعتب علينا شركاؤنا الجدد عدم إسراع الخطى فى هذا المجال، فلماذا لا نتفهم عدم صبرهم؟ وعلى الرغم من ذلك، فهذا اللوم ظالم وفى غير محله، لأنه فى السنوات الخمس التى أعقبت سقوط حائط برلين، استطعنا تنفيذ اتفاقيات اندماج والمبادرة بتطوير خطى التعاون السياسى، وتأسيس علاقات مع اتحاد أوروبا الغربية، ومضاعفة أنماط المساعدات الثنائية ومتعددة الأطراف.

دون هذه المساعدات النشطة من جانبنا، ما كان سيظهر هذا التقدم الهائل الذى حدث بالفعل فى هذه الدول. يجب ألا نخجل من عملنا. ولكن بالتأكيد، أمام بعض الاحتياجات وكثير من الطموحات الضخمة، يحق دائمًا لكل فرد أن يحكم على كل ما تم عمله بأنه غير كاف. فبالتأكيد، يتعين علينا ألا ننسى أن هناك دائمًا إمكانية للعودة المأساوية للوراء.

ولكن يجب ألا نضع أنفسنا يومًا فى موضع الندم على أننا لم نقم، فى الوقت المناسب، بواجبنا فى استقبال الآخرين؛ ولهذا السبب، فكل إنسان يجب أيضًا أن يفهم أن الدخول فى الاتحاد الأوروبى لا يشبه انضمام أى فرد لجمعية ثقافية

أو رياضية؛ فهذا الاتحاد لن يظل باقيًا إذا أصبح مجرد مضخة لنقل الموارد أتوماتيكيًا؛ وإذا قادته تعقيدات آلياته فى اتخاذ القرار إلى الشلل، وإذا مزق بعض أعضائه الذين انضموا له على عجالة بعضهم بعض أمام الآخرين العاجزين، وإذا توسع أكثر من ذلك بتهور ودون تفكير.

إذا حدث كل ذلك، سيفقد الاتحاد شرعيته فى عيون المواطنين.

إن التصديق على اتفاقية ماسترخت التى أعدتها كل من فرنسا وألمانيا؛ كرد أولى على المشكلة التى نشأت بعد اختفاء الستار الحديدى، قد واجه بعض المشكلات. وأبرزت هذه المشكلات هشاشة وضعف الهيكل الذى تضع بداخله شعوب أوروبا الشرقية جميع طموحاتها وآمالها، فى الوقت الذى بدأت تحيد فيه شعوب غرب أوروبا عن هذا الهيكل؛ وتناست ما جلبته أوروبا الشرقية لهم من ثروات معتبرين إياها حق مكتسب على الإطلاق، وهم مخطئون فى ذلك.

هذا هو السبب الذى يتعين من أجله تدعيم هذا البناء أكثر من ذلك وعدم السعى لاتساعه إلا تدريجيًا - مع تطبيق منهجية فى التوسع بشكل كاف لتجنب الرفض - والبدء بالدول المجاورة لألمانيا، لا سيما بولندا كما يفرض الوضعان الجغرافى والتاريخى؛ مع نقل دول "مجموعة فيسجراد" إلى الاتحاد؛ سيتحقق التوسع المطلوب وهذا سيكون لصالح القارة بأكملها، ولكن الفكرة الأساسية تكمن فى المصالحة بين فرنسا وألمانيا.

إن جميع دول أوروبا مقرر أن تجد لها مكانًا فى هذا الصرح الكبير الذي لا يزال فى طور الإعداد، ولكن، بعيدًا عن الغموض الذى يحيط بحدود قارة أوروبا، لن يتحقق للجميع هذا الهدف فى الوقت نفسه، وذلك لأسباب قد يمكننى أن أصفها بأنها أسباب طبيعية، لذا يجب دائمًا الاستمرار فى التجربة وتعميق آليات الاندماج الذى أنطلق بالفعل.

ألا يوجد غير الاتحاد الأوروبى؟

إن دول أوروبا الوسطى تطمح - أيضًا - فى الانضمام إلى حلف الأطلنطى الذى يرون فيه الوسيلة للتشبث بأمريكا المبهرة؛ أكثر من كونه وسيلة لسد "ثغرة الأمن" المثيرة للجدال بقلب القارة الأوروبية. وهذه مسألة شائكة، لأنه منذ أن فقد حلف الأطلنطى غريمه الذى كان يحدد إطاره بطريقة غير مباشرة، لم يستطع حتى الآن إعادة تحديد أهدافه وهذا ما يفسر عدم وضوح دوره فى البوسنة؛ فالحلف يتأرجح بين دوره كمدافع ضد العودة المحتملة للإمبريالية الروسية ودوره كقوة لخدمة منظمة مشتركة؛ تهدف للدفاع عن الأمن الأوروبى فى مواجهة المخاطر المنتشرة فى الوقت الحالى.

سوف تحل روسيا ربما، فى البداية، محل الاتحاد السوفيتى فى استخدام الشر. أما الخطوة الثانية، فتتمثل فى أن يكون لها، مثل جميع دول القارة الأخرى، مكان محددٌ داخل ميثاق أعيد صياغته.

وانتظارًا لتسوية الأمور، فقد تم تحديد صيغ حكيمة للتعاون بين دول الحلف وأعدائه القدامى. وأكثر الصيغ الواعدة تلك المتعلقة بـ "الشراكة من أجل السلام" والتى اقترحتها الولايات المتحدة فى نهاية عام ١٩٩٣ وتمت بلورتها - بشكل كبير - منذ ذلك الحين.

فمع كثرة ما يقترفه بوريس يلتسن من شطط ولا سيما فى حرب الشيشان القذرة، فإن الولع بوجود روسيا التى نصفها بسذاجة مبكرًا بأنها دولة ديمقراطية، قد بدأ يتراجع.

فى الوقت الحالى، نسمع من يثورون، لا سيما فى الغرب، ضد منح موسكو ما يسمى بحق النقض (الفيتو) ضد أى توسع فى حلف الأطلنطى لحلفائها القدامى. إن هذا يعد تبسيطًا شائنًا للأمور.

ففى الحقيقة، إن إصلاح حلف الأطلنطى لا ينفصل عن إعادة تنظيم للعلاقات بين دول القارة بأكملها. فالدول الغربية يجب عليها - بالتأكيد - أن تظل يقظة تجاه روسيا الحالية وهى فى هذه الحالة من الهياج وردع أى محاولة من جانبها لغزو الدول المستقلة. فبالعمل على تحقيق هذا الهدف، يتعين على دول أوروبا الغربية أن تتذكر جمهورية فاليمار.

لقد تم إذلال روسيا - بشكل كبير - وهى فى قمة الركود؛ فقد بدأت عملية التوسع فى حلف الأطلنطى لضم دول مجموعة فيسجراد، بيد أنه ونحن نتقدم، يجب أن نأخذ حذرنا ونتجنب أى ذلة من شأنه تشجيع قدوم ساحر مبتدئ جديد فى الكرملين.

لقد كانت العقول المستنيرة، عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية، تعبر عن قلقها من انهيار أوروبا. فقد كان "بول فاليرى" ينادى فى مقولته الشهيرة قائلاً: "نحن أصحاب الحضارات الأخرى، نحن نعلم الآن أننا إلى زوال". وقام بطرح هذا السؤال الشهير: "هل ستصبح أوروبا على ما هى عليه الآن، أى الرأس الصغير للقارة الآسيوية؟" وكتب أيضًا: "الأوروبيون البؤساء، فضلوا أن يلعبوا دور المحاربين مثل "الأرمانياك والبورجينيين" عن القيام بدور كبير على الصعيد العالمى مثل الرومان الذين عرفوا كيف يقومون بهذا الدور وكيف يحتفظون به على مدار قرون طويلة فى زمانهم".

والعلاج كان يبدو مبهرًا؛ فقد كان يتعين اتفاق جميع أعضاء أوروبا على توحيد هذه القارة التى لم تعرف التوحيد إلا جزئيًا أو وقتيًا وتحت الضغوط. وهناك شاعر فرنسى كبير ودبلوماسى النشط هو "سان جون بيرس" وكنيته فى المجال السياسى "ألكسى ليجيه"، قام بتحديد المفردات الخاصة بالاتحاد القادم؛ ولكن، فى ذلك الحين، لم يكن الوضع فى أوروبا يسمح بتحقيق هذه الفكرة؛ لذا كان يجب

انتظار انتهاء الحرب العالمية الثانية والحرب الباردة لشق أساسات الاتحاد. كان يجب انتظار سقوط حائط برلين حتى تحقيق الآفاق المستقبلية لعام ١٩٣٠.

ها نحن قد وصلنا إلى النقطة الفاصلة.. إنها مهمة ضخمة وشديدة الصعوبة. وعلى نقيض الانطباع الذى يعطيه العديد من الخطب، فالمشكلات الملموسة تستعصى على سحر الكلمات ولا يمكن حلها إلا بالعمل الشاق لسواعد أوروبا؛ ولكن كيف يمكن تحديد إطار اتحادنا؟

يذكرنا المؤرخ "جاك لوجوف" بأن اليونانيين فى العصور الوسطى وهم الذين أطلقوا على أوروبا اسم رأس آسيا اعترافًا بهويتها، لم يعثروا على إجابات لهذا السؤال الجوهرى: "ما حدود أوروبا الشرقية؟

إن سهول روسيا الحالية، والهضاب التى تفصل الأناضول عن وادى دجلة والفرات؛ تعد المنطقة غير المحددة والمبهمة لقارة آسيا التى خرجت منها أوروبا"[١]. ولا يزال هذا التردد قائمًا حتى الآن اليوم.. وهذا يعنى، باستخدام المصطلحات السياسية والجغرافية، معرفة كيف يمكن تنظيم العلاقات بين دول القارة الأوروبية وروسيا وأيضًا مع تركيا.

كم هى صعبة وضخمة مهمة إنشاء الاتحاد الأوروبى! ولكنها أيضًا مهمة مثيرة للحماسة. فبينما نشهد نهاية الألفية الثانية، نشكو الآن من عدم وجود آفاق مستقبلية للأجيال القادمة... يا له من خطأ فادح! وكما يقول أيضًا "جاك لوجوف" إن أوروبا ليست قارة عجوز ولكنها قارة قديمة.

---

(١) انظر كتاب لوجوف بعنوان:

J. Le Goff, la vieille Europe et la nôtre, Paris, le Seuil, 1994, p8.

يتعين علينا الاستمرار فى محاولة خلق نوع من الإطار الموحد لهذه القـارة بعيدًا عن إطار الإمبراطورية؛ إطار يحترم الاختلاف بين أركانه ويؤسس ويحافظ على ثرائه غير المحدود، بل، أيضًا يكون قادرًا علـى دعـم التنافـسية الحتميـة والصحية فى الغالب بين أعضائه الجدد الذين يدينون لنا بما وصلوا إليـه اليـوم؛ وأخيرًا إطار قادر على إحياء عنصر الذكاء الذى كـان يخـشى "بـول فـاليرى" من تدهوره.

وكى تنجح هذه المهمة، يجب ألا ننسى - على الإطلاق - المعانـاة التـى حدثت فى القرن العشرين. فواجبنا تجاه جميع من واجه هذه المعاناة وتجاه الأجيال القادمة أن ننجح فى هذه المهمة.

إن تطور روسيا خلال الحقبة التى يغطيها هذا الفصل من الكتاب، أى مـن يوليو ١٩٩٥ حتى يوليو ١٩٩٦، سيطر عليها مأساة الشيشان.

لقد استفادت هذه الجمهورية الصغيرة من عاصفة عـامى ١٩٩٠ و١٩٩١، واتبعت نصيحة بوريس يلتسن الذى كان من أولوياته فى ذلك الوقت زعزعة نظام ميخائيل جورباتشوف، لذا كان يدعو بطريقة غوغائية الجمهوريات إلـى المطالبـة بالسيادة بقدر المستطاع؛ ثم طالبـت الشيـشان، تحـت قيـادة الجنـرال "جـوهر دوداييف"[1] القائد السابق للقاعدة الجوية السوفيتية فى أستونيا والذى انضم لقـضية الاستقلاليين، بالاستقلال فى نوفمبر عـام ١٩٩١. وحـذت "تتارسـتان" حـذوها؛ وطالبت هى أيضًا بالاستقلال فى ٢١ مارس ١٩٩٢.

وفى هذا الأثناء، كان الاتحاد السوفيتى قد تلاشى؛ ونجح بـوريس يلتـسن فى الإطاحة بميخائيل جورباتشوف. وكانت الشيشان هى الوحيدة بين ٨٩ جمهورية

(١) الجنرال دوداييف: أول رئيس للشيشان من عام ١٩٩٠ حتى ١٩٩٦؛ وهو من أعلـن اسـتقلالها عـام ١٩٩١.

فى الاتحاد التى قاطعت الانتخابات فى ١٢ ديسمبر عام ١٩٩٣.. ومنذ ذلك الحين، تصاعد التوتر بينها وبين موسكو. وقد شرعت جرزونى القوية بمواردها البترولية المتواضعة فى التفاوض على اتفاقيات تجارية مع دول خارج نطاق اتحاد الدول المستقلة لا سيما تركيا؛ وتصدرت حركة القوميات فى القوقاز، إلا أن سياسة "جوهر دوداييف" المغامرة أثارت شكوك الدول المجاورة.

وحتى فى الشيشان، تولدت المعارضة بسبب اتجاهات دوداييف الاستبدادية للاستحواذ على السلطة؛ وفشلت موسكو فى استغلال هذه الفرص. وفى طاجكستان لعبت روسيا بنجاح بورقة المعسكر الروسى؛ فقد استخدمت أسلوب المراوغة نفسه الذى استخدمته فى الشيشان بالاعتماد على الرئيس السابق للبرلمان، وهو "روسلان حسب الله توف" على الرغم من قيام قوات بوريس يلتسن بطرده من البيت الأبيض بموسكو فى أكتوبر ١٩٩٣.

إلا أن روسيا فشلت هذه المرة؛ فبلجوئه إلى القوة فى جرزونى، ساعد يلتسن فى إعادة توحيد الصف فى الشيشان، ووجدت الدبابات الروسية الشعب المسلح فى استقبالها.

إن مشكلة الشيشان هى - فى الحقيقة - مشكلة استعمارية؛ فإذا كان حق الشعوب فى الحكم الذاتى يعتبر مبدأ مطلقاً، فإن الشيشان ربما تصبح دولة سيادية. فمنذ عهد الاتحاد السوفيتى، كانت هذه دولة محاصرة.. أما اليوم، فلم تعد كذلك بعد أن أصبحت جورجيا التى تجاورها دولة مستقلة.

ولنتذكر أن ستالين كان قد أسس القاعدة التى تنص على أن أى جمهورية اشتراكية سوفيتية كاملة السيادة؛ يجب أن تكون لها حدود مشتركة مع أى دولة أجنبية. وكانت هذه الجمهوريات ذات السيادة الكاملة هى الوحيدة التى تمتلك هذا

الحق، الذى كان بالتأكيد حقًا نظريًا حتى الانقلاب الذى حدث عام ١٩٨٩ و١٩٩١، والذى تم فيه الانفصال عن الاتحاد السوفيتى.

ولا يستطيع، فى الوقت الحالى، أى مسئول روسى التخلى عن مبدأ سيادة موسكو على جميع أراضى الاتحاد الفيدرالى.. هذا هو السبب، بشكل عارض، الذى من أجله لم يسع بوريس يلتسن دائمًا لتسوية قضية جزر "الكوريل" مع اليابان.

أما فيما يتعلق بشركاء روسيا، فليس لديهم أى رغبة فى تعقيد مهمة الكرملين وزيادة خطر اشتعال الوضع فى القوقاز الذى هو بالفعل شديد التعقيد: انفصال أبخازيا عن جورجيا والصراع بين أرمينيا وأذربيجان بشأن حصار أرمينيا لناجومى كاراباخ، قلب الجمهورية الإسلامية؛ حيث فرض الروس أنفسهم فى دور الوساطة.

يجب علينا الإدراك أن شعوب القوقاز؛ ليست على استعداد للموت من أجل جروزنى. لقد أثارت بالتأكيد العملية العسكرية الروسية استنكارًا شديدًا، فقد هوجمت الدبابات الروسية وهى فى طريقها لجرزونى من قبل سكان جمهورية داغستان المجاورة، ولكن الأمور بقيت على حالها؛ فروسيا بمقدورها الاعتماد على ولاء المسيحيين فى جمهورية أوسيتيا الشمالية وعلى جزء من سكان داغستان.

لقد عانى شمال القوقاز – بشكل خاص – من انهيار الاتحاد السوفيتى؛ إلا أن المتاهة الاقتصادية هى أكبر تهديد لاستقرار هذه المنطقة.

ما التحديات التى تفرضها الشيشان تجاه روسيا؟

تحتل القوقاز موقعًا استراتيجيًا أساسيًا عند نقطة التقاء أوروبا بآسيا؛ وهى تعد، بشكل أو بآخر، حاجزًا بين روسيا والإسلام؛ فإذا كانت الفوضى قد عمت هذه المنطقة، فالتأثير ربما لن يصيب إحدى المناطق الحساسة فحسب، بل وأيضًا المحاصرة.

ففضلاً عن اتساع ظاهرة المافيا التى نهبت ثروات الاتحاد السوفيتى السابق، فإن موسكو تخشى أكثر من انتشار هذه العدوى فى باقى أجزاء الاتحاد، مثل جمهوريات الفولجا والتاتارستان وباشقورتوستان أو ياقوتيا فى سيبريا. وقد توصلت موسكو وكازان لحل وسط؛ معاهدة ثنائية تم توقيعها فى ١٤ فبراير ١٩٩٤ والتى بموجبها يسمح لتتارستان بالاحتفاظ بدستورها الخاص وتصبح جمهورية متحدة مع روسيا؛ ولكن ليست قضية تتعلق بالقانون الدولى.

كما يتيح هذا الاتفاق مزيدًا من الاستقلال الذاتى اقتصاديًا؛ ولهذا السبب دخلت تتارستان فى الصف الروسى، إلا أن روسيا تخشى أن يؤدى احتمال استقلال الشيشان إلى إحياء طموحات هذه الدول الإسلامية التى تقع فى قلب الاتحاد وازدياد إدراكها بهويتها الثقافية.

أما فيما يتعلق بباشقورتوستان، المحاصرة هى أيضًا، فهى لم توقع على معاهدة الاتحاد إلا بعد إبرام اتفاق سرى مع موسكو.

وعلى الصعيد الاقتصادى البحت، فإن من مصلحة الشيشان – بصفة أساسية – أن تتم تغذيتها بأنابيب للبترول كى تصلها بأذربيجان وكازاخستان عند نهاية "نوفوروسياسك" على البحر الأسود، وتحرص موسكو على الاحتفاظ بسيطرتها على الخط.

إن قضية طرق نقل بترول أذربيجان تعد قضية جوهرية: هل خط الأنابيب المزمع إنشاؤه سيمر عبر روسيا الاتحادية أم عن طريق تركيا وإيران؟

بصفة عامة، التقسيم الجديد للثروة البترولية الخاصة بالدول التى استقلت بعد تفكك الاتحاد السوفيتى تحتل قلب الصراع الذى يشارك الغرب فى جزء منه أيضًا؛ من خلال كبرى شركات البترول.

وتواجه روسيا الاتحادية مشكلتين فى آن واحد؛ وهما مشكلة الإمبراطورية الروسية السابقة والإمبراطورية متعددة الجنسيات التى ما زالت تتمسك بها رغم كل شيء حتى الآن.

وفى مواجهة هاتين المشكلتين عليها أن تقيم علاقات جديدة مع الجمهوريات المستقلة عن الاتحاد السوفيتى السابق؛ وتدير إرثًا ثقيلاً وضعيفًا وحساسًا فى آن واحد؛ وهو الوضع الحالى للشعوب الروسية. وفى الوقت نفسه، عليها أن تعيد بداخل الاتحاد العلاقات بين الدولة المركزية والكيانات المتعددة الدخيلة والمستقلة نوعًا ما ومن بينها قضية الشيشان التى تبرز كأكبر قضية تتسم بالتعقيد. فمن نظام سوفيتى رأسى، يجب على روسيا أن تنتقل إلى وضع جديد تتسع فيه واقع السلطات المحلية.

وعلى خلاف عملية الاستقلال فى أوروبا، التى امتدت لعقود عديدة، فإن تفكك الاتحاد السوفيتى وانهيار روسيا؛ يبدو كما لو كان نوعًا من انفجار الكواكب والذى يأتى نتيجة لانهيار النظام العام والاقتصادى فى مركز هذه الإمبراطورية المزدوجة؛ فكيف لنا أن نتخيل أن الآثار الناجمة عن مثل هذا الانقلاب الجذرى؛ ربما لن تمتد على الإطلاق لعدة عقود؟

ومهما كان رأى المفكرين الغربيين المنحازين سواء عاطفيًا أو أيديولوجيًا لروسيا والذين يحلمون برؤية اندماجها فى الغرب يومًا ما، فإن روسيا الاتحادية لا تنتمى إلى أوروبا إلا من الناحية الجغرافية والتقليدية؛ فهى لا تنتمى لأوروبا ولكنها مرتبطة بها بسبب المصالح ومحاولات استرجاع الموروث الثقافى؛ والتمييز بين الوضعين مهم للغاية.

فروسيا ليست لها تجارب حقيقية مع الديمقراطية وحقوق الإنسان، لذا فإن تطويرها على غرار النمط الأمريكى اللاتينى – الذى يرتكز إلى تحالف بين الجيش

ومراكز السلطة الاقتصادية الكبرى - يعتبر قابلاً للتنفيذ تمامًا... ومن هذا المنظور، فإن رئيس الوزراء السابق "فيكتور تشيرنوميردين" أحد كبار زمرة الحزب الشيوعى والذى أصبح أحد أقطاب قطاع البترول ورئيس وزراء فى آن واحد، يعد ممثلاً قويًا للصفوة فى روسيا الجديدة، إن الدمار الذى حدث بعد انهيار الشيوعية لن يتبعه على الفور بناء دولة ليبرالية.

إن القانون الدستورى الذى قام بوريس يلتسن بوضعه والذى يعطى انطباعًا ظاهريًا بوجود دستور ديمقراطى، لا يستخدمه - للأسف - إلا فى الحكم الفردى وفقًا لمتطلباته واحتياجاته، لأن دولة روسيا فى الوقت الحالى ليست دولة قوية، بل تعانى منًا وهنًا شديدًا. فعجز بوريس يلتسن فى إدارة البلاد ليس فقط بسبب قصور جسمانى أو نفسى، ولكنه بسبب آلية السلطة التى تعانى اليوم الانكماش. ويعبر - بوضوح - عن هذا الوضع ما يحدث من عراك مفتوح بين كبار القادة والجنرالات. ويذكر الجنرال والمؤرخ الحربى "كلاوزفيتس"؛ أن حالة الجيش هى أبلغ تعبير عن حالة الأمة.

وتتحدث كفاءة الجيش الروسى، بالأمس فى أفغانستان، واليوم فى الشيشان، عن نفسها؛ فقد تطلب الأمر أكثر من شهر لإسقاط مدينة جروزنى.

وبعد سبعة أشهر من بداية العمليات، بدأ فى إحكام سيطرته على المدن ولكن ليس على الدولة بأكملها، وقد أرسل "جراتشيف" لهذه المذبحة قوات سيئة الإعداد والقيادة مع تعزيزات عبارة عن مزيج من الأسلحة غير الملائمة - على سبيل المثال، عجز فى قوات المشاة مقارنة بالأسلحة المدرعة المعدة لغزو العاصمة- ومن ثم تأكدت القيادة العسكرية للعمليات إلا أن التحكم السياسى ظل مبهمًا؛ كما ظهر فى مسألة رهائن "بودنوفسك".

وعلى الرغم من ثقل الحرب، فإن الاقتصاد استمر فى حالة من الاستقرار؛ فقد حققت روسيا تقدمًا ملموسًا سواء فى خفض عجز الموازنة العامة؛ أو فى تقليل معدلات التضخم.

كما حصلت على قرض جديد من صندوق النقد الدولى؛ هذا بالإضافة لتوقف، انكماش الإنتاج. وعلى الرغم من ذلك، فإن الأسوأ لا يزال فى الطريق.

فكى تنجح روسيا فى تكييف مسار الاقتصاد، ربما يتعين امتلاكها لاستثمارات ضخمة لا نرى حاليا من سيقوم بتمويلها.

وحتى هذه اللحظة كان الغرب يتعامل بحذر كبير تجاه أزمة الشيشان. فلم يرغب كل من الولايات المتحدة والأوروبيين الأقرب للأزمة ومن ثم الأكثر انفعالاً بها، فى إحراج بوريس يلتسن الذى كان، فى الواقع، يبسط الأمور بقبوله لمهمة منظمة الأمن والتعاون فى أوروبا فى جرزونى، الأمر الذى لم يعطه المعلقون الاهتمام الكافى.

ومهما كان الأمر، فإن الأوروبيين يخشون نتائج تفاقم حالة البرود بين الشرق والغرب.

إنه بالفعل وضع شديد الحساسية؛ فروسيا تمتلك أنظمة نووية ومخزونًا هائلاً من الأسلحة يمكنها نشره حيثما تريد. كما أنها تحتفظ بقدرات عسكرية لا يستهان بها ظهرت – على سبيل المثال – فى قضية البوسنة وفى العراق.

إن القضية الجوهرية المطروحة الآن هى الآتى: هل يمتلك الغرب الوسائل الكافية لتوجيه مجريات الأمور فى روسيا؟ فنحن بالتأكيد لا نمتلك السلطة لتغيير طبيعة المشكلات المطلوب حلها؛ بيد أن تأثيرنا فى توجيه الكرملين أمر واقع.

وقد كانت هذه هى الحال إبان الحرب الباردة بما فيها المراحل الأكثر توترا، ففى عام ١٩٧٩، اعتقد السوفيت أن جيمى كارتر قد أعطاهم ضوءًا أخضر للدخول فى أفغانستان. وفى نهاية عام ١٩٩٤، اعتقد بوريس يلتسن أن بيل كلينتون قد أعطاه أيضًا الضوء الأخضر لتسوية قضية الشيشان.

إن هذه الملاحظات تقودنا لصياغة بعض التوصيات البسيطة.

أولاً: ربما يتعين علينا أن نجتهد كى نتفق على تشخيص حالة دولة روسيا ومشكلاتها الداخلية والخارجية... وهذه خطوة أساسية، لأن الخطأ فى التشخيص قد يكون قاتلاً. فعلى سبيل المثال، أى سياسة غربية قد لا تعتد بمصالح روسيا فى الدول الخارجية المجاورة، لن تكون عواقبها سوى حدوث مواجهات. وفى السياق نفسه، يتعين علينا تفهم الأسباب التى تسوقها روسيا لتعديل التوزيع الجغرافى لقواتها المسلحة، بما أن معاهدة القوات التقليدية فى أوروبا - المبرمة فى ١٩ نوفمبر عام ١٩٩٠- قد تم توقيعها على أساس وضع سياسى وجغرافى مختلف تمامًا.

ثانيًا: ربما يتعين علينا أيضًا الاتفاق حول طبيعة الإشارات التى يجب إرسالها لموسكو للحد من مخاطر أخطاء الكرملين؛ ففيما يتعلق بالشيشان، لا شيء كان يرغم يلتسن فى نهاية عام ١٩٩٤، على اتخاذ قرار استخدام القوة لتقويض الجنرال "دوداييف" الذى لم يكف عن إظهار تحديه منذ بداية حكمه.

لقد كان يمكنه البحث عن تنفيذ بعض الوسائل الملتوية والمراوغات، كما كان يمكن لواشنطن أن تحذره سرًا أو ربما كان يمكنها منعه من تصعيد الأمور.

ثالثًا: يجب ألا ننسى أنه بعيدًا عن التقلبات المفاجأة للتاريخ، فإن روسيا باقية بكل تطلعاتها الدائمة باعتبارها قوة أوروبية - وأقول هنا قوة أوروبية وليس جزءًا من أوروبا - وكدولة نووية؛ وهى سياسة تهدف لتعزيز استقرار القارة الأوروبية،

سواء على المدى المتوسط أو الطويل، ويجب أن تندرج تحت هذا المنظور. يجب البحث عن توازن القوى بعيدًا عن الأشخاص أو حتى الأنظمة التي يمكن أن تتعاقب في موسكو في وقت الاضطرابات.

عندما أطلق بوريس يلتسن جيشه الأعرج لمهاجمة جروزني، كان يلقي بنفسه في مغامرة لا يحمد عقباها؛ فلنعتاد على التعامل مع روسيا التي لم تعد سوفيتية ولكنها ستظل طويلاً غير أوروبية بشكل كامل.

أوروبا الكبرى والولايات المتحدة:

مرت ست سنوات تقريبًا على سقوط حائط برلين، وبدأ رسم ملامح حقل جديد للقوى. وأدت هزيمة الديمقراطيين في انتخابات التجديد النصفي للكونجرس الأمريكي إلى زيادة ملحوظة في الشكوك تجاه السياسة الخارجية الأمريكية. وقد أظهرت الزيارة الطويلة التي قام بها وزير خارجية روسيا "أندريه كوزيريف" لباريس في شهر نوفمبر عام ١٩٩٤، وكذلك القمة الفرنسية - البريطانية توافقًا كبيرًا في وجهات النظر بين روسيا وبريطانيا وفرنسا.

فكيف يمكننا تحليل هذه التطورات؟

إن الخلافات بين الولايات المتحدة وأوروبا - أتحدث هنا عن أوروبا الكبرى التي تضم روسيا وليس فقط الاتحاد الأوروبي - حول قضايا مهمة مثل قضية العراق والبوسنة ليست وليدة الأمس؛ فهي خلافات قديمة ولكنها مطروحة الآن. فواشنطن تعتزم التمسك بالعقوبات ضد العراق، بينما انتهى صدام حسين إلى الخضوع لما فرضته الأمم المتحدة. وبالطبع بفضل الضغوط التي تمت ممارستها على روسيا، اضطر إلى الاعتراف بالحدود الدولية بين العراق والكويت طبقًا للخط

الفاصل المحدد من قبل لجنة الأمم المتحدة فى العاشر من نوفمبر عام ١٩٩٤، كما التزم باحترام عدم انتهاك هذه الحدود، وقام بتدمير جميع الأسلحة الكيميائية والبيولوجية طويلة المدى، تحت الرقابة الدولية، وكذلك قدراته الإنتاجية لهذه الأسلحة.

وعلى الرغم من ذلك، ففى الرابع من نوفمبر والرابع عشر من أبريل، وبضغوط من الولايات المتحدة، اتخذ مجلس الأمن قرارًا بإعادة فرض الحظر التجارى وتصدير البترول على العراق بناء على القرار رقم ٦٨٧ الصادر فى ٣ أبريل عام ١٩٩١، وقد كانت فرنسا والصين وروسيا معارضة لهذا القرار.

وفى يوغوسلافيا السابقة، تبنت واشنطن قضية مسلمى البوسنة؛ فأمريكا لم تنسحب من الرقابة على حظر الأسلحة التى ربما تكون موجهة لهم فحسب، بل وأيضًا قدمت لهم دعمًا سريًا فعالاً؛ انتظارًا لمساعدتهم بشكل علنى ومكشف. كما اجتهد الأوروبيون فى تشجيع الوصول لحل عن طريق التفاوض، ووضعهم الخيار الأمريكى فى موقف حرج.

وسواء كان الأمر يتعلق بالبوسنة أو بالعراق، فهناك دائمًا اتفاق بين حساب المصالح والأيديولوجيات... فمن الأهداف الكبرى للسياسة الخارجية الأمريكية، والتى يتفق عليها الديمقراطيون والجمهوريون، تدعيم هيمنة أمريكا على منطقة الشرق الأوسط والتحكم فى خطوط أنابيب البترول.

ففى العراق، يجب أن يظل صدام حسين ضعيفًا قدر المستطاع، انتظارًا لظهور خليفة له ترضى عنه الإدارة الأمريكية. ومن ناحية أخرى، فإن أى محاولة من جانب إيران لإعادة بناء قوتها، لا سيما امتلاك السلاح النووى، يجب أن يتم تحجيمها ومعارضتها.

ولهذا السبب، صدر قرار من جانب واشنطن يفرض حظرًا اقتصاديًا وماليًا ضد طهران فى ٣٠ أبريل؛ ولكن ماذا ستكون تداعيات هذه السياسة ذات الحصار المزدوج إذا كان يتعين استمرارها؟ ألن يؤدى دمج البلدين تدريجيًا وبشروط فى المجال الاقتصادى الإقليمى ربما إلى تشجيع وتحفيز استقرار المنطقة بأسرها؟

ففى واقع الأمر، يلعب البترول دورًا جوهريًا فى هذا الأمر، كما كان فى عام ١٩٩٠-١٩٩١.. ففى الوضع الحالى، قد يسبب وصول البترول العراقى للسوق إلى انهيار فى أسعاره، والذى كانت تعانى منه فى المقام الأول المملكة العربية السعودية وتكبدت بسببه خسائر كبيرة. وعلى صعيد آخر، تأمل الولايات المتحدة، والعراق الآن خارج اللعبة، فى منح جميع الفرص للمفاوضات بين سوريا وإسرائيل.

أما الأوروبيون، فهم منقسمون على أنفسهم، ولم يستطع أى فريق فرض قانونه الخاص، فهم ينظرون بقليل من السخرية لقرارات الأمم المتحدة. فالرأى العام الأوروبى تتجاذبه انفعالات قوية ومتضاربة.. على سبيل المثال، لا يجد الفرنسيون أى مبرر لتصرفات صدام حسين، كما أنهم لا يترددون فى إدانة الصرب كليًا فى حرب يوغوسلافيا. وعلى الرغم من ذلك، فإن القادة الأوروبيين، كقاعدة عامة، مستقلون نوعًا ما أكثر من الأمريكيين عن اتجاهات الرأى العام فى مجال السياسة الخارجية.

وبالطبع؛ فإن الحسابات الاقتصادية لها اعتبار قوى لدى الأوروبيين؛ فأثناء حرب إيران والعراق، تراكمت ديون العراق حتى وصلت إلى ٦ مليارات دولار لحساب فرنسا من أجل شراء السلاح. ومن جانبها، فإن لروسيا ديونًا مستحقة تبلغ ٩ مليارات دولار. ومن المقرر أن يتم سداد هذه المتأخرات فى شكل إمدادات

بترولية؛ فقد تضاعف مخزون العراق من البترول ثلاث مرات خلال السنوات الأخيرة وربما يصل اليوم إلى ١٠٠ مليار برميل، ما يضع العراق في المرتبة الثانية في إنتاج البترول بعد المملكة العربية السعودية. وتطمح الشركات الفرنسية التي تم استبعادها من الأسواق البترولية الكويتية بعد الحرب، في إعادة أوضاعها في المنطقة بطريقة شرعية؛ فهي لا تعتزم تحصيل مكاسب من احتمالية وقوع انقلاب في المنطقة على سبيل المثال بإبرام اتفاق بين واشنطن وبغداد.

فإذا نظرنا إلى الموقف الأمريكي من هذا المنظور، سنجد أنه قد سبب مشكلة؛ فهل نحن واثقون بأن استمرار الحظر على العراق، والذي أصبح الآن غير عادل، لن يستفز ويثير المشاعر المناهضة للغرب من جانب أحد أكثر الشعوب المروعة في المنطقة؟

ثم ماذا سيحدث لو أن القوات التابعة للأمم المتحدة انسحبت من البوسنة ولو أن المسلمين، الذين أصبحوا منزوعي السلاح، لم يتوصلوا للاتفاق مع الصرب على عكس ما يأملون؟ هل تم في واشنطن قياس مخاطر هذه المزايدات على القوميات؟ من سيتحرك إذن ضد صربيا القوة العظمى ليوغوسلافيا السابقة، لو أنها استخدمت جميع إمكاناتها العسكرية الأساسية؟ وبأي منطق سيمكننا، فيما بعد، توجيه اللوم للروس إذا ما تصرفوا كما يحلو لهم داخل اتحاد الدول المستقلة وقاموا باتباع سياسة أحادية الجانب في دول البلقان؟

وبعيدًا عن الأزمات التي تسبب الانقسام اليوم بين أوروبا والولايات المتحدة، فإن المسألة الأكثر أهمية بالنسبة إلى أمن القارة الأوروبية هي في الواقع مستقبل حلف شمال الأطلنطي.

لقد كان "دوجلاس هوارد"[1] وزير الخارجية البريطانى السابق على حق؛ عندما أكد أن الحفاظ على حلف الأطلنطى أمر جوهرى لمستقبل الغرب وأن "لا شىء يجب أن يزعزع هذا الاعتقاد"؛ وعلى الرغم من ذلك، فإن الحلف الأطلنطى لن يستطيع، على أى حال، الاستمرار فى البقاء على هذه الحال، حتى لو تم القضاء عليه بسبب فشله فى البوسنة.

ففى الولايات المتحدة، يحلم أغلب الجمهوريين والعديد من الديمقراطيين؛ بوجود حلف يمتد ليشمل الدول الديمقراطية الجديدة فى أوروبا الوسطى والشرقية وبقيادة مشتركة مع ألمانيا تكون أكثر مرونة؛ إن مثل هذه الآفاق ربما تكون جاذبة لبعض الألمان؛ بيد أنه، دون الحديث عن روسيا، فإنها تعد غير مقبولة لأغلب الأوروبيين وبالتأكيد بالنسبة إلى الفرنسيين وحتى البريطانيين.

وفى النهاية، فالقضية المطروحة الآن هى بناء نظام للأمن أوروبى فعال لمواجهة القرن الحادى والعشرين.. وللوصول لهذا الهدف، هناك ثلاثة شروط مرتبطة بعضها ببعض آخر يجب أن يتم تحقيقها.

يجب، فى المقال الأول، استمرار الاتحاد الأوروبى فى خطواته التكميلية للاندماج الاقتصادى والنقدى من جهة، ومن جهة أخرى، للسياسة الخارجية والأمن المشترك مع الجانب المشترك المتعلق بالدفاع؛ فبهذا الشرط فقط ربما يستطيع التغلب على مستنقع التناقضات الذى تنغمس فيه أوروبا حاليًا.

يجب إذن تنفيذ اتفاقية ماسترخت؛ كما يتعين تطهير وتبسيط آلياتنا المؤسسية، طبقًا للموعد المحدد فى عام ١٩٩٦... إن هذا الإجراء الحتمى لأسباب

---

(١) دوجلاس هوارد: وزير خارجية بريطانيا من ١٩٨٩ حتى ١٩٩٥.

تطبيقية - مثل التشغيل الملموس للمؤسسات - وسياسية - مشكلة شرعية الاتحاد الأوروبى - ربما سيكون صعب التنفيذ.

ولمحاولة توضيح ذلك، سوف نقوم بإبراز عدم توافق آفاق كلا الجانبين؛ فى المقام الأول، هناك تعارض بين أوروبا الدول وأوروبا الفيدرالية، بين أوروبا المحمية وأوروبا التى تطبق التجارة الحرة، بين أوروبا الملتحمة بأمريكا وأوروبا الحليفة للولايات المتحدة ولكنها مستقلة ذاتيًا. نحن بحاجة لجرعة كبيرة من الإرادة السياسية للتوصل لحلول وسطية مرضية لجميع الأطراف، وقد لا نخطئ ربما إذا ما توقعنا أن المسئولية العظمى فى ذلك ستقع على المستشار الألمانى وعلى الرئيس الفرنسى.

وفى المقام الثانى، يتعين التوصل لنوع من التوازن بين المصالح الشرعية لأمريكا ودول الاتحاد الأوروبى وروسيا... فأى شكل من أشكال التطور لحلف الأطلنطى، على وجه الخصوص، قد لا يعتد باهتمامات هذه الدول، ربما يحمل فى طياته مخاطر لتجديد الانقسامات فى القارة الأوروبية.

وثالثًا، يتعين الاستمرار فى تعميق العلاقات بين الاتحاد الأوروبى وحلف الأطلنطى ودول أوروبا الوسطى والشرقية، مع الاحتفاظ بالمرونة التى تفرضها الشروط السابقة.

وسوف يكون العامان المقبلان حاسمين فى هذا الشأن.

ففى مواجهة الخطر الحقيقى لعدم المسئولية التى أظهرتها أمريكا فى النصف الثانى من فترة رئاسة بيل كلينتون، قد تستطيع دول القارة الأوروبية، لا سيما الاتحاد الأوروبى، بدءًا من فرنسا وألمانيا، وكذلك اتحاد الدول المستقلة بدءًا بروسيا، والدول التى حصلت على استقلالها بعد انهيار الاتحاد السوفيتى، بدءًا ببولندا، عليها جميعًا، رغم جميع ما تواجهه من مشكلات، البحث فى ذاكرتها المشتركة عن الموارد اللازمة للتقدم فى الطريق الصحيح.

الدروس الآسيوية:

كل شيء يحدث الآن يوحى بأن أهم ظاهرة حدثت فى السنوات الأخيرة من الألفية الثانية كانت ازدهار آسيا؛ وليس مستبعدًا أن ينتقل، فيما بعد، مركز الجاذبية السياسية والاقتصادية، وربما الثقافية، لهذا الكوكب إلى حضارات أخرى.

أما دول أوروبا الغربية، فلا تتوقع أن تكون عاصمة العالم، أى العاصمة التى تتساوى مع نيويورك ولندن وباريس، فى الصين أو فى اليابان. فنحن نجد صعوبة فى تصور عالم تصبح ربما القوة العظمى فيه هى الصين، حيث يضطر جميع قادة هذا الكوكب، إلى أن يتوجهوا - بصفة دورية - لزيارة القصر الإمبراطورى أو المدينة المحرمة كما يفعلون اليوم فى البيت الأبيض.

وعلى الرغم من تجربتها مع تعدد الجنسيات، فإن أمريكا التى لم تشهد فى هذا القرن إلا صعودًا مستدامًا، لا تتخيل مثل أوروبا، وربما أكثر منها، هذا الاحتمال.

وعلى الرغم من ذلك، فهذا الاحتمال ليس مستبعدًا، حتى إن تطلب ذلك مرور كثير من الوقت - هل ستكون عدة عقود؟ - عما نحن عليه الآن.

وفى الوقت الحالى، طبقًا للإحصائات، فإن الناتج القومى الإجمالى للصين أقل من نصف ناتج دولة مثل فرنسا التى يتساوى عدد سكانها، بعدد سكان إحدى الأقاليم المتوسطة فى الصين.

إن رؤية الفرنسيين الذين يعتقدون أنهم منارة العالم منذ الثورة الفرنسية فى عام ١٧٨٩، قد تغيرت.

فخارج نطاق الحلقة الصغيرة لوسط رجال الأعمال الذى تحطم أمام الواقع الاقتصادى، فنحن لدينا فى الغالب اتجاه للتلذذ برؤيتنا الرومانسية، أو لنقول النزعة للماضى، فيما يتعلق بالقضايا الدولية.

إن ثقافتنا تميل دائمًا لتركيز اهتماماتنا النفسية على جوارنا المباشر؛ حيث نضع ضمنيًا حدود عالمنا. إننا نسلك هذا السلوك نتصرف مثل الصينيين الذين كانوا يعتبرون أنفسهم، منذ الزمن السحيق، مركزًا للعالم؛ والحقيقة أنهم لا يزالون يتفوقون علينا، فى الزمان والمكان، يا له من فارق كبير!

ولأنها لا تعرفها جيدًا، بل لا تعرفها على الإطلاق، فإن فرنسا تخشى آسيا. فكثير من ممثلى فرنسا، يتحدثون عن الصين، فى لغة الخطاب، بنوع من الهيبة لا سيما خطاب الحماية الاقتصادية.

ومن دواعى الأسف؛ أن الكثير من الشخصيات العامة الفرنسية لا تزال حبيسة هذا الخطاب الذى عفا عليه الزمن والموجه لجزء ضخم ومثير من العالم فى طريقه إلى أن يولد من جديد.

فمنذ السبعينيات، كانت خريطة القوة فى العالم واضحة؛ فاليابان لم تعد تقوم بدور "المحاكى" الذى كنا وما زالنا نستنكره بتعالى؛ فقد شهد هذا البلد صحوة سياسية بعد اعتراف الولايات المتحدة بالصين فى عام ١٩٧٢؛ وبعد الصدمة البترولية لعام ١٩٧٣.

إن ازدهار الدول الصناعية الجديدة التى تضم النمور الآسيوية الأربعة - هونج كونج وسنغافورة وتايوان وكوريا الجنوبية - أظهر أن النموذج اليابانى يمكن أن يحتذى به؛ إلا أننا لدينا اتجاه لاعتبار هذه التجارب، تجاربًا فريدة.

ألا تتميز هونج كونج بموقع فريد، فهى نافذة الصين الرأسمالية، هذا فضلاً على كونها عضوًا فى الإمبراطورية البريطانية؟

قلة من الفرنسيين الذين يعرفون بوجود "لى كوان يو"[1]، كانوا يعتبرونه ديكتاتورًا غريب الأطوار؛ وكانوا يسيئون فهم عقيدته وممارسته لـ "الحكم الجيد" فى سنغافورة.

---

(١) لى كوان يو: رئيس وزراء سنغافورة من عام ١٩٥٩ حتى ١٩٩٠.

أما فى تايوان وكوريا الجنوبية، فنحن لا نميزهم إلا بالمقارنة بالأنظمة الشيوعية المماثلة؛ فالحزب الوطنى الشعبى الصينى (الكومينتانج) فى تايبيه عاصمة تايوان، كان صورة طبق الأصل للحزب الشيوعى لماوتسى تونج. ونظام سيول كان أيضًا صورة لنظام بيونج يانج؛ فالدول الأوروبية التى تصطبغ بصبغة اشتراكية ديمقراطية، كانت تعتبر "نموذج النمو" الذى يرتكز إلى تكوين قوة ضرب للتصدير، بفضل الأيدى العاملة الرخيصة والجيدة، نموذجًا سيئ السمعة.

لقد كان مفكرونا يفضلون التغنى بفضائل نظرية "إحلال الواردات" التى كانت دول العالم الثالث الماركسية الجديدة فى الستينيات، أصحاب نظرية استغلال الدول الصناعية للدول النامية، قد اتخذت منها حصانًا رابحًا؛ فهى نظرية أراد بعض الاشتراكيين الفرنسيين فرضها على بلادنا فى عام ١٩٨١ وأيضًا فى عام ١٩٨٣.

وقد حاولت إندونيسيا اتباع هذا الطريق، قبل أن تحذو حذو النمور الأربعة، وكذلك فعلت تايلاند وماليزيا منذ تخلى الصين عن التزاماتها تجاه كمبوديا.

وعقب انهيار الاتحاد السوفيتى؛ شرعت فيتنام على الفور فى تحويل نظامها الشيوعى إلى حكم ديمقراطى جيد قادر على قيادة التحول الاقتصادى الذى قامت به دول جنوب شرق آسيا الأخرى.

وحاليًا، تعد فيتنام أول دول شيوعية تنضم لاتحاد دول جنوب شرق آسيا (آسيان). إن ما حققته هذه الدول من نجاحات مذهلة؛ ظهر بوضوح فى منطقة الشرق الأقصى، كما كنا نطلق عليها إبان الإمبراطوريات الاستعمارية.

إن هذا النجاح لم يقتصر على هذه المنطقة؛ فقد انطلقت الهند أيضًا بكل اتساعها، فى طريق التقدم الليبرالى بنجاح كبير، على الرغم من بطء خطواتها.

إن مستقبل الصين، ونحن على مشارف القرن الحادى والعشرين، يستحوذ على اهتمام العالم أكثر بكثير من القضايا الأخرى المهمة. فاستمرار النمو الاقتصادى بمعدل يبلغ تقريبًا ١٠٪ سنويًا فى هذا البلد الذى يضم ربع سكان العالم؛ أدى إلى تحول الاقتصاد الدولى محققًا لنتائج إيجابية لمن يعرفون كيف يتأقلمون مع هذا الوضع، ونتائج سلبية للآخرين. وربما نجد أيضًا حلاً طبيعيًا وسلميًا لبعض المشكلات العويصة مثل إعادة اتحاد الكوريتين.

ألا يزداد إعجاب سيول ببكين وتقربها منها، شيئًا فشيئًا؟

وفى المقابل، ألا يتوقع أو حتى يأمل بعض، غرق فى الصين فى الفوضى، أو الأسوأ من ذلك، انهيارها كلية، وأن تتأثر بذلك ربما مجموع دول شرق آسيا.

إن هذه القفزة الاقتصادية ربما تتحطم فى هذه المنطقة، ما يفتح الطريق لجميع أنواع المغامرات فى جزء هش من العالم نتيجة لتعايش عدد لا يحصى من العرقيات ونمو الأصولية الإسلامية بشكل ملحوظ. إن تداعيات مثل هذا التطور على العالم أجمع ربما سيكون أمرًا ضارًا حتميًا، إن لم يكن مدمرًا.

إن المعلقين الغربيين يجدون صعوبة فى تجاهل الأيديولوجيات التى يميلون إليها؛ فإذا كانوا يعترفون بفضل "دينج شياو بنج" فى هذا الانفتاح الذى حدث فى الصين، فهم يدينونه بصفة عامة بسبب مذابح ساحة "تيانانمن" فى يونيو ١٩٨٩، ويرون فى هذا الحدث محاولة يائسة لتأكيد سيطرة الحزب الشيوعى على السلطة بعد أن أصبح حزبًا بائدًا ومعرضًا، إن آجلاً أو عاجلاً، للانهيار.

ألا يعتبر الجمود الأيديولوجى الذى نشهده فى الوقت الحالى، بداية لانفجار جديد، فى هذه المنطقة، ربما يكون قاتلاً هذه المرة، بعد وفاة دينج شياو بنج؟

ألن يؤدى هذا التقدم غير المتوازن، فى هذه المنطقة، حتمًا إلى انهيار السلطة المركزية وحتى الإطاحة بها، مثلما حدث فى الاتحاد السوفيتى؟

إن المقارنة بالاتحاد السوفيتى السابق مغرية ولكنها مضللة؛ فالصين ربما تكون إمبراطورية ولكن يرجع تاريخها لآلاف السنين. ويعد تجانسها العرقى أمرًا مذهلاً، وحتى إن كانت اللهجات بين إقليمى "كونجدنج" و"سيشوان" تختلف بشكل جوهرى، فهذا لا يغير من الأمر شيئًا؛ فاللغة المندرينية واسعة الانتشار واللغة المكتوبة لم تتغير فى كل مكان؛ والشعور بالانتماء، وهو ما نطلق عليه الدولة القومية، راسخ إلى أبعد الحدود منذ بداية التاريخ الصينى.

فمنذ بضعة أشهر، لم تكن بكين تعرف الضرائب، وكان المراقبون يتساءلون حول مقدرة الحكومة المركزية على تطبيق إصلاحات مالية وضريبية.

وقد تمت الإصلاحات بنجاح؛ فعندما استقدمت "كونجدنج" الأيدى من إقليم "سيشوان"، لم تكن هذه الظاهرة مشابهة للعمالة الجزائرية فى فرنسا أو التركية فى ألمانيا.. فهذه أولاً وأخيرًا عمالة صينية. وقد وجد سكان "كونجدنج" أن دفع الضرائب أمر شرعى، باسم ضرورة التجانس، لصالح الإقليم الأكثر فقرًا.

ويتضح من ذلك، أن فرضية انهيار الصين غير واردة ما دام يشمل النمو اليوم جميع الأقاليم، وأن الاتجاه نحو الانفصالية، من المنظور السياسى والاقتصادى أو التاريخى، ربما لن يكون له أى معنى.. وفضلاً على ذلك، فنحن لم نلحظ، فى المقابل، أى أصوات، فى هونج كونج، يعلو للمطالبة بالاستقلال فى عام ١٩٩٧.

وفى تايوان، من الملاحظ أن التيار المطالب بالاستقلال تؤيده الأقلية، ولكن هذا لا يمنع حكومة بكين من أن تكون يقظة دائمًا وبشدة فى هذا الشأن، كما اتضح حديثًا من ردود أفعالها تجاه زيارة الرئيس "لى تنج هوى"[1] للولايات المتحدة.

---

(١) لى تنج هوى: رئيس تايوان من عام ١٩٩٨ حتى عام ٢٠٠٠.

إن توزيع السلطات فى القارة الصينية؛ هو بالتأكيد موضع نقاش ولكن ليس فى ظل انهيار الدولة.

وماذا عن الحزب الشيوعى؟

إن حسابات دينج شياو بنج يمكن أن نفهمها كالتالى: إن الصين ليست دولة متأخرة فحسب، ولكنها أكثر الدول تأخرًا! لهذا، ولمدة محددة، فهى تحتاج حكومة متسلطة ولكنها مستنيرة!

والحزب الشيوعى الصينى هو الوحيد الذى يمكنه أن يطمح فى القيام بالثورة الرأسمالية التى تحتاج إليها الدولة، إلا إذا غرق فى الفوضى؛ ولكن ليتم له ذلك، يتعين على الحزب أن يتسم بالكفاءة والنظام والإخلاص فى العمل.

وفى الواقع، فإن الحزب الشيوعى الصينى يزداد كفاءة باضطراد؛ فقد بدأ متخصصون فنيون بتكوين أمريكى، فى الإحلال مكان شيوخ الفلاحين الذين تم تغيير مسارهم فى دولة ستالين؛ وكى يستمر فى البقاء، فقد تمسك الحزب الشيوعى بالنظام؛ ولهذا حدثت مظاهرات ساحة "تيانانمن" فى عام ١٩٨٩.

إن على الحزب - أيضًا - أن يناهض الفساد ولكن، حول هذه المسألة، يتعين أن ننظر إلى الأمور بطريقة نسبية. فالعلاقة بين الصين والمال ليست كما هى فى بلادنا.

فكى يؤدى الحزب الشيوعى الصينى مهمته، هل سيكون بحاجة إلى الرجل المعجزة؟

لقد أعاد ماوتسى تونج بناء الدولة، أما دينج شياو بنج فقد فتح البلاد على الحداثة؛ فهل البلاد بحاجة اليوم إلى إمبراطور؟ ولكن هل هذا سؤال فى محله؟

ففى تايوان، استمرت سلطة الحزب الوطنى الشعبى الصينى (الكومـــدنتانج) بشكل مذهل؛ على الرغم من انتهاء حكم (تشيانج كاى شيك)[1] رمز هذا الحـــزب. إن الأمر قد يستغرق بعض الوقت، بعد انتهاء هذا البطريرك، لتحديد ما إذا كانـــت البلاد تتجه إلى النظام نفسه، وهو بالتأكيد المرغوب فيه، أو ربما ستنـــشأ الـــسلطة المقبلة من انتصار فريق على الآخر.

منذ عام ١٩٨٩، وضعت الدول الغربية حقوق الإنسان فى المرتبة الأولـــى فى علاقاتها بالصين؛ ولكن هذا الاهتمام الجوهرى يجب ألا يمنعها من محاولة فهم الظروف الإيجابية التى تسود بلد تعد حضارته من أقدم وأعرق الحـــضارات فـــى العالم والتى، لهذا السبب، تستحق منا كل الاحترام والتقدير.

إن السياسة الدولية لا تقوم على المشاعر، ولهذا فنادرًا مـــا تـــؤدى بعـــض الحسابات القائمة على المصالح إلى القضاء عليها نهائيًا.

وأبرز دليل على ذلك، السياسة التى يتبعها الـــرئيس الـــديمقراطى كلينتـــون والمستشار الألمانى هليموت كول تجاه الصين.

وبصفة عامة، فالدول الغربيـــة ليـــست مـــن مـــصلحتها علـــى الإطـــلاق عزل الصين.

وفيما يتعلق بنا، نحن الفرنسيون، فيجـــب أن نتجنـــب الاستـــسلام للنزعـــة الطبيعية التى تسيطر علينا تجاه معارك الأيديولوجيات. علينا أن نراهن على آســـيا بصفة عامة وعلى الصين بصفة خاصة.. يجب علينا أن نطور علاقاتنا الاقتصادية والسياسية – بشكل كبير – فى هذه المنطقة التى ستكون الساحة الرئيـــسية للقـــرن الحادى والعشرين.

---

(١) تشيانج كاى شيك (١٨٨٧-١٩٧٥)؛ جنرال وقائد القوات المسلحة للكمدنتانج. ورئيس الحكومة الوطنية لمقاطعة نانجينج من ١٩٢٨ حتى ١٩٣٦؛ ثم تولى رئاسة تايوان من ١٩٥٠ حتى ١٩٧٥.

إلا أن هناك رؤية مزدوجة للمستقبل فى آسيا؛ تتناقض الواحد مع الأخرى. الأولى رؤية تفاؤلية، وهى رؤية الآسيويين أنفسهم. والثانية تشاؤمية وهى تتعلق بالغرب.

إن الفكر السائد فى آسيا - وأتحدث هنا عن شرق آسيا بصفة خاصة - يمكن أن نصفه على الوجه التالى:

لقد عانت الشعوب الآسيوية كثيرًا خلال القرن العشرين، حتى إن كل طموحاتها أصبحت تتركز حول تحقيق الرخاء المادى والبحث عن السلام. فكل دولة ترغب فى تسوية مشكلاتها مع الدول المجاورة، على الأقل بصفة مؤقتة. والصين نفسها تحذر من إثارة أزمات كبيرة سواء بشأن مستقبل تايوان أو بشأن مستقبل جزر "سبراتلى" ما دام يظل شركاؤها أيضًا حذرين.

ونشهد تطور إنشاء مؤسسات براجمانية، مثل: اتحاد دول جنوب شرق آسيا (المعروف باسم آسيان)، والمنتدى الإقليمى لأمن آسيان ومنتدى التعاون الاقتصادى لدول آسيا والمحيط الهادى (أبيك).

وكما حدث فى تاريخ تكوين الاتحاد الأوروبى، فهناك فكرتان كانتا مصدر الإلهام لإنشاء هذه المؤسسات؛ الأولى: هى تحقيق التقدم الاقتصادى عن طريق التبادل التجارى والاندماج التدريجى، والثانية: تتعلق بالأمن وتنمية التعاون السياسى.

إن المقارنة بين الاتحاد الأوروبى وآسيا تتوقف عند هذا الحد؛ فالاختلافات بين المجالين كبيرة سواء من الناحية التاريخية أو الجغرافية؛ إلا أن الفكر البرجماتى الذى يلهم الآسيويين يذكرنا بالمفكرين الأوروبيين العظماء أمثال "جون مونيه".

ويطمح زعماء آسيا فى إدراج بكين - على المدى الطويل - فى مغامرة التعاون الدولى؛ فهم يعرفون أن الولايات المتحدة، التى تعتبر اليوم صمام النظام الأمنى فى هذه المنطقة من العالم، لن تحتفظ بوضعها البارز طويلاً.

وللاستعداد للمستقبل، يتعين على الثلاثة الكبار فى المنطقة، أى أمريكا والصين واليابان، أن يتعلموا كيف يديرون علاقاتهم بطريقة سلمية؛ وهذا سيكون باحترام الدول الأخرى.

إن "الأبيك" تشكل اليوم الأداة الواعدة والمبشرة بمستقبل مرموق لهذه المنطقة؛ وتعتبر قمة سياتل فى عام ١٩٩٣ وقمة "بوكور" بإندونيسيا عام ١٩٩٤ قمم ناجحة، ومن المقرر أن يعقد مؤتمر ثالث فى أوساكا بحلول عام ١٩٩٥.

وعلى الرغم من ذلك، فالآسيويون لا يرغبون، فيما يبدو، فى مواجهات منفردة تدعوهم لها أمريكا دون غيرهم؛ فهم يطمحون فى تعزيز الضلع الثالث من المثلث الدولى وذلك بالمبادرة بعقد اجتماعات قمة مع دول الاتحاد الأوروبى. هذا هو جوهر العرض المقدم لباريس فى سبتمبر ١٩٩٤، من قبل (جوه تشوك تونج)[1] رئيس وزراء سنغافورة، الذى تبلور فى شكل أول اجتماع عقد بين الجانبين فى تايلاند نهاية عام ١٩٩٦.

لقد كان "جون مونيه" على قناعة بأن ممارسة سياسة المصالح المشتركة يجب أن تغير - على المدى الطويل - العلاقات بين الدول.

وتطبق دول شرق آسيا هذا الأسلوب، بطريقتها الخاصة، لحل المشكلات. ولهذا السبب، أبدت رغبتها فى خروج بورما - التى كان ربما من المقرر أن تلحق

---

(١) جوه تشوك تونج: رئيس وزراء سنغافورة من عام ١٩٩٠ حتى ٢٠٠٤.

بالآسيان، بعد فيتنام ولاوس وكمبوديا -- من عزلتها، وهى تطمح - بهذا الشكل - فى تسوية قضية كوريا الشمالية تمامًا كما يتم إصلاح الكسور.

وتبدو هذه الرؤية مثالية، بل وساذجة طبقًا لرؤى المراقبين الغربيين الذين يتنبئون بانهيار الصين؛ بسبب ثقل ما بها من تناقضات وتصاعد العنف الناتج عن الانقسامات العرقية أو بسبب الكثير من الظلم الاجتماعى؛ أو أيضًا بسبب المواجهات الإقليمية.

فهم يتوقعون مراقبة نتائج بعض الأحداث؛ مثل الركود الاقتصادى للصين ووفاة دنج شياو بنج أو خلافة سوهارتو[1]، ومن الممكن بالتأكيد أن يحدث أسوأ من ذلك.

فالتهديد الرئيسى الذى يواجه دولة مثل الصين؛ يظل خروج اقتصادها عن المسار الصحيح بشكل مفاجئ. ويجب ألا نغفل أن الزراعة لا تزال، على رأس الأنشطة فى هذا البلد، وأن الحياة السياسية خاضعة، جزئيًا، لمفاجآت موسم الحصاد؛ فقد تشح السماء بأمطارها لسنتين أو ثلاث، فيؤدى ذلك ربما إلى اندلاع كوارث ومآس.

وكما رأينا سابقًا، فى رأيى، بموجب هذا التحفظ، هناك احتمال قوى لبقاء الحزب الشيوعى فى السلطة، على الأقل لفترة من الوقت بعد وفاة الزعيم الكبير. وفى هذه الظروف، فسيكون الجيش أكبر ضمان لوحدة الدولة.

إن التنمية التى تشهدها آسيا؛ تضع العالم الغربى فى محنة كبيرة ليس على الصعيد الاقتصادى فحسب، بل وأيضًا على الصعيد الثقافى.

---

(١) محمد سوهارتو (١٩٢١-٢٠٠٨) رئيس إندونيسيا من عام ١٩٦٧ حتى ١٩٩٨.

فالولايات المتحدة وأوروبا تواجهان منافسة قوية؛ لن تتوصلان ربما إلى وقفها؛ فإذا اتبعت دولة واحدة سياسة الحماية، فإن الإجراءات الانتقامية التي قد تتعرض لها، سوف تضعها ربما في خطر مبرح.

فإذا تم تعميم سياسات الحماية، سيؤدى ذلك - ربما - إلى إغراق العالم فى انكماش اقتصادى شديد مثلما حدث فى الثلاثينيات؛ لذا يتعين استبعاد تام هذه الأفكار الضارة والتفكير بعقلانية وبطريقة بناءة مع الملاحظة فى المقام الأول أن التنمية فى العالم الثالث - فى حد ذاتها - تجربة ناجحة.

لقد تحدثنا، نحن الفرنسيون، عن هذا الموضوع بالقدر الكافى حتى لا نغير من حكمنا، فنحن نشكو اليوم من تدهور الوضع فى الجزائر ومن مخاطر الهجرة الناتجة عن هذه الأوضاع، فهل سنأسف كذلك على اليوم الذى ستتوصل فيه هذه الدولة التى تجاورنا من جهة الجنوب، أخيرًا، إلى الانفصال؟

وفى مواجهة الاقتصاديات الناشئة، لن تجد الدول ذات الاقتصاد الناضج خيارًا آخر سوى الإسراع فى توفيق أوضاعها الهيكلية؛ سيتعين عليها، أولاً، زيادة المرونة فيما يتعلق بتكلفة الأجور؛ فمسألة نقل الموظفين والعمالة غير المؤهلة أصبحا أمرين حتميين.

ويتعين على "النمور" - أيضًا - إتباع الأسلوب نفسه، حيث ارتفع معدل الأجور بشكل مذهل تحت تأثير النمو، كما أصبح العاملون معرضين - من الآن فصاعدًا - إلى تنافسية من نوع جديد.

والبلاد التى تقبل بإلغاء الحد الأدنى للأجور، مثل: الولايات المتحدة وبريطانيا، تعمل على خفض معدلات البطالة بحيث يصبح الثمن هو زيادة الظلم الاجتماعى والفقر المدقع فى الطبقات المعدمة.

والعلاج الوحيد الذى يصلح فى هذه الأوضاع؛ فهو الاهتمام بالتعليم والتدريب.

إلا أن تأثيـــر هذا العـــلاج لا يظهر إلا بعد فتـــرة من الزمـــن، فلا توجـــد – للأسف – وسيلة أخرى لإصلاح أخطاء الماضى فوريًا.

ولخلق فرص عمل جيدة، يجب أن يتم تدريب الأفراد جيدًا للقيام بمهام مفيـــدة.. وحتى ذلك الحين، يجب أن يتضامن الجميع، ولكن بعد أن يعاد تحديد الشروط.

إن الدول الأوروبية مطالبة بإعادة النظر – بدقة – فى أنظمتهـــا للـــضمان الاجتماعى؛ وقد بدأت بعض الدول فى القيام بذلك، مثل: السويد والدنمارك وألمانيا ولكن بمعدل أقل.

وبعيدًا عن هذا الموضوع، فجميع دول أوروبا الغربية يجب أن تضاعف من جهودها لإعادة السيطرة على الأموال العامة مع الحد من الضغوط الضريبية؛ وهذا يعنى تخفيض الإنفاق ومن ثم الحد من التوظيف فى القاع العام، على الـــرغم مـــن أضرار هذا الأمر على المدى القصير.

ومن جانبه، يجب على الاتحاد الأوروبى تطبيق نظام العملة الموحدة، علـــى اعتبار أنها الوسيلة الأضمن لإجبار الدول الأعضاء على القيام بـــإجراءات إعـــادة الهيكلة؛ فالعملة القوية هى السبيل الوحيد الذى سيتيح لأوروبا مكانة محترمة فـــى مواجهة الولايات المتحدة واليابان.

وبصفة عامة، على كل جانب أن يهتم برفع قدراته التنافـــسية، فـــى جميـــع المجالات؛ وأخيرًا فالتبادل التجارى، بمفهومه الواسع، يجب أن يستمر إدارته فـــى إطار متعدد الأطراف المتمثل فى منظمة التجارة العالمية التى حلت محل "الجـــات" فى بداية ١٩٩٥.

إن هذا البرنامج الذى تم عرضه بإيجاز يعد برنامجًا قاسيًا، بيد أنه حتمى ولا بديل عنه، وهو مفروض، بصفة خاصة، على فرنسا، فلا معنى من استنكار منافسة الغير؛ فالعالم الثالث له الحق فى اقتناص الفرص، ويتعين علينا، نحن، التحرك حيث يصبح ارتفاع مستوى معيشة الغير، فى الوقت نفسه نجاحًا لنا.

لنأتى الآن إلى القيم، فالغرب لا يكف عن المناداة بالديمقراطية وحقوق الإنسان، وقد برع الأمريكيون والفرنسيون فى هذا المجال بسبب السمات المشتركة لتاريخهما، والمفكرون الآسيويون لا ينكرون الطابع العالمى لبعض المبادئ؛ إلا أن الكثير يلاحظون أن التقدم فى هذه الاتجاهات، على الأقل فى العالم الثالث، يفترض – مسبقًا – وجود تقدم اقتصادى واجتماعى يتعين على الإدارة الجيدة أن تتمسك به.

هذا المفهوم الموجود أيضًا فى الموروث الفلسفى الغربى، يتطابق مع بعض الاتجاهات فى التقاليد الكونفشيوسيه والهندوسية وحتى الإسلامية.

ويمكن تحديد الإدارة الجيدة بتمسكها بجودة التعليم والتنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والاستقرار السياسى الداخلى، لا سيما فى الدول متعددة الجنسيات، وأيضًا الخارجى. كما يتعين اختيار القادة وفقًا للكفاءة والقدرة على الحكم وليس فقط لقدرتهم على إغراء مجموعة من الأفراد أو جماعة معينة.

وبالطبع، يصعب تحقيق النجاح فى جميع المجالات دفعة واحدة، وربما تكون سنغافورة هى الاستثناء الوحيد الجدير بالإشارة إليه.

أما فى الدول متعددة العرقيات – وهى حالة عامة فى دول آسيا – وأيضًا الفقيرة، فالتنافسية المشتركة لا يمكن، فى الظروف الحالية، إلا أن تؤدى إلى تدهور الأوضاع فى غياب حكومة قوية، ولكنها استبدادية.

وبعيدًا عن هذه الاعتبارات العادلة ولكن الدفاعية، فإن الآسيويين ماضـون في إبراز رفضهم؛ لتلقي دروسًا من الدول ذات القيم المتدهورة أو الضعيفة؛ فالتفكك الأسرى - الذى غالبًا ما يتم تشجيعه، أو قبوله فى كل الأحوال لتطور الحقوق - وارتفاع معدلات الجريمة والمخدرات وضعف التضامن الاجتماعى، لا سيما فى الولايات المتحدة، جميعها أمثلة غالبًا ما يتم تكرارها، وهم يذكروننا أيضًا بضرورة احترام الشعوب لقادتهم. .

ويتعين علينا الاعتراف بأن هذا الشرط لا يتحقق دائمًا فى الدول الديمقراطية الغربية؛ حيث يتم - فى الغالب أو فى بعض الأحيان - احتقار القادة المنتخبين بطريقة غير عادلة.

ألن تؤدى الأزمة السياسية التى ضربت جانبى الأطلنطى إلى إعادة النظر فى مبدأ الديمقراطية ذاتها، على الأقل كما نحن نمارسها الآن؟

وكمبدأ عام، فالديمقراطية هى أفضل القواعد، ولكن إذا كان الرجال الذين توكل إليهم مقاليد السلطة ليسوا قادرين على الحكم، هنا يتعين علينا أن نضع علامة استفهام.

ومن هذا المنظور، يتعين الإشارة إلى أن الوضع فى اليابان ليس براقًا على الإطلاق؛ فعقب الحرب العالمية الثانية، قامت بلاد الشمس المشرقة بتبنى نظام سياسى ذى طابع غربى تحت ضغوط أمريكية.

فالاستقرار السياسى الكبير الذى تتسم به اليابان - لا يزال الحزب الحاكم فى السلطة منذ خمسة وأربعين عامًا - ونوعية البيروقراطية ورجال الأعمال وطبيعة الشعب اليابانى المتوافق الآراء والتجانس العرقى الذى يعد حالة استثنائية

فى المنطقة، والمكانة السائدة للقضايا الاقتصادية، كل ذلك يفسر أن ضعف الطبقة الحاكمة سياسيًا لن يؤدى إلى نتائج.

فعدم الاستقرار الذى شهدته البلاد فى السنوات الثلاث الماضية، وفى الوقت نفسه دخول الاقتصاد اليابانى مرحلة من النضج متاخمة لمرحلة الركود، ربما يؤدى، مع ذلك، على المدى الطويل إلى أضرار خطيرة.

ومهما كان الأمر، فالآسيويون لا يضيرهم انتقادنا؛ فإعادة الهيكلة التى يجب على الغرب إجراؤها لا تقتصر على المجال الاقتصادى فحسب، بل وأيضًا على المجال السياسى.

وكلما تصاعدت قوة آسيا، ازداد رفضها لغطرسة الدول الغربية التى لا تهتم بالطبع بآلامنا، بل فقط بوضعنا، فكل من رجال الأعمال والسياح يعرفون جيدًا كيف استطاع اليابانيون - الذين كانوا فى قمة التواضع بعد الحرب - رفع رأسهم عاليًا خلال العشرين عامًا الماضية، لا سيما فى الثمانينيات عندما كنا نحتفل باليابان التى أصبحت رقم (١) فى العالم.

فكما نتعلم اللغة الألمانية من جديد، بعد سقوط حائط برلين، فلنراهن على أن الثقافات الآسيوية ستستعيد تدريجيًا حروفها النبيلة.

وأخيرًا، ربما يكون "بول فاليرى" قد أخطأ فيما ذكره؛ فالحضارات ليست كلها معرضة للزوال.. أو بالأحرى، أليس لبعضها القدرة على البعث من جديد؟ فى الحقيقة، نحن لا نعلم ذلك بعد.

بيد أن الحضارة الأوروبية ستواجه ربما، فى القرن المقبل، محنًا قاسية. فنحن بإمكاننا، وهذه المرة سيكون على حسابنا، المرور بالتجربة الصادمة للثقافة

النسبية، فنحن لسنا مستعدين على الإطلاق للتحلى بالتواضع، ولكن حان الوقت كى نبدأ، ولكن بالطريقة الصحيحة؛ وهى تعزيز قدراتنا، ليس ضد، بل بالاتصال بهذه الشعوب التى فرضنا السيطرة عليها لوقت طويل، بطريقة أو بأخرى، ولكنها الآن أصبحت نداً لنا.

فرنسا ومواجهة التحديات:

لا يوجد أى مجال يخضع لمنطق الهزل أكثر من السياسة الخارجية؛ فعندما بدأت فرنسا تتوافق مع الظروف المحيطة عند منعطف القرن العشرين وقبل الدخول فى الألفية الجديدة، لم يكن هذا يعطيها الحق فى الخطأ.

وأول خطأ ربما ترتكبه؛ سيكون عدم إدراك أن ما يحدث من مولد لكيانات سياسية جديدة من خلال الدول القومية، لا يتم بالطريقة نفسها التى نشأت بها هذه الدولة وببطء خلال القرون الوسطى إبان عصور الاستبداد، لذا يجب على الفور ودون تردد البدء بالتلويح ببطاقة الاتحاد الأوروبى.

كثير من الفرنسيين يعتقدون أن بقاء هويتنا؛ يفترض أن تكون أوروبا ضعيفة.. وهم مخطئون فى هذا الرأى؛ أليس التقدم العلمى والتكنولوجى، لا سيما فى المجالات التى تتعلق بالاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، هو الذى أدى إلى تحويل "الاستقلال الوطنى" إلى أسطورة فى جميع الأنشطة الملموسة بداية من العلاقات النقدية والمالية.

لقد كانت الحكومات، فى الماضى، تراقب الأسواق.. أما اليوم، فالأسواق هى التى تراقب الحكومات.. وإذا حاولنا اعتراض مجريات الأمور بالدخول فى معارك خاسرة، ربما لن نتمكن سوى من إنهاك قوانا والبدء فى الانهيار والتدهور.

وإذا زعمنا اتباع سياسة خارجية عالمية مستقلة عن خيارات شركائنا الكبار، فنحن بذلك ربما نحكم على أنفسنا بالفشل.

فسواء أردنا أو لم نرد، لا يوجد، فى عالمنا الحالى، هدف، بالنسبة إلى فرنسا، أكبر من أن تلعب دور المحرك وتتحرر من الأفكار المسبقة، لبناء أوروبا قوية. فما كان صحيحًا إبان الحرب الباردة، تأكد اليوم بعد زوال الستار الحديدى وإعادة توحيد ألمانيا.

وبعد كل ما قيل، سوف أقوم بتحديد ستة تحديات رئيسية تواجه بلادنا، حيث ربما نجد، هنا وهناك، بعض الأفكار التى تم استعراضها من قبل ولكن بطريقة مختلفة.

تطبيق النظام النقدى الموحد؛ فقد أكد المجلس الأوروبى، الذى عقد، فى مدينة كان فى يونيو ١٩٩٥، ضرورة تحقيق هذا الهدف بحلول عام ١٩٩٩، ولكن مع تأجيل القرارات الخاصة اللازمة للتوصل إليه. فالطموح أمر ضرورى، ولكن شريطة أن يكون فى إطار متطلباته كى يتم تنظيم الأموال العامة للدولة.

وبالنسبة إلى بعض الدول الأعضاء، فإن الإغراءات ربما لا يمكن مقاومتها لتحريك النسيج الوطنى بغرض إخفاء عجز القادة فى القيام بالإصلاحات الهيكلية اللازمة التى سبق الإشارة إليها.

فإذا تخلفنا عن موعد عام ١٩٩٩، بسبب الخوف أو نقص الشجاعة اللازمة أو الرؤية الواضحة اللازمة لترتيب أوراق قضايانا، فكيف يمكن تخيل أن يتم تعزيز فرنسا خلال هذا الاجتماع؟

وعلى صعيد أكثر اتساعًا، فإن الأزمة المكسيكية التى وقعت فى خريف عامى ١٩٩٤/١٩٩٥ قد أثبتت، مرة أخرى، حدود تحرير التجارة فى غياب إطار نقدى محكم.

إن التنسيق الجيد للسياسات الاقتصادية بين الدول، ربما يكون كافيًا من الناحية النظرية، إلا أن قوانين سياسة التسييس لا تتوافق مع قوانين السياسات الاقتصادية؛ فالأولى تفضل - منهجيًا - السياسات ذات المدى القصير لتتوافق مع آفاق الانتخابات المرتقبة. أما الثانية، فهي تشترط دائمًا المدى المتوسط والبعيد.. وهذا ما يفسر السبب الذى من أجله يجب أن تفرض القيود النقدية على الحكومات.

لقد أثبتت ألمانيا، حتى زلزال إعادة التوحيد، صحة هذا الاختبار، فالنظام النقدى الأوروبى قد بلغ مداه خلال صيف ١٩٩٤؛ وإذا لم نطبق نظام العملة الموحدة، فإن هناك خطرًا من عودة العراقيل إلى التبادل التجارى داخل أوروبا من جديد.

وفى الحقيقة، يطمح بعض فى تحقيق ذلك ويعلنونها بوضوح، دون النظر إلى عواقب ذلك على المدى البعيد، فى عالم تسيطر عليه ديناميكية الحركة من جانب أمريكا وآسيا.

التحدى الثانى هو السياسة الخارجية والأمن المشترك، وهو الجانب الثانى من اتفاقية ماسترخت. فلا يكفى فقط اتباع سياسة فرنسا وألمانيا فيما يتعلق بالدفاع، وتعزيز قدرات المثلث المكون فرنسا وألمانيا وإنجلترا لإنشاء الدعامة الثانية لحلف الأطلنطى التى نتحدث عنها منذ عهد كيندى دون أن نعمل مطلقًا على تحقيقها بالتنسيق مع شركائنا الآخرين الأوروبيين.

فإذا كان النظام الأوروبى، فى مجال السياسة الخارجية، عاجزًا عن أن يكون صلبًا فى هيئة مواقف وأفعال مشتركة فى المجالات الأساسية، كما تتنبأ به معاهدة ماسترخت، فإن إقامة كيان جديد للأمن لن يفيد بشىء.

إن الفشل الذى تعرضنا له فى البوسنة، يعد فشلاً سياسيًا وليس عسكريًا. فإذا لم تعمل كل من فرنسا وألمانيا وبريطانيا على توحيد "سياستها الكبرى" على الأقل، فيما يتعلق بالشأن الأوروبى بمفهومه الواسع، حيث يتضمن ذلك كلاً من روسيا واتحاد الدول المستقلة، فإن أقل أزمة قد تندلع على سبيل المثال فى البلقان أو فى أوكرانيا، ربما يخشى أن تتحول إلى فشل ذريع، إن لم تكن مأساة كبرى.

إن الاتحاد الأوروبى بحاجة - أيضًا - إلى سياسة موحدة بقدر المستطاع تجاه منطقة الشرق الأوسط التى تشكل مع شمال إفريقيا الجانب الجنوبى لحدودنا.

أما فى الوقت الحالى، فنحن خارج اللعبة؛ فالولايات المتحدة تسيطر على الساحة، وتعتزم تحصيل العائدات الاقتصادية لتعهداتها السياسية والعسكرية، بيد أن "الشرق المعقد" - كما كان يقول ديجول - لن يقبل إقامة سلام دائم بشروط الهيمنة الأمريكية.

وعلى الرغم من حدوث بعض التحولات من بعض التأخير بسبب قضايا ملموسة - على سبيل المثال - قضية المياه فى الضفة الغربية والجولان - أو بعض القضايا السياسية البارزة مثل وضع القدس، فإن عملية السلام لا تزال مستمرة. وربما لن يكون بالإمكان عودة العلاقات الدبلوماسية بين إسرائيل والأردن دون موافقة سوريا. وسيأتى يوم تضطر فيه الأنظمة العربية الاستبدادية التى تحتمى وراء قضية الدواعى والاهتمامات الأمنية إلى تبرير غياب الديمقراطية، سوف تضطر إلى الاستسلام لطموحات الشعوب وتطلعاتها نحو الرخاء الاقتصادى وتحقيق مزيد من الليبرالية السياسية. ولقد أعطى مؤتمر الدار البيضاء الذى عقد فى نهاية شهر أكتوبر من عام ١٩٩٤ الإشارة لهذا الاتجاه.

لذلك، يتعين على الأوروبيين العثور على مكانهم الطبيعى فى منطقة تتعلق بمصالحهم الاقتصادية والاستراتيجية العليا، بيد أنه يجب عليهم إعادة بناء سياستهم مع العرب على أساس اهتمامهم بتحديد الحفاظ على مصالح الاتحاد الأوروبى فى مجمله، ولا يجب العودة إلى الأنماط التنافسية القديمة التى كانت سائدة فى العصور الوسطى بين بريطانيا وألمانيا وفرنسا وإيطاليا؛ التى ربما تكون نتائجها المباشرة غير المباشرة مدمرة.

وفى هذا السياق نفسه، يتعين على فرنسا الاعتراف بضرورة وجود بعد أوروبى لسياستها فى شمال إفريقيا - لا سيما فى الجزائر - وفى إفريقيا بصفة عامة التى لا تزال يغلب عليها ثقل هائل من المصالح الخاصة.

تواجه فرنسا مشكلة مستقبل قوتها النووية الرادعة.

لقد أدار الرئيس جاك شيراك ظهره لقرارات من سبقوه؛ مقررًا إجراء سلسلة أخيرة تتكون من ثمانى تجارب نووية بين سبتمبر ١٩٩٥ ومايو ١٩٩٦. وكان الهدف المعلن لهذه التجارب هو السماح بتجارب المحاكاة أن تعمل على بث روح الأمن والأمان والتأكيد على الثقة فى القوات المسلحة وكفاءتها، فى بيئة تقنية وسياسية استراتيجية فى حالة من التغيير المستمر.

وهكذا يكفى تغيير القوة الموجهة - صاروخ بحر أرض على سبيل المثال - من أجل العمل على تعديل الرءوس النووية. ويتعين تعلم كيفية القيام بذلك دون إجراء تجارب نووية. فالبرنامج الذى أعلنه الرئيس شيراك يستبعد وجود آفاق لامتلاك أسلحة جديدة.. وبطريقة واضحة، تتمسك فرنسا بسياسة الردع ولا تعتزم استخدام القنابل الذرية، على خلاف ما عبر عنه بعض السياسيين والعسكريين من طموحات.

ووفقًا لفكر النظام الدولى بعدم انتشار السلاح النووى، فإن هذا السلاح سوف يحتفظ، بهذه الطريقة، بدوره كحل نهائى تلجأ إليه القوى لمواجهة لبعض المواقف شديدة الخطورة التى لن يكون متوقعا وضع تصور مفصل لها قبل عقد أو عدة عقود من الآن.

وبعيدًا عن ضرورة إلغاء فائدة مفهوم الردع، فإن نهاية الصراع بين الشرق والغرب قد عمل على تدعيم الضرورة إلى وجوده؛ وذلك بتوسيع حقل الاحتمالات المتوقعة التى ربما يلجأ فيها طرف من الأطراف المهاجمة إلى استخدام أسلحة الدمار الشامل الذرية أو الكيميائية أو البكتريولوجية.

ومنذ الآن أصبح مفهوم الردع الخاص بديجول؛ وهو "بأى وسيلة وفى جميع الاتجاهات" يطبق بكامل معناه.

فى هذا العالم الجديد الذى بدأت ترتسم ملامحه، لن يتماسك الاتحاد الأوروبى إلا إذا توصل لتنظيم دفاعاته.. وبعيدًا عن التأملات المتعلقة بشكل علاقات حلف الأطلنطى والاتحاد الأوروبى واتحاد أوروبا الغربية، فى المستقبل، فإن كل شىء سيعتمد، فى الأساس، على اختبارات فرنسا وبريطانيا وألمانيا.

ففرنسا وبريطانيا هما من يمتلكان فقط السلاح النووى؛ لذلك فعليهما، بالتعاون الوثيق مع شركائهما – وفى المقام الأول مع ألمانيا – إيجاد سبيل لوضع قدرايهما فى خدمة المفهوم المشترك للاتحاد بشأن قضية الدفاع، على أن يكون ذلك فى إطار تحالف أوروبى – أمريكى؛ وفى إطار احترام النظام الدولى الذى عززه التأجيل غير المحدد لاتفاقية الحد من انتشار السلاح النووى التى كان مقررًا لها مايو ١٩٩٥.

لقد أثار قرار جاك شيراك موجة عارمة من الاحتجاجات حول العالم؛ فقد تعهدت فرنسا علنًا التوقيع على الاتفاقية المستقبلية حول الحظر الشامل للتجارب النووية التى كان مقررًا إبرامها نهاية عام ١٩٩٦.. إنه حقًا تاريخ مهم.

إن الإجراءات التى تم إتباعها من قبل العديد من البعثات العلمية حول "جزر موريرواة "، قد خلصت إلى عدم وجود أى تسرب نووى على الإطلاق، أو أى خسائر جيولوجية متوقعة على المدى القصير، إلا أنه لم يكن هناك أى نتيجة حاسمة يمكن استخلاصها بشأن تداعيات التجارب النووية فى هذه الجزر على المدى البعيد.

وهذه الملاحظة يمكن أن تنطبق أيضًا على جميع المواقع والتجارب التى سبق القيام بها، وكذلك بالنسبة إلى بعض المجالات مثل تخزين النفايات فى المحطات النووية السلمية.

وفى هذه النقطة تتلاقى جميع الأنشطة المدنية السلمية والعسكرية المتعلقة باستخدام الطاقة النووية.. وليس المقصود، كما يتردد دائمًا، الإدانة جملة وتفصيلاً، لشكل من أشكال الطاقة التى قد تكون لازمة للأجيال القادمة؛ فالمنظور الحقيقى والعادل يختلف فى هذا الشأن؛ ففى الوضع الحالى للمعارف العلمية والتقنية، ربما يعد الاستمرار فى هذه التجارب بالطريقة نفسها التى عهدناها خلال نصف القرن المنصرم؛ أمرًا غير مسئولاً.

فكى نمضى قدمًا للأمام، يتعين الاستمرار فى إجراء الأبحاث المتعلقة بفهم النتائج المترتبة على الأنشطة النووية على الأصعدة المحلية والإقليمية والشاملة على المدى الطويل.

وكى نعود للجوانب العسكرية البحتة، فالسبيل الوحيد المعقول يتمثل فى دمج التمسك باستراتيجية الردع التى تتوافق على نحو مقبول مع الظروف الجديدة؛ وبين تعميق مفهوم النظام الدولى لمبدأ الحد من انتشار السلاح النووى، مع النظر بعين الاعتبار، بصورة جدية، للاعتبارات البيئية وكذلك اهتمامات الدول التى لا تمتلك سلاحًا نوويًا بهدف تجنب انتشار الشعور الثقيل بالظلم جراء المخاطر الكامنة.

ومن المنظور الشامل، فإن الدول الخمس العضوة الدائمة حاليًا فى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة تمتلك معًا مقاليد مستقبل الكرة الأرضية، المتعلقة بهذه القضايا المهمة.

ومن بين هذه الدول الخمس، هناك دولتان، وهما روسيا والصين، منخرطان فى مغامرة غير محمودة العواقب. أما الدول الثلاث الباقية، وهى الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا، فالمسئولية التى تقع على عاتقها كبيرة جدًا، فعلى كل من فرنسا وبريطانيا تعلم كيفية تضافر الجهود بينهما وإدراجها فى إطار آفاق أمن الاتحاد الأوروبى الشامل.

القضايا المتعلقة بالإصلاح المؤسسى وتوسيع الاتحاد الأوروبى؛ هى المطروحة الآن بصفة عاجلة. وفيما يتعلق بالمؤسسات، تتخذ كل من فرنسا وألمانيا مواقف مختلفة فى ضوء ماضى كل منهما على التوالى. فألمانيا تشجع تصور كيان فيدرالى ينعكس - بشكل جيد - على الملفين اللذين أعلن عنهما حزب الاتحاد الديمقراطى المسيحى واللذين حظيا باهتمام كبير فى المفوضية الأوروبية والبرلمان الأوروبى.

أما فرنسا وبريطانيا فهما، طبقًا للتقاليد، متمسكتان بأوروبا الـدول. وفـور حلول عام ١٩٩٦، سيتعين التوصل إلى حل وسط، بحثًا عن الفاعلية علـى وجـه الخصوص - فالهدف الأساسى هو العمل على تقدم أوروبا لا حصرها - وكـذلك البحث عن الوضوح والشفافية - دستور الاتحاد الأوروبى يجب أن يكون بـسيطًا حتى تكون الخطوط العريضة مفهومة لجميع المواطنين.

أما بشأن التوسع فى الاتحاد الذى تحدثنا عنه كثيرًا فى الصفحات الـسابقة، فمن المعروف أن الحماسات التى كانت قائمة قد هبطت منذ أن اضطر المـسئولون المختصون إلى الاستيلاء على هذه القضية. وهذا ما كان متوقعًا.. فلا أحد يفكـر، فى الوقت الحالى، فى زيادة عدد دول "مجموعة فيسجراد".

فإذا نظرنا باتجاه التاريخ الأوروبـى، سـنجد أن التحـدى الأكبـر يتمثـل فى تدعيم "مثلث فايمار" - المكون من فرنسا وألمانيـا وبولنـدا - دون الإسـاءة لروسيا. وهى مسألة صعبة ولكن جوهرية.

إن أهمية أوروبا الشرقية والوسطى؛ يجب ألا تحجب أهمية تركيا التى تمثل ثقلاً استراتيجيًا وجغرافيًا كبيرًا لتوازن القارة والذى كان واضحًا وظـاهرًا طـوال الألفية الثانية التى ولت.

يتعين على الاتحاد الأوروبى تناول بشكل بناء؛ علاقاته بدولة تفـصل بينـه وبين مستنقع دول القوقاز ودول المشرق؛ دون إظهار محاباة تجاه مشكلة الأكراد، فالاتحاد الأوروبى يجب أن يظهر تفهمًا لجهود أنقرة التى تهدف إلى إضفاء صبغة ديمقراطية على الحياة السياسية وتوسيع نطاق حقوق المواطنين.

لا شىء سيتم دون علاقات جيدة مع أمريكا، فالولايات المتحدة عليها احترام مصالح أوروبا؛ وفضلاً على ذلك، يجب أن يكون الاتحاد الأوروبى قـادرًا علـى

التوصل لاتفاق حول تعريف المصالح الأوروبية. وبالتبادل، يتعين على أوروبا الاهتمام بالمصالح الأمريكية والحرص على ألا تبتعد القارة الجديدة عن القديمة، لأن ذلك سيكون على حساب جميع الأعضاء سواء من الناحية الفردية أو الجماعية.

ولهذا السبب، فإن كثيرًا من المتخصصين يفكرون حاليًا فى إنشاء شراكة أطلنطية من نوع جديد؛ ربما نجد فيها تناولاً جديدًا مشتركًا فى مواجهة التحديات العامة: البيئة – الإرهاب – مناهضة انتشار السلاح النووى – التخلف... إلخ.

لقد تحدثنا كثيرًا عن منطقة أوروبية – أمريكية للتجارة الحرة، يجب أيضًا تحديد مضمون هذا المشروع. وعلى كل الأحوال، فإن أنصار اتفاقية الجات التى أصبحت الآن منظمة التجارة العالمية يريدون أن يسمعوا الحديث عنها مرة أخرى.

إن خليفة فرنسوا ميتران، نظرًا لإعلانه اتباعه مذهب ديجول، فهذا يضعه فى المكان المناسب لتطبيع علاقاتنا مع حلف الأطلنطى، فى إطار إصلاح أصبح لازما نتيجة لزوال الاتحاد السوفيتى والتوسع الذى انطلق بالفعل.

إن الرئيس الجديد يستطيع تهدئة الولايات المتحدة؛ فباتهامها لفرنسا بمناهضة أمريكا بشكل منظم وبسبب خشيتها من قدوم أوروبا منشقة، اجتهدت أمريكا دائمًا فى منع ظهور "دعامة أوروبية" كانت تدعى، مع ذلك، أنها إحدى أمنياتها.

لن يكون من السهل كسر هذه الحلقة المفرغة التى تدور داخلها العلاقات بين دول المحيط الأطلنطى؛ والتى يتم التعبير عنها بالمعضلة الأبدية بين "أوروبا المحيط الأطلسى" و"أوروبا الأوروبية" والتى كانت حديث الأخبار إبان عهد الجنرال ديجول؛ وكذلك عندما كان هنرى كسينجر يعتزم تسمية عام ١٩٧٣ "بعام أوروبا".

إن الأمريكيين يجدون صعوبة، نظرًا لموروثهم الثقافى، فى فهم قدرتنا على أن نكون حلفاءهم فى الأمور الرئيسية، مع شرعية وجودنا كمنافسين على الباقى.

وفى الواقع الحالى، من الأشياء المحبطة رؤية أفضل العقول الأمريكية تضع فى سلة واحدة؛ الضرورة لرؤية مشتركة حول مستقبل حلف الأطلنطى ومعها البحث عن سياسة مشتركة - سياستها بالطبع - تجاه العراق وإيران، بلدان يتفوق فيهما ثقل المصالح الخاصة عن المصلحة العامة التى ليس لها إطار محدد.

وفى الواقع، فالعلاقات بين دول المحيط الأطلنطى؛ ستظل متوترة حتميًا فى جميع المجالات بما ينطوى على ذلك من تحديات اقتصادية.

جاك شيراك هو أول رئيس فرنسى يولى اهتمامًا شخصيًا حقيقيًا لقارة آسيا فى مجملها، فالجنرال ديجول وفرنسوا ميتران، كل بحسب طريقته، لم يكونا ينظران لهذه القارة إلا من منظور العلاقة بالهند - الصينية.

أما جورج بومبيدو فقد تجاهلها تمامًا؛ وفاليرى جيسكار دى ستان كان يتقرب منها بعيون وزير المالية كما كان سابقًا.. أما الآن، فيجب علينا تعميق مجال اهتمامنا بهذه القارة، فنحن نستطيع، بل يجب علينا إقامة سياسة جديدة تجاه منطقة سوف تكون، طبقًا لجميع الاحتمالات، المحرك الاقتصادى للعالم فى بداية القرن الحادى والعشرين وستدفع كل منطقة فى العالم إلى عدم تجاهل أمنها.

كنت أصر، فى يوليو عام ١٩٩٤، على ضرورة تجنب الوقوع فى فخ المركزية الأوروبية[1]. أما فى صيف ١٩٩٥، فإننى أريد أن أختم هذا الفصل بالملحوظة نفسها.

---

(١) راجع الفصل السابع.

الفصل التاسع

يوليـو ١٩٩٦

الآفاق الأوروبية... قوميات ودفاع وعملة موحدة – توسع الاتحاد الأوروبي... بين نهر فيستولا والدانوب – الاضطرابات في الشرق الأوسط – نحو تسوية للقضية الصينية

الآفاق الأوروبية.. قوميات ودفاع وعملة موحدة:

فى نهاية ربيع عام ١٩٩٥، أى أربع سنوات بعد اندلاع الحرب، كان يبدو الموقف فى يوغوسلافيا السابقة أكثر غموضًا من أى وقت مضى. وكانت قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة فى قمة الخزى، فلا هى استطاعت القيام بمهامها ولا الدفاع عن نفسها ضد تحرشات المحاربين لا سيما من الصرب.

كانت هذه القوات قد أصيبت بالشلل التام بسبب عدم فاعلية صفوف القيادات وغياب التفاهم بين القوى الرئيسية التى كانت دائمًا عاجزة عن التوصل لاتفاق حول اتخاذ سياسة مشتركة، على الرغم من عدم وجود أى مصالح حيوية لأى منها تستدعى الدفاع عنها بشكل خاص فى هذه الأزمة.

وكانت الإدارة الأمريكية مستمرة فى مواقفها المتذبذب؛ أما الكونجرس الذى كان مؤيدًا لمسلمى البوسنة ومتجاهلاً الجوانب الأخرى من المشكلة، لذا فقد كان

يفرض رفع الحظر عن بيع السلاح لمنح الفريق الذى يحميه والذى يدعمه تحالفه الحديث مع الكروات ويشجعه الخلافات العميقة بين الصرب، الأسلحة الثقيلة التى يطلبها للقتال.

وكانت فرنسا وبريطانيا تسيطران تمامًا على الساحة ممثلة لأوروبا الغربية. وأيضًا لارتباطهما بقوات حفظ السلام، وبصفة أساسية، بسبب وضعهما فى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

لقد رأت كل من باريس ولندن، على خلاف ما كانت تراه واشنطن، أنه لا يجب تشجيع الحرب، بل فقط إحياء مصداقية الأمم المتحدة ومنح المجتمع الدولى الوسائل اللازمة من أجل احترام قرارات مجلس الأمن؛ وممارسة حد أقصى من الضغوط لتشجيع إجراء مفاوضات حقيقية بين الأطراف المعنية، أى بين الصرب والكروات والمسلمين.

وكما يحدث دائمًا فى مثل هذه المآسى، فإن انفلات الموقف يأتى بسبب أحداث كان من شأنها أن تتوقف ولكن، فى بعض المواقف، تكون لها تداعيات ضخمة.

كانت هذه هى الحال فى شهر مايو من عام ١٩٩٥، عندما اعتقد الصرب فى مدينة بال تعزيز قواتهم باحتجاز أكثر من ٤٠٠ من قوات الأمم المتحدة كرهينة وبإذلالهم أمام كاميرات التليفزيون.

وحينئذ اتخذ جاك شيراك، الذى كان قد فاز حديثًا فى الانتخابات، قرار المواجهة. ووضع شركاءه، بدءًا بالولايات المتحدة، أمام الحل البديل التالى: إما تزويد قوات حفظ السلام بالوسائل اللازمة للقيام بمهمتها فى إطار سياسة متجانسة، وإما انسحابها من عش الدبابير.

وكانت فكرة البديل الأول التى تتمثل فى نشر قوات رد سريعة لحماية قوات الأمم المتحدة، تهدف إلى إعطاء مصداقية للعملية التى كان مصيرها الفشل. أما البديل الآخر، فكان يلزم الولايات المتحدة باحترام تعهداتها بوضع قوات حلف الأطلنطى فى خدمة عملية الانسحاب؛ وكانت هذه الفكرة من شأنها وضع بيل كلينتون فى موقف لا يحسد عليه؛ فالكونجرس كان من الممكن أن يعترض على ذلك، ما كان يعنى أمرًا بالإعدام لحلف الأطلنطى.

وفضلاً على ذلك، على فرض انسحاب قوات الأمم المتحدة، ربما ستجد أمريكا نفسها فى مواجهة موقف على وشك الانفجار، وكان هذا فى أوج فترة الانتخابات؛ نظرًا لانتهاء مدة الرئاسة فى نهاية عام ١٩٩٦.

هل هذه الاعتبارات كافية لتفسير استيلاء أمريكا على الموقف فى أغسطس من عام ١٩٩٥؟

وكما هى الحال دائمًا، فإن بلورة المواقف تنتج عن مجموعة من العوامل. وفيما يتعلق بهذا الوضع، فإن الانتخابات كانت الفرصة الأخيرة أمام أمريكا للفوز بالمعركة؛ ولكننا يمكن أن نذكر ثلاثة عوامل أخرى.

العامل الأول، هجوم كرواتيا على مدينة (كراجينا).

ففى مارس عام ١٩٩٤، عندما انتهت المواجهات بين الكروات والمسلمين، تم برعاية واشنطن تشكيل اتحاد فى البوسنة ثم كونفيدرالية بين كرواتيا والبوسنة. وعلى الرغم من ذلك، فقد كان حظر بيع السلاح من جانب أمريكا وألمانيا، قد ساعد سرًا الكروات فى تشكيل القوات التى كانت تنقصهم فى عام ١٩٩١؛ ومنذ بداية شهر أغسطس، كانت هذه القوات على أهبة الاستعداد.

لقد أعطى الهجوم على مدينة "بيهاج" بالبوسنة، الذى كان خطأ فادحًا من جانب "رادوفان كاراديتش"[1]، المبرر لتدخل كرواتيا التى نجحت فى ذلك نجاحًا سريعًا وكاملاً.

وعلى الصعيدين القانونى والأخلاقى، فقد كان هذا التدخل مثارًا للجدال؛ بيد أنه على الصعيد السياسى، قد جاء فى الوقت المناسب؛ فقد كان الرأى العام العربى ساخطًا بشدة على الصرب، إلى الحد الذى دفعهم للتصفيق لانتصار "فرانجو تودجمان" دون النظر كثيرًا إلى الجرائم التى ارتكبها ضد الصرب فى مدينة "كراجينا".

ومن واقع الحياة السياسية، فإن الأحكام الأخلاقية تعمل بطريقة انتقائية. فلقد فضل الغرب، هذه المرة، اعتبار "فرانجو تودجمان" الذى لا يختلف كثيرًا عن "سلوبودان ميلوسوفيتش" من حيث تعصبه العرقى المتطرف، محرر مسلمى "بيهاك".

وعلى أية حال، فقد أسهمت العملية العسكرية فى مدينة "كراجينا" بشكل كبير فى إحباط ادعاءات ومزاعم الصرب.

العامل الثانى، الخلافات بين الصرب والتى برزت على السطح من عام ١٩٩٤، عندما بدأ "سلوبودان ميلوسوفيتش" فى التباعد بوضوح عن السلطة فى "بال".

ففى بداية الحرب، لم يكن "ميلوسوفيتش" يفكر إلا فى تحقيق حلم "صربيا الكبرى"؛ ونظرًا لكونه من زمرة الحزب الشيوعى المنعزل عن الواقع الخارجى، فقد كان يعتقد فى قدرته على اللعب على وتر نظام التحالف الأوروبى الذى كان سائدًا قبل الحرب العالمية الأولى؛ لضمه إلى صفوفه.

---

(١) رادوفان كاراديتش: رئيس جمهورية صرب البوسنة من عام ١٩٩٢ حتى ١٩٩٦، اتهم بجرائم ضد الإنسانية من قبل المحكمة الجنائية الدولية وتم توقيفه فى ٢١ يوليو ٢٠٠٨ فى بلجراد.

فمن منظوره، كان إعادة توحيد ألمانيا؛ السبب فى تفكيك الاتحاد الأوروبى وإثارة العداءات التى كانت سائدة فى القرن التاسع عشر فجأة من جديد.

لقد كان يحتاج إلى بعض الوقت ليدرك أن العالم قد تغير كثيرًا وأنه رغم مضى التاريخ، فإن المحور الألمانى - الفرنسى لا يزال صامدًا نسبيًا؛ فقد لاحظ أن هناك دولاً أخرى فى الشرق كانت تستفيد من دعم كبير، بينما بلاده التى تخضع لحظر اقتصادى قاس، كانت تزداد غرقًا فى الركود؛ ربما كان يعتقد أيضًا أن أمامه مزيد من الفرص لتحقيق حلم صربيا الكبرى على المدى الطويل عن طريق السلام وليس الحرب.

وفى المقابل، فإن الزعيم الصربى "رادوفان كاراديتش"؛ كان لا يزال حبيسًا لفكرة ثابتة وبائدة، إلى الحد الذى أثار معارضة "راتكو ملاديتش" رئيس الأركان؛ فقد تفجرت الأزمة بين الرجلين صبيحة إعادة غزو "كراجينا". وفى هذه المناسبة، ظهر الخلاف بين بلجراد وبال فى وضح النهار؛ح فلم يحاول الرئيس "ميلوسوفيتش" ولو بقيد أنملة، الدفاع عن جمهورية صرب "كراجينا" التى أعلنت استقلالها ذاتيًا.

العامل الثالث، حدث بمحض الصدفة؛ فقد أعطى قصف سوق سرايفو بقذائف الهاون فى ٢٨ أغسطس ١٩٩٥، الفرصة للرئيس على عزت بيجوفيتش التأكيد أنه لن يعتزم المشاركة فى المفاوضات ما دام لن يتم احترام المناطق الأمنية.

وعلى الفور، اتفق الغرب فيما بينهم على القرار، فشرع حلف الأطلنطى فى قصف مواقع الصرب حول العاصمة البوسنية، دون أن يعير اهتمامًا للروس. وبهذا الشكل استطاعت الأمم المتحدة وحلف الأطلنطى، على وجه الخصوص، استعادة بعض المصداقية التى فقدوها على مر الشهور.

لقد استطاعت أمريكا سريعًا، بعد أن قررت التمسك من الآن فصاعدًا بمقاليد الأمور بين يديها، أن تفرض خطة للسلام، فى الواقع قريبة جدًا من الخطة التى أعدتها مجموعة الاتصال منذ شهر مايو فى عام ١٩٩٤.

وتم توقيع اتفاق بين وزراء خارجية صربيا وكرواتيا والبوسنة، فى نيويورك يوم ٢٦ سبتمبر عام ١٩٩٥.

وبعد مضى شهرين، قام كل من الرئيس ميلوسوفيتش وعلى عزت بيجوفيتش وتودجمان، أيضًا برعاية الولايات المتحدة، بالتوقيع بالأحرف الأولى على "اتفاق شامل للسلام" فى مدينة دايتون، ينص على إقامة دولة بوسنية مكونة من ثلاثة كيانات ولكن موحدة، تتخذ من سراييفو عاصمة لها.

وفى ٢٠ ديسمبر، قامت قوات حفظ السلام التابعة لحلف الأطلنطى والمكونة من قوة متعددة الجنسيات عدادها ٦٠٠٠٠ ثلثهم من الأمريكان، بالإحلال مكان قوة الأمم المتحدة للحماية "RORPRONU".

لقد استطاعت الولايات المتحدة تنفيذ خططها فى إطار حلف الأطلنطى مع مشاركة روسيا فى إطار هيكل قانونى بارع؛ فبالنسبة إلى الولايات المتحدة وحتى بالنسبة إلى أوروبا التى اقتبست منها واشنطن الخطة، كان ذلك يعتبر نجاحًا دبلوماسيًا بكل المقاييس.

وهكذا بدت آفاق التسوية الشاملة للوضع فى يوغوسلافيا السابقة اليوم واقعًا؛ ومع ذلك، لا يتعين علينا إخفاء مدى اتساع العراقيل التى يجب التغلب عليها؛ وأولها لا يزال يتمثل فى التناقض الجوهرى بين مبدأين ما زلنا نتمسك بهما وهما: عدم المساس بالحدود وحق الشعوب فى الحكم الذاتى.

وانطلاقًا من المبدأ الأول، رفضت جميع الأطراف إعادة النظر فى الحدود بين البوسنة والهرسك التى سبق الاعتراف بها فى عام ١٩٩٢، بينما تم الاعتراف على الفور، طبقًا للمبدأ الثانى، بحق صرب البوسنة بالتمسك بصربيا. وفى السياق ذاته، فر صرب "كراجينا" فى أغسطس عام ١٩٩٥ هربًا من قصف قوات كرواتيا التى دمرت قراهم.

ولكن هل الكراهية التى أثارها الصرب فى العالم أجمع والتى لم تلبث أن ازدادت مع الكشف عن جرائمهم الفظيعة، فى البوسنة، تجعلنا ننسى أنهم يمثلون، فى كاراجينا، الأغلبية النسبية من السكان؟

تنص خطة دايتون على الحفاظ على الهوية البوسنية مع احتمالية تبادل الأراضى؛ إلا أن الكروات والمسلمين ربما يظلون مرتبطين عضويًا "بزغرب" برباط كونفيدرالى، مثلما يرتبط الصرب ببلجراد.. هذه هى، من منظور القانون الدولى، التسوية الغريبة التى لا نعرف على الإطلاق كيف يمكن تحقيقها، لأنها ليست سوى حل مؤقت.

ويمكننا أيضًا أن نتساءل: كيف سيتوصل المسلمون إلى تأكيد هويتهم بطريقة دائمة تجاه الكروات؛ وعلى الرغم من الصعب تصور إقامة دولة إسلامية مستقلة فى هذه المنطقة. كما أننا لا نعتقد أن الانتخابات المرتقبة فى ١٤ سبتمبر ١٩٩٦، ستستطيع التوصل لحل لهذه التناقضات، اللهم إن كان ذلك عن طريق إحدى المعجزات.

وفى الحقيقة، فإن كل شيء سوف يعتمد على الحفاظ على تماسك الغرب، لا سيما بشأن استمرار مهمة قوات حفظ السلام التابعة لحلف الأطلنطى، التى حققت نجاحًا ملحوظًا على أرض المعركة، على الأقل من الجانب العسكرى. وبما أن العملية قد سبق التحضير لها وتم تنفيذها، فلم يجرؤ أحد الأطراف محاولة المعارضة.

لقد واجهت قوات حفظ السلام التابعة لحلف الأطلنطى، بالتأكيد، تهديدات من جانب صرب "بال"، إلا أنها، حتى هذه اللحظة، لم تتعرض لأى محاولة اعتداء. وعلى الرغم من ذلك، فتوازن القوى مزعزع، فلا أحد يعلم ما سوف يخبئه القدر. إذا تم تقديم قادة الصرب بالفعل للمحكمة الجنائية الدولية، فكيف يمكن تخيل استمرار السلام إذا ما انسحبت القوة متعددة الجنسيات مبكرًا؟

فمن أجل الحصول على موافقة الكونجرس لنشر قوات أمريكية فى البوسنة، اضطر الرئيس كلينتون إلى التعهد بسحب هذه القوات بحد أقصى فى ٢٠ ديسمبر عام ١٩٩٦، وفى اللحظة التى أسطر فيها هذه السطور، كانت فرنسا وبريطانيا متمسكتين بالموقف التالى: إما البقاء معًا وإما الانسحاب معًا.

وفى الواقع، فإنه من المحتمل، بعد الانتخابات الرئاسية فى ١٩٩٦، أن يسمح الوضع السياسى باستمرار الوجود الأمريكى بالمنطقة.

ولكن، على أى حال، فإن استمرار وجود القوات الأمريكية سوف يظل خاضعًا لتقلبات السياسة الداخلية لهذه القوة العظمى، لأنه فى نظر الرأى العام الأمريكى، ليس هناك أى مبرر واضح لانخراط القوات الأمريكية فى يوغوسلافيا حيث لا توجد مصلحة كبيرة لأمريكا بها.

ربما كان يكفى الاعتداء على بعض العشرات من الجنود الذين لقوا مصرعهم لإعطاء إشارة للبدء فى عودة القوات الأمريكية.

أما بالنسبة إلى الأوروبيين، فمهما قال اليوم زعماؤهم الرئيسيون، فربما يكون بإمكانهم اتخاذ القرار بالبقاء لا سيما عند مغادرة القوات الأمريكية المرتقبة، فمقدورهم نشر قوة تعدادها ٦٠٠٠٠، كما أن الاتفاق المبرم فى برلين فى ٣ يونيو ١٩٩٦ الذى ينص على إقامة "دعامة أوروبية" داخل حلف الأطلنطى، يفتح لهم الباب، من الناحية النظرية، للقيام بعمل مستقل، فى إطار الوفاق مع واشنطن.

ولكن؛ هل نحن مستعدون لمثل هذه الضربة الجريئة على المدى القصير؟ وهل بمقدورنا إظهار مصداقية فى عيون الصرب والكروات ومسلمى البوسنة الذين لم ينظروا، حتى الآن، بجدية إلا للولايات المتحدة؟

إن الإجابة عن هذه التساؤلات ربما تكون حاسمة لمستقبل أوروبا، فيوغوسلافيا السابقة تعد، فى الحقيقة، مجالاً ملموسًا يمكن أن يتحدد فيه مصير السياسة الخارجية والأمن المشترك اللتين تشكلان الجانب السياسى الجوهري لاتفاقية ماسترخت.

وفى الحقيقة، ليس بالأوهام تصنع الحقائق. فالسياسة الخارجية والأمن المشترك لن يتحقق إلا بعمل مشترك جيد الإعداد ومنضبط؛ طبقًا للفرص التى يجب على أوروبا انتهازها للتغلب على الفجوات، تلك الموروثات التاريخية التى تسيطر على رؤيتها الجغرافية والسياسية؛ فلا مجال الآن للحديث عن انسحاب أمريكى من البوسنة، إلا أنه ربما يحدث ويجب أن نكون له متأهبين.

إن دول أوروبا الغربية ليست لديها نزعة للاستثمار فى إعادة بناء يوغوسلافيا فحسب، ولكن وضعها، من حيث الزمان والمكان، توجب عليها مسئولية كبرى، داخل التحالف الغربى، لتطبيق حلول سياسية لازمة لوضع حد لهذه الحرب الانفصالية الشنعاء.

إلا أنه، فى إطار حلف الأطلنطى، لن تستطيع دول أوروبا الغربية التوصل لهذا الهدف، لأنه فى الوضع الحالى، لا يوجد اتفاق مرتقب بين الأوروبيين أنفسهم دون الوفاق مع أمريكا؛ فحلف الأطلنطى يظل هو محور تنظيم العلاقات بين دول الأطلسى.

وبين عامى ١٩٨٩ و١٩٩١، كل دولة كانت تتساءل عن مستقبلها، وبعد أقل من خمس سنوات من اختفاء الاتحاد السوفيتى، بدا حلف الأطلنطى فى كامل استعداده، كما أثبت الاجتماع الوزارى الذى عقد فى برلين فى ٣ يونيو عام ١٩٩٦، وأصبح دوره المركزى فى إعادة تنظيم الأمن فى قارتنا الأوروبية معترفًا به من الآن فصاعدًا من قبل جميع الأطراف، بما فى ذلك روسيا التى تشارك مع دول أخرى يطلق عليها دول أوروبا الشرقية فى قوات حفظ السلام التابعة للحلف.

كما أن الحلف منخرط بقوة فى البحث عن حلول فعالة للمشكلات المطروحة التى قد تنتج عن انتشار أسلحة الدمار الشامل (النووية أو البيولوجية أو الكيميائية). ويعتزم التوسع باتجاه دول أوروبا الوسطى والشرقية مع تعزيز "الشراكة من أجل السلام" مع اتحاد الدول المستقلة؛ لا سيما أوكرانيا ومع روسيا نفسها رغم ترددها.

إن أهم قرار تم اتخاذه إبان اجتماع برلين، هو الاعتراف الصريح بـ"هوية الدفاع الأوروبى" داخل حلف الأطلنطى.. وإجمالاً، فإن دول أوروبا الغربية ربما تتاح لها، من الآن فصاعدًا، الإمكانية لإعداد وقيادة العمليات العسكرية بنفسها التى ربما لا ترغب الولايات المتحدة فى الاشتراك بها، كما سيكون بمقدورها نشر قوات مشاة باستخدام إمكانيات حلف الأطلنطى.

ونتيجة لذلك، فيجب ألا يمنع شىء فرنسا من أن تندرج مرة أخرى فى التنظيم العسكرى للحلف، والتى كانت قد انفصلت عنه منذ ثلاثين عامًا حتى لا تكون عاملاً للضغط فى اتخاذ القرارات.

وفى الحقيقة، إن عودة فرنسا؛ ربما تكون نتاجًا للتحرك الذى بدأ منذ عدة سنوات وتم إسراع الخطى فيه منذ انتخاب جاك شيراك رئيسًا للبلاد.

ففى الوقت الذى كانت تقوم فيه بحملتها النهائية للتجارب النووية، أعلنت فرنسا، فى سبتمبر عام ١٩٩٥، رغبتها فى الحوار مع شركائها فى عملية إضفاء

الصبغة الأوروبية على قوتها للردع. وفى ٥ ديسمبر، أعلن "هرفيه دوشاريت" عودة فرنسا إلى اللجنة العسكرية لحلف الأطلنطى، وفى ١٧ يناير عام ١٩٩٦، إبان انعقاد اجتماع مجلس حلف الأطلنطى، أعربت فرنسا عن موافقتها على مناقشة القضايا النووية داخل المنطقة.

زعيم واحد فقط، معروف بصراحته وبفكره الديجولى، هو من يستطيع الاستمرار حتى النهاية فى اتجاه تطبيع علاقات فرنسا بحلف الأطلنطى، الاتجاه الذى كان، فى الواقع، يفرض نفسه على سياسة فرنسا منذ سقوط حائط برلين. لقد فهم رئيس فرنسا الجديد أنه لا فائدة من السعى للمواجهة بين "أوروبا الأطلنطى" و"أوروبا الأوروبية".

وحتى يمكن للسياسة الخارجية والأمن المشترك أن تتطور فعليًا، يتعين إقامة علاقة متجانسة بقدر المستطاع بين أوروبا والولايات المتحدة، وهذا ينطبق بصفة خاصة على الأسلوب فى التعامل.

ففى مختلف المواقف التى تركت بصمة على أول عام له فى السلطة، أظهر جاك شيراك مهارة دبلوماسية بمعنى الكلمة؛ فهو لم يعمل مطلقًا على استفزاز الولايات المتحدة، لا فى قضية يوغوسلافيا السابقة ولا فى القضية اللبنانية.. إنه، فى ذلك، يختلف تمامًا عن الجنرال ديجول؛ فليس المقصود هو الخضوع والانحناء بصفة دائمة أمام هذه القوة العظمى التى تسعى إلى الانعزالية أكثر من اتخاذها "سياسة أحادية الجانب" وهذا ما ظهر جليًا، على سبيل المثال، فى قانون "دماتو"[١]؛ الذى يهدف إلى فرض عقوبات على الشركات النفطية الأجنبية التى تستثمر فى إيران وليبيا.

---

(١) قانون "دماتو" أو "دماتو كندى": تم التصويت عليه فى عام ١٩٩٦؛ وهو يهدف إلى توسيع مدى التشريع الأمريكى ليشمل المجال التجارى خارج الأراضى الأمريكية.

إن علاقات فرنسا بالولايات المتحدة سوف تظل بالتأكيد حساسة للغاية، نظرًا لإدراك الولايات المتحدة بعلاقة القوى بالواقع، ونظرًا لاتخاذها القرار صراحة باستخدام أوراقها الرابحة لخدمة مصالحها القومية.

والحقيقة الواضحة أيضًا؛ أن أوروبا لا تستطيع إعادة بناء نفسها في ظل معارضة الولايات المتحدة، وهذه الحقيقة اعترف بها اليوم خليفة ديجول جاك شيراك؛ وكان لذلك الفضل في تجاوز جميع العقبات التي كانت تمنع أى تقدم حقيقي للاتحاد السياسي.

في هذا الإطار العام، ينبغي تقييم مغزى الاجتماع الوزارى لحلف الأطلنطي الذى عقد في الثالث من يونيو: ففي الواقع، لن يكون لأوروبا الحق في التحرك من تلقاء نفسها، إلا طبقًا لكل حالة على حدة، وإذا أعربت أيضًا أمريكا بوضوح عن موافقتها، شريطة أن يكون الحلف، في حد ذاته - المقصود هنا الولايات المتحدة - بمقدوره مراقبة استخدام آلياته.

وفضلاً عن ذلك، يجب أن نعرف أن جميع الوسائل الخاصة بحلف الأطلنطي تقتصر على نظام الدفاع الجوى وبعض أنظمة القيادة والتحكم والاتصال وكذلك أنظمة الإنذار المبكر والتحكم (AWACS)، أو أيضًا على خطوط أنابيب البترول. وفي الوضع الراهن والمرتقب، فإن أى عملية عسكرية واسعة النطاق تتم في أوروبا ربما تتطلب اللجوء ليس لقدرات حلف الأطلنطي فحسب، ولكن أيضًا لقدرات الولايات المتحدة نفسها، مثل: النقل والإنذار المبكر بواسطة الأقمار الصناعية... إلخ، فلا شيء يسمح بالاعتقاد أن أوروبا - في العموم - لديها حاليًا الرغبة في التخلص من تبعيتها للولايات المتحدة في هذه المجالات.

كما أن كل شيء يشير إلى أن أمريكا، في قرارة نفسها، لا تأمل في أن يتوصل شركاؤها إلى هذا الهدف؛ فقد نجحت أمريكا في الحصول على موافقة شركائها على استبعاد أى فكرة لازدواجية آليات حلف الأطلنطي.

وفى الواقع، إن أوروبا بجميع دولها، بما فيها فرنسا، نتيجة لانخراطها بشكل متزايد فى مرحلة انتقالية مكلفة لتكوين جيش محترف، فهى تعتزم خفض موازناتها الدفاعية.

ويجب أن نكرر ما يأتى: على الصعيد السياسى البحت، من الصعب تخيل التوصل لاتفاق بين الدول الأوروبية الرئيسية حول مواقف مختلفة جذريًا عن موقف الولايات المتحدة؛ فأمريكا لن تدعم أوروبا، بشكل عام، إلا لو دعمت أوروبا مواقف أمريكا؛ وفى حالة حدوث شقاق، فإن واشنطن سوف تعرف، كما حدث فى الماضى، كيف تستغل هذا الانقسام بين الشركاء لصالحها.

ومهما كانت النتائج الرسمية لمؤتمر المتابعة الحكومى لاتفاقية ماسترخت، المتوقع أن يختتم أعماله فى يونيو ١٩٩٧، فإن اليوم لم يأت بعد لإعداد سياسة أوروبية وسياسة أمنية متجانسة، تتميز ربما بقوة أكبر من سياسة الولايات المتحدة.

إن طبيعة الهوية الأوروبية حاليًا، فى مجال السياسة الخارجية والدفاع ربما ترى النور فى نهاية عام ١٩٩٦، عندما تنتهى مدة قوات حفظ السلام التابعة لحلف الأطلنطى. فالتاريخ ملىء بالتشعبات والازدواجية المذهلة وفرضية نشر مجموعة قوات مشتركة أوروبية متعددة الجنسيات، فى يوغوسلافيا السابقة عند نهاية عام ١٩٩٧، ليس بالأمر المستبعد.

ألا يجب أن نستخلص من ذلك، مثلما فعل العديد من المراقبين، على الأقل خارج فرنسا، أن قرارات مؤتمر برلين تخلو تمامًا من الجانب العملى. وأنها تساهم - بشكل كبير - فى إرساء الأسطورة السائدة بأن الخراف الضالة يمكنها اللحاق بزعيم القطيع؟

ربما ننسى أحيانًا أنه فى مجال الدبلوماسية، تمامًا مثل لعبة الشطرنج، يتم إعداد أفضل الضربات دائمًا مسبقًا بمدة طويلة.. لذا، فقد سبق أن أعد، الذين صاغوا الدستور الألمانى لعام ١٩٤٩، الطريق نحو إعادة التوحيد الذى لم يتحقق إلا بعد هذا التاريخ بأربعين سنة.

وفى الوضع الراهن، فإن أوروبا بجميع دولها، لا تزال تعانى حالة التبعية التى لا نبالغ إذ نصفها باحتلال جزئى، تجاه الجمهورية الإمبريالية، كما كان يسميها ريمون آرون؛ وهى الولايات المتحدة التى أصبحت من الآن فصاعدًا القوة العظمى الوحيدة فى العالم.

وربما يأتى اليوم الذى ستتحقق الخطة التى رسمتها برلين للاستفادة من الملابسات التى ستنتج عن قرارات برلين، شريطة أن يواصل البناء الأوروبى الموحد طريقه.

وفيما يتعلق بمستقبل توازن القوى على المستوى الدولى، لا سيما توازن القوى داخل أوروبا، فإن التطور الذى تشهده روسيا لا يزال يلعب دورًا حاسمًا فى هذا المجال.

وعلى الصعيد السياسى، سيطر مشهد الانتخابات الرئاسية على الساحة الروسية فى الأشهر الماضية.. لقد كان التحدى كبيرًا.. فللمرة الأولى فى تاريخ هذا البلد، يخضع رئيس دولة فى كامل سلطاته للاقتراع العام المباشر.

لقد نسى الشعب، فى الغالب، أن بوريس يلتسن كان قد سبق انتخابه فى عام ١٩٩٠ إبان عهد الاتحاد السوفيتى؛ ومن ثم فى إطار الدستور القديم. وبعد انهيار الاتحاد السوفيتى وتبنى مؤسسات جديدة فى عام ١٩٩٣، ما كان ليحتفظ بمنصبه لولا تأثير قواعد المرحلة الانتقالية.

إن أهمية انتخابات ١٦ يونيو و٣ يوليو عام ١٩٩٦؛ كانت تتمثل في سبب آخر، فقليل من المعلقين لاحظوا عندما تم تبني الدستور الجديد الذى أعده يلتسن، أن هذا الدستور يمنح سلطات واسعة لرئيس الدولة، وإذا كانت الظروف قد سمحت، فإن من يتقلد هذا المنصب ربما يستطيع يومًا ما إعادة الديكتاتورية إلى البلاد بأفضل الطرق القانونية، ويمكننا أن نرى في إجراء الانتخابات في موعدها المحدد علامة بأن "روسيا قد أصبحت دولة مثل غيرها من الدول"؛ طبقًا لمقولة "هيلين كارير دونكوس"[١].

لقد هلل الغرب لانتصار يلتسن الذى أسهم فيه ماليًا بشكل كبير، ففى نهاية شهر مارس، منح صندوق النقد الدولي لروسيا قرضًا بمقدار ١٠,٢ مليار دولار يسدد على ثلاث سنوات، ويعد هذا أكبر قرض منحه الصندوق على الإطلاق إذا ما استثنينا المساعدة العاجلة التى قدمت للمكسيك في ١٩٩٥؛ وفى ٢٩ أبريل، حصلت موسكو من نادى باريس على الموافقة بإعادة جدولة إجمالى الديون الخارجية للاتحاد السوفيتي تقريبًا التى تقدر بنحو ٤٠ مليار دولار بجدول زمني للسداد يمتد حتى ٢٠٢٠؛ هذا فضلاً على أن المبالغ التى خضعت لإعادة الجدولة في عامى ١٩٩٣ و١٩٩٥، حظيت أيضًا على إجراءات جديدة للسداد.

وبهذه المناسبة، تجدر الإشارة إلى أن قيمة أموال الروس غير الشرعية في الخارج تقدر بنحو أربعين مليار دولار. وبهذه الطريقة، نستطيع أن نقول إن الغرب قد دفع لصالح المافيا الروسية المسيطرة على عهد يلتسن!

إن المبرر الواضح من وراء هذا الدعم الهائل غير المشروط؛ كان الرعب الذى كان يشيعه، سواء كان خطأ أم صوابًا، مرشح الحزب الشيوعى "جينادى زيوجانوف".

---

(١) راجع جريدة "لو فيجارو" عدد ٩ يوليو ١٩٩٦.

إن الحزب الشيوعى - الذى غير جلده - فى جميع أنحاء أوروبا الشرقية بالتأكيد، فيما عدا جمهورية التشيك، قد احتفظ أو لنقول استعاد السلطة دون العودة لزمن "الديمقراطيات الشعبية".

فالانتصار الذى أحرزه "ألكسندر كواشنيفسكى"[1] على "ليش فاليسا" فى ١٩ نوفمبر ١٩٩٥، لم يجعل بولندا تحيد عن الطريق الذى مضت فيه قدمًا.

إن جميع المراقبين للساحة السياسية الروسية يتفقون على الحكم بأن انتصار "جينادى زيوجانوف" ربما سيكون له وجه آخر؛ فاللهجة المزدوجة التى يتخذها السكرتير العام للحزب الشيوعى الروسى، المعتدلة نسبيًا بالنسبة إلى الأجانب والمتشددة تجاه المواطنين الروس، كانت تثير هواجس المراقبين وكذلك المستشارين.

إن انتخاب بوريس يلتسن فى الثالث من يوليو ١٩٩٦، قد طمأن الجانبين. فهل من اللازم أن نرى فى هذا انتصارًا للديمقراطية؟

فى بداية عام ١٩٩٦، كانت شعبية الرئيس السابق قد وصلت للصفر تقريبًا نظرًا لغرق البلاد، فى عهده، فى حالة من الفوضى ونظرًا لتحقيق حفنة من الأفراد ثراءً فاحشًا بالقيام، لصالحهم، بإجراءات وحشية للخصخصة لم تشهدها البلاد فى تاريخها. هذا فضلاً على المضاربات المريبة التى كانت تتم فى البورصة والتى تبدو أمامها أى تجاوزات فى تعاملات البورصة، عادية وتافهة، كل ذلك، بينما كانت الظروف المعيشية لأغلب السكان لا تزال بائسة أو أصبحت أكثر سوءًا، لأن القوة العظمى السابقة قد أصبحت - ربما مؤقتًا؟ - دولة من الدرجة الثالثة؛ ونظرًا لأنها لطخت أيديها بشكل أرعن فى مأساة الشيشان.

---

(١) ألكسندر كواشنيفسكى: زعيم شيوعى سابق وتولى رئاسة بولندا من عام ١٩٩٥ حتى ٢٠٠٥.

وعلى الرغم من ذلك، فقد كسب بوريس يلتسن المعركة؛ لأنه كلب سياسى حاذق.. والحق يقال إن هذا الرجل المريض، قد أظهر فى الجولة الأولى من الحملة الانتخابية، مهارات غير عادية، إلا أن ذلك ليس سببًا لتجاهل أن رئيس الكرملين قد استخدم، بلا ضمير، جميع الوسائل للوصول إلى أهدافه، بدءًا من السيطرة التامة على وسائل الإعلام، لا سيما التلفاز وكذلك الفساد المالى الصارخ.

إلا أننا يجب أن نظل حذرين فى التعليق على تصرفات المواطنين الروس. فقد نرى، بقدر كبير من التفاؤل، أن الناخبين قد صوتوا بوضوح لصالح الاستمرار فى خيار الديمقراطية لروسيا؛ إلا أنه يحق لنا الشك فى وصول جميع أطياف الشعب الروسى إلى درجة عالية من النضج السياسى؛ فالأقاويل كثيرة، وكل حزب يلجأ إلى ما يشاء لدعم قضيته.

وأود أن أشير - بوجه خاص - إلى السيدة التى قررت، بعدما صوتت فى الجولة الأولى لصالح "جينادى زيوجانوف"، أنها أخطأت الاختيار بما أن يلتسن قد استطاع الوصول إلى القمة! فقامت، ومن ثم بالتصحيح، فى الثالث من يوليو "من أجل الاختيار الصحيح". فبالنسبة إلى هذه السيدة، التصويت الانتخابى عبارة عن رهان على الفائز.

إن علم الاجتماع الانتخابى؛ لم يصبح بعد نظامًا شديد التطور فى الاتحاد السوفيتى السابق، ويجب الحرص لعدم التسرع فى التعميم بأى شكل من الأشكال.

وعلى الصعيد الواقعى البحت، يتعين الملاحظة أن النتيجة النهائية للانتخابات، لم يعترض عليها الشيوعيون، ولم تثر أى اضطرابات فى الأمن العام.. وهذه الملاحظات ذات أهمية كبيرة.

إن انتصار بوريس يلتسن؛ لم يضع حدًا للصراع على السلطة في موسكو.. فالكل يدرك، في الواقع، أن الرئيس يمكن أن يموت في أي لحظة نظـرًا لحالتـه الصحية الحرجة.

وفي الوضع الحالي، يركز المراقبون أنظارهم على رجلين همـا: فيكتـور تشرنوميردين وألكسندر لبيد[1]. الأول الذي عاد لمنصبه باعتباره رئيسًا للـوزراء لا يستطيع أحد التشكيك في قدراته وفكره الواقعي بالطبع؛ نظـرًا لكونـه مـديرًا لشركة جازبروم "Gazprom" وما تمتلكه من موارد مالية هائلة.

فطبقًا لدستور عام ١٩٩٣، ربما يصبح تـشرنوميردين رئيـسًا بـالتفويض في حالة فراغ منصب الرئيس، وستكون أمامه ثلاثة أشهر لتنظيم حملـة انتخابيـة رئاسية جديدة.

أما "ألكسندر لبيد"، فقد أذهل المراقبين بحصوله على ١٥٪ من الأصوات في الاقتراع العام الذي أجري في ١٦ يونيو، والذي كان حزبه قد حقـق فيـه نتيجـة متواضعة إبان انتخابات الدوما في ديسمبر ١٩٩٥.

فهل ستكون للقائد السابق للجيش، الذي يـزعم تمثيـل النظـام والأخـلاق الصارمة والقيم الوطنية، فرص أخرى لخلافة يلتسن؟

إن منصب سكرتير مجلس الأمن الروسي الذي قبل تقلده، عنـد انـضمامه للمجلس، يعتبر منصباً مؤقتًا - كما أنه ليس لديه أي سلطة مباشرة علـى الجـيش أو قوات النظام، حتى إن كان قد نجح في فرض ترشحه لمنصب وزيـر الـدفاع؛ فهو لا يمتلك أي قدرات استثنائية.

---

(١) الجنرال ألكسندر لبيد (١٩٥٠-٢٠٠٠): سكرتير مجلس الأمن في عام ١٩٩٦، ثم تولى حكـم مدينـة كراسنويارسك عام ١٩٩٨ وهي إحدى المدن الروسية وعاصمة الكيان الفيدرالي الروسي.

فهل سينجح فى المراوغة بقدر كاف من المهارة والفاعلية؛ ليقوم بالترتيبات اللازمة التى من شأنها السماح له بالفوز عندما تسنح الفرصة؟

ألم يكن مقدرًا أن يظهر دون ترك بصمة واضحة، مثلما حدث مع كثير من الشخصيات التى ظهرت على الساحة السياسية، فى مرحلة الاضطرابات، ثم ما لبثت أن اختفت؟

إن المعرفة الدقيقة لهذا الرجل، هى فقط التى ربما تسمح بالتنبؤ حول هذه التساؤلات بطريقة مفيدة.

ولكن الأهم، بلا شك فى الوقت الحالى، هو التساؤل حول الوضع الإيجابى للدولة؛ وفى هذا الأمر أيضًا، فإن الأحكام تبدو متناقضة.

فبعض، مثل رجل الاقتصاد السويدى "أندريس أسلند" يرى، بطريقة لا تخلو من الاستفزاز، أن الاقتصاد الروسى تحول لاقتصاد السوق وأن مرحلة التدمير الخلاقة فى طريقها للانتهاء[1]. أى إن اللحظة تقترب للبدء ربما فى تحقيق نمو صحيح يشبه ما نلاحظه فى بولندا وجمهورية التشيك.

إن انتخاب بوريس يالتسن ربما يؤدى إلى الاستقرار السياسى اللازم؛ حتى يستمر تقدم المقاولين والمستثمرين الأجانب فى عملية البناء فى البلاد؛ إلا أن هناك تعليقًا آخر عن هذه المؤشرات؛ وهو أن هذا البلد الذى ينخفض فيه دومًا العمر الافتراضى للإنسان، حتى وصل الآن إلى أقل من ٦٠ عامًا للرجال، فإن الفجوة الاجتماعية التى نحب دائمًا، فى فرنسا، استنكارها، تبدو فى روسيا مجرد شرخ بسيط.

---

(١) انظر كتاب بعنوان:

A. Aslund, how Russia became a Market Economy. Washington, Brookings institute, 1995.

وللتغلب على هذا الشرخ، لجأ بوريس يلتسن إلى مطبعة النقود لتوزيع الأجور على ملايين من البسطاء الذين لم يحصلوا على رواتبهم منذ عدة أشهر، مثلما يحدث فى أكثر الدول النامية فقرًا؛ حيث تؤدى مثل هذه الأوضاع إلى انقلابات.

ويبدو أن تحويل نشاط المصانع الثقيلة، لا سيما فى القطاع المرتبط بالدفاع، قد بلغ حاليًا مستويات لا يمكن التغلب عليها؛ كما عادت المدن الرقمية المنتشرة على طول خط السكة الحديد عبر سيبريا لتعانى من العزلة والتجاهل.

كيف ستتوصل إذن الحكومة الجديدة إلى التوفيق بين استمرارية الإصلاح بين الميزانية والوضع المالى القاسى مع تجنب تفاقم الفجوة الاجتماعية الهائلة؟ وكيف ستتمكن المنظمات الدولية، بدءًا من صندوق النقد الدولى، من تطبيق استراتيجيتها الخاصة؟

على صعيد العلاقات بين الشرق والغرب، انتهى ربما شهر العسل بين الجانبين؛ فقد امتنعت الولايات المتحدة عن انتقاد تطور السياسة الخارجية للرئيس يلتسن رغبة منها فى انتخابه. وقد أدى استبعاد "أندريه كوزيريف" واستبداله بالزعيم الشيوعى والخبير الماهر "يفجنى بريماكوف"[1] إلى التأثير - بشكل ملموس - فى سياسة موسكو الخارجية التى تقيم علاقات سرية غامضة مع صرب البوسنة؛ وتعمق تعاونها النووى مع طهران، حتى إنها أعلنت إعادة بناء محطة نووية فى كوبا.

---

(١) يفجنى بريماكوف: مدير جهاز الاستخبارات الروسية من عام ١٩٩١ حتى ١٩٩٦، ثم أصبح وزيرًا للخارجية من عام ١٩٩٦ حتى ١٩٩٨؛ ثم رئيس وزراء روسيا من ١٩٩٨ حتى ١٩٩٩.

ولم يتردد يلتسن، خلال زيارته للصين، فى أبريل عام ١٩٩٦، فى إظهار تحديه لأمريكا - التى تعزز هى الأخرى فى مجال الأمن علاقتها مع اليابان - التصريح عن قيام "شراكة استراتيجية فى القرن الحادى والعشرين" بين روسيا والصين؛ وبالإعلان عن "خط ساخن" بين موسكو وبكين. كما أعلن الرئيس الروسى تأكيده لوضع الصين فى التبت "بأنها جزء من الصين".

وبدوره، فقد دعم "جيانج زيمين"[١] اعتراضات روسيا على توسع حلف الأطلنطى.

إن كل ذلك لا يعنى بالطبع أن العلاقات الصينية - الروسية قد أصبحت مثالية، فالدولتان، على سبيل المثال، تكرسان جهودهما للصراع من أجل تأكيد نوع من السيطرة على حقول النفط والغاز فى جمهوريات آسيا الوسطى الجديدة. ومن خلال كل ذلك، يرى الرئيس الروسى أنه يخدم بلاده؛ فهو يهتم أيضًا باتجاهات الرأى العام الحساسة تجاه أبواق القوميات وازدياد كرهها للغرب؛ وربما يؤدى كل ذلك إلى نشوب توترات جديدة بين أمريكا وروسيا، وكذلك إلى مشكلات فى العلاقات بين دول الأطلسى، إذا ما تطورت الموضوعات المطروحة إلى خلافات فى وجهات النظر والمصالح.

وبينما تصارع روسيا بحثًا عن توازن جديد، فالاتحاد الأوروبى الذى يبحث هو أيضًا عن قواعد جديدة، يواصل طريقه المتعرج. ففى نهاية مارس عام ١٩٩٦ تم، فى تورينو، افتتاح مؤتمر الحكومات حول إعادة النظر فى اتفاقية ماسترخت. فمؤسسات الاتحاد الأوروبى لا تعمل بطريقة مرضية، كما أن النظام كله يفتقد الشرعية بشكل واضح.

---

(١) جيانج زيمين: رئيس جمهورية الصين الشعبية من عام ١٩٩٣ حتى ٢٠٠٣.

إن ما يجوز لاتحاد مكون من اثنى عشر عضوًا، يجب استمراره ، من باب أولى، لمجموعة الخمسة عشرة.

فكيف يمكن أن نتخيل انطلاق موجة جديـــدة لتوســيع الاتحـــاد الأوروبـــى - تشمل دول أوروبا الوسطى والشرقية ومالطا وقبرص - دون إجراء إصلاحات عميقة مسبقًا؟

من السهل الاتفاق حول الأهداف العامـــة، مثـــل تحـــسين عمـــل المجلـــس الأوروبى ومجلس الوزراء وإنشاء مفوضية أوروبية أكثر ديناميكية، وتعزيز وضع البرلمان الأوروبى والبرلمانات الوطنية... إلخ.

أما على الصعيد العملى، فنحن نصطدم دائمًا بالعديد من العراقيل، فما نسبة ترجيح الأصوات التى يجب الاحتفاظ بها لتوسيع سلطة اتخـــاذ القـــرار للأغلبيـــة المؤهلة؟

كيف يمكن خفض عدد المفوضين مع زيادة عدد الدول الأعـــضاء؟ كيـــف يمكن تنظيم السياسة الخارجية والأمن المشترك بشكل ملموس؟ مـــا الـــدور الـــذى يتعين على البرلمانات الوطنية الاضطلاع به؟ كيف يمكن إعطـــاء مرونـــة أكبـــر لمجمل البناء الأوروبى الذى ربما دونه يحدث جمود فورى للاتحاد؟

إن طرح مثل هذه التساؤلات لا يثير صراعات جوهريـــة علـــى المـــصالح فحسب، بل إن طريقة تناول هذه القضايا تعتمد على الرؤية الشاملة التى نتمسك بها.

ففى الوضع الحالى، يمكننا تقسيم العوامل الرئيسية إلى ثـــلاث مجموعـــات، لكل منها اتجاه مختلف...

المجموعة الأولى: عبارة عن كتلة فيدرالية صغيرة، مكونـــة مـــن إيطاليـــا ودول الاتحاد الاقتصادى "تبلوكس" الذى يضم بلجيكـــا وهولنـــدا ولوكـــسمبورج،

وكتلة متوسطة؛ تتكون من ألمانيا التى تميل إلى تكوين اتحـــاد فيـــدرالى وفرنـــسا وإسبانيا؛ وبريطانيا الحريصة على استمرار وضعها على ما هو عليه دون تغيير.

وكلما ازداد الموقف حساسية، أسرعت الدول المرشحة فى طـــرق أبـــواب الاتحاد وازداد إلحاحها؛ وقد تعهد الاتحاد الأوروبى بالبدء فى المفاوضات مع هـــذه الدول بعد انتهاء مؤتمر الحكومات بستة أشهر؛ غير أن ألمانيا وفرنسا وبريطانيـــا، لأسباب مختلفة، قد أعلنت عن ترحيبها بالتوسع السريع؛ ومن ثم فمن الواضح أننـــا نسير نحو مؤتمر قصير للحكومات، ففرنسا ربما ترغب فى اختتامه قبـــل يونيـــو ١٩٩٧، وحد أدنى من النتائج. وربما تبدأ المفاوضات مع الدول المرشحة فى بداية عام ١٩٩٨، بينما تبدو دعائم المجموعة الأوروبية تزداد تزعزعا، وهذا ما يـــدفع بعض، ليس دون أسباب، إلى الحديث عن اندفاع متهور نحو الأمام.

ولكن فى الحقيقة، يعتمد الكثيرون على جبهة أخرى، وهى العملة الموحـــدة. فمن الناحية النظرية، يعد مؤتمر الحكومات والعملة الموحدة موضوعين منفصلين.

أما من الناحية العملية، فالموضوع الثانى يفرض نفسه تدريجيًا، على الرغم من كل شيء، كما لو كانت قضية الساعة السياسية بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبى... وهذا، بالطبع، بخلاف مميزاته الاقتصادية التى لا يزال الجـــدال حولهـــا مـــستمرًا بين الخبراء.

وربما نعتقد فى حالة النجاح فى تحقيق هذا الهدف، أى إذا انطلقـــت علـــى الأقل كل من ألمانيا وفرنسا واثنين أو ثلاث دول أخرى بالفعل فى هذه المغـــامرة طبقًا للجدول الزمنى المتوقع فى الاتفاقية، أن يؤدى ذلك إلى زخم جديد ربما يتـــيح الطرح من جديد، وبنجاح، لكثير من الأمور المعلقة من قبل مؤتمر الحكومات.

أما إذا فشلنا، حتى على فرض التوصل إلى الاتفاق؛ فى تحديد موعد جديد يتم تحديده، بشكل أو بآخر، بطريقة حاسمة، فإن هناك أمورًا أسوأ يخشى حدوثها فى المستقبل للاتحاد الأوروبى.

فمن المحتمل أن يتفكك تدريجيًا فى شكل كونفيدرالية ضعيفة وهشة وبلا أى نوع من التماسك، على شاكلة الإمبراطورية الرومانية المقدسة.

ولكننا لم نصل بعد إلى هذه المرحلة.. فبعد انتخابه بفترة وجيزة، أكد جاك شيراك تعهد فرنسا بتحقيق الغاية الكبرى وهى العملة الموحدة، كما أبدى هلموت كول، على غير المتوقع، تأييده لهذا الاتجاه.

وفى ديسمبر ١٩٩٥ أقر المجلس الأوروبى فى مدريد السيناريو النهائى لعمليات التحويل؛ وتم الاتفاق على اسم العملة وهى اليورو.

وخلال عام ١٩٩٦، حظى احتمال نجاح هذا المشروع على مصداقية هائلة، لا سيما فى المجتمع المدنى؛ فقد كان هناك حراك كبير من قبل المجتمع الأوروبى المالى للإعداد لهذه الحدث العظيم ولم تكن بورصة لندن الأقل حماسة.

وقامت الأوساط المالية فى ألمانيا التى طالما ظلت متشككة ومترددة، بإعادة النظر فى أوضاعها؛ فألمانيا اليوم على أتم استعداد للتضحية بعملتها (المارك الألمانى).

ويرتكز ما تبقى من شكوك على المعايير المعروفة، لا سيما المتعلقة بالعجز فى الموازنة والمديونية العامة. ولا يزال كبار المدراء، مثل: رؤساء البنوك المركزية، يعربون عن تصميمهم على احترام تعهداتهم الرقمية؛ فقد قاموا بتطبيق سياسات للتحكم فى الأموال العامة التى تتناقض مع سنوات غلب عليها التراخى وتستلزم القيام بإصلاحات جوهرية، لا سيما فى مجال الحماية المجتمعية، وهذه الإصلاحات لازمة للسماح لأوروبا بالتأقلم مع المنافسة الآسيوية وحتى الأمريكية.

من الممكن، بل وربما، لا يتم بلوغ هذه الأهداف الرقمية. فطبقًا لتوقعات الاتفاقية، سوف يتم اتخاذ القرار النهائى فى بداية عام ١٩٩٨، على أساس القرار الجماعى، كما أن زيادة احتمال التوصل لقرار ايجابى فى هذا الشأن يبدو اليوم ممكنًا؛ شريطة ألا تكون التجاوزات مبالغًا فيها.

فإذا كانت العملة الموحدة تحظى اليوم على درجة عالية من الاهتمام على الصعيد السياسى، فإن هذا غير مدفوع فقط بأسباب رمزية؛ بل إن تطبيق نظام العملة الموحدة (اليورو) سوف يرغم، فى الواقع، الحكومات على تقريب سياساتهم فى العديد من المجالات.

أما انتقادات بريطانيا تجاه توحيد العملة؛ فهى ترتكز إلى فكرة عدم القدرة على تطبيقها وكذلك على احتمال ظهور عيوب، لا يمكن تحملها، فى أحد جوانب هذا النظام، قد تهدد بانهيار هذا الصرح بالكامل. فالدولار يدين بوضعه المتميز؛ لأن الولايات المتحدة اتحاد فيدرالى وكذلك لأنها القوة العظمى الوحيدة فى العالم الآن.

أما هيكلة الاقتصاد الكلى والتحولات التى يفرضها، فستتم داخل فيدرالية تختلف تمامًا عن تجمع مكون من دول مستقلة.

إن تحدى العملة الموحدة، فى الحقيقة، ربما لن يكون هادفًا خارج نطاق الاندماج الديناميكى الذى بدأ بالفعل منذ ما يقرب من أربعين عامًا مع إبرام اتفاقية روما.

فتطبيق اليورو فى الواقع؛ يعد تعبيرًا عن الرغبة فى تخطى مرحلة إضافية من عملية الاندماج؛ ومنح مميزات تماسك هذا الاندماج لمفهوم السوق الكبرى. إنه فى النهاية، الاعتراف الصريح، على خلاف ما تدعيه الأيديولوجية الليبرالية، بأن الاندماج الاقتصادى لا يمكن تصوره دون بناء سياسى يسمو على حاجز المؤسسات فى كل دولة أو حتى بين الدول وبعضها بعض.

توسع الاتحاد الأوروبى... بين نهر فيستولا والدانوب:

بين كل القضايا المطروحة على الساحة، سوف تظل قضية توسع الاتحاد الأوروبى تسيطر على السياسة الأوروبية فى السنوات المقبلة.

فعقب سقوط حائط برلين، كان النبلاء يتغنون بـ"إعادة توحيد" القارة الأوروبية من الأطلنطى إلى جبال الأورال.. حلم مبهم، لأن هذه القارة لم يتم توحيدها مطلقًا، ولكن العكس هو الصحيح، فقد قطع الستار الحديدى بحدة جميع الخيوط والروابط التى أقيمت بين الدول عبر القرون والتى يتعين اليوم إعادة نسجها من جديد.

وفور فتح أبواب "براندنبورج"، كانت شعوب أوروبا الشرقية تنتظر ظهور شكل جديد من خطة مارشال التى حرمهم منها ستالين فى عام ١٩٤٧؛ فبالنسبة إلى هذه الشعوب، الغرب هو من عليه تعويضها عنها.

ومرت سبع سنوات؛ وأدركت أوروبا الغربية الحقائق السائدة بعد انتهاء عهد الشيوعية، فلا أحد يتوقع من الآن فصاعدًا، فى الأفق القريب، توسع الاتحاد الأوروبى أو حلف الأطلنطى بعيدًا عن حدود الاتحاد السوفيتى السابق، بالطبع باستثناء دول البلقان.

ومن حيث المبدأ، فى سباق التوسع، تتفق جميع دول أوروبا الوسطى والشرقية فيما يتعلق بنقطة البداية؛ إلا أن الواقع السياسى مختلف تمامًا، فالأعضاء الحاليون فى الاتحاد الأوروبى يعرفون جيدًا أن قدرتهم محدودة على تقبل أعضاء جدد، بيد أنهم مرغمون على إعطاء أولوية للدول الملاصقة لهم مباشرة التى يشعرون بألفة تجاهها، أى بولندا وجمهورية التشيك والمجر، وربما سلوفاكيا وسلوفينيا على وجه الخصوص.

ومن الملاحظ أن هذه الدول هى أكثر الدول الخاضعة لسيطرة قوية من جانب ألمانيا؛ فقد بدأت عملية إنعاش للاقتصاد مذهلة؛ حيث لا يستطيع أحد أن يشكك فى دخولها لنادى الديمقراطية، فيما عدا سلوفاكيا.

ولنبدأ ببولندا التى تتمتع باقتصاد مزدهر وبمعدل نمو يصل إلى ٦٪ وبمعدل متراجع للبطالة يدور فى محيط ١٥٪، ومؤشرات مديونيتها تثير حسد الدول المرشحة للدخول فى نطاق العملة الموحدة؛ أما حساباتها فى الخارج فهى تقريبًا متوازنة.. التضخم الذى يصل إلى ٢٨٪، هو المجال الوحيد الذى لا يزال يمثل معضلة صعبة الحل.

إلا أنه لا يزال هناك الكثير من الجهد الذى يتعين القيام به، على سبيل المثال، إنعاش الصناعات الثقيلة وتحديث الزراعة.. فالفلاحون، المحافظون والمتمسكون بمصالح تجارية هم أكثر العناصر المعرقلة للإصلاح.. وأيضًا إنشاء نظام مصرفى مناسب للدولة.

أما الخصخصة فتمر بمرحلة تباطؤ وخمول، فمن كان يجرؤ فى العهد الذى طبق فيه "ليزك بلسيروفيتش" "العلاج بالصدمات" أن يتنبأ بهذه النتائج المذهلة فى هذه المدة القصيرة؟

كيف لا ندرك أن بولندا، فى بعض الجوانب، ربما تكون حققت نجاحًا أفضل من ألمانيا الشرقية التى استفادت – حتى الآن – من تحويلات تقدر بألف مليار مارك؟

وعلى الصعيد السياسى، يتفق جميع المراقبين على التركيز إلى النضج الديمقراطى للشعب البولندى. وبالتأكيد، كثير من الناخبين قد ندموا على اضطرارهم، فى نوفمبر عام ١٩٩٥، إلى الاختيار بين "ليش فاليسا" و"ألكسندر كواشنيفسكى".

إلا أن الوضع لم يكن يختلف كثيرًا عما فرنسا تجاه جاك شـيراك وليونيـل جوسبان، ولكن المهم، على خلاف ما حـدث فـي عـام ١٩٩٠، أن المرشـحين الثانويين قد تم استبعادهم، أما المرشحان اللذان بقيا فى حلبة المنافسة، فقـد كانـا معروفين من قبل الشعب الذى عبر عن رأيه بشكل كبير وعن علم بالقضية حتـى وإن كان بالامتناع عن التصويت.

لقد أعاد البولنديون، بانتخابهم لألكـسندر كواشنيفـسكى، تكـوين "المثلـث الأحمر"؛ وهو الحزب الشيوعى الذى يسيطر على كل مـن البرلمـان والحكومـة والرئاسة.. ولكن وفقًا للتوقعات، فالرئيس الجديد المنتخـب قـد أكـد الاتجاهـات الجوهرية للسنوات السابقة، ولا أحد يتخيل إمكانية حدوث ما يسمى "ضربة براج".

وفى الواقع، فنحن لدينا الانطباع بأن هناك "مجتمعًا جدير بالثقة" فى طريقـة للنور، طبقًا لمفهوم "ألان بيرفيت"(١).

ولكن النظرة تختلف بكثير بالنسبـة إلى أوروبا الشرقيـة.. أى دول البلقان – التى نلصق بها عامة دولة رومانيا على الرغم من أن ذلـك محـل شـكوك – فالفكرة السائدة اليوم هى أن اللحظة لم تحن بعد لتحديد موعد لانضمام هذه الـدول للاتحاد الأوروبى.

إن الثغرة الحقيقية توجد فى أوروبا الشرقية التى نتظاهر بمعاملتهـا بالأسـلوب نفسه الذى نتبعه مع أوروبا الوسطى مع أننا، فى الحقيقة، نتجاهلها بوضـوح؛ فمنطقـة البلقان، التى تصل أوروبا بآسيا الصغرى، لعبت دائمًا دورًا اسـتثنائيًا فـى الجغرافيـا السياسية للقارة الأوروبية، لا سيما بسبب تحدى قضية البوسفور والدردنيل.

---

(١) انظر كتاب بعنوان:

A. Peyrefitte, la société de confiance, Paris, Odile Jacob, 1995.

ففى نهاية القرن التاسع عشر، إبان الحقبة الضعيفة للإمبراطورية العثمانية، وجدت دول البلقان نفسها فى مركز المنافسة بين الإمبراطوريات الروسية والألمانية والنمساوية - المجرية، فالجميع كان يتنازع على مقدونيا، اليونان وصربيا ورومانيا وبلغاريا وألبانيا وتركيا بين عام ١٩١٢ و١٩١٣، بينما كان الكبار آنذاك يسكبون الزيت على النار، وتسبب هذا الوضع المعقد فى اندلاع الحرب العالمية الأولى.

وبعد خمسة وسبعين عامًا، أعادت الحرب فى يوغوسلافيا إبراز جزء من التناقضات التى كانت خافية بعد الحرب الباردة؛ فقد كشفت عن ضخامة العنف والهمجية التى يمكن أن تختبئ فى بلد يعرف بتحضره.

إن قضية مقدونيا أدت إلى صحوة القوميات اليونانية، ويجب أن نعترف بأن منع انفجار هذه القنبلة الموقوتة، يعد نجاحًا دبلوماسيًا منقطع النظير.. نجاح أسهمت فيه - فى النهاية - جميع الدول المجاورة.

ومهما كانت الشروط اللازمة لعودة السلام إلى البوسنة والهرسك، فإن خطر اندلاع أزمة جديدة فى البلقان لا يزال قائمًا لا سيما فى كوسوفو.

ويمكن أن نضيف إلى ذلك؛ أن الظروف الاقتصادية والاجتماعية ليست واضحة داخل رومانيا وبلغاريا على وجه الخصوص، فنلاحظ، على سبيل المثال، أن أكثر من ٦٠٪ من الشعب البلغارى يعيش اليوم تحت خط الفقر، والبلاد أصبحت نهبًا للعصابات الإجرامية والمافيا التى اتسع نفوذها بشكل كبير.

وعلى الرغم من ذلك، فهذا البلد يمتلك ثروات بشرية لافتة للنظر ويحتفظ بنخبة مثقفة جديرة بالإعجاب، على الرغم مما شهدته البلاد من مآس على مر التاريخ.

بيد أن بلغاريا لا تزال تعيش فى عزلة بسبب أوضاعها والقصور فى البنية التحتية والتوجهات السيئة التى خلفتها الحرب الباردة؛ وتجاهل الغرب نسبيًا لهذا البلد الذى يجهل طبيعته. ونتيجة لذلك، ربما أصبح أو سيصبح التأثير التقليدى لروسيا وتركيا فى هذا البلد طاغيًا.

لقد أصيب جميع المراقبين بالذهول لعودة روسيا بقوة إلى صوفيا، فيجب ألا أن نغفل أن الأسباب التى من أجلها وجه قياصرة الاتحاد السوفيتى اهتمامهم لدول البلقان، منذ قرون مضت، ما زالت مستمرة، فالمقصود هنا هو ليس التضامن مع الدول السلافية المتشددة؛ بقدر ما هو رغبة فى الوصول إلى دول البحر الأبيض المتوسط؛ فبولندا ليست همزة الوصل الوحيدة بين الغرب وروسيا.

إن حالة رومانيا جديرة أيضًا بأن نتوقف عندها؛ فماذا يعرف الفرنسيون عن هذا الشعب الذى يتحدث الفرنسية والمحاط بالسلافيين والمجريين والذى لم يستطع الإسلام على الإطلاق اختراقه والذى شجعته فرنسا مرتين - فى عام ١٨٦١ وعقب انتهاء الحرب العالمية الأولى - على الوحدة؟

من منظور جميع الفرنسيين لم تتخلص رومانيا تمامًا، فيما يبدو، بعد من الشيوعية؛ فهم ينظرون إلى أحداث ديسمبر عام ١٩٨٩ التى انتهت بإعدام شاوشيسكو وزوجته على أنها كانت انقلابًا أكثر منها ثورة؛ هذا فضلاً على أن الاقتصاد لا يزال فى حالة بائسة، والصورة السائدة التى تنقلها وسائل الإعلام العامة لا تزال تصور هذا البلد على أنه مشرحة للأطفال، ونتيجة مرعبة لنظام شائن.

وخلاصة القول، تمتلك رومانيا صحافة سيئة لا تزال مثارًا للشكوك؛ فرجال الأعمال الفرنسيين والصفوة المثقفة لا تزال تتردد فى زيارة رومانيا ولا تعيرها أى اهتمام بشكل ظاهر، متجاهلين أن هذا البلد هو ثانى بلاد أوروبا الوسطى

والشرقية، بعد بولندا، التى تبلغ مساحته ٢٣٧٥٠٠كم٢، ويبلغ عدد سكانه نحو ٢٢,٨ مليون نسمة.

ومهما كان قول بعض المعلقين، فإن رومانيا قد انخرطت فى طريق الديمقراطية مثلها مثل بولندا وجمهورية التشيك والمجر؛ فقد أجرت انتخابات عادية، تم خلالها تبادل السلطة، كما كان واضحًا عند فشل الحزب الديمقراطى الاجتماعى الحاكم فى الانتخابات المحلية فى بوخارست.

فحرية التعبير لا يمكن إنكارها، كما أن المعارضة تضم حاليًا الشيوعيين القدامى مثل "بيتر رومان"[١] وهو أول رئيس وزراء فى عهد الرئيس "أيون أيلسكو". كما تضم الباقين من أنصار الديكتاتور "جيورجيو ديج[٢]، بعد التطهير، وهو الزعيم المحترم "أيون دياكونسكو" خليفة كورنيليو كوبوزو فى رئاسة حزب الفلاحين القومى المسيحى الديمقراطى والذى يعد شهيد الشيوعية، فقد أمضى، مثل من سبقه، سبعة عشر عامًا فى السجن، منها سبع سنوات أمضاها فى سجن سرى!

ومرت الحياة الفكرية والعملية فى البلاد بصحوة حقيقية؛ تشهد عليها إعادة تفعيل دور الأكاديمية الرومانية التى تحظى بتقدير واحترام شديدين؛ فقد كان ذلك أحد أوائل القرارات التى اتخذها "أيون أليسكو" فى بداية عام ١٩٩٠، هذا فضلاً على مضاعفة المجموعات المكونة من العلميين الشباب المغرمين بالعلم والمنخرطين فى البحث عن الوسائل المتاحة للاندماج فى الغرب والمهتمين، بصفة خاصة، بإعادة العلاقات الوثيقة مع فرنسا.

---

(١) بيتر رومان: رئيس وزراء رومانيا من عام ١٩٩٠ حتى ١٩٩١، ثم تولى منصب وزير الدولة للشئون الخارجية من عام ١٩٩٩ حتى عام ٢٠٠٠.

(٢) جيورجيو ديج (١٩٠١-١٩٦٥): زعيم شيوعى كبير؛ تولى رئاسة رومانيا من عام ١٩٦١ حتى ١٩٦٥.

أما الوضع الاقتصادى للدولة فلا يزال فى الواقع حرجًا، جراء ما مرت بــه البلاد من تجارب مرعبة فى عهد نظام شاوشيــسكو وبــسبب تــشكك المــشترون الأجانب، وأيضًا للتردد فى بعض الإصلاحات.

كل ذلك يحدث ولكن يكفى السفر لهذا البلد لرؤية القرى الجميلة وعدد مــن البيوت لا يحصى تحت الإنشاء؛ وأيضًا بعــض النمــاذج الناجحــة للخصخــصة فى مجال الصناعة، بسبب قدرة مدراء المجمعات القديمة فى التأقلم مع الظــروف الجديدة التى غيرت جذريًا الوضع فى البلاد.

وتعد رومانيا أيضًا من البلاد ذات الإمكانات الزراعية الهائلة؛ وفــى هــذا المجال على الأقل، فإن الخصخصة تسير بخطى جيدة.

إلا أننا ربما نلوم رومانيا بسبب عدم انفصالها تمامًا وبوضوح عن الماضى. حقًا، لقد أرادت، عند قيام الثورة، التى لا نستطيع إنكارها جديتها، تجنــب تــصفية الحسابات، فهل كان يجب، فى هذه الحالة، اتهام "أيون يلسكو" بأنه كــان شــيوعيًا، هذا الرجل الذى تم تهميشه بواسطة نيكــولاى تشاوشيــسكو منــذ عــام ١٩٧١، بعد زيارة هذا الطاغية المشئومة للصين وكوريا الشمالية والتى عاد منهــا بفكــرة القيام بثورة ثقافية فى بلاده؟

ماذا يمكن أن نقول إذن عن رئيس الوزراء المجرى الحالى أو عن الــرئيس البولندى الجديد أو بالطبع عن بوريس يلتسن؟

ألا يجب، فى المقابل، أن نشيد بمهارة رجل الدولة الذى نجــح فــى البــدء وبهدوء فى إحدى أصعب المراحل الانتقالية بعد انهيار الاتحاد السوفيتى؟

فى الواقع، لا يوجد أى شعب أوروبى لم تنتهك حقوقه أكثــر مــن الــشعب الرومانى، وعلى الغرب، جزء من المسئولية عن سلسلة الأحداث التى وقعت منــذ

ضم الاتحاد السوفيتى لإقليمى "بيسارابيا" و"بوكوفينا الشمالية" فى يونيو عام ١٩٤٠، وحتى مجيء وتدعيم الحكم الشيوعى الشمولى.

كيف يمكن ألا تصيبنا الدهشة، إذا رأينا هذا الشعب المهمل والمهان والمعذب على مدار أكثر من خمسين عامًا، ومع ذلك لديه اليوم رغبة أكثر فى الحياة بشكل أفضل عن تجرع مآسى الماضى؟

وأمام القضايا الكبرى مثل توسع الاتحاد الأوروبى أو حلف الأطلنطى، عملت رومانيا على تأكيد طلبها بالمعاملة بالمثل؛ كما يحدث مع دول أوروبا الوسطى.

وبالتأكيد، فإن الاندماج التام لبلدٍ يبلغ دخل الفرد فيه ست أو سبع مرات أقل من اليونان أو البرتغال، سوف يستغرق بعض الوقت؛ بيد أنه على صعيد المبادئ الأساسية، فإن حقوق رومانيا لا تقل عن غيرها من دول فيسجراد أو بالطبع عن حقوق بلغاريا.

أما بالنسبة إلى حلف الأطلنطى، فيجب أن نعترف بأنه، من منظور جيوستراتيجى بحت، فإن وضع رومانيا بالنسبة إلى الاتحاد السوفيتى السابق لا يختلف عن بولندا من حيث الأهمية؛ فهو يطالب بضم كلاً من بلغاريا وتركيا واليونان، وهذا الاتساع ربما يمتد ليشمل جمهورية التشيك والمجر، ولكن قد يترك رومانيا جانبًا، ما يؤدى ربما إلى مردود سيئ فى بوخارست ما دام لم يتم بعد تطبيع العلاقات بين رومانيا والمجر.

إن السياسة الأوروبية قضية معقدة.، فلا يكفى التلويح بشعارات مثل إعادة توحيد القارة الأوروبية، أو توسع الاتحاد الأوروبى أو حلف الأطلنطى، ولكن يتعين علينا أن نتعرف على بعضنا بعض؛ وأن نعيد بناء علاقاتنا مع الأخذ فى

الاعتبار الموروثات التاريخية، ونحدد اختياراتنا على أساس ثوابت موضوعية ودون أى آراء أو أيديولوجيات مسبقة. إن رومانيا، بين جميع دول أوروبا الشرقية والوسطى، تعد أقرب الدول لفرنسا من الناحية الثقافية.

لذا، فقد حان الوقت، للتحرك واستخلاص النتائج من أجل أولوياتنا.

الاضطرابات فى الشرق الأوسط:

شهدت الحقبة التى يغطيها هذا الفصل تطورات مهمة على الجانب الجنوبى لأوروبا، لا سيما فى الشرق الأوسط.

فكلما اقتربنا من الانتخابات التشريعية، شهدنا عودة بروز العقدة المسيطرة على إسرائيل والتى أثارتها الاعتداءات القاتلة التى وقعت فى بداية عام ١٩٩٦ فى القدس وتل أبيب.

ربما اعتقد شيمون بيريز[1]، أثناء انعقاد مؤتمر ضد الإرهاب بشرم الشيخ، أنه قد حصل على الضوء الأخضر لإطلاق عمليته المفجعة باسم "عناقيد الغضب" بجنوب لبنان، فى شهر أبريل، وكان المستهدف الرئيسى منه هو سوريا.

وإذا كانت هناك دروس يمكن استخلاصها من هذه العملية، فستكون التأكيد عن الحقيقة الخالدة وهى: إنه لا يوجد - على الإطلاق - حل عسكرى خالص للمشكلات السياسية المعقدة.

---

(١) شيمون بيريز: رئيس الوزراء الإسرائيلى من عام ١٩٨٤ حتى ١٩٨٦، ثم تولى منصب وزير الخارجية من عام ١٩٨٦ حتى ١٩٩٢، حصل على جائزة نوبل فى السلام عام ١٩٩٤ مع إسحق رابين وياسر عرفات؛ وتولى مرة أخرى رئاسة الوزراء ووزارة الدفاع من عام ١٩٩٥ حتى ١٩٩٦.

لقد بدأت الفوضى تدب فى لبنان مع بداية السبعينيات، عندما استقرت بها منظمة التحرير الفلسطينية، بعد أن طردها الملك حسين ملك الأردن، وقامت إسرائيل بغزو جنوب لبنان فى عام ١٩٧٨ دون أى اعتبار لإدانتها من قبل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، طبقًا للقرار رقم ٤٢٥ الصادر فى ١٩ مارس عام ١٩٧٨.

وبعد مرور تسعة عشر عامًا على هذه الأحداث، فإن الحفاظ على "منطقة أمنة" فى بلاد الأرز ظل أمرًا غير قانونى. أما حزب الله الذى دخل الساحة عند تحالف سوريا وإيران بعد غزو إسرائيل المأساوى فى يونيو ١٩٨٢، فقد أعجبته لعبة اعتباره المعقل الأساسى للمقاومة ضد المحتل، فقام – بالطبع – بتعزيز وجوده فى لبنان بسبب الخدمات الحقيقية التى يقدمها للسكان.

فقد أضحى تشكيل سياسى كامل ومنافس مباشر لحركة أمل الشيعية، وقد حصل حزب الله على ثمانية مقاعد فى الانتخابات التشريعية اللبنانية عام ١٩٩٢.

إن المقارنة التى نعقدها – غالبًا – بين قبوع بعض القوات السورية فى لبنان والاحتلال الإسرائيلى؛ ليست فى محلها، فالقوات السورية دخلت لبنان فى عام ١٩٧٦ بناء على طلب المسيحيين "لتجنب حدوث فراغ استراتيجى"[١].

وعلى الرغم من أن الوجود السورى كان قبوله من قبل الشعب اللبنانى متناقضًا، فإن شرعيته ليست مثارًا للشك؛ فاتفاق الصداقة والتعاون والتنسيق الذى وقعه كل من الأسد وهراوى فى ٢٢ مايو عام ١٩٩١، قد أسس بين البلدين أواصر الصداقة الوثيقة فى المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية، والأمنية.

---

(١) انظر مقال بعنوان:

M. Chartouni-Dubarry. "Liban: Les défis de la paix". Dossier Sécurité et stratégie. no 44. mai 1994. Bruxelles. centre d'études de défense.

بيد أن هذه العلاقة لا تقوم على معايير متوازنة، ولكن لا يمكن أن نقول إنها غير قانونية.

إن المنطقة الحدودية بين لبنان وإسرائيل لن تعرف، فى حقيقة الأمر، سلامًا دائمًا ما دام لم تطبق الدولة اليهودية القرار رقم ٤٢٥، أى ما دامت لم تسحب قواتها عند حدود أراضيها.

ولم يكن شيمون بيريز، فى صميم أعماقه، يشك بالطبع، فى ذلك، وهو الذى قام، أفضل من أى شخص آخر، بالتشخيص الصحيح لتداعيات مغامرات مناحم بيجن[١] وأريل شارون[٢] فى عام ١٩٨٢.

بالنفخ فى النار وبالتسبب فى هجرة جديدة للشعب اللبنانى، لم يستطع خليفة إسحق رابين، الذى اغتيل فى ٤ نوفمبر ١٩٩٥، مقاومة إغراء عملية انتخابية كان يأمل فى أن فى تكون مربحة.

لم يقم قادة حزب الله الذين تقل قدراتهم المادية بشكل كبير عن إسرائيل، بغرس عملائهم وأجهزتهم وسط مناطق شديدة الكثافة السكانية، إلا بتطبيق مبدأ من المبادئ الأساسية للتخطيط الاستراتيجى.

إن الخطأ الذى ارتكب فى مذبحة "قانا" كان متوقعًا من الناحية الإحصائية. فربما لم يكن شيمون بيريز يهتم بهذه المخاطر، فهذه المذبحة لم تكن بالتأكيد مقصودة، ولكن لا شىء أفظع ولا مستهجن إلا القصف الذى أدمى سوق سراييفو وأثار استنكار الرأى العام العالمى.

---

(١) مناحم بيجن (١٩١٣-١٩٩٢): تولى منصب رئيس وزراء إسرائيل من عام ١٩٧٧ حتى ١٩٨٣، حصل على جائزة نوبل للسلام عام ١٩٧٨ مناصفة مع أنور السادات.

(٢) أريل شارون: وزير الدفاع الإسرائيلى من عام ١٩٨١ حتى ١٩٨٣، ثم تولى رئاسة الوزراء من عام ٢٠٠١ حتى ٢٠٠٦.

وفى النهاية، فإن عملية "عناقيد الغضب" لم تسفر إلا عن تعزيز وضع حزب الله، مع التذكرة بالدور المركزى الذى تلعبه سوريا والذى أدى إلى إهانة الولايات المتحدة، كما منحت فرنسا الفرصة لتضع قدميها من جديد فى ساحة الشرق الأوسط.

أما شيمون بيريز، فقد تمت الإطاحة به فى انتخابات ٢٩ مايو عام ١٩٩٦.

إن الانتصار الذى انتزعه بنيامين نتنياهو(١)، مرشح الليكود، يثبت أن الإيقاع الذى فرضه إسحق رابين وشيمون بيريز لعملية السلام؛ كان – بالفعل – لا يحتمل بالنسبة إلى ٥٠٪ من عدد السكان؛ فقد أعطى رئيس الوزراء الجديد ضمانات لشركاء "إسرائيل الكبرى". كما أنه رفض – ضمنيًا – مبدأ مبادلة الأرض بالسلام الذى يتضمنه القراران رقما ٢٤٢ و٣٣٨ التابعان للأمم المتحدة، واللذان ترتكز إليهما اتفاقيات أوسلو؛ ومن ثم، فإن قضية استعادة الجولان اليوم ليست مطروحة، بل على العكس، فإن بنيامين نتنياهو يعتزم أن يبنى بها مستوطنات يهودية جديدة مثلما فعل فى الضفة الغربية وغزة.

ومن ناحية أخرى، فهو يؤكد مجددًا وبقوة مبدأ عدم تقسيم القدس، لقد تم وقف إعادة انتشار للجيش الإسرائيلى فى الخليل؛ بعدما كان بالفعل قد دخلها.

وتجاه هذا الوضع، أصبح الرئيس بيل كلينتون مكتوف الأيدى؛ بسبب ثقل اللوبى اليهودى فى حملته الانتخابية الرئاسية؛ لذا، يتعين الانتظار حتى بداية عام ١٩٩٧ كى تستعيد واشنطن من جديد المبادرة.

هل هذا يعنى أن عملية السلام التى انطلقت عام ١٩٩٣ فى أوسلو أصبحت فى طور الاحتضار؟

---

(١) بنيامين نتنياهو: رئيس وزراء إسرائيل من ١٩٩٦ حتى ١٩٩٩.

إن صورة مناحم بيجين وهو يستقبل أنور السادات في القدس؛ لا تزال محفورة في الأذهان، إلا أن نتنياهو ربما يحتفظ لنا بمفاجآت أخرى.

ومن جديد؛ نكرر أن تقييم الواقع الحالي يجب أن يتم بطريقة صحيحة؛ فمنذ ستة أشهر، بدا أن الحكومتين الإسرائيلية والأمريكية تخلطان ما بين أمن إسرائيل والصراع ضد الإرهاب؛ فعندما عقد مؤتمر شرم الشيخ الذي لم تشارك فيه سوريا، أعلن الرئيس كلينتون أن الهدف الأساسي هو تشكيل تحالف ضد إيران المعروفة بأنها العقل المدبر للإرهاب الدولي؛ وهنا ألقى نتنياهو اللوم على سوريا التي كانت حكومة بيريز تجاملها، وناشد أمريكا التي يعرف جيدًا كيف يؤثر فيها، توسيع سياستها المزدوجة ضد إيران والعراق وكذلك دمشق.

بيد أن الإرهاب دائمًا يكون النتيجة والسبب في آن واحد لهذا الحصار، فنلاحظ أن الهجوم الذي وقع في ٢٥ يونيو عام ١٩٩٦، على القاعدة الأمريكية بالخبر بالمملكة العربية السعودية، وهو الثاني من نوعه خلال ستة أشهر، قد أبرز ضعف وهشاشة الحماية السعودية ومدى اتساع الشعور المناوئ للولايات المتحدة بسبب مساندتها لإسرائيل؛ كما يثير الكراهية، الظاهرة المثيرة للقلق، التي نشأت عن الوجود الأمريكي المستفز في الخليج منذ عدة عقود.

قبل ٢٩ مايو، كانت عملية السلام بأوسلو ترتكز، أساسًا، إلى الإرادة السياسية لكل من شيمون بيريز وياسر عرفات اللذين كانا يدركان أنهما يرتبطان بمصير واحد.

أما بنيامين نتنياهو، فلا يهتم، من جانبه، كثيرًا بمجاملة منظمة التحرير الفلسطينية خشية إثارة الراديكاليين ومن ثم تشجيع الإرهاب.

إن مواقف بنيامين نتنياهو المعلنة؛ عملت على إثارة غضب العالم العربي الذي هزه اتفاق التعاون العسكري الذي أبرم في فبراير ١٩٩٦، بين تركيا وإسرائيل.

ويخشى أن تتفاقم الفجوة القائمة بالفعل بين القادة الذين أيدوا، بدرجات متفاوتة، اتفاقيات أوسلو، وبين الشعوب التي لم تقبلها على الإطلاق؛ لأنها تجدها غير عادلة، كما أن هذا التعنت الجديد الذي تبديه الدولة اليهودية ربما يؤدي أيضًا إلى تداعيات خطيرة.

وانتظارًا لحدوث وفاق، يمكننا أن نتبين ملامح إعادة توحيد الصف يتعين مراقبته باهتمام كبير؛ فقد تم توجيه الدعوة لحضور مؤتمر القاهرة في ٢١ يونيو حتى إلى ليبيا والسودان، وأكد جميع المشاركين مجددًا تمسكهم بمواصلة عملية السلام التي ترتكز إلى احترام المبادئ التي تم إقرارها عام ١٩٩١ في مدريد وعلى اتفاقيات أوسلو؛ وهي: الانسحاب الإسرائيلي من جميع الأراضي المحتلة بما فيها هضبة الجولان وجنوب لبنان، وحق الفلسطينيين في ممارسة الحكم الذاتي... إلخ.

ولقد استغل رؤساء الدول الذين دعاهم حسني مبارك للاجتماع بهذه المناسبة لحث المجتمع الدولي على الضغط على إسرائيل. وشرعت سوريا، مع تأكيدها على دورها الإقليمي، في القيام بحملة دبلوماسية بغرض المصالحة في العالم العربي.

وتتمسك سوريا، مع دحض المزاعم التي تتهمها بإقامة تحالف يهدف إلى تطويق اتفاق التعاون بين تركيا وإسرائيل، بعلاقات قوية مع إيران وبعض الحكومات العربية الموالية للغرب، لا سيما البحرين ومصر والجزائر.

إن محاولة إعادة طهران إلى "الجمع العربي"؛ تهدف - بالطبع - إلى مناهضة السياسة الأمريكية التي توشك، إن آجلاً أو عاجلاً، التصادم بتحفظات من جانب الاتحاد الأوروبي وحتى روسيا.

فلو أن تعاونًا رسميًا بطريقة أكبر؛ كان قد تم بين دمشق وطهـران، لكـان، فى جميع الأحوال، سيورط سوريا بشكل كبير.

ربما يكون لهذا التعنت الإسرائيلى، إذا استمر وتأكد، تداعيات أخرى، مـن بينها تشجيع التطرف الإسلامى؛ إلا أن هناك تطورات أخرى حدثت فـى الأشـهر الأخيرة تؤكد أن كل ما له علاقة بالحركات التى تعلن عن نفسها؛ يجب أن نحكـم عليه بنظرة متفحصة.

ففى الجزائر، حققت انتخابات ١٦ نوفمبر عام ١٩٩٥ هدفها الرئيسى جزئيًا، وهو إضفاء الشرعية على السلطة القائمة؛ فقد أثبتت هذه الانتخابـات أن الغالبيـة العظمى من الشعب كان يرفض ديكتاتورية الجبهة الإسلامية للإنقاذ، كمـا أثبتـت بشكل قاسٍ كذب أصحاب النظريات القائلة بحتمية انتصارها.

لقد عرف الرئيس زروال[١] كيف يـستغل ابتـزاز أحـزاب المعارضـة، مثل: جبهة التحرير الوطنية وجبهة القوى الاشتراكية التابعة لحسين آيت أحمد.

أما فيما يتعلق بالجبهة الإسلامية للإنقاذ، فهى تخضع لقمع شديد، كما أنهـا مهددة بالتفكك؛ وعلى الرغم من ذلك، فإن القيادات العسكرية العليا منقـسمة أكثـر من أى وقت مضى بين مؤيد للوسائل القمعية ومبدأ استعراض العـضلات تجـاه الجماعات الإسلامية المسلحة وبين خيار اللجوء للحوار.

وبعد مشاورات مع أحزاب المعارضة، باستثناء الجبهة الإسلامية للإنقـاذ، أعلن الرئيس الجزائرى عن جدول زمنى للتشاور حـول الانتخابـات المـستقبلية؛ وهو: استفتاء على إعادة النظر فى الدستور قبل نهاية عـام ١٩٩٦ والانتخابـات التشريعية فى منتصف عام ١٩٩٦ يعقبها اقتراع عام.

---

(١) الأمين زروال: رئيس الجزائر من عام ١٩٩٥ حتى ١٩٩٨.

فهل الجزائر ماضية نحو تطبيع الساحة السياسية التي يصفها الجميع بالمتسلطة؟

إن المقترحات المطروحة للتعديلات الدستورية والتي ترفضها المعارضة، تنص على إقامة نظام برلماني مكون من مجلسين وتطبيق الانتخاب بالقائمة النسبية؛ وحظر استغلال الأحزاب للإسلام واللغة العربية وثقافة البربر في إطار العملية السياسية؛ ومن المقرر أيضًا إنشاء محكمة العدل العليا.

كما أنه سيتم تحديد مدة الرئاسة بمدتين فقط، ومن المقرر تطبيق الليبرالية الاقتصادية في الدستور الذي لا يشير، فيما يبدو على الإطلاق، إلى أي دور للجيش.

لقد استغلت حركة "مجتمع السلم" التي أسسها "الشيخ محفوظ نحناح" المرشح للرئاسة تحت اسم حركة "المجتمع الإسلامي" (حماس) والتي حصلت على ما يقرب من ٢٥,٦٪ من الأصوات في ١٦ نوفمبر. الفوضى التي تعم الجبهة الإسلامية للإنقاذ واستولت على شريحة من أصوات الناخبين.

وتضم هذه الحركة شريحة من التجار البورجوازيين الذين يشجعهم النظام على الثراء؛ وربما تشكل هذه الحركة بديلاً محتملاً لقطاع من الشعب عند إجراء الانتخابات التشريعية المقبلة.

وبفضل الدعم المقدم من الغرب، لا سيما عن طريق إعادة جدولة الديون الخارجية البالغ قيمتها أكثر من ٢٠ مليار دولار في عام ١٩٩٤/١٩٩٥، وكذلك بمنح خمسة مليارات دولار على هيئة مساعدات متنوعة، وبفضل الاستثمارات الأساسية لشركات النفط مثل "شركة توتال وأركو وبي.بي – أو بريتش بتروليوم-" شهدت الجزائر اليوم رواجًا اقتصاديًا.

وعلى الرغم من ذلك، فبعض يرى أن الإنعاش الاقتصادى يمدد زمن الحرب؛ لأنه يخفض من الضغوط على السلطة بالسماح لها بإدارة الموقف الذي لا تزال يسوده العنف - يتوقع صندوق النقد الدولى ارتفاع معدل النمو ليصل إلى ٣,٢٪ فى عام ١٩٩٦ وزيادة فى فائض الميزان التجارى -.

فالقتلى يتساقطون بمعدل مئة قتيل أسبوعيًا، وأدى اختطاف واغتيال سبعة رهبان فرنسيين تابعين لدير "تيبحرين" بهذه الطريقة الوحشية؛ إلى إصابة الجميع بالذهول، وهنا أيضًا نلاحظ أن الجانب السياسى للأزمة لم تتم تسويته بعد.

وعلى الطرف الآخر من حوض البحر الأبيض المتوسط، فى تركيا، تولى رئاسة الحكومة أحد الإسلاميين؛ فقد فاز فى انتخابات ٢٩ ديسمبر عام ١٩٩٥ حزب "الرفاة" فقط بنسبة ٢١٪ من الأصوات. وبعد تسعة أشهر من الارتباك، أمسك "نجم الدين أربكان"[(١)] بزمام الأمور، بعد هزيمة "تانسو تشيلر"[(٢)] التى أثارت جدالاً كثيرًا وأصبح "حزب الطريق القويم" فى المرتبة الثانية.

إن التجربة التركية، ربما يمكنها إثبات أن "الإسلام" لا يعنى بالضرورة انقلابًا جذريًا فى سياسة الدولة؛ فالإسلام الذى دخل تركيا فقط فى القرن الحادى عشر الميلادى، يتميز عن غيره فى البلاد المجاورة بأنه غير متشدد.

وبالنسبة إلى كثير من المراقبين، يرجع النجاح الذى حققه الإسلام فى تركيا، نسبيًا، إلى التحول الثقافى الجذرى الذى قام به كمال أتاتورك.

ربما تكون، فى الغالب، مجرد ظاهرة اجتماعية. فلم يكن "تورجوت أوزال"، الذى يدرك الموقف جيدًا، يخشى صعود "حزب الرفاة"؛ لأنه يهدف إلى توافق تركيا مع ماضيها العثمانى.

---

(١) نجم الدين أربكان: رئيس وزراء تركيا من ١٩٩٦ حتى ١٩٩٧.

(٢) تانسو تشيلر: رئيسة وزراء تركيا من ١٩٩٣ حتى ١٩٩٥.

وعلى الرغم من بقائه فى السلطة لعامين، فإن حزب الرفاة لم يتخذ أى إجراءات معلنة لتطهير الحياة المدنية مثل: غلق الحانات والملاهى الليلية وبناء مسجد كبير فى قلب المدينة... إلخ.

أما نجم الدين أربكان، فهو - فى حد ذاته - شخصية معتدلة. وبتقلده ثلاث مرات مناصب حكومية؛ فهو يعتبر من الوجوه المألوفة فى المجال السياسى، وهو لا يدير الحكومة حاليًا إلا لأن الجيش، حارس دولة أتاتورك، قد ارتضى ذلك، فى مقابل تنازلات وضمانات تم التفاوض بشأنها مع الرئيس سليمان ديميريل(١)، وما يوضح ذلك تصريحاته المؤيدة لعلمانية الدولة واحترام الاتفاقيات والمواثيق المبرمة سابقًا.

وفيما يتعلق بالتنازلات، فإن حزب الرفاة لا يحتفظ بأى محافظ وزارية قيادية مثل الخارجية أو الدفاع أو الداخلية أو التعليم، رمز الجمهورية العلمانية، فجميع هذه المحافظ فى قبضة حزب الطريق القويم. أما تانسو تشيلر فتتولى بخلاف منصب نائب الرئيس، منصب وزيرة الشئون الخارجية.

وعلى صعيد السياسة الخارجية، يجب ألا ننتظر حدوث تغييرات كبيرة؛ فنظرًا للوصاية التى يفرضها العسكريون، يتعين على تركيا التمسك بتعهداتها تجاه حلف الأطلنطى - فلم يذكر على الإطلاق أن حلف الأطلنطى سيصبح حلفًا إسلاميًا متمثلاً فى حزب الرفاة.

فعلى أكثر تقدير، ربما تعتزم تركيا إعادة التفاوض مع الاتحاد الأوروبى بشأن بعض البنود الخاصة باتفاقية توحيد القيود الجمركية، ودون شك لن يعاد النظر فى الاتفاق المبرم بين إسرائيل وتركيا، إلا أنه ربما يتم تطبيقه بحد أدنى من الحماس.

---

(١) سليمان ديميريل: رئيس تركيا من ١٩٩٣ حتى ٢٠٠٠.

وعلى الرغم من خطاب حزب الرفاة عن "التضامن الإسلامى"، يجب ألا أن نتوقع أى نوع من أنواع التقارب الملحوظ قد يحدث بين أنقرة وطهران.

فالإسلام الشيعى الذى تتم ممارسته فى إيران؛ والإسلام السنى الذى يمثله حزب الرفاة ليس بينهما أى تآلف.

وعلى الصعيد الاقتصادى، يثبت نجم الدين أربكان؛ ربما نظرة واقعية للأمور - خشية انغماس البلاد فى حلقة التضخم المفزعة - إلا أن الرفاة لا يبدو أنه سيعيد النظر فى السياسة الليبرالية والخصخصة التى تنتهجها تركيا.

وعلى الرغم من ذلك، فهناك العديد من التساؤلات مطروحة:

ما حجم ثقل الإسلاميين فى الجيش؟ كيف سيتعامل نجم الدين أربكان مع القاعدة الشعبية المعادية لأى نوع من الولاء للغرب؟

هل يخشى من انجراف حزبه بتأثير من العناصر الراديكالية؟ كم من الوقت يستغرق الارتباط، غير المتوافق، بين حزب الرفاة وحزب الطريق القويم؟

إن زعيم حزب الرفاة شخصية برجماتية؛ أما الشريكان الاثنان فى التحالف فلديهم مصلحة لاستمرار الوفاق لحين إجراء الانتخابات المرتقبة فى ١٩٩٨؛ ومن ثم، فإن فكر الحلول الوسط لديه فرص كافية ليكون هو الغالب فى النهاية، بيد أنه من الواضح أن التمسك بهذا التحالف سوف يعتمد، قبل كل شىء، على الجيش الذى لن يسمح بأى انحراف ربما يلقى بالبلاد فى فوضى اقتصادية أو سياسية.

وعلى ما يبدو لى، يجب أن نأمل فى نجاح هذه التجربة.

فإذا ظلت تحت السيطرة والرقابة، فربما تساعد تركيا في الحفاظ على هويتها، كما ستمكنها - ربما أيضًا - من الإسهام في التمييز بين مختلف صور الإسلام بشكل أفضل؛ وكذلك إزالة الغموض عن إحدى الظواهر التي لدينا اتجاه غالب إلى خشيتها بصفة عامة.

إن مشكلة تركيا الأساسية لا تزال تكمن في قضية الأكراد، وربما يعتزم رئيس الوزراء الجديد تقديم بعض التنازلات ذات الطابع الثقافي... بيد أنه، من حيث الجوهر، يبدو أنه ينتهج منهج الحكومة السابقة وهو القمع.

نحو تسوية للقضية الصينية:

لن أعود للحديث، هذا العام، عن الدول الآسيوية الناشئة التي أفردت لها صفحات طويلة من التحليل في الفصل السابق... ومع ذلك، يتعين علينا تناول أزمة تايوان التي فتح ملفها في يونيو ١٩٩٥ وانتهى بانتخاب "لي تينج هوي" رئيسًا للبلاد في أول اقتراع عام تم إجراؤه في ٢٣ مارس ١٩٩٦.

لقد بدأ كل شيء، فيما يتعلق بهذا الحدث، عندما سمح بيل كلينتون لـ"تينج هوي" الذي جاء خلفًا لنجل "شيانج كاي شيك" في عام ١٩٨٨، بالقيام بزيارة خاصة للولايات المتحدة... لقد كانت خطوة غير مسبوقة. وبعد مرور عدة أيام، كان رئيس الوزراء التايواني "لبان شان" يقوم بزيارة خاصة لنمسا في الزيارة الأولى من نوعها لمسئول تايواني كبير لأوروبا.

فبالنسبة إلى بكين، كانت هذه المبادرات غير مقبولة، فمنذ انتصاره في عام ١٩٤٩، كان ماوتسي تونج قد نجح في طرد جميع الأجانب من القارة مما يعد، من منظوره، ردًا لكرامة بلاده. كما لم يكف عن المطالبة باستعادة تايوان

– فرموز سابقًا – التى احتلتها اليابان منذ عام ١٨٩٥، ثم أصبحت ملجأ للقـــوميين بعد هزيمتهم.

ولم يسمح تطور العلاقات بين الشرق والغرب "لهذا القبطان الكبير" بتحقيـــق مشروعه؛ فقد فرضت الجمهورية الشعبية نفسها، فى السبعينيات، باعتبار أنها أول دولة صينية معترف بها من قبل المجتمع الدولى.

ونجح النظام الصينى، بهذه الطريقة، فى تصدير نظريـــة "دولـــة واحـــدة، ونظامين"، والحقيقة أن الصين قد تخلت عن فكرة إعادة التوحيد بالقوة.

ومع ذلك، كان لها شرطان هما: عدم إعلان تايوان استقلالها وعدم محاولـــة الأجانب تشجيعها على ذلك، سواء بطرق مباشرة أو غير مباشرة.

ولم تعترض تايوان على هذين الشرطين بل على العكس، كان الاعتـــراض على تنمية العلاقات الاقتصادية والبشرية بين الصين والجزيرة؛. فبكـــين تـــرى أن الأمور قد تجاوزت حدود قواعد اللعبة.. وهذا ما يفسر أزمة عامى ١٩٩٥/١٩٩٦.

لقد أتاح التطور السياسى فى الجزيرة للتيار الاستقلالى بالظهور بوضـــوح. ولكن حتى هذه اللحظة، لا يزال محدودًا بشكل كبير ولكن ربما يتم تعزيزه نتيجـــة لتغير الأجيال.

فى الولايات المتحدة وبدرجات أقل فى أوروبـــا، أدى اخـــتلاط المـــصالح المادية، – لا سيما صفقات بيع السلاح والأيديولوجيات – معاداة الحكومة الشيوعية بسبب إهدارها لحقوق الإنسان، والتعاطف، فى المقابل، مع التطـــور الـــديمقراطى لنظام "تايبيه" – إلى التقارب مع تايوان.

وكان رد فعل الصين تجاه فرنسا – بالفعل – عنيفًا جدًا؛ فقد كان الأمر يتطلب الاستعانة بجهود دبلوماسية كثيرة لتطبيع العلاقات التى أثمرت عن الزيارة التى أجراها رئيس الوزراء "لى بينج"[١] لباريس فى يونيو.

لقد حاول كثير من المعلقين تحجيم أزمة تايوان فى كونها مشكلة سياسية داخلية مرتبطة بخلافة "دينج شياو بنج"، فربما كان قد تم التخطيط لهذه الخلافة لتتزامن مع الدورة السنوية للجمعية الوطنية الشعبية – البرلمان – وذلك لمنع المسئولين الإقليميين من الدخول فى الصف.

لقد استفاد النظام الصينى، بالطبع، كما كانت ستفعل ربما أى حكومة أخرى فى موقف مشابه، من الوضع الدولى، لتكميم أفواه المعارضة، على الأقل بصفة مؤقتة؛ ويرجع السبب فى ذلك، إلى الرغبة فى الحفاظ على تماسك الصين الذى تحقق بمعاناة بعد مرحلة طويلة من شبه الاحتلال.

ويثير علماء الحضارة الصينية – أحيانًا – احتمال تفكك دولة الصين؛ نتيجة للتطور الاقتصادى وتأكيد الحكم الذاتى فى الأقاليم المجاورة.

وباستثناء حالة منطقتى "التبت" و"شينجيانج"، فإن تأكيد شعور الوحدة الوطنية هو السائد حاليًا فى جميع أنحاء الصين؛ فإذا لم تكن لهذا الشعور أسس شعبية حقيقية، فإن الأزمة التى تعتزم الصين التخطيط لها ربما تنقلب ضدها، إلا إذا افترضنا سيطرة الإمبراطور، الذى يغيب عن الساحة حاليًا، الكاملة على الأمور.

وفى الأوضاع الحالية، التى تتسم بالنجاح المدوى للتطور الاقتصادى فى جميع أنحاء جنوب شرق آسيا، فليس من مصلحة أى دولة اندلاع أى صراع تكون تداعياته مأساوية لجميع الأطراف المعنية وربما تمتد لأبعد من ذلك.

---

(١) لى بينج: رئيس وزراء جمهورية الصين الشعبية من عام ١٩٨٧ حتى ١٩٩٨.

بيد أنه إذا قامت تايوان، بتشجيع من الغرب بطريقة أو أخرى، بتحرير بعض القيود السياسية والعسكرية، فربما تتمكن بكين من اتخاذ قرار بالقيام بعمل عسكرى مع وجود مخاوف من خسارتها فيه للمعارك الأولى، نظرًا للأوضاع الجغرافية، وليس بالطبع بسبب الحرب، إلا فى حالة وقوع مصادمات داخلية.

فهل من الممكن تخيل التزام قوى من جانب أمريكا؛ لصالح مغامرات تايوان المحتملة ضد الصين هذه القوة النووية؟ ربما يكون هذا محل شك.

إن "لى تينج هوى" يعرف كل هذا أفضل من أى مسئول آخر.. وتصرفاته، منذ فوزه الساحق فى الانتخابات، تثبت رغبته فى تهدئة اللعبة، ويشاركه هذه الرغبة حاليًا غالبية المواطنين.

وعلى الرغم من ذلك، ففى الأعوام المقبلة، ستعتمد الأمور على الديناميكية الداخلية لدولة تايوان الديمقراطية الشابة، تحت تأثير الأجيال الصاعدة، ولكن أيضًا، على نتيجة تطور الأوضاع السياسية والاجتماعية فى الصين؛ كما أن كثيرًا من الأمور ستعتمد، دون شك، أيضًا على مدى تأثير القوات الإقليمية التى ستتمكن، مرة أخرى، من قلب حسابات الدول.

من السهل دائمًا تخيل جميع أنواع السيناريوهات المأساوية، ولكن حتى الآن، لا شيء يسمح باستبعاد فرضية التحرر التدريجى لهذه القارة والتى ربما سيكون إحدى نتائجه التحول التدريجى فى طبيعة المشكلة التايوانية.

الكثير من المراقبين ينظرون لمشكلة الصين بطريقة مزدوجة، كما لو أن هذا البلد سيظل مقدرًا عليه للأبد إما أن يكون وحشًا باردًا، غريبًا من حيث الجوهر عن باقى أنحاء العالم؛ ومهمته الوحيدة هى فرض نوع من التوازن الإقليمى والعالمى بأكبر قدر ممكن، وإما أن يتفكك مسببًا انهيار آسيا كلها أو حتى العالم بأسره.

إلا أن واقع الأمر الآن يعطى انطباعًا مختلفًا؛ فالصين تتقدم بالتأكيد بخطى قوية، ولكنها لا تزال حتى الآن، في جوانب كثيرة، دولة نامية، وسيتطلب الأمر وقتًا طويلاً قبل تساوى إمبراطورية الوسط اقتصاديًا مع بلاد الشمس المشرقة.

وحتى تحين هذه اللحظة، لا شيء يسمح بالتفكير فى حدوث تفكك، كما أن لا شيء يسمح باستبعاد ظهور قدرة الصين، مثل دول أخرى نامية، على ابتكار صورتها الخاصة للديمقراطية.

إن أفضل استراتيجية بالنسبة إلى الغرب؛ هى تسهيل الأمور بتشجيع دخول الصين فى المؤسسات الدولية حتى تتآلف مع نمط هذه العلاقات التى يهيئها التاريخ لها.

ويتعين علينا أن نقوم بذلك دون مجاملة، ولكن أيضًا بلا سذاجة، فكيف لنا تخيل مصير هذا البلد الذى يضم أقدم حضارات العالم، يتم تقريره من الخارج؟

وعلى المدى القصير، فإن عودة هونج كونج، فى يونيو عام ١٩٩٧، سوف يسجل مرحلة حرجة؛ فالصين من مصلحتها ألا تقتل الدجاجة التى تبيض لها ذهبًا ومن ثم ستسمح بمرحلة انتقالية هادئة.

ولكن فى الوضع الحالى، لن تستطيع أن تمنع نفسها من النظر لهونج كونج كقاعدة تخريب؛ تهدف إلى قلب نظام الحكم الذى يعترف بضعفه فى الوقت الحالى.

وهذا يعنى أن هذه الجزيرة سوف تظل منعزلة بشكل كبير عن باقى القارة، مع كونها أصبحت أكثر إدراكًا بما يحدث بداخلها من تغييرين اقتصادى وسياسى، فمع تطبيق الإصلاحات ومع تطور المدن الصينية المجاورة، من المقدر أن يقل تأثير هونج كونج؛ وسيقل شيئًا فشيئًا ارتباط الصين بها.

فإذا تم تأكيد التوجهات التى نلاحظها اليوم والتى من شأنها تشجيع التوسع فى إقليم شنغهاى، فسوف تقل أهمية مقاطعة "كونجدنج".

ليس أسهل، فى أى لحظة على مدار التاريخ وفى أى مكـــان، مـــن النظـــر للحياة بنظارة قاتمة اللون؛ فقد كان "جاك بانفيل" يقول: "كل شىء يـــسير بطريقـــة سيئة للغاية"، فليس هناك شىء أصعب من الحكم بطريقة متوازنة على الحاضر.

وعلى الرغم من ذلك، فربما يكون مفيدًا أن نحاول التجربة.

فمن وجه نظرى، لا أرى أن الساحة الدولية حاليًا تدفع للتشاؤم.

فنحن نواجه بالتأكيد الكثير من المشكلات، وكمًا هائلاً من الآلام - لا ســـيما فى بوروندى حيث تنتشر المذابح - إلا أن الأمور لا تتطور إلى حد الانزلاق.

فعلى الصعيد التاريخى بصفة عامة، يعيش العالم لحظات من الهدوء النسبى، وإذا كان الأمر كذلك، يجب ألا أن نستبق أحداث المستقبل المفتوح على مصراعيه دائمًا والمهدد بجنون البشر.

الفصل العاشر

يوليــو ١٩٩٧

الجمهورية الإمبريالية – كندا والهند والصين واليابان: مناطق هشة – صعوبة تدعيم الروابط الأوروبية – الواقع الـــسياسى: روسيا وإفريقيا والشرق الأوسط

الجمهورية الإمبريالية:

منذ نهاية الحرب الباردة، وأمريكا تميل إلى التعامل بمنطق المنتــصر. لــم تشهد هذه الحرب، فى الحقيقة، أى أيديولوجيات إمبريالية بالمعنى الذى كان شـــائعًا فى عصر الرومان، أو حتى بمفهوم الإمبراطوريات الاستعمارية الماضـــية التـــى تأسست بواسطة القوى الكبرى فى القارة الأوروبية.

فى الحقيقة، إن الحكومة الأمريكية التى يتنازعها اتجاهان: الاتجاه التنفيـــذى والاتجاه التشريعى، تسلك فى الغالب سلوكًا متناقضًا وغيـــر متجـــانس ويتوافـــق بصعوبة مع تطبيق الاستراتيجيات المحددة مسبقًا بشكل علنى.

وعلى الرغم من ذلك، فعندما يكون للإدارة الأمريكية خط واضح وتبدأ فـــى تحريك معداتها الحربية فى مواجهة شركاء أو أعداء تعلم جيدًا كيفية التعامل الجيد مع نقاط ضعفهم وانقساماتهم، فإن تصرفها فى مثل هذه المواقف يكون قاسيًا وعنيفًا ولكنه غالبًا ما يكون ناجحًا.

بيد أن روح المبادرة لا تزال هى الغالبة على المجتمع الأمريكى. فالرغبة فى غزو الأسواق فى كل مكان على هذا الكوكب تظهر بوضوح وبتصميم.

فمنذ انتخابه، عام ١٩٩٢، شرع الرئيس كلينتون فى تحديد هدفه الأول فيما يتعلق بالسياسة الخارجية.. وفى هذه النقطة، الحقيقة أنه التزم بكلمته.

إن الأيديولوجية الأمريكية والدولار الأمريكى وبالتأكيد الثقافة الأمريكية تنتشر فى جميع أركان كوكب الأرض تسرى بفضل اللغة الإنجليزية ووسائل الاتصال التى تمتلك سلطته بلا منازع.

والذين يحاولون مقاومة هذا المد الهائج، سواء كانت حجتهم قوية أو ضعيفة، سيضطرون فى النهاية إلى الوقوف فى موقف المدافع. فسوف يتهمون بالتمسك بأفكار رجعية أو بعهود بائدة.

إن العالم – كما يقولون – ربما يتحول ليصبح عالمًا متعدد الأقطاب.

ولكن أين هى الأقطاب الأخرى البارزة عدا الولايات المتحدة؟

إنها القوة العظمى من الناحية الاقتصادية، وهى أيضًا القوة العظمى عسكريًا والوحيدة القادرة على الانتشار فى كل مكان، بتفوق صناعى وتقنى وعسكرى مذهل؛ ومن ثم، فإن هذا التفوق، الذى يتم تعزيزه دائمًا بواسطة التحالفات التى تقودها وتتوسع فيها بدءًا من حلف الأطلنطى، يبدو أنه سيدوم طويلاً.

وعندما تقسم دول أوروبا الوسطى والشرقية دائمًا بحلف الأطلنطى وتطمح فى الدخول فى إطار الاتحاد الأوروبى الأطلسى، الذى لا يحتل مركزه، فى عيونهم، سوى واشنطن وبالقطع، باريس، أو برلين أو لندن، فإن لذلك – بالطبع – أسبابا عميقة وجوهرية.

في وارسو أو في براج أو بودابست، وهي عواصم الموجة الأولى من توسعات حلف الأطلنطي، بدأت مبكرًا موجة من الغضب ضد خطاب "أوروبا الأوروبية" وهو الخطاب الذي تعتز به فرنسا، حتى إن كان في صورته المخففة التي تتمثل في بناء "الدعامة الأوروبية لحلف الأطلنطي" طبقًا لتعبير جون كنيدي، متهمة الأوروبيين بالرغبة في تخريب مجتمع أوروبي - أمريكي يطمح في الانضمام إليه الدول الجديدة المستقلة أكثر من رغبتهم في الانضمام لأوروبا الغربية التي تعد، في منظورهم، محور المآسي التي وقعت في القرن العشرين.

وفي شرق آسيا، لا أحد يشك في أن الولايات المتحدة سوف تستمر طويلاً درع النظام الأمني الإقليمي. وفي الشرق الأوسط، تعمل أمريكا على تعزيز سلطتها تدريجيا، دون التعرض لأي مقاومة - مؤقتا على الأقل كما تعتقد - إلا من الأنظمة التي يستنكرها ما نطلق عليه "الرأي العام العالمي" والذي تشكله - بشكل كبير - الأيديولوجية الأمريكية.

لقد أصبح الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، من الآن فصاعدًا، في المرتبة الثانية من حيث الأهمية. فأمريكا تهدف - ربما - إلى إعادة بناء للمنطقة التي كان الجغرافيون يطلقون عليها في الماضي "آسيا الغربية" لتجمع فيها تحت نظام موحد منطقة تمتد من البحر الأبيض المتوسط إلى باكستان وتضم دول آسيا الوسطى التي تحررت من الاتحاد السوفيتي؛ ويتم كل ذلك، تحت قيادتها، وعلى أساس المصالح النفطية. وبالمنطق نفسه، ترتبط عودة اهتمام الولايات المتحدة لإفريقيا مباشرة بالموارد الطبيعية الغنية في هذه القارة.

ونتيجة لذلك، ليس مستبعدًا أن يكون "القرن الحادي والعشرون هو قرن الولايات المتحدة، أكثر مما كان القرن العشرون، وذلك بإقامة ما يسمى بالإمبراطورية الأمريكية؛ وهي بالطبع إمبراطورية لا يتم غزوها بالفرق والكتائب

العسكرية، ولكنها مجموعة ناتجة، على الأقل فى البداية، لانضمام الشعوب لها طواعية وبشكل كبير؛ ويتم الحفاظ عليها بواسطة حكومة غير مباشرة نستشعر بقدومها مسبقا.

سيقول بعض إن مثل هذه الإمبراطورية ربما لا تدوم طويلاً. ويمكن بالطبع، أن نتوقع ظهورًا سريعًا لانشقاقات، ولكننا يجب ألا نقلل من شأن الضعف السياسى والاجتماعى لأمريكا من الداخل، والذى ستشعر بصداه بالتأكيد، إن آجلاً أو عاجلاً، على المدى الطويل.

فبعد أن تحدثنا طويلاً، منذ عشر سنوات، عن أفول شمس الولايات المتحدة، ألا نرتكب حاليًا خطأ مضادًا؟ ربما، ولكن من يعرف؟

فإبان عهد الإمبراطور أغسطس، كان الجدال عنيفًا حول استمرار الإمبراطورية الرومانية التى كان من المتوقع بقاؤها لأربعة قرون. وبعد التجربة المريرة للحرب العالمية الأولى والثانية، وللشيوعية وموجة الاستقلال، ألن تكون الهيمنة الأمريكية ربما فى الصالح العام للمجتمع الدولى؟

ودون الإطالة فى تكهنات لا جدوى منها، فالواقع أن أمريكا تمتلك اليوم مفاتيح تطور العلاقات الدولية، أو على الأقل خطوطها العريضة.

فالقضية الأساسية المطروحة الآن هى أن الولايات المتحدة تعتزم المغالاة فى وضعها المهيمن على العالم؛ وهو ما نطلق عليه بشىء من التواضع "الهيمنة الأمريكية أحادية الجانب". ورأينا هذا، على سبيل المثال، فى تصويت الكونجرس الأمريكى على قوانين "هلمز بورتن"[1] ودماتو كنيدى التى كانت تهدف للتوسع فى العقوبات الاقتصادية والحظر ليشمل كوبا وإيران وليبيا.

---

(١) قانون مماثل لقانون دماتو كنيدى.

ولأسباب تتعلق بتاريخها وثقافتها، فإن الولايات المتحدة تتطاول أحيانًا على القانون الدولى. فلا ننسى المشادة التى حدثت فى بداية الثمانينيات، بشأن الحظر المفروض على الشركات الأجنبية لمنع بيع معدات تحتوى على تكنولوجيا أمريكية خاصة بصناعة البترول والغاز للاتحاد السوفيتى.

ولكن هل يمكن تخيل الانضمام لمشروع للسلام ربما يفرض فيه الكونجرس الأمريكى قوانينه على العالم أجمع؟ كيف لا يمكن أن نقلق بشأن الاستهجان الذى أبدته الولايات المتحدة تجاه الأمم المتحدة، فى نهاية عام ١٩٩٦، والتى كانت الأداة العاملة فيه مادلين أولبرايت[١] بعد أن عينت وزيرة الخارجية الأمريكية؟ ومما يثير القلق أيضًا فى استخدام واشنطن لحق النقض (الفيتو) لمنع ترشيح بطرس غالى لفترة أخرى، هو الوسيلة العنيفة التى تم استخدامها.

إن الولايات المتحدة، التى أغلقت عقلها لأى اتجاه للمفاوضات، على عكس الفلسفة المتبعة فى الأمم المتحدة، قد تعاملت فى هذا الموقف بمبدأ التهديد وإملاء الرأى، كما لو أن الهدف الوحيد لسياستها فى هذا الموضوع هو تحويل الأمين العام للأمم المتحدة إلى كاتب لمنظمة ربما لن تسمح له فى البقاء بداخلها إلا شريطة السيطرة عليه تمامًا.

إذا لم يكن القرن العشرون الأسوأ على مدار التاريخ، فنحن ندين بذلك لليبرالية وتألق الحضارة الأمريكية.

ففى عامى ١٩٤٧ و١٩٤٩، أنقذت الولايات المتحدة أوروبا من الشيوعية؛ لأنها عرفت كيف تصوغ مشروعًا واقعيًا وعادلاً وكيف تتخطى مصالحها القديمة بالمعنى المحدود للكلمة.

---

(١) مادلين أولبرايت: ممثلة الولايات المتحدة فى الأمم المتحدة عام ١٩٩٣، ثم تولت منصب وزيرة الخارجية من عام ١٩٩٧ حتى ٢٠٠٠.

وفى المستقبل، لن تدوم أى هيمنة أمريكية إذا لم ترتكز إلى عقد واضح المعالم وعادل ومتوازن بينها وبين أعضاء المجتمع الدولى.

كندا والهند والصين واليابان.. مناطق هشة:

من بين الصيغ المستخدمة فى التعليق على عالم اليوم، التماسك الكبير نسبيًا للدولة. فحتى فى أمريكا، نشأ جدال حول إمكانية حكم بلد بمثل هذا التعقيد. فبعض الدول الأكثر تقدمًا من الاتحاد السوفيتى، مثل كندا وبلجيكا التى كانت ترتكز إلى رواس صلبة، تبدو الآن فى حالة هشة ومفككة. وهناك تساؤل حول مدى بقاء دول مثل الهند أو الصين.

فى الواقع، إن الدولة التى فرضت نفسها باعتبارها العنصر الأساسى للوحدة السياسية فى تنظيم المجتمعات البشرية فى العصر الحديث، وحجر الأساس للقانون الدولى منذ اتفاقيات "ويستفالى عام ١٦٤٨"؛ نجدها الآن تتحطم من جميع الجوانب. فعوامل المنافسة الجديدة التقنية والاقتصادية والاجتماعية تفرض على غالبية الدول نقل عدد متزايد من القرارات إلى المستويات العليا، ليس على الصعيدين الاقتصادى والنقدى فحسب، بل وأيضًا على الأصعدة الأمنية والشُرطية والدفاعية.

وحتى مفهوم سيادة الدولة ومسار الديمقراطية فقد تمت إعادة النظر فيهما بشكل كبير. هذا هو، فى الواقع، أحد الأسباب الكبرى لتكوين الاتحاد الأوروبى.

وفى حراك متزامن، نجد أحيانًا بعض الحقائق الإقليمية الجديدة التى ترسم خطوطها على الساحة وتفرض نفسها بقوة على كثير من الدول؛ منادية بإعادة تنظيم اتخاذ القرار أيضًا على حساب الدول.

ومن الملاحظ انتشار هذه الظاهرة فى العالم أجمع، فى آسيا بين مقاطعتى "فوجيان" و"كونجدنج" وتايوان، وفى أوروبا الغربية بين كتالونيا والبيرينى الوسطى ومنطقة "لونجدرك روسيون" بوسط جنوب فرنسا، وكذلك فى شمال أمريكا بين مقاطعتى كولومبيا البريطانية والبرتا وولاية واشنطن... إلخ.

إن ضعف القانون الدولى أصبح جليًا. وقد لاحظنا ذلك، فى سبتمبر عام ١٩٩٦، عندما قصفت الولايات المتحدة العراق عقب غزو صدام حسين لكردستان العراقية، وبطلب من إحدى الفصائل المتنازعة، ما أدى إلى توسيع منطقة حظر الطيران من جانب واحد بدءًا من الجنوب حتى ما بعد خط طول ٣٢.

ومن الناحية القانونية، انتهكت واشنطن سيادة بغداد. ولن أعود مرة أخرى للحديث عن الموقف الأمريكى تجاه القانون الدولى، فكثير من المفكرين الذين يستهجنون عامة تصرف القوة العظمى، مستعدون، فى هذه الحالة، إلى تأييدها باسم ما يسمى بـ "حق التدخل" الذى ما زال فى طى النسيان.

وعلى الرغم من ذلك، كيف لنا ألا ندرك أننا على وشك فتح الباب على مصراعيه لجميع المراوغات التى تتبعها الإمبريالية الجديدة؟

بفضل انتهاء الحرب الباردة، يعتزم كثير من الشعوب والعرقيات أو مجرد مجموعات من السكان تأكيد هويتها والمطالبة بمزيد من الاستقلال والحكم الذاتى والسيادة وعلى وجه الخصوص، مزيد من السلطة والرخاء.

يتم غالبًا تحليل هذه الحركات طبقًا لتاريخ القوميات فى القرن التاسع عشر وأيديولوجيات حق الشعوب فى تقرير المصير. وفى عصر الشبكات وتكنولوجيا المعلومات، من يطمح جديًا فى تنظيم دولى يرتكز إلى انتشار دول مستقلة متناهية الصغر قابلة للانقسام؛ وفقًا للطرق الملتوية التى يطلق عليها "البحث عن الهوية"!

وعلى خلفية التساؤل المزدوج عن الوجود الدولى فى مواجهة الولايات المتحدة والقدرة على إدارة الدولة الحديثة دون تصدعات، سوف أقوم تباعًا بدراسة نماذج بعض الدول، مثل: كندا والهند والصين، ثم انتهى بنموذج مختلف تمامًا وهو اليابان، قبل تناول الاتحاد الأوروبى.

تعد كندا أحد النماذج المثيرة للاهتمام؛ نظرًا لكونها من أكثر المناطق التى تعرضت لحركات القوميات.

وطبقًا لتنظيمها الحالى، يرجع تاريخ الاتحاد الكندى إلى عام ١٨٦٧، وهو يضم أربع مقاطعات أساسية هى: أونتاريو - أو كندا الإنجليزية - ومقاطعة كويبك - كندا الفرنسية أو بلاد الأرض المنخفضة - وإقليمان آخران بالكاد مأهولان بالسكان ويضمان أقلية فرنسية وهم الأكاديون. وهناك ثلاثة أقاليم أخرى انضمت سريعًا للاتحاد؛ وهى: جزيرة الأمير إدوارد ومانيتوبا وكولومبيا. أما إقليما "البرتا" و"ساسكا تشيوان" فقد تم انضمامهما للاتحاد عام ١٩٠٥.

وتضم كندا اليوم نحو ٢٨ مليون نسمة على مساحة أكبر من الصين والولايات المتحدة، يقطن عشرة ملايين نسمة فى "انتاريو" وسبعة ملايين فى "كويبك".

ومنذ أقل من عشرين عامًا، تناضل مقاطعة كويبك، وهى ذات سمة خاصة نظرًا لتاريخها، من أجل "الاستقلال والسيادة"، إلا أنها لم تتخط نهر "روبيكونى" بما أن نتيجة آخر استفتاء تم إجراؤه عصفت الآراء الرافضة بنتيجة الاستفتاء بالكاد بنسبة ٥٠,٦٪ من الأصوات.

بيد أنه فى جميع أنحاء المقاطعة؛ لا يزال يتردد صدى الكلمات المرتجلة التى أطلقها الجنرال ديجول من شرفة الفندق فى مونتريال يوم ٢٤ يوليو ١٩٧٦ وهى: تحيا مونتريال! تحيا كويبك! تحيا كويبك حرة! تحيا كندا الفرنسية وتحيا فرنسا! وقد أقيم احتفال كبير لإحياء ذكرى هذا الحدث المثير.

ربما يجرى رئيس وزراء كويبك "لوسيان بوشار"[١] استفتاء آخر. فإذا أسفر عن موافقة السكان، ربما سيؤدى ذلك إلى تفكك كندا، تحت تأثير الحماسة. وسواء على المدى القصير أو البعيد، فإن هناك العديد من التساؤلات ربما يعقد الحياة في جميع المناطق المعنية، على سبيل المثال: كيف سيتم تقسيم الديون؟ كيف سيتم تقسيم المجال الفيدرالى لكويبك، مثل السيطرة على سان لوران؟ ماذا بشأن المحميات الهندية المرتبطة بقوة بالحكومة الفيدرالية وبمعوناتها؟ من سيهتم بالأقليات الفرنكوفونية خارج نطاق كويبك؟

ألن يحكم – بهذا الشكل – على الأكاديين بالفناء والانقراض؟ هل سيستطيع هذا الإقليم الجميل، الذى سيتم إخلاؤه تدريجيًا من سكانه الناطقين بالإنجليزية والذى تأثر أكثر من أى إقليم آخر بالأزمة الاقتصادية، أن يخرج سليمًا دون وقوع أضرار بعد الانفصال؟

على المدى البعيد جدًا، ربما يتم استقطاب كندا الإنجليزية؛ وكذلك الأقاليم التى تتحدث بلغات أخرى إلى أحضان أمريكا بعد أن عرفت كندا حتى الآن كيف تحتفظ باختلافات مماثلة للفروق بين الفرنسيين والوالونيين.

فهل ستستطيع مقاطعة كويبك العيش فى حالة عزلة داخل قارة أمريكا الشمالية الشاسعة، كمقاطعة صغيرة مستقلة وتتمتع بهويتها بطريقة أفضل من وضعها فى الماضى؟ لا أحد يمكن أن يشك أن مقاطعة كويبك هى أمة مستقلة غرست فى قلب الاتحاد الكندى؛ فهل يعقل، مع ذلك، النظر لمستقبلها من خلال نظارة القوميات العتيقة؟

---

(١) لوسيان بوشار: رئيس وزراء كويبك من عام ١٩٩٦ حتى ٢٠٠١.

إن أوروبا التى نريد بناءها تعانى عدم التجانس أكثر من كندا اليوم. فبسبب التفسير الخاطئ لما يطلق عليه "الرغبة فى العيش معًا"، أو التعايش الذى كان المؤرخ والكاتب الفرنسى "إرنست رينان" يتخذ منه معياراً أساسيا لفكرة القوميات، لا يحق لنا اليوم إجبار الآخرين على الانقسام.

فمن أجل البقاء، يتعين على كندا إعادة تنظيم نفسها على أساس تقسيم السلطات بطريقة مرضية لمقاطعة كويبك؛ وهذا أفضل ما يمكن أن نتمناه عقب احتمال التصويت الإيجابى فى الاستفتاء المقبل الذى يرمى إجراءه لوسيان بوشار.

إن العالم فى عام ٢٠٠٠، يجب أن يتعلم كيف يكون تجمعات كبيرة مع احترام كرامة ومصالح الدول الصغيرة. إن الذين يميلون إلى المناداة بالثورة، بدافع النزعة الرومانسية، يجب أن يتذكروا أن الناصحين ليس هم من يدفعون الثمن لا سيما أنهم سيجدون أنفسهم، يوما ما، ضحايا لهذا السلوك غير المسئول.

النموذج الثانى هو الهند. إن الأوروبيين المنهمكين فى مشكلاتهم الخاصة كأمم منهكة، والمفعمين بالانتصارات والإنجازات الدائمة لأمريكا وبالتنمية البراقة لجنوب شرق آسيا، لا يولون اهتمامًا كافيًا بدولة الهند.

فالهند هى الدولة الثانية على مستوى العالم من حيث عدد السكان، لا تزال بالتأكيد تثير الخيال ويتسابق السائحون على زيارتها؛ بيد أنه، لمن يهتم بالمستقبل، هناك ثلاثة أسباب على الأقل تبرر النظر إلى هذا البلد من المنظور السياسى: وحدتها وتطبيقها للديمقراطية والتنمية المستدامة بها.

عندما حصلت الهند على الاستقلال عام ١٩٤٧، كان أغلب المراقبين البريطانيين، مثل مؤسسى باكستان، يرون أن هذا البلد مصيره إلى التفكك إلى دويلات متناهية الصغر. فمن منظورهم، تتمثل وحدة شبه القارة الهندية فى

عناصرها الجغرافية بحدودها الطبيعية المكونة من وادى الهندوس وجبال الهيمالايا وخليج شرق البنغال. لم يكونوا يعتقدون أن الوحدة السياسية التى قام بها - جزئيًا - شعب منغوليا، ثم أتمها الإنجليز بطريقة ظاهرية، سيقدر لها البقاء عند انسحاب المحتلين.

وعلى الرغم من ذلك، فعقب صدمة التقسيم، لم يستمر بقاء الهند فحسب، بل ودعمت وجودها تدريجيًا كدولة ذات ثقل كبير، فعدد سكانها يقترب اليوم من المليار نسمة؛ وهى تعانى -- بالطبع - من العديد من المشكلات، على سبيل المثال، انقسام السكان بين مسلمين يقدر عددهم بـ ١٢٠ مليون مسلم وسيخ ١٦ مليونًا وأجناس إقليمية أخرى قوية مثل التاميل فى الجنوب. هذا إلى جانب قضية كشمير التى كانت السبب الرئيسى لحروب الهند الثلاثة مع باكستان. فضلاً على تمرد السيخ الملوث بالدماء فى بداية السبعينيات.

إن تاريخ الهند ملىء بالأحداث والمواجهات بين طوائف الهندوس والمسلمين التى تصل - أحيانًا - إلى درجة حادة مثل تدمير مسجد مدينة أيوديا" فى ديسمبر ١٩٩٢.

ولكن على مستوى شبه الجزيرة الهندية، المثير للدهشة هو حفاظ الهند على وحدة البلاد خلال نصف القرن المنصرم. وعامة، فقد اختار المسلمون البقاء فى الهند، ما يعد اختيارًا مدهشًا.

أما قضية وادى كشمير فهى مشكلة ذات طبيعة خاصة وتغذى دائمًا العداء والنزاع بين الهند وباكستان. ونلاحظ أن هذا العداء يمثل ضرورة لنظام إسلام أباد من أجل تدعيم شرعيته بواسطة النزاع العنيف، هذا فضلاً على أن الشعب الهندى لم يتخذ بعد أى قرار؛ بل لم يبد أى استعداد حتى من الناحية النفسية للتقسيم.

فإذا وضعنا هذه الفرضية جانبًا، لن يستطيع أى مراقب توقع تفكك هذا البلد الذى ترجع وحدته أساسًا إلى التجانس الذى تتسم به أقدم حضارات العالم وإلى القدرة المذهلة للديانة الهندوسية على امتصاص الصدمات، وهذا هو ما يشكل جوهرها.

يجب على الهند، مثل جميع الدول الكبرى الموحدة سياسيًا، التحديد الدائم لتوزيع السكان بين المركز والأقاليم الأخرى للدولة. وفى هذا الشأن مجال كبير للتأمل واستلهام الأفكار، لا سيما بالنسبة إلى الأوروبيين الذين ينتمون، هم أيضًا، لنطاق حضارى واحد ويطمحون، بل ويتوقون، بطريقة أو بأخرى، إلى الوحدة.

السبب الثانى للاهتمام بشبة القارة الهندية يرجع إلى أنها ليست أكثر دول العالم ديمقراطية - من حيث التنظيم السياسى - فحسب، بل وأيضًا، وعلى وجه الخصوص، أول دولة أثبتت أن الديمقراطية يمكن تطبيقها فى دولة نامية. وفى النهاية، فإن هذا يرجع - دون شك - إلى مرونة الحضارة الهندية التى لم تخضع لطوق مؤسسة كبرى مثل الكنيسة الرومانية فى أوروبا. كما أن تنظيم المجتمع المتأثر بالهندوسية كان - دائمًا - مكفولاً بالعديد من الآليات؛ حيث كانت تسود المفاوضات، عامة، دون اللجوء إلى القوة.

وعلى الرغم من بقاء بعض السلوكيات العتيقة وبعض انتهاكات لحقوق الإنسان، سجلتها منظمة الأمم المتحدة، فإن الهند، فى جوهرها، دولة حقوقية يسودها حرية التعبير. فالحق يقال إنه حتى اغتيال راجيف غاندى[1] عام ١٩٩١، كانت البلاد، باستثناء فترتين وجيزتين، يحكمها حزب واحد "حزب المؤتمر الوطنى الهندى" وبالأخص "أسرة حاكمة" تتمثل فى جواهر لال لنهرو وأنديرا غاندى

---

(١) راجيف غاندى (١٩٤٤-١٩٩١): رئيس وزراء الهند من عام ١٩٨٤ حتى ١٩٨٩.

وراجيف غاندى. بيد أن الأوضاع صارت طبيعية مع حكومة "ناراسيماراو"[1] التى تولت الحكم بين عامى ١٩٩١ و١٩٩٦، وكذلك بدءًا من ربيع ١٩٩٦ مع تشكيل حكومة الجبهة الموحدة التى تضم ثلاثة عشر حزبًا بقيادة "ديفى جودا"[2]، رئيس الوزراء السابق لولاية "كارناتاكا" وعاصمتها "بنغالور"، ثم خلفه "أندير كومار جوجرال"[3] وزير الخارجية الأسبق، والاثنان عضوان في حزب جناتادال.

ومن الناحية الجوهرية، فالمجتمع الهندى يتطور بشكل سريع؛ فعلى الرغم من استمرار وجود نظام الطوائف القديم، فإن ذلك لم يمنع بشكل كبير - توزيع السلطة والثروة؛ واليوم من الممكن فى الهند أن يكون أحد "الداليت" أو من يطلق عليهم "المنبوذين" هو رئيس للوزراء ورئيس الاتحاد الهندى فى آن واحد.

وأخيرًا السبب الثالث: هو ثورة التنمية فى الهند؛ ففى جميع أنحاء آسيا، كان كبار الزعماء المطالبين بالاستقلال، من الوطنيين الذين لا يولون اهتمامًا كبيرًا بالاقتصاد.

فقد كان غاندى ينادى بالتقشف وترشيد الاستهلاك ولم يكن يولى اهتمامًا على الإطلاق بالتقدم المادى. أما جواهر لال نهرو، فقد كان يخضع لتأثير نموذج الاتحاد السوفيتى. وفى الثمانينيات، نجحت الهند رغم كل شىء، فى ثورتها الخضراء.. ومع مجىء "ناراسيماراو" إلى السلطة وبدافع من وزير المالية

---

(١) ناراسيماراو: رئيس وزراء الهند من عام ١٩٩١ حتى ١٩٩٦.

(٢) ديفى جودا: رئيس الوزراء من يونيو عام ١٩٩٦ حتى أبريل عام ١٩٩٧.

(٣) أندير كومار جوجرال: رئيس وزراء الهند من أبريل ١٩٩٧ حتى مارس ١٩٩٨.

مانموهان سيخ(١)، أجرت تحولاً إلى النظام الليبرالى، بإنعاش الأموال العامة وبالشروع فى إصلاحات هيكلية تهدف إلى انفتاح البلاد على العالم الخارجى.

ونتيجة لذلك، تدفقت رءوس الأموال الخارجية وارتفع معدل النمو ووصل الناتج القومى الإجمالى إلى ٥,٥٪. فأصبحت الهند، من الآن فصاعدًا، بعدما عاشت طويلاً فى عزلة، تهتم بالمنظمات الإقليمية مثل اتحاد دول جنوب شرق آسيا (آسيان) ومنتدى التعاون الاقتصادى لدول آسيا والمحيط الهادى (أبيك)، وتعتزم المشاركة بكامل طاقتها فى تنمية قارة آسيا بأكملها.

وبالنسبة إلى الأوروبيين، المتقوقعين على مميزاتهم الفئوية والذين يشعرون برهبة من الإصلاحات، فإن هناك دروسًا، فى هذا المجال، ذات فائدة كبيرة وبالقطع فرص يجب اقتناصها.

إبان الحرب الباردة، كانت السياسة الخارجية للهند يسيطر عليها تحالفها مع الاتحاد السوفيتى. واليوم لا تزال نيودلهى متمسكة بعلاقاتها الطيبة مع روسيا، ليس إلا بسبب المصالح المشتركة فى إعادة تكوين آسيا الوسطى.. هذا فضلاً على رغبتها فى استقرار علاقاتها بجيرانها، مثل: نيبال وبنجلاديش ولا سيما الصين؛ دون أن تتم تسوية الخلافات بين هاتين الدولتين بشأن الحدود. وتعمل الهند جاهده أيضًا على أن تكون على وفاق مع الولايات المتحدة، ولكنها ترفض الخضوع لفكرة "عالم أحادى القطب"، ما يفسر - بالطبع - موقفها الديجولى المثير للجدال بشأن القضية النووية.

ولهذا السبب وكذلك نظرًا لمصالحها الاقتصادية، تسعى الهند إلى التقارب مع أوروبا لا سيما فرنسا.

---

(١) مانموهان سيخ: وزير المالية بالهند من يونيو ١٩٩١ حتى مايو ١٩٩٦؛ ثم تولى رئاسة الوزراء فى مايو ٢٠٠٤.

النموذج الثالث هو الصين. مع وفاة دينج شياو بنج وعودة هونج كونج، ربما يعد الأول من يوليو عام ١٩٩٧، هو عام الصين.

إن الصين، هذا البلد الذى يضم خمس سكان العالم والذى بلغ معدل النمو السنوى فيه منذ عام ١٩٧٨، فى المتوسط أكثر من ٩٪، وموطن أقدم حضارات العالم - الأقدم كانت الهند - والمعروف ثقلها فى التوازنين الجغرافى والسياسى فى جنوب شرق آسيا الذى يتردد صداه فى جميع أنحاء العالم، أدهشت الغرب بجميع بلاده وأثارت قلقهم فى آن واحد، لا سيما أمريكا.

يتخيل بعض المتخصصين؛ والمحللين أن تكون الصين مولدًا لقوة عظمى جديدة معادية، تشكل خطورة أكبر مما كان يمثله الاتحاد السوفيتى فى القرن العشرين، ويتوقعون اندلاع حرب باردة جديدة، فى القرن الحادى والعشرين وصدام حضارات حقيقى، طبقًا للمفهوم الشائع الذى أطلقه المفكر وأستاذ العلوم السياسية بجامعة هارفارد "صموئيل هنتنجتون".

فإن هناك آخرين، على النقيض، يلعبون على وتر تفكك إمبراطورية الوسط، الذى ربما يؤدى إلى تداعيات اقتصادية وسياسية كارثية أيضًا سواء على الصعيد الإقليمى أو العالمى. وقليل من المراقبين، مثل "ألان بيرفيت"[1] فى فرنسا، الذين ينظرون إلى مستقبل الصين بتفاؤل ويرونه مشرقًا.

فخلال نصف القرن الماضى، شهدت الصين تولى إمبراطوريين للحكم. الأول كان ماوتسى تونج الذى أعاد لها كرامتها ووحدتها؛ وهذا يفسر أنه على الرغم مما ارتكب باسمه من أخطاء فادحة وأفعال مشينه، فإن شرعية مؤسس

(١) انظر المرجع بعنوان:

Alain Peyrefitte, La Chine s'est éveilleé, Paris, fayard, 1996.

جمهورية الصين الشعبية لم يعاد النظر فيها على الإطلاق بطريقة جديدة. أما الثانى، فهو دينج شياو بنج الذى قاد بقبضة حديدية وبلا أدنى تهاون؛ تحولاً اقتصاديًا واجتماعيًا مذهلاً يشبه ثورة "مييجى" فى اليابان فى القرن التاسع عشر. وللقيام بهذا الإنجاز الضخم، استند إلى شرعية ماوتسى تونج.

والآن وبعد أن غادر دينج شياو بنج الساحة السياسية، هل يتعين علينا توقع مرحلة من الاضطرابات قد تسفر عن ظهور إمبراطور جديد أو تفكك البلاد؟

فى رأيى، هناك احتمال ثالث مرجح وهو "الترويكا" الحالية؛ المثلث المكون من جيانج زيمين ولى ينج وتشياو شى [1] والذى سيكفل للبلاد مرحلة انتقالية هادئة، ويحتل فيه جيانج زيمين المركز الأول بين اثنين متساويين.

وتعتبر مشكلة إعادة توازن السلطة بين المركز والأقاليم من المشكلات الضخمة فى الهند، ولكن فى الوضع الحالى، لا نلاحظ أى اتجاهات انفصالية؛ فلا أحد يتخيل جديًا أنه إذا استقلت مقاطعة "سيشوان" بالمعنى المذكور فى القانون الدولى، سيحقق لها ذلك فرصًا أفضل للتنمية.

ففى الواقع، تتكون الصين من إمبراطورية داخلية تضم أقاليم سكانها من طائفة "الهان"، وإمبراطورية خارجية مكونة أساسًا من التبت والشنجاك يبلغ تعدادها ١٦ مليون نسمة؛ ثلثهم من المسلمين (الأريغور) ومنغوليا الداخلية. ويوحى التاريخ بأن الإمبراطورية الداخلية مقرر لها البقاء موحدة، فلا أحد يطمح لعودة أمراء الحرب من جديد.

---

(١) تشياو شى: عضو دائم بالمكتب السياسى للحزب الشيوعى الصينى (١٩٨٧) ورئيس اللجنة الدائمة بالجمعية الوطنية.

وعلى المدى الطويل، من غير المتصور حصول التبت على الاستقلال أو حتى على الحكم الذاتى. أما بالنسبة إلى مقاطعة الشنجاك ومنغوليا الداخلية؛ فهما مدمجتان معًا اقتصاديًا وليس لديهما أى حليف آخر على الصعيد الدولى.

ومع مرور الوقت، كل شىء سوف يعتمد على عاملين أساسين، الأول: القدرة على تسوية المشكلات الاقتصادية والاجتماعية القاسية، مثل: بؤس قطاع الأعمال فى الدولة، وعجز النظام المالى وضعف القطاع الزراعى والتبعية فى مجال الطاقة والتكنولوجيا وتفجر الفروق الاجتماعية وشيخوخة السكان، هذا فضلاً على النجاح فى ضم هونج كونج.

إن التنمية التى حدثت فى الثمانية عشر عامًا الأخيرة؛ ما كانت لتحدث لولا ارتفاع معدل الادخار بشكل كبير – الذى يصل إلى أكثر من ٤٠٪ – وجزء كبير من هذه المدخرات ينفق حاليًا لتمويل هياكل ومؤسسات غير فعالة؛ إن استمرار معدل النمو يفترض – إذن – إجراء إصلاحات اجتماعية صعبة التطبيق.

أما بشأن هونج كونج، فلا أحد يتخيل رغبة بكين فى ذبح الدجاجة التى تبيض لها ذهبًا، فالجميع يفهمون جيدًا أن مستقبل العلاقات مع تايوان سوف تتم صياغته بالأسلوب الذى سيحقق امتصاص ودمج هذه المستعمرة البريطانية السابقة.

فلماذا هذا الخوف الذى ينتابنا من الصين؟

إن هذا البلد الحضارى لم يعتد يومًا لا على أوروبا ولا على الغرب؛ فلماذا نلومه إذن إذا ما أراد رفع رأسه بعد مذلة الهزيمة التى أوقعناها به بعد حرب الأفيون؟

فى عصرنا الحالى، يتعين علينا بالتأكيد الدفاع عن القيم التى نتمسك بها، ولكن يجب علينا فى الوقت نفسه؛ تجنب القيام بتبشير أيديولوجى فى المستعمرات

الجديدة العفنة. إن الصينيين ليسوا بحاجة إلى دروس من جانبنا ليتعلموا تطبيق الديمقراطية. وفى الحقيقة أن الرئيس كلينتون قد فهم هذا جيدًا؛ ولهذا فيبدو أنه سيطبق سياسة جديدة تجاه الصين، فى فترة رئاسته الثانية.

وترتكز هذه السياسة الجديدة إلى ضرورة إجراء "حوار استراتيجى" مع بكين عن سبل التعاون، بل وحتى شراكة حقيقية للبلدين، مع وضع مسألة حقوق الإنسان جانبًا على هامش الساحة السياسية. ومن المقرر أن تستفيد أوروبا - بالطبع - من نتائج هذه السياسة.

وفضلاً على ذلك، يجب وضع الخوف من المنافسة الاقتصادية مع الصين فى مكانها الصحيح.. فالصين، مثل جميع الدول النامية، تمثل سوقًا فسيحة للمنتجات الغربية وسوف تشهد سريعًا تأكيد وضعها اجتماعيًا؛ مثلما حدث فى كوريا الجنوبية، مما سيسهم فى إعادة التوازن فى المنطقة.

إن هذه المغامرة غير العادية التى حدثت فى الصين بعد عهد ماوتسى تونج لجديرة بأن نهتم بها وننظر إليها بثقة وإعجاب.. فيجب ألا نستسلم للفكر السائد غير الرشيد لهذه الألفية وإطلاق أوهام وخرافات باستباق وقوع صراع بين الغرب والصين، متوقع بالطبع، ولكن لا يوجد أى مؤشرات له اليوم.

النموذج الرابع والأخير هو اليابان.

لا أحد يتساءل فى الحقيقة عن وحدة هذا البلد، ولكن بالأحرى عن قدرات حكومتها على حل المشكلات التى تواجهها. إن بلاد جميلة مثل اليابان، معتزة بذاتها مثل فرنسا، منتشية، بل وحتى كانت متغطرسة فى الثمانينيات فى عصر "فقاعة البورصة اليابانية"، عندما كون بعض كتاب الغربيين ثروات طائلة بإصدار مؤلفات موضوعها "اليابان رقم (١)"؛ كما كانوا يتحدثون عن أفول عهد الولايات

المتحدة. ومنذ أن تفجرت فقاعة البورصة؛ وبلاد الشمس المشرقة تعيش في حالة من تعذيب النفس والاكتئاب، فبدأت تدرك نقاط ضعفها في مواجهة دول شرق آسيا المنطلقة في تيار اقتصادي تصاعدي.

وخلال الحرب الباردة، استندت اليابان في نجاحها إلى "المثلث الفولاذي"؛ المكون من الحزب الحاكم الذي يمسك البلاد بقبضة حديدية، ويطلق عليه "الحزب الليبرالي الديمقراطي الياباني" ويضم فرقًا ونخبة من التكنوقراط (مثل فرنسا) والطبقة البرجوازية من أصحاب الأعمال الأقوياء والمتحدين.

منذ عدة سنوات، لا يعمل النظام في اليابان بشكل صحيح. ففي عام ١٩٩٥، الذي أطلق عليه اسم "عام جميع المآسي"، تعرضت البلاد لزلزال عنيف وهو زلزال "كوبة" وكذلك لهجوم على قطارات أنفاق طوكيو بغاز السارين السام من جانب طائفة "أوم شنريكو"، وأزمة مالية حادة وركود اقتصادي؛ أدى إلى انهيار الين الياباني وهبوطه إلى أدنى مستوياته مسجلاً ٨٠ ين مقابل دولار.

وبدأ الشعب الياباني يعرب عن قلقه المتزايد من نتائج شيخوخة السكان؛ فقد وصل معدل الخصوبة إلى ١,٤، ويضاف إلى كل ذلك، قلق عامر مرتبط بإعادة تشكيل المجال الجغرافي السياسي: انهيار الاتحاد السوفيتي، صعود الصين، الشكوك تجاه كوريا.

ففي اليابان، كما في جميع الأنحاء، كانت الحياة العامة تعج بالفضائح المتعلقة بالطبقة السياسية والأوساط المالية. كفاءة موظفي الدولة أصبحت مثارًا للشك، وعرفت اليابان، مثل فرنسا، قضية الدم الملوث.

وعلى الرغم من كل ذلك، فالعمل كان يتم في تكتم وصمت. بدأ قطاع الصناعة يستعيد عافيته، كما بدأت إعادة هيكلة القطاع المالي المنكوب كما هي الحال في فرنسا.

وكانت الكلمة السائدة هى إعادة التنظيم؛ فالجميع كان يتحدث جديًا عن ضرورة تحطيم فعلى لوزارة المالية. كما تمت إصلاحات فى النظام الانتخابى الذى استفاد فى البداية - انتخابات أكتوبر ١٩٩٦ - من الحزب الليبرالى الديمقراطى، إلا أن هذه الإصلاحات كانت تهدف إلى تشجيع انبثاق نظام حزبى مزدوج. وعلى فرض النجاح فى التوصل إلى هذا الهدف، فسيستغرق وقتًا طويلاً، وسوف تغير أقسام الحزب الليبرالى تدريجيًا من طبيعتها؛ مثلما حدث فى فرنسا لتيارات الحزب الاشتراكى.

لقد كان هناك إجماع عام من جميع طوائف الشعب على ضرورة إجراء إصلاحات قوية فى النظام الإدارى والموازنة والضرائب - الشعار السائد كان دولة أقل، ضرائب أقل وعجز أقل - وبالطبع النظام المالى، فضلاً على إصلاحات فى مجالات الحماية والتأمين الاجتماعى والهياكل الاقتصادية والتعليم. تلك هى المحاور الستة التى حددها رئيس الوزراء اليابانى "هاشيموتو"[1]، والتى برزت بشكل أوضح مما كانت عليه فى أوروبا؛ حيث كانت الضرورة لبذل الجهود على القدر نفسه من الأهمية، ولكن كانت أكثر إلحاحًا.

كل ذلك حدث فى ظروف مثالية فى بعض النواحى؛ فقد ارتفع معدل النمو الاقتصادى اليابانى إلى ٣,٦٪ عام ١٩٩٦، ووصل معدل البطالة إلى ٣,٤٪، وهو الأكثر ارتفاعًا بالتأكيد على مدار التاريخ، ولكنه يدعو للتأمل. وعلى المدى المتوسط، كانت أكثر التوقعات تفاؤلاً توقع وصول معدل النمو من ١٪ مع ٤٪ لمعدل البطالة فى غياب الإصلاحات، إلى ٣٪ مع نسبة أقل من ٣٪ للبطالة مع وجود الإصلاحات.

---

(١) هاشيموتو: رئيس وزراء اليابان من ١٩٩٦ حتى ١٩٩٨.

وتعكس هذه الآفاق مرونة فى سوق العمل أكثر بكثير من أوروبا - حراك فى سوق العمل، تدريب للأفراد - مرونة فى الرواتب وأعباء متواضعة.

لقد سبق أن أشرت إلى بروز إجماع عام، ربما يبدو مستحيلاً تحديد الاختلافات الجوهرية بين الأحزاب السياسية فى اليابان؛ فقد نجح الحزب الليبرالى الديمقراطى فى الإضرار بمنافسه الرئيسى، الذى انشق عن صفوفه، وهو حزب "مينشوتو"، الحزب الديمقراطى الجديد الذى يرأسه إيتشيرو أوزاوا، بالاتصال بفزاعة الحركة الطائفية "سوكا جاكاى" التى تعنى "مجتمع خلق القيم" والمقربة من هذا الأخير.

وعلى الرغم من ذلك، فهى تعتبر فزاعة مصطنعة، لأن التنظيم الدينى فى اليابان يرتكز إلى الطوائف التى لا تشكل أغلبها خطورة ملموسة.

ودائمًا ما تتبادل الأحزاب الاتهامات حول قدرتها على إجراء إصلاحات فعلية، نعلم جميعًا أنها حتمية، إنها جميعًا تتصارع على السلطة وليس على المبادئ والأفكار.

عندما نتحدث عن اليابان، يجب أن يكون ذلك فى إطار نسبى.

ففى عام ١٩٩٥، كان الناتج الإجمالى قد وصل إلى ٥١٠٠ مليار دور فى مقابل ٧٢٠٠ مليار دولار للولايات المتحدة، و١٥٠٠ فى فرنسا و٥٠٠ فى الصين و٣٦٠ فى روسيا. يتعين بالطبع أن نضع فى الاعتبار ارتفاع قيمة الين اليابانى وبعض المشكلات المتعلقة بالإحصاءات. إلا أن المؤشرات كانت معبرة. وفضلاً على ذلك، يجب ألا نغفل حجم المشكلات التى سوف تواجهها الصين بشكل دائم، والتى لا تقارن بمشكلات اليابان.

لجميع هذه الأسباب، فإن هذا البلد قادر على أن تكريس السنوات اللازمة لتقوية التوافق المجتمعى الجديد.

ونضيف إلى ما سبق أن الثقافة اليابانية، ثقافة مزدهرة؛ فحيوية الأدب اليابانى مذهلة. وعلى المدى الطويل، تعتبر الثقافة، دون شك، العامل الأساسى للنمو والتنمية.

عزلة وعظمة اليابان... لقد فاجأ رئيس وزراء تايلاند السابق أعضاء اللجنة الثلاثية التى اجتمعت فى طوكيو عام ١٩٩٧، بإعلان أن اليابان لم تكن جزءًا من آسيا.. وهذا صحيح، إذا اعتبرنا أن بريطانيا العظمى ليست جزءًا من أوروبا.

فاليابان جزيرة إلا أن تاريخها وثقافتها مرتبطان بالقارة التى تجاورها. ومستقبلها لا ينفصل عنها؛ فيجب ألا نخطئ فى هذا الأمر. إن بلاد الشمس المشرقة سوف تظل، لأمد بعيد، العملاق الحقيقى لقارة آسيا، حتى إن كان ضعفها النسبى فى المجال العسكرى وتبعيتها، ومن ثم، للولايات المتحدة، بسبب الحرب العالمية الثانية، تجعل منها قوة غير مكتملة الأركان.

والآن، وبمظاهر مختلفة، تبرز قدرة هذا البلد الذى تضربه الزلازل، على التأقلم مع الطبيعة، فيقوم بإعادة تشييد المعابد كل عشرين عامًا، إنها حقًا قدرة مذهلة ومثيرة للإعجاب.

صعوبة تدعيم الروابط الأوروبية:

توضح الأمثلة السابقة أن المستقبل ليس بمضاعفة الدول متناهية الصغر، ولكن، على خلاف ما يعتقده الرأى العام، بإنشاء تجمعات كبيرة تتسم بالمرونة.

إن أى وحدة سياسية لا تضم سوى بضعة ملايين أو آلاف من الأفراد؛ يمكنها رفع علمها ليرفرف عاليًا فى نطاق الأمم المتحدة، فإن سيادتها الحقيقية لن تتعدى على الإطلاق السيادة التى تتمتع بها مدينة ذات كثافة سكانية مماثلة ولها القدرات الاقتصادية عينها.

والعكس هو الصحيح، فوحدة سياسية شاسعة النطاق ستفقد التماسك فى غياب الحد الأدنى لمبدأ التعايش أو"الرغبة فى العيش معًا" الذى يعد ركيزة شرعية الأجهزة السياسية فى عيون المواطنين.

ففى المستقبل، سيتعين على التجمعات الكبرى التحلى بالمرونة؛ نظرًا للتطورات التقنية والاتجاه العام لزيادة مساحة الحريات.

والآن وبعد أربعين عامًا، بدا مسار الاتحاد الأوروبى وكأنه فى عملية بحث برجماتى لكيفية تخطى مبدأ "الدولة القومية"؛ بهدف إعادة تنظيم الجانب الغربى للقارة الأوروبية – الآسيوية[1]، فإن هذا المسار يصطدم حاليًا بمشكلات كبيرة، يمكن أن نخصص لها أربعة عوامل تربط بعضها ببعض نوعًا ما؛ وهى: أزمة شرعية – أزمة مؤسسية – أزمة اقتصادية واجتماعية – أزمة هوية.

لقد أغفل المواطنون فى أوروبا أن الدور الأساسى لمجتمعهم هو إرساء المصالحة بين الشعوب الأوروبية بصفة دائمة، بفضل بعض المؤسسات والسوق المشتركة. وفى الحقيقة، تحرز أوروبا دائمًا نجاحًا على هذا المستوى، حتى إننا نعتبر أن الاتحاد يسير اليوم فى الطريق الصحيح من تلقاء نفسه، وهذا خطأ فى الحكم.

---

(١) انظر كتاب بعنوان:

Th. De Montbrial. Mémoire du temps présent. Paris. Flammarion. 1996. p.96.

ومن ثم، فإن المؤسسات وحتى السوق المشتركة غالبًا؛ ما تعطى الانطباع بأنها قيود غير محتملة، حتى إن الأيديولوجيات السائدة اليوم تميل أكثر إلى تشجيع البحث عن الهويات المتناثرة، بل وحتى العودة إلى رؤى القوميات التى كانت سائدة فى عصور مضت. وهذا هو سبب الخلط الشديد للأمور الذى يدور فى الأذهان.

لقد ظهرت أزمة المؤسسات بجلاء؛ منذ توقيع اتفاقية ماسترخت والتى تم إعدادها عقب سقوط حائط برلين. وفى مواجهة الضرورة لتوسيع الاتحاد الأوروبى فى اتجاه الشرق، ظهر عجز الدول الأعضاء على القيام بالتوافق اللازم.

إن المجلس الأوروبى الذى عقد فى أمستردام فى الفترة من ١٦ إلى ١٨ يونيو ١٩٩٧ والذى أسفر عن مؤتمر الحكومات؛ كان ينطبق عليه – للأسف – عن الحكمة القائلة: تمخض الجبل فولد فأرًا. فلم يتم التوصل فيه إلى أى اتفاق حول تعديل إجراءات التصويت. فمبدأ الإجماع العام لا يزال قائمًا بالنسبة إلى جميع القرارات المهمة؛ وقد تم تأجيل مسألة تكوين المفوضية الأوروبية إلى وقت لاحق، مع الاكتفاء بتحديد عدد ٢٠ مفوضًا، بمعدل مفوض لكل دولة من الأعضاء العشرين للاتحاد. كما لا يزال مفهوم "السياسة الخارجية والأمن المشترك" حبرًا على ورق أو ما شابه ذلك.

أما فى المجال الجوهرى المتعلق بالأمن والدفاع، فقد تم التأكيد على ضم اتحاد أوروبا الغربية إلى الاتحاد الأوروبى، إلا أن حلف الأطلنطى لا يزال يشكل حجر الأساس، فى هذا المجال، وأكثر من أى وقت مضى.

لقد أسفرت قمة الأطلنطى التى عقدت فى مدريد يومى ٨ و٩ يوليو ١٩٧٧، ودون إلغاء لمبدأ الرجوع لـ "الدعامة الأوروبية" للحلف، عن تعزيز أكثر لسيطرة أمريكا على نظام الأمن الأوروبى؛ فقد فرضت الولايات المتحدة آراءها، سواء

فيما يتعلق بتوسيع حلف الأطلنطى باقتصاره، فى الوقت الحالى، على بولندا، وجمهورية التشيك والمجر، أو بشأن تقسيم السلطات.

إن فرنسا التى ناضلت طويلاً من أجل منح حق تولى ضباط أوروبيين للمناصب الكبرى بالحلف، لم تحصل فرنسا على ما يرضيها بعد، ومن ثم توقفت تمامًا عن محاولة تقربها من القيادة العسكرية للحلف.

أما بشأن الأزمة الاقتصادية والاجتماعية؛ فهى تعد أهم العوامل لأنها تؤثر فى الحياة اليومية للمواطنين فى الاتحاد. وفى مواجهة النجاح الذى حققته آسيا والولايات المتحدة، تعانى دول أوروبا، أو على الأقل دول الاتحاد، من مشكلات كبرى لإصلاح هياكلها التى كانت موروثًا لحقبة "الثلاثين المجيدة".

وأمام آفاق التغيير، أصبح لدى شعوب أوروبا اتجاه لاعتبار مؤسسات الاتحاد الأوروبى كبش الفداء، منتقدين، بصفة خاصة، المعايير التى ترتكز إليها اتفاقية ماسترخت.

وخلال الأشهر الماضية، تبلور الجدال حول التناقض بين النموذج الليبرالى الإنجليزى والنموذج الاشتراكى الديمقراطى للقارة الأوروبية. وبمناسبة انعقاد مجموعة الثمانية، بمدينة دنفر بكولورادو، أثار الرئيس كلينتون غضب شركاءه بادعاء إعطائهم درسًا فى الاقتصاد.

وقد أكد السيد "جاك سانتر"[1] رئيس المفوضية الأوروبية أن أوروبا، التى ترتكز ثقافتها إلى التضامن، والتماسك الاجتماعى ورفض مبدأ الإقصاء، ربما لن تستطيع

(١) جاك سانتر: رئيس وزراء لوكسمبورج السابق، ورئيس المفوضية الأوروبية من عام ١٩٩٥ إلى ١٩٩٩.

تطبيق النموذج الأمريكى، وقد قام هيلموت كول المستشار الألمانى المحافظ بالدفاع عن اقتصاد السوق الاشتراكية، ولم يتردد مستشاروه فـى التـذكير، فـى أروقـة المفوضية الأوروبية، بأن الملايين من الأمريكيين يعيشون تحت خط الفقر، وأنهـم حتى لا يجدون أى فرصة عمل.

إن ما حدث، فى رأيى، لم يكن، إلى حد كبير، سـوى شـجار مـصطنع؛ فتطبيق قانون السوق، بصفة خاصة على هيكل العمل لا يتناقض جوهريًا مع مبـدأ الحماية المجتمعية، فما يحدث كثيرًا فى القارة الأوروبية: أننا نختبـئ دائمًـا وراء كلمات طنانة مثل: التضامن والتماسك الاجتماعى ورفض الإقصاء، بينما لا يقصد بها سوى الدفاع عن المصالح الفئوية لبعض المهن أو حتى المنظمات المسئولة عن الحماية المجتمعية.

ويبدو أن بعض الأحزاب لا تهدف إلا الحفاظ على ما أطلـق عليـه جـاك لوسورن "الاحتكار الاجتماعى للأقلية" - أى أن تقوم مجموعة متضامنة نوعًا مـا تحتل مواقع قوية، بإدارة مصالحها الخاصـة علـى حساب ودون علـم بـاقى المواطنين[1].

وإذا اقتصرنا على استنكار التناقض بين "النمـوذج الليبرالـى الإنجليـزى" و"النموذج الأوروبى" باسم المبادئ الكبرى، فنحن بهذه الطريقة نعمل على إخفـاء حقيقة لا تتسم بالنبل.

وكى تكون الأمور محددة وواضحة، لنتخذ فرنسا مثالاً.

---

(١) انظر كتاب بعنوان:

J. Lesourne, vérités et mensonges sur le chômage. Paris, Odile Jacob, 1995.

فكى تخفض معدل البطالة، ربما كان يتعين على فرنسا خفض تكلفة العمالة غير المؤهلة التى أثقل كاهلها الأعباء الاجتماعية المفرطة؛ إلا أن البطالة الهيكلية لها أسباب أخرى فى بلادنا، أهمها يرجع إلى تراكم الاتفاقيات والقوانين التى تهدف إلى زيادة المميزات المكتسبة وعدم إلغائها فى عدد كبير من الشركات والمهن؛ وهى أمور موروثة من فترة "الثلاثين المجيدة".

وفى هذا الشأن، يتعين إعادة قراءة تقرير معوقات الازدهار الاقتصادى لعام ١٩٦٠، أو ما يسمى بتقرير "Rueff-Armand"؛ فهو تقرير مذهل لموضوعيته الشديدة.

على سبيل المثال، فيما يتعلق بـ "تنظيم بعض المهن"؛ كان التقرير يستنكر الأحكام التى تؤثر بل تهدف إلى الحماية الحقيقية لمصالح الشركات والتى قد تتعارض مع المصلحة العامة، لا سيما ضرورة التوسع، هذه هى الحال عندما تؤثر التشريعات والقوانين فى الإغلاق التعسفى للأبواب أمام بعض الحرف أو بعض المهن، والتمسك بمميزات غير مبررة وحماية بل تشجيع أنواع من الأنشطة أو المنتجات التى عفا عليها الزمن واستقطاب المستفيدين من بعض الحقوق وإعطاء بعض الأطراف فى الاقتصاد الفرنسى هيكلاً وظيفيًا كان سائدًا إبان "النظام الأرستقراطى القديم".

وللأسف، لم يسفر هذا التقرير المذهل عن أى نتائج، نظرًا لأن كل أوروبا كانت منخرطة آنذاك فى حركة تنموية تصاعدية. ولم تؤد هذه العقبات التى تم استنكارها إلا إلى عرقلة حركة التنمية المرتفعة.

وانقلب الموقف رأسًا على عقب مع أول صدمة نفطية حدثت عام ١٩٧٣؛ فنتيجة للتأخر فى رد الفعل، كان ربما يتعين فى ذلك الوقت تفكيك طبقة الإقطاعيين التى كانت تسيطر على الأعمال.

وفى المقابل، كان تعامل المجتمع الفرنسى مناقضًا، فقد انغلق أكثر على نفسه بالتواطؤ مع النخبة الحاكمة.

وفى طبعة جديدة من تقرير "Rueff-Armand"، كانت قائمة المهن المفترض إصلاحها تزداد طولاً؛ فقد كان الطيارون الذين تعدوا الخمسين يحصلون على رواتب رؤساء الشركات انتظارًا لإحالتهم إلى التقاعد، فى الوقت الذى لم يكن شباب الخريجين يستطيعون العثور على فرصة عمل، كما تحرك موظفو السكك الحديد للتمسك بمميزاتهم التى تكبد المساهمين تكاليف باهظة.

لا أحد يفكر إلا فى حماية مكتسباته الشخصية طبقًا للمقولة الشائعة: "أنا ومن بعدى الطوفان"؛ فمن منطلق مبدأ التضامن، نحن نؤيد مطالب الآخرين خوفًا من أن نجد أنفسنا فى موضع اتهام؛ ومن ثم، سيكون من الصعب التمييز بين المطالب غير الشرعية مثل مطالب الطيارين التابعين للخطوط الجوية الفرنسية الداخلية (أير إنتر "Air inter") السابقة؛ وبين المطالب الشرعية مثل بعض المطالب الملحة لسائقى الشاحنات أو المطلب الخاص بالتحديد الواضح لمفهوم العمل بنصف الوقت. فالقضايا العادلة تتكبد مغالاة الادعاءات التى تتم صياغتها فى الخارج.

وفى الوقت الذى كانت فيه الطاقات الجماعية، فى عدد كبير من دول العالم، تهدف إلى التحرك، كانت معظم قوانا تجتهد ربما للتمسك بالوضع الراهن. وكما يحدث دائمًا، فإن هذه النظرة المحافظة الأنانية تسفر غالبًا عن ارتفاع معدل البطالة لا سيما بين الشباب، ومن ثم ارتفاع فى الإنفاق والاستقطاعات الإجبارية وتقسيم هذه الاستقطاعات الذى يشكل عائقًا إضافيًا لروح المبادرة. وفى نهاية المطاف، نجد أنفسنا معلقين داخل حلقة مفرغة وهى: دائرة البطالة التى لا تولد إلا بطالة.

فنحن نتحدث عن التضامن ولكننا نخلق الإقصاء.

ليس من الصواب من الناحية السياسية، أن تكون مرجعيتنا فى فرنسا هـى رئيسة الوزراء "مارجريت تاتشر"[١] التى حطمت قلاعا حصينة كثيرة ومن بينها اتحاد الكتاب.

ففى بريطانيا، يتحاشى "تونى بلير"[٢] نفسه العودة إلى الماضى؛ إلا أننا ندور جميعًا فى فلك واحدة وهو المقارنة بين "النموذج الفرنسى" الذى قررنا اعتباره أكثر إنسانية وأكثر عدلاً من "النموذج الإنجليزى".

فلم يكن أحد يجرؤ على إعادة تنظيم نظام ضريبى عفن ومعوق دائمًا من أجل المقاولين ورجال الأعمال الحقيقيين؛ لقد كان توكفيل "**Tocqueville**" أول من أشار إلى اتجاه الفرنسيين للخلط بين المساواة ومذهب المساواة (المساواتية) لكونهم مفعمين، ليس بالإيثار، بل بالغيرة؛ ومن ثم، فنحن نشجع التزوير والخداع والتجهيزات الخاصة بالشركات المتخصصة. فالأنانية لا تؤدى إلا إلى الأنانية.

لذا يجب ألا نندهش اليوم إذا أراد أحد مواطنينا من الموهوبين الناجحين، مغادرة البلاد.

إلا أنه لا يجب المبالغة فى وصف الوضع بهذه الصورة القاتمة؛ ففرنسا سوف تظل دولة غنية، رغم كل ما يواجهها من عقبات تتزايد منذ صدر تقرير "**Rueff-Armand**"، فالكثير من المواطنين مصرون ولديهم الرغبة دائمًا على العمل والنجاح والحركة.

وعلى الرغم من التهديدات، سواء كانت حقيقية أم محتملة باشتعال الموقف فى المجتمع، فإننا قد توصلنا إلى إجراء ببعض الإصلاحات، مثل ما حدث فى شركة "فرانس تليكوم" أو فى مجال الحماية المجتمعية.

---

(١) مارجريت تاتشر: رئيسة وزراء بريطانيا من عام ١٩٧٩ حتى ١٩٩٠.

(٢) تونى بلير: رئيس وزراء بريطانيا من عام ١٩٩٧ حتى ٢٠٠٧.

ولكن هل سنستطيع الاكتفاء بالتقدم هكذا بخطى بطيئـــة، باســـتخدام اليمـــين واليسار في لغة خطاب جامدة، بينما دول أخرى في العالم تجرى أو تقفز؟

يجب على جميع الدول الأوروبية إجراء إصلاحات هيكلية؛ والمقصود هنـــا الاحتكار والموازنة القومية.. ذلك هو السبيل الوحيد، على المدى الطويل، لإعطاء نوع من التماسك لشعاراتنا: التضامن والتماسك الاجتماعي ورفض الإقصاء.

ولكن للأسف! فإن ربط اثنين من الأفكار الجيدة، أمام الرأى العـــام، وهمـــا العملة الموحدة والتقشف في الموازنة، أدى إلى الرفض الشعبي للفكـــرة الأولـــى. وحصريًا وفي ضوء المعايير التي تتضمنها اتفاقية ماسترخت، ربما كانت رومانيا في عهد تشاوشيسكو هي بطلة السباق.

إن المشكلة الحقيقية هي أن أغلب دول أوروبا الغربية يجب عليهـــا، ســـواء كانت مع أو ضد تطبيق للعملة الموحدة، إجراء إصلاحات في الأمـــوال العامـــة؛ فهناك مغالاة في المستقطعات الإجبارية وغالبًا ما تكون غير موزعة بطريقة عادلة (على سبيل المثال الضريبة على الدخل في فرنسا).

إن جميع الدول منخرطة في العديد من الأنشطة الاقتصادية التي تعجـــز عـــن النجاح في تحقيقها؛ كما أن نظم التأمينات والحماية المجتمعية لا تتم إدارتها بعقلانية. ففي جميع البلاد، انتشر البيع بالتقسيط، بحجة مشاركة النقابات أو على سبيل المثـــال شركات التضامن الاجتماعي.. كل ذلك كان من نتائج الماضـــي، وتحديـــدًا، نتيجـــة للأيديولوجية الماركسية الجديدة التي كانت سائدة في فترة ما بعد الحرب.

الإصلاح هو إذن ضرورة. ولكن لا يجب الانتقال بسذاجة من عقيـــدة إلـــى أخرى؛ فسياسة ريجان وتاتشر التي اتبعتها روسيا في عـــصر مـــا بعـــد الاتحـــاد

السوفيتى أدت بالتأكيد إلى إثراء جميع من استطاعوا الحصول علـى جـزء مـن الحصة النفطية، إلا أن هذه السياسة قد دمرت كل شىء كان يعمل من قبل بـشكل جيد نسبيًا فى الاتحاد السوفيتى السابق، مثل: التعليم العالى والبحث العلمى.

وفى فرنسا، نخشى نحن أيضًا، ولكن نسبيًا، من أن" نخسر الغالى والنفيس". إن الإنفاق العام فى الدولة، فى حد ذاته، لا هـو جيـد ولا سـيئ؛ فهنـاك دائمًـا تصرفات جيدة وأخرى سيئة.. ولكن للأسف، غالبًا يكون الأسهل هـو الحـد مـن النفقات الجيدة عن السيئة، طبقًا للحد الأدنى للمقاومة.

إن العلماء الذين نمنع عنهم الائتمان؛ لديهم فرص أقل فى تحريـك الـرأى العام لصالحهم، عن سائقى الشاحنات أو عمال السكك الحديد أو الطيارين أو حتـى من العمال الموسميين الذين يتمسكون جميعًا بحقوقهم المكتسبة[١].

أما فى فرنسا، فربما يكون الوضع مأساويًا سواء بالنسبة إليها كما بالنـسبة إلى الدول الأوروبية الأخرى، إذا ما دخلت فـى منطقـة اليـورو دون اسـتعداد. إن الإصلاح، بالتأكيد، عملية صعبة سواء بالنسبة إلى دولة أو إلى شركة.

فهذا الأمر يتطلب قيادة واتصالات ومشاورات مكثفة، من أجـل الحـصول على موافقة جميع الأطراف على انضمامهم لهذه التغييرات اللازمة. إن ما يتعـين توضيحه اليوم لجميع دول أوروبا، هو أنه يجب علينا إعادة هيكلة أموالنا العامـة، ليس لتطبيق معايير اتفاقية ماسترخت بصفة عامة، كما لو كان الأمر هدفًا شخصيًا، ولكن للإعداد لمستقبلنا.

---

(١) بشأن هذا الموضوع راجع تقرير مونبريال بعنوان:

"Débats" in Th. De Montbrial. Jacques (dit.). RAMSES 98. Dunob. 1997.

يجب علينا إعادة تعريف صلاحيات الدولة والإدارات وإعادة النظر فى النظام الضريبى؛ مع التخلص من جدار الصمت الأيديولوجى الذى لا يزال يعرقل خطواتنا.

وصلت فى النهاية إلى أزمة الهوية التى تعتبر نتاجًا لجميع العوامل السابق ذكرها، إلا أن لها أسبابها الخاصة أيضًا والمعروفة جيدًا وهى:

استحالة التعريف، دون لبس، للحدود الأوروبية وكذلك العلاقة مع الولايات المتحدة، لقد قررت مجموعة الخمسة عشر، بشكل قاطع نوعًا ما، فى أمستردام، قصر التوسع الجديد للاتحاد الأوروبى ليشمل فقط خمس دول إضافية؛ فقد كان مقررًا أن يزيد العدد على ثلاثة، كى لا يعطى القرار الانطباع بالانصياع للقرارات الأمريكية المتعلقة بحلف الأطلنطى، ولكن يجب ألا يتخطى خمس دول، نظرًا لمشكلة المفوضين التى لم تجد حلاً حتى الآن، وسوف يتم الاختيار بمرسوم صادر عن المجلس الأوروبى فى لوكسمبورج فى ديسمبر عام ١٩٩٧ مع قائمة تضم كلاً من بولندا وجمهورية التشيك والمجر، أى الدول الثلاث المجاورة لألمانيا، وكذلك، على الأرجح، سلوفينيا التى ظلت خارج حلف الأطلنطى وإستونيا بسبب فنلندا وقبرص.

فهل سيكون الاتحاد الأوروبى بمجموعة العشرين أفضل حالاً من أوروبا العرجاء ذات الخمسة عشر عضوًا والمعالم غير الواضحة؟

إن هذا الأمر ربما يكون مثارًا للشك.

بيد أن مشكلة الهوية الأوروبية ليست فقط مشكلة جغرافية؛ فتاريخ المجموعة الأوروبية، منذ نشأته، وثيق الصلة بالعلاقات بين دول الأطلسى، فيجب ألا ننسى أن اتفاقية روما كانت عملية استدراك بعد فشل الرابطة الأوروبية للدفاع[1].

---

(١) راجع كتاب:

Th. De Montbrial, Mémoire du Temps présent, Paris, Flammarion, 1996, p.77-80.

وفى منظور عدد من الأوروبيين، فإن اتحادهم ليس له مستقبل خارج نـــوع من الشراكة تترك للولايات المتحدة المسئوليات الأساسية؛ فأمريكا اليوم كما كانـــت أمس، تستهين بالحكمة القائلة: "المنح والمنع الكل سواء"؛ فـــالأوروبيون يجـــب أن يدفعوا والأمريكان لديهم الموهبة للإدارة.

إن انهيار الاتحاد السوفيتى لم يغير شيئًا فى هذا التناقض الجوهرى؛ ولهـــذا السبب لا يزال حلف الأطلنطى والاتحاد الأوروبى، فى الواقع الـــسياسى، كيـــانين منفصلين مع اعتبار واشنطن الركيزة الأساسية الفعلية لأى تكوين.

ومن بين الأمثلة الدالة على ذلك، أنه فى عـــام ١٩٩٣، أطلـــق إدوارد بـــلادور فكرة إنشاء "ميثاق الاستقرار" فى أوروبا.. ومنذ ذلك الحـــين، وتحديـــدًا منـــذ ١٩٩٥، تم إبرام ست اتفاقيات ثنائية لوضع حد لصراعات قديمة: بين المجر وســـلوفاكيا وبـــين بولندا وليتوانيا وبين رومانيا والمجر وبين جمهورية التشيك وألمانيـــا وبـــين رومانيـــا وأوكرانيا وبين بولندا وأوكرانيا؛ إلا أن المراقبين يعلمون جيدًا أن المحفز الرئيسى لهذه الاتفاقيات كان الانضمام المرتقب لحلف الأطلنطى والاتحاد الأوروبى.

وعلى الرغم من ذلك، كيف لا يتم طرح التـــساؤل التـــالى: هـــل الاتحـــاد الأوروبى الذى يرتكز إلى العلاقات مـــع الولايـــات المتحـــدة يمكنـــه الاســـتمرار فى البقاء على المدى الطويل؟

أو قد نطرح أيضًا السؤال الآتى: ما جدوى حلف الأطلنطى اليوم؟

فى مجال الدفاع، تم استبعاد عنصر التهديد التقليدى؛ وهو روسيا لفترة تـــصل إلى ربع قرن على الأقل، فهل هناك ضرورة لوجود هذه الآلية الـــضخمة، حتـــى لا نقول بيروقراطية حلف الأطلنطى فى معالجة الأزمات مثل أزمة البوسنة؟ بالطبع لا.

فى الواقع، إن المهمة الرئيسية لحلف الأطلنطى، اليوم، هى الحفـاظ علـى تعهدات الولايات المتحدة فى أوروبا؛ بالطبع لمصلحة كل من الطرفين، ولذا كـان يتعين ألا يظهر هذا التعهد بوجود الولايات المتحدة بهذا الثقل؛ حيث تكون النتيجـة هى الحفاظ على أوروبا، للأبد، فى حالة الكيان الطفولى الناشئ.

إن أنصار استمرار الهيمنة الأمريكية يذكرون تحديدًا المثال اليوغوسـلافى، حقيقة أنه قبل عام ١٩٩٥، كان الأوروبيون، بسبب عـدم اسـتعدادهم لممارسـة المسئوليات، عاجزين عن إعداد استراتيجية متجانسة فى غياب القيادة الأمريكية.

ففى تلك السنة، ربما كان حلف الأطلنطى مهددًا بالتفكك لو لم تكن الولايات المتحدة قد وافقت، فى النهاية، على التدخل، وربما هذا السيناريو كان سيتكرر فـى نهاية عام ١٩٩٦، لو لم يكن الرئيس كلينتون قد توصل لاتفاق مع الكونجرس على تمديد وجود القوات التابعة لحلف الأطلنطى؛ والمهلة المقبلة هى يونيو ١٩٩٨.

فهل من المعقول أن نترك أنفسنا، بلا حدود، لعبة لأهواء الكونجرس؟

وفى الوقت الحالى، ونظرًا لرغبة الحكومات المعلنة، ربما ستنسحب أوروبا من البوسنة لو كانت أمريكا أقدمت على ذلك، مع احتمال أن تكون النتيجـة هـى عودة اندلاع الحرب من جديد؛ وبذلك ربما نعود إلى الوضع المعقد لعام ١٩٩٥.

ولكن حتى الآن، سواء فى واشنطن أو فى باريس أو فـى بـون أو لنـدن، لا يجرؤ أى مسئول على تصور إمكانية اللجوء للظروف لإعطاء نوع من التماسك الحقيقى لـ "الدعامة الأوروبية" للحلف استنادًا لاتفاق يونيو ١٩٩٦.

وفى النهاية، فبالنسبة إلى هذه القارة العجوز الباحثة عن هويتها، القضية هى ماذا ستكون النتيجة لو بالفعل استسلمت ووضعت مـصالحها العليـا بـين أيـادى البرلمان الأمريكى، الذين لم يضع الغالبية منهم أرجلهم خـارج نطـاق الولايـات المتحدة، والذين لا يتأثرون إلا برأى ناخبيهم.

ولهذا السبب، كما كنا نخشى ونتوقع، فإن الاتحاد الأوروبى، إذا لم يجد حلولاً لمشكلاته، سوف يجد نفسه منخرطًا فى توسع يكون أقرب إلى الاندفاع المتهور، ففى هذا الأمر، لم يخطئ زعماء الدول المرشحة للانضمام.

فى اللحظة التى أكتب فيها هذه السطور، ربما نستطيع أن نقول إن مستقبل هذا الاتحاد سيكون رهينة قرعة "الكتابة أم الصورة"، فيما يتلق بقضية العملة الموحدة.

الواقع السياسى.. روسيا وافريقيا والشرق الأوسط:

إن مستقبل القارة الأوروبية يعتمد، وبشكل أساسى، على مستقبل روسيا.

ففى ٢٧ مايو عام ١٩٩٧، فى باريس، تم توقيع ما يسمى بـ "الميثاق التأسيسى" لحلف الناتو والذى تم فيه تحديد العلاقات المستقبلية بين روسيا وحلف الأطلنطى. ويرى بعض أنه بهذا الشكل تم إدخال الذئب الحظيرة. وفى المقابل، يعرب بعض آخر عن قلقه من النتائج المتوقعة على المدى البعيد لاتساع سيطرة أمريكا على حساب روسيا.

وفى هذا السياق، يتعين طرح سؤال حول تطور العلاقات بين روسيا والصين؛ وهو موضوع جوهرى لتطور القارة الأوروبية - الآسيوية.

ففى الوقت الذى يقوم فيه المفكرون بالتكهن حول صدام الحضارات ويتنبئون باللحظة التى سيتوسع فيها حلف الأطلنطى، بعد أن يصبح حلفًا كبيرًا غربيًا، ليشمل روسيا ويكبح جماح الصين، نشهد حاليًا تقاربًا بين روسيا والصين. فمنذ عام ١٩٤٩، وهو عام قيام الشيوعية فى الصين، شهدت العلاقات بين الصين وروسيا ثلاث مراحل.

الأولى: امتدت حتى عام ١٩٦٠؛ وكانت تتسم باتحاد وثيق بين الدولتين، على الرغم من بعض التوترات التى شابت مبكرًا هذه العلاقة.

وكان على ماوتسى تونج التصدى لستالين لتأكيد استقلال بلاده التى أضعفتها الحرب الأهلية الطويلة والتدخلات الأجنبية، إلا أن العلاقات بين البلدين تدهورت بدءًا من عام ١٩٥٦ عند انتهاء عصر ستالين ما أدى إلى الشقاق بين الصين والاتحاد السوفيتى فى عام ١٩٦٠.

أما المرحلة الثانية: فقد كانت إبان العزلة الصينية، بعد أن أصبحت قوة نووية منذ عام ١٩٦٤، وانغمست فى الثورة الثقافية وجنونها. وبلغ التوتر بين البلدين مداه فى عام ١٩٦٩ مع المواجهة حول بحيرة أوسورى التى أسفرت عن ألف من القتلى.

لقد دفعت هذه الأحداث بكين إلى التقرب من الولايات المتحدة (زيارة ريتشارد نيكسون عام ١٩٧٢). أما الاتحاد السوفيتى الذى يسيطر عليه الخوف من حرب بين الجبهتين، فقد قام بزيادة مكثفة لوجوده العسكرى فى أقصى الشرق، مما أسهم حتمًا فى انهياره.

وطوال فترة الثمانينيات، استمرت العلاقات بين الصين والاتحاد السوفيتى مجمدة؛ بسبب شروط الصين الثلاثة وهى: انسحاب جميع القوات السوفيتية من أفغانستان، وانسحاب القوات السوفيتية من منغوليا وخفض عدد القوات المتمركزة فى شرق الأورال، وإنهاء الدعم السوفيتى للتدخل الفيتنامى فى كمبوديا.

المرحلة الثالثة: بدأت مع تولى ميخائيل جورباتشوف الحكم فى الاتحاد السوفيتى؛ فقد اهتم جورباتشوف بتنفيذ مطالب جارته الكبرى. ومنذ عام ١٩٨٩ – وهو تاريخ سقوط الإمبراطورية السوفيتية وحادث ساحة تيانانمين فى وجود الزعيم

السوفيتى - أصبحت العلاقات بين البلدين أكثر واقعيـة؛ فقـد فقـدت الأيديولوجيـة مصداقيتها، وأصبح المبدأ السائد الناجح هو عدم التدخل فى الشئون الداخلية لكل مـن الجانبين، على سبيل المثال: قضية التبت من جهة والشيشان من الجهة الأخرى، أمـا الصراعات الحدودية فقد تمت تسويتها بين عام ١٩٩١ و١٩٩٥.

وفى أبريل عام ١٩٩٦، اعتمد كل من بوريس يلتـسن وجيـانج زيمـين، فى بكين، تصريحًا مشتركًا يدشن بين البلدين شراكة اسـتراتيجية للقـرن الحـادى والعشرين. وقاما بالتوقيع مع ثلاث دول من آسـيا الوسـطى وهـى كازاخـستان وطاجكستان وقرغيزستان معاهدة متعددة الأطراف ذات طابع عـسكرى والأولـى من نوعها دون مشاركة الغرب ولا اليابان.

وفى ٢٥ أبريل ١٩٩٧، أكد الزعيمان مجددًا شراكتهما؛ مستنكرين ادعاءات واشنطن من أجل ممارسة نوع من الزعامة العالمية. وها نحن قـد وصـلنا إلـى نقطة مهمة.

هل يمكننا الحديث، بعد مرور قرن من الزمان، عن عودة تحالف حقيقى بين الصين وروسيا؟ بالطبع لا؛ فالروس والصينيون يريدون بالطبع محاولة الـتخلص من الطوق الأمريكى الخانق الذى تفرضه الولايات المتحدة على العـالم؛ وكـذلك تقديم مهام مماثلة لتطويق الحركات الانفصالية وتحجيم الأصولية الإسلامية.

فبكين منزعجة من الاتفاق المبرم بين اليابان وأمريكا فى ١٧ أبريـل عـام ١٩٩٦ والذى يعيد تحديد اتفاق الأمن المتبادل الذى أبرم عام ١٩٥١، وكذلك رغبة أمريكا فى تنظيم نظام أمنى فى جنوب شرق آسيا؛ شريطة أن يكون تحت قيادتها، فالصين تتهم طوكيو - بصفة خاصة - بأن لها أهدافًا تجاه تايوان التـى أصـبحت مستعمرة صينية.

وعلى الرغم من وجود ميثاق، فإن موسكو اعترضت على توسيع حلف الأطلنطي؛ كان هذا أيضًا هو موقف بكين لأنها ترى فى هذا التوسع محاولة غير مباشرة لتحجيم ازدهار الصين.

إن الصين وروسيا، كل منهما له مصلحة فى زيادة التبادلات الاقتصادية بين البلدين؛ فروسيا، بصفة خاصة، تجد فى الصين منافذ تجارية مربحة لأسلحتها، أما الصين فتستفيد من مشكلات جارتها للحصول على التكنولوجيا المتطورة بتكلفة منخفضة.

وعلى الرغم من كل شيء، فإن لكل من البلدين أسباب ملحة للطموح فى إقامة علاقات طيبة مع الولايات المتحدة. روسيا لأن مركز التوازن بالنسبة إليها هو أوروبا، أما الصين، فلأن مواصلة التنمية الاقتصادية تعتمد - بشكل كبير - على أمريكا، كما أن روسيا تدرك جيدًا ضعفها الاقتصادى وكذلك السكانى فى مواجهة هذا المارد الذى يجاورها؛ فهى تخشى تأثير ثقل عدد السكان بالصين، وأن يقتصر دورها على مجرد شريك صغير فى تحالف غير متوازن.

وهذا يعد سببًا إضافيًا يدفع موسكو لتنويع علاقاتها - بالطبع - باتجاه الهند وإيران. وبصفة عامة، فإن مستقبل العلاقات الصينية - الروسية سوف يعتمد على تطور المثلث الأساسى فى شرق آسيا والمكون من الولايات المتحدة والصين واليابان.

وهناك بعض المؤشرات على ذلك: التقارب بين اليابان وروسيا الذى بدأ يظهر على هامش مجموعة الثمانية، والمحادثات فى المجال العسكرى، والتى تبين أن إمبراطورية بلاد الشمس المشرقة تعتزم فيما يبدو على إعادة النظر فى التفكير فى مسألة إقامة شراكة مع روسيا؛ وهى الفكرة التى كانت تداعبها منذ عام ١٩٩٠.

وبناء على هذه الشراكة، من المقرر أن تنقل اليابان رءوس أموالها لتنمية الموارد الطبيعية الهائلة فى سيبيريا. مثل تلك الشراكة قد تثقل كفة الميزان الأخرى فى مواجهة الصين المتهمة بغزوها الكبير للأسواق.. وسيتعين، مسبقًا، تسوية النزاع القائم على جزر الكوريل التى انخفضت، فى الواقع، قيمتها الاستراتيجية بشكل كبير، منذ نهاية الحرب الباردة.

ففى آسيا، المنطق السائد يرتكز أساسًا إلى العلاقات بين القوى وهو ما يسمى بـ "ميزان القوى". وفى هذا الصدد، فإن القرن التاسع عشر لم يبتعد كثيرًا؛ فسيكون التحدى الحقيقى للسنوات المقبلة هو تخطى هذا التفكير الذى من شأنه أن يؤدى إلى كوارث هائلة.

لقد كانت الحرب العالمية الأولى الإثبات الأول على ذلك؛ فكى تزيد فرص السلام فى القرن الحادى والعشرين، يجب أن نعمل بقوة وبجد على إقامة نظام أمنى مشترك فى شرق القارة الآسيوية، وهى مسئولية ربما يتعين على أوروبا أن تتحمل جزءًا منها.

إن الفكرة السائدة بأن المستقبل ليس فى تفتيت الدول إلى دويلات متناهية الصغر، ولكن فى تكوين تجمعات كبرى مرنة، يمكن أيضًا تطبيقه، فى رأيى، على المناطق المضطربة، فى الوقت الحالى، مثل إفريقيا والشرق الأوسط.

ففى نهاية القرن العشرين، كانت القارة الإفريقية تبدو وكأن القدر حكم عليها بالبؤس والتخلف واجتياح مرض الإيدز وانتشار المذابح بين العرقيات، لقد طغت المأساة الواقعة فى منطقة البحيرات العظمى منذ الوفاة الفجائية لرئيس رواندا جوفينال هابياريمانا[1]، فى أبريل ١٩٩٤، على الإقليم بأكمله.

---

(١) جوفينال هابياريمانا: رئيس رواندا من عام ١٩٧٣ حتى ١٩٩٤.

فلنعود إلى سلسلة أسباب هذه المأساة وتتلخص فى الآتى: استيلاء التوتسى فى رواندا على الحكم فى يوليو ١٩٩٤؛ وفى بوروندى فى يوليو ١٩٩٦، واشتعال الموقف فى إقليم كيفو، شرق زائير، تحت ضغوط الميليشيات "الهوتو" المندسة بين اللاجئين والمهاجرين التوتسى المستقرين فى إقليم "كيفو" منذ قرنين من الزمان الذين أعلنوا تمردهم على السلطة المركزية الضعيفة، واستغلال زعيم تحالف القوى الديمقراطية لتحرير الكونغو والحليف الأساسى للتوتسى "لوران كابيلا[1]" للموقف المدعوم من رواندا وأوغندا وأنجولا، بينما كان الجيش الزائيرى بقيادة المارشال موبوتو[2] الذى يفترسه مرض السرطان، يتقهقر بشكل منتظم.

وفى ١٧ مايو عام ١٩٩٧، دخل لوران كابيلا كينشاسا منتصرًا، وفى الوقت نفسه، كانت الحرب الأهلية قد اندلعت فى الكونغو برازافيل، بينما كانت جمهورية إفريقيا الوسطى التى تعانى زعزعة الاستقرار منذ عام ١٩٩٦، قد أصبحت فريسة من جديد للتمرد.

وهناك دول فرانكوفونية إفريقية أخرى تتصاعد بها دخان النيران.

لقد لعبت اعتبارات الواقع السياسى دورًا حاسمًا فى إفريقيا؛ كما سبق أن حددت الإطار التاريخى لأوروبا فى العصور الحديثة.

لقد أرادت كل من أوغندا ورواندا وضع حد لتوغل القوات المسلحة للهوتو عبر إقليم كيفو. وبزعزعة نظام موبوتو الذى ترك السلطة لحركة المعارضة المسلحة للرئيس موسيفينى[3] المدعوم بقوة من قبل السودان، كانت أوغندا تعمل

---

(١) لوران كابيلا (١٩٣٩-٢٠٠١): زعيم تحالف القوى الديمقراطية لتحرير الكونغو والرئيس المعلن لزائير السابقة (١٩٩٧ حتى ٢٠٠١) والتى أصبح اسمها جمهورية الكونغو الديمقراطية.

(٢) المارشال سيسيكو موبوتو (١٩٣٠-١٩٩٧) رئيس زائير عام ١٩٦٥ حتى ١٩٩٧.

(٣) موسيفينى: رئيس أوغندا حتى عام ١٩٨٦.

على ضرب الدولة المجاورة لها من جهة الشمال؛ فالنظـام الإسـلامى العـسكرى للخرطوم يعد فزاعة كمبالا مثلها مثل إريتريا وإثيوبيا المتحدين فى جبهة مدعومـة من الولايات المتحدة.

لقد انتهز الرئيس الماركسى دوس سانتوس[1] رئيس أنجولا الفرصة للانتقام من ديكتاتور زائير الذى كان، طوال أكثر من عشرين عامًا، فى إطـار الحـرب الباردة، يدعم عدوه اللدود "جوناس سافيمبى"[2].

فبفضل موبوتو، كان زعيم حزب "يونيتا" يستطيع تسريب الألماس الذى يتم استخراجه بطرق غير شرعية بشمال البلاد، وقد شاركت القوى الغربية فـى هـذا التحالف والفساد العام؛ فالولايات المتحـدة المـصممة علـى تطويـق الـسودان والمشاركة فى استغلال ثروات زائير، تركت المارشال موبوتـو يـسقط بمنتهـى البرود؛ فبعد أن قاموا بوضعه فى السلطة فى عام ١٩٦٥، أصبح بالنسبة إليهم، بعد الحرب الباردة، بطاقة محروقة.

أما الفرنسيون، فبسبب تحفظهم المبالغ فيه، أو لنقول بسبب الوفـاء، كـانوا يدعمون الديكتاتور موبوتو حتى النهاية، ولكنهم لم يكفوا عـن تحـريض الهوتـو ضد التوتسى.

لقد كانت إدارة المجتمع الدولى الشائنة لمشكلة اللاجئين وصمة عـار فـى جبينه؛ فقد تلاعبت قوات كابيلا بالمنظمات المسئولة؛ وأضـحت، رغمًـا عنهـا، متواطئة فى عملية "تطهير عرقى".. وهذه، فى الحقيقـة، جـوهر مـشكلة تـدخل المنظمات الدولية الخارجية التى يطلق عليها اسم المنظمات الإنسانية التى تطـرح نفسها على الساحة من جديد.

---

(١) دوس سانتوس: زعيم الجبهة الوطنية لتحرير أنجولا؛ ورئيس أنجولا منذ عام ١٩٧٩.

(٢) جوناس سافيمبى (١٩٣٤-٢٠٠٢): زعيم الاتحاد الوطنى لاستقلال أنجولا المعروف باسم يونيتا.

إن تاريخ رواندا وبوروندى، الإقليمين اللذين كانا موجودين قبل الاستعمار، يبين أن الصراع بين التوتسى والهوتو، المشتعل منذ الاستقلال، ليس قدرًا محتومًا أو مسألة وراثية مثله مثل النزاع فى البوسنة بين الصرب والمسلمين، فسواء هنا أو هناك، فإن حجم الصراع العرقى مجرد ادعاء وحجة لإخفاء الصراع الوحشى على السلطة وما يتبعه من مميزات.

إن المشكلة فى القارة الإفريقية، وأيضًا فى أجزاء أخرى من العالم، مثل يوغوسلافيا السابقة، لا تكمن فى تعايش العرقيات أو الطوائف المختلفة، ولكنها فى غياب التسامح عن فكر من ينفخون فى النار لإشعال الكراهية بين العرقيات وطموح زعماء الطوائف الذين يعتبرون السلطة مسألة حياة أو موت.

لقد استنكر الرئيس الموزمبيقى جواكين شيسانو[1]؛ عندما تحدث فى نوفمبر عام ١٩٩٦ فى المعهد الفرنسى للعلاقات الدولية، غرور زعماء الأحزاب الذى يعد السبب الرئيسى لمأساة دول البحيرات العظمى؛ وكان يناشد الصبر والتسامح وضرورة وجود قاعدة للإيمان - وهى الديمقراطية وحقوق الإنسان، فإذا لم يتم ذلك ربما لن يحدث أى تقدم لحل الصراعات.

هل يعد هذا وهمًا؟ ليس بالضرورة، كما تبين التجربة الحالية فى إفريقيا الجنوبية.

ففى موزمبيق، توصل الرئيس شيسامو إلى تحقيق التعايش بين حزبين وهما حزب المقاومة الوطنية لموزمبيق وحزب جبهة تحرير موزمبيق اللذان كانا فى الماضى عدوين لدودين.

وفى أوغندا، سمح النظام المعتدل للرئيس موسيفينى، بفضل وجود إصلاحات جيدة، بتحقيق أداء اقتصادى ملحوظ؛ بمعدل نمو وصل إلى ٨٪ سنويًا

---

(١) جواكين شيسانو: زعيم جبهة تحرير موزمبيق، ورئيس موزمبيق من عام ١٩٨٦ حتى ٢٠٠٥.

منذ عام ١٩٩٢؛ وهناك دول مثل أنجولا وزائير التى صار اسمها جمهورية الكونغو الديمقراطية، ثرية بموارد طبيعية هائلة، إذا حكمها نظام جيد يهدف إلى المصلحة العامة، فربما تتحقق بها جميع الطموحات الممكنة.

وهناك أصوات ترتفع دائمًا – وبصفة دورية – للمناداة بإعادة تقسيم الحدود فى القارة الإفريقية. ففى نوفمبر عام ١٩٩٦، أشار برنارد دوبريه إلى إنشاء دولة للهوتو فى رواندا وبوروندى وإقليم كيفو بزائير؛ وهذا ما كان يطالب به رئيس رواندا "أوجستين بيزيمونجو"[1] عند دعوته لعقد مؤتمر ثانٍ فى برلين، لأنه يرى أن المؤتمر الذى عقد فى ١٨٨٥/١٨٨٤ كان قد استقطع جزءًا من أراضى رواندا التاريخية وهو إقليم كيفو.. هذه الدعوة هى بمثابة فتح "أبواب جهنم"؛ لأنها أفضل طريقة لتعريض مقدرات الشعوب للخطر، بإلقائهم فى آتون من الصدامات المرعبة.

إن الرؤية الرومانسية الحالمة بعالم يتكون من جديد من دويلات قومية محددة بشكل جيد، كما لو أن كل فرد على هذا الكوكب يستطيع بل ويجب عليه أن يجد لنفسه مكانًا فى واحدة فقط من هذه الدويلات، تعتبر رؤية مجردة وخادعة، على الأقل فى منظورنا نحن الفرنسيون، نظرًا لثقافتنا وتاريخنا.

لقد كانت هذه رؤية الكاتب الشهير "أندريه مارلو"؛ إلا أنها أصبحت غير متوافقة أكثر فأكثر مع الواقع حيث الانتماءات تبدو ربما متعددة.

إن تسوية أزمة زائير التى أسهم فيها – بجهد كبير – رئيس جنوب إفريقيا نيلسون مانديلا؛ ربما تكون نقطة الانطلاق لتحقيق تعاون حقيقى بين وسط وشرق وجنوب القارة الإفريقية؛ فإذا نجحت هذه التسوية ربما تغير جذريًا قواعد اللعبة فى إفريقيا.

---

(١) بيزيمونجو: رئيس رواندا من عام ١٩٩٤ حتى ٢٠٠٠.

فتناول المشكلة إقليميًا ربما يكون متناسقًا مع تجربة التنمية الاقتصادية في آسيا وأمريكا اللاتينية التي ترتكز إلى فتح الحدود والتجارة الدولية؛ وليس على أساس المعونات وهو الشعار المعروف بـ "نعم للتجارة، لا للمعونة".

وحول هذه النقطة، فالولايات المتحدة بالتأكيد على حق، وربما تكون فرنسا مخطئة بالتمسك بسياسة نفعية ومكلفة قد تعرض، على المدى الطويل، مكانتها في إفريقيا للانهيار.

ومن ناحية أخرى، فربما لا يكون عقد مؤتمر جديد ببرلين هو المطلوب لحل هذه الأزمة، بل عقد مؤتمر للأمن والتعاون في إفريقيا المستوحى من مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي، ويضم ثلاثة محاور:

القضايا الاقتصادية وقضية الحدود والقضايا المتعلقة بحقوق الإنسان؛ وبالتجربة، اتضح أن المحور الثالث هو أهمها على الإطلاق.

إن المارشال موبوتو لم يصبح الآن الرجل المناسب للحكم في إفريقيا؛ كما أن بدايات حكم خليفته لوران كابيلا تدعو للحيرة؛ فهل هذا المحارب ورجل الأعمال السابق سيكون قادرًا على أن يصبح رئيس دولة حقيقيًا؟

إن الديمقراطية بمفهومها الواسع يتم تطبيقها بشكل بطيء في إفريقيا؛ فإذا تأكد هذا التقييم للموقف، ربما تكون أفضل فرصة لتقدم هذه القارة.

وعلى صعيد آخر، يعتمد مستقبل الشرق الأوسط هو الآخر على قدرة شعوبه على التصالح وتنظيم الصفوف؛ فعندما خلف بنيامين نتنياهو، في يونيو ١٩٩٦، وعن جدارة شيمون بيريز، تأرجحت آراء المراقبين والمحللين بين احتمالين متناقضين؛ إما أن يقوم رئيس الوزراء الإسرائيلي الجديد بنسف عملية

السلام - التى بدأت فى مدريد عام ١٩٩١ وأعيد إطلاقها فى أوسلو عام ١٩٩٣ - مع استمرار وجود الآفاق نفسها لاندلاع حرب جديدة بين العرب وإسرائيل، وإما سنشهد مرة أخرى أحد هذه التحولات التى يعج بها التاريخ الإنسانى.

ولكن للأسف، فبعد عام، أصبح الواقع - فيما يبدو - أقرب من الاحتمال الأول عن الثانى.. وباختصار، فإن أول فأس تم ضربها فى الأرض لبناء مستعمرة "هارحوما"، بالقرب من القدس، قد أدت إلى نسف عملية السلام التى انطلقت من أوسلو.

إن الجمود الذى يسود الموقف - حاليًا - لا يرتبط فقط بشخصية الزعيم الإسرائيلى، فالمجتمع الإسرائيلى ليس، بالتأكيد، على استعداد بعد للمضى فى منطق السلام حتى النهاية، فهذا المجتمع فى حالة من الفوضى فى الوقت الحالى. كما أن رئيس الوزراء فى صراع دائم مع الأوساط الاقتصادية والمالية والجيش وأجهزة الاستخبارات وكذلك الصفوة اليهودية؛ ولا يتم دعمه إلا من قبل الطبقات الشعبية، وعلى الرغم من ذلك، فإن الفرص أمامه للمضى حتى النهاية فى فترة ولاية، فى عام ٢٠٠٠، تبدو فرصًا حقيقية.

أما الفلسطينيون فقد وصلوا، من منظورهم، لأقصى حد من التنازلات الممكنة؛ فهم يرون أيضًا أنه ليس لديهم متحدث رسمى؛ فالسلطة الفلسطينية، المتهمة بالفساد، يدينها الشعب، كما أن ضعف هذه السلطة الذى اتضح جليًا مع فشل المفاوضات يصعد من خطر انطلاق انتفاضة جديدة.

وبعد أن ولى زمن الآمال، فنحن الآن فى زمن الخوف وعهد الشكوك المتبادلة؛ وعلى الرغم من الحذر المؤكد والمتبادل من الجانبين فى موقع الأحداث، فإن الموقف قد ينفجر فى أى لحظة.

ومن جانب آخر، فالمفاوضات السورية - الإسرائيلية حول الجولان في حالة احتضار. لقد كان الطرفان على وشك التوصل لاتفاق في عام ١٩٩٥، إلا أن لا شيء تم توقيعه.. واليوم، فكل حكومة من الحكومتين يزداد يقينها بعدم قدرتها على تحمل التكلفة السياسية لعقد أي صفقة؛ كما أن تعنت الزعيم الإسرائيلي وجمود المفاوضات قد أثرت بشكل كبير في تغيير موقف الرأي العام العربي.

فلأن التوترات القائمة في منطقة الشرق الأوسط لا يمكن أن يغذيها التنافس بين الشرق والغرب، ولأن إيران والعراق لم تعد لديهما القدرة على الإطلاق للإضرار بالوقف، فإن الولايات المتحدة التي تتردد دائمًا في معارضة صريحة للحكومة الإسرائيلية، لا تزال تنتظر حتى الآن، بشكل سلبي نوعًا ما، حتى تتضح الأمور من تلقاء نفسها في إسرائيل.

وفي هذه الأجواء المثقلة بالغيوم الثقيلة والمضطربة، فإن التهديد بوقوع صراع إقليمي ربما يبدو جادًا، إلا أن العرب ليست لديهم الإمكانات لدعم حرب ضد إسرائيل، كما أن الإسرائيليين ليسوا مستعدين للتضحية بحياة مواطنيهم في مغامرة جديدة غير محسوبة العواقب.. الشيء الوحيد الذي يبدو مؤكدًا هو استحالة إلغاء ما توصل إليه مؤتمر مدريد وأوسلو.

فربما نأمل - إذن إن عاجلاً أو آجلاً - في العودة لطاولة المفاوضات.

ولاختتام هذه الجولة، وللإشادة بدولة عزيزة على فرنسا طالما كانت قدوة، سوف أتحول للحديث عن لبنان؛ هذه الضحية الكبرى منذ عشرين عامًا لمأساة دول المشرق.

فعقب الكثير من المآسي، أثارت رحلة البابا يوحنا بولس الثاني[1]، في مايو ١٩٩٧، كثير من ردود الأفعال غير المتوقعة اتسمت بحماسة غير عادية؛ فنحو ثلث السكان ومن بينهم أقلية مسلمة، قد تحركوا لاستقبال البابا المقدس.

---

(١) البابا يوحنا بولس الثاني: كان اسمه كارول جوزيف فويتيلا ولد عام ١٩٢٠، وتوفي عام ٢٠٠٥ وكان بابا الكنيسة الكاثوليكية من عام ١٩٧٨ حتى ٢٠٠٥.

أربعمئة ألف مسيحى ونحو مئة ألف مسلم شهدوا بحماس القداس الذى أقامه قبل مغادرته بيروت.

لقد عرف البابا كيف يختار الكلمات الصحيحة للتعبير عن رسالته الداعية للتصالح والأمل، وفي رد عن سؤال وجهه له الرئيس السورى حافظ الأسد الذى كان قد سأله عما استخلصه من رسالة البابا، أجاب الرئيس اللبنانى إلياس الهراوي[1] قائلاً: "الضرورة إلى مزيد من الحوار مع الشباب".

فى الواقع، يعانى الشباب اللبنانى، أكثر من أى وقت مضى، حالة من الاضطراب والضياع؛ فقد شهد الجيل السابق يمزق بعضه بعضًا، فى صراع بين المسيحيين من جانب والمسلمين من الجانب الآخر، أكثر مما كان صراعًا بين المسيحيين والمسلمين.

إن هذا الشباب يظهر الاشمئزاز للفكر المادى التفاخرى وسلوكيات الاستغلاليين والتربح والابتزاز؛ فبيروت تتم إعادة بنائها، بالتأكيد، بتحفيز من رئيس الوزراء رفيق الحريرى[2]. إلا أن لبنان "أرض العسل والبخور" التى لم تشهد انتخابات محلية منذ أكثر من عشرين عامًا، قد شوهتها القمامة والكتل الأسمنتية.

ويتساءل الشباب إذا ما كانت الأمة اللبنانية موجودة بالفعل؛ فمن وجد لديه الإمكانات غادر البلاد ليعيش بالخارج، ومن يعيشون بالفعل بالخارج يترددون فى العودة للوطن، فهم يحتقرون هذه الطبقة الحاكمة العاجزة، فى أعينهم، عن صياغة مشروع واعد لدفع البلاد نحو مستقبل أفضل.

---

(١) إلياس الهراوى: رئيس جمهورية لبنان من عام ١٩٨٩ حتى ١٩٩٨.

(٢) رفيق الحريرى (١٩٩٤-٢٠٠٥): رئيس وزراء لبنان من عام ١٩٩٢ حتى ١٩٩٨، ثم عُين من جديد فى المنصب نفسه من عام ٢٠٠٠ حتى ٢٠٠٤.

نعم إن لبنان موجود، ويتذكر قداسة البطريك المارونى الكاردينال نصر الله صفير رائحة هذا البلد فيقول: لبنان هى الأرض الوحيدة التى يتعايش ويندمج فيها مسلمون ومسيحيون منذ بداية الإسلام، فهذه الأرض جاذبة على وجه الخصوص للمسلمين؛ لأنها البلد الوحيد الذى يسوده شكل غير مكتمل من أشكال الديمقراطية.

فماذا سيكون، على سبيل المثال، مصير الدروز إذا لم تكن بلبنان هذا المزيج الواسع من الأقليات المنصهرة، أو ربما إذا فرضت جماعة ما قانونها مثلما يحدث فى سوريا؟

بيد أن الهياكل الداخلية بالبلاد لا تزال إقطاعية؛ فوليد جنبلاط[1] لا يزال زعيم الدروز ونبيه برى[2]، بدرجة أقل، لا يزال زعيم الشيعة. ويعكس الاقتصاد فى هذه البلاد هذه الحقيقة؛ فكل فريق يمتلك أمواله الخاصة التى لا سلطة للدولة مطلقًا عليها.. فأقل من ٥٠٪ من إيصالات الكهرباء لم تتم تغطيتها؛ فهل من الممكن بناء اقتصاد حديث، قادر على مقاومة المنافسة مع إسرائيل فى مثل هذه الظروف عندما يأتى اليوم الذى سيتم فيه إقرار السلام؟ هل بيروت قادرة على أن تصبح هونج كونج الشرق الأوسط، طبقًا لدورها التقليدى باعتبارها بوابة الغرب لهذه المنطقة؟

دون وجود إصلاحات عميقة، ربما سيكون الأمر مثل بناء القلاع على جبال رملية.

وهناك بالطبع استثناءات؛ فالجيش اللبنانى اليوم قد تم إعادة بنائه، بمساعدة سوريا، ولكن أيضًا بفضل تعاون الولايات المتحدة وفرنسا، وعلى الرغم من كل

---

(١) وليد جنبلاط: زعيم طائفة الدروز وزعيم الحزب الاشتراكى التقدمى من عام ١٩٧٧.

(٢) نبيه برى: زعيم طائفة الشيعة والمتحدث الرسمى للبرلمان منذ عام ١٩٩٢.

شيء، فإن اتفاق الطائف في عام ١٩٨٩، الذي يعتبر ركيزة المصالحة الوطنيـة، لم يطبق إلا بشكل جزئي، فليست هناك أحزاب سياسية، فقط ممثلـين للطوائـف، والانتخابات تم تزويرها واختراقها، إذا استطعنا القول، من قبـل الدولـة القويـة المجاورة والحامية، هذا فضلاً على عدم حصول القضاء على استقلاليته.. فكم من الوقت يمكن أن يستمر مثل هذا الموقف الغـامض دون أن يعمـل علـى إفـساد المستقبل إلى غير رجعة.

لن يعود لبنان كما كان ما دام لم يوقع بعد اتفاق سلام بين سوريا وإسرائيل؛ وما دام لم تتم إقامة دولة فلسطينية مستقلة. فبالنسبة إلى غالبية اللبنانيين، الحمايـة السورية أصبحت اليوم، أقل الأضرار التـي تواجههـا الـبلاد، فالـسياسة هـي فن الإمكان.

لقد أدى انتخاب بنيامين نتنياهو إلى استبعاد آفاق الحـصول علـى الحكـم الذاتي.. وكثير من اللبنانيين يخشون اليوم من أن يؤدي التعنت الإسرائيلي المـدعم برفض أمريكا الضغط على الدولة اليهودية، إلى تشجيع صعود الأصولية الإسلامية سواء في بلادهم أو في بلاد أخرى.

فبالنسبة إلى رفيق الحريري، أقوى رجل اليوم في لبنان، حالة الـلا حـرب واللا سلم يمكن أن تمتد لعدة سنوات أخرى، ويتعين استغلال هذا الوقـت لتنميـة الاقتصاد.. وحتى يأتي هذا اليوم، هل ستكون البلاد مستعدة للقيام بدورها وقـادرة على أن تتخذ مكان الصدارة في مواجهة المنافسة المتزايدة؟

إن التحدي الذي يواجه لبنان هو في الأساس تحد عادل، ولكن كيف يمكـن الفوز به إذا ظلت الطبقات الإقطاعية محتفظة بقوتها، وإذا لم يستفد اللبنانيون مـن درس الحرب، وإذا لم تبحث جميع طوائف الشعب، معًا، عـن الوسـائل اللازمـة لاستغلال ساحة الحرية التي يحتفظون بها إلى الحد الأقصى.

فحتى تتقدم البلاد، لا سبيل إلا للاقتصاد والأعمال قصيرة المدى.. ففي لبنان، كما في غيرها من البلاد، لا يتحرك المواطنون من أجل المصلحة العامة إلا إذا أشار قادتهم إلى الطريق الذي يجب إتباعه وإذا استطاعوا الفوز باحترام الشعب لهم.

إن هذا البلد بحاجة لإعادة بناء أخلاقي أكثر من إعادة بناء لجسد الدولة.

المؤلف فى سطور:

تييرى دو مونبريال

خبير وباحث فى الاقتصاد والعلاقات الدولية، أول مدير لـ "المركز الفرنسى للتحليلات والتوقعات" التابع لوزارة الخارجية الفرنسية (CAP) والمدير المؤسس للمعهد الفرنسى للعلاقات الدولية (IFRI) الذى يصدر مجلة "السياسة الخارجية" ومنذ عام ١٩٧٩ كتب تقريرًا سنويًا بعنوان (RAMSÈS) اختصارا (للتقرير السنوى عن النظام الاقتصادى والاستراتيجيات). عضو اللجنة المنظمة لمؤتمرات "Bilderberg" والرئيس المؤسس للمؤتمر العالمى للسياسات العامة "World Policy".

المترجمة فى سطور:

داليا محمد السيد الطوخى

حصلت على ماجستير الألسن فى الترجمة التحريرية والفورية، ثم على دكتوراه الألسن فى اللغة الفرنسية عن دراسة نقدية لترجمة كتاب "الكلمات" لجون بول سارتر.. وتشغل حاليًا منصب أستاذ مساعد بقسم اللغة الفرنسية – كلية الألسن، ولها العديد من الأعمال فى مجالات متنوعة: سياسية وعلمية وأدبية وتاريخية منها: ترجمة كتاب "الخديعة المرعبة" لتييرى ميسان عام ٢٠٠٢، كتاب "الإرهاب الغربى" ٢٠٠٤ ، المشاركة فى ترجمة التقرير السنوى للمجلس القومى لحقوق الإنسان ٢٠٠٤-٢٠٠٥، كتاب "علم الحروف فى الإسلام" لبيير لورى ٢٠٠٦، كتاب "تعبير الرؤيا فى الإسلام" ٢٠٠٧، كتاب "أمراض ضغط الدم" لبيير لوران (تحت الطبع)، كتاب "أمراض الشيخوخة" لجاك بروست (تحت الطبع)، ترجمة ثلاث مقدمات لكتاب "الملل والنحل" للشهرستانى، والمشاركة فى ترجمة كتاب "السان سيمونيون فى مصر".

كاتبة التقديم فى سطور:

أمـــل الـصبـــان

- حاصلة على دكتوراه فى اللغة الفرنسية والترجمة، كلية الألسن - جامعة عين شمس.
- تعمل أستاذًا للأدب الفرنسى بجامعة عين شمس.